المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة طيبة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

الممنـــوع في الصـــرف

مسائله وعلله وعلاقاته

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو الصرف

إعـــداد

إقبال بنت أحمد التراري

إشراف الدكتورة

د. أمل إبراهيم جمعة

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية

العام الجامعي

١٤٣١/ ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وكالة عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٥)

تقرير لجنة الحكم على الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه

رابعاً: قرار لجنة المناقشة(*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين ... وبعد:

ففي يوم :(الثلاثاء). الموافق : (١٤٣٣/٤/٢٧ هـ) ، اجتمعت اللجنة المشكلة لمناقشة

طالبة الدكتوراه:(إقبال بنت أحمد محمد التراري)

في رسالتها المعنونة ب (الممنوع في الصرف مسائلة وعلله وعلاقاته)

"وبعد المناقشة علنية للطالبة من الساعة ٩.٣٠ إلى الساعة البواحدة ظهرا

وبعد المداولة والمناقشة"

اتخذت اللجنة القرار التالي:

☑قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة بتقدير (ممتاز) ومعدل(٩٨٪)

☐قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات ، دون مناقشتها مرة أخرى(١).

☐استكمال أوجة النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها(٢).

☐عدم قبول الرسالة(٣).

خامساً: تعقيبات أخرى:.....

واللجنة إذ تقرر ذلك ،توصي الطالبة بتقوى الله في السر والعلن، والحمد الله رب العالمين.

التواقيع		
مقرر اللجنة	عضو	عضو
د- أمل ٤/٧	د/ [illegible]	[illegible]

(*) يعبأ من قبل اللجنة ويوقع من بقية الأعضاء.

(١) في حالة الأخذ بهذه التوصية يفوض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الآخذ بهذه التعديلات في مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الجامعة الاستثناء من ذلك بناء على توصية لجنة الحكم ومجلس عمادة الدراسات العليا.

(٢) في حالة الأخذ بهذه التوصية يحدد مجلس عمادة الدراسات العليا بناءً على توصية مجلس القسم المختص موعد إعادة المناقشة، على ألا يزيد ذلك على سنة واحدة من تاريخ المناقشة الأولى.

(٣) في حالة الاختلاف في الرأي لكل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة حق تقديم ماله من مرئيات مغايرة أو تحفظات في تقرير مفصل إلى كل من رئيس القسم وعميد الدراسات العليا، في مدة لاتتجاوز أسبوعين من تاريخ المناقشة.

شكر وتقدير

لا يسعني وقد أنعم الله عليّ بإتمام هذا البحث المتواضع إلا أن أتوجه للواهب المنعم بالشكر الجزيل على جوده وكرمه ، و توفيقه وامتنانه ، فله الحمد أولاً وآخراً ، وله الحمد ظاهرا وباطنا ، وله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

ثم أشكر والدي الكريم إذ رباني وعلمني وشجعني فلم أزل أدين له بالفضل والعـــرفان ووالدتي الحبيبة التي ساندتني يوم ضعفي ، وشاركتني همي وحزني ، وسقتني الحب حتى ارتوت عروقي ، فلها كل الشكر.

كما أتوجه بشكري لمن كان لها الفضل بعد الله تعالى في إخراج هذا البحث إلى النور أستاذتي المشرفة الدكتورة أمل جمعة التي رعت هذا البحث منذ كان نبتة صغيرة حتى استوى على سوقه ، فجزاها الله خير الجزاء ، وبارك فيها وفي علمها . كما أشكر مناقشي الكريمين الأستاذ الدكتور إبراهيم البعيمي والدكتور على يوسف على تفضلهما بمناقشة هذا العمل .

وأسدي جزيل الشكر والامتنان لزوجي الغالي الذي منحني العزم تلو العزم ، وغرس زهرا جميلا في طريقي ، وأشعل شمعة في حياتي ، فكان خير عون لي لأتخطى الصعاب . ولأبنائي الذين تحملوا تقصري وانشغالي عنهم ، ولإخوتي وأخواتي على ما بذلوه من دعم وتشجيع ودعاء ، ولابنة أخي خلود التراري على مساهمتها في طباعة البحث وتنسيقه .

وأزجي الشكر موفورا لقسم اللغة العربية رئيسا ونائبة وأعضاء ، ، ولكل أحبتي الذين اهتموا لأمري ، ولكل من أعانني في هذا البحث مشجعا أو داعيا . فجزى الله الجميع خير الجزء .

فهرس المحتـــــــويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المـــــــقدمة	
التمـــهيد	١٠

البـــاب الأول

مســـــــــــــــــائل المنع

الفصل الأول : الممنوع في الأفعال

المبحث الأول : الصحيح والمعتل	٢٢
الأفعال الصحيحة	٢٥
الأفعال المعتلة	٤٩
المبحث الثاني : المجرد والمزيد	٨٠
الأفعال المجردة	٨١
الأفعال المزيدة	١٠٠
المبحث الثـــالث : المتصرف والجامد	١٠٦
الأفعال المتصرفة	١٠٧
الأفعال الجامدة	١١٢
المبحث الرابع : اللازم والمتعدي	١١٥
الأفعال اللازمة	١١٧
الأفعال المتعدية	١٢١
المبحث الخامس : المبني لما لم يسم فاعله	١٢٥

المبحث السادس : الممتنع توكيده بالنون ١٤٣

الفصل الثاني : الممنوع في الأسماء

المبحث الأول : المجرد والمزيد ١٦٦

الأسماء المجردة ١٦٧

الأسماء المزيدة ١٧٩

المبحث الثاني : المشتقات ١٨٨

المبحث الثالث : التأنيث ٢١٢

المبحث الرابع : المقصور والممدود ٢٢٢

المبحث الخامس : التثنية والجمع ٢٢٩

المبحث السادس : التصغير ٢٥١

المبحث السابع : النسب ٢٧٢

الفصل الثالث:الممنوع في المشترك

المبحث الأول : الابتداء والوقف ٢٨٠

المبحث الثاني : حروف الزيادة ٢٩٣

المبحث الثالث: الإعلال والإبدال ٣٠٩

المبحث الرابع : الإدغام ٣٢٣

المبحث الخامس : التقاء الساكنين ٣٣٨

المبحث السادس :الإمالة ٣٤٢

الباب الآخر: علل المنع وعلاقاته

الفصل الأول : علل المنع

المبحث الأول : الثقل ٣٥٤

المبحث الثاني : التـــــعذر ٣٦٤

المـــبحث الـــثالـــث : فـــوات الغـــرض ٣٧١

المـــبحث الـــرابع : الالتباس ٣٧٨

المبحث الخامس :أســـباب متـــــنوعة ٣٨٢

الفصـــل الثاني : علاقات المنع

المبحث الأول: علاقة المنع بالسماع والقياس ٤٠١

المبحث الثاني : علاقة المنع بالخلاف اللهجي ٤١٤

المبحث الثالث : علاقة المنع بالخلاف الصرفي ٤٢٠

الخاتمة وأهم النتائج ٤٣٤

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية ٤٣٧

فهرس الأحاديث النبوية ٤٤٦

فهرس أقوال العرب ٤٤٧

فهرس الأبيات الشعرية ٤٤٨

فهرس المراجع ٤٥١

مستخلص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه ، وبعد :

فإن هذا البحث يتناول قضية المنع ، وهو من القضايا التي نشأت ملازمة للعلوم بصفة عامة . إذ إنه يمثل أحد الأحكام ، والأحكام النحوية والصرفية كأحكام باقي العلوم ، إما واجبة أو جائزة أو ممتنعة .

فقام البحث بجمع مسائل المنع الصرفية المتفرقة في كتب الأقدمين في دراسة علمية واحدة ، عنيت بتبويبه وتقسيمه . حيث صنفت مسائل المنع في ثلاثة فصول لتشكل الباب الأول من هذا البحث ، فاشتمل الفصل الأول على المسائل الخاصة بالأفعال ، والثاني على المسائل الخاصة بالأسماء ، والثالث على المسائل المشتركة بين الأفعال والأسماء .

و لم يقف البحث على ذكر المسائل فقط بل أولى عنايته كذلك بعلل المنع وعلاقاته فذكر تعليلات النحاة في كل مسألة من المسائل . ثم صنفت هذه العلل والعلاقات في فصلين اختص الأول بالعلل والثاني بالعلاقات ليشكل الباب الثاني في البحث .

ورتبت العلل حسب الكثرة فقُدِم الثقل لكثرة مسائلة ، وتلاه التعذر، ففوات الغرض ثم الالتباس ، واختص كل منها بمبحث مستقل ، ثم جمعت باقي العلل في المبحث الخامس لقلة مسائلها .

أما علاقات المنع فقد تفرعت في الفصل الثاني إلى ثلاث علاقات شكلت كل منها فصل بذاته ؛ الأولى :علاقته بالسماع والقياس ، والثانية : علاقته بالخلاف اللهجي ، والثالثة : علاقته بالخلاف الصرفي .

ثم أتت خاتمة البحث مشتملة على بعض النتائج التي توصل إليها كأهمية هذه الظاهرة الصرفية التي ترددت كثيرا على ألسنة النحاة بلفظ المنع ومشتقاته ومرادفاته كذلك .

المقـــدمة

اللهم لك الحمد علمت من جهالة، وهديت من ضلالة ، و لك الحمد وفقت للتي هي أقوم، ويسرت ما كان عسيرا، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

اللهم صل على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

فإنه لا يخفى ما لعلم الصرف من أهمية بالغة في تقويم اللسان العربي وصونه عن الخطأ ، وفي ضبط اللغة في الكتابة ولا ريب في ذلك فهو ميزان العربية وعمادها في معرفة أصول الكلام من الزوائد ؛ لذا فهو المعول عليه في معرفة كلام العرب إذ يقف على كل مسموع ويبين حدود كل مقيس ،إضافة إلى أنه لا يتوصل إلى الاشتقاق إلا به [١].

ولأن علم الصرف يقف على الكلمة المفردة ذاتها، ويهتم بما يعرض لها من تغيير في معزل عن السياق، فإنه أهم في التعرُف على اللغة من علم النحو الذي ينظر لعوارض الكلمة حال تركيبها في الجملة [٢].

وانطلاقا من هذه الأهمية لعلم الصرف أتت هذه الرسالة لتقدم ما يخدم هذا العلم، وهي بعنوان " **الممنوع في علم الصرف** "

والمنع هو أحد الأحكام النحوية والصرفية التي يصدرها العلماء في مسائلهم المختلفة، فهي إما واجبة أو جائزة أو ممتنعة.

وقد ظهر مصطلح المنع مع بدايات وضع اللغة ونشأة النحو حيث نبه النحاة على هذه الممنوعات وحذروا من الوقوع فيها. فهذا سيبويه يقول ـ في باب الإمالة ـ : " هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف

---

(١) انظر : المنصف ٢/١، والممتع ٢٧/١

(٢) انظر : اللباب ٢١٩/٢

والألف تليه وذلك قولك : قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم [٣] "وقال في معرض حديثه عما يمتنع كسر حروف المضارعة فيه : "وقالوا ضَرَبْت تَضْرِبُ وأَضْرِبُ . ففتحوا أول هذا كما فتحوا الراء في ضَرَبَ ،وإنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في فَعِل أنه لا يتحرك فجعل ذلك في الأول ... ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحا نحو ضَرَبَ وذَهَبَ وأشباههما [٤] " .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى عدة أمور أهمها :

١ــ الوصول إلى تحديد دقيق لمصطلح المنع.

٢ــ تتبع مصطلح المنع تاريخيا عند الصرفيين ، وبيان مدى تطوره

٣ــ جمع الممنوعات المتفرقة في علم الصرف في دراسة علمية واحدة تعنى بتبويبه وتقسيمه

٤ــ توضيح العلل التي علل بها النحاة منعهم المسائل الصرفية المختلفة

٥ــ بيان موقف العلماء من المنع

٦ــ بيان موقف المدارس النحوية من المنع

٧ ــ بيان موقف القبائل العربية من المنع

٨ــ توضيح علاقة المنع بالسماع والقياس

٩ــ ذكر الظواهر المرتبة على المنع

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية علم الصرف الذي يعد ميدانا له، فهو من أشرف العلوم وأهمها وجميع العلوم مرجعها إليه، فهذا ابن جني يقول عنه :" يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة ؛لأنه ميزان العربية ... وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير

---

(٣) الكتاب ١٢٨/٤

(٤) المرجع السابق ١١٠/٤

بالقياس، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف [٥] " ومما دفع الباحثة لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها :

١ ــ أهمية علم الصرف وشرفه وحاجة العلوم إليه

٢ ــ التركيز على الناحية التاريخية حيث يتتبع مصطلح المنع عند الصرفيين منذ نشأة النحو، فيوضح مدى تطور هذا المصطلح، ويقف على المفردات الأخرى التي استخدمها العلماء للتعبير عن المنع نحو : لا . لم ــ لا يجوز ــ استثقل ــ رفض ــ فرّ ــ لا يصح ــ ليس في كلامهم .

٣ ــ دراسة أحد الأحكام الصرفية باستقصاء، فيجمع الممنوعات الصرفية في دراسة علمية واحدة.

٤ ــ معرفة أصول المنع

٥ ــ الاهتمام بالعلل الصرفية التي جعلت النحاة يصدرون حكمهم بالمنع

الدراسات العلمية السابقة

بالبحث في قوائم الرسائل الجامعية ومراكز الأبحاث ومحركات البحث على الشبكة العنكبوتية ، ومراسلة الجامعات والكليـــــات بالمـــملكة لم أقف على دراسة تناولت هذا الموضوع أو قدمت فيه دراسة مستقلة أو أفردت له أبوابا أو فصولا أو مباحث .

منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة ــ إن شاء الله ــ على المنهج التكاملي الذي يشتمل على عدة مناهج كالمنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ويتضح ذلك من خلال الآتي :

المنهج في التمهيد :

١ــ إعطاء تعريف واف للمنع في اللغة والاصطلاح

---

(٥) المنصف ٢/١.

٢ــ تتبع مصطلح المنع عند النحاة تاريخيا ابتداء بسيبويه مع ذكر نصوص من كتابه ثم من تلاه من العلماء " نشأة المنع ".

٣ــ إيراد مرادفات المصطلح التي استخدمها النحاة للدلالة على المنع مع الاستشهاد بنصوصهم.

٤ــ تعريف الصرف في اللغة والاصطلاح ، وذكر ما يمتنع دخوله في علم الصرف عامة.

المنهج في دراسة المسائل الصرفية :

١ــ دراسة المسألة دراسة وصفية، وذلك بتتبعها في كتب المتقدمين معضدة بآراء العلماء فيها .

٢ــ بسط القول في ذكر جميع الممنوعات في المسألة، سواء أكان هذا المنع مجمعا عليه عند الجمهور أم ذهب إليه أحد المذاهب أو أحد العلماء.

٣ــ تتبع علل المنع في المسألة وتوضيحها.

٤ــ عرض الطرق التي لجأ إليها العلماء للتخلص من المنع كالحذف أو القلب أو الإبدال أو الإدغام وغيرها .

٥ــ توثيق الآراء الصرفية بنسبتها إلى أصحابها والرجوع إلى مؤلفاتهم .

٦ــ الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعر وأقوال العرب .

٧ــ عزو الآيات القرآنية الكريمة مع ذكر رقم الآية ، وإذا كان لها وجه في القراءات أشير إلى تخريجها من مظانها المشهورة وكتب التفاسير.

٨ــ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار من مصادرها.

٩ــ توثيق الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها ــ إن وجدت ــ وإلا فبالرجوع إلى كتب اللغة والأدب والشواهد التي أوردتها، و الإشارة إلى بحورها ونسبتها إلى قائليها وضبطها بالشكل وإكمال ما نقص من الصدور والأعجاز في الحواشي مع بيان وجه الاستشهاد فيها.

١٠ــ شرح بعض المفردات الواردة في الشواهد المختلفة.

المنهج في الباب الثاني :

١ــ استقصاء أسباب المنع التي ورد ذكرها في المسائل الصرفية السابقة ثم ذكر كل سبب على حدة، وإيراد جميع الممنوعات فيه من مختلف المسائل الصرفية السابقة.

٢ــ استقصاء جميع الممنوعات التي أجمع الجمهور عليها، والتي اختلفت المذاهب النحوية فيها، والتي اختلف العلماء فيها، والتي اشتملت على خلافات لهجية من خلال ما سبق دراسته في الباب الأول .

٣ــ وأخيرا تذييل البحث بالفهارس الفنية المتنوعة .

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة ، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها تحديد لموضوع الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه، ومنهج البحث وخطته.

التمهيد: ويشتمل على تعريف المنع في اللغة والاصطلاح، وتطور مصطلح المنع عند النحاة، وتعريف بعلم الصرف وتحديد لما يمتنع دخوله فيه إجمالا .

الباب الأول:مسائل المنع

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الممنوع في الأفعال

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الصحيح و المعتل

المبحث الثاني: المجرد و المزيد

المبحث الثالث: المتصرف والجامد

المبحث الرابع: اللازم والمتعدي

المبحث الخامس: المبني لما لم يسم فاعله

المبحث السادس: الممتنع توكيده بالنون

الفصل الثاني: الممنوع في الأسماء

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: المجرد والمزيد

المبحث الثاني: المشتقات

المبحث الثالث: التأنيث

المبحث الرابع: المقصور والممدود

المبحث الخامس: التثنية والجمع

المبحث السادس: التصغير

المبحث السابع: النسب

الفصل الثالث: الممنوع في المشترك

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول: الابتداء والوقف

المبحث الثاني: حروف الزيادة

المبحث الثالث: الإعلال والإبدال

المبحث الرابـــع: الإدغام

المبحث الخامس: التقاء الساكنين

المبحث السادس: الإمالة

الباب الآخر:أسباب المنع وعلاقاته

وفيه فصلان

الفصل الأول: أسباب المنع

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول: التعذر

المبحث الثاني: الثقل

المبحث الثالث: التضاد

المبحث الرابع: فوات الغرض

المبحث الخامس: أسباب متنوعة

الفصل الثاني:علاقات المنع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبـــحث الأول : علاقة المنع بالسماع والقياس

المبحث الثاني : علاقة المنع بالخلاف اللهجي والقراءات القرآنية

المبحث الثالث : علاقة المنع بالخلاف الصرفي

الخاتمة:وفيها أهم النتـــائج

الفهارس العامة :

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار وأقوال العرب

فهرس الأشعار

فهرس المصادر والمراجع

التمهيد

تعريف المنع

المنع في اللغة :" أن تحـــــول بين الرجل وبين الشيء الذي يـــــريـــده يُقـــال: مَنَعْتُهُ فامْتَنَعَ [١] . والمنع : ضد الإعطاء [٢] ويـــــقال: هو تحجير الشيء مَنَعَه يَمْنَعُه مَنْعًا" [٣]ويعرف أيضا بأنه:" الحيلولة بين الشيئين والحماية [٤] ، والممتنع: مـــا لا يجوز كونه، ويجوز تصوره في الوهم وذلـــك مثل قولك : عش أبـــدا [٥]، والممتنـــع بالـــذات : ما يقتضى لذاته عدمه [٦] .

المنع في الاصطلاح :منع حكم نحوي أو صرفي لعلة و سبب والمقصود بالممنوع : مالا يجوز ؛ لأن ارتكابه مخالف للقواعد الصرفية ومن ثم فإنه قد يؤدى إلى فساد اللغة. فالابتداء بالساكن، والوقف على المتحرك، وتوكيد الفعل الماضي، وكسر ياء المضارعة وزيـــادة الألف أو الواو أولا، والتقاء الساكنين ، واجتماع المتـــماثـــلين ، وتصـــغـــير الأســـماء المعظـــمة والجمع بين علامتين لمعنى واحد، مخالف للقواعد الصرفية التي نص العلماء عليهـــا للمحافظة على سلامة اللغة . وقيل: المنع ما خالف الكل[٧]. والامتناع : تعذر الحصول[٨] .

---

(١) تهذيب اللغة باب العين والنون ١٤/٣

(٢) مجمل اللغة باب الميم والهاء وما يثلثها ٨١٧/١

(٣) اللسان مادة (منع)١٩٤/١٣

(٤) التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة ٤٦٦/٤

(٥) الفروق في اللغة ص ٣٥.

(٦) التعريفات ص ٢٣٠

(٧) الكشاف في اصطلاحات الفنون١٠٤/٤

(٨) موسوعة النحو والصرف والإعراب ص ١٥٢

نشأة المنع

ظهر مصطلح المنع مع بدايات وضع اللغة ونشأة النحو ، حيث أراد العرب المحافظة على سلامة لغتهم حين شاع اللحن بينهم عند اختلاطهم بالأعاجم، فقعدوا قواعدها وحدّوا حدودها ، وبينوا أحكامها ، وحذروا من الوقوع في المحذور الممتنع فيها ؛ حتى تستقيم الألسنة على اللغة السليمة المسموعة عن العرب الخلص .

ومن هنا نجد النحاة ينبهون على هذه الممنوعات في معرض حديثهم في كل موضوع من مواضيع علمي النحو والصرف ، فكثر شيوع مصطلح المنع في عباراتهم .

وسوف أورد مثالا من أمثلة المنع عند عدد من النحاة ، وهو امتناع إمالة الألف إذا سبقت بحرف من الحروف المستعلية ، أو تلاها حرف منها ، أو فصل بينها وبين الألف بحرف لتوضيح الطريقة التي سار عليها النحاة في ذكر المنع كحكم من الأحكام النحوية والصرفية .

قال سيبويه : " هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها في ما مضى فالحروف التي تمنعها الإمالة سبعة : الصاد ، والضاد والطاء ن والظاء، والغين ، والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ز وذلك قولك : قَاعدٌ ، وغائبٌ وخَامدٌ وصَاعدٌ وطائفٌ ، وضَامنٌ ، وظَالمٌ... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغه . وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك : نَاقد وعَاطِسٌ و عاصمٌ وعاضدٌ وعاطِلٌ وناخِلٌ و واغِلٌ .

وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف ، وذلك قولك : نافِخٌ ، ونابغٌ ونافِقٌ ، وشَاحِطٌ وعَالِطٌ ، وناهضٌ ، وشانِطٌ ، و لم تمنعه الحروف الذي بينهما من هذا [١] ".

ثم هو يعلل لهذا المنع فيقول :" إنما مَنعتَ هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ،والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مَساجِد ونحوها فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقّربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيُدغِمونه [٢] "

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٨-١٢٩

(٢) الكتاب ٤/١٢٩

وقال المبرد : " هَذَا بَاب الْحُرُوف الَّتِى تمنع الإمالة وهى حُرُوف الاستعلاء،...وَذَلِكَ أَنَّهَا حُرُوف اتَّصَلت من اللِّسَان بالحنك الْأَعْلَى، ...فَإِن كَانَت هَذِه الْحُرُوف في مَوضِع الفاءات من (فَاعِل) منعت الإمالة لقربها، وهى بعد الْألف أمنع؛ لِئَلَّا يتَصَعَّد الْمُتَكَلّم بعد الانحدار وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا قَاسم، وَصَالح، وطالع، وَلَا تجوز الإمالة في شيء من ذَلِك [١] "

وقال ابن السراج : : " ذكر ما يمنع الألف من الإمالة : الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة سبعة أحرف ... إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه وذلك قولك قاعد وغائب ... وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف ألف تليها وذلك قولك ناقد وعاطش ... وكذلك إذا كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك مناشيط ومعاليق ... وإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الإمالة ... وإذا كان الحرف المستعلي مفتوحاً لم يجز الإمالة .."[٢]

وقال أبو علي الفارسي : " باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية وهي سبعة أحرف .. وهذه الحروف تمنع الألف الإمالة على أوصاف مخصوصة فمن المواضع ... أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو صابر وطائف وضاجر .. وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف وذلك نحو هابط وغائظ ... وإنما رُفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدم لأن هذه الحروف تُصعَدُ وتستعلي إلى الحنك الأعلى ، كما تستعلي الألف وتصعد إليه فغلبت هذه الحروف على الألف .."[٣]

قال الزمخشري : " تمنع الإمالة سبعة أحرف .. إذا وليت الألف قبلها أو بعدها إلا في باب رمى وباع [٤]" .

وقال العكبري : " فصل في موانع الإمالة : وهي حروف الاستعلاء والراء فإذا وقعت قبل الألف سواء أو بعدها بحرف و أكثر منعت الإمالة والعلة في ذلك أن الحرف المستعلي يُنحى به إلى أعلى الفم ، والإمالة تحرِف الحرف إلى مخرج الياء وهي من أسفل الفم والصعود بعد التسفل شاق فلذلك مُنع [٥] ".

---

(١) المقتضب ٣٨/٣

(٢) الأصول ١٦٣/٣

(٣) التكملة ٥٣٢

(٤) المفصل ٤٠١

(٥) اللباب ٤٥٤/٢

وقال ابن يعيش : " هذه الحروف تمنع الإمالة على أوصاف مخصوصة ، وإنما منعت الإمالة لأنها حروف مستعلية ... والألف إذا خرجت من موضعها اعتلت إلى الحنك الأعلى فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها .. [١] ".

وقال الرضي : " حروف الاستعلاء تمنع الإمالة على الشرائط التي تجيء ؛ وذلك لمناقضتها للإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف [٢] ".

قال أبو حيان: " وإذا تأخر عن الألف حرف استعلاء متصل نحو: ناقِد ...، أو بينهما حرف نحو: نافِخ ...غلب المستعلي الكسرة فلا يُميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته ... وإن تقدم حرف الاستعلاء، وَوَلِيته الألف غلبت الكسرة ، ومُنعت الإمالة ، نحو: قاعِد [٣] ".

قال ابن عقيل : " حروف الاستعلاء سبعة وهي : الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والقاف وكل واحد منهما يمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الألف متصلا بها كساخط وحاصل أو مفصولا بحرف كنافخ وناعق أو حرفين كمناشيط ومواثيق [٤] ".

وقال السيوطي : " وكذلك يغلب حروف الاستعلاء إن تقدم على الألف فلا تجوز الإمالة نحو : قاعد وغانم وصاعد وطائف وضامن وظالم إلا أن يكون مكسوراً نحو غِلاب أو ساكناً بعد مكسور نحو: مِصْباح فإنه تجوز الإمالة . ومتى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة [٥] " .

وقد عبر العلماء عن المنع في هذه المسألة بمشتقات المنع ، وهي : (يمتنع ، مَنعتَ أمنع يمنع موانع، مُنِعت) فيما عدا المبرد وابن السراج و السيوطي فقد استخدموا لفظي (المنع ولا يجوز) .

ومن استخدامهم لمشتقات المنع أيضاً في غير هذه المسألة ، قول المبرد : " يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع [٦] " وقوله: " وسَتُخبَرُ عن ذلك وعن امتناعها

---

(١) شرح المفصل ٥٩/٩

(٢) شرح الشافية للرضي ٦/٣

(٣) الارتشاف ٥٢١/٢

(٤) شرح ابن عقيل ٤٨٢/٢

(٥) الهمع ١٨٩/٦

(٦) المقتضب ١١١/١

(أي الأفعال) أن تكون خمسة [١] "، وقال ابن السراج : " ذِكرُ ما امتنَع مِنَ الحروفِ المتقاربةِ [٢] " .

مرادفات مصطلح المنع

كثيرا ما يستخدم النحاة تعبيرات أخرى للدلالة على المنع من هذه المرادفات : لا ولا تقل ولا يقال ، ولا يجوز ، ولا يصح ، ولم يجز ولم يصح، ولم يصلح ، وغير جائز . ومن استعمالاتهم لها :

قول سيبويه : " لا يصغر فعل الأمر [٣] " ، وقول الزجاجي : " لا يكون فعل على أكثر من ستة أحرف [٤] " .

وقال ابن جني : " لا تقل في "استقام: استَقْوَم" ولا في "استعان: استعون" فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعا [٥] "

وقال ابن السراج : " بابُ ما لا يجوزُ فيهِ "ما أَفْعَلَهُ": لا يقالُ: ما أَحْمرَهُ ولاَ ما أَعرجهُ إنّما تقولُ: ما أشدَّ حمرَتَهُ وما أَشَدَّ عَرَجَهُ وكَذا جميعُ الألوان والخِلَقِ وما لم يكنْ فيهِ "ما أَفعلهُ لم يكنْ فيهِ" أَفْعِلْ بهِ [٦] ".

وقال ابن جني : " الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وإنما هي كالأصوات [٧] " .

وقال المبرد : " فَإِن قلت هُوَ عِنْد زيد لم يجز أَن تصغر عِنْد وَذَلِكَ أَنه قد يكون خلفه بِكَثِير وبقليل[٨] " .

وقال الوراق : " مَتى لم يدل الْفِعْل على مَا يتَعَدَّى إِلَيْهِ لم يَصح تعديه إِلَيْهِ، فَإِذا كَانَ الْأَمر على مَا ذكرنَا، وَقد علمنَا أَن الْمصدر يدل على الْمصدر وعلى الزَّمَان، فقد حصل فِيهِ دلَالَة

---

(١) المرجع السابق ٩٥/١

(٢) الأصول ٤٢٧/٣

(٣) الكتاب ٤٨٠/٣

(٤) الجمل ٣٩٦

(٥) المنصف ٢٧٧/١

(٦) الأصول ١٥٢/٣

(٧) المنصف ٧/١

(٨) المقتضب ٥٤٤/١

على الْمصدر فيتعدى إِلَيْهِ وَهُوَ الْمَفْعُول الْمُطلق، وتعدى أَيْضا إِلَى الزَّمَان، وَهُوَ مفعول فِيهِ لدلالته عَلَيْهِ [١] "

وقال ابن عصفور : " ولم يجز إدغامها في الياء، وإن كانت من مخرجها؛ لأنَّ الياء حرف عِلَّة. وحروف العِلَّة بائنة من جميع الحروف بأنها لا يُمدّ صوت إلَّا بها، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو: "جَوْر" و"خَيْر" لم يجز؟... ولو وقع مكان الياء والواو غيرُهما لم يصلح [٢] "

قال ابن جني : " أما الألف، فإنها إنما امتنعت من أن تزاد أولا ؛ لأنها ساكنة والابتداء بالساكن ممتنع غير جائز[٣] " .

---

(١) علل النحو ١/٢٨٠

(٢) الممتع ١/٤٣٦

(٣) المنصف ١/١٥٤

تعريف الصرف

الصرف في اللغة : الصرف والتصريف لغتان بمعنى واحد ،وهو: الرد والتغيير ، وفي اللسان :" الصرف : ردّ الشيء عن وجهه ، وصرف الشيء : أعمله في غير وجه ، كأن يصرفه عن وجه إلى وجه ، وتصرّف هو . و تصاريف الأمور : تخاليفها ، ومنه تصاريف الرياح والسحاب .. والتصرف التقلب والحِيلة.. والصرف: الميل والعدل والاستقامة . وقيل الصرف : التوبة [١] " .

لذا فجميع تصاريف هذه المادة تدور حول معنى : التغيير والانتقال والتحويل من وجه إلى وجه . ومنه قوله تعالى : ﴿ انظر كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾[٢] وقوله تعالى :﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٣].

والصرف في اصطلاح الصرفيين : هو" علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب [٤] " ، فيتحول الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها [٥] " .

وهذا التحول على نوعين : إما أن يكون لضرب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول. وإما أن يكون تغيرا غير دال على معنى طارئ على الكلمة كالحذف والزيادة والقلب والإبدال والإدغام .

---

(١) اللسان مادة (صرف)٣٢٨/٧

(٢) سورة الأنعام :آية ٤٦

(٣) سورة البقرة :آية ١٦٤

(٤) شرح الشافية للرضي ٥/١

(٥) التصريف العزي ص٢ ، وانظر : تعريفه في الكتاب ٢٤٢/٤ ، والأصول ٢٣١/٣ ، والتصريف الملوكي ٣،٥ والمفتاح ٢٦، والوجيز ٢٦ وشرح الشافية للرضي ٥/١

(٦) شرح الشافية للرضي ٥/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٨٢٠ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣ ، ونزهة الطرف ٩٧ ، والمنصف ٢٧٤/٣-٢٧٦

ما يمتنع دخوله في علم الصرف عامة :

أجمع النحاة على أن موضوع علم الصرف : الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة التي يمكن تصريفها واشتقاقها نحو "رَجُل و فَرَس" وقد حدد السيوطي هذين المبحثين بقوله : " متعلق التصريف من أنواع الكلمة : الاسم المعرب والفعل المتصرف. فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو: ليس وعسى [١] .

وعقد ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) بابا لما يمتنع دخوله في علم الصرف بعنوان " باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله " وقد أهلّ هذا الباب بذكر أربعة أشياء لا يدخلها التصريف ،فجعل كل من الأسماء الأعجمية ، والأصوات ، وما شابه الحرف من الأسماء المتوغلة في البناء قسما برأسه ، والقسم الرابع هو الحروف . وسيتضح فيما يلي أن الأقسام الثلاثة الأولى تعدّ قسما واحدا ، وهو بذلك يتناول قسمين فقط من الممنوعات و يهمل ذكر القسم الثالث وهو الأفعال الجامدة [٢] .

أما ابن مالك فقد أجملها بقسمين فقال [٣] :

حَرفٌ وشبهه من الصرفِ بَرِي وما سِوَاهمَا بتصريفٍ حَرِي

ومراده بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة [٤]، وهذه الممنوعات الثلاثة هي:

أولا : الحروف

قال ابن جني :" الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ؛ لأنها مجهولة الأصول وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ و مَه ونحوهما فالحروف لا تُمثل بالفعل . لأنها لا يعرف لها اشتقاق . فلو قال لك قائل : ما مِثال : (هل أوقدْ أو حَتَى أو هَلَّا) ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يُمثلُ ؛ لأنه ليس بمشتق ، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها . فحينئِذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصرف [٥] ". وعلى هذا فعلة المنع هي :أن الحروف لا تشتق ولا تمثل بالفعل .

---

(١) الهمع ٦/٢٢٩

(٢) الممتع ١/٣٥، وانظر : المبدع ٥٢

(٣) ألفية ابن مالك ١/٧٣

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٥٠٩ ، و شرح الأشموني ٤/٤٠٥

(٥) المنصف ١/٧ ، وانظر : الممتع ١/٣٥- ٣٦

ثانيا : الأفعال الجامدة

الأفعال الجامدة لا تصرف فيها أصلاً مثل : نعم و بئس وعسى وليس قال المرادي : " لا حَظَّ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة، أعني: ليس وعسى ونحوهما [١] ". وقد أهمل ابن عصفور ذكرها فيما لا يدخله التصريف [٢] لعدم الحاجة لذكرها فالجمود هو عدم التصرف وهو علة المنع .

ثالثا : الأسماء غير المتمكنة

وهي الأسماء المبنية المتوغلة في شبه الحروف ، مثل : (مَنْ) و(ما) فهي في حُكم الحروف لشبهها بها .

وقد حصرها ابن هشام في سبعة أنواع وهي :الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال نحو: صه ، وبعض الظروف كـ" إذ والآن وأمس وحيث " [٣] .

ومن الأسماء غير المتمكنة أيضا :أسماء الأصوات مثل : (غاق) لأنها حكاية ما يصوت به وليس لها أصلاً معلوم. ومنها الأسماء الأعجمية كإسماعيل : فهي في حكم الحروف في امتناعها من التصريف لأنها نقلت من لغة قوم ، وليس حكمها كحكم هذه اللغة [٤]

وسبب المنع أن هذه الأسماء المبنية مضارعة للحروف التي في حكمها ، فهي مثلها لا تُشتق ولا تُمثل مِن الفعل كما أن الحروف كذلك [٥].

فهي لشدة افتقارها لما بعدها ؛ نزلت منزلة جزء الكلمة فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء ، لا يدخله التصريف فكذلك ما هو بمنزلته [٦].

وعلل ابن جني لامتناع الأعجمي من التصريف فقال : " وإذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يُسوغُ فيه التصريف مع أنهُ عربيٌّ ، فالأعجمي بالامتناع

---

(١) توضيح المقاصد ١٥٠٩/٣ ، وانظر : الهمع ٢٢٩/٦ ، و شرح الأشموني ٤١/٤

(٢) الممتع ٣٥/١

(٣) شرح شذور الذهب ١٢٢

(٤) انظر :الممتع ٣٥/١

(٥) انظر :المنصف ٧/١

(٦) انظر: الممتع ٣٥/١

من هذا أولى ، وهو به أحرى ، لبُعد ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لا تجدُ لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لا تجدهُما لِـ " قَدْ و هلْ وبلْ " فالأمر فيهما واحد .

فأما قولُ من يقولُ: إن "إبّليس" من قول الله تعالى ﴿ "يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[١] ، ومن قول الراجز [٢]:

يا صاحِ هل تعرِفُ رَسماً مُكْرَسَاً قــالَ نَــعَمْ أعرِفُــهُ وأبْــلسَا

فخطأٌ منه . لو كان "إبليسُ " من هذا لكان عربياً ، لأنه مشتقٌ ولوجب صرفه لأنك لو سميت رجلاً بـــ" إجفِيل ، وإخْريط " لصرفته لأنه لا مانع له من الصرفِ.

وكذلك أيضاً لا يجوز أن يكون "إدريس" من درست القران ، ولا من درس المترل ونحوهما ولا يكون "يعقوب" من العقبى ، ولا من العقاب ونحوهما . لأنه لو كان كذلك كان مشتقاً عربياً لوجب صرفهُ كما تُصرف " يربوعاً ، ويعسوباً" اسمي رجل .

وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ... وإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يقول إن "إبراهيمَ وإسماعيلَ" لهما مثال من الفعل[٣] " .

وقد جاء بعض هذه المبنيات مشتقا نحو [٤] :

أ- تصُغر (ذا والذي) على (ذِيَّا) و(اللذيا) وجوابه : أنها شاذة ولا يقاس عليها في غيرها من المبنيات ، لأن قواعد التصغير لا تنطبق عليها .

ب - مجيء بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة على صورة المثنى والجمع . وجوابها أنها ليست مثناه حقيقة ولا جمعاً أيضاً لأن قواعد التثنية والجمع لم تجر على واحد من المفردات وذلك مثل : هذان واللذان وهذين واللذين في المثنى والذين في الجمع .

ج- الحذف في (سوف) ، والحذف والإبدال في(لعل) ، والحذف والإبدال في (لســت و عسيت) ، وجوابه : أنها شاذة .

---

(١) سورة الروم: آية ١٢

(٢) البيت من الرجز ، وهو للعجاج ، وهو في ديوانه ١/ ١٨٥، وفي الخصائص ٣٦٠/١ ، والإبلاس : الانكسار والحزن ،انظر: اللسان مادة (بلس) ٤٨٣/١

(٣) المنصف ١/ ١٢٧-١٢٨

(٤) انظر : المنصف ٩/١ ، والممتع ٣٥/١، والمبدع ٥٢

د- " قَطٌّ" ، لأنها من "قَطَطتُ" أي : قطعت.لأن قولك " ما فعلتهُ قطٌ" معناه : فيما انقطع من عمري ، وجوابه : أنها شاذة .

وعليه فإن ما دخله التصريف من الحروف وما أشباهها من الأسماء غير المتمكنة والأفعال الجامدة ، شاذ يوقف على المسموع فيه . وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد [١] .

---

(١) الممتع ١/٣٥

الباب الأول : مسائل المنع

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الممنوع في الأفعال

الفصل الثاني : الممنوع في الأسماء

الفصل الثالث : الممنوع في المشترك

الفصل الأول: الممنوع في الأفعال

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : الصحيح و المعتل

المبحث الثاني : المـــجرد و المزيد

المبحث الثالث : المتصرف والجامد

المبحث الرابع : الـــلازم والمتعدي

المبحث الخامس : المبني لما لم يسم فاعله

المبحث السادس : الممتنع توكيده بالنون

المبحث الأول

الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل بحسب وجود حروف العلة [١] فيه إلى قسمين: صحيح ومعتل [٢].

الفعل الصحيح : ما خلت أصوله من حروف العلة : (الألف والواو والياء) كالأفعال: علم وسأل ومدّ [٣] ، وهو ثلاثة أقسام : سالم ومهموز ومضعف .

الفعل المعـــتـــل : ما كان أحد أصوله حرف علة ، كالأفعال :وجد وقال وسعى ووفى[٤]، وهو أربعة أقسام: مثال ، وأجوف ، وناقص ولفيف.

وقسم ابن القوطية الأفعال إلى ضربين:ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثلاثيا ، وضرب ثلاثي (غير مضعف) وهو صحيح ومعتل[٥] "، والظاهر من قسمته هذه أن الصحيح والمعتل فرع عن الأفعال غير المضعفة فقط ، وابن السراج والسرقسطي أدق في القسمة إذ يقسمان الأفعال إلى سالم ومعتل [٦]، وهي قسمة دقيقة فالسالم يقابل المعتل ومن هنا نجد الرضي يقسم الأبنية إلى قسمين آخرين :

الأول: مهموز وغير مهموز، والمهموز قد يكون صحيحا كأمر وسأل وقرأ، وقد يكون معتلا نحو آل [٧] ووأل [٨] ورأى ، وكذا غير المهموز، نحو : ضرب ووعد .

والثاني : مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف قد يكون صحيحا نحو:مدّ أو معتلا نحو:ودّ وحيّ ، وكذا غير المضاعف نحو:ضرب ووعد وكذا المضاعف إما مهموز نحو:أزّ أو غيره نحو: مدّ [٩].

---

(١) سميت حروف علة لكثرة تغيرها بالقلب والإسكان والحذف فهي لا تسلم ولا تصح ، انظر: شرح المفصل١٠/٥٤ وشرح الشافية للرضي ١/٣٣، وشرح التصريف العزي ١٠٥

(٢) انظر :شرح الشافية للرضي ١/٣٢

(٣) انظر تعريفه في :نزهة الطرف ١/٢١٧

(٤) انظر تعريفه في : شرح الشافية للرضي ١/٣٢، وشرح التصريف العزي ١٠٥

(٥) الأفعال لابن القوطية ١

(٦) انظر :الأصول ٢/٣٨٢ ، والأفعال للسرقسطي١/٥٥

(٧) آل يؤول أولا ومالا : رجع ، انظر : اللسان مادة (أوْل) ١/٢٦٦

(٨) وَأل يَئل وألا : لجأ ، انظر : اللسان مادة (وأل)١٥/١٩٢

(٩) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٣٣

وعلى هذا فللأفعال عدّة أقسام باعتبارات مختلفة ، فتنقسم بحسب وجود حروف العلة فيها إلى سالمة ومعتلة ، وتنقسم بحسب وجود الهمز فيها إلى : مهموزة وغير مهموزة وتنقسم بحسب وجود التضعيف فيها إلى : مضاعفة وغير مضاعفة .

لكن العلماء اليوم يجعلون المهموز والمضعف من أقسام الصحيح الذي يقابل المعتل [١]

وفيما يلي بيان لمسائل المنع في كل قسم من أقسام الصحيح والمعتل:

---

(١) انظر: الفلاح ١/٧ ، وجامع الدروس العربية١/٥٢ ، وشذا العرف ٣٥ ، والنحو الواضح ١/٢٨٠

الأفعال الصحيحة

القسم الأول :السالم : وهو ما سلمت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف كالأفعال : كتب وعلم ورسم [١] ، ولا عبرة في سلامة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله فالفعل (أسلم) فعل سالم رغم ما فيه من زيادة الهمزة والأفعال (شارك وبيطر وهوجل) أفعال سالمة رغم ما فيه من زيادة الألف والياء والواو [٢] ، وسمي سالما لسلامته من التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم[٣].

القسم الثاني : المهموز: وهو ما كان أحد أصوله همزة ، وهو على ثلاثـــــة أنواع [٤] :

الأول : مهموز الفاء ، ويقال له :القطع ، أو المهموز الأول ، أو المقطوع ، نحو: أخذ وأكل

الثاني: مهموز العين ، ويقال له : النبر، أو المهموز الأوسط ، نحو: سأل ، وبئس .

الثالث : مهموز اللام ، ويقال له :الهمز، أو المهموز العجز ، نحو: بدأ وقرأ [٥]

والمهموز قد يكون صحيحا ، نحو :أمر وسأل وقرأ، وقد يكون معتلا نحـــــو: آل ووأل ورأى [٦] .

---

(١) انظر: نزهة الطرف ٢١٨/١ ــ٢١٩ ، وجامع الدروس العربية٥٢/١ ، وشذا العرف ٣٥ ، والنحو الواضح ٩١/١

(٢) انظر: موسوعة النحو والصرف ٤٩٣

(٣) شرح التصريف العزي ٣٠

(٤) انظر: المفتاح٤٠،ونزهة الطرف ٢٣٩/١، وشرح الشافية ٣٣/١ــ٣٤ ، وشرح التصريف العزي١٦٩

(٥) التسمية بالقطع والنبر والهمز للجرجاني ،انظر: المفتاح٤٠ ،والتسمية بالمهموز الأول والأوسط والعجز للميداني انظر: نزهة الطرف٢٣٩/١ ،والتسمية بالمقطوع للشيخ محمد محي الدين بالمقطوع، انظر: ، تكملة على شرح ابن عقيل ٥٦٩/٢

(٦)انظر: شرح الشافية للرضي ٣٣/١

مسائل المنع في الأفعال الصحيحة

مسائل المنع في مهموز الفاء

المسألة الأولى:امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة الفعل المضارع منه على (أفعل)

يمتنع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة الفعل المضارع منه ــ المسند إلى الواحد المتكلم على (أفعل) ، فالأصل أن يتحول الفعل من بناء (فعل[١])إلى (أفْعَل) بزيادة الهمزة على أصول الفعل دون حذف أو تغير، نحو: (ذهب : أذْهَبُ) ، ولكن عندما يكون الفعل مهموز الفاء نحو:(أجَر وأذِن و أصُل) فإن تحويله لبناء المضارع على (أفعل) ينتج عنه التقاء همزتين : (همزة المضارعة وهمزة الفعل) ، والثانية منهما ساكنة فقياسه إذا(أأْجر وأأْذَنُ و أأْصلُ) فأبدلت الهمزة الثانية مدا من جنس حركة ما قبلها ؛ حتى لا يلتقي المتماثلان ، فأصبح (آجَرُ وآذَن وآصَل[٢])[٣] ، وعلى هذا تقاس جميع الأفعال المهموزة الفاء. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾[٤]، وقوله تعالى :﴿ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾[٥] .

وعلة المنع هي الثقل الذي يسببه التقاء المثلين؛ لذا عُدل عنه إلى الإبدال، قد أورد ابن القوطية (فعَل وأفعل) بمعنى واحد، نحو:"أجَرَه الله أجْرا وآجَرَه، وكذلك المملوك والأجير : أعطيتهما أجرهما ... ، و(فعل وأفعل) باختلاف معنى ، نحو :أزلت الرجل أزلا:ضيقت عليه وآزلت السنة:اشتدت [٦] " .

---

(١) سواء أكانت العين مفتوحة أو مضمومة ، أو مكسورة

(٢) أصُل الشيء : صار ذا أصل ، وآصَلْنا: دخلنا في الأصيل ، انظر : اللسان مادة (أصل) ١/١٥٥

(٣) انظر:المنصف٢/٣١٣ ، و شذا العرف ٦٨ ، ودروس في علم الصرف ١/١١٨

(٤) سورة الأعراف: آية ١٢٣

(٥) سورة يوسف: آية ٦٤

(٦) الأفعال لابن القوطية ٩ ، وانظر: الأفعال للسرقسطي ١/٦٥ــ ٦٧

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعلين (أخذ وأكل)

يمتنع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعلين (أخذ وأكل) سواء وقعا في أول الكلام أم في حشوه ، فالقياس أن يقال عند صياغة الأمر منهما: (أُؤْخُذ و أُؤْكُل) بهمزتين الأولى مضمومة والثانية قلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما يقال :أُؤْبر النخل [١] ، وأُؤْثِر فلان [٢] ؛ ولكن حُذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفا لثقل الجمع بين الهمزتين فيما يكثر استعماله ، ثم حُذفت همزة الوصل التي جيء بها في الأصل للتخلص من الابتداء بالساكن ؛ للاستغناء عنها بزوال الساكن وتحرك ما بعده ، فلا حاجة لإقرارها ، فصارت (خُذ و كُل) على وزن (عُل) [٣] ومنه قوله تعالى:﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ ﴾[٤] وهذان الفعلان خرجا عن مقتضى القياس، فهما سماعيان ولا يقاس عليهما ، ولزم هذا الحذف لكثرة استعمالهما قال سيبويه :" واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعض ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضيع ، وتظهر ما أظهروا وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا ،فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه ، نحو:يكُ ويكُنْ ولم أُبل وأُبَال، ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله،ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في مُر:(أومُر) ،وأن يقولوا في خُذ :(أُوخذ) وفي كُل (أوكل) ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسِّرْ [٥] " .

---

(١) أي لقحه ، وأبَرَ النخل والزرع :أصلحه ،وتأبير النخل : تلقيحه ، والمأبورة : الملقحة ، انظر: اللسان مادة (أبر) ٤١/١

(٢) أي: اتبع أثره ، والأثر: ما بقي من رسم الشيء ، انظر: اللسان مادة (أثر)٦٩/١

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٦/١ ، والتصريف الملوكي ٤٦ ، واللباب٣٦٢/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣، والمبدع ٢٤١ ،وشرح التصريف العزي ١٧٣ ، و الهمع ٢٥٢/٦

(٤) سورة الأعراف: آية ٣١

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٥ــ ٢٦٦

المسالة الثالثة :امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أمر) إذا وقع في ابتداء الكلام

يمتنع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أمر) إذا وقع في ابتداء الكلام كالفعلين السابقين (خُذ وكُل)، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :" مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين [١] " .

قال ابن جني في حديثه عن حذف الهمزة : " ومن ذلك قولنا : خُذ وكُل ومُر من الأمر وأصله:أُأخُذ و أُأكُل و أُأمُر ، فحذفت الهمزة تخفيفا فاستغني عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة [٢] " .

وعلى هذا فسبب المنع هو تخفيف ثقل الجمع بين الهمزتين في ابتداء الكلام .

أما إذا سبق فعل الأمر (مُر) بشيء من الحروف فكان في درج الكلام فإثبات الهمزة أرجح وأكثر، نحو:(وأمر) و (فأمر) وذلك لكونها أقل استعمالا من (خذ وكل)؛ ولأن علة الحذف زالت ، فعلة الحذف هي اجتماع الهمزتين ولا تجتمعان في الدرج [٣] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾[٤] وإنما "جاز نحو: (ومر) و(فمر) على قلة لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولا ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها [٥] " .

المسألة الرابعة : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أتى) على لغة بعض العرب

يمتنع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أتى) على لغة بعض العرب ، فالقياس أن يقال عند صياغة الأمر منه (ائتِ) لكنهم يقولون (تِ زيدا) وإذا وقفوا

---

(١) أخرجه أبو داود ٤٩٥ ، والترمذي ٤٠٧ ، والمستدرك ١٩٧/١، ورياض الصالحين ٩٥

(٢) التصريف الملوكي ٤٦ ، وانظر : اللباب٣٦٢/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ،والمبدع ٢٤١ ، وشرح التصريف العزي ١٧٣، و الهمع ٢٥٢/٦

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٦/١ ، واللباب٣٦٢/٢ ــ٣٦٣ ، وشرح الملوكي ٣٦٨ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ وشرح التصريف العزي ١٧٤

(٤) سورة طه : آية ١٣٢

(٥) شرح الشافية للرضي ٥١/٣

عليه قالوا (تِه) ، بحذف همزة الفعل الساكنة ، وهمزة الوصل المتحركة ؛ وذلك تخفيفا للفظ شبهوه بالفعلين (خذ و كل)، وإن لم يكن مثلهما في الكثرة ، وقيل: " شبه الهمزة التي هي فاء الكلمة بالواو في (وفى) إذ كانت الهمزة تقلب إلى الواو نحو:صحراوات والواو إلى الهمزة نحو: أجوه ، فكما تحذف الفاء واللام هناك في الأمر ، كذلك تحذف الهمزة والياء هنا [١] .

قال ابن جني :" لغة لبعض العرب تقول في الأمر من أتى يأتي : تِ زيداً ، فتحذف الهمزة تخفيفا كما حذفت من (خُذ وكُل ومُر) ويقال على هذه اللغة " للاثنين : تِيا وللجماعة : توا وللمؤنث : تي وتيا وتين [٢] ". ونسب ابن منظور هذه اللغة لهذيل [٣]

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر [٤] :

تِ لي آل زيدٍ فانْدُهُم لي جماعةً

وسَل آل زيدٍ أيُّ شَيءٍ يَضِيرُها

استشهد به السيوطي على أنه ضرورة ،قال :" يريد ائت لي آل زيد [٥] ".

المسألة الخامسة : امتناع مجيء مهموز الفاء من الباب السادس (فعِل يفعِل)

يمتنع مجيء مهموز الفاء من الباب السادس (فعِل يفعِل) ، فقد حصر الجرجاني أفعال المثال في خمسة أبوب فقال : " ثم المثال يجيءُ من خَمسةِ أبوابٍ : كـ وَعَدَ يَعِدُ

---

(١) اللباب٢/٣٦٤

(٢) سر الصناعة ٢/٤٣٦ ، وانظر: التصريف الملوكي ٤٦ ، والأمالي الشجرية ٢/١٩٩ ــ٢٠٠ واللباب ٢/٣٦٤ وشرح الملوكي ٣٦٨ ، وشرح التصريف العزي ١٧٧، واللسان مادة (أتي) ١/٦٥

(٣) انظر: اللسان مادة (أتي) ١/٦٥، و لم أجدها في كتاب (من لغات العرب لغة هذيل)،بل على النقيض يذكر المؤلف الدكتور عبد الجواد الطيب أن حذف الهمزة في لغة هذيل لا يقع في أوائل الكلمات ، فمن خصائص هذه اللهجة تحقيق الهمزة في أول الكلام ، أو إبدالها من غيرها أحيانا، ولكنهم كانوا يؤثرون تخفيفها بالحذف أو القلب في وسط الكلام ، انظر : ص ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٥

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه في : التصريف الملوكي ٤٦ ،وسر الصناعة ٢/٤٣٦ والأمالي الشجرية ٢/٢٠٠ واللباب ٢/٣٦٤ ، وشرح الملوكي ٣٦٤ــ ٣٦٨ ، وفيه (عوف) مكان (زيد)، وشرح التصريف العزي ١٧٧، واللسان مادة (أتي) وفيه "فابدهم" بدل "فاندهم"، و اندهم : من نَدا القوم نَدْوا وانْتَدَوا وتنادوا : اجتمعوا في النادي ،واندهم : ائتهم في ناديهم ، انظر: اللسان مادة (ندي)١/٩٨ والشاهد فيه: (تِ لي) حيث حذف فاء الفعل في فعل الأمر ، على لغة بعض العرب

(٥) انظر: الهمع ٦/٢٥٢ ، والدرر ٦/٣٢٠

ووَضَعَ يَضَعُ ووَجِلَ يَيْجَلُ ووَرِثَ يَرِثُ ، ووَسُمَ يَوْسُمُ ، ووَجَدَ يَجُدُ - لغةٌ عامريَّةٌ [١] " ولم يذكر منها الباب السادس.

والأكثر في هذا الباب أن يأتي من المعتل ومن المثال الواوي على وجه التحديد ، في أفعال محددة مسموعة عن العرب منه : ورث يرث وورم يرم ، ، وولي يلي ، ووثق يثق وجاءت أفعال من غير المثال الواوي :(يبِس يبَس ، ويئِس ييئَس) من المثال اليائي و(آن يئِين وطاح يطِيح ، وتاه يتيه) من الأجوف الواوي .

أما الصحيح فليس في كلام العرب منه إلا ثلاثة أفعال ، يجوز فيها الكسر والفتح وهي : نعِم ينعِم وينعَم، وحسِب يحسِب ويحسَب [٢] ، وبئِس يبئِس ويبئَس [٣]

والناظر لهذه الأفعال المعتلة و الصحيحة المسموعة عن العرب يجد أنها لم يأتِ من مهموز الفاء إلا فعل واحد فقط : آنّ .

المسألة السادسة: امتناع مجيء الفعل الرباعي المجرد مهموز الفاء مالم يكن مضعفا

يمتنع مجيء الفعل الرباعي المجرد مهموز الفاء ؛لأن الهمزة إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أصول كانت زائدة ،نحو:أعلم ،وأحصد، قال سيبويه: " فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا ،لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا، ومما يقوي على أنها زائدة ،أنها لم تجيء أولا في فِعْل فيكون عندهم بمنزلة(دحرج) فترك صرف العرب لها وكثرتها أولا زائدة والحال التي وصفتُ في الفعل يقوي أنها زائدة [٤] " .

---

(١) انظر :المفتاح١/٤٠

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٨ ، والجمل٣٩٧، والأفعال لابن القوطية ٣، والمنصف ١/٢٤٣، والأفعال للسرقسطي ١/٦٠، والمفتاح٣٧ ، ونزهة الطرف ١/١٣٧، وشرح المفصل٧/١٥٣، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٥، والممتع١/١٧٦ والتسهيل١٩٥، والمزهر٢/٣٦

(٣) انظر: المنصف١/٢٤٣، وشرح المفصل٧/١٥٣، والتسهيل١٩٥، والمزهر ٢/٣٦

(٤) الكتاب ٤/٣٠٧ ، وانظر : واللباب ٢/٢٣٠ ، شرح الشافية للرضي ١/٣٢ ، والمنصف١/١٧٨ وسر الصناعة١/١٠٧ والممتع١/٢٢٧ ، والارتشاف١/٩٤

ويتضح من مقولته أن علة المنع هي عدم السماع فقد كثر تبينها زائدة في كلامهم .

أما إن كان مضعفا فتجوز صياغة الفعل الرباعي من الاسم الرباعي للدلالة على مسماة أو لمحاكاته ، فيقال أمام وأفأف وأدأد .

المسألة السابعة: امتناع مجيء مهموز الفاء مهموزَ العين

يمتنع مجيء مهموز الفاء مهموزَ العين، فلم تسمع عن العرب كلمة مهموزة الفاء والعين قال ابن جني : " ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان [١] ". وعليه فعلة المنع هي عدم السماع .

المسألة الثامنة : امتناع مجيء مهموزُ الفاء مهموزَ اللام وعينه حرف علة

يمتنع مجيء مهموزُ الفاء مهموزَ الـــــــلام وعينه حرف علة ، فلم يأت منه فعل في العربية ؛ لـــثقل الهـــمزة مـــع حرف العلة [٢]، قال ابن عصفور أثناء حديثه عن حكم العين المعتلة :" فإن كانت اللام همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون فإن كانت همزة فإنه لا يجيء منه شيء في الأفعال ؛لأن حروفه كلها تعتل ألا ترى أن الألف من حروف العلة وكذلك الهمزتان، وإنما يجيء في الأسماء ، قالوا : آء[٣]، وهو شجر[٤] " وليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين غيره [٥] .

قال الخليل :" إنهم لو نطقوا بالفعل من " آءة " لقالوا: " أوَأْتُ " ولكنهم كان يلزمهم حذف العين ، كما تحذفها من "قلت" ، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من"أُوتُ" واوا لانضمام ما قبلها واجتماع همزتين في كلمة واحدة ، فـــــيقال : " أوتُ " مثل "عـــُوتُ " ، وأن تـــــــقـــــول في الأمر: "أوْ " مثل "عـــُو " وأصله : " أُؤ" مثل "عـــُعْ" فتبدل الثانية واوا؛ وبعض هذا مستكره ، فرفضوا الفعل البتة [٦] " .

---

(١) سر الصناعة ٨٣/١

(٢) انظر: المنصف٢٠٠/٢ ــ ٢٠١ ، والممتع ٥٠٨/٢ ، والمبدع ١٩٢

(٣) الآء شجر معروف له ثمرٌ يأكله النعام ، وواحدته (آءة) ، انظر: اللسان مادة (أوء) ٢٥٦/١

(٤) الممتع٥٠٨/٢

(٥) انظر: اللسان مادة (أوء)

(٦) المنصف٢ / ٢٠١

مسائل المنع في مهموز العين

المسألة الأولى : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة فعل الأمر من الفعل (سأل)

يمتنع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة فعل الأمر من الفعل (سأل)، فالقياس أن يقال (اسأل) ؛ ولكنهم أرادوا تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فلزم فيها الحذف ونقلوا حركتها إلى الساكن قبلها (السين)، ثم أُسْقِطت همزة الوصل للاستغناء عنها، فقالوا (سَل)على وزن (فَل) قال سيبويه : " وإذا أردت أن تخفف همزة (ارأوْه) قلت: (روه) تلقي حركة الهمزة على الساكن وتلقي ألف الوصل ؛ لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون . ويدلك على ذلك (رَ ذلك) و(سل) خففوا (ارْأ واسألْ) [١] "ومنه قوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ﴾[٢]، و قال تعالى: ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ[٣] ﴾

وحذف الهمزة واجب إذا وقع الفعل في أول الكلام ، وجائز إذا سبق بـــ (الفاء أو الواو) إلا أن عدم الحذف أرجح [٤] ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٥] ، وقد اتفق القراء السبعة على حذف الهمزة إذا لم يتقدم على فعل الأمر من السؤال فاء أو واو وجاء الحذف على قراءة ابن كثير والكسائي وخلف البزار على الدوام في كل فعل أمر منه إذا سُـــبـــقت السين بالـــفاء أوالواو [٦] ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[٧] ، وقال تعالى :

﴿ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾[٨]

---

(١) الكتاب ٥٤٦/٣ ، و انظر: المقتضب ١/ ١٩٢ ــ١٩٣ ، والأمالي الشجرية ٢٠٠/٢ والمبدع٢٤١

(٢) سورة البقرة : آية ٢١١

(٣) سورة القلم: آية ٤٠

(٤) انظر : تصريف الأفعال والأسماء ٩٨ ، ودروس في علم الصرف١١٩/١ ، والمغني الجديد١٤٤

(٥) سورة النحل : آية ٤٣

(٦) انظر : النشر٤٢/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢ ،ج٢ ،١٤٩

(٧) سورة يوسف : آية ٨٢

(٨) سورة الإسراء : آية ١٠١

وتخفيف الهمزة بحذفها موافق للهجة من لهجات العرب وهي لهجة هذيل ، فهي من القبائل التي لا تهمز في كلامها إلا قليلاً ، وكثير ما تلجأ إلى تخفيف الهمزة ولا سيما فيما كثر استعماله مثل : (عم صباحاً) و(انعم صباحاً) و(ويلمه)في (ويل أمه) و(لاب لك) في (لا أب لك) والغرض من هذا الحذف هو تسهيل النطق بالكلمة وتخفيف الجهد العضلي المبذول فيها [١] .

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة المضارع والأمر من الفعل (رأي)

يمتنع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة المضارع والأمر من الفعل (رأي)، قال سيبويه : "ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله : أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من (رأيت) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه ، جعلوا الهمزة تُعاقب [٢] ".

أ ــ التغير الحادث في المضارع:

القياس أن يقال في مضارع رأي (أَرْأَيُ) على وزن (أفْعَــلُ) فتحركت الياء التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها (الهمزة) فقلبت الياء ألفا (أرْأى) ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (الراء)فالتقى ساكنان (العين واللام)فحذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين فقالوا : (أرى) على وزن (أفــَل) ومثله يقال في باقي المضارع:

(يفعل وتفعل ونفعل) فالقياس(يَرْأيُ)على وزن (يفعل)؛ ولكن تحركت الياء التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها (الهمزة) فقلبت (الياء)ألفا (يَرْأى)، ثم نــُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (الراء) فالتقى ساكنان (العين واللام) (يَرَأْى)، فحذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، فقالوا (يرى)على وزن (يــَفــَل) [٣] ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر : من لغات العرب لغة هذيل : ٨٥-٩٤-٩٥

(٢) الكتاب٣/٥٤٦ ، وانظر : الأصول ٢/٤٠٠ ، والتصريف الملوكي٤٧

(٣) انظر :اللباب٢/٣٦٥ ،وشرح الملوكي٣٧١ ،والمبدع٢٤١ ،و شرح التصريف العزي ١٧٨

﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾[١] ، وقال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[٢].

وعلل ابن يعيش لهذا الحذف بقوله :" ويحتمل حذف الهمزة فيه لأمرين:

أحدهما:أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال ، مع أنه إذا قيل(أرْأى) اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والسكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في (أكرم) ، ثم اتبع سائر الباب ، وفتحت الراء لمجاورة الألف ، التي هي لام الكلمة ، وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل حتى هجر ورفض .

ويحتمل أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي ، بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها ثم حذفت على حد قوله تعالى :﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ[٣] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قَدْ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[٤] فصار يرى ونرى ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال على ما ذكرناه ، وهو أوجه عندي ، لقربه من القياس ، وإنما ذكره مع الحذف غير القياسي ؛ لأن التخفيف لزم على غير القياس حتى هجر الأصل وصار استعماله كالضرورة [٥] " .

وقد سمع عن بعض العرب النطق بالأصل قال سيبويه :"حدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرْآهم ــ على أفعل ــ يجيء بالفعل من رأيت على الأصل ، من العرب [٦] الموثوق بهم [٧] " ومنه قوله [٨] :

---

(١) سورة البقرة : آية ١٦٥

(٢) سورة التوبة: آية ١٠٥

(٣) سورة النمل: آية ٢٥

(٤) سورة المؤمنون : آية ١

(٥) شرح الملوكي ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، و شرح التصريف العزي ١٧٨

(٦) هم تَيْمَ الرّباب أو تيم اللات، فهم يهمزون مع حروف المضارعة ، وانظر: شرح التسهيل١/١٧٨ ، واللسان واللسان مادة (رأي)٥/٨٥

(٧) الكتاب٣/٥٤٦

(٨) البيت من الوافر ،وهو لسراقة البارقي، وهو في ديوانه ٧٨،وفي شواهد التصريف الملوكي ٤٧ والخصائص٣/١٥٣ والخصائص٣/١٥٣ ، وسر الصناعة ١/٩٠ ، والمحتسب١/٢٨ ، والأمالي الشجرية٢/٢٠٣ ــ٤١٢ واللباب٢/٣٦٦ ، وشرح المفصل٩/١١٠ وشرح الملوكي ٣٧٠ ــ٣٧٢ ، والممتع ٢/٦٢١ ، وشرح التسهيل١/١٧٨ ، وشرح الشافية ٤/٣٢٢ ، واللسان مادة (رأي) ٥/٨٥، والمغني ٥٠٤

أرِي عيْنـــيّ ما لم تـــرْأيـــاهُ كلانا عالـــم بـــالـــتـــرّهاتِ

ورواه الأخفش : ما لم (تَرَيَاه) على التخفيف الشائع عن العرب [١] وقال ابن جني : " التخفيف مرفوض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال [٢] " ، ومنه قول الشاعر[٣] :

أحـــنُّ إذ ارأيـــتُ جبال نـــجـــدٍ ولا أَرْأى إلى نـــجـــد ســـبيلا

وروي : {ولا أرى} على احتمال الزحاف في البيت [٤]

ب ــ التغير الحادث في الأمر

القياس أن يقال في الأمر من رأى (ارْأ) بحذف اللام لبناء الأمر ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (الراء) ثم حذفت الهمزة حملا على حذفها في المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها فصار الفعل على حرفٍ واحدٍ (رَ) [٥]، فقالوا : (رَ) يا زيد، و (ري) (ري) يا هند ، وللمثنى : (ريا) ، وللجمع (رَيْـــن) [٦]، ويقال في الوقف (رَه) باجتلاب هاء السكت وقد ورد في القرآن الكريم محذوف العين مع زيادة همزة التعدية ، بالصيغ الثلاثة [٧]:

الماضي: كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[٨] والمضارع : كما في قوله تعالى: ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ [٩] ﴾

والأمر: كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ﴾[١٠]

---

(١) شرح الملوكي ٢٧٢ ، واللسان مادة (رأي) ٨٥/٥

(٢) سر الصناعة ٩١/١

(٣) البيت من الوافر ، وهو في اللسان منسوب لشاعر تيم الرِّباب مادة (رأي) ٨٥/٥

(٤) اللسان مادة (رأي) ٨٥/٥

(٥) انظر : الكتاب ٥٤٦/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٠١/٢

(٦) انظر : سر الصناعة ٤٣٨/٢ ، وشرح الملوكي ٣٧٢ ، و شرح التصريف العزي ١٨٠

(٧) انظر : تصريف الأفعال والأسماء ١٠٠

(٨) سورة النساء : آية ١٠٥

(٩) سورة الأعراف : آية ١٤٥

(١٠) سورة البقرة : آية ١٢٨

و قال تعالى :﴿ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾[١].

المسألة الثالثة : امتناع بقاء همزة مهموز العين في الماضي و المضارع والأمر من الفعل (أرى)

يمتنع بقاء همزة مهموز العين في الماضي و المضارع والأمر من الفعل (أرى)، إذ الأصل فيه (أرْأيَ) على وزن (أفْـعَـلَ) الفعل الماضي المزيد بالهمزة ، وهو مما اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه [٢] .

أ ــ التغير الحادث في الماضي :

القياس أن يقال في الماضي (أَرْأَيَ) على وزن (أفْعَـلَ) فتحركت الياء التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها (الهمزة) فقلبت الياء ألفا (أرْأى)، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (الراء) فالتقى ساكنان (العين واللام) فحذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، فقالوا: (أرى) على وزن (أفَـل) [٣].

ب ــ التغير الحادث في المضارع :

القياس أن يقال في مضارع أرى (أؤرْإيُ) على وزن (أؤفْعِـلُ) فحذفت الهمزة الثانية لالتقاء الهمزتين (همزة المضارعة وهمزة الوزن) فأصبح (أُفـْعِلُ) ثم حذفوا الهمزة من باقي المضارع (يفعل وتفعل ونفعل) للمماثلة والمحافظة على التجانس، وتحركت الياء التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها (الهمزة) فقلبت الياء ألفا (أرْأى) ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها (الراء) فالتقى ساكنان (العين واللام) فحذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، فقالوا: (أرى) على وزن (أفَـل) ،ومثله يقال في باقي المضارع: (يفعل وتفعل ونفعل) ؛ إلا أن الضمة تستثقل على ياء المضارعة فتحذف [٤] .

---

(١) سورة النساء : آية ١٥٣

(٢) انظر : مقولة سيبويه السابقة في ص ٣٣من البحث ، وانظر: الكتاب٣/٥٤٦ ، و الأصول ٢/٤٠٠ ، والتصريف والتصريف الملوكي٤٧

(٣) انظر : اللباب٢/٣٦٥ ، وشرح الملوكي٣٧١ ، والمبدع٢٤١ ، و شرح التصريف العزي ١٨١

(٤) انظر: شرح التصريف العزي ١٨١

ج ــ التغير الحادث في الأمر :

القياس أن يقال في الأمر من أرى (ارْء) ، بحذف حرف العلة منه وهو اللام لبنـــاء الأمر، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها،ثم حذفت الهمزة حملا على حذفها في المضارع فقالوا:أر ، وأريا ، وأرُوا ، وأري [١] .

المسالة الرابعة : امتناع مجيء مهموز العين من الأبواب التالية [٢] :

أ ــ الباب الأول (فعــَل يفعــُل) ، والباب الثاني (فعــَل يفعــِل) فإذا كان (فعــَل) مهموز العين أو اللام فالأصل فيه أن يكون مفتوح العين في المضارع فيكون على:(يفعــَل) قال سيبويه :" هذا باب ما يكون (يفعَل من فعَل) فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء ، لاما أو عينا ، وذلك نحو : سأل يسأل وذأل يذأل... [٣] "

وقال :" الهمز وأخواته لو كن عينات (أي في الماضي) فتحن (أي في المضارع)، فلما وقع موضعهن الحرف الذي كن يفتحن به لو قرُب فُـتِح وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفا لو كان في موضع الهمز لم يـُحرك أبد ولزمه السكون [٤] "

ب ــ الباب السادس (فعــِل يفعــِل) فالأكثر في هذا الباب أن يأتي من المعتل المثال الواوي وهو قليل في غيره وأقل في الصحيح ، ولقد حدد العرب الأفعال الصحيحة و المعتلة المسموعة من هذا الباب ، وذكروا منها فعل صحيح مهموز العين وهو :(بئس يبئس) وفعل معتل(مثال يائي) مهموز العين أيضا وهو(يئس ييئس)، وليس في كلام العرب من المهموز في هذا الباب غيرهما [٥] .

---

(١) انظر: شرح التصريف العزي ١٨٢

(٢) انظر : المفتاح١/٤٠، وشذا العرف ٤١ ، والمغني ٢٠٣

(٣) الكتاب ١٠١/٤

(٤) المرجع السابق١٠٥/٤

(٥) انظر: الكتاب ٣٨/٤ ، والجمل٣٩٧، والأفعال لابن القوطية ٣، وليس ٤٤ــ ٤٥ ، والمنصف ٢٤٣/١ والأفعال للسرقسطي ٦٠/١، والمفتاح٣٧ ،والأبنية٣٢٨ ، ونزهة الطرف ١٣٧/١، وشرح المفصل١٥٣/٧، وشرح الشافية للرضي ١٣٥/١، والممتع١٧٦/١، والتسهيل١٩٥، والمزهر٣٦/٢

المسألة الخامسة : امتناع مجيء مهموز العين مهموزَ الفاء أو مهموز اللام:

يمتنع مجيء مهموز العين مهموزَ الفاء أو مهموز اللام ، إذ لم ترد عن العرب كلمة مهموزة الفاء والعين أو مهموزة العين واللام ، قال ابن جني :" ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ولا عينها ولامها أيضا همزتان [١] " .

مسائل المنع في مهموز اللام

المسالة الأولى : امتناع مجيء مهموز اللام من البابين التاليين [٢] :

أ ــ الباب الأول (فعَــل يفعــُل) ، تفتح عين (فعَل) في المضارع إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق، قال سيبويه:" هذا باب ما يكون (يفعَل من فعَل) فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا وذلك نحو : سأل يسأل وذأل يذأل..[٣] " وذلك لأن الهمزة حرف حلقي مستفل والضمة مرتفعة من الطرف الآخر من الفم ، فبينهما تباعد في المخرج ؛ لذا ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لأن الفتحة من الألف والألف أقرب إلىحروف الحلق ولتناسب الأصوات فيكون العمل من وجه واحد [٤]" .

ب ــ الباب السادس (فعــِل يفعــِل) فالأكثر في هذا الباب أن يأتي من المعتل (المثال الواوي) وورد منه فعلان من (المثال اليائي)، وهما (يبــِس ييبــِس ، ويئــِس ييئــِس) ولم يرد من الصحيح إلا ثلاثة أفعال هي : (نعــِم ينعــِم، ، وحسِــب يحسِــب ، وبئــِس يبئــِس) [٥] وليس فيها فعل مهموز اللام ، وقد سبقت الإشارة إليه في المسألة الخامسة في مهموز الفاء .

---

(١) سر الصناعة١/٨٣ ، و انظر : المنصف ٢/٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ٣/٧٢ــ٧٣

(٢) انظر: المفتاح١/٤٠ وشذا العرف ٤١

(٣) الكتاب ٤/١٠١

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/١٥٣

(٥) انظر: الكتاب ٤/٣٨ ، والجمل٣٩٧، والأفعال لابن القوطية ٣، وليس ٤٤ــ ٤٥ والمنصف ١/٢٤٣، والأفعال للسرقسطي ١/٦٠، والمفتاح٣٧ ،والأبنية٣٢٨ ، ونزهة الطرف ١/١٣٧، وشرح المفصل٧/١٥٣، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٥، والممتع١/١٧٦، والتسهيل١٩٥ والمزهر٢/٣٦

المسألة الثانية : امتناع مجيء مهموز اللام مهموزَ العين

يمتنع مجيء مهموز اللام مهموزَ العين،إذ لم يرد عن العرب كلمة مهموزة العين واللام قال ابن جني :" ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ، ولا عينها ولامها أيضا همزتان [١] " ، وعلة المنع فيها : عدم السماع ، وقد سبق ذكر هذه المسألة ضمن مسائل مهموز العين [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع مجيء مهموز اللام مهموزَ الفاء وعينه حرف علة

يمتنع مجيء مهموز اللام مهموزَ الفاء وعينه حرف علة،فلم يرد عن العرب فعل مهموز الفاء واللام وعينه حرف علة ؛ لأن الهمزة عندهم تشبه أحرف العلة لكثرة التصرف فيها ولا تكون حروف الفعل كلها معتلة ولما يحدث فيها من ثقل الهمزتين مع حرف العلة [٣] .

قال ابن عصفور أثناء حديثه عن حكم العين المعتلة :" فإن كانت اللام همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون فإن كانت همزة فإنه لا يجيء منه شيء في الأفعال ؛لأن حروفه كلها تعتل ألا ترى أن الألف من حروف العلة وكذلك الهمزتان، وإنما يجيء في الأسماء ، قالوا : آء[٤]، وهو شجر[٥] " وعلة المنع فيها : عدم السماع . وقد سبق ذكر هذه المسألة ضمن مسائل مهموز الفاء [٦] .

---

(١) سر الصناعة ٨٣/١ ، وانظر :نزهة الطرف ١٣٩/١

(٢) انظر: المسألة الخامسة في مهموز العين ص ٣٨

(٣) انظر:المنصف٢/ ٢٠٠ــ٢٠١ ،والممتع ٥٠٨/٢ ، والمبدع ١٩٢

(٤) الآء شجر معروف له ثمرٌ يأكله النعام ، وواحدته (آءة) ، انظر: اللسان مادة (أوء) ٢٥٦/١

(٥) الممتع٥٠٨/٢

(٦) انظر: المسألة الثامنة في مهموز الفاء ص ٣١

القسم الثالث:المضاعف[١]: وهو نوعان :

الأول :المضاعف الثلاثي :وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو : فرّ ومدّ وأمدّ وامتدّ واستمدّ [٢].

ويقال له الأصم لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام ، وقيل لأنه كرر حرف واحد فشابه الأصم لأنه يكرر الحرف حتى يسمع [٣] .

الثاني: المضاعف الرباعي : وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس ، وقيل : ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين ، نحو : زلزل ، وعسعس ويسمى مطابقا أيضا ، ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين عومل معاملة السالم في أحكامه [٤] .

والمضاعف إما صحيح ، نحو: مدّ ، أو معتل ، نحو: ودّ وحيّ [٥] .

وما كان نحو: قطـّع أو احمرّ أو اقشعرّ أو اطمانّ أو ادهامّ ، لا يطلق عليه اسم المضاعف في الاصطلاح [٦] .

مسائل المنع في الفعل المضاعف :

المسألة الأولى :امتناع مجيء الفعل المضاعف من الأبواب التالية [٧] :

أ- **الباب الثالث (فعَـل يفعـِل)** ، فلا يأت المضاعف من هذا الباب [٨]، وإنما التزموا في مضارع (فعَـل) المضاعف المتعدي الضم ، نحو : مدّ ، يمـُدُّ ، و شدّ يشـُدّ ليحصل نوع من الخفة لجريان اللسان على سنن واحد؛ ولأنه كثير ما تلحقه الضمائر المنصوبة ، ولو كسروا للزم الانتقال من الكسر اللازم إلى الضم اللازم وهو مستثقل ، والفتح أيضا غير شائع لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام لا فيهما ، وقد جاءت بعض

---

(١) وجه تسمية المضاعف ظاهرة ؛ لأنه ضوعف الحرف الواحد مقابلة العين واللام ، انظر: المفتاح٣٩

(٢) انظر تعريفه في :الكتاب ٥٢٩/٣، والمفتاح٣٩، ونزهة الطرف ٢٣٠/١ ، وشرح الشافية للرضي ٣٤/١ ، وشرح التصريف العزي ٣٠ــ ٩١، و، تكملة على شرح ابن عقيل٥٦٤/٢

(٣) انظر: شرح التصريف العزي٩١ ، والمفتاح ٣٩

(٤) انظر تعريفه في :المفتاح٣٩ ، وشرح الشافية ٣٤/١، وشرح التصريف العزي ٣٠،و تكملة على شرح ابن عقيل٥٦٣/٢

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٣/١

(٦) المغني ١٩٢

(٧) انظر : المفتاح ٣٩ ،وتكملة على شرح ابن عقيل٥٦٤/٢

(٨) انظر : الكتاب١٠٧/٤ ، والأبنية ٣٣٢ ، وإصلاح المنطق ٢١١ــ ٢١٧ والمخصص٤٧/٣

الأفعال على اللغتين الضم والكسر نحو: عــلــّه يعــُلــّه و يعــِلــّه ، وهرّه يهــُرّه و يهــِرّه :أي : كرهه .

والتزموا في مضارع (فعَــل) المضاعف اللازم الكسر ، نحو: عــَفّ يعــِفُّ ، وجاءت بعض الأفعال على اللغتين الضم والكسر نحو: شحّ يشُحُّ ويشحّ ، وجدّ يجــُدّ ويجــِدُّ [١].

وسمع عن العرب فعل واحد مضاعف أتى من الباب الثالث ، وهو : كعّ [٢] قال سيبويه : "زعم يونس أنهم يقولون : كعّ يكَعّ، ويكع أجود لما كانت قد تــُحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة (يَدَعُ) ونحوها في هذه اللغة و خالفت باب جئت كما خالفتها في أنها قد تــُحرك [٣] ".

وهي عندهم إما لغة كما ذكر سيبويه أو من تــداخل اللغات كما ذكر ابن القطاع: " فمن قال يكِع فكسر فمن لــــــــغة من فتح الماضي ، ومن قال يــكــَعُّ ففتح فمن لغة من كسر الماضي [٤] " ، أو أن الفتح طارئ لأجل حرف الحلق [٥] .

ب ــ الباب الخامس (فعــُل يفعــُل) ، قال سيبويه :"واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه (فعُلتَ وفعُل) ؛ لأنهم قد يستثقلون فعُل والتضعيف فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ...وزعم يونس أن من العرب من يقول لبُبْتُ تلــُبُّ كما قالوا ظرُفت تظــرُف [٦] ".

وقال ابن القوطية :" والمضاعف ضربان : ضرب على (فَعَلَ) مثل ردّ و الأصل رَدَد وضرب على (فَعــِلَ) مثل عضَّ ومسَّ والأصل عضِضَ ومسِسَ ليس فيه غيرهما إلا فعــل شاذ رواه يونس: لبُبْتَ تــَلــُبُّ لبابة ولبّا : والأعم لبــِبْتُ تــَلــَب [٧] ".

---

(١) انظر : الكامل ، و أفعال ابن القوطية ١ ، وأفعال السرقسطي ١/ ٥٧ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/١ ، والجار بردي ٥٤ و الهمع ٣٢/٦

(٢) كعّ أي: تلكأ وجبن ، واكعه الفرق عن ذلك فهو لا يمضي في حزم ولا عزم ، وهو العجز الناكص على عقبيه انظر : معجم العين مادة (كعع) ٦٦/١

(٣) الكتاب١٠٧/٤، وانظر : شرح الشافية للرضي ١٣٤/١، والأبنية ٣٣

(٤) الأبنية٣٣٢

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٣٤/١

(٦) الكتاب٣٦/٤

(٧) أفعال ابن القوطية ١ ، وانظر : أفعال السرقسطي ١/ ٥٧ ، وشرح الملوكي ٤٧

و لم يرد عن العرب من هذا الباب من المضعف إلا عدة أفعال مسموعة ، فقد قصره بعض النحاة [١] على فعل واحد فقط هو : لَبُبَ يلُب لبابة فهو لبيب ،و ذكروا أنه ،لم يأتي من غيره ؛ لثقل الضمة مع التضعيف .

ولكن من العلماء من يضيف أفعالا أخرى فهذا الجرجاني يقصره على فعل واحد أبضا لكنه يأتي بفعل آخر غير (لَبُبَ) فيقول :" ولا يجيء بضم العين في الماضي إلا قولهم : حَبَّ يحُبُّ وأصله: حَبُبَ شاذ [٢] " ويرى الرضي أنه منقول إلى هذا الباب لإرادة التعجب والمدح كقَضُو و رمُو [٣].

أما ابن خالوية فقد أضاف إلى لَبُبْتَ وعزُزْتَ ، فقال :"ليس في كلام العرب :ما جاء من المضاعف على فعُلت إلا قولهم : لَبُبْت يا رجل ، ذكره يونس ، ولَبُبَ الرجل ــ يلُبُّ كل ذلك من اللبِّ، وقولهم عزُزَتْ الشاة ــ تعزُّ ــ إذا قلّ لبنها ، من قولهم شاة عزُوزُ ، إذا كانت ضيقة الأحاليل قليلة اللبن .... [٤] "

وابن جني يقصره على فعلين : لَبُبت وحَبُبتَ ثم يضاف (شَرُرْتُ في الشر) حكاه قطرب ، و(دمُمْتَ فأنت تدم دمامة) [٥]

ويزيد ابن القطاع فيجعله فى ثلاثة أفعال : لَبُبَ، ودمُم وعزُز[٦].

ومثله الميداني ولكنه أضاف إلى : لَبُبتَ وحَبُبْتَ ، شدّ الشيء والأصل شدُد ، ثم قال :" قال بعضهم شدّ الشيء غير مستعمل ، وإن كان صيغة شديد تقتضيه كما أن قولهم فقير يقتضي أن يكمن من فقُر ، ولكنهم استغنوا عنها باشتد وافتقر [٧] "

و لم يقصر الرضي هذا الباب على أفعال معينة إنما قصره على القلة ومثل بـ " لبب ونقل عن بعضهم : عزّت الناقة تعزُّ بالضم ، وشرّ ودمّ وثلاثتها فعُل بالضم[٨] " .

---

(١) المقتضب ٢٢٩/١

(٢) المفتاح ٣٩

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٧/١

(٤) ليس ٧٣ - ٧٤

(٥) المنصف ٢٤٠/١ وانظر: الأبنية٣٣٣ - ٣٣٤ ، و شرح الشافية للرضي ٧٨/١

(٦) الأبنية٣٣٣ ــ ٣٣٤

(٧) نزهة الطرف ١٦٣/١

(٨) شرح الشافية للرضي ٧٧/١ - ٧٨

أما أبو حيان فقد ذكر خمسة أفعال جاءت على وزن فـــعـــُل شذوذا وهى :لُبْتُ وشـــَرُرْتُ وحـــَبُبْتُ ، وحفـــُفتَ ، ودمـــُمتَ [١] ، وكذا ابن مالك ومثل بـــ (لُبْتُ وشـــَرُرْتُ ، و قللتُ ودمـــُمتَ ، وعزُزْتَ) [٢] .

ويرى الجوهري : " أن لبـــُبت لا نـــظير له في المضاعف ، وإنما غرّهم ـــ أي النحاة ـــ الدميم والشرير والدمامة ، والمستعمل دممت بالفتح تدُم لا غير ، و لم يستعمل من شديد فعل ثلاثي استغناء باشتد ، كما استغنى بافتقر عن فقـــُر ، وبارتفع عن رفع ، فقالوا : افتقر فهو فقير وارتفع فهو رفيع ، واشتد فهو شديد [٣] "

وإن سَلـــّمْنا بأن رأي الجوهري مجانب للصواب ، فإن مجموع الأفعال التي ذكرت في الباب لا تزال في حيز القلة ، وقد وردت قراءة شاذة في الفـــعل (ظلّ) بضم الظاء في قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾[٤]حيث قرأ [٥] ابن يعمر بالضم وخرّجها أبو حيان بأنها " جاءت في بعض اللغات على(فعُل)، ونقلت ضمة اللام إلى الظاء كما نقلت في حالة الكسر [٦] " ولكن يبقى السؤال هل تستحق كل هذه الأفعال العشرة أن تبقى في حيز الشذوذ في باب ممنوع ، أم أنه لا داعي لهذا المنع لورود كل هذه الأفعال فيه هذا إن لم تثبت أفعال أخرى مماثلة في كتب اللغة .

ج ـــ الباب السادس (فعـــِل يفعـــَل)، حصر الجرجاني أبواب المضاعف في ثلاثة أبواب فقال : " فللثلاثيِّ منه ثلاثةُ أبنيةٍ : "فَعَلَ " بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي ، وضَمِّهِ في المضارِع ، كسَرَّ: يَسُرُّ. أو كَسْرِهِ في المضارِعِ ، كـــ فَرَّ يَفِرُّ.و"فَعِلَ " بِكَسْرِ العينِ في الماضي ، وفتحه في المضارع ، كَـــ عضَّ يَعَضُّ . ولا يجيءُ "فَعُلَ " بضَمِّ العينِ في الماضي ، إلا قولهم : حَبَّ يَحُبُّ ، أصْلُهُ : حَبُبَ ، شَاذٌّ [٧] " و لم يذكر هذا الباب من بينها .

---

(١) انظر: الارتشاف ٧٦/١

(٢) انظر : شرح التسهيل٤٣٦/٣

(٣) الصحاح ٢١٦/١

(٤) سورة طه : آية ٩٧

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١٩٠/١ ، والبحر٣٧٩/٧ ، والدر٨/ ٩٨

(٦) البحر ٣٨٠/٧

(٧) المفتاح٣٩/١

و لم يرد عن العرب أفعال مضاعفة من هذا الباب ،إلا فعل واحد فقط أورده ابن القطاع جاء بكسر العين في الماضي والمضارع وهو:(ضَلِلْتَ تضِلُّ) والمستعمل (ضلِلْتُ أضَلُّ وضَلَلْتُ أضِلُّ)[١] .

وأكثر مجيء هذا الباب من المثال الواوي وهو قليل في غيره ، وأقل في الصحيح وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مهموز الفاء ومهموز العين .

المسألة الثانية : امتناع مجيء الفعل المضاعف إذا كان مثالا واويا من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، والباب الثاني (فعَل يفعِل)

لا يكون مضارع الفعل المضاعف المعتل الفاء بالواو إلا مفتوح العين نحو: ودّ يوَدُّ . أما الضم فلا يكون فيه ؛ لأنه ممتنع في المثال الواوي أصلا ــ كما سيأتي ــ فلا يبنى على (يفعُل) لاستثقال الواو مع الضمة [٢].

أما الكسر فلا يكون فيه ؛ لأنه لو بني على(يفعِل) لوجب حذف الواو والإدغام ، و لاجتمع فيه إعلالان ، وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها [٣] .

المسألة الثالثة : امتناع إدغام الفعل المضاعف فيبقى على أصله عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك [٤]

عند إسناد الفعل المضعف إلى ضمير رفع متحرك يسكن الحرف الثاني في المثلين فيتعذر الإدغام وذلك في الحالات التالية :

أــ عند إسناد (تاء المتكلم والمخاطب وناء الفاعلين ونون النسوة) إلى الفعل الما ضي نحو: حججتُ ، وحججتَ ، وحججنا ، و الهندات حججنْ ، إلا على لغة بعض البكريين حيث يدغمون الفعل المسند إلى تاء المتكلم ونون النسوة ، قال سيبويه :" وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنَ ومدَّنَ وردَّتُ ، جعلوه بمنزلة ردّ ومدّ [٥] "

ب ــ عند إسناد نون النسوة إلى الفعل المضارع ، نحو : الهندات يحججن ، و لم يحججن ولن يحججن .

---

(١) الأبنية٣٢٩ ، وإصلاح المنطق ٢٠٧/٢ ، والمخصص٥٧/١٥

(٢) انظر : الكتاب٥٢/٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٢٩/١ ــ ٣/ ٩٣ ، و شرح التصريف العزي١١٧

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٩٣، وشرح التصريف العزي١١٧ ، والمغني١٩٣

(٤) الكتاب ٥٣٠/٣ ، والمقتضب ٢١٥/١

(٥) الكتاب٥٣٥/٣

ج ــ عند إسناد نون النسوة إلى فعل الأمر ، نحو: احججن ، قال سيبويه :"أهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء:ارْدُدْنَ؛ وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهي . وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم . ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع ، وذلك قولك : رَدَدْنَ ،وهن يَرْدُدْنَ ، وعليَّ أن يَرْدُدْنَ وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء لا يحرك في حال ...ومثل ذلك قولهم : رَدَدتُ ومَدَدتُ ؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كما بني على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء يدلك على ذلك أنه في موضع فتح [١] " .

المسألة الرابعة : امتناع إدغام الفعل المضعف إذا كان على وزن (فعّل أو تفعّل)

يمتنع إدغام الفعل المضعف إذا كان على وزن (فعّل أو تفعّل) نحو الأفعال: مدّد، يُمدّدُ و تَمَدّدَ يَتَمدّدُ ، فلا يجوز إدغام لام الفعل في العين الثانية ؛ وذلك لأن العين متحركة أبدا لإدغام حرف آخر فيها ، فهي لا تدغم في حرف آخر لامتناع إسكانها [٢]قال سيبويه :"وأما رَدَّدَ ويُرَدِّدُ فلم يدغموه ؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا ، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره [٣] " وعلل له الرضي بقوله : " لأنهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بدّ من نقل حركته إلى الأول فيبقى (ردَّ) ؛ ولا يجوز إذ التغيير إذن لا يخرجه أي حال أخف من الأولى [٤] " .

المسالة الخامسة : امتناع مجيء عين الفعل المضاعف ولامه همزتين

لم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي مهموز العين واللام ، قال ابن مسعود : " لا يجيء في المضاعف إلا مهموز الفاء ، نحو: أنّ يئنُّ [٥] " . وعلة المنع أنهم يستثقلون مجيء الهمزة مضاعفة [٦].

---

(١) الكتاب ٥٣٤/٣ ــ ٥٣٥ ، وانظر: المقتضب ٢١٥/١

(٢) انظر : شرح التصريف العزي ٩٩ ، ودراسات لأسلوب القرآن/١٧٢ ، والمغني ١٩٤

(٣) الكتاب ٥٣٥/٣ ، وانظر فيمن قال بالمنع : شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣ ، وشرح التصريف العزي ٩٩

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣

(٥) المراح ١٨

(٦)انظر: سر الصناعة٨٣/١ ، والمنصف ٢٠٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٧٢/٣ــ٧٣

المسألة السادسة : امتناع إدغام الفعل المضعف إذا كانت حركة الحرف الثاني عارضة

يمتنع إدغام الفعل المضعف إذا كانت حركة الحرف الثاني ليست لازمة بل عارضة للإعراب كدخولها للنصب ؛ وذلك لأن الإدغام إنما يلزم بلزوم الحركة أما إن كانت الحركة عارضة فلا يلزم، قال المبرد : " فإذا قلت هُوَ (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتَّة وَذَلِكَ قَوْلك لن يُعْيِيَ زيد وَلنْ يُحْيِيَ أَحد لأَنَّ الْحَرَكَة لَيست بلازمة وإِنَّما تدخل للنصب وإِنَّما يلْزم الإدغام بِلُزُوم الْحَرَكَة[١] " ومنه الفعل (يُحْيِيَ) في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[٢] .

المسألة السابعة : امتناع إدغام الفعل المضعف إذا كان التضعيف للإلحاق

لا تدغم الكلمة الملحقة إن منع الإدغام أن تكون على مثال ما ألحقت به ، فلا يدغم نحو : جلبب واسحنكك[٣] ؛ لأنهما ملحقتان بـــ قرطس واحرنجم [٤]، فلو أدغم لتحرك ما هو في بناء الملحق ساكن ، وسكُنَ ما هو في مقابله متحرك ؛ وهو غير جائز لأن الغرض من الإلحاق الوزن ، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ، قال ابن عصفور في حديثه عن المثلين : " فإن اجتمعا في فعل فالإدغام ليس إلا ... هذا ما لم تكن الكلمة ملحقة ، ويكون الإدغام مغيرا لها ، ومانعا من أن تكون على مثل ما ألحقت به فإنك حينئذ لا تدغم [٥] " .

وعليه فإن علة المنع هي فوات الغرض من الإلحاق لأن الغرض من الإلحاق الوزن ، ولا فائدة من تكسير الوزن بالإدغام .

المسألة الثامنة : امتناع فك إدغام الفعل المضعف في الحالات التالية[٦] :

---

(١) المقتضب ٢١٤/١ ، و انظر :المنصف ١٩٢/٢

(٢) سورة القيامة : آية ٤٠

(٣) اسْحَنْكَكَ اللّيلُ إي : اشتدّت ظلمته ، انظر العين باب الخماسي من الحاء ٣٣٩/٣

(٤) احْرَنْجَمَ القَوْمُ والدواب : اجْتَمَعت ، انظر المعجم الوسيط باب الحاء ١٦٥/١

(٥) الممتع ٦٣٥/٢ – ٦٤٨ ، و انظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٤٠-٢٤١

(٦) انظر: المقتضب ٢١٥/١ ، والأبنية ٣٤٣ ، ونزهة الطرف ٣٩٠/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/١٠ ، واللباب ٤٦٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٣/١

أ ــ إذا تحرك المثلان في الفعل الثلاثي نحو: مدّ ، وفرّ، وعضّ ، وشلّ فأصل (مدّ وفرّ): مدَدَ و فرَرَ على وزن (فعَل)، وأصل (عضّ وشلّ): عضِض وشلِل على وزن (فعِل) فسلبتْ الحركة الأولى لطلب الإسكان ليوجد داعي الإدغام ، وأدغم الحرف الأول في الحرف الثاني فصار حرفا واحدا مشددا .

وشذ من ذلك أربعة أفعال أتت على الأصل فلم تدغم ، وهي : (لَحِحَ وضَبِبَ وأَلِلَ ومَشِشَ قال ابن خالويه :" ليس في كلام العرب فِعل من المضاعف لم يدغم وظهر التضعيف فيه ــ بدون إدغام ــ إلا قولهم : لَحِحتْ عينه [١]، وضَبِبَ البلد :كثر ضِبَابُهُ، وأرض مَضبَّةٌ بفتح الميم وأرض مُضبَّةٌ بضم الميم: كثر ضِبَابُها ، وأَلِلَ السِّقَاءُ: أنْتَنَ ويلِلَتْ أسنانه : تكسرت ورجل أيَلٌّ وامرأة يلاءُ والجمع يُلٌّ

ومَشِشَتْ الدابة [٢] " وأضاف الدكتور أحمد عطار فعلا خامسا هو صَمِمَ فقال :" وفي القاموس : وصَمِمَ بالكسر نادر[٣] "

ويستثنى من ذلك الفعل المضاعف اللفيف المقرون ، حيث يجوز فيه الفك والإدغام نحو : حيّ وعيّ ، قال المبرد :" وإذا بنيت الماضي من حييتُ فقلت حيّ يا فتى فأنت فيه مخير إذا شئت أدغمت ، وإن شئت بينت [٤] "

ب ــ إذا سكن الحرف الأول من المثلين وتحرك الثاني في الفعل الثلاثي نحو : جدّ فأصلها : جدْدَ .

ج ــ إذا أسند الفعل المضارع إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر أو سبق بناصب نحو : يمُدُّ زيد زيد يمُدُّ ، لن يمدَّ .

د ــ إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع ساكن نحو:

- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة إلى الفعل الماضي ، نحو : مَدّا و مَدُّوا
- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة إلى الفعل المضارع ، نحو : يمدّان ويمدّون وأنت تَمدّين
- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة إلى الفعل الأمر ، نحو : مُدّا ، ومدُّوا

---

(١) لَحِحتْ عينه : إذا التصقت ، انظر : اللسان مادة (لحح) ٢٤٥/١٢

(٢) ليس ٥٣ ، ومششت أي :أصابها ورم يأخذ في مقدم عظم الوظيف، انظر : اللسان مادة (مشش)١١٣/١٣

(٣) هامش ليس ٥٣ ، وانظر: جامع الدروس العربية١٠٠/٢

(٤) المقتضب ١٨١/١ ــ ٣٨٧

وَمُدِّي

هـ ــ إذا اسند الفعل الماضي إلى تاء التأنيث الساكنة ، نحو :مَـدّتْ .

المسألة التاسعة : امتناع مجيء التضعيف في الفعل الرباعي المجرد

لا يكون في الفعل الرباعي المجرد تضعيف ، إلا أن يفصل بين المثلين بحرف أصلي نحو:زلزل ، أما أن تأتي لامه الأولى والثانية من جنس واحد فلا ، ولا يجوز كذلك أن تأتي عينه ولامه الأولى من جنس واحد فيكون فعلا مجردا رباعيا وقد نص الرضي على المنع مبينا علته بقوله : اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان لثقل البناءين وثقل التقاء المتماثلين [١] ".

المسألة العاشرة : امتناع التضعيف في فاء الفعل وعينه

لا يكون التضعيف إلا في عين الفعل ولامه ؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن في العربية، وأول المثلين ساكن، قال الرضي:"وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضا في الأسماء ــ نحو: ببر[٢] لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثاني[٣] " .

المسألة الحادية عشر : امتناع مجيء عين الفعل المضاعف ولامه واو ين من الباب الأول

لم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي واوي ؛ لأنهم يستثقلون الواوين في الفعل ، قال المبرد : " اعْلَم أَنَّه لَيْسَ من كَلَامهم أَن تلتقي واوان إِحداهما طرف من غير علَّة فإِذا الْتَقت عين وَلَام كِلَاهُمَا جَازَ ثباتها إِذا كَانَت الْعين سَاكِنة ... فإِن بنيت من شَيْء من هَذَا فِعْلا لم يجز أَن تَبْنيه على (فَعَلَ) فتلتقي فِيهِ واوان لأَنَّك لَو أَردت مثل غزوت أَغزو لَقلت قَوَوت أَقْوُو فَجمعت بَين واوين فِي آخر الْكَلِمَة وَهَذَا مطّرح من الْكَلَام لما يلْزم من الثّقل والاعتلال [٤] " .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣ ، وانظر ٣٢/١

(٢) البَبْر: ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر: اللسان مادة (ببر)٣٠٦/١

(٣) شرح الشافية للرضي ٧٤/٣

(٤)المقتضب ١٨٤/١ــ ٢١٨ ، و انظر : المنصف ٢٠٩/٢ ــ ٢١٠ ، والممتع ٥٧٤/٢ــ٥٧٥

الأفعال المعتلة

للفعل المعتل أربعة أقسام : المثال والأجوف والناقص واللفيف

مسائل عامة في المعتل :

المسألة الأولى : امتناع مجيء الألف أصلا

الفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرف علة وحروف العلة هي : الألف والواو والياء، والألف لا تكون أصلا أبدا ، ولا تكون إلا بدلا عن (واو أو ياء) أو زائدة فهي هواء في الحلق يسميها النحويون: الحرف الهاوي [١] ، قال المبرد : " فأما الألف فإنها لا تكون أصلا في اسم ولا فعل ، إنما تكون زائدة ، أو بدلا ، ولا تكون أبدا إلا ساكنة ، ولا يكون ما قبلها أبدا إلا منها: أي إلا مفتوحا؛ لأن الفتحة من الألف [٢] " والحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل [٣] .

لذا فالفعل المعتل إما واوي أو يائي ، أما الألف فلا تكون أصلا أبدا. وبالتالي فإنه يمتنع مجيء الفعل المثال أو الأجوف و الناقص بالألف . وعلة المنع في هذه المسألة التعذر، فبما أن الألف ساكنة فيتعذر مجيئها أصلا .

المسألة الثانية : لا تكون حروف الفعل كلها معتلة

لا تأتي حروف الفعل كلها حروف علة ، فإما أن يكون حرف واحد كالمثال والأجوف والناقص ، وإما أن يكون حرفان كاللفيف ، قال ابن عصفور :" ، فكما لا تكون حروف الفعل كلها معتلة فكذلك لا تكون عينه حرف علة ، وفاؤه ولامه همزتان [٤] "، ولم يرد عن العرب من ذلك إلا فعل واحد وقعت فيه الياء فاء وعينا ولاما وهو(بيّيْتُ)، ومذهب أبي علي أن أصل الياء (يوى) فنقول: يَوّيْتُ ياء حسنة أي كتبت ياء [٥] .

---

(١) المقتضب ١٨٩/١

(٢) المقتضب ٩٦/١ ، و انظر: شرح المفصل ٦٣/١٠

(٣) انظر: شرح التصريف العزي ١٠٦

(٤) الممتع ٥٠٨/٢

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٧٤/٣ ــ٧٥

المسألة الثالثة : امتناع وقوع الهمزة موقع حرف من حروف العلة

لا تقع الهمزة موقع حرف من حروف العلة ويكون الحرف معتلا في الوقت ذاته ، وذلك حال اجتماع الهمزة مع حروف العلة في الفعل الثلاثي ، قال ابن كمال : " لا تقع الهمزة موقع حرف العلة وإلا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر [١] "

ثم أوضح أن الفعل المثال لا يأتي إلا مهموز العين ، نحو وأد : يئد" أو مهموز اللام نحو : وجأ :يجأ" يقال: وجأته بالسكين؛ أي ضربته به، يقال: وجأه: يجأه . ولا يجيء مهموز الفاء من المثال، وإلا لم يكن المثال مثالا .

أما الفعل الأجوف فلا يأتي إلا مهموز الفاء: نحو آن، " أصله أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال: آن أينه؛ أي حان حينه وآن له أن يفعل ، أي حان . أو مهموز اللام ، نحو : جاء ، أصله جيأ فقلبت الياء ألفا . ولا يجيء منه مهموز العين، وإلا لم يكن الأجوف أجوف .

أما الفعل الناقص فلا يأتي إلا مهموز الفاء ، نحو: أبى يأبى ، أو مهموز العين نحو: رأى يرى . ولا يجيء منه مهموز اللام، وإلا لم يكن الناقص ناقصا .

و" لا يجيء "في اللفيف المفروق إلا مهموز العين نحو وأي"؛ أي وعد "و" لا يجيء "في" اللفيف "المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوي"؛ أي رجع وإلا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا .

---

(١) الفلاح ١/١١٣

القسم الأول : المثال : هو الفعل المعتل الذي فاؤه حرف علة، ولا يكون معتلا بالألف ؛ لأن الألف لا تكون أصلا بنفسها - كما سبق - لذا فهو على ضربين: واوي، نحو: وعد وورث ويائي، نحو: يسر، وينع [١].

وسمي مثالا لماثلته للصحيح في ظهور الحركات على حرف العلة نحو: وعدَ وعدًا، وعدُوا بخلاف الأجوف والناقص [٢].

وقيل :لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال بخلاف الأجوف والناقص وإنما سمي بصيغة الماضي لأن المضارع فرع عليه في اللفظ ؛إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغُيِّر حركاته ؛ فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ [٣].

وقيل: لأن الأمر منه يماثل الأمر من الأجوف في البقاء على حرفين نحو:عد أمرا من وعد وبع أمرا من باع [٤] وإن كانت هذه القاعدة غير مطردة لانخرامها بنحو : اوجل أمرا من وجِل .

مسائل المنع في معتل الفاء(المثال) :

المسألة الأولى: امتناع بقاء فاء الفعل المثال (الواوي واليائي)

عندما يصاغ منه وزن (افتعل) وما تصرف منه عند صياغة وزن (افتعل) من الفعل المثال ، يجب قلب حرف العلة تاء وإدغامه في تاء الافتعال ؛لأن الإدغام يرفع الثقل ، وقلبت للتاء لأنها من حروف الزوائد والبدل وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .وقد نص سيبويه على لزوم البدل فيه فـــــــقـــــال : " باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء وذلك في الافتعال وذلك قولك: متقدٌ، ومتعدٌ، واتعد، واتقد واتهموا، في الاتعاد والاتقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم [٥] " ، وقال المبرد مصرحا بالمنع :

---

(١) انظر: المفتاح ٤٠ ، ونزهة الطرف ٢٣١/١ ، وشرح التصريف العزي١٠٨

(٢) شرح التصريف العزي١٧، ونزهة الطرف ٢٣٣/١

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٤/١

(٤) المراح ٢٩

(٥) الكتاب٤/ ٣٣٤ وانظر :٤/ ٣٣٨ ، و المقتضب١٢٩/١ ، وشرح التصريف العزي١١٥

بالحركات قبلهَا وَكَانَت بعْدهَا تاءٌ لَازِمَة فقلبوها تَاء وأَدغموها فِي التاءِ الَّتِي بعْدهَا وَذَلِكَ قَوْلك اتَّعد واتَّزن ومُتَّعِد ومُتَّزِن ومُتَّجِل من وجِلت [١] " .

ومثالها في المثال الواوي:(وعد اتعد يتعد اتعاد) والأصل:اوتعد يوتعد قلبت الواو فيهما تاء،وأدغمت في تاء افتعل ، حملا على قلبها في الماضي .

ومثالها في المثال اليائي :(يسر اتّسر يتّسر اتّسار)) والأصل ايتسر ييتسر، قلبت الياء فيهما تاء، وأدغمت في تاء افتعل ، حملا على قلبها في الماضي أيضا.[٢]

وقد وردت فيها لغة أخرى من غير إدغام تقلب فيها الواو ياء؛ لسكونها وانكسارما قبلها فإن زالت الكسرة لم يجز القلب ، نحو: اوتعد ، والمضارع (ياتعد)على وزن يفتعل بقلب الواوألفا والأصل (يوتعد) لأنه لا يمكن قلبها ياء كما في الماضي لثقلها فقلبت ألفا لخفتها ويقال في المثال اليائي (ايتسر) على الأصل و(ياتسر) بقلب الياء ألفا ، حيث وقعت ساكنة بعد فتحة ، تخفيفا لثقل الياءين والأصل ييتسر[٣] .

مسائل المنع في المثال الواوي :

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل المثال الواوي من البابين التاليين:

أ ــ الباب الأول (فعَــل يفعُــل) ؛ وذلك لأنهم يستثقلون الواو مع الضمة ،قال سيبويه: " هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الــواو التي الــواو فيـــهن فاء تــقــول : وعدتــُه فأنا أعده وعدا ... ولا يجيء في هذا الباب (يفعــُلُ) ... وأعلم أن ذا أصله ــ أي في الصحيح ــ على قتــَل يقتــُل وضرب يضرِبُ ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتىقالوا : ياجَلُ أي بقلبها ألفا ــ ويــيــجَلُ ــ أي بقلبها ياءً ــ وكانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب إلى (يفعــِلُ) [٤] فالأصل في (فعــَل) معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعـــــه أبدا على (يفعِل) بكسر العين [٥] ؛ لأن هذا البناء يؤدي إلى حذف الواو فيخف اللفظ .

---

(١) المقتضب١/١٢٩

(٢) انظر : الكتاب ٤/٣٣٨ ، و المقتضب١/١٢٩ ، وشرح التصريف العزي١١٥

(٣) المبدع ١٧٠ ، وشرح التصريف العزي ١١٦

(٤) الكتاب ٤/٥٢ ، وانظر: شرح الشافية ١/١٢٩ ــ ٣ /٩١ ، والفلاح ١/١١٥

(٥) الممتع ١/١٧٤ ــ ٢/٤٢٧، وشرح الشافية٣/٩٣

و لم يرد عن العرب من الباب الأول فعل مثال واوي إلا فعل واحد على عامرية وهو : وجَد يجُد قال سيبويه : " وقد قال ناس من العرب : وجد يجُد ، كأنهم حذفوها ـــ أي الواوـــ من (يَوْجُد) ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام [١] " وقال ابن جني : " ضم الجيم لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها [٢] " والنحاة على أن الأصل فيه الكسر، وإنما ضمت الجيم على الشذوذ [٣] فالضم عارض فيها ووقوع الواو بين ياء وضمة لا يوجب الحذف [٤] .

وللرضي رأي آخر: فهو يرى أن يكون الأصل فيه الكسر، ثم ضمت الجيم بعد حذف الواو، ويجيز أن يكون ضمه أصليا ، ثم حذفت منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها [٥].

ويعلل ابن يعيش لقلته بقوله :" وإنما قل ذلك لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا بعدها الواو [٦] "

وذهب ابن مالك إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجـُد بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال ، أي أنهم يحذفون الواو ويضمون العين من كل مثال واوي ماضيه على (فعَل) فيقولون: في وَكَل :يـَكـُل ، وفي وَلَد : يَـلـُدُ [٧] .

وهو قول مخالف لما ذهب إليه النحاة قال السيرافي : " إن بني عامر يقولون ذلك في يجِد من الموجدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم [٨] " ، و سبق ذكر مقولة ابن جني بأنها لغة شاذة لا نظير لها . وهذا الجوهري يقول : " يـَجـُد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال [٩] " وفي شرح المراح :" ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال[١٠] "

---

(١) الكتاب ٥٣/٤

(٢) سر الصناعة ٢٤٤/٢

(٣) انظر: الكتاب ٥٣/٤ ، ونزهة الطرف ، واللباب٣٥٤/٢ ، وشرح الملوكي٤٩، و المبدع ١٦٨

(٤) اللباب٣٥٤/٢

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٣٤/١

(٦) شرح المفصل ٦١/١٠

(٧) التسهيل ٧٦

(٨) شرح الكتاب٤٣٥/٤

(٩) الصحاح مادة (وجد)٥٤٧/٢ ، وانظر :اللسان (وجد): ٦/ ٤٧٧٠

(١٠) ١١٥/١

ب ــ الباب الثالث (فعَل يفعِل)، فالأصل في (فعَل) معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه أبدا على(يفعِل)بكسر العين قال ابن عصفور : " فإن كان معتل الفاء بالواو فإن مضارعه أبدا على(يفعِل)بكسر العين نحو : وعَد يَعِد [١] " ؛ وذلك لأن هذا البناء يؤدي إلى حذف الواو التي يستثقلونها مع الياء، فبذلك يخف اللفظ ، أما بناء يفعَل بفتح العين فلا يؤدي إلى حذف الواو لأن وقوع الواو بين ياء وفتحة لا يوجب الحذف أما وقوعها بين ياء وكسرة يوجب الحذف ؛لذا فهم يصرفونه إلى بناء يخف فيه اللفظ.وإنما فتحت عين الأفعال (يهَبُ ويضَعُ ويطَأُ ويقَعُ) وما ماثلها مما كانت عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ، لأجل حرف الحلق [٢] .

المسألة الثانية : لا يكون مضارع المثال الواوي المضاعف إلا مفتوح العين

يمتنع مجيء الفعل المثال الواوي المضاعف من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، والباب الثاني (فعَل يفعِل) ، ولا يكون مضارعه إلا مفتوح العين، نحو: ودّ يوَدُّ . أما الضم فلا يكون فيه لأنه ممتنع في المثال الواوي أصلا ــ كما سبق ــ فلا يبنى على (يفعُل) لاستثقال الواو مع الضمة [٣].

وأما الكسر فلا يكون فيه ؛ لأنه لو بني على(يفعِل) لوجب حذف الواو والإدغام ولاجتمع فيه إعلالان ، وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها [٤]. وقد سبق ذكره في المسألة الثانية من مسائل الفعل المضاعف.

المسألة الثالثة : امتناع بقاء حرف العلة (الواو) في المثال الواوي عند صياغة المضارع والأمر منه

أ ــ صياغة المضارع :

إذا كانت العين مفتوحة في الماضي ومكسورة في المضارع أي من الباب الثاني فحينئذ تحذف فاء الفعل نحو: وعد ووزن ، فالقياس أن يأتي على (يفعِل) فيقال: (يوَعِد ويوَزِن) ولكن حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافا ؛ لأنهما ثقيلتان وأضيف

---

(١) الممتع ١/١٧٤ ــ ٢ /٤٢٧ ، وانظر: شرح الشافية للرضي ١/١٢٩ ــ ٣/٩٣

(٢) انظر: اللباب٢/٣٨٥ ــ ٣٨٦

(٣) انظر : الكتاب٤/٥٢ ، وشرح الشافية للرضي١/١٢٩ ــ ٣/ ٩٣ ، و شرح التصريف العزي١١٧

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٩٣، وشرح التصريف العزي١١٧ ، والمغني ١٩٣

إليهما ثقل الواو، وثقل الفعل فالفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلما اجتمع كل هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف الواو، فقالوا (يزن ويعد) .

قال سيبويه : " هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاءٌ تقول: وعدته فأنا أعده وعداً ...ولا يجيء في هذا الباب يفعُل، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله.واعلم أن ذا أصله على قتل يقتُل وضرب يضرِب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يا جل و ييجل ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرةٍ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعِل. فعلى هذا بناء ما كان على فعَل من هذا الباب [١] "

ثم التزم النحاة حذف الواو مع باقي حروف المضارعة (الهمزة والنون والتاء) حملا على حذفها مع الياء،وإن لم تقع بين ياء وكسرة لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من تخفيف فقالوا:(أزنُ وأعِدُ ــ نَزنُ ونَعِدُ ــ تَزنُ وتَعِدُ) ولا بد من تقييد الياء بالفتحة لأنها إذا ضمت تثبت الواو ، نحو: (يُوعد) فبما لم يسمى فاعله [٢].

وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما ، ولأن الياء علامة مضارعة وحذفها إخلال مع كراهية الابتداء بالواو ،ولا يجوز حذف الكسرة لأن وزن الكلمة يعرف بها ، والثقل حصل من الواو لكونها الثانية وهي أثقل من الياء ومن الكسرة أيضا مع أنها ساكنة فقوي سبب حذفها وكانت أبلغ في التخفيف [٣].

وعلل العكبري لحذف الواو بقوله :" وعلة ذلك أن الواو من جنس الضمة وهي مقدرة بضمتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستثقل يُفرّ منه لاسيما إذا غلب الشيئان على الشيء الواحد . وقد وجد ذلك ههنا ؛ لأن الياء متحركة فهي كثلاث حركات ، والكسرة رابعة ، والواو كحركتين والمتجانسات

---

(١) الكتاب٤/ ٥٢-٥٣

(٢) انظر : المقتضب ١٢٦/١ ، والمنصف٢٠٩/١ وشرح الملوكي٣٣٣ ، وشرح المفصل ٥٩/١٠ ، والممتع٤٢٥/٢ وشرح الشافية للرضي ٨٧/٣ ، المبدع ١٦٧ ، وشرح التصريف العزي ١٠٩

(٣) انظر: شرح المفصل ٥٩/١٠ ،وشرح الشافية للرضي ٨٧/٣ ــ ٨٨ ،والإنصاف ٤٥٩، (المسألة١١٣) والتصريف الملوكي ٣٢

أكثر فغلبت، يدل عليه أنهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم لازم وهذا في حكمه [١] " .

أما الكوفيون فيرون أن علة الحذف هي التفريق بين المتعدي واللازم ؛وذلك لأنه يقال في اللازم يوجل ويوحل من غير حذف [٢].

أما الأفعال (يهَبُ ويضَعُ ويطـَأُ ويقـَعُ) وما ماثلها مما كانت عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ، فالأصل فيها (يفعـِل) بكسر العين ؛ لذا حذفت الواو،ثم فتحت العين من أجل حرف الحلق ، فلما كان الفتح فيها عارضا لم يعتد به وبقي الحذف على الأصل [٣].

قال التفتازاني :" فإن قلت : كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فلِم فُتحت ؟ قلت حاصل الكلام أنّه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو ، مفتوحة العين فذكروا ذلك في التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم ، وإلا فمن أين لم يهذا ؟ وكذا جميعُ العلل ، فإنها مناسباتٌ تذكر بعد الوقوع ، وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطأ ويضع ويدع يشكل في مثل يَسع فإن ماضيه وَسِع ، مكسور العين كَسِلم يَسلم فلم حكم بأنه في الأصل : يَفعِل مكسور العين وهو شاذ (وحذفت) أيضاً (من يذر) مع انه ليس مكسور العين وليس فتحة لأجل حرف الحلق لكن حذفت (لكونه بمعنى يدع) ، فكما حذفت من يدع حذفت من يَذَر .

ب ــ صياغة الأمر :

عند صياغة فعل الأمر من المثال الواوي فإن الواو تحذف ، فيما حذفت فيه من المضارع حملا على حذفها فيه ، نحو: وعد عـِدْ ؛ [٤] . قال التفتازاني :" أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو ، فتحذف ؛ لأن المضارع هو (تعد) بلا واو ، فـــــــحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فـــــقيل:عـِدْ [٥] "

أما إذا سلمت الواو من الحذف في المضارع وكانت على (يفعـَل) نحو: وجل يوجل فإن الواو تقلب ياء في الأمر لسكونها بعد كسرة فيقال: ايجل ، والأصل : اِوْجـَل ؛ وذلك لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها . أما إذا انضم ما قبل الواو أو فـتح ، فتبقى الواو

---

(١) اللباب٢/٣٥٣

(٢) الإنصاف ٤٥٩، (المسألة١١٣)

(٣) انظر: الممتع ٢/٤٢٦، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٠ ــ ٣/٩١ ، والمنصف١/٢٠٧

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٨٧

(٥) شرح التصريف العزي ١٠٩

دون قلب لزوال علة الحذف (كسر ما قبل الواو) لسقوط الهمزة في الدرج ، نحو: يا زيدُ اوجل.

وإذا سلمت الواو من الحذف في المضارع وكانت على (يفعـــُل)، فإن الواو تثبت، في الأمر . نحو : وجـــُه [١] أوجـــُه [٢] .

المسألة الرابعة :امتناع استعمال ماضي (يدع)

لا يستعمل ماضي (يدع)، فالمشهور في اللغة الاستغناء عن (ودع)[٣] بـــ (ترك) ، إلا في الضرورة الشعرية [٤]، ومنه قول الشاعر[٥] :

ليت شعري عن خلـــيلي ما الـــذي غـــاله في الحب حـــتى وَدَعـــَه

قال ابن جني :" واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به السماع [٦] " وقد ورد الماضي (وَدَع) في قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة بالتخفيف [٧]في قوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [٨]، وجاء كذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : " لينتهين أقوام عن ودعهم الجُمُعات أو ليختمن الله على قلوبهم [٩] " قال ابن الأثير :" يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ، إذا تركه والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره واستغنوا عنه بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح وإنما يُحمل قولهم على قلة استعماله ،فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس [١٠] " ومما يؤكد

---

(١) وجـــُه أي صار شريفا ، انظر اللسان مادة (وجه) ٢٢٦/١٥

(٢) انظر : شرح التصريف العزي ١٠٩

(٣) انظر اللسان مادة (ودع) ٢٥١/١٥

(٤) انظر :المنصف١٦/١-١٧ ، والأبنية٣٢٧، وشرح الشافية للرضي ١٣١/١، وشرح التصريف العزي١١٢، والهمع٢٤/٥

(٥) البيت من الرمل، وهو منسوب لأبي الأسود في الخصائص٩٩/١ ــ ٣٩٦ ، و المحتسب٣٦٤/٢ ،ومنسوب لأنس بن زنيم الليثي في التهذيب واللسان مادة (ودع)٢٥١/١٥ ، وهو بلا نسبة في : شرح الشافية للرضي ١٣١/١ ، وشرح التصريف العزي١١٣ وحاشية يس ٧٨/٢

(٦) الخصائص ٣٩٦/١ ــ ٣٩٧

(٧) انظر : المحتسب٣٦٤/٢ ، والقرطبي٩٤/٢٠ ، والبحر٤٨٥/٨ ، والدر٣٦/١١

(٨) سورة الضحى : آية ٣

(٩) انظر: صحيح مسلم باب (التغليظ في ترك الجمعة) رقم ٨٦٥ ، ٥٩١/٢ ، والسنن الكبرى١٧١/٣

(١٠) النهاية ٤٠/١

ما قاله ابن الأثير ما سبقه إليه ابن جني من أن استعمال ودع مراجعة أصل ، وأن استعماله يجري مجرى استعمال ضده ، حيث قال :" واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين الذين يتناوبان المحل الواحد فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان وأن يكتفي بأحدهما عن صاحبهكما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله [١] "

المسألة الخامسة : امتناع استعمال ماضي (يذر)

لا يستعمل ماضي (يذر)،لا في السعة ولا في الضرورة [٢]، فالعرب أماتت الماضي واستغنت عنه بالفعل (ترك) ، وقد أورد السمين الحلبي حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم استعمل فيه الماضي،وهو قوله :" ذرُوا الحبشة ما وَذَرَتْكم [٣] " . لكنهم استعملوا مضارع "وذر" وأمره، فقالوا "يذر، ذر" قال الله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾[٤] وقال سبحانه وتعالى :﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[٥] .

مسائل المنع في المثال اليائي :

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل المثال اليائي من الباب الأول(فعَل يفعُل) والباب الثالث (فعَل يفعَل)

يمتنع مجيء المثال اليائي من هذه الأبواب لأن قياس عين مضارع (فعل) مفتوح العين إما الضم أو الكسر ــ كما سيأتي في المبحث القادم ــ وتُرك الفتح لأنه ليس قياسا بل يأتي لأجل حروف الحلق استحسانا ، وترك الضم ــ الذي هو القياس ــ استثقالا لياء يليها ياء يليها ضم ، إذ فيه اجتماع للثقلاء ، ومن ذلك تخفيفهم مضارع (يئِس) فجاء بحذف الياء : يَئِسُ ، وجاء بقلبها ألفا: يائسُ، وإذا كان العرب قد

---

(١) الخصائص ٣٩٦/١ ــ ٣٩٧

(٢) شرح الشافية للرضي ١٣١/١ ، وانظر :المنصف١٦/١-١٧ ، والأبنية٣٢٧، والهمع٢٤/٥

(٣) انظر : الدر١٤١/٧ ، ولم أجده في كتب الحديث ، ونصه في النهاية " دعوا الحبشة ما ودعتكم " انظر٦٥/٥

(٤) سورة آل عمران : آية ١٧٩

(٥) سورة المدثر : آية ١١

خففوا يـــاء (ييْأس) رغم أنها سبقت بفتحة ، وهي أخف الحركات . فكيف بياء بعدها ضمة ؟ [١] .

المسألة الثانية : امتناع بقاء فاء الكلمة(الياء) في المثال اليائي عند صياغة المضارع منه عند بعض العرب

قال بعض العرب :(يسَرَ) في الماضي و(يسِـــرُ) في المضارع بحذف فاء الكلمة منه ، وأصله (يَيْســـرُ) قال سيبويه :" زعموا أن بعض العرب يقول : يئسَ يئسُ فاعلم فحذفوا الياء من يفعل لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو. فهذا في القلة كيجُـــدُ [٢] "وعلة الحذف عندهم :

- أن الياء وإن كانت أخف من الواو فإنها أثقل من الألف فلذلك حذفت عندهم [٣].
- أن الياء حذفت تشبيه لها بحذف الواو في (يعد) من حيث أن كلا منهما حرف علة قد وقع بين ياء وكسرة ، ولم يطرد ذلك في الياء لأنها أخف من الواو[٤] .

أما باقي العرب فهم يثبتون الياء في المضارع ولا يحذفونها كما حذفوا الواو في (يعد وأخواته) لخفة الياء [٥] . وعدّ النحاة حذفها في (يبسُ ويئسُ) مضارعي (يبسَ ويئسَ) شاذ [٦] .

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١١٩/١ ــ ١٢٩ ، وشرح التصريف العزي١١٤

(٢) الكتاب٥٤/٤

(٣) انظر: شرح المفصل ٦٢/١٠

(٤) انظر : الممتع٤٣٧/٢

(٥) انظر: الكتاب٥٤/٤ ــ ٣٣٨ ، والمنصف١٩٥/١ ، وشرح المفصل ٦٢/١٠، وشرح الشافية للرضي ٩١/٣

(٦) انظر : الممتع٤٣٧/٢ ، والمبدع ١٧٠، واللباب ٣٥٤/٢ ، وشرح التصريح٧٥٣/٢ ، وشرح الأشموني١٥٢/٤

القسم الثاني :الأجوف ،هو الفعل المعتل الذي عينه حرف علة ، وهـــــــو على ضربين: واوي نحو: قال ،ويائي ، نحو: باع .

وسمي أجوفا تشبيها بالشيء الذي أخذ ما في جوفه بقي أجوف ، أو لوقوع العلة في جوفه ، أو لخلو جوفه من الحرف الصحيح ، ويقال له ذو الثلاثة أيضا ؛ لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم، نحو: قـُلْـــت [١].

مسائل المنع في الفعل الأجوف :

المسألة الأولى : لا يـــأتي الفعل الأجوف من الأبواب التالية :

أ ــ الباب الثالث (فعـَل يفعـِل)، سبق وأن ذُكـِر أن هذا الباب موقوف على ما كان عينه أو لامه حرف حلقي استحسانا ، وإلا فالأصل في (فعـَل) إذا كان معتل العين بالواو أن يكون مضارعه أبدا على (يَفْعـُلُ)، نحو: قال يقول، قال الرضي :" ما عـَرَفـْتُ أجوفا واويا حلقي اللام من باب (فعـَل يفعـَل) بل الضم في عين المضارع لازم " [٢] ، و إذا كان معتل العين بالياء ، أن يكون مضارعه أبدا على (يَفْعـِلُ)، نحو:باع يبيع [٣] .

وسبب المنع أنه لو أتى من الباب الثالث لخالف بذلك قياس العرب فيه .

وأجاز الرضي مجيء الأجوف اليائي من هذا الباب فقال :" فأما إذا كان لام الأجوف اليائي حلقيا ، نحو : شاء يشاء وشاخ يشيخ فلم يلزم كسر عين المضارع فيه كما لزم في الصحيح ... وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي مساوية للاحتراز من التباس الواوي باليائي [٤]

ب ــ الباب الخامس (فعـُل يفعـُل) ، يمتنع مجيء الأجوف الواوي من هذا الباب عند الجرجاني والميداني [٥]، حيث حصراه في ثلاثة أبواب ثم علق الجرجاني بقوله :" ونحو: فَعُلَ

---

(١) انظر : المفتاح ٤١ ، ونـزهـة الـطرف ٢٣٣/١ ، و شـرح الـشـافيـة للرضي ٣٤/١ ، وشرح الـتـصريـف العزي ١١٧ ، والهمع ٣٠/٦

(٢) شرح الشافية للرضي ١٢٦/١ ، وانظر : اللباب ٣٨٦/٢

(٣) انظر : الكتاب٣٧٧/٢،والمقتضب ١٣٣/١ ، والمفتاح ٤٠، والممتع١٧٤/١ ، وشرح الملوكي ٥٢، والمبدع ١٧٣

(٤) شرح الشافية للرضي ١٢٦/١

(٥) انظر: المفتاح ٤١، ونزهة الطرف١٧٤/١

يَفْعُلُ ، كَـ : طَالَ يَطُولّ.شاذٌ [١] " ، وفي شرح المراح : " وأما باب حسن فلم يجيء منه إلا طال يطول ولذلك لم يعتبره[٢] "

في حين أجاز النحاة مجيء الأجوف الواوي على (فعُل) ومضارعه على (يفعُل) على قياس نظيرهما من الصحيح ، ولم يشذ من ذلك شيء ومثلوا له بـ (طال يطول) وأصله (طول) إذا أريد خلاف (قصُر) والذي يدل على ذلك مجيء اسم الفاعل منه على فعيل (طويل) [٣] .

أما الأجوف اليائي فلا يجيء من هذا الباب ؛ لأن مضارعه بالضم لا غير ، وهم يستثقلون الضمة على الياء ، ولما يلزم من قلب الياء واوا في المضارع ، فتنتقل من الأخف إلى الأثقل [٤] ، وشذ من ذلك هَيُؤ الشيء ، بمعنى حسُنت هيئته فإنه جاء مضموما ، وهو يائي العين ، ولم تقلب الياء في الماضي ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وهو الواو ؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال ، فتقول : هاء يهُوءُ فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل [٥]

ج ــ الباب السادس (فعِل يفعِل)حصر الجرجاني والميداني الأبواب التي يأتي منها الفعل الأجوف في ثلاثة أبواب : الباب الأول والثاني والرابع [٦] ، و قال ابن كمال : " الأجوف لا يجيء من باب (فعِل يفعِل) بالكسر فيهما [٧] .

القياس في (فعل) مكسور العين أن يكون مضارعه أبدا على (يفعَل) بالفتح ، أما(فعِل يفعِل) فشاذ في الصحيح والمعتل . ولم يجيء من الأجوف من هذا الباب إلا فعلان : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، وهما من الأجوف الواوي ،فالأصل: يَطْوِح و يَتْوِه بالكسر ثم

---

(١) المفتاح ٤١

(٢) ١١٩/١

(٣) انظر: الكتاب٣٤١/٤ ، والمقتضب١٣٤/١، و شرح الملوكي٥٦ ، و الممتع ٤٤٤ ، وشرح الشافية للرضي ٧٦/١ ، والمبدع ١٧٢

(٤) انظر: المفتاح ٤١، ونزهة الطرف١٧٤/١ ، وشرح الملوكي٥٦ ــ ٥٨ ، والممتع ٤٤٤ وشرح التسهيل ٤٣٦/٣ وشرح الشافية للرضي ٧٦/١ ، والمبدع ١٧٢ ، و الهمع ٣٢/٦

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٦/١ ، و الهمع٢٢/٦

(٦) انظر: المفتاح ٤١ ، ونزهة الطرف ١٧٤/١

(٧) الفلاح١٣٠/١

نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها فسكنت وانكسر ما قبلها فقلبت ياء ، ومثلهما أيضا آن يـئـِين من الأوان وهو الحين [١].

وذهب المازني إلى جعل الفعلين (طاح وتاه) من الأجوف اليائي وعليه فمضارعهما على(يفعِل) فهما من الباب الثاني(فَعَلَ يَفْعِلُ) [٢] فهي على القياس .

وأجاز ابن جني أن يكون: (طاح يطيح ، وتاه يتيه) من الباب الثاني(فَعَلَ يَفْعِلُ) على رأي المازني ، و أن يكون من الباب السادس (فعِل يفعِل) على رأي الخليل وسيبويه وابن يعيش [٣] .

ويرى ابن عصفور وأبو حيان أنهما من الأجوف الواوي في لغة من قال (ما أطوحه وما أتوهه) ، فكان القياس أن يأتي مضارعهما على (فَعَلَ يَفْعُلُ) لكنهما شذتا من الباب الأول فأتيتا على (يفعِل) ، ولا يمكن أن يكونا من (فعِل يفعِل) لأنه شاذ في الصحيح والمعتل، و(فَعَلَ يَفْعِلُ) إن كان شاذا فيما عينه واوا فليس بشاذ في الصحيح فحملهما على ما يكون مقيسا في حال أولى [٤] ويرى الرضي أن من ألحقه بالباب الأول وَهِمَ نظرا لما في الصحيح وأنه لو طاح مثل قال لقيل: طُحتَ كقلت بضم الفاء ولم يسمع والأولى ألا تحمل الكلمة على الشذوذ [٥] .

المسألة الثانية:امتناع مجيء الأجوف الواوي من الباب الثاني(فَعَلَ يَفْعِلُ)

إذا كان(فعَل) معتل العين بالواو ، كان مضارعه أبدا على (يَفْعُلُ)، نحو: قال يقول والأصل: يَقْوُلُ ،فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وبقيت ساكنة . ولم يأت منه (يَفْعِلُ)لتسلم الواو من القلب إلى ياء [٦] ، إلا (طاح يطيح ، وتاه يتيه) فيمن قال : ما أطوحه وأتوهه[٧] .

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٤/٤، ٣٦١/٢ شرح الملوكي ٥٥ ــ ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ١٢٨/١

(٢) متن التصريف في المنصف ٢٦٢/١

(٣) المنصف٢٦٢/١ ــ٢٦٤

(٤) الممتع ٤٤٤ ، والمبدع ١٧٣

(٥) انظر: شرح الشافية ١٢٨/١ ــ ١٢٩

(٦) انظر: المقتضب١٣٣/١ ، والممتع ٤٤٤ ، واللباب ٣٨٦/٢ ، والارتشاف ٧٩/١ والمبدع ١٧٣، و الهمع ٣٢/٦

(٧) انظر :الممتع١٧٤/١ ، ، واللباب ٣٨٦/٢ ، وشرح الملوكي ٥٢، وشرح الشافية ١٢٥/١

المسألة الثالثة : امتناع مجيء الأجوف اليائي من الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ)

إذا كان (فعَل) معتل العين بالياء ، كان مضارعه أبدا على (يَفْعِلُ)، نحو: باع يبيع والأصل: يَبَيْع ،فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها وبقيت ساكنة .، ولم يأت منه (يَفْعُلُ)؛ لتسلم الياء من القلب إلى واو[١] ، إلا (شاء) فمضارعه على (يَفْعَلُ) مراعاة لحرف الحلق [٢]

المسألة الرابعة :امتناع بقاء عين الفعل الأجوف على أصلها (الواو أو الياء) بل تعل بقلبها :

أ- ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومن أمثلته في الفعل الماضي المجرد : قال وباع والأصل قَوَل وبَيَع ، ومن أمثلته في الفعل المزيد : انقاد واكتال، والأصل انْقَوَد واكْتَيَل ، ومن أمثلته في الفعل المضارع : ينقاد مضارع انقاد ، والأصل ينْقَوِد ويختار مضارع اختار والأصل يخْتَيِر [٣].

قلبت (الواو والياء) ألفا في الأمثلة السابقة ؛ " لأن كلا منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ، ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحا ، كان ذلك مثل أربع حركات متواليات ، وهو ثقيل فقلبوهما بأخف الحروف وهو الألف ، وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل [٤] "

وتعل بقلبها ألفا أيضا ؛ لسكون ما قبلها فتقلب ألفا وتلقى الحركة على ما قبلها كما في صيغتي (أفعل واستفعل) نحو :أقام والأصل أقْوَم واستخار والأصل اسْتَخْيَر ومن أمثلة انقلابهما ألفا في الفعل المضارع : يخاف مضارع خاف والأصل يخْوَف ويهاب مضارع هاب والأصل يَهْيِب [٥] .

وللعكبري توجيه آخر لانقلابهما ألفا ، غير سكون ما قبلهما، فيقول :" فيه وجهان: أحدهما أن سكون الفاء هنا عارض لحرف المضارعة فلم يعتد به وكأنها تحركت وانفتح ما قبلها

---

(١) انظر : المقتضب١/١٣٣ ، والممتع١/١٧٤ ، ، واللباب ٢/٣٨٩ ، وشرح الملوكي ٥٢

(٢) انظر: شرح الشافية ١/١٢٦

(٣) انظر : المقتضب ١/١٣٣ ــ ١٤٨ ، و المبدع ١٧١ ــ ١٨٢

(٤) شرح التصريف العزي ١١٨

(٥) انظر : المقتضب ١/١٤٦ ، وشرح الكتاب ٥/٢٣٩

وهي معنى قولهم : قلبت لتحركها الآن وتحرك ما قبلها في الأصل والثاني : أن الواو والياء هنا يثقل النطق بهما ، وإن سُكِّنا فأبدلا ألفا ؛ لأنه أخف منهما [١] " .

وردت بعض الأفعال بدون إعلال على الأصل نحو : صَيِد البعير وقَوُد ، وأغْيَمت السماء وأحْوَل الصبي ، واسْتَتيَس العترُ، وأكثر العلماء على أنها شاذة لا يقاس عليها فهي منبهة على الأصل فقط [٢] .

ب ــ وتعل بقلبها ياءً ؛ لسكونها بعد كسرة كما في مضارع : باع يبيع ،ومضارع صيغتي (أفعل واستفعل) نحو:أقام يقيم ،والأصل يُقْوِم ، واستقام يستقيم ، والأصل يستقوم فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها اثر كسرة [٣] .

ويستثنى من ذلك ثمانية أبنية بقيت صحيحة من غير إعلال ، وهي :

١- ما كان على فِعَل والوصف منه على أفعل فيما دلّ على حُسن أو قُبح نحو: حوِل فهو أحول ، حَيِد فهو أحيد ، وصححت العين هنا لأن الأصل في الألوان والعيوب صيغة (افْعَلّ) فلما سلمت العين في الأصل صُحِحت في الفرع ؛ لأنه منقول منه [٤].

٢ ــ ما كان على فعّل ، نحو سوّل وبيّن ، وعلة التصحيح الفرار من الالتباس إذ لو قلبت ألفا لالتبست بوزن فاعل، فقيل في بيّن باين [٥].

٣ــ ما كان على فاعل،نحو:جاور وبايع، وعلة التصحيح أن ما قبل العين ساكن معتل ولا يقبل إلقاء الحركة عليه [٦] .

٤ــ ما كان على تفاعل نحو تجاوز وتداين وعلة التصحيح فيه كسابقه [٧]

٥ــ ما كان على تفعّل ، نحو:تقوّل وتطيّب ، والعلة فيه كسابقه [٨] .

---

(١) اللباب ٣٩٣/٢

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٦/٤ والخصائص١١٧/١ ــ ١١٨ ، ونزهة الطرف٤٩٤/٢ ، والمبدع ١٨٣ ، والإنصاف ١٤٤/١ ، و شرح التصريف العزي ١١٨

(٣) انظر: المقتضب ١٤٠/١ ، ونزهة الطرف٤٦٠/٢

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٤/٤ ، والمقتضب١٣٥/١ ــ ١٤٩ ، والمنصف ١/ ٣٠٥ ، واللباب ٣٩٢/٢

(٥) المنصف ٣٠٢/١

(٦) المرجع السابق ٣٠٢/١

(٧) المرجع السابق ٣٠٢/١

(٨) المرجع السابق ٣٠٢/١

٦ــ ما كان على افعلّ نحو :احوّل وابيــّض ؛ وعلة التصحيح الفرار من الالتباس إذ لو قلبت ألفا لالتبست بوزن فاعلّ {المضعف }، وذلك لأنه لو نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها لسقطت همزة الوصل فتنقلب (الواو أو الياء) ألفا فيصير (اسوّد ــ سادّ) فيلتبس [١] .

٧ــ ما كان على افعالّ ، نحو احوالّ وابياضّ للعلة السابقة [٢] .

٨- ما كان على افتعل ، ويشترط فيه :أن تكون عينه واوا ، وأن تدل الصيغة على المفاعلة نحو :اجتوروا بمعنى تجاوروا ، وعلة التصحيح أن هذه الصيغة بمعنى تفاعل الذي صُححت فيه الواو ،فحُمل بناء افتعل على بناء تفاعل [٣] .

المسألة الخامسة : امتناع بقاء عين الفعل الأجوف إذا سكنت لا مه

تحذف عين الفعل الأجوف إذا سكنت لامه للتخلص من التقاء الساكنين وتنقل حركتها إلى الفاء قبلها وذلك في المواضع التالية :

أ ــ إذا أسند بناء الماضي لضمير رفع متحرك ،(نون النسوة أو ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم):فيقال في (صان ــ صــُن) عند إسناده لنون النسوة والأصل : صَــوَنــْن، ثم نُقل (فعَل) الواوي إلى (فعُل) مضموم العين؛ ليغيروا حركة الفاء عن حالها وليكون إمارة على حذف العين فنقلت ضمة الواو إلى ما قبله (الصاد) بعد إسكانه تخفيفا ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم ادغم المتماثلان فصار (صُن).

ومثله يقال في الفعل (باع) فعند إسناده إلى ضمير المتكلم (بــِعــْت) نــُقل فعل مفتوح العين اليائي إلى فعل مكسور العين ، ونقلت الكسرة إلى الفاء وحــُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها . ومثل هذا يقال في كل ما هو مفتوح العين ، بخلاف ما هو مضموم العين ومكسورها إذ لا نقل فيها نحو: خاف وهاب ، يقال خــِفــْت والأصل خوِفت وهــِبــْت والأصل هَيــِبت فأعلت بنقل حركة العين لــلــدلالة على البنية ، ثم حــذفت لالــتــقاء الساكنين [٤] .

---

(١) انظر: المنصف ٣٠٤/١ والمبدع١٨٣

(٢) انظر: المنصف ٣٠٤/١

(٣)انظر: المقتضب١٣٥/١ ــ ١٤٩ ، والمنصف ٣٠٥/١

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والمقتضب ١٣٣/١ ، واللباب٣٨٩/٢ ، والمبدع١٧٢

وتحويل (فعَل)إلى (فعُل) (فعِل) مذهب سيبويه ومن تبعه من الصرفيين [١].

أما الجرجاني فيكتفي بتغيير فتح الفاء إلى الضم والكسر و لم يقل بالتحويل [٢]

وابن الحاجب يصرح بأن" الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذلك باب بعته [٣] "

ويرى الرضي ألا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية [٤]

وتبع ابن مالك ابن الحاجب في القول بعدم النقل [٥] .

ومن أمثلة الفعل المزيد : أقمت واستقمت واخترت وانقدت ، فلما سكنت اللام حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين [٦] .

ب- إذا سبق بناء المضارع منه بأداة جزم ، نحو: لم يقُل، و لم يَبِع والأصل : لم يقول و لم يبيع فالتقى ساكنان (الواو أو الياء) بعد نقل حركتهما وسكون الجزم، فحذفتا وصار الوزن (يفلْ) بضم الفاء في الأول ، وكسرها قي الثاني . ومثاله من الفعل المزيد: لم يقم، ولا يستقم [٧] .

ج ــ إذا كان الفعل المضارع مبنيا نحو : يَقُلْنَ ، ويَبِعْنَ [٨].

د ــ في بناء الأمر ما لم يتصل بضمير ساكن أو يؤكد بنوني التوكيد ،أي في أمر المخاطب نحو: قم ، وأقم ، وأمر المخاطبات ، نحو : قمن وأقمن [٩]قال ابن يعيش :"وأصل (قم) :تقوم بضم الواو وسكون القاف ... ، ثم حذف حرف المضارعة لأن المواجهة تغني عن حرف الخطاب ولئلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر، فجئت بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة فصار (أقْوم) فأرادوا إعلاله حملا على الماضي لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصحة والإعلال ، فنقلوا الضمة من

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٠/٤ ، والمقتضب ١٣٣/١ ــ ١٣٤،والمنصف ٢٣٥/١ ، ونزهة الطرف١٢٨/٢ ــ١٢٩ وشرح التصريف العزي ١١٨ ــ١١٩ ، واللباب ٣٨٩/٢ ،وشرح المفصل ٧١/١٠ ،والممتع ٢٤٢/٢ ، والمبدع١٧٢

(٢) المفتاح ٧٤ ــ٧٥

(٣) متن الشافية ٧٤/١

(٤) شرح الشافية للرضي ٧٩/١

(٥) لامية الأفعال ١٥ ــ١٦

(٦) المبدع ١٨٠

(٧) نزهة الطرف ١٢٧/٢

(٨) المرجع السابق ١٢٨/٢

(٩) نزهة الطرف ١٢٧/٢ ، والممتع ٤٤٩/٢

عينه إلى فائه فحصلت الغنية عن همزة الوصل بحركة الفاء فحذفت فصار (قُـوْمْ) فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها فصار (قُـمْ) وكذلك نظائره نحو:قل وبع هذا مقتضى القياس فيها، إلا أنها ما استعملت مرة على الأصل ثم أعلت [١] " .

" فإن حركت الطرف حركة لازمة رددت المحذوف ،نحو: بِـيْـعْت وخِـيْـفْت - فيغير الأمر -، وإن كانت الحركة عارضة لم تردده لأنه غير لازم ، نحو: خف الله ، وقم الليل [٢] " .

المسألة السادسة : لا يكون الفعل الأجوف مهموز الفاء واللام

لم يرد عن العرب فعل أجوف وفاؤه ولامه همزتان ؛ لثقل الهمزة مع حرف العلة [٣] وقد سبقت الإشارة إليه في المسألة الثامنة في مهموز الفاء ، و في المسألة الثالثة في مهموز اللام

المسألة السابعة : امتناع القياس على ما سُمع تصحيح العلة فيه من الفعل الأجوف

سبق وأن ذُكر في المسألة الرابعة من الفعل الأجوف أنه يمتنع بقاء عين الفعل الأجوف على أصلها الواو أو الياء، بل تعل بقلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها أوسكون ما قبلها ولكن وردت بعض الأفعال بدون إعلال فأتت على الأصل نحو : صَـيِـد البعير وقَـوَد وأغْـيَـمت السماء وأحْـوَل الصبي ، وقد اسْتَـنْـوَق الجمل [٤]، وأكثر النحاة على أنها شاذة لا يقاس عليها فهي منبهة على الأصل فقط ، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة. وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة ، قال سيبويه : " وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلت. وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: أجودتوأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت

---

(١) شرح الملوكي ٣٤٨

(٢) اللباب٢/٣٩٢ ــ ٣٩٣

(٣) الممتع ٢/٥٠٨ ، والمبدع١٩٢

(٤)أَيْ صَارَ نَاقَة وهو مثل يُضْرَبُ لِلرجل يكُون فِي حَدِيث أَوْ صِفَةِ شَيْء ثُمَّ يَخْلِطُهُ بِغَيْرِهِ وَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ. وَأَصْلُهُ أَنَّ طَرَفَةَ بْنَ الْعَبْدِ كَان عند بعضِ الْملوكِ وَالْمسَيَّبُ بْن عَلَسٍ يُنْشِدُهُ شِعْرًا فِي وَصْفِ جمل ثُمَّ حَوَّلَهُ إِلَى وَصْف نَاقَة فَقَالَ طَرَفَةُ : قَدِ اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ ، انظر : مجمع الأمثال ٢/٩٣

وأغيلت، وأغيمت، واستغيل، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجتوروا، إذ توهموا تفاعلوا...ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا؛ لأن الاعتلال هو الكثير المطرد[١] ". وقال ابن جني " : إذا تعارضا – أي السماع والقياس - نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ[٢]﴾ فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع [٣] " .

وعلة المنع هي مخالفة القياس؛ لأن القياس في هذا الباب الإعلال فما سُمع مخالفا للقياس فهو شاذ ، ولا يقاس عليه .

وذهب أبو زيد الأنصاري والجوهري إلى أنها لغة فصيحة لجماعة من العرب ؛ لذا فهو بناء يجوز القياس عليه ' أما ابن مالك فقد فرق بين ماله ثلاثي مجرد نحو: أغْيَمت السماء فإنه يقال (غامت السماء) فهذا النوع منع التصحيح فيه ، وأما ليس له ثلاثي نحو: استَنْوَق الجمل فأجاز اطراد التصحيح فيه [٤] .

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٤ و انظر: الخصائص١١٧/١ ــ ١١٨ ، ونزهة الطرف٤٩٤/٢ ، والمبدع ١٨٣ ، والإنصاف ١٤٤/١ ، و شرح التصريف العزي ١١٨

(٢) سورة المجادلة : آية ١٩

(٣) الخصائص ١١٩/١

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٣٨/٤ ، وتكملة على شرح ابن عقيل ٥٨٤/٢

القسم الثالث :الناقص ، هو الفعل المعتل الذي لامه حرف علة، وهو على ضربين: واوي نحو: دعا ، و يائي، نحو: رمى . وسمي ناقصا ؛لنقصان آخره من الحرف الصحيح أو من الحركة ، وقيل لنقصان لامه في الجزم والوقف ، نحو : لا تغز ، ولا ترم ، ولا تخش واغز ، وارم ، واخش .

ويقال له ذو الأربعة؛ لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم نحو: دعوْتُ ، ورميْتُ [١] .

وأوضح سيبويه أن الفعل الناقص أشد اعتلالاً وأضعف من المثال والأجوف فقال : " باب ما كانت الواو والياء فيه لامات :اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هنيٍ، فإنما ضعفت لأنها اعتمد عليها بهذه الأشياء. وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غزوت ورميت [٢] " .

مسائل المنع في الفعل الناقص:

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل الناقص من الباب السادس

لا يأتي الفعل الناقص من الباب السادس(فعِل يفعَل)، قال الجرجاني عند حديثه عن أبنية الفعل الناقص :" ولا يجيء(فعِل يفعَل) بكسر العين فيهما [٣] " وعلة المنع أنه لم يسمع عن العرب فعل ناقص من هذا الباب .

المسألة الثانية : امتناع مجيء الناقص الواوي من الباب الثاني

لا يأتي الناقص الواوي من الباب الثاني(فَعَلَ يَفْعِلُ) ، فإذا كان (فعَل) معتل اللام بالواو كان مضارعه أبدا على (يَفْعُلُ) نحو:غَزَا يَغْزُو.

قال سيبويه : " واعلم أن يفعُل من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده، ويفعِل من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في غزوت أبدا يفعُل، وفي رميت

---

(١) انظر :المفتاح١/٤٢ ، ونزهة الطرف١/٢٣٣ ، وشرح الشافية للرضي ١/٣٤-٣٥ ، وشرح التصريف العزي ١٣٦ و الهمع ٦/٣٠

(٢) الكتاب ٤/٣٨١

(٣) المفتاح١/٤٢ ، وانظر : نزهة الطرف١/١٧٧ ، وشرح الملوكي٦٠ ــ ٦١ ، والفلاح ١/١٣٧

يفعِل أبداً ، و لم يلزمهما يفعِل- أي في الأول – ويفعُل – أي في الثاني - حيث اعتلتا لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما [١] " .

وعلة امتناع مجيء (يَفْعِلُ) من الناقص الواوي ؛ حتى تسلم الواو من القلب إلى ياء وليمتاز الفعل الواوي من اليائي، قال ابن جني فيه : " وألزموا عين(يَفْعِلُ) من رميت الكسرة لأنها من الياء ، لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو فأعِلّت العين ، بأن رفض ما كان فيها جائزا من الضم والكسر، واقتصر فيها على الضمة مع الواو ، وعلى الكسرة مع الياء وقبلت الاعتلال لمجاورتها اللام التي هي معتلة [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع مجيء الناقص اليائي من البابين التاليين :

أ ــ الباب الأول (فَعَلَ يَفْعِــلُ) ، فإذا كان (فعــَل) معتل اللام بالياء كان مضارعه أبدا على (يَفْعِــلُ)، نحو: رمى يرمي ،وقد سبقت مقولة سيبويه فيه في المسألة السابقة " وفي رميت يفعِل أبداً [٣] " .

وعلة المنع فيه نفس العلة السابقة في المسألة الثانية ، وهي : أن تسلم الياء من القلب إلى واو، ولئلا تلتبس بنية الواوي ببنية اليائي لو أتى الواوي على (يَفْعِــلُ)، وأتى اليائي على (يَفْعــُلُ) ، فالكسر للزوم إلا أن تكون العين حرفا حلقيا ، فإنه يفتح، نحو : نأى ينأى، ورأى يرى ، فجاء على (يَفْعَــلُ) من أجل حروف الحلق [٤] .

قال أبو حيان :" والفتح في حلقي العين محفوظ ، نحو: ينهى ويسعى ويطغى ويمحى [٥] "

ب ــ الباب الخامس(فعــُل يفعــُل) فلا يكون هذا الباب إلا واويا، نحو:سرُوَ، قال سيبويه :" ليس في بنات الياء فــَعــُلت ، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون [٦] "

---

(١) الكتاب ٣٨٢/٤ ، وانظر : المنصف١١١/٢ ، والممتع١٧٤/١ ، واللباب ٣٩٤/٢ وشرح الملوكي٥٩، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١ــ ١٢٦

(٢) المنصف ١١١/٢، وانظر : الممتع١٧٤/١ ، واللباب ٣٩٤/٢ وشرح الملوكي٥٩، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١ــ ١٢٦

(٣) الكتاب ٣٨٢/٤ ، وانظر : المنصف١١١/٢ ، والممتع١٧٤/١ ، واللباب ٣٩٤/٢ وشرح الملوكي٥٩، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١ــ ١٢٦

(٤) انظر :الكتاب ٣٨٢/٤ ، والممتع١٧٤/١ ، وشرح الملوكي٦٠ ــ ٦١

(٥) الارتشاف ٨٠/١

(٦) الكتاب ٣٤١/٤

ب ــ الباب الخامس(فعــُل يفعــُل) فلا يكون هذا الباب إلا واويا، نحو:سرُوَ، قال سـيـبـويه :" ليس في بنات الياء فـَعـُلت ، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون [١] "

وقد يجيء اليائي على قلة في صيغة التعجب فقط ولا يتصرف، نحو: قضـُو الرجل ، إذا تعجبنا من حُسن قضائه، وهو بمعنى ما أقضاه ، والأصل (قَضـُيَ) مُحولا إلى (فعُل) للتعجب والمبالغة ، فوقعت الياء طرفا وقبلها ضمة فقلبت واوا لتجانس الضمة ، وإذا خففت العين بتسكينها بقيت الواو (قـَضـْوَ) [٢] .

وشذّ من هذا الباب في الناقص اليائي الفعل " (بـَهـُو) الرجل يبهو ،أي صار بهيا، و لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يُخلط بعضها ببعض أبدا؛ لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ،إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم ، فطرأ الوزن عليه فصار فعلا [٣] " ، وكذلك الفعل (نـَهـُو) (نـَهـُو) الرجل من النهية وهي العقل واصله (نَهُي) فقلبت الواو ياءٍ لانضمام ما قبلها [٤].

[٤].

المسألة الرابعة : امتناع بقاءحرف العلة الألف في الفعل الناقص بل :

أ ــ يرد إلى أصله (الواو أو الياء) إذا كان ثلاثيا ، نحو:غزا ، ورمى ، وإذا اسند إلى أحد الضمائر البارزة غير (واو الجماعة) نحو: غزوتُ ــ ورميتُ ، غزونا ــ ورمينا ، غزون ــ ورمين غزوا ــ ورميا [٥].

وكذا نقول في المضارع منه أيضا عند إسناده إلى ألف الاثنين : يغزوان ويرميان ، وعند إسناده إلى نون النسوة : يغزُون ، ويرمِين ، فنرد الألف إلى أصلها ، " إلا أن تكون الواو قد قلبت في الماضي ، فإن المضارع يجري على قياسه ، فترد الألف إلى الياء وإن لم يكن في المضارع كسرة قبل الواو توجب قلبها ياءً .

---

(١) الكتاب ٣٤١/٤

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٦/١ ، شرح التسهيل ٤٣٦/٣ ، والمبدع ١٩٧

(٣) شرح الشافية للرضي ٧٦/١

(٤) انظر : شرح التسهيل ٤٣٦/٣ ، والهمع ٢٢/٦

(٥) انظر: المبدع ٢٠٠

وشذت لفظة قلبت الواو فيها ياءً ، وأصلها الواو ، و لم تقلب في الماضي ياءً ، وهو (شأى يشأى) من (الشأو) فقالوا: يشأيان ، والقياس يشأوان [١] ".

ب ــ يقلب ياء مطلقا إذا زاد الفعل على ثلاثة أحرف ؛ لوقوعها رابعة متطرفة ، نحو: ارتضيت واهتديت ارتضينا واهتدينا ، ارتضين واهتدين ، ارتضيا واهتديا [٢].

ج ــ يقلب ياء إذا أسند الفعل المضارع المعتل بالألف إلى نون النسوة أو ألف الاثنين نحو: أنتن تسعَين ، والزيدان يسعَيان ، وإنما قلبت الألف ياء فيه ؛ لأنها تجاوزت الثلاثة .

المسألة الخامسة : امتناع بقاء لام الفعل الناقص فتُعَلّ بقلبها :

أ ــ ألفا ،في الفعل الثلاثي المجرد إذا كانت عينه مفتوحة ، نحو: غزَا ورمَى، والأصل : غزَوَ، ورمَيَ فقلبتا ألفا لوقوعها متحركة إثر فتحة.

وفي غير الثلاثي، سواء كان أصلها الواو ، نحو: أرضى وارتضى واسترضى ، أم كان أصلها الياء ، نحو: أهدى واهتدى واستهدى. وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها كالمجرد [٣].

وفي بناء المضارع ،نحو: (يرضى) مضارع (رَضِيَ) ، والأصل (يرضَيُ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا .

وفي بناء المضارع المعتل اللام لما لم يسمى فاعله على (يُفْعَل) ينقلب حرف العلة ألفا نحو : (يُرضى ويُغزى)، والأصل (يُرضَيُ ويُغزَوُ) قلبت الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما[٤]

ب ــ واواً ،إذا انضمت العين، أي كانت من الباب الخامس ، وكانت اللام ياء، فتقلب واوا لمجانسة الضمة ولئلا تقع الياء بعد ضمة ؛ فالياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوا. نحو: نهُو ، والأصل: نهُي[٥] وقضُو [٦] ، والأصل قضُي ، وهو نادر جدا في في اللغة [٧] .وإنما قلبت الياء واوا لأجل الضمة ، و لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء ؛ لأن

---

(١) المبدع ٢٠٣

(٢) نزهة الطرف ٤٦٢/٢

(٣) شرح التصريف العزي ١٣٦

(٤) المبدع ٢٠٢

(٥) النهية : العقل ، انظر : اللسان مادة (نهي) ٣١٤/١٤

(٦) قضُو ، بمعنى: ما أقضاه ، انظر اللسان (قضي) ٢٠٩/١١

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٢/٢ ، والمنصف ١٢٤/٢ ، واللباب ٣٩٤/٢ ، والمزهر ٣٧/٢

ج ـــ ياءً ، إذا انكسرت العين وكانت اللام واوا، فتقلب ياء لمجانسة الكسرة التي قبلها وذلك لأن الواو إذا وقعت متطرفة إثر كسرة انقلبت ياء. نحو:رَضِي وشَقِي والأصل: رضِوَ وشقِوَ [١].

وإن سكنت العين فإن الواو لا ترد ؛ لأن الإسكان عارض للتخفيف [٢] .

وإذا بُني من الفعل الناقص فعل مضارع فتقلب ياء أيضا؛ لوقوعها بعد كسرة ، نحو : يغْزي ويستغْزي ،وأبدلت ياء في (تغازيت) رغم انفتاح ما قبلها ؛ لأنه محمول على أغزي لئلا يختلف الباب [٣] .

وإذا بُني الفعل الناقص لما لم يسم فاعله تقلب الواو ياءً ، وإن خففت العين لم ترجع الواو، نحو: شُقِي به وغُزِي العدو ، فنبقي الياء دون ردّ إلى الواو إن خففنا (شُقْيَ) ؛ لأن الإسكان عارض للتخفيف [٤] .

---

(١) اللباب٢/٣٩٤

(٢) المبدع ١٩٨

(٣) انظر : الكتاب٢/٣٨٦ ، واللباب٢/٣٩٥

(٤) المبدع ١٩٩

القسم الرابع :الفعل اللفيف هو الفعل المعتل الذي اجتمع في أصوله حرفا علة ، وسمي لفيفا لالتفاف حرفي العلة فيه ، أي اجتماعهما [١] ، وهو على نوعين [٢] :

الأول : اللفيف المفروق: ما اعتل فاؤه ولامه ، والقسمة تقتضي أن يأتي على أربعة أنواع : ما فاؤه ولامه واوين ، أو ياءين ، أو فاؤه ياء ولامه واو ، أو فاؤه واو ولامه ياء ، ولم يأت منه إلا النوع الأخير، نحو: وعي .

الثاني : اللفيف المقرون : ما اعتل فاؤه وعينه ، أو عينه ولامه ، والقسمة تقتضي أن يأتي على ثمانية أنواع : ما فاؤه وعينه واوان ، أو ياءان ، أو فاؤه ياء وعينه واو ، أو فاؤه واو وعينه ياء أوعينه ولامه واوان ، أو ياءان ، أو عينه ياء ولامه واو ، أو العكس عينه واو ولامه ياء ، ولم يأت منه إلا النوع الأخير، وماعينه ولامه واوان ، نحو: قوي فأصلها : قوو لأنه من القوة ، وما عينه ولامه ياءان في كلمتين فقط هما :عَيِيَ وحَيِيَ .

مسائل المنع في الفعل اللفيف المفروق :

المسألة الأولى :امتناع مجيء الفعل اللفيف المفروق من عدة أبواب

لا يأت اللفيف المفروق من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، ولا من الباب الثالث (فعَل يفعَل) ، ولا من الباب الخامس (فعُل يفعُل) ، قال الجرجاني : " وللفيفِ المقرونِ بناءَانِ: فَعَل يَفْعِل، [وفَعِلَ يَفْعَل] [٣٠] ، كـ: طَوَى يَطْوِي، وطَوِيَ يَطْوَى طَيّاً وطَيّةً. وكذا للمفروقِ كـ وَقَى يَقِي وِقَاءً، ووَلِيَ يَلِي وِلاءً[٣] " وقال التفتازاني: "ولم يجيء ـ أي اللفيف المفروق ـ إلا من ضرب يضرِب، وعلِم يعلَم وحسِب يحسِب [٤] " ، وعلة المنع : عدم السماع لأنه لم يسمع عن العرب أفعالفيها . [٥]

المسألة الثانية : امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المفروق ولامه واوين :

لم يرد عن العرب كلمة فيها الفاء واللام واوان ، قال المبرد :" اعلم أنه لا يكون فِعل ولا اسم موضع فائه واو ولامه واو، لا يكون في الأفعال مثل

---

(١) انظر: المفتاح١/٤٢، والفلاح ١/٦

(٢) انظر: المفتاح١/٤٢، ونزهة الطرف ١/٢٣٦ ، وشرح التصريف العزي١٦٥ــ ١٦٨ ، و الهمع ٦/٣٠

(٣) المفتاح١/٤٢

(٤) شرح التصريف العزي ١٦٦

(٥) انظر:المفتاح١/٤٢ ، وشذا العرف٤٢

(وَعَوْتُ)[١] " وقال ابن عـــــصـــــفور:" فأما كون الفاء واللام واوين فلم يجيء من ذلك شيء[٢] "

وعلة المنع فيه عدم السماع لأنه لم يسمع عن العرب أفعال فيها،وعلل المازني له بالقلة فقال :" وأعلم أن الفعل لا يكون موضع الفاء منه واوا،واللام واوا ، ليس في الكلام مثل "وعوتُ " ولا نحوه ، وذلك أن مثل القوة ونحوها يقلّ في باب " رددتُ "ـــ أي ما عينه ولامه في موضع واحد ـــ وباب"رددت" أكثر من باب "سلس" ـــ أي ما فاؤه ولامه من موضع واحد ـــ وما كان مثله ؛ فلما قلـّت في الباب الأكثر رُفِضتْ في الباب الأقلّ[٣] "

المسألة الثالثة : امتناع مجيء الفعل اللفيف المفروق ولامه ياءين:

لم يرد عن العرب من ذلك إلا فعل واحد ، قال ابن عصفور:" وأما كونهما ياءين فلم يجيء من ذلك إلا " يديت إليه يد ا"[٤] "

وإنما أجازوا مجيء الياء فيه فاءً ولاماً ؛لأن الفاء إذا كانت ياءً جرت مجرى الصحيح من ذلك إثباتها في مضارع المعتل اليائي نحو" يسر ييسر" وحذف الواو في مضارع المعتل الواوي نحو"وعد يعد" لخفة الياء وثقل الواو[٥] . وهو مع ذلك قليل لقلة هذا الباب من الصحيح فباب (سلس) و(قلق) أقل من باب (ردّ) ، وهو في المعتل أقل[٦] .

المسألة الرابعة :امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المفروق ياءً،ولامه واواً

لم يجيء عن العرب ما فاؤه ياء ولامه واو، قال ابن عصفور : " وأمَّا كون الفاء واوًا واللام ياء فكثير في كلامهم، نحو: وَقَيت ، ووَشَيتُ ووِليتُ. وأمَّا عكسه فلم يجيء[٧] " وعلة المنع فيه عدم السماع .

---

(١) المقتضب ١/١٨٥ ـــ ٢١٨

(٢)الممتع٢/٥٦٢ ، وانظر: المنصف٢/٢١٣، وليس٧٧ ، و وشرح الشافية للرضي ٧٢ ـــ٧٤

(٣) المنصف٢/٢١٣ ، وانظر : شرح التصريف العزي ١٦٦

(٤) الممتع٢/٥٦٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري ٢/٣٥،و شرح المفصل ٥/٨٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٧٤ ، وشرح التصريف العزي١٦٦ ، ويديت أي أصبت يده وأنعمت ، انظر : اللسان ١٥/٤٣٩

(٥) انظر: المنصف٢/٢١٥

(٦) انظر: المقتضب ١/١٨٥

(٧) الممتع٢/٥٦٢ . و انظر: تكملة في تصريف الأفعال ٢/٥٩٩

المسألة الخامسة : امتناع بقاء فاء اللفيف المفروق ولامه عند صياغة فعل الأمر منه :

يمتنع بقاء فاء الفعل ولامه عند صياغة فعل الأمر من اللفيف المفروق نحو: وعى وقى يقال في الأمر منهما :عِ كلامي، وقِ يا زيد ، على وزن عِ والأصل: اوعي ، واوقي حذفت فاء المثال الواوي لوقوعها بين كسرتين ، فاستغني عن همزة الوصل ، وحذفت لام الفعل الناقص في الأمر، فصار على حرف واحد [١] .

قال ابن كمال : " حكم فائهما؛ أي فاء الماضي والمضارع "كحكم" فاء الماضي والمضارع من " وعد يعد " فكما لا يعل الفاء من المثال الواوي في الماضي لا يعل فاء اللفيف المفروق في الماضي أيضا، وكما يعل الفاء بالحذف في المضارع من المثال الواوي إذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف أيضا في المضارع من اللفيف المفروق إذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام [٢] " .

ويلزمه الهاء في الوقف ، نحو: قِهْ ، لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف ، أوالوقف على المتحرك إن لم تسكن وكلاهما ممتنع ، وأما في حال الوصل فتقول: قِي للمرأة ، وقيا للإثنين ، وقين للنسوة ، وقُوا لجماعة الذكور [٣] " ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا [٤] ﴾ .

مسائل المنع في الفعل اللفيف المقرون :

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل اللفيف المقرون من عدة أبواب :

لا يأتي اللفيف المقرون من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، ولا من الباب الثالث (فعَل يفعَل) ، ولا من الباب الخامس (فعل يفعُل) ، ولا من الباب السادس (فعِل يفعِل) ، قال الجرجاني: " وللفيف المقرون بناءان:(فعَل يفعِل) و (فعِل

---

(١) انظر : الأبنية ٩٧-٩٨ ، وانظر البحث :٢٩-٤٢

(٢) الفلاح ١٥٣/١

(٣) انظر: الأبنية ٩٧-٩٨ ، وشرح التصريف العزي١٦٨

(٤) سورة التحريم : آية ٦

يفـــــعـــَل) [١] " ، وقال ابن كمال : " ولا يجيء اللفيف المقرون بالاستقراء إلا من علم يعلم نحو: قوي يقوي وضرب يضرب "نحو: طوى يطوي [٢] " وعلة المنع : عدم السماع لأنه لم يسمع عن العرب أفعال فيها .

المسألة الثانية: امتناع مـــــجيء فاء الـــفـــعل اللفيف المقرون وعينه واوين أو ياءين:

كون الفاء والعين من جنس واحد ممتنع أصلا في الأفعال وإن لم يكونا حرفي علة ؛ لما يلزم من التقاء المثلين وتعذر إدغام أولهما في الثاني إذ لا ابتداء بساكن في العربية [٣] ، وهو مع حروف العلة أشد ثقلا واعتلالا .

قال ابن عصفور:" فأما كون الفاء والعين واوين فلم يجيء منه فعل لما يلزم فيه من الاعتلال [٤] "، و قال :" وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه فعل أصلا ؛ لما يلزم في ذلك من توالي الإعلال [٥] "

المسألة الثالثة : امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المقرون واوا وعينه ياءً أو العكس

يمتنع مجيء الفاء واوا والعين ياء ، كما يمتنع مجيء الفاء ياء والعين واوا، لما يؤدي إليه من الثقل لتوالي الإعلال في كلمة واحدة ، قال ابن عصفور:" وأما كون الفاء واو والعين ياء نحو:"ويل" أو بالعكس نحو : "يوم" ، فإن ذلك قليل جدا - أي في الأسماء- ولم يجئ منه فعـــل أصلا ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما يستثقـــل من توالي الإعلال .وذلك أنك لو بنيت من (ويل) فعلا على وزن (فعَل) مفتوح العين لكان المضارع على وزن (يفعـــِل) بكسر العين فيجب حذف الواو كما تحذف في باب (وعـــد يعد) ويجب إعـــــــــلال الـــــــــعين كما تعل في باب(يبيع) ، ولا يُتصور بناؤه على (فعـــُل) مضموم العين ، لأن (فعـــُل) لا يجيء فيما عينه ياء فلما تعذر (فعَل) و (فعـــُل) رُفض (فعـــِل) بالحمل عليهما [٦] "

---

(١) المفتاح١/٤٢ ، و انظر: الفلاح شذا العرف٤٢

(٢) الفلاح ١/١٥٤

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٧٤

(٤) الممتع٢/٥٦٣

(٥) الممتع٢/٥٦٦ ، وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٧٣

(٦) الممتع٢/٥٦٧ ، وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٧٢

وقال التفتازاني :" لا يبنى منه ـــــ أي مما اعتلت فاؤه وعينه ـــــ فـــعل ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ، وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين [١] " .

المسألة الرابعة : امتناع مجيء عين الفعل اللفيف المقرون ولامه واوين

يمتنع مجيء العين واللام واوين ؛ وذلك لأن العرب يستثقلون الواوين في الفعل فإذا أرادوا صياغة "فـــعَـــلت" من " القوّة " عدلوا إلى "فـــعِـــلت "فلا يبنى إلا عليه لينقلب موضع اللام ياء فعندئذ تقلب الواو المتطرفة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو "قـــوِيتُ" ولم يستعملوا(فعـــلت ولا فعـــُلت) فلم يقولوا (قوَوْتَ ولا قوُوْتُ)، قال المبرد : " اعْلَم أَنَّه لَيْسَ من كَلَامهم أَن تلتقي واوان إِحداهما طرف من غير علَّة فإِذا الْتَقت عين وَلَام كِلَاهُمَا جَازَ ثباتها إِذا كَانَت الْعين سَاكِنة – أي في الأسماء- ؛ لأَنَّك ترفع لسَانك عَنْهُمَا رَفْعَةً وَاحِدَة للإِدغام وَذَلِكَ قَوْلك قُوّة ...والجَوّ وَنَحْو ذَلِك فإِن بنيت من شَيْء من هَذَا فِعْلا لم يجز أَن تَبْنيه على (فَعَلَ) فتلتقي فِيهِ واوان لأَنَّك لَو أَردت مثل غزوت أَغزو لَقلت قَوَوت أَقْوُو فَجمعت بَين واوين فِي آخر الْكَلِمَة وَهَذَا مطّرح من الْكَلَام لما يلْزم من الثّقل والاعتلال فإِنَّما يَقع الْفِعْل مِنْهُ على فَعِلتُ لتنقلب الْوَاو الثَّانِيَة يَاء فِي الْمَاضِي وأَلفا فِي الْمُسْتَقْبل وَذَلِكَ قَوْلك قويَ يَقْوَى وحِويَ يَحْوى فإِذا قلت كَذَلِك صرّفت الْوَاو الثَّانِيَة المنقلبة يَاء تصريفَ مَا الياءُ من أَصله مَا دمت فِي هَذَا الْموضع[٢] " .

وكذلك لم يقولوا في المضارع منه "تقوُوُ" لاجتماع الواوين والضمة والتضعيف، فهو أثقل من الماضي ، وإنما يجيء المضارع على "يَفعـــَل" نحو "يقوَى " فيخف اللفظ.

المسألة الخامسة : امتناع مجيء عين الفعل اللفيف المقرون ياء ولامه واوا

يمتنع مجيء العين ياء واللام واوا، قال المبرد:" اعلم أنه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا [٣] "

وعلة المنع الثقل كما أوضح ذلك الرضي بقوله : " لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلمـــا ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معـــقب الإعراب [٤] ".

---

(١) شرح التصريف العزي١٦٨

(٢) المقتضب ١٨٤/١ــ ٢١٨ ، وانظر: المنصف ٢٠٩/٢ ــ ٢١٠ ، والممتع ٥٧٤/٢ــ٥٧٥

(٣) المقتضب ٢١٨/١ ،وانظر : الممتع٥٦٩/٢

(٤) شرح الشافية للرضي ٧٣/٣

المسألة السادسة : امتناع إعلال عين الفعل اللفيف المقرون

لا يجوز في عين اللفيف المقرون الإعلال بأي نوع من أنواع الإعلال، ولو وجد السبب الموجب للإعلال، بل إنها تعامل معاملة عين الصحيح، فتبقى على حالها ، وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص . قال ابن عصفور : " وأمَّا ما عينه واو ولامه ياء فكثير، نحو: شَوَيتُ وطَوَيتُ، وحكمُ اللام فيه حكمها في باب "رَمَيتُ"، في جميع الأحكام. وأمَّا العين فصحيحة ولا يجوز إعلالها. إلَّا أن يؤدِّي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء فإنَّ الواو تُقلب ياء وتُدغم الياء في الياء، نحو: شَوَيتُ شَيًّا وطَوَيتُ طَيًّا [١] " .

وعلة المنع أنه لو أعلت اللام وأعلت العين لاجتمع إعلالان في كلمة واحدة ، وذلك ممتنع في الغالب [٢] . ففي نحو " هَوَى " أصله: هَوَيٌ، كل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أُعِلاَّ لزم توالي إعلالين وهو إجحاف ومآله - أيضاً - إلى التقاء الساكنين ، ولزم كذلك بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعْل على حرفين ثانيهما ألف. ولو صححا أهمل مقتضى كل واحد من السببين فتعين تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، وكان إعلال الآخر أولى لأنَّه لو صُحِّحَ عُرِّض لحركات الإعراب الثلاث. وللكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم وللإدغام إن وليه مثله، والإدغام إعلال فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين، وليس الأول معرضاً لشيء مِمَّا ذكر فكان بالتصحيح أولى [٣] .

---

(١) الممتع٢/٥٧٠ ، وانظر : المراح ٢٢ ، والفلاح ١٥٤/١ ، وتكملة في تصريف الأفعال ٦٠٣/٢ شرح الكافية الشافية ٢١٣١/٤، و الأشموني ٣١٦/٤-٣١٧

(٢) إن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان مخلصاً من كثرة

(٣)انظر: التعريف في ضروري التصريف٤٩ ، والمساعد ١٦٤/٤، والفلاح ١٥٦/١

المبحث الثاني

المجرد والمزيد

ينقسم الفعل باعتبار حروفه الأصول إلى : مجرد ومزيد [١] .

ومن النحاة من يُعبـــر عنه بلفظ التجرد فيقسم الأفعال الثلاثية والرباعية إلى : مجردة من الزيادة وغير مجردة [٢] ، و منهم من يعبر بلفظ الزيادة فيقسمونها إلى: مزيدة و غير مزيدة [٣]

الفعـــل المجرد: ما خلت أصوله من أحرف الزيادة [٤] . أو ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية (أي :لا زائدَ فيها) ، مثل: ذهبَ ودحرجَ [٥]، ويأتي الفعل المجرَّد على قسمين :

الأول : مجرَّدٌ ثلاثيّ، وهو ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقطْ من غير زيادةٍعليها، مثل "ذهبَ وقرأ وكتبَ".

الثاني : مجرَّدٌ رباعيٌّ، وهو، ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقطْ، لا زائدَ عليها مثل "دحرج ووسوس وزلزل [٦] ".

الفعـــل المزيد: ما زِيدَ فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[٧] .أو ما كان بعضُ أحرفِ ماضيهِ زائِداً على الأصل، مثل "أذهبَ وَتدحرجَ" [٨] .

وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولهم : (اليوم تنساه) . وهو على ثلاثة أقسام : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان ، و ما زيد فيه ثلاثة أحرف [٩] .

---

(١) انظر: المبدع ١٠١ ، و الهمع ١٥/٦ ــ ١٦

(٢) انظر: شرح المفصل ١٥٢/٧-١٦٢ ، والممتع ١٨٠/١

(٣) انظر : الكتاب ٢٩٩/٤ ، والممتع ١٦٦/١

(٤) انظر : شذا العرف ٣٧ ، والمغني في تصريف الأفعال ١١٢

(٥) انظر: جامع الدروس العربية ٥٤/١

(٦) انظر: المقتضب ٩٤/١ ، وجامع الدروس العربية ٥٤/١

(٧) انظر: النحو الواضح ٣٠٤/١

(٨) انظر: جامع الدروس العربية ٥٤/١

(٩) انظر : الأبنية ٣٣٩ ، والنحو الواضح ٣٠٤/١

الأفعال المجردة

يأتي الفعل المجرد على قسمين : ثلاثي ورباعي [١] .

القسم الأول : الفعل الثلاثي المجرد :

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار ماضيه ثلاثة أوزان : فعَل و فعِل و فعُل ، نحو :ضرَب وسمِع وظرُف [٢] ؛ لأنه دائما مفتوح الفاء ،إلا أن تنقل إليها حركة العين ، نحو: قيل وبيع أو تتبع العين ، نحو: لعِب وشهِد من لعَب وشهَد [٣]

قال ابن القطاع: " اعلم أن الفعل الثلاثي إذا كان غير مزيد يجيء على ثلاثة أمثلة [٤] "وإنما انحصرت أوزانه في هذه الثلاثة لأن أول الفعل لابد أن يكون متحركا، إذ لا ابتداء بساكن واختيرت الفتحة لخفتها ، والابتداء بالأخف أولى ليحصل للمتكلم عذوبة في اللفظ وليصغ السامع إليه ، وآخره مبنى على الفتح ولم يكن ساكنا ؛ لأنه يتصل به الضمائر وبعضها ملازم للسكون ، والعين لا تكون إلا متحركة ، لئلا يلزم التقاء الساكنين إذا سكن آخر الفعل لاتصاله بضمير رفع متحرك والحركات ثلاث (فتحة وكسرة وضمة) فانحصرت أوزان الفعل بها [٥] .

وللفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي مع المضارع ستة أوزان [٦] :

- فعَل ويأتي مضارعه على يفعِل ويفعُل ويفعَل .
- فعِل ويأتي مضارعه على يفعِل ويفعَل .
- فعُل ويأتي مضارعه على يفعُل .

و سيأتي ذكرها فيما يلي :

---

(١) انظر : المقتضب ٩٤/١ ، واللباب ٢١١/٢ــ ٢١٤ ، و الهمع ١٥/٦

(٢) الأبنية ٣٢٤، وانظر: المنصف ٢٠/١ ، واللباب ٢١٤/٢ ، وشرح المفصل ١٥٢/٧، و الممتع ١٦٦/١ ، و المبدع ١٠١ ، ونزهة الطرف١/ ١٢٧ ، والهمع٢١/٦

(٣) انظر : الأبنية ٣٢٤ ، واللباب ٢١٤/٢ــ ٣٨٤ ، و شرح المفصل ٦٩/٧ــ٧٠ ــ ١٥٢

(٤) الأبنية ٣٢٤

(٥) انظر: شرح اللامية٢٢ ، وشرح تصريف العزي٣١

(٦) انظر : نزهة ١الطرف/١٢٧

مسائل المنع في الفعل الثلاثي المجرد :

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل المجرد على حرف واحد

لا يكون الفعل على حرف واحد أبدا ، قال سيبويه : " ولا يكون شيءٌ من الفعل على حرف واحد [١] "

وعللوا للمنع بالأسباب التالية :

١- أن من الفعل ما يضارع الاسم وهو يتصرف ويبنى أبينةً، وهو الذي يلي الاسم فلما قرب هذا القرب لم يجحف به [٢] .

٢- أنه لا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب ألا يكون حرفا واحدا . وإلا لكان مستحقا للسكون والحركة معا ، وهو محال[٣].

ويستثنى من ذلك حالة واحدة وهي أن تدرك الفعل علةٌ مطردةٌ فيعتل طرفاه فيكون على حرف واحد،فإذا جاوز ذلك الموضع رد المحذوف إليه، وذلك نحو : عِ كلامك ، وشِ ثوبك [٤] ، والأصل : وعي يعي ، وَشَي يَشِي ، سقطت الياء للأمر ، والواو لوقوعها بين ياء وكسرة ولم يلزمها أن تكون على حرفٍ واحد إلا في هذا الموضع [٥] . ، قال المبرد : " كَذَلِكَ إذا قلت فِهْ لزيد وعِهْ كلَاما وشِهْ ثوبا إنَّما لحقها ذَلِك لذهاب الْوَاو من أولها الَّتِي تذْهب فِي عِدْ وَذَهَاب الياءِ من آخرهَا الَّتِي تذْهب فِي ارْمِ [٦] " .

المسألة الثانية :امتناع مجيء الفعل ثنائيا :

لا يأتي الفعل على حرفين إلا أن يكون فيه حذف ، قال سيبويه : " ثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة. وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن _ أي بالأصول الثلاثية _ ؛ لأنه حذفٌ من أقل الحروف عدداً.... وأما ما جاء من الأفعال فخذ، وكل، ومر. وبعض العرب يقول:

---

(١) الكتاب٤/ ٢١٩

(٢) انظر : المرجع السابق٤/ ٢١٩

(٣) انظر : الهمع ١٥/٦

(٤) الوشي : خلط لون بلون ، اللسان مادة (وشي)٣١٢/١٥

(٥) انظر : الكتاب٤/ ٢١٩، الأبنية ٩٧ ، و الهمع ١٥/٦ ، وقد سبق ذكره في اللفيف المفروق

(٦) المقتضب ٢٤١/١

أوكل فيُتِمُ، كما أن بعضهم يقول في غدٍ: غدوٌ.... ولا يكون من الأفعال شيءٌ على حرفين إلا ما ذكرت لك، إلا أن تلحق الفعل علةً مطردةً في كلامهم فتصيره على حرفين في موضع واحد، ثم إذا جاوزت ذلك الموضع رددت إليه ما حذفت منه، وذلك قولك: قل، وإن تق أقه [١] " .

وعلة المنع أن " أقل الأصول ثلاثة أحرف ، حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما [٢] " .

المسألة الثالثة : امتناع تسكين عين الفعل الماضي المجرد(فعَل)

جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة ، وإن سكنت فلعلة دخلتها وأصلها الحركة [٣] . وهي لغة أهل الحجاز [٤]

قال ابن يعيش :" وليس في الثلاثي فعل ساكن العين إنما ذلك من أبنية الأسماء نحو: فلْس وكعْب [٥] " والعلة من ذلك لئلا يلزم من سكونها التقاء ساكنين إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك .

وهو مقصور على (فعَل) قال سيبويه : " وأما ما توالت فيه الفتحات فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتحة أ خف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أ خف من الواو والياء[٦] " وقال المبرد :" ولا يجوز في مثل (ذهَبَ) أن تسكِّن ذلك اسما ولا فعلا ؛ لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة [٧] " .

---

(١) الكتاب ٤/٢١٩-٢٢٠ ، وانظر : المقتضب ١/٢٤١ ، والأبنية ٩٧

(٢) اللباب ٢/٢١١ ، وانظر : الخصائص ١/٥٥ ــ ٥٦ ، والمنصف ١/١٧ ، وشرح الملوكي ٢٤ ، و الهمع ٦/١٥ والأبنية ٩٦

(٣) انظر : المنصف ١/٢٣

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠ ــ ٤٢

(٥) شرح المفصل٧/١٥٢

(٦) الكتاب ٤/١١٥ ، وانظر: شرح الشافية للرضي ١/٤٤

(٧) المقتضب ١/١٥٣

وقد وردت في إسكان العين قراءة لأبي السَّمَّال في قوله تعالى :﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ [١] ﴾ حيث قرأ (شجْر) بسكون الجيم [٢] . قال أبو حيان : " كأنه فرّ من توالي الحركات ، وليس بقوي لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة فإن السكون بدلهما مطرد على لغة تميم [٣] " وقال السمين :" هي ضعيفة ؛لأن الفتح أخو السكون [٤] " ، وأما قول الأخطل الثغلبي [٥] :

وما كان مُبْتاعٌ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ بِراجِعُ ما قد فَاتَه بِرَدادِ

" فإنه أراد (سَلَفَ) بالفتح وإنما أسكن ضرورة ، فإسكان المفتوح ضرورة [٦] " وعلق ابن جني بقوله :" قالوا : أراد (سَلَفَ) ولكنه اضْطُرَّ فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، ويحتمل عندي وجها آخر ، وهو أن يكون مخففا من (فعِل) مكسور العين ، ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال و لم ينطق به ، ....فكأنهم استغنوا بسلف هذا المفتوح عن ذلك المكسور... لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضربا من القياس [٧] " .

وأما (فَعِل و فَعُل) فيجوز إسكان العين فيهما تخفيفا عند بني تميم [٨]، حيث يجوز في (فَعِل) ثلاثة تفريعات : فتح الفاء مع سكون العين وكسر الفاء مع سكون العين وكسرها ، ويختص الأخير (فِعِل) بالفعل الحلقي العين ، نحو :شِهِد ولِعِب [٩] "

---

(١) سورة النساء: آية ٦٥

(٢) انظر : البحر٣/٦٩٥ ، والدر المصون ٤/٢٠

(٣) البحر٣/٦٩٥

(٤) الدر المصون ٤/٢٠

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ١٣٦ ، ١٣٧ ،وروايته : (وما كل مغبون)، ونسب له في : المنصف ١/٢١ و هو بلا نسبه في: شرح المفصل٧/١٥٢، و شرح الشافية للرضي ١/٤٤ ، والكامل ٧/٩٤ ، وشرح أدب الكاتب ٣٨٦ ، وسلف : مضى ووجب ، والرداد :فسخ البيع ، والمعنى : ليس كل مغبون يستطيع أن يفسخ البيع ، بعد أن تمت الصفقة ؛ ليسترد حقه .

(٦) شرح المفصل٧/١٥٢

(٧) المنصف ١/٢١ ــ ٢٢

(٨) انظر: الكتاب ٤/١١٣

(٩) انظر تعليلهم لاختصاصه بالحلقي في : الكتاب ٤/١٠٨ ، و شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠ ، وحاشية الجاربردي ٣١ ، و شرح التصريف العزي٣١

أما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون [١] ، فيمتنع عندهم إسكان العين مطلقا والقصد من هذا التسكين — عند من يسكن - كراهية الانتقال من الأخف وهو المفتوح إلى الأثقل وهو المكسور في البناء المبني على الخفة وهو الثلاثي[٢] .

ومن إسكان العين في(فَعِل) قول الشاعر [٣]:

فإن أهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجِرَ بازِلٌ

من الأُدْم دبْرَتْ صَفْحتاهُ وغَارِبُه

"فإنه أراد (ضجِر) بالكسر و(دبِرَت) وإنما أسكن تخفيفا .— استثقالا للكسرة — كما قالوا في (علِم علْم)، وفي (شَهِد شَهْد) [٤] ".

ويجوز في (فعُل) لغتان : فتح الفاء مع سكون العين وضمها ، ومنه " قولهم : (قد كرْم الرجل) يريدون كرُم ، وقالوا (لَقَضْوَ الرجل) يريدون (لقضُوَ الرجل) فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور ، و لم يجئ من هذا شيء في المفتوح لخفة الفتحة [٥] " .

قال ابن يعيش :" فإسكان المضموم والمكسور لغة [٦] " ، ونسبه ابن منظور للكوفيين[٧].

وأما الأفعال (قال وخاف وطال) فإن أصل العين منها الحركة " فأصل (قال قَوَل) وأصل (خاف خوِف) ، وأصل (طال طوُل) ، ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس أصل العين السكون ، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو و لم تنقلب [٨]" وقد مرّ بنا ذلك في الفعل الأجوف .

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠

(٢) انظر: الكتاب ١١٣/٤ ، و شرح الشافية للرضي ١/ ٤٢

(٣) البيت من الطويل ، ونسب للأخطل الثغلبي من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل في : الكامل ٥٣٧/٢ واللسان في مادة (ضجر)٢١/٨ وهو ليس في ديوانه ، ولكنه على وزن قصيدة له ٢١٦ ، ، و هو . بدون نسبه في: المنصف ٢١/١ ، و شرح المفصل١٥٢/٧، والإنصاف ٥٦/١ ورواية المنصف (وإن) بدل (فإن) ، والشاهد فيه : (ضجْر) و(دبْرتْ) حيث اسكن العين تخفيفا

(٤) شرح المفصل١٥٢/٧ ، وانظر: المنصف٢١/١

(٥) المنصف ٢٢/١

(٦) شرح المفصل١٥٢/٧

(٧) انظر : اللسان مادة (سلف) ١٥٨/٩

(٨) المنصف ٢٣/١

مسائل المنع في الماضي مع المضارع:

المسألة الأولى : امتناع كسر عين الماضي مع ضمها في المضارع

القياس أن يأتي مضارع (فعِل)على (يفعَل) بفتح العين تخفيفا بمخالفة عينهما [١] ، وقد يأتي على (يفعِل) بالكسر على التشبيه بظرف يظرف وهو كثير في المعتل قليل في الصحيح [٢] ،"ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين [٣] " ، فلا يقال في(فعِل يفعُل) ،إنما يقتصر في ذلك على ما سمع عن العرب ولم يرد من هذا الباب في كلام العرب إلا عشرة أفعال صحيحة ،وأربعة أفعال معتلة . أورد سيبويه منها فعلين فقط فقال :"وقد جاء في الكلام (فعِل يفعُل) في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فعِل على يفعِل لأنهم قد قالوا يفعُل في فعِل ، كما قالوا في فعُل ، فأدخلوا الضمة كما تدخل في فعُل ، وذلك فضِل يفضُل ومِت تموت ، وفضَل يفضُل ومُتّ تموت أقيس [٤] " .

وذكر ابن خالوية منها خمسة أفعال فقال :" ليس في كلام العرب (فعِل يفعُل) إلا خمسة أحرف دِمت أدوم ،ومِت أموت، وفضِل يفضل، ونعِم ينعم، وقنِط يقنط ،وقد حكى ابن الأعرابي :فضَلَ ونَعَمَ ،فمن ضمّ المضارع فعلى هذه اللغة [٥] " .

وذكرها ابن القطاع جميعها فأضاف إلى ما ذكر من الصحيح : حضِر يحضُر ، وركِن يركُن، ولبِب تلُبُّ .ومن المعتل حِدت تحود ،وكِدت تكود ثم أردف قائلا :" وهذه كلها شواذ [٦]" ، أما ابن عصفور فقد أورد منها خمسة فقط [٧] .

ويرى ابن السراج أنها من تداخل اللغات فيقول: " وأَمّا مِتَّ تَموتُ فإِنَّما اعتلتْ مِنْ "فَعِلَ يَفْعُلُ" ونظيرُها مِنَ الصحيح: فَضِلَ يَفْضُلُ وهذهِ الأشياءُ تشذُّ كأَنَّها لغاتٌ تداخلتْ فاستعملَ مَنْ يقولُ: فَضِلَ في المضارع لغةَ الذي يقولُ: فَضَلَ وكذلكَ "كُدْتُ" تكادُ جاءت

---

(١) انظر:الممتع ١/١٧٣، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٥، وشرح التسهيل ٣/٤٣٨

(٢) علل ابن يعيش للقلة والكثرة انظر شرح المفصل ٧/١٥٣ وشرح الشافية للرضي ١/١٣٥

(٣) الهمع ٦/٣٣

(٤) الكتاب٤/٤٠

(٥) ليس٤٢

(٦) الأبنية ٣٣٠

(٧) الممتع ١/١٧٧

تكادُ علَى كِدتُ وكُدتُ علَى: تكودُ [١] ". وكذلك ابن يعيش فيقول :"وذلك كله من لغات تداخل والمراد بتداخل اللغات:أن قوما يقولون(فضل) بالفتح(يفضل) بالضم وقوما يقولون(فضل) بالكسر(يفضل) بالفتح ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع مضارع اللغة الأخرى لا أن ذلـــك أصل اللغة [٢] " .

وقد وردت قراءات قرآنية بضم المضارع في الأفعال الماضية :(قنط وركن) ، فقد قرأ زيد بن على والأشهب (يقنـــُط)بضم النون [٣] ، في قوله تعالى:﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ [٤] ﴾وقرأ قتادة وطلحة والأشهب ورويت عن أبي عمرو (يركـــُنوا) بضم الكاف مضارع ركن بالفتح [٥] في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ [٦] ﴾

وهي لغة قيس وتميم وأهل نجد " قال بعضهم هو من التداخل يعني أن من نطق بـــ (ركـــِن) بكسر العين قال (يركـــُن) بضمها ، وكان من حقه أن يفتح ، فلما ضم علمنا أنه استغنى بلغة غيره في المضارع عن لغته [٧] "

المسألة الثانية : امتناع ضم عين الماضي مع فتحها أو كسرها في المضارع

القياس أن يأتي مضارع (فعُـــل) على (يفعـــُل) بالضم لا غير، نحو:كرُم يكرُم ،وشرُف يشرُف ، قال ابن السراج : " وكذلكَ: فَعُلَ يَفْعُل لا يغيرُ لأَنَّهُ لازمٌ لَهُ الضَّمُّ وذلكَ قولُهم: صَبُحَ يَصْبُحُ وقَبُحَ يَقْبُحُ ... [٨] " .

وعلل ابن يعيش لهذا المنع فقال :" ولا يكون مضارعه إلا مضموما نحو يكرُم ويظرُف لأنه موضوع للغرائز والهيئة ـــ التي يكون الإنسان عليها ـــ من غير أن يفعل بغيره شيئا ،أي

---

(١) الأصول٣/٢١٨

(٢) شرح المفصل ٧/١٥٤

(٣) انظر : البحر٦/٤٨٦ ،والدر ٧/١٦٦

(٤) سورة الحجر : آية ٥٦

(٥) انظر: البحر٦/٢٢٠-٢٢١ الدر٦/٤١٨ والقرطبي ٩/١٠٨ ، والمحتسب ١/٣٢٩

(٦) سورة هود :آية١١٣

(٧) الدر٦/٤١٨

(٨) الأصول٣/١٠٣ ، انظر:المنصف١/١٨٩ ، والممتع ١/١٧٣ ، وشرح الشافية للرضي ١/٧٦ ـــ ١٣٨ ، وشرح التسهيل ٣/٤٣٧

بقصد [١]" وقال السيوطي :" للمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ، وماعدا ذلك شاذ [٢] .

وعليه فلا يقال في (فعُل يفعـــَل) ، إنما يقتصر في ذلك على ما سمع عن العرب ، ومن الأفعال التي سمعت عنهم : كـــُدت تكاد ، قال سيبويه :" وقد قال بعض العرب :كـــُدت تكاد ،فقال(فعـــُلتَ تفعـــَلُ) كما قال (فعِلتُ أفْعَلُ) ، وكما ترك الكسرة ــ في كـــِدت ــ كذلك ترك الضمة ــ في فعـــِلت ــ وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابه كما أن فضِل يفضُل شاذ من بابه [٣]"" لأن فعـــَل يفعـــَل بفتحهما لابد أن يكون حلقي العين أو اللام [٤] " وأضاف ابن القطاع أفعالا أخرى فقال بعد أن ذكر(كـــُدت تكاد) : "وحكى غيره ــ أي سيبويه ــ دُمْتَ تدام ، ومُتَّ تمات وحُدت تحاد ، و حكى الزجاج عن العرب (فَعُلَ يَفْعَلُ) بضم الماضي وفتح المضارع ، وذلك قولهم لَبُبْت تلـــَبُّ ... ولا نظير له في كلام العرب[٥] ".

والأفضل حملها على تداخل اللغات بدلا من أن تحمل على الشذوذ لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح ، فكان حق كـــُدت أن يقال في مضارعه تكـــُود ، لكنهم استغنوا عنه بمضارع المكسور الكاف ، فأغناهم يكاد عن يكود ، كما أغناهم ترك عن ماضي يذر ويدع [٦] .

المسألة الثالثة : ليس في كلام العرب (فعـــَل يفْعَـــلُ) بفتح الماضي والمضارع مما ليس عينه ولا لامه حرفا من حروف الحلق

الأصل في مضارع (فعَـــل) أن يجيء على يفعِل ويفعُل بالكسر والضم ،" ويكثران فيه حتى قال بعضهم أنه ليس لأحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي فعل بفتح العين و لم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر والكسر أخف من الضم ، وقيل

---

(١) شرح المفصل ٧ /١٥٣

(٢) الهمع ٣٣/٦

(٣) الكتاب ٤٠/٤ ، وانظر: شرح المفصل ٧ /١٥٣ وشرح التسهيل ٤٣٧/٣

(٤) شرح الشافية للرضي ١٣٨/١

(٥) الأبنية ٣٣٣

(٦) انظر: حاشية شرح الشافية للرضي ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٤٣٧/٣

هما سواء فيما لا يعرف وقيل أن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو يضرب والأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو يسكت يقال هذا مقتضى القياس إلا أنهما قد يتداخلان [١] "

وقال سيبويه : " هذا باب ما يكون (يفعَـــل) من(فعَـــل) فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة ، أو الهاء ، أو العين ، أو الحاء ، أوالغين ، أو الخاء ، لاما أو عينا [٢] " .

وقال الزمخشري :"وأما (فعَـــل يفعَـــل) فليس بأصل ومن ثم لم يجئ إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق [٣] "

وعلل ابن يعيش لهذا الاشتراط بقوله :"إنما هو لضرب من التخفيف بتجانس الأصوات وحروف الحلق ستة :الهمزة والهاء ،والعين والحاء ، والغين والخاء ، ... وإنما فعلوا ذلك لأن هذه الحروف الستة مستفلة ، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لأن الفتحة من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد [٤] " .

وعلى هذا فعلة المنع عندهم هي : مخالفة القياس فإن أتى فعـــَل يفْعَـــلُ مما ليس عينه ولا لامه حرفا من حروف الحلق ،فهو مخالف لقياسهم .

و لكننا نجد العرب ينطقون بأفعال من الباب الممنوع (فعَـــل يفعَـــل) و لم تكن العين أو اللام منها من حروف الحلق ، فخالفت بذلك قياسهم وقد عدها ابن القطاع : خمسة عشر فعلا [٥] ، على حين عدّها ابن خالوية عشرة أفـــعال [٦] ، وعدّها السيوطي خمسة أفعال [٧]ولكنها أكثر من ذلك وهذه الأفعـــال هي :أبى يأبى [٨] ، وركـــن يركـــن [٩]

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥٣ ، وانظر: الأبنية ٣٢٥ ، وشرح الشافية للرضي ١١٧/١ ، وشرح التسهيل ٤٤٤/٣

(٢) الكتاب ١٠١/٤

(٣) المفصل ٣٣١

(٤) شرح المفصل ١٥٣/٧ ، وانظر: الكتاب ١٠١/٤ وشرح التسهيل ٤٤٥/٣

(٥) انظر: الأبنية ٣٢٦

(٦) انظر : ليس ٢٨

(٧) انظر : المزهر٩٢/٢

(٨) انظر : الكتاب ٤/ ١٠١ ـــ ١١٠، وليس٢٨ ، والمفتاح ٣٧ ، و الأبنية ٣٢٦ ، ونزهة الطرف ١٣٢/١، شرح المفصل ١٥٤/٧ ، والممتع ١٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٤٤٥/٣، و المزهر ٩٢/٢

(٩) انظر : ليس٢٩، والمفتاح ٣٧ ، و الأبنية ٣٢٧، ونزهة الطرف ١٣٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/٧ والممتع ١٧٨/١ والمزهر٩٢/٢

وقلى يقلى [١] وجبى يجبى [٢] ، وقنط يقنط [٣] ، وسلى يسلى ، وغسى الليل يغسى [٤] وحظا يحظى وعلا يعلى ، وعثا يعثا ، وودع يدَع و وذر يذَر [٥] ، وخظا يخظى [٦] وغضضتَ تغضُّ وبضضتَ تبضُّ [٧] ، وبقى يبقى ، وفنى يفنى [٨] ، وزكن يزكن وشحى يشحى [٩] ، وهلك يهلك [١٠] ، ومنه قراءة الحسن ويهلك بالفتح [١١] في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ [١٢] ﴾ . أما عن موقف العلماء من هذه الأفعال فهم على ما يلي :

أ ــ منهم من يرى قبول (أبى يأبى) وأنه لا اختلاف فيه [١٣] ؛ لأن الألف في آخره تشبه الهمزة ، قال سيبويه : " وقالوا : أبى يأبى ، فشبهوه بيقرأ وفي يأبى وجه آخر : أن يكون فيه مثل حسِب يحسِب ، فُتحا كما كسرا . وقالوا جبى يجبى ، وقلى يقلى ، فشبهوا هذا بقرأ يقرأ نحوه ، وأتبعوه الأول ..ولا نعلم إلا هذا الحرف ...وأما جبى يجبى ، وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وَجْهٍ ضعيفٍ ، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما . وكذلك عضضت تعضُّ غير معروف [١٤] " قال السيرافي :" ومعنى قوله (ولا نعلم إلا هذا الحرف) فإن

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ١٠٥ ــ ١٠٦ ، وليس٢٩، والمفتاح ٣٧ ، و الأبنية ٣٢٦ ، ونزهة الطرف ١٣٢/١، شرح المفصل ١٥٤/٧ ، والممتع ١٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٤٣٧/٣ ، والمزهر ٩٢/٢

(٢) انظر : الكتاب ١٠٥/٤ ــ ١٠٦، وليس٢٩، و الأبنية ٣٢٧ ،والجبى : جمع الماء في الحوض ،انظر : اللسان (جبي)١٧٤/٢

(٣) انظر : ليس٢٩، و الأبنية ٣٢٧ ، و الممتع ١/ ١٧٨ ، والارتشاف ٧٩/١

(٤) انظر : ليس٢٩، و الأبنية ٣٢٧ وشرح المفصل ١٥٤/٧

(٥) انظر : الأبنية ٣٢٧ ، شرح التسهيل ٤٤٥/٣

(٦) انظر : ليس٢٩ ، إذا سمن ، من قولهم : لحمة خظا بظا كظا

(٧) انظر : ليس٢٩، والأبنية ٣٢٧

(٨) انظر : نزهة الطرف ١٣٢/١

(٩) انظر : شرح الشافية للرضي ١٢٥/١

(١٠) انظر : شرح المفصل ١٥٤/٧ ، و الارتشاف ٧٩/١

(١١) انظر :الكشاف ١٢٧/١ ، و البحر٣٣٠/٢ ، والدر المصون ٣٥٣/٢

(١٢) سورة البقرة : آية ٢٠٥

(١٣) انظر :الكتاب ١٠٥/٤ ،والأصول١٠٤/٣ ، و ليس٢٩، والأبنية ٣٢٧ ، ونزهة الطرف ١٣٢/١ ، يرى الجرجاني و الزمخشري وابن الحاجب وابن عصفور أنه شاذ

(١٤) الكتاب ١٠٥/٤ ــ ١٠٦

الإشارة إلى (أبى يأبى) فيما ذكره أصحابنا ، و جبى يجبى ، وقلى يقلى لم يصحا عنده صحة : أبى يأبى [١] " .

قال ابن مالك :" و لم يحكم على يأبى بذلك – أي بالشذوذ – لأنه لم يسمع فيه الكسر كم سمع في يجبي ويقلي ، فإن المشهور فيهما : يجبي ويقلي بالكسر فصح جعله - أي أبى يأبى - أصلا وتفريع يجبي ويقلي عليه [٢]

ب ـــ منهم من يرى أنه من تداخل اللغات ، وهو فيما آخره ألف أسهل لأن الألف تقارب الهمزة. قال ابن جني :" تلاقى أصحاب اللغتين ، فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه من لغته فتركبت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول : سلا أخذ مضارع من يقول :سلى فصار في لغته سلا يسلى [٣] .

ج ـــ منهم من يرى أنه على لغة من لغات العرب ، قال الميداني :" فأما طيء فإنهم يقولون في بقِـي يبقى وفنِـي يفنى : بقَـي يبقى وفنَـي يفنَـى [٤] "، فهم يقلبون الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها [٥] .

وقال الزمخشري :" وقرأ الحسن بفتح اللام ـــ في يهلك من الآية السابقة الذكر ـــ وهي لغة [٦] " وأجاز الرضي أن يكون الفتح على لغة طائية [٧] ، وذكر ابن مالك أن الفتح لغة طيء [٨].

د ـــ منهم من يرى أنه شاذ [٩] ، ويرى ابن جني أن تداخل اللغات أدى إلى الشذوذ حيث قال : " ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء من(فعَـل يفْعَـلُ) وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو: قلى يقلى .... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/٤٨١ ـــ ٤٨٢

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٤٥

(٣) الخصائص ١/٣٧٦ ، وانظر : المفتاح ٣٧ ، وشرح المفصل ٧/١٥٤، وشرح الشافية للرضي ١/١٢٥

(٤) نزهة الطرف ١/١٣٢

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٢٥

(٦) الكشاف ١/١٢٧

(٧) انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٢٥

(٨) التسهيل ١٩٧

(٩) انظر : المفتاح ٣٧، والمفصل٣٣١ ، والممتع ١/١٧٨ ، والبحر ٢/٣٣٠

فتركبت [١] "وقال الرضي:" وأما(قلى يقى) فلغة ضعيفة عامرية ،..وأما (زكن يزكن) بالزاي فإن ثبت فشاذ [٢] " .

وبعد عرض كل هذه الأفعال يبقى السؤال هل لهذا المنع مسوغ رغم كثرة الأفعال الواردة في هذا الباب من غير حلقي العين أو اللام .

المسألة الثالثة : امتناع كسر حروف المضارعة عند جميع العرب فيما كان ثانيه مفتوحا في الماضي :

التزم العرب فتح حرف المضارعة فيما كان ثانيه مفتوحا في الماضي، نحو: ضَرَب وذَهَب ، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني (فعَل) قال سيبويه " : قالوا : ضرْبتَ تـَضرب وأضْربُ ، ففتحوا أول هذا كما فتحوا الراء في ضَرَبَ . وإنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في (فعـِل) أنه لا يتحرك ، فجعل ذلك في الأول ..... ولا يُكـْسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحا [٣] " وقرئ في الشواذ الفعل {أنصح[٤]} بكسر حرف المضارعة في قوله تعالى :﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ[٥] ﴾ .

وعلة المنع : فوات الغرض ، لأنَّ العلَّة في كسر حرف المضارعة فيما كان ماضيه على فعِل التنبيه على كسر العين منه، ولا كسر في (فعَل) وبالتالي فلا فائدة ولا حاجة لكسر حرف المضارعة [٦] .

المسألة الرابعة : امتناع كسر ياء المضارعة عند جميع العرب

منع العرب كسر ياء المضارعة قال سيبويه : " وجميع هذا ــ أي فعـَل وفعـِل ــ إذا قلت فيه (يَفعل) فأدخلت الياء فتحت وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى ، فيحتمل ذلك ، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك [٧]" وقال أبو حيَّان: " وغيرهم من العرب [أي:

---

(١) الخصائص ٣٧٦/١

(٢) شرح الشافية للرضي ١٢٥/١

(٣) الكتاب ١١٠/٤

(٤) انظر :ابن خالوية ٤٥

(٥) سورة الأعراف: آية ٦٢

(٦) انظر : كسر حروف المضارعة ٤٦١/١ بتصرف

(٧) الكتاب ١١٠/٤، وانظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٤١

الحجازيين] قيس وتميم وربيعة ومن جاورهم تكسر إلاَّ في الياء فتفتح،إلاَّ بعض كلب فتكسر فيها وفي غيرها من الثّلاثة ، على أنَّه وجد غير كلب يكسر في الجميع في بعض الأفعال خاصَّة[١] "، كما تفعل تميم في مثل وجل إذ تكسر مطلقًا.

وعلة المنع ثقل الكسرة في الياء قال ابن جنّي: "وتَقِلُّ الكسرة في الياء نحو يِعلم ويِركب استثقالاً للكسرة في الياء ...[٢].

ولكنا نجد ورود بعض القراءات القرآنية بكسر الياء ، فقد قرأ يحيى بن وثاب ومنصور بن المعتمر الفعل (يألمون) في قوله تعالى :﴿ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ [٣] ﴾بكسر تاء المضارعة ويائها[٤] قال أبو حيان :" وهي لغة [٥] "، وقرأ الشعبي الفعل (يضلوا) في قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ [٦] ﴾بكسر الياء، فوالى بين ثلاث كسرات [٧] ، ونسب أبو حيان هذا الكسر لبعض كلب فقال : " وبعض كلب يكسرون أيضا في الياء يقولون (هل يِعلم) [٨] "

واستثنوا من ذلك الحالات التالية :

أ ــ إذا أتت الفاء واوا فلم يمنعوا كسر الياء " لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ، فأجازوا الكسرة مع الواو في الياء لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب الواو ياء نحو : يَيْجَل وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التي هي الأخف أولى فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفا لغة بعضهم في كل مثال واوي ، وهي قليلة [٩] "

---

(١) الارتشاف ١/٨٨

(٢) المحتسب ١/٣٣٠

(٣) سورة النساء : آية ١٠٤

(٤) انظر/ القرطبي ٥/٣٧٥ ، والبحر ٤/٥٥ ، والدرر ٤/٨٦

(٥) البحر ٤/٥٥

(٦) سورة يونس: آية ٨٨

(٧) انظر: البحر ٦/٩٩ ، والدرر ٦/٢٦٠

(٨) البحر ٧/٣٤٣

(٩) شرح الشافية للرضي ١/ ١٤١

ب ــ مع الفعل (أبى يــأبى) حيث أجازوا كسر ياء المضارعة شذوذا ، إذ هو حق لما عين ماضيه مكسور ، و(أبى) مفتوح العين .وإنما دفعهم لهذا الشذوذ ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بانقلابها ياء ؛ لسكونها إثر كسرة فيصير: يــيــبَى كيــيجل ، ولأن حق ماضيه الكسر لما كان مضارعه مفتوح العين فكأن عين ماضيه مكسور، وهذا الكسر غير جائز عند الحجازيين [١] ج - مع الفعل (حــَبّ يــحــبُّ) حيث أجازوا كسر ياء المضارعة شذوذا فهو مضاعف متعدي وحق مضارعه أن يكون مضموم العين ، و(يــَحــِب) مكسور العين ففيه شذوذان ، والشذوذ يجرئ على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه (فعِل) [٢] .

المسألة الخامسة : امتناع كسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء عند الحجازيين

جميع العرب إلا الحجازيين يجيزون كسر حروف المضارعة ، سوى الياء ، في الفعل الثلاثي (فعــِل) قال الرضي : " واعلم أنَّ جميع العرب ــ إلاَّ أهل الحجاز ــ يجوزون كسر حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فعِل بكسر العين فيقولون: أنا إعلم، ونحن نِعلم وأنت تِعلم وكذا في المثال والأجوف والنــــاقص والمضاعف، نحو إيجل وإخال وَإِشْقَى وَإِعَضّ والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح،... [٣] " .

وكذلك في الفعل المضارع المبدوء بهمزة وصل أو بالتاء، نحو: تــستغفر وتــتكلم ، قال ابن السراج : " وكُلُّ شَيءٍ كانتْ أَلفُه موصولةً في الفعلِ الماضي فإنَّك تكسرُ أَوائلَ الأَفعالِ المضارعةِ نحو: استغفرَ فأَنْتَ تِسْتَغْفِرُ ، واحرنَجَمَ فأَنتَ تِحْرَنْجِمُ ، واغْدَودَنَ فأَنْتَ تِغْدَودِنُ واقْعَنسَسَ فأنا اقْعَنسِسُ ، وكذلكَ كُلُّ شيءٍ مِنْ "تَفَعَّلْتُ" أَو"تَفَاعلت يجري هذا المَجرى لأَنَّه كانَ في الأصلِ عندهم مما ينبغي أَن يكون أَولهُ أَلفًا موصولة لأَنَّ معناهُ معنى "الانفعالِ" ومن ذلكَ قولُهم : تَقَى الله رَجُلٌ ثُمَّ قالوا: يَتَقِي الله أجروهُ علَى الأصلِ وإنْ كانوا لم يستعملوا الألفَ فحذفوا الحرفَ الذي بعدها من "اتَّقَى"[٤] " .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١١٠ ــ ١١١ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٤١ــ١٤٢

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٢

(٣) شرح الشافية للرضي ١/ ١٤١

(٤) الكتاب ٤/١١٣ ، وانظر: الأصول٣/١٥٧، و شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٣

وإنما كسروها تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى، لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يفعل المفتوح بيفعل المسكور، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، وقد وردت بلغة الكسر بعض القراءات القرآنية [١] .

وهي عند الحجازيين مفتوحة على الأصل ؛ لاستثقالهم الكسرة مع حروف المضارعة [٢] .

وكسر حروف المضارعة يعرف عند القدماء بالتلتلة قال ابن جني :" وأما تلتلة بهراء فإنها تقول : تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون بكسر أوائل الحروف [٣] " .

المسألة السادسة : امتناع ضم حروف المضارعة فيما كان ثانيه مضموما

يمتنع ضم حروف المضارعة فيما كان ثانيه مضموما في الماضي ، قال سيبويه :" وأما (فعُل) فإنه لا يضم منه — أي في المضارع - ما كسر في (فعِل)؛لأن الضم أثقل عندهم فكرهوا الضمتين ولم يخافوا التباس معنيين، فعمدوا إلى الأخف ، ولم يريدوا تفريقا بين معنيين كما أردت ذلك .يعني في الإتباع — فيحتمل هذا ، فصار الفتح مع الكسر عندهم محتملا وكرهوا الضم مع الضم [٤] " . ويتضح من مقولته أن علة المنع هي : الثقل .

---

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢/١/٦٩٧

(٢) انظر : الكتاب ١١٠/٤ ، وسر الصناعة ٢٣٥/١، والأبنية ٣٣١، وشرح الشافية للرضي ١٤١/١

(٣) المحتسب ١٥٨

(٤) الكتاب ١١٣/٤ ، وانظر: الأصول١٥٧/٣، و شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٣

القسم الثاني : الفعل الرباعي المجرد

للفعـــل الرباعي المجرد باعتبار ماضيه بناء واحد فقط : فـــَعْلـــَلَ ، نحو: دحرج وقرطس [١] ، ومضارع فعلل: يُفـــَعـــْلـــِلُ بضم حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر[٢] . وضُمّ حرف المضارعة لأنه لو فـــُتح في نحو: يـــُجلس مضارع أجلس لالتبس بمضارع الثلاثي جلس ، ثم حمل عليه ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواء كانت أصلية أم فيها زائد ،نحو: يدحرج ويقطـــّع [٣]قال السيوطي :" ووجه ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل ، فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل ، والضم للقليل [٤] " .

ويُكسر ما قبل الآخر ما لم يكن مبدوء بالتاء الزائدة نحو: يدحرج [٥]. وبناء الرباعي أقل من الثلاثي ، وأكثر من الخماسي [٦] " .

مسائل المنع في الفعل الرباعي المجرد :

المسألة الأولى : لا يكون الفعل الرباعي المجرد إلا على وزن فعـــْلـــَلَ

لا يأتي الفعل الرباعي المجرد إلا على وزن فعـــْلـــَلَ فقط ، قال سيبويه : " هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا أو غير مزيد ، فإذا كان غير مزيدٍ فإنه لا يكون إلا على مثال فعـــْلـــَل [٧] " .

وعلل النحاة لانحصار الرباعي المجرد في (فـــَعـــْلـــَلَ) بأن الرباعي أثقل من الثلاثي فوجب أن يكون فيه سكون ليخف ثقله ؛ ولأنه لو كانت حروفه كلها متحركة كالثلاثي للزم اجتماع أربع حركات متوالية في كلمة واحدة ، وهو مما رفض في كلام العرب للاستثقال .

---

(١) انظر: المفتاح١/٤٥ ، والأبنية٣٣٩ ، و الممتع١/١٧٩ ، واللباب٢/٢١٥ ، وشرح المفصل ١٦٢/٧

(٢) انظر: الممتع١/١٧٩، والمبدع ١٠٨

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٣١٢/٢ ، وحاشية اللامية٤٢ ، و الأشباه والنظائر١/١٠٧ ، وأسرار العربية ٤٠٤

(٤) الهمع٦/٣٤

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٤٠/١ ،وحاشية الجاربردي ٥٩، وحاشية اللامية٤٣

(٦) انظر: الأبنية ٩٣

(٧) الكتاب ٢٩٩/٤ ، وانظر:المقتضب١/٢٥٦ ، والمنصف ٢٨/١

ولا يجوز أن يكون الأول ساكنا ؛ لأنه لا ابتداء بساكن ، ولا أن يكون الثالث ساكنا؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين إذا سكن الرابع لاتصاله بضمير رفع متحرك ، نحو: دحرجتُ . ولا يجوز أن يكون الرابع ساكنا لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين أيضا إذا اتصل الفعل بضمير رفع ساكن ، أو بتاء التأنيث نحو: دحرجتُ ، فتعين بذاك أن يكون الساكن هو الحرف الثاني في بناء فعلل وحرك الأول بالفتح لخفته؛ لأن الضم اختير في البناء للمجهول والفتحة أخف من الكسرة [١].

المسألة الثانية : امتناع مجيء الفعل على خمسة أحرف أصول

لا يتجاوز الفعل المجرد البناء الرباعي إلا مزيدا ، فلم يأت الفعل المجرد خماسيا ، قال سيبويه : " وليس لبنات الخمسة فِعل..لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة [٢] " وزاد ابن جني : " لأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها وكثرها في الأفعال ، فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعبأ بها لذلك [٣]".

قال ابن يعيش :" ليس في الأفعال ما هو على أكثر من أربعة أحرف أصول ، كأن ذلك لفضل الأسماء على الأفعال لقوها واستغنائها عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها [٤] " .

وعلل العكبري لعدم مجيئه خماسيا بوجهين [٥] :

الأول : كثرة تصرف الأفعال والزيادة عليها فلو كانت خمسة لثقلت .

الثاني : أن الفعل فرع عن الاسم فنقص عنه لمكان الفرعية .

ويرى السيوطي أنه نقص عن الاسم حرفا " لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، وما يدل عليه من الحدث والزمان [٦] " .

المسألة الثالثة :امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الرباعي المجرد

---

(١) انظر : الممتع ٥٦/١ ، والجاربردي ٥٣ ، والهمع١٩/٦ ، وحاشية اللامية ١٣

(٢) الكتاب٣٠٠/٤ ، وانظر : الأبنية ٩٧

(٣) المنصف ٣٠/١

(٤) شرح الملوكي ٣٢ ، وانظر: شرح المفصل ١٥٢/٧

(٥) اللباب ٢١٢/٢ ــ ٢١٤ ، وانظر: شرح الملوكي ٣٢ ، وشرح المفصل١٦٢/٧

(٦) الهمع ١٥/٦

لا يصاغ أفعل التفضيل ولا فعل التعجب من الفعل الرباعي المجـرد ، قـال ابن السراج :" واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين : الضرب الأول : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب . الضرب الآخر : ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل [١] " ، وذكر سيبويه أن أفعل التفضيل محمول في صوغه على التعجب ، فـهـو يقول : " وما لم يكن منه (ما أفعل) لم يكن فيه (أفعل به رجلا) ولا هو (أفعل منه) [٢] " .

وذلك لأنهما لا يبنيان إلا من الفعل الثلاثي ، فلو أردنا بناءهما من الرباعي على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك ، لأن أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل أو التعجب ، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي لخرج عن بناء أفعل ، وأما إذا أردنا البناء مع حذف حرف ، أو حرفين فإنه يلتبس المعنى إذ لو قلت في دحرج : أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج لذا لا يجوز الحذف أيضا [٣] .

المسألة الرابعة :امتناع تعديه الفعل الرباعي المجرد بالهمزة

لا يـُعدّى بالهمزة إلا الثلاثي أما الربـاعي فلا يعدّى بها ، فلا تقـول في (دحرج) : (ادْحَرَج) ، قال ابن جني : " وليس في الكلام مثل "ادْحَرَجَ"، فيلحق احمرّ به فيظهر [٤] " والعلة في ذلك أن الهمزة لما أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي ، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول لما في ذلك من الثقل ، وكثرة أمثلة الفعل ، ولهذا لم يكن في الرباعي حرف إلحاق وكان في الثلاثي مثل : جلبب [٥] .

وعلل له الورق بعدة وُجُوه[٦] :

---

(١) الأصول١/١٠٢ ، وانظر: المقتضب ٢/٤٤٢ ، والجمل ١٠١-١٠٢ ، والإيضاح٩٣ ، والمفصل ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٦/٩١-٩٢ ، ٧/١٤٤ وشرح الكافية ٣/٤٤٨ــ ٤٤٩ ، واللباب ١/١٩٩ المرتجل ١٤٩، وشرح التسهيل ٣/٤٤ -٥٠ ، والارتشاف ٣٢١٩ ، وأوضح المسالك ١/١٢١ والمساعد ٢/١٦٠ ،و الهمع ٦/٤١

(٢) الكتاب ٤/٩٧

(٣) انظر: المقتضب ٢/٤٤٢ ، وشرح المفصل ٧/١٤٤، وشرح الكافية ٣/٤٤٩

(٤) المنصف ١/٩١

(٥) انظر : اللباب ١/٢٠٠ ، و المرتجل ١٤٩

(٦) علل النحو ٣٢٤

أَحدهَا: أَنه لَو جَازَ النَّقْل فِي الرباعي، لجَاز فِي الخماسي والسداسي، وَلَو جَازَ ذَلِك أَيْضا لصار السداسي سباعيا، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَال مَا هُوَ على سَبْعَة أحرف، فَلَمَّا كَانَ نقل الرباعي يُؤَدِّي إِلَى الْخُرُوج عَن الْكَلَام، لم يجز.

وَوجه آخر: أَن الْأَفْعَال الْأُصُول تقع على ضَرْبَيْنِ: ثلاثي ورباعي، فَجَاز نقل الثلاثي ليحمل على الرباعي الَّذِي هُوَ الأَصْل، فَلَو نقل الرباعي لم يكن لنا أصل يرد إِلَيْهِ، فَلهَذَا لم يجز.

وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَن الثلاثي أخف الْأَبْنِيَة، فلخفته جَازَ أَن تزاد عَلَيْهِ الْهمزَة للنَّقْل، وَمَا زَاد على الثلاثي فَهُوَ ثقيل، فَلم تجز الزِّيَادَة فِيهِ .

المسألة الخامسة :امتناع مجيء الفعل الرباعي المجرد مهموز الفاء مالم يكن مضعفا

لا يأتي الفعل الرباعي المجرد مهموز الفاء ؛لعدم السماع فقد كثر تبين الهمزة زائدة في كلامهم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أصول ، وقد سبق ذكره في المسألة السادسة من مسائل المنع في مهموز الفاء [١] .

المسألة السادسة :امتناع مجيء التضعيف في الفعل الرباعي المجرد

لا يجوز أن تأتي اللام الأولى والثانية في الفعل الرباعي المجرد من جنس واحد ، ولا يجوز كذلك أن تأتي عينه ولامه الأولى من جنس واحد فيكون فعلا مجردا رباعيا [٢] ". وقد سبق ذكره في المسألة التاسعة من مسائل المنع في الفعل المضاعف [٣] .

---

(١) انظر : ص ٣٠

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣ ، ٣٢/١

(٣) انظر : ص ٤٨

الأفعـــال المزيدة

ينقسم الفعل المزيد فيه إلى ثلاثة أقسام [١] :

الأول : ما زيد فيه حرف واحد: وهو ثلاثي : وأوزانـــه : أفـْعَـل وفَاعَـل وفَـعّـل ، ورباعي : ووزنه : تفعـلل .

الثاني : ما زيد فيه حرفان : وهو ثلاثي : وأوزانه :انفعل وافتعل وافعـلّ وتفعـّل وتفاعـل ، ورباعي :ووزناه : افْعَنلل وافعَلّ .

الثالث : ما زيد فيه ثلاثة أحرف : وهو ثلاثي فقط وأوزانـه : اسْـتَـفْعـل وافْعَـالّ وافعـوعَـل وافعَـوّل .

مسائل المنع في الفعـــل المزيد :

المسألة الأولى :امتناع مجيء الفعل المزيد سباعيا أو أكثر

لا يأتي الفعل المزيد سباعيا لأن أقصى ما ينتهي إليه الفعل بالزيادة ستـة أحرف ، لا يجاوزها [٢] ، أمَّا الثلاثي المزيد فقد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد [٣] ، وأمَّا الرُّباعيُّ المزيد فقد تلحقه زيادة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد [٤] . وعلة المنع : لئلا تزيد الحروف الزائدة على الأصول [٥] فيكون فيه إجحاف بالأصل.

ولا يتجاوز الفعل المزيد الستة أحرف إلا بإحدى العلامات التالية [٦]:

أ ـــ تاء التأنيث ، نحو : استخرجتْ .

ب ـــــ حرف التنفيس ، نحو: ستستخرج .

ج ـــــ نون التوكيد ، نحو : لأستخرجن .

---

(١) انظر: الأبنية ٣٣٩

(٢) المرجع السابق ٩٧

(٣) الممتع ٥٧/١

(٤) المرجع السابق ١/ ١٠٣

(٥) الهمع١٦/٦

(٦) انظر : المرجع السابق ١٦/٦ ـــ ١٧

المسألة الثانية : امتناع بقاء الهمزة في الفعل المزيد المبتدئ بهمزة قطع عند صياغة المضارع منه

تحذف همزة من الفعل المزيد الذي على وزن (أفعل) عند تحوله إلى المضارع ، و يستوي في ذلك كون حرف المضارعة الهمزة أو باقي حروف (أنيت) ، ففي نحو (أَفْعَلَ) من الأفعال الماضية المزيدة قياس المضارع المبدوء بالهمزة منه(أؤفعل) ، ولكن حذفت الهمزة الثانية لالتقاء الهمزتين (همزة المضارعة ، وهمزة الوزن) فأصبح (أُفــعِلُ) ، قال ابن جنى :" فأما أكرم يكرم فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أؤكرم لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه[١] " وقال: " ومثل (يعد) قولهم"أنا أكرم" فحذفوا الهمزة التي كانت في أكرم لئلا يلتقي همزتان لأنه كان يلزم:أنا(أؤكــرِم) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين [٢] " وعبر ابن الحاجب عن المنع بالرفض فقال : " وَمن ثَمَّ كَانَ أصل مضارع أفعل (يؤفعل) إِلَّا أَنه رفض لما لزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم فَخفف الْجَمِيع [٣] ".

وعلل النحاة لهذا المنع بعلتين :

الأولى : كراهة اجتماع همزتين لما يؤدي إليه من الثقل [٤] .

الثانية : أنه ضرب من التخفيف ، قال الرضي : " إنما حذفت ثانية همزتي نحو : (أُؤكرم) مع أن قياسها أن تُقْلَب واواً كما في أُوَيْدِم على ما يجئ في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإِفْعَالِ فاعتمدوا التخفيف البليغ، وإن كان على خلاف القياس[٥] "

ثم حذفوا الهمزة من باقي المضارع(يفعل،وتفعل،ونفعل) ومن وصفي الفاعل والمفعول (مُكْرِم، ومُكْرَم) للمماثلة والمحافظة على التجانس[٦]، قال ابن جنى :" ثم قالوا:" نكرم، وتكرم ويكرم" فحذفوا الهمزة وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ولكنهم أرادوا

---

(١) الخصائص ٢٣٢/١

(٢) المنصف١٩٢/١ ، وانظر الأبنية ٣٤١ -٣٤٢

(٣) الشافية ٢٤

(٤) انظر : المقتضب ٩٨/٢ ، والخصائص ١١٢/١ ، والمفتاح ٥٤ ، والممتع ١/ ٢٨٠ ، والهمع٢٥٠/٦

(٥) شرح الشافية للرضي ١٤٣/١ ، وانظر : الإنصاف١٢/١، ومن تاريخ النحو العربي ١٦٦

(٦)انظر : المقتضب ٩٨/٢ ، والأبنية ٣٤١-٣٤٢ ، واللباب ٣٥٨/٢ ، والممتع ٢٨٠/١ ، وشرح الشافية للرضي ١٤٣/١

المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ،محافظة على التجنيس في كلامهم، ... وقد جاء في كلامهم مثل "يؤفعل" أنشدوا [١] :

فـــإنـــه أهـــل لأن يـــؤكرما

فجاء به على الأصل ضرورة [٢] " وقال : " ولا يقاس هذا ... لأنه لم تستحكم علته وإنما خرج تنبيهًا وتصرفًا واتساعًا[٣].

وقس على ذلك جميع الأفعال المزيدة المبدوءة بالهمزة نحو: انفعل وافتعل وافعل واستفعل وافعالل وافعلل وافعوّل وافعوول وافعوعل وغيرها ، حيث تحذف الهمـــزة عند صياغة المضارع منها .

ويرى ابن جني أن حذفها هنا للاستغناء فقال : " وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلًا فهذا واضح[٤] ".

المسألة الثالثة:امتناع صياغة فعل التعجب و أفعل التفضيل من الفعل المزيد

القياس فيهما أنهما لا يبنيان إلا من الفعل الثلاثي كما صرح بذلك جمهـــــــور النحاة [٥]، فلو أردنا بناءهما من الفعل الرباعي المزيد على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك؛لأن أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي(أخرج) لخرج عن بناء أفعل، أمـــا إذا أردنا البناء مع حذف حرف ، أو حرفين ، فإنه يلـــتبـــس المعنى إذ لو قلت في أخرجَ : أخرجُ بحذف همزة الزيادة ؛لالتبس بأخرج من الخروج ؛ لذا امتنـــع الحذف أيضا [٦] .

---

(١) البيت من مشطور الرجز ، ونسبه العيني لأبي حيّان الفقعسي ورقمه (١٢٥٨)، وهو بلا نسبة في : المقتضب ٩٨/٢،والأصول ١١٥/٣، والمنصف ٣٧/١ ــ ١٩٢ ، الإنصاف١٢/١ ، والهمع٢٥٠/٦ ، والشاهد فيه : مجيء الفعل يؤكرما على الأصل للضرورة والقياس أن يقال (يُكرم) بحذف الهمزة

(٢) المنصف١٩٢/١

(٣) الخصائص ١٤٥/١

(٤) الخصائص ٢٣٢/١

(٥) انظر: المقتضب٤٤٢/٢ ، و الأصول١٠٢/١ ، والجمل ١٠١-١٠٢ ، والإيضاح٩٣ ،والمفصل ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٩١/٦-٩٢ ، ١٤٤/٧ وشرح الكافية ٤٤٨/٣ــ ٤٤٩ ، واللباب ١٩٩/١ ،المرتجل ١٤٩، وشرح التسهيل ٤٤/٣ -٥٠ ، والارتشاف ٣٢١٩ ، وأوضح المسالك ١٢١/١ ، والمساعد ١٦٠/٢ ، و الهمع ٤١/٦

(٦) انظر: المقتضب ١٧٨/١ ــ ١٨٠، وشرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

وقد نسب ابن يعيش إلى سيبويه إجازة التفضيل والتعجب من الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل) دون غيره من الأفعال المزيدة ، مع الاقتصـــــار في ذلك على ما سمع عن العرب نحو : أنت أكرم لي من زيد ، أي : أشد اكراما وهذا المكان أقفر من غيره ،أي : أشد اقفارا ، وما أعطاه للدرهم ، وما أولاه للخير ،لأن المعنى فيه ظاهر ، لا لبس فيه ، أما غيره من الأفعال المزيدة فيها لو تعجبنا بشيء منها بحذف الزيادة لم يعلم أي المعاني نريد نحو التعجب من اضطرب : ما أضربه ، فلا يعلم أضارب هو أم مضطرب في نفسه [١] .

ونسبه إليه أيضا الرضي ولكنه يرى أن سيبويه أجاز القياس عليه أيضا وعلل لإجازته القياس بكثرة السماع ، وقلة التغيير؛ لأنك تحذف منه الهمزة وترده إلى الثلاثي ثم تبني منه أفعل التفضيل ، فتحلف همزة التفضيل همزة الفعل [٢] .

وأثبته له أيضا ابن مالك واختاره ، بناءً على قول سيبويه " وبناؤه ــ أي التعجب ــ أبدا على فعَـل وفعِـل فعُـل وأفعـل [٣] " ، ولكن ابن مالك لم يقصـــره على المسموع ، بل حـــكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر[٤] . والناظر لمقولة سيبويه يرى أنه لم يصرح فقد أطلق لفظ (أفعـل) ومثل بالمسموع ،فهل يُقتصر فيه على المسموع الذي مثل به ؟ أم يـُقاس عليه بناء على إطلاقه اللفظ دون تقييد ؟ ويفسر السيرافي مقولته هذه : بأن أصل أفعل التعجب لا يكون إلا فعلا يحتمل زيادة الهمزة في أوله ، فزيدت في أول الثلاثي (فعل) ، وحذفت همزة المزيد (أفعـل) ، وزيدت همزة التعجب مكانها [٥] .

وذهب ابن عصفور إلى جوازه إن لم تكن الهمزة فيه للنقل نحو: ما أتقنه وما أخطاه وإن كانت للنقل لم يجز ، وإن سمع فشاذ ، نحو : ما أعطاه للدراهم [٦].

---

(١) انظر: شرح المفصل٦/٩٢ ، ٧/١٤٤ــ ١٤٥

(٢) انظر : شرح الكافية ٣/٤٥١

(٣) الكتاب ١ /٧٣

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٦ ، وعلل لاستحقاق أفعل مساواة الثلاثي المحض في التعجب به ٣/٤٨

(٥) شرح الكتاب ١/٣٥٨

(٦) انظر : المقرب ١/٧٣

ولكن أكثر النحاة يمنعون التفضيل مما كان على وزن أفعل ؛ وذلك لئلا يلتبس أفعل التفضيل بالوصف الذي على أفعل ؛ ولأنه لا يمكن أن يبقى على حروفه التي هي عليه ، وإذا حذفت الهمزة اختل بناؤه [١] .

ونسب إلى الأخفش والمبرد [٢] إجازة التعجب بكل ثلاثي دخلته الزوائد كاستفعل وأفعل وانفعل ؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف قياسا على قولهم :(ما أعطاه وما أولاه) كأنهم يحذفون الزوائد ويردون الفعل إلى الثلاثي ، ويرى ابن يعيش أن ذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطي لأنه منقول من عطوت وعطوت للآخذ وكذلك ما أولاه هو للمولي لا لمن ولي شيئا [٣] . والذي يظهر من كلامه أن يُقتصر على المسموع عن العرب في (أفعل) المزيد بالهمزة ، ولا يُقاس عليه .

ويوافقه في ذلك الرضي فقد ذهب إلى أن إجازة الأخفش والمبرد ليست بوجه ؛ لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل [٤] .

ولكن ما نسب للمبرد لم يثبت عنه ، بل جاء عنه خلاف ذلك ، وهو قوله : " واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه ما أفعله ،... وذلك أنك إذا قلت : دحرج و احرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أشد دحرجته ، وما أشد احرنجامه ؛ لأنك إذا أدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف[٥]" . وعليه فالمبرد لم يُجز التعجب بكل ثلاثي دخلته الزوائد ، كما نُسب إليه ذلك .

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي الأخفش فأجاز صوغه من الفعل المزيد إذا أمن اللبس [٦].

ووُجه قولهم : (ما أعطاه وما أولاه) بأنه إنما جاز بحذف الهمزة من (أعطى وأولى) ورده إلى الثلاثي (عطي و ولي) ولهما معنى ، فلما أرادوا التعجب حذفوا الهمزة التي كانت

---

(١) انظر: المقتضب ٤٤٤/٢ ، الأصول١/ ١٠٢ ، والجمل ١٠٠ ، والإيضاح٩٢-٩٣ ، والمقتصد١/٣٧٨ والمفصل٢٩٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٣/١ ، وشرح الجمل ٥٨٠/١ ، وشرح ألفية ابن معط١٠٠٢/٢

(٢) نسب هذا لقول لهما ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٧ــ ١٤٥، والرضي في شرح الكافية ٤٥١/٣ ، ونسبه السيوطي للأخفش في الهمع ٤٢/٦

(٣) انظر : شرح المفصل ١٤٤/٧

(٤) انظر: شرح الكافية ٤٥١/٣

(٥) المقتضب ٤٤٤/٢

(٦) انظر القرار في : في أصول اللغة ١٢١/١ - ١٢٢

قبل ذلك ، وجعلوا همزة التعجب عوضا عنها ، أما قولهم : ما أفقره ، فلا يستعمل منه فقــُر ولكن استعمل افتقر إلا أن الأصل قد يستعمل ؛ لأنه قد جاء الفاعل منه (فقير) فهو مثل ظرُف وظريف ، فلما تعجبوا منه أخرجوه على الأصل [١] .وإذا أردنا بناء صيغة (أفعل) للتفضيل أو التعجب من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف ، فإننا نأتي بفعل مستوف للشروط ، فنقول : زيد أكثر إيمانا من عمر ، وما أشد استخراجه ، وما أقبح افتقاره [٢] .

(١) انظر: المقتضب ٤٤٤/٢ ، وشرح الكتاب ٣٥٨/١ ، والأصول١/ ١٠٤ ، واللباب ٢٠٠/١

(٢) انظر: الأصول١/ ١٠٤

المبحث الثالث

المتصرف والجامد

تنقسم الأفعال بحسب تصرفها إلى قسمين: متصرفة ، وجامدة ، وقد درج النحاة على تقسيمها إلى متصرفة ، وغير متصرفة [١] .

الفعل المتصرف : ذكر ابن السراج أن التصريف في الفعل هو :" أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل [٢]" وعرف ابن القطاع الأفعال المتصرفة بقوله : " هي المأخوذة من الحدث الذي يكون لها مضارعا ويشتق من لفظه فاعل ، وأقل أصوله ثلاثة أحرف نحو :ضرب وسمع وظرف ، وتجيء على أربعة أحرف نحو : دحرج " وقيل هو " ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه[٣] " ، وهو على قسمين : تام التصرف ، وناقص التصرف .

الفعل الـــجامد : ما لزم صيغة واحدة من الصيغ الثلاث [٤] . وهو على ثلاثة أقسام : ما لزم صيغة الماضي ، وما لزم صيغة المضارع ، و ما لزم صيغة الأمر .

---

(١) انظر: الأصول ٩٨/١ ، والأبنية ٩٧

(٢) الأبنية ٩٧

(٣) الهمع ٨٣/٢

(٤) انظر: الأصول ٩٨/١

الأفعال المتصرفة

يأتي الفعل المتصرف على نوعين [١] :

١ ــ **الفعل التام التصرف** : وهو ما يجيء منه الماضي والمضارع والأمر نحو: علم ، يعلم اعلم . وهو كثير.

٢ــ **الفعل الناقص التصرف** : وهو ما يجيء منه زمنان فقط من هذه الثلاثة : الماضي والمضارع ، أو المضارع والأمر ، إذا فالأفعال ناقصة التصرف على نوعين :

الأول : أفعال لا يأتي منها فعل الأمر ، وهي :

ــ ما زال ــ ما يزال ، وما برح ــ لا يبرح ، وما انفك ــ ما ينفك ، ما فتئ ــ ما يفتأ من أخوات كان

ــ كاد ــ يكاد ، أوشك ــ يوشك من أفعال المقاربة .

ــ انبغى له ــ ينبغي له ، بمعنى : تيسر له .

الثاني : أفعال لا يأتي منها الفعل الماضي وهي :

ــ يدع ــ دع ، ويذر ــ ذر ، وقد سبق أن العرب أماتت ماضيهما ، واستغنت عنهما بالفعل (ترك) [٢] .

مسائل المنع في الفعل المتصرف :

المسألة الأولى :امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الأفعال ناقصة التصرف عند البصريين

لا يصاغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من الأفعال ناقصة التصرف ، فلا يقال : أكون وأصير، ولا ما أكون وما أصير، إذ يشترط في الفعل الذي يصاغان من مصدره أن يكون تاما ، ولا يصاغان من الأفعال ناقصة التصرف ، قال ابن السراج :" ولا يجوز

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٩ ــ ٣٥٩ ــ٣٤٣، و الهمع ٥/٢١ ــ ٢٤ ، و دروس في علم الصرف ٤٨

(٢) انظر: ص ٥٧ ــ ٥٨

عندي أن يشتق فعل التعجب من كان التي هي عبارة عن الزمان ، فإذا اشتققنا من كان التي هي بمعنى (خلق ووقع) جاز[١] " .

وعلة المنع عندهم ألا فائدة من التفضيل والتعجب بالأفعال الناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث ؛ وأفعل موضوع للتفضيل أو التعجب في الحدث فهما متضادان [٢] .

ولأنه لو بني من الفعل الناقص أفعل التفضيل لساغ أن يبنى منه أفعل التعجب لاتفاقهما في شروط الصياغة ، ولقيل:ما أكون زيدا قائما ، فيؤدي إلى نصب أفعل التعجب لشيئين ، فإما أن تحذف كلمة قائما وهذا ممتنع لأنها خبر كان ولا يسوغ حذفها ، وإما أن تجر باللام وهذا ممتنع أيضا لأن خبر كان لا يجر باللام فلامتناعه هناك امتنع في التفضيل أيضا [٣] .

وجوز قوم التعجب من الفعل الناقص ، فقالوا : ما أكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما ، لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات ويعنون بالصفات الظرف والجار والمجرور ويجيزون : ما أظنني لزيد قائما ويقوم ، ولا يجيزون "قام" لأنه قد مضى ، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا بقائم ويقوم الحال [٤] .

وأجاز قوم من النحويين : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها ، واحتجوا بأن {أصبح وأمسى} من باب كان ، وهو عند ابن السراج غير جائز ويفسد تشبيههم ما ظنوه : أن أصبح وأمسى أزمنة مؤقتة وكان ليست مؤقتة ، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأنهما من باب كان لجاز ذلك في {أضحى وصار وما زال } [٥] . ونُسب هذا الرأي للفراء وابن الأنباري في التذييل والتكميل[٦] ، وفي المساعد [٧] .

---

(١) الأصول ١٠٨/١، وانظر : شرح الجمل ٥٨٠/١ ، و شرح التسهيل ٤٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٤٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٦/٣ ، وأوضح المسالك١١٨ ، والمساعد١٦٠/٢ ، وشفاء العليل ٦٠٥/٢ ، و الهمع ٤١/٦

(٢) انظر: الأصول ١٠٨/١ ، شرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٤٤٨/٣ ، والمساعد١٦٠/٢ و الهمع ٤١/٦

(٣) انظر : شرح الجمل ٥٨٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٢/٣

(٤) انظر: الأصول ١٠٨/١، و الهمع ٤١/٦

(٥) الأصول ١٠٦/١

(٦) التذييل والتكميل ١٩٠/٣

(٧) المساعد١٦٠/٢

ونسب ابن عقيل [١] والسيوطي [٢] للكوفيين إجازتهم مجيء أفعل التفضيل من الفعل الناقص واختار الرضي هذا الرأي فلا مانع عنده من بناء اسم التفضيل من الفعل الناقص، وإن لم يسمع ؛ لأن الأفعال الناقصة تدل على الحدث فيقال : هو أكون منك منطلقا ، وهو أصير منك غينا أي : أشد انتقالا إلى الغنى منك [٣] .

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي الكوفيين في تجويزهم التعجب من الناقص ، فرأى التخفيف من شرط كون الفعل تاما [٤] .

المسألة الثانية : امتناع بناء الفعل الناقص لما لم يسم فاعله عند البصريين

لا يبنى الفعل الناقص لما لم يسم فاعله ،وهو مذهب البصريين، فلا يقال في (كان زيد قائما) : كِين قائم ؛ لأن اسم كان وخبرها متحدان في المعنى ، والفاعل والمفعول في نحو: ضرب زيد عمرا مختلفان ولذلك يُقال : ضُرب عمرو [٥] ، قال ابن السراج : " وقد أجاز قوم في كان زيد قائمًا أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كين قائم ، وهذا عندي لا يجوز من قبل إن " كان " فعل غير حقيقي ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد ، ولأن الثاني هو الأول في المعنى ، وقد نطق لما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس وأغرى به وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أَخذ عنهم سماعًا وليس بباب يقاس عليه[٦] "

وعلى هذا فعلة المنع هي مخالفة القياس فالفعل المبني لما لم يسم فاعله فعل حقيقي والفاعل والمفعول مختلفان في المعنى، الفعل الناقص فعل غير حقيقي فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل .

---

(١) شرح الألفية ١٥٤/٢

(٢) الهمع ٤٢/٦

(٣) انظر : شرح الكافية ٢٣٢/٣

(٤)انظر القرار في : في أصول اللغة ١٢١/١ – ١٢٢

(٥) انظر: اللباب ١٦٣/١ ــ ١٧١، والارتشاف ١٣٢٥ ، و الهمع ٤٠/٦

(٦) الأصول ٨١/١ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ١٢٥/١

كما أنهم لا يجيزون في (كان زيد يقوم أو قام) أن يبنى للمفعول بتحمل الخبر الضمير فلا يكون ثمَّ ما يعود عليه .

أما السيرافي فقد أجاز البناء واشترط فيه حذف الخبر مع الاسم وإقامة ضمير المصدر مقام المحذوف ، فتقول : كين الكون زيدٌ منطلقٌ ، فالكون اسم لم يسم فاعله وزيد منطلق جملة هي تفسير الكون [١] وتبعه ابن خروف ، وأجازه ابن عصفور بحذف الاسم والخبر وإقامة الظرف أو المجرور معمول لهما [٢] .

و أما الكوفيون فقد أجازوا بناء الفعل الناقص بما لم يسم فاعله ، فقالوا في(كان زيد قائما) : كِين قائم ، قال الفراء : " إن نويت بقائم أن يكون اسما بمنزلة زيد ورجل جاز أن تقول : كِين قائمٌ [٣] "، ولا يجوز أن تضمر في كان ضمير الأمر.

وردّ ابن الحاجب رأي الفراء قائلا : " هو فاسد لعدم الفائدة، ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر [٤] " .

وأجازوا قيام الجملة التي هي (خبر لكان) وجعلها مقام الفاعل [٥] . وقال الكسائي في (كان زيد يقوم) : كان يـُقام ، فيجعل في كان مجهولا ويرد يَفعل إلى يـُفعل ، ويجعل فيه مجهولا آخر [٦] ، ويقول الفراء في (كان زيد يقوم) : كين يـُقام ، وفي(كان زيد قام) كين قـِيم ، وكل من الفعلين فارغ لا شيء فيه [٧] .

أما هشام فقال : كـِين يـُقام ، وكان يـُقام ، إن شئت ألزمت الأول ما ألزمت الثاني وتجعل منهما جميعا مجهولا ، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى صاحبه ، وإن شئت تركت الأول على حاله [٨] .

---

(١) شرح الكتاب ٣٠١/١

(٢) انظر: المقرب ٨٥ ، وشرح الجمل ٣٨٥/١

(٣) انظر رأي الفراء في : شرح الجمل لابن عصفور٣٨٥/١ ، وحاشية الصبان ٢٠/٢ ،وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، والهمع١٦٤/١

(٤) شرح الكافية ٢١٩/١ ، وانظر : شرح التسهيل ١٣٠/٢

(٥) وشرح التسهيل ١٣٠/٢

(٦) انظر رأي الكسائي في : شرح الكافية ٢١٦/١ -٢١٧ ، وشفاء العليل ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٢

(٧) انظر رأي الفراء في : شفاء العليل ٤٢٠/١ ، وشرح الكتاب ٣٦٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور٥٣٥/١ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٢

(٨) انظر رأي هشام في: الارتشاف ١٣٢٦ ، و الهمع ١٦٤/١

وقد ردّ الرضى رأي الكوفيين فهو يرى أنه بعيد لوجهين أحدهما :

الأول : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ن وما حذف في هذا الباب فليس بمنوي ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منوي ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منوياً ، فلا ينوب على هذا ، خبر كان المفرد ، أيضاً عن الفاعل نحو : كين قام ، وقد أجازه الفراء دون الكسائي .

الثاني : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية ، أو مؤولة بالمصدر المضمون ، ولا معنى لكِين القيام .

قال النحاس : " البصريون يجيزون : كِين قائمٌ ، على أن تريد : كِين رجل قائمٌ ، فإن قلت : كان زيدُ قائما أبوه ، لم يُرَدَّ إلى المفعول على مذهب البصريين ، وجاز ذلك على مذهب الكوفيين ، وكذا كان زيدٌ حسناً وجهُهُ ، فإن قلت : يَحسُنُ وجهُهُ ، لم يجز على كل قول ، وفرق الكوفيون بين هذا وبين : (كان زيد يقوم) ، وكذا لا يجوز في كان زيدٌ وجهُهُ حسنٌ ، ولا في : كان زيدٌ أبوه منطلق ، ولا في : كان زيدٌ قائم على أن تُضمر في كان ضمير الأمر [١] " .

وإن كان الفعل الناقص من باب أفعال المقاربة ، فلم يجز أحد من النحاة بناءه للمفعول إلا الكسائي و الفراء حيث أجازا (جُعل يفعَل في جُعِل زيد يفعل) والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي ومستغنى عنه عند الفراء [٢].

المسألة الثالثة :امتناع صياغة اسم المفعول من الأفعال الناقصة

لا يجوز بناء كان للمفعول فلا يقال: مكون من كان الناقصة " وحكى الكسائي (خذه مطيوبة به نفسٌ) [٣] ". وعلة المنع هي مخالفة القياس فاسم المفعول التام لا يصاغ إلا من الأفعال المتعدية ، والفعل الناقص فعل غير حقيقي والفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول.

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٢٧

(٢) انظر: شرح التسهيل٢/١٣٠ ، والمساعد١/٤٠٠ ، والارتشاف ١٣٢٥

(٣) انظر رأي الكسائي في : شرح الكافية ٢١٩/١ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٢

الأفعال الجامدة

ينقسم الفعل الجامد إلى ثلاثة أقسام [١]:

القسم الأول : ما لزم صيغة الماضي ، نحو:

ـــ ليس ، و ما دام ، من أخوات كان

ـــ عسى ، و حرى ، واخلولق ، وأنشأ ،وهبّ ، وأخذ ، وجعل ، وطفق وطبق ، ـــ علق ، وكرب ، وهلهل ، وأولى ، من أفعال المقاربة

ـــ فعل التعجب ،نحو: ما أحسن زيدا .

ـــ أفعال الاستثناء (عدا ، وخلا ، وحاشا) إن نُصب بها ،

ـــ الفعلان المبنيان للمدح والذم وهما : نعم و بئس

ـــ قلما وطالما وكثرما ، وتبارك من البركة ، وهدّك من رجل ، أي : كفاك وسُقِط في يده ، أي ندم ، وكذب في الإغراء أي : وجَبَ ، نحو: كذب عليكم الحج .

القسم الثاني :ما لزم صيغة المضارع ، نحو : يهيط ، أي: يصيح ، وأهلُمُّ وأهاءُ، أي: آخذ ولا يكون ، ويَسْوَي بمعنى : يساوي ، وينبغي عند السيوطي .

القسم الثالث : ما لزم صيغة الأمر، نحو: هب وتعلم وهاتْ وتَعَال وهلم عند بني تميم ، وعم صباحا ، وأفعال زجر الخيل (اقدِم واقدُم ، وهب ، وأرحب وهجد) ، وفعل التعجب ، نحو: أكرم بعمرو، فلفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ومعناه : كرُم عمرو جدا [٢].

---

(١) انظر: الأصول ٩٨/١ ، و الأبنية ٩٨ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/١ ــ ٣٥٩ ــ٣٤٣، و الهمع ٢١/٥

(٢) انظر الأصول ١٠١/١

مسائل المنع في الفعل الجامد :

المسألة الأولى :امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الجامد

لا يصاغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الجامد إذ يشترط في الفعل الذي يبنيان منه أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من الأفعال الجامدة كنعم و بئس ، ولا يقال ما أنعم زيد ، ولا أليس به [١] ، ولا زيد أنعم من عمر.قال ابن هشام : " أما الجامد والذي لا يتفاوت معناه؛ فلا يتعجب منهما ألبتة[٢] " أما قولهم : ما أعساه ، و أعس به شاذ لا يقاس عليه [٣] .

وعلة المنع التعذر لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء [٤] .

وإن كان يمكن التوصل إلى التعجب أو إلى التفضيل بجائز متوفر فيه الشروط ، إلا أن الأفعال الجامدة لا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها أو إلى بيان التفضيل فيها إذ لا مصادر لها حتى يتوقع شيء منها بعد (ما أشد) و (أشد منك) [٥] ، قال ابن السراج : " لا يجوز : ما أحسن ما ليس زيداً ، ولا ما أحسن ما زال زيد ، كما جاز لك ذلك في (كان) ولكن يجوز: ما أحسن ما ليس يذكرك زيدٌ ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد وهو مذهب البغداديين [٦] " وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس.

المسألة الثانية :امتناع صياغة فعل الأمر من الأفعال الجامدة الملازمة للنفي

لا يتأتى صوغ فعل الأمر من الأفعال الجامدة الملازمة للنفي مثل (ليس ، وما دام ، ولا يكون) ، قال ابن مالك :" الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفي [٧] " ، وذلك للتضاد لأن الأمر يدل على طلب الحدوث ، والمنفي لاحدوث له بل ينفي حدوثه .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٣/٢٣٢ ــ ٤/٤٤٩ ، و الهمع ٦/٤١

(٢) أوضح المسالك٢/٢٨٢ ، وانظر : شرح الأشموني ٢/٢٧٠

(٣) انظر : الهمع ٦/٤٥ ــ ٤٦

(٤) انظر : شرح التصريح٢/٧٤

(٥) انظر : شرح الكافية ٣/٢٣٢ ــ ٤/٤٤٩ الهمع ٦/٤٣ ــ ٤٤

(٦) الأصول ١/١٠٨

(٧) شرح التسهيل ١/٣٤٣ ، و انظر : الهمع ٢/٧٧

المسألة الثالثة :امتناع بناء الفعل الجامد لما لم يسم فاعله

يمتنع بناء الفعل الجامد لما لم يسم فاعله ، قال السيوطي :" وَلَا يبْنى هَذَا الْبناء – أي بناء ما لم يسم فاعله – (فعل جامد وَكَذَا نَاقص من) كَانَ وَكَاد وأخواتهما على الصَّحِيح وفَاقا للفارسي وَجوزهُ سِيبَوَيْهٍ والسيرافي والكوفيون ، قَالَ أَبُوحَيَّان وَالَّذِي نختاره مَذْهَب الْفَارِسِي لِأَنَّهُ لم يسمع وَالْقِيَاس يأباه [1] " .

المسألة الرابعة :امتناع دخول حروف المضارعة على الأفعال الجامدة

لا تدخل حروف المضارعة على الأفعال الجامدة التي لزمت صورة الماضي والتي لزمت صورة الأمر، ولا يبنى منها جميعا اسم فاعل ، قال ابن السراج : " فهذه الأفعال ــ أي فعل التعجب والفعلان المبنيان للحمد والذم ــ وما جرى مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف مضارعة ولا يبنى منها اسم فاعل [2] ".

---

(١) الهمع ٤١/٦

(٢) المرجع السابق ٩٨/١، وانظر: شرح المفصل ١٢٧/٧

المبحث الرابع

اللازم والمتعدي

ينقسم الفعل إلى قسمين : لازم ومتعدي ، وقد درج النحاة على تقسيمه إلى : متعد وغير متعد [١] .

الفعل اللازم : هو "ما لا يلاقي شيئا ولا يؤثر فيه [٢]" ،وقيل : هو" ما لم ينبئ لفظه عن – حلوله في حيز غير الفاعل – فهو لازم غير متعد ، نحو: قام وذهب ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص [٣] " ويسمى :مطاوعا ولازما وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به ، وقاصرا لقصوره على الفاعل [٤]، وغير مجاوز ؛ لأنه لا يجاوز فاعله .

الفعل المتعدي : هو "ما يلاقي شيئا ' ويؤثر فيه [٥] " ، وقيل : هو" ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل ، والتعدي : التجاوز ، يقال عدا طوره أي تجاوز حده ، أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره ،وذلك المحل هو المفعول به وهو الذي يحسن أن يقع بمن فعلت ؟ فيقال فعلت بفلان فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد ، نحو :ضرب وقتل ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا [٦] " و قيل" هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر[٧] "ويسمى : واقعا و مجاوزا ومتعديا وغير لازم [٨] ؛ وذلك لوقوعه على المفعول به ومجاوزته الفاعل إلى المفعول ، وتعديته إلى المفعول به، ولعدم لزومه الفاعل[٩].

---

(١) انظر : الكتاب ٣٨/٤ ، والأصول١٦٩/١، والأفعال لابن القوطية ٦ ، والمفصل٣٠٨

(٢) الأصول ١٦٩/١

(٣) شرح المفصل ٦٢/٧

(٤) نزهة الطرف٦١/١

(٥) الأصول١٦٩/١

(٦) شرح المفصل ٦٢/٧

(٧) شرح التسهيل ١٤٨/٢

(٨) انظر : المفتاح ٥٦ ، و شرح التسهيل ١٤٨/٢ ــ ١٤٩

(٩) انظر : شرح الأشموني ٨٧/٢

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، وما يتعدى إلى مفعولين ، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل [١] .

(١) الأصول ١/١٧٢، والمفصل ٣٠٨

الأفعال اللازمة

" الفعل غير المتعدي ضرب واحد ، وهو ما تخصص بالفاعل ، كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك [١] " .

مسائل المنع في الفعل اللازم :

المسألة الأولى : امتناع تعدية الفعل اللازم بنفسه

لا يجوز تعدية الفعل اللازم بنفسه ما لم تسمع تعديته على رأى الجمهور ؛ لذا فإنه يمتنع في الأفعال اللازمة التالية أن تُعدى[٢]:

أ ــ فعُل بضم العين ، نحو : ظرُف وشرُف ، فهو "بناء لا يكون إلا لازما غير متعد لأنه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا - أي بقصد - ولا يكون مضارعه إلا مضموما [٣] "

ب ــ يفعُل مضارع فعُل ، قال سيبويه :" ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك وذلك فعُل يفعُل ، نحو: كرُم يكرُم ، وليس في الكلام فعلته متعديا [٤] " . فكل أفعال الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة ، إلا أفعال الباب الخامس (فعُل يفعُل) لا تكون إلا لازمة .

ج ــ تَفَعْلَلتَ ، نحو : تَعَفْرَتَ .

د ــ انفَعَل، فهو لا يكون متعديا ألبته ، إنما جاء في كلام العرب للمطاوعة نحو : كسرته فانكسر [٥] .

هـ ــ افْعَنْلَلَ ، نحو : احرنجم [٦] ؛ " لأنه نظير انفَعَل ، لأن فيه نونا وهمزة وصل كما أن انفعل كذلك [٧] .

---

(١) المفصل ٣٠٨

(٢) انظر: الكتاب ٣٨/٤ ، ٧٦ ــ ٧٧ ، والممتع ١٨٠/١ ــ ١٩٧، والمبدع ١٠٨ ــ ١١٧

(٣) شرح المفصل ١٥٤/٧ ، وانظر: الأبنية/٣٣٤ ، والمنصف ٢٠/١-٢١ ، والمبدع ١٠٨ والممتع١٨٠/١ ، أفعال السرقسطي ٥٦/١

(٤) الكتاب ٣٨/٤

(٥) المنصف٧١/١ ، والممتع ١٨٩/١

(٦) احرنجم القوم : ازدحموا ، انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (حزم) ١٨٩٨/٥

(٧) المنصف٨٦/١

و ــ افعنلى عند سيبويه [١]،نحو : احرنبى الديك [٢]،وهو لازم ومتعد عند ابن جنى [٣] ومثال المتعدي : اغرندى [٤]

ز ــ افعالّ ، نحو : ابياضّ .

ح ــ افعلّ ، نحو : ابيضّ " وهو مقصور من افعالّ ، لطول الكلمة ومعناها كمعناها ، بدليل أنه ليس شيء من افعلّ إلا يقال فيه افعالّ ، إلا أنه قد تقلّ إحدى اللغتين في شيء ، وتكثر الأخرى " [٥]

ط ــ افعــلــلّ ، نحو : اطمأنّ .

وعلة هذا المنع أن العرب بنوها على ذلك ، قال سيبويه :" هذا باب ما لا يجوز فيه فعَلته إنما هي أبنيه بنيت لا تعدى الفاعل ، كما أن فعُلت لا يتعدى إلى مفعول فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد .....لم نسمعهم قالوا فعلتــُه في هذا الباب "[٦] وقـــــال المازني :" وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال فإذا سئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب مثالها ؟ فإن كانت بنت فابن مثل ما بنت وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه ؛ لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيس [٧] " .

أما تعدية الفعل اللازم بحرف الجر ، نحو : ذهبت إليه ، أو بالتضعيف نحو: نظــّفت المكان ، أو بالهمزة ، نحو :أخرجت زيدا ، فهي جائزة ، قال سيبويه : " وقد يجيء الشيء على فعــّلتُ فيشرك أفعلتُ ، كما لأنهما قد يتشاركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرّحتــُه وإن شئت قلت أفرحتــُه ، وغرم وغرّمتــُه و أغرمتــُه إن شئتْ ... [٨] " .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٧٧

(٢) احرنبى: تهيأ للغضب والشر ، انظر: تاج العروس مادة (حرب) ٢/٢٥٩

(٣) المنصف١/٨٦

(٤) اغرندى : اعتلا بالضرب والشتم ، انظر: تاج العروس مادة (غرد) ٨/٤٦٦

(٥) الممتع ١/١٩٥

(٦) الكتاب ٤/ ٥٥

(٧) المنصف ١/٩٦

(٨) الكتاب ٤/ ٧٦ ــ ٧٧

المسألة الثانية :امتناع بناء الفعل اللازم لما لم يسم فاعله

لا يبنى الفعل اللازم لما لم يسم فاعله ، قال ابن السراج : " واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال ، نحو: قام وجلس ، لا يجـــوز أن تقول : قيم زيد ولا جلس عمرو ، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول ، فإذا كان الفعل لا يـــتعدي إلى مـــــــفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له [١] " .

ومن هنا ردّ ابن جني بناء (فـَعـُل) للمفعول فقال :" وفـَعـُل لا يتعدى أبدا ، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول [٢] " ثم علل لهذا المنع بقوله :" لأنك إذ لم تذكر الفاعل ، و لم يكن ثم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثا عنه ،بقي الفعل حديثا عن غير محدث عنه وهذا محال [٣] " .

ومن هنا ردّ أكثر النحاة بناء (اشهابّ) لأن افعالّ بناء مختص بالأفعال اللازمة والبناء للمفعول هو من خصائص الأفعال المتعدية ، بل بلغ الأمر ببعض الدارسين المحدثين أن يصف بناء مثل هذا الفعل للمفعول بأنه من المعطيات الزائفة [٤] .

وقد نسب جواز بناء الفعل اللازم للمفعول إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصـــدر فيقال : جـــُلـــِس ، أي الجلوس [٥] قال ابن خروف : " ثم ادعاؤه – يعني الزجاجي – أنه مذهب سيبويه فاسد ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أي قد قُعِد القعود ، وقد سُوفر السفر الذي ينتـــــظر وقوعه [٦] " ، ورده أبو حيان : " وهو غلط على سيبويه [٧] " .

---

(١) الأصول ٧٧/١ ، وممن قال بالمنع ، انظر: المنصف ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٧ والنهاية لابن الخباز ٦٤٨/٣ والارتشاف ١٣٢٧

(٢) المنصف ٢٤/١

(٣) المنصف ٢٤/١

(٤) انظر: اللسانيات واللغة ٤٥/١

(٥) نسبه إليه الزجاجي ، انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، وفي الارتشاف ١٣٢٧ لم يذكر الناسب

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٢

(٧) الارتشاف ١٣٢٧

وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ [١] ، وأجازه الكسائي وهشام [٢] على أن فيه مجهول من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيهما هو .

أما إذا اتصل الفعل اللازم بحرف جر أو بظرف من الظروف المتمكنة (زمان أو مكان) أو بمصدر مخصوص، فحينئذ يجوز أن يبنى لما لم يسم فاعله ؛ لوجود ما يقوم مقام الفاعل نحو: سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا ، فإنه يجوز أن نقيم أي من هذه المفاعيل مقام الفاعل وهي مستوية [٣]

المسألة الثالثة :امتناع مجيء المفعول به تاما من الفعل اللازم

يمتنع صياغة المفعول به تاما من الفعل اللازم ، قال ابن مالك : " لا يتأتى صوغ المفعول تاما بل ناقصا أي مفتقرا إلى حرف الجر فتعلم بذلك لزومه وعدم تعديه كما علمت بالتمام التعدي [٤] " ؛ لأنه سيخرج بذلك عن لزومه فيصبح متعديا ،وذلك محال فالفعل اللازم كما سبق مختص بالفاعل لا يتعدى إلى مفعول، فلا يقال : ذهبت زيدا ، إنما ذهبت بزيد أو إلى زيد .

المسألة الرابعة :امتناع بناء اسم المفعول به تاما من الفعل اللازم

لا يبنى من الفعل اللازم اسم مفعول به تاما ،أي غير مفتقر إلى حرف الجر، فلا يقال : زيد مخروج ، وإنما يقال : زيد مخروج به ولا يقال: البيت مقعود ، بل البيت مقعود فيه [٥] .قال ابن هشام : " لا يبنى منه ـ أي الفعل اللازم ـ اسم مفعول تاما، وذلك كـ: "خرج"، ألا ترى أنه لا يقال: "زيد خرجه عمرو" ولا: "هو مخروج" وإنما يقال "الخروج خرجه عمرو" و: "هو مخروج به، أو إليه [٦] ".

وعلة المنع أنه سيخرج بذلك عن لزومه فيصبح متعديا ،وذلك محال فالفعل اللازم مختص بالفاعل لا يتعدى إلى مفعول .

---

(١) انظر رأي الفراء في : إصلاح الخلل١٩٦ ، والهمع١/١٦٤ والارتشاف ١٣٢٧

(٢) انظر رأي الكسائي وهشام في : إصلاح الخلل١٩٦ ، والتصريح١/٢٨٩ ، والارتشاف ١٣٢٧

(٣) انظر: شرح المفصل ٧/٧٣

(٤) شرح التسهيل ٢/١٤٩

(٥) شرح التصريح ١/٣٠٩ ، وشرح الأشموني ٢/١٥٩، لم يصرحا بالمنع بل ذكرا أن علامة الفعل المتعدي أن يصاغ منه مفعول تام

(٦) أوضح المسالك ٢/١٥٧

الأفعال المتعدية

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام : ما يتعدى إلى مفعول واحد، نحو : ضربت زيدا وما يتعدى إلى مفعولين ، نحو: كسوت زيدا جبة ، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو : أعلمت زيدا عمرا فاضلا [١] . والأفعال التي لا تكون إلا متعدية عند العرب هي [٢] :

أ ــ فَعْلَلَ ، نحو : جَلْبَبَه [٣]، ويكون متعديا، نحو: دحرجته، ولازماً، نحو : قرقر [٤].

ب ــ فَعَنْلَ ، نحو : قَلْنَسَه [٥] .

ت ــ يَفْعَلَ ، نحو : يَرْنَأ لحيته [٦]

مسائل المنع في الفعل المتعدي :

المسألة الأولى:امتناع تعدية {الفعل الثلاثي المتعدي إلى اثنين} بالهمز أو بالتضعيف

يمتنع تعدية {الفعل الثلاثي المتعدي إلى اثنين} بهمزة النقل أو بتضعيف عينه، قال ابن مالك : " حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها ما متعد إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين ؛ لعدم ــ وجود ــ أصل ملحق به ، لكن سمع تعدي {أعلم وأرى} إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل و لم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتهما ؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه [٧] " .

---

(١) انظر: الأصول١/١٧٢، والمفصل ٣٠٨

(٢) انظر : المنصف ٨٣/١ ، والممتع ١٨٠/١ ، والمبدع ١٠٨

(٣) جَلْبَبَه : ألبسه جلباباً ، انظر المعجم الوسيط مادة (جلب) ١٢٨/١

(٤) قرقر البعير : هدر ، انظر المعجم الوسيط مادة (قرق) ٧٢٩/٢

(٥) قَلْنَسَه : ألبسه قلنسو ، انظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم مادة (قلس) ٥٦١٨/٨

(٦) يَرْنَأ لحيته :خضبها بالحناء ، انظر تاج العروس مادة (رنأ) ٥٢٢/١

(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠ــ ١٦٤ ، وانظر شرح المفصل ٦٦/٧ حيث صرح ابن يعيش بأن هذين الفعلين منقولين من باب ظنّ وأخواتها ، وهو المسموع عن العرب

ولكن النحاة ألحقوا بهما خمسة أفعال أتت بمعنى التحدث والإخبار وهي (نبأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدّث) ؛ وذلك لأن الإخبار بمعنى الإعلام فلما تعدت أعلم إلى ثلاثة مفاعيل تعدت مثلها،ولابد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم ،وألحق سيبويه منها {نبّأ} فقط ، ولم يذكر أبو على إلا {نبأ وأنبأ} ، وتابعه الجرجاني ، أما الأخفش فقد قاس عليهما سائر أخواتها فأجاز أظنّ زيدُ عمرا أخاك قائما ، وأزعم بكرُ محمدا جعفرا منطلقا [١] ورد ابن مالك مذهب الأخفش برأيه السابق .

المسالة الثانية :عدم وجود فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل أصالة

ليس في العربية فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل أصالة فأعلم وأرى أصلهما :علم ورأى ، وأما نبأ وأنبأ وأخواتهما فقد عملت لتضمنها معنى أعلم وأرى[٢] ، قال ابن مالك : " ليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها ما متعد إلى اثنين [٣] " ، وعلة المنع هي عدم السماع .

المسألة الثالثة :امتناع تجاوز السماع في التعدية

ما سُمِعَ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره فيقتصر في تعديته على المسموع ، قال ابن السراج : " واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل ، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخِذ سماعا عنهم [٤] "، ومن ذلك قول الفرزدق[٥] :

مِنّا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سَمَاحةً وُجودا إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازعُ

يريد : من الرجال ، فحق الفعل أن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر ، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه ، فنصب على نزع الخافض ، فجاز فيه الوجهان في الكلام [٦] .قال ابن

---

(١) انظر رأي الأخفش في المفصل ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٦٦/٧

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وانظر: شرح المفصل ٦٤/٧ حيث ذكر أن أفعال هذا الباب إما منقولة مما كان يتعدى إلى مفعولين أو متضمنة معنى أعلم وأرى ، أو متعدية إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠ــ ١٦٤ ، وانظر شرح المفصل ٦٦/٧ حيث صرح ابن يعيش بأن هذين الفعلين منقولين من باب ظنّ وأخواتها ، وهو المسموع عن العرب

(٤) انظر :الأصول ١٨٠/١

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٤١٨/١ ، وفي الكتاب ١٨/١ -٣٩، والمقتضب ٣٣٠/٤ وشرح المفصل ٥١/٨ ، والأشباه والنظائر ٣٣١/٢ ، وخزانة الأدب ١١٣/٩ -١١٥/٥ ، وشرح شواهد المغني ١٢/١ ، وهو بلا نسبة في الهمع ١٦٢/١، والشاهد فيه حذف من والمراد من الرجال ، فحذف وعدى الفعل بنفسه

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٥١

يعيش :" وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لابد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ولا تقيس عليه فلا تقول في مررتُ بزيد : مررتُ زيداً ، وقد حكي ابن الأعرابي عنهم : مررتُ زيداً ، وهو شاذ ومن ذلك (دخلتُ الدار) فالمراد (في الدار) لأنه فعل لازم [١] "، وقال : " وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال [٢] "

المسألة الرابعة :امتناع تعدية (الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر) إلى أحد المفعولين دون الآخر

لا يجوز تعدية الأفعال : (ظننت وحسبت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت) إلى أحد المفعولين دون الآخر، قال ابن السراج : " واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر لا يجوز: ظننت زيدًا وتسكت حتى تقول: "قائمًا" وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ [٣] " ، وكذلك لا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث،ولا على الثالث دون الثاني،في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل[٤].

وعلة المنع هي : انعدام الفائدة لأنه في حال الاقتصار على أحد المعولين دون الآخر لا تتم الفائدة بالجملة ، ففي نحو:(ظننت زيدا قائما)عند الاقتصار على الثاني لا يعلم لمن القيام ، فيحتاج إلى ذكر المُخبَر عنه ، وعند الاقتصار على الأول لا يفهم المقصود ؛ لأن الفائدة في المفعول الثاني [٥] .

---

(١) شرح المفصل ٥١/٨

(٢) المرجع السابق ٦٣/٧

(٣) الأصول ١/ ١٨١ ، وانظر : شرح المفصل ٦٤/٧

(٤) انظر: شرح المفصل ٦٤/٧

(٥) انظر : شرح المفصل ٦٤/٧

أما قولهم : ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ؛لأنه كناية عن الظن فكأنه قال: ظننت ذاك الظن فـ"ذاك": إشارة إلى المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر[١] فهو من قبيل حذف الاختصار وهو جائز .

المسألة الخامسة :امتناع الجمع بين الهمزة أو التضعيف وحرف الجر عند تعدية الفعل

لا يجوز الجمع بين الهمزة وحرف الجر أو التضعيف وحرف الجر عند تعدية الفعل إنما يُعدى الفعل بأحدهما دون الآخر ، قال ابن يعيش : " واعلم أنه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر ؛ لأن الغرض تعدية الفعل ، فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر ولا حاجة إلى الجمع بينهما فتقول: أدخلت زيـــــــدا الدار وأذهـــــــبت خـــــالدا ، ودخلت بزيد الدار ، وذهبت به، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[٢]، ولا يجوز: أدخلت بزيد الدار ولا أذهبت به ، فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه [٣] " .

إذا فعلة المنع الاستغناء فبأي شيء حصلت التعدية أغنى عن الآخر ولا حاجة إلى الجمع بينهما .

---

(١) الأصول ١/ ١٨١

(٢) سورة النور: آية ٤٣

(٣) شرح المفصل ٦٥/٧

المبحث الخامس

المبني لما لم يسمَّ فاعله

عرف الزمخشري الفعل المبني للمفعول بقوله : " هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة فـَعَل إلى فـُعِل ويسمى فعل ما لم يسمّ فاعله [١] " وقيل : هو فعل غير عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه[٢] " ، ويسمى أيضا المبني المجهول ، و لكن كثر استعمال مصطلح المبني المجهول بين أهل الصرف و مصطلح المبني للمفعول بين أهل النحو [٣].

ويأتي الفعل الثلاثي المجرد المبني للمفعول على مثال (فـُعـِل) نحو: سُمِع، ويأتي الفعل الرباعي المجرد على فـُعـْلـِل ، نحو: دُحْرِج .

وذهب البصريون إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول فرع عَن الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْفَاعِل فهي مغيرة من فعل الفاعل، وليست بأصل [٤] ، في حين ذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل ، وليست مغيرة من صيغة الفاعل لذا فإن أوزان الْفِعْل الثلاثي المجرّد عندهم أَرْبَعَة بِزِيَادَة صِيغَة المبني لما لم يسمّ فاعله. [٥] .

مسائل المنع في الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله:

المسألة الأولى :امتناع مجيء الفعل المجرد المبني للمفعول على غير (فُعِل وفـُعـْلـِل)

لا يكون الثلاثي المجرد في المبني لما لم يسمَّ فاعله إلا على فـُعـِل ، نحو عُلِم ، ولا يكون الرباعي المجرد فيه أيضا إلا على فـُعـْلـِل نحو: زُلزل، قال ابن جني : " أما الفعل المبني للمفعول فعلى مثال واحد وهو فـُعـِل ، نحو ضـُرِب وقـُتـِل [٦] " ، وقال : "

---

(١) المفصل ٢٥٨ ــ٢٥٩

(٢) الفلاح ٦٢

(٣) انظر : المرجع السابق ٦٢

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٩/٤ ، والارتشاف ١٣٤٠، والهمع٣٦/٦

(٥) انظر : المقتضب ٥٠/٤ ، وشرح الجمل ٥٤٠/١ ، والارتشاف ١٣٤٠، والهمع٣٦/٦

(٦) المنصف ٢٣/١

والمبني للمفعول لا يكون إلا على (فُعْلِل) نحو: قُلقل وزُلزل [١] " ، و لا يكون عامله إلا الفعل المصوغ له واسم المفعول [٢] .

وعلل ابن يعيش لهذا المنع بخوف الإشكال فقال : " لأن الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمي فاعلوها خوف الإشكال ، وقيل إنما ضم أوله لأن الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه "فإن قيل"على الوجه الأول هلاّ عدل إلى فِعُل بكسر الأول وضم الثاني لأنه أيضاً بناء لا نظير له؟ قيل: كلا البناءين وإن كان لا نظير له إلا أن الأول أولى لأنه أخف عندهم ؛ لأن الخروج من الضم إلى الكسر أخف من الخروج من الكسر إلى الضم ؛ لأنه إذا بدئ بالأخف وثني بالأثقل كانت الكلفة فيه أثقل من الابتداء بالأثقل ، ثم يؤتي بالأخف فلذلك بني على هذه الصيغة ألا ترى انه لو فتح ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال [٣] ".

المسألة الثانية :امتناع نقل (فُعِل) من (فَعَل) عند البصريين

فُعِل بناء ما لم يسمَّ فاعله وهو بناء غير أصلي عند البصريين، وأصله (فَعَل أو فَعِل) ثم نقل فجُعل حديثا عن المفعول قال الزمخشري : " أما فُعِل بضم الفاء وكسر العين فبناء ما لم يسمَّ فاعله وليس بأصل في الأبنية إنما هو منقول من فعَل أو فعِل [٤] " .

ولا ينقل فُعِل من فَعُل، قال ابن جني " ولا يكون فُعِل منقولا من فَعُل أبدا ؛ لأن فَعُل لا يتعدى والفعل لا ينقل إلى فُعِل حتى يكون متعديا قبل النقل " ولكن إن أقيم الظرف مقام الفاعل جاز البناء نحو: ظُرِف في هذا المكان وقولهم " قد قِيل وخِيف " ونحوهما فأصلهما قُول وخُوف ثم غيرا بعد ذلك [٥].

وعلة المنع : مخالفة القياس إذ يشترط فيما ينقل إلى فُعِل أن يكون متعديا ، وفَعُل لا يتعدى .

---

(١) المرجع السابق ٢٨/١

(٢) المفصل ٣٠٩

(٣) شرح المفصل ٧١/٦

(٤) شرح المفصل١٥٢/٧

(٥) انظر: المنصف ٢٣/١ -٢٤

المسألة الثالثة :امتناع صياغة اسم التفضيل وصيغة التعجب من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله

اشترط النحاة في الفعل الذي يبنى منه اسم التفضيل وفعل التعجب أن يكون مبنيا للمعلوم ، قال الزمخشري : " والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول وقد شذّ نحو قولهم:{أشغل من ذات النحبين[١]} ، و{أزهى من ديك} [٢] "

وأوضح النحاة أن اسم التفضيل محمول في صياغته على فعل التعجب فكما أنه لا يقال ما أضربه ولا أضرب به وقد وقع به الضرب فكذلك لا يقال :(هو أضرب من فلان) ويكون بمعنى مضروب أكثر مضروبية من سائر المضروبين. قال سيبويه : " وما لم يكن منه (أفعل) لم يكن فيه (أفعل به رجلا) ، ولا (هو أفعل منه)[٣] " .

وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أمور هي :

١- أنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس بين التعجب من الفاعل ، و بين التعجب من المفعول فدفعوا البس بهذا المنع [٤] .

٢- أن التفضيل والتعجب إنما يكونان مما يكثر حتى يصير كالغريزة لصاحبه ، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول ، إنما هو للفاعل فلا يصير فعل غيره غريزة له ؛ لأن الغريزة ما كان خلقه في المحل كالسواد والبياض ، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب ، فإذا تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز لأنهما من فعله ، وإن تعجبت من الضرب لم يجز لأنه ليس له [٥] .

---

(١) مجمع الأمثال ٣٧٦/١، وذات النحبين امرأة تبيع السمن في الجاهلية، ولها مع خوان الأنصاري قصة أدب مكشوف وضُرِب المثل بها في الاشتغال

(٢) المفصل ٢٧٨ ، وانظر : المقتصد ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٦ وشرح الجمل ٥٧٧/١ ، وشرح الكافية ٤٥١/٣-٤٥٢ ، و الارتشاف ٢١٩/٣ وأوضح المسالك ١٢١/١ ، والمساعد١٦٢/٢-١٦٣ ، وشرح الأشموني ٢٢/٣

(٣) الكتاب ٩٧/٤ ، وانظر: وشرح المفصل ٩٤/٦

(٤) انظر: المقتصد ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤ ، وشرح الجمل ٥٧٧/١ ، وشرح الكافية ٤٥١/٣-٤٥٢

(٥) انظر: المقتصد ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤

٣- أن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كسب ، فأشبه بذلك الخلق والألوان إذ ليست من كسب المتعجب منه [١] .

وذكر الرضي أنه قياس في الفاعل دون المفعول ؛ لأنه في الفاعل أكثر من المفعول ، وقد استعمله العرب في المفعول أيضا على غير قياس ، نحو: أعذر وأشهر، وألوم، وأشغل ، أي أكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية [٢] .

أما ابن مالك فقد ذهب إلى إجازة صوغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل ، نحو: {أزهى من ديك } ، وما أجنّه وما أبخته ؛ لأن هذه الأفعال لازمت البناء للمفعول ، وهو في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب ، ولذلك فإنه لا يُحكم بشذوذه إلا فيما ألبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل ، وذلك إذا كان الفعل مستعملا في البناءين - للفاعل وللمفعول - كثير ، ولم يقرن أفعل بما يمنعه من أن يراد به الفاعلية كقولك (هذا أضرب من ذلك) وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره فإن هذا لا يجوز ؛ لأن المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل في الفاعلية . فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسُن نحو: {أكسى من بصلة [٣]} وأشهر من غيره ، وأعذر وألوم وأعرف وأنكر ، فلو كان مما لازم بناء ما لم يسمَّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه ، ولم يقتصر فيه على المسموع ؛ لعدم اللبس وكثرة النظائر [٤] .

وأما من جعل من النحاة علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه، فينبغي أن لا يستثني شيئًا، ويؤول ما ورد من ذلك، على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به [٥] .

المسألة الرابعة :الممتنع إقامته مقام الفاعل :

الأصل في باب النيابة عن الفاعل هو المفعول به ، فإن عُدم المفعول به تجوز نيابة غيره كالمصدر إن لم يكن مسوقا لمجرد التوكيد ، والظرف والمجرور بحرف جر زائد ، ولا تصح

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩١/٣

(٢) انظر: شرح الكافية ٤٥١/٣-٤٥٢

(٣) مجمع الأمثال ١٦٩/٢ ، ويضرب لمن لبس الثياب الكثيرة

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥-٥٢ ، والمساعد ١٦٣/٢ ، و الهمع ٤٢/٦

(٥) انظر : شرح التصريح ٧٠/٢

نيابة غيرها، وهذا مذهب سيبويه ، ومن وافقه من النحاة [١] . والممنوع إقامته مقام الفاعل هو:

١- غير المفعول به مع وجوده

يمتنع إقامة غير المفعول به مع وجوده في جملة البناء عند البصريين ، قال الزمخشري : " وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف جر من الفضل على سائر ما بني له أنه متى ظُفر به في الكلام فممتنع أن يسند إلى غيره تقول : دُفِع المالُ إلى زيد وبُلِغ بعطائك خمسُ مائة برفع المال وخمس المائة ، ولو ذهبت تنصبها مسند إلى زيد ، وبعطائك قائلاً : دفع إلى زيد المالَ وبلغ بعطائك خمس مائة كما تقول مُنِحَ زيدُ المال ، وبلغ عطاؤك خمس مائة . خرجت عن كلام العرب [٢] " .

وعلل النحاة لهذا المنع بعدّة أمور[٣] :

- أن الفعل إنما صيغ للمفعول به وطلب الفعل له بعد الفاعل أشدّ من طلبه لسائر المنصوبات سواه .

- أن ما أجازوا إقامته مقام الفاعل غير المفعول به ، إنما أجازوه على سبيل جعله مفعولا به على السعة .

- أن الفعل وصل إلى المفعول به بغير واسطة ، فكان تعدي الفعل إليه أقوى مما يُتعدى إليه بحرف جر .

- أن تقديم غير المفعول به عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب.

أما الكوفيون فقد أجازوا إقامة غيره مع وجوده من غير شرط ، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه [٤]، محتجين بقراءة أبي جعفر وشيبة وعاصم [٥] في

---

(١) شرح المفصل ٧٢/٧

(٢) المفصل ٣١٠ ، لم يصرح ابن السراج بالمنع ، بل اكتفى بأنه وجه الكلام ،انظر :الأصول ٧٩/١، وممن صرح بالمنع انظر : شرح المفصل٧٤/٧ ،وشرح الجمل٥٣٩/١ ، وشرح الكافية ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٣٣٩ ،وأوضح المسالك ٣٧٩/١ ، وشرح التصريح٢٩٠/١ ،شرح الأشموني ١٣٦/٢ ، والنهاية لابن الخباز٦٥١/٣

(٣) انظر: شرح المفصل ٧٤/٧ ، وشرح الكافية ١/ ٢١٩، وشرح التصريح ٢٩٠/١

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، شرح الكافية ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٣٣٩ ، وأوضح المسالك٣٧٩/١ وشرح التصريح ٢٩٠/١ ،والهمع٢٦٥/٢ ،و شرح الأشموني ١٣٦/٢

(٥) انظر في قراءات الآية : السبعة ٥٩٥ ، والحجة ٦٦٠ ، والنشر٣٧٢/٢ ، والبحر٤١٧/٩ والدرر٦٤٥/٩

قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[١]، ببناء الفعل (يجزى) للمفعول ، وإنابة الجار والمجرور عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو (قوما) مقدما على النائب [٢] وقراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم [٣] في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]ببناء الفعل (نُجِّي) للمفعول وإسناده إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول به ، ومما ورد في أشعار العرب ومنه قول الشاعر[٥]:

وَلو ولدت قُفَيرةُ جَروَ كلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجروِ الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به وحمل البصريون القراءة على الشذوذ والبيت على الضرورة ، وتأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوباً بولدت ونصب (جرو كلب) على النداء، وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به ، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير: فلو ولدت فقيرة الكلاب يا جرو الكلاب لسب السب بذلك [٦]ومثله قول الراجز [٧]:

أتيحَ لي من العِدَا نذيراً

به وُقيتُ الشرَّ مُستَطِيراً

---

(١) سورة الجاثية : آية ١٤

(٢) للآية توجيها أخر، انظر: البحر٩/٤١٧ ، والدرر٩/٦٤٦

(٣) انظر : السبعة ٤٣٠ ، والحجة ٤٦٩ ، والنشر٢/٣٢٤، والقرطبي ١٦/١٦٢ ، والبحر٧/٤٦٢ والدرر٨/١٩١

(٤) سورة الأنبياء: آية ٨٨

(٥) البيت من الوافر، وهو لجرير وليس في ديوانه ،وهو بلا نسبه في :شرح المفصل ٧/٧٥، وشرح الجمل ١/٥٣٧ وشرح التسهيل ٢/١٢٨ ، وشرح الكافية ١/٢١٩ ، والدرر ١/ ١٤٤ ٩/٦٤٦ ، والهمع٢/٢٦٦ ،وجرير يهجو الفرزدق في البيت و قفيرة أمه

(٦)انظر: شرح المفصل ٧/٧٥ ، وشرح التصريح ١/٢٩٠

(٧) البيت من الرجز، ونسبه محقق شذور الذهب ليزيد بن القعقاع ١/١٥٩ ، وهو في البحر ٧/٤٦٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٢٨ والشاهد فيه قوله : " أتيحَ لي نذيرا " حيث أقام الجار والمجرور " لي" نائبا للفاعل مع وجود المفعول به " نذيرا " على مذهب الكوفيين و الأخفش وهو عند البصريين ضرورة

وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به ، فإن تأخر لم يجز فتقول : ضُرِبَ الضَّربُ الشديد زيداً ، وضُرِبَ يومُ الجمعة زيداً ، وذَكَرَهُ ابن برهان عن الأخفش [١] . وفي النهاية ما يخالف هذا قال : زَعَمَ أبو الحسن أَنهُ يجوزُ : ضُرِبَ أخاك الضّرْبُ الشديد ، وقال لو قلت : ضُرِبَ الضرب الشديد أخاك لم يجزْ [٢] . وقيل أجاز نيابة الظرف والمصدر بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما ، والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به [٣] .

وتبع ابن مالك الأخفش والكوفيين في إجازتهم إقامة غير المفعول به مع وجوده لثبوت السماع به ، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة أبي جعفر المدني [٤] ، وهو الوجه .

٢- المصدر

تمتنع إقامة المصدر مقام الفاعل إن كان مسوقاً للتوكيد فقط ، من غير زيادة فائدة - أي كان مبهما غير مختص - ، قال ابن يعيش : " فما أريد به - أي المصدر- تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام ولا يقام مقام الفاعل [٥] " .فلا يقال : في مثل ضَلَ زيدُ ضلالاً : ضُل ضلالٌ . وعللوا للمنع بأمرين :

- أن الفعل مستغن بدلالته على الحدث عن المصدر ، فلا فائدة مرجوة منه غير التوكيد

ويشترط في كل ما ينوب عن الفاعل أن يكون ذا فائدة متجددة بخلاف قام زيد قياماً طويلاً أو قومة أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة [٦].

---

(١) انظر : رأي الأخفش في: شرح التسهيل ١٢٨/٢-١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، ، وشرح الكافية ٢٢٠/١ ، والارتشاف ١٣٣٩، ، وأوضح المسالك٣٧٩/١ وشرح التصريح٢٩١/١، وشرح الأشموني١٣٨/٢

(٢) انظر : النهاية لابن الخباز ٦٥١/٣

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٢٠/١ ، والارتشاف ١٣٣٩ ،وشرح اللمع لابن برهان ٤٦-٤٧ والهمع٢٦٦/٢

(٤)انظر : شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وعمدة الحافظ ١٨٦/١-١٨٧

(٥) شرح المفصل ٧٢/٧ ، وانظر : المقرب٨٧/٢ ، ، وشرح التسهيل ١٢٦/٢، وشرح الكافية ٢٢٠/١ و الارتشاف ١٣٣٢ ، وشرح التصريح ٢٨٩/١ ، والهمع٢٦٧/٢ والبسيط٩٦٥/٢

(٧) انظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢، شرح الكافية ٢٢٠/١، والهمع٢٦٧/٢ ،و شرح التصريح ٢٨٩/١

- أن المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ولابد من تغايرهما بخلاف ما إذا كان مختصا فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة [١] .

وإن كان المصدر مسوقا لغير التوكيد وكان غير متصرف – أي ملازما للنصب على المصدرية – فلا يجوز قيامه مقام الفاعل أيضاً . قال ابن يعيش : " فإذا لم يكن -أي المصدر – متمكناً لم يقم مقام الفاعل ، نحو : سبحان الله فنقول : سبح في هذه الدار تسبيح كثير لله ، ولا يجوز أن تقول سُبح في هذه الدار سبحان الله لعدم تصرفه [٢] " ، ولأن النائب عن الفاعل مستحق للرفع وما لا ينصرف من المصادر ملازم للنصب [٣] .

وإن كان المصدر المؤكد محذوفا مدلولاً عليه بالعامل نحو : جُلِسَ ، أي الجلوس، لم تجز إنابته أيضا ، ويرى الشيخ خالد أنه أحق بالمنع من سابقه لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاما من ظاهره [٤] ، وقد نسب جواز ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصدر [٥] قال ابن خروف : " لا يجيز أحد من النحويين رد الفعل إلى ما لم يسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد قُعِد ، وضُحِك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادعاؤه – يعني الزجاجي – أنه مذهب سيبويه فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أي قد قُعِد وقد سُوفر السفر الذي ينتظر وقوعه [٦] " .

وأجازه الفراء على أن الفعل فارغ [٧] ، وأجاز الكسائي وهشام [٨] ، على أن فيه مجهولاً من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيهما هو ." وتبعهما أبو حيان في النكت

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢٨٩/١

(١) شرح المفصل ٧٣/٧،وانظر: شرح الجمل ٥٣٦/١ ، وانظر الارتشاف ١٣٣٢، وشرح التصريح ٢٨٩/١. والهمع٢٦٦/٢

(٣) انظر: عمدة الحافظ١٨٧/١

(٤) شرح التصريح ٢٨٩/١ ، وانظر: الهمع٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٢/٢

(٥) نسبه إليه الزجاجي ، انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، وفي الارتشاف ١٣٢٧ لم يذكر الناسب

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، والارتشاف١٣٢٧

(٧) انظر رأي الفراء في : إصلاح الخلل١٩٦ ، والارتشاف١٣٢٧ ، و الهمع ١٦٤/١

(٧)انظر رأيهما في : إصلاح الخلل ١٩٦ ، والارتشاف١٣٢٧ ، و شرح التصريح ٢٨٩/١

الحسان فقال :" ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره ، فيجوز أن تقول :قيم وقعد ، فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام وقعد القعود [١] " قال ابن مالك : " ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذي لمجرد التوكيد والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نوى و لم يلفظ به .فإذا كان المصدر المنوي مدلولاً عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك بلى سير سيرٌ لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ [٢] ". وأما قوله تعالى :﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾[٣] فالنائب عن الفاعل هو ضمير المصدر المختص أي :وحيل هو أي الحَوْلُ المعهود [٤]، ومنه قول امرئ القيس [٥] :

وقالت متى يُخْلَ عَليك ويعتلل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

فاعل النائب عن الفاعل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو صفة مجذومة أو (لمعنى معتل) هو أي (الاعتلال المعهود) أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفيده الفعل لأنه إنما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل [٦] .

أما إن كان المصدر المحذوف مؤكدا ومعلقا به ظرف غير متصرف فيجوز إنابته ، نحو: جُلس دونك ، والنائب مضمرا يعود على المصدر المفهوم [٧] .

وإن اختص المصدر بوصف مقدر نحو سِير بزيد سيرٌ ، أي نوعان من السير ، منع إقامته سيبويه [٨] . وابن عصفور [٩] ، وقال المبرد : " فيه بُعد [١٠] " .

---

(١) نقلا عن شرح التصريح ٢٨٩/١

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، وانظر:الهمع٢٦٧/٢

(٣) سورة سبأ :٥٤

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٩

(٥) البيت من الطويل ، وهو من شواهد : المغني ٢٩٨ ، وأوضح المسالك٣٧٤/١ ، والمقاصد النحوية ٥٠٦/٢ وشرح التصريح ٢٨٩/١ ، وشرح الأشموني ١٣٢/٢

(٦) التصريح ٢٨٩/١

(٧) البسيط ٩٦٥/٢ -٩٦٦

(٨) انظر الكتاب ٢٢٨/١

(٩) المقرب ٨٧/٢

(١٠) المقتضب ٩٦٥/٤-٩٦٦

وأجازه الكوفيون ،إلا أن كان الوصف (شديد أو لين) فلا يجيزون فيها إلا النصب يقولون سير عليه شديداً أو بيناً [١] .

أما إن اختص المصدر المؤكد بوصف ظاهر نحو سير بزيد سيرٌ شديدٍ أو هين " فيجوز إنابته ، لأنه لما نُعت قرب من الأسماء وحدثت فيه الفائدة [٢].

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف ، فلا يقال في سير سيرٌ حثيثٌ : سير حثيثٌ ، بل يجب نصبه ، وأجازه الكوفيون [٣] .

وأجاز ابن السراج نيابة المصدر المنوي قال: " والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذٍ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل [٤] " .

٣ – الظرف

تمتنع نيابة الظرف إذا كان غير مختص [٥] سواءً أكان ظرف زمان ،نحو: وقت وحين ، أم ظرف مكان نحو : مكان وأمام ، فلا يقال في سرتُ وقتا : سير وقتٌ ، ولا في جلستُ مكانا : جُلِس مكانٌ ؛ لعدم الفائدة ، بخلاف سير وقتٌ معين ، جُلِس مكانٌ بعيدٌ ، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد [٦] ؛ ولأن الفعل يدل على مطلق الزمان والمكان (وضعا والتزاما) ، ولا يدل على خصوصية الوصف . فإن قيد الظرف بوصف مثلا حصلت الفائدة بالاختصاص بالوصف فجازت إنابته [٧] .

---

(١) الارتشاف (١٣٣٣)

(٢) انظر : الأصول ٨٠/١ ، والمقرب٨٧/٢ ، ، وشرح التسهيل ١٢٦/٢، وشرح الكافية ٢٢٠/١ وانظر الارتشاف ١٣٣٢ ، وشرح التصريح ٢٨٩/١ ، والهمع٢٦٧/٢ والبسيط٩٦٥/٢

(٣) الهمع ٢٦٧/٢

(٤) الأصول ٨٠/١-٨١ ، وانظر: شفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢- ١٢٨ ، والارتشاف ١٣٣٤ و الهمع ٢٦٧/٢ ، ذكر ابن يعيش المقولة ذاتها ، إلا أنه قيدها بعد ذلك بأن يكون المصدر ذا فائدة والظرف متمكن . شرح المفصل ٧٢/٧

(٥) هو الظرف المبهم الذي يدل على قدر من الزمان غير معين ،نحو: وقت ، حين ،أو مكان غير معين ،نحو: أمام يمين انظر: الموسوعة ٤٣٣

(٦) المفصل ٧٣/٧ ، وشرح التسهيل ١٢٧/٢، وعمدة الحافظ١٨٨/١ ، والارتشاف ١٣٣٣ وأوضح المسالك٣٧٩/٢ والهمع٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني١٣٢/٢

(٧) شرح التصريح ٢٩٠/١

وإذا كان الظرف مختصاً وغير متصرف [١] تمتنع إنابته عن الفاعل أيضا فلا يقال : جُلِسَ عندك ولا رُكِبَ سحرٌ ، إذا قصدت سحر يومك ، قال سيبويه : " ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سِحر ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً ... ومثله : سير عليه ضحًى إذا عنيت ضحى يومك لأنها لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى ..... ومثل ذلك : صيد عليه صباحا ومساء وعشيةً وعِشاءً، إذا أردت عِشاء يومك ومساء ليلتك لأنهم لم يستعملوه في هذا المعنى إلا ظرفا ، مثل ذلك سير عليه ذات مرة ، نصبٌ لا يجوز إلا هذا ....[٢]." .

وذلك لامتناع الرفع ؛ لأن النائب عن الفاعل يستحق الرفع ، والظروف غير المتصرفة لا تفارق الظرفية ، ولا تستعمل مرفوعة أصلاً ، وإنما هي ملازمة للنصب أو الجر بمن ، ونيابتها عن الفاعل تخرجها عما استقر في لسان العرب النصب على الظرفية [٣] .

وأجاز الأخفش إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل ، نحو : سير عليه سحرٌ وجُلس عندك [٤] . ويرى ابن مالك أن مذهب الأخفش في هذه المسألة ضعيف [٥].

ونسب السيوطي إجازته للكوفيين [٦] ، ولم ينسبه الرضي لأحد فقال :" أجاز بعضهم " وردّه بقوله " وليس بوجه [٧] " .

---

(١) الظرف غير المتصرف : هو الذي لا يفارق الظرفية ، نحو : قط ، والظرف المتصرف: هو الذي يفارق الظرفية إلى الفاعلية و المفعولية والإضافة وغيرها. انظر: شرح التصريح ٢٩٠/١ والموسوعة ٤٣٣

(٢) الكتاب ٢٢٥/١، وانظر: الأصول ٨٠/١، والنكت ٣١٨/١-٣١٩،والأمالي الشجرية ٥٧٨/٢ وكشف المشكل ٣٠٦/١، وشرح المفصل ٧٣/٧، وشرح الجمل ٥٣٦/١، وشرح التسهيل ١٢٧/٢،وشرح عمدة الحافظ ١٨٧/١ شرح ألفية ابن معط ، ٦٢٣/١، وشرح الكافية ٢٢١/١ ، والارتشاف ١٣٣٣، وتوضيح المقاصد ٢٩/٢ وأوضح المسالك٣٧٩/١ والمساعد ٣٩٨/١، وشرح التصريح ٢٩٠/١، و الهمع ٢٦٧/٢

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٢٧/٢ ،وعمدة الحافظ١٨٧/١ ، و شرح ابن عقيل ٤٦١/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، و الهمع ٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني١٣٢/٢

(٤) انظر رأي الأخفش :التسهيل٧٧ ، وشفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢ والارتشاف ١٣٣٤ ، و الهمع ٢٦٧/٢ وشرح الأشموني١٣٢/٢

(٥) شرح التسهيل ١٢٨/٢

(٦) انظر : الهمع ٢٦٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٢١/١

(٧) شرح الكافية ٢٢١/١

ولا تجوز نيابة الظرف المختص المتصرف إذا كان منويا لا ملفوظا به [١]، وأجازه ابن السراج فقال: " والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذٍ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل [٢] " .

" وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو: أنت في دار ضُرب أي ضُرب فيها [٣] .

أما إذا كان الظرف مختصاً ، ومتصرفا فيجوز أن ينوب عن الفاعل نحو: صِيم رمضان وجُلِس أمام الأمير ، قال سيبويه :" تقول: سير عليه يومٌ ، فترفعه على حد قولك : يومان وتنصبه عليه ... وتقول : سير عليه غُدوَةُ يا فتى وبكرة ، فترتفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا ... وتقول : سير عليه ضَحوَةٌ من الضحوات ، إذا لم تعن ضَحوَةَ يومك ؛ لأنها بمنزله ساعة من الساعات ... وتقول : سير عليه أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ ، وسير عليه اليمينُ والشِّمالُ ، لأنه يتمكن تقول على اليمين وعلى الشمال . [٤] "

ولا تجوز نيابة صفة الظرف المحذوف عند البصريين ، وأجازه الكوفيون [٥] .

٤- الحال والتمييز

يمتنع نيابة الحال والتمييز عن الفاعل عند الجمهور فلا يقال : في سار عمرو بزيد قائما : سير بزيد قائمٌ ، ولا في طاب زيدُ نفساً : " طَيبَ نفسٌ . قال ابن السراج : " فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل واحداً منها في محل الفاعل ،إذا قلت : سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرو عرقاً لا يجوز أن تقيم (قائماً وعرقاً) مقام

---

(١) انظر: الهمع ٢٦٧/٢

(٢) الأصول ٨٠/١-٨١ ، وانظر: شفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢- ١٢٨ والارتشاف ١٣٣٤ و الهمع ٢٦٧/٢ ، ذكر ابن يعيش المقولة ذاتها ، إلا أنه قيدها بعد ذلك بأن يكون المصدر ذا فائدة والظرف متمكن . شرح المفصل ٧٢/٧

(٣) شرح الكافية ٢٢١/١

(٤) الكتاب ٢٢٠/١-٢٢١ ، وانظر: شرح المفصل ٧٢/٧ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ وشرح الأشموني ١٣٢/٢

(٥) انظر: الارتشاف ١٣٣٤ ، و الهمع ٢٦٧/٢

الفاعل ، لأنهما لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون إلا معرفة [١] " ولأنه لا يتسع فيهما كما يتسع في المصدر والظرف [٢] .

وعلل الرضي لمنع التمييز بأنه ليس من ضروريات الفعل ، و للحال بأنه وإن كان من ضروريات الفعل إلا أنه قلة مجيئه في الكلام منعته من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه [٣] ، وقيل مُنع الحال لأنه مبني على سؤال مقدر [٤] .

وإذا كان المميِّز (مِن) نحو: طبت من نفسٍ ، فإنه لا يقوم مقام الفاعل [٥] وأجاز الكسائي [٦] وهشام [٧] نيابة التمييز عن الفاعل ، لكونه في الأصل فاعلاً ، حكى الكسائي في طاب زيد نفساً : طيبت نفسُ زيدٍ ، وفي امتلأت الدار رجالا : امتلئ رجالٌ ولكنه لم يجز تقديمه أو إضماره .

٥ – المفعول من أجله

يمتنع إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل،سواءً أكان منصوباً أم مجروراً بحرف جر عند الجمهور وصححه الفارسي وابن جني ، فلا يجوز : غُفر لزيد ادخاره، على معنى : لادخار [٨] ، وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أمور :

- أنه لما حذفت اللام على الاتساع لم يجزأن تنقله إلى مفعول به فتتصرف بالمجاز تصرفا بعد تصرف ؛ فالمعنى يبطل بتباعده عن الأصل [٩] .
- أن النائب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وإن

---

(١) الأصول ١-٨١ ، وانظر: شرح المفصل ٧٢/٧ ، و شرح الجمل ١-٥٣٩ ، وشرح الكافية ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٣٣٨، وشرح التصريح ٢٩٠/١

(٢) انظر: شرح الكافية ٢١٩/١ ، و الهمع ٢٧٠/٢

(٣) انظر: شرح الكافية ٢١٩/١

(٤) انظر : شرح التصريح ٢٩٠/١

(٥) شرح الأشموني ١٣٥/٢

(٦) انظر رأي الكسائي في : شرح التسهيل ٢-١٢٩ ، وشرح الكافية ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٣٣٨، والمساعد ٤٠٠/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، و الهمع ٢٧٠/٢

(٧) انظر رأي هشام في : الارتشاف ١٣٣٨ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، و الهمع ٢٧٠/٢

(٨) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٢ ، والنهاية لابن الخباز٦٥٨/٣، وشرح الكافية ٢١٩/١ والارتشاف ١٣٣٧ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١، والهمع٢٧٠/٢ .

(٩) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٢

جاز ألا يذكر لفظاً مثل الفاعل ، وكل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلا تعليل نحو : جئتك للسمن ، فلا يقال جِئ للسمن إذاً قد يأتي فعل بلا غرض لكونه عبثاً ، ولهذا لم يقم المفعول له مقام الفاعل [١] .

- أن المفعول له مبنى على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى [٢] .
- أنه مُنِعَ بناءً على أن المجرور لا يقام ؛ ولأنه بيان لعلة الشيء ، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه [٣] .

وأجاز بعض النحاة إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل ، إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوباً ، بناء على جواز إقامة المجرور ، ونسب هذا الرأي في شرح التصريح للأخفش [٤] ومنه قول الشاعر [٥] :

يُغْضِى حَيَاءً ويغضي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلا يُكلمُ إلا حينَ يَبْتَسَمُ

٦ – المفعول معه

" لا يجوز أن يقام المفعول معه مقام الفاعل في ما لم يسمَّ فاعله . لأنهم قد توسعوا فيه و أقاموا واو العطف مقام مع ، فلما توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبَعُد عن الأصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ، ويكون تراجعاً عما اعتزموه ونقصاً للغرض الذي قصدوه [٦] "

وقيل لم يقم مقامه لأن النائب عن الفاعل ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ،وإن جاز ألا يذكر لفظاً كالفاعل والمفعول معه مصاحب ورُبَّ فعل

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢١٩/١

(٢) شرح التصريح ٢٩٠/١

(٣) الهمع ٢٧٠/٢

(٤) ٢٩٠/١

(٥) البيت من البسيط ، وهو منسوب للفرزدق في شواهد المغني ٧٣٢/٢، والتصريح ٢٩٠/١، والمغني اللبيب ٣٢٠/١، وهو في ديوانه ٢/ ١٧٩ ، ومنسوب للحزين الليثي في النهاية لابن الخباز ٦٥٨/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني/٦٦ و ٢١٣/٣، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، والبيان والتبيين ١٩٧/١ و ١٩/٣، والشعر و الشعراء ١٢/١ وشرح المفصل ٥٣/٢، والكامل ٥٧/٢ ، والبيت في مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب – رضي الله عنه والمعنى: يقول: إنه يغض الطرف حياء، ولكن الناس لفرط مهابته لا يرفعون إليه أبصارهم إلا إذا ابتسم لهم والشّاهد فيه: (من مهابته) حيث أقيم المفعول من أجله مقام الفاعل على رأي الأخفش

(٦) شرح المفصل ٧/ ٧٢ ، وانظر: شرح التصريح٢٩٠/١

يُفعل بلا مصاحب – فهو ليس من ضروریاته مع أنه مع الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفتها لم يُعرف كونه مفعولاً معه [١] .

٧ – المفعول الثاني من باب علمتُ والثالث من باب أعلمتُ

يمتنع إقامة المفعول الثاني من باب علمتُ والثالث من باب أعلمتُ مقام الفاعل لأنهما قد يكونان جملة من حيث كانا في الأصل خبر المبتدأ ' والخبر قد يأتي مفرداً أو جملة أو ظرفاً والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما وقع موقعه ؛ لأن ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه ، والجمل لا تكون إلا نكرات ، ولذلك لا يصح إضمارها مع أنه ربما تغير المعنى بإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل ، فإذا قلت مثلاً : ظننتُ زيداً أخاك فالشك إنما وقع في الإخوة لا في زيد فلو قدمت الأخ وأخرت زيداً لصارت الأخوة معلومة والشك واقع في التسمية فإذا كان الفعل يتغير بالتقدم فبإسناد الفعل إليه أولى لأنه في الحـــكم مقدماً .. [٢]

وقدم الرضى تعليلاً آخرا ، وهو أن " المفعول الثاني مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه ، صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز وهو يرى أن رأي المتقدمين هذا فيه نظر .. لأن كون الشئ مسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا : أعجبني ضرب زيد عمراً ، فأعجبني مسند إلى ضرب وضرب مسند إلى زيد ، و لو كان لفظ مسند إلى شيء ، أسند أي ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافاً ، ومضاف إلية بالنسبة إلى شيئين كغلام في قولك : فرس غلام زيد [٣]".

وأجاز الرضي قيام الجملة مقام الفاعل إذا كانت محكية ؛ " لكونها بمعنى المفرد -أي اللفظ – نحو قولة تعالى ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾[٤]أي قيل هذا القول وهذا اللفظ ، وكذا قد تجئ الجملة في مقام الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مـــؤولة

---

(١) انظر شرح الكافية بتصرف ١٢٩/١

(٢) شرح المفصل بتصريف ٧-٧٢، وانظر (شرح الكافية ١-٢١٦)

(٣) شرح الكافية (١-٢١٧)

(٤) سورة هود : آية ٤٤

بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[١] أي تبين لكم فعلنا بهم فيصح نحو بُيِّن لكم كيف فعلنا [٢] "

وأجاز كذلك قيام ثاني مفعولي عملت مقام الفاعل قياساً " معرفة كان أو نكرة " واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون مكان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ ،فلا يجوز في نحو : علمت زيداً أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول وهذا كما قلنا في النحو : ضرب موسى عيسى ، وكذلك في النحو : أعلمت زيداً أباك فإذا لزم كل واحد مركزة لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه [٣] .

وأجاز ابن مالك نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس و لم يكن جملة أو شبيهها خلافاً لمن أطلق المنع في باب الظن وأعلم ، فقال :" لا خلاف في الجواز نيابة ثاني المفعولين من باب أعطى إذا أمن اللبس نحو أعطيت زيدا درهماً ، ولا في منعه إن خيف اللبس نحو أعطيت زيداً عمرا فيجوز في المثال الأول أن يقال أعطي درهمُ زيداً ، لأن اللبس فيه مأمون ولا يجوز في المثال الثاني أن يقال أعطي عمرا زيدا ، لأن عمر مأخوذ فيتوهم كونه أخذا [٤] ".

٨ – الجار والمجرور

لا ينوب المجرور عن الفاعل عند ابن درستويه والسهيلي وأبي علي الرُّنْدِيّ والنائب في نحو قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾[٥]هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه إذا التقدير لما سقط هو أي المسقوط وفي نحو (سيير بزيد) التقدير سيّر هذا السيد وعلتهم في ذلك أنه لا يتبع على محل المجرور وإذا ناب عن الفاعل بالرفع ، فلا يُقال : (مُرّ بزيدٍ الظريف ، ولا ذهب إلى زيدٍ وعمرو) ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بمصدر الرفع ، ولأن

---

(١) سورة إبراهيم :آية ٤٥

(٢) شرح الكافية ٢١٦/١

(٣) شرح الكافية ٢١٧/١

(٤) شرح التسهيل (٢-١٢٩) – شرح المفصل ٧٢/٧

(٥) سورة الأعراف: آية ١٤٩

المجـــــــــرور قد يتقدم على عامله نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [١] فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله [٢] .

المسألة الخامسة : امتناع بناء الأفعال التالية لما لم يسمَّ فاعله : .

أ - لا يبنى **الفعل الجـــامد** لما لم يسمَّ فاعله ،نحو :نعم و بئس ؛ لأنه لم يسمع والقياس يأباه [٣] . وقد سبق ذكره في مبحث الفعل الجامد [٤] .

ب ـــ يمتنع بناء **كان التامة** لما لم يسمَّ فاعله ، وفاقا للفارسي ، و تبعه أبو حيان [٥] .

ج ـــ يمتنع بناء **الفعل اللازم** لما لم يسمَّ فاعله ، وقد سبق القول بأنه لا ينقل من فعـــُل أبدا لأنه لا يتعدى ، قال ابن السراج : " واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول لأن ذلك محال ، نحو: قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيد ولا جلس عمرو إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدي إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له [٦] "

وعلل له ابن جني بقوله : " لأنك إذ لم تذكر الفاعل ، و لم يكن ثـــَم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثا عنه ، بقي الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، وهذا محال [٧] " وقد سبق ذكره في مبحث الفعل اللازم [٨] .

د ـــ لا يبنى **الفعل الناقص** لما لم يسمَّ فاعله عند البصريين ، فلا يقال في (كان زيد قائما) : كِين قائم ، قال ابن السراج : " وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلى ما لم يسمَّ فاعله فيقولون : كين قائم ، وهذا عندي لا يجوز من قبل إن " كان " فعل غير حقيقي وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شي ء واحد

---

(١) سورة الإسراء: آية ٣٦

(٢) شرح التصريح ٢٨٧/١

(٣) انظر : الارتشاف ١٣٢٥ ، و الهمع ٤٠/٦

(٤) انظر: المسألة الثالثة من مسائل الفعل الجامد ص ١٢٤

(٥) انظر: الارتشاف ١٣٢٥

(٦) الأصول ٧٧/١ ، وانظر: النهاية لابن الخباز ٦٤٨/٣ ، والارتشاف ١٣٢٧

(٧) المنصف ٢٤/١

(٨) انظر: المسألة الثانية من مسائل الفعل اللازم ص١١٩

لأن الثاني هو الأول في المعنى [١] " وإجازته تنسب للكوفيين ، وقد سبق طرح هذه المسألة في مبحث الفعل الناقص [٢] .

---

(١) انظر: الأصول ٨١/١ ، و التبصرة والتذكرة ١٢٥/١،و شرح التصريح ٢٩٠/١ اللباب ١٦٣/١ ــ ١٧١، والارتشاف ١٣٢٥ ، و الهمع ٤٠/٦

(٢) انظر: المسألة الثانية من مسائل الفعل المتصرف ص ١٠٩

المبحث السادس

الممتنع توكيده بالنون

تأتي النون المؤكدة على ضربين : ثقيلة وخفيفة ، والثقيلة أشد توكيدا من الخفيفة [١] ، قال الخليل : " فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا [٢] " وعلل لذلك الدهان بقوله : " فالثقيلة نونان :الأولى ساكنة والثانية متحركة فالأولى مدغمة في الثانية والتأكيد بالثقيلة أشد لأنه كلما كثر الحرف كثر معناه [٣] " وعلل له ابن يعيش بقوله : " لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد فقولك اضربن خفيفة النون بمنزلة قولك اضربوا كلكم وقولك اضربن مشددة النون بمنزلة اضربوا كلكم أجمعون [٤] " ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى :﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[٥].

وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما ، والثقيلة أصل عند الكوفيين والخفيفة مخففة منها وفرع عنها [٦] ، ومعناهما التأكيد ،ويختصان بالفعل،فهما مظنة الفعل المستقبل المطلوب تحصيله ؛لأن الفعل المستقبل غير موجود فإذا أريد حصوله أكد بالنون إيذانا بقوة العناية بوجوده [٧] .

مسائل المنع في التوكيد بالنون :

المسألة الأولى : ما يمتنع توكيده بنوني التوكيد

---

(١) انظر: المقتضب٣/١٠،واللمع٢٥٩،و:شرح المفصل٩/٣٧ والمقرب٧٣، وشرح الأشموني٣/٣٨٨ ، والهمع٤/٣٩٧

(٢) الكتاب ٣/٥٠٩

(٣) شرح اللمع للدهان ٢١٣

(٤) شرح المفصل٩/٣٧

(٥) سورة يوسف :آية ٣٢

(٦) انظر:الإنصاف ٢/٦٥٠ــ٦٥٣،ومغني اللبيب ٢/٣٩١ ، وشرح الأشموني٣/٣٨٨

(٧) انظر:شرح المفصل٩/٣٩ ، وشرح الكافية٤/٤٨٤

يمتنع دخول نوني التوكيد على غير الأفعال؛لأن المراد منهما توكيد ما لم يقع ليكون حاملا على الوقوع ، كما يمتنع دخولها على الماضي من الأفعال فقد اختصتا بالقسم والأمر والنهي والاستفهام ، وهذا لا يتحقق في غير فعل الأمر [١] . وعلى هذا فإن جملة ما يمتنع دخول نوني التوكيد عليه ما يلي :

أولا : الاسم

يمتنع دخول نوني التوكيد على الاسم ، فالتوكيد من خصائص الفعل قال ابن النحاس : "ولا يلحقان إلا الأفعال غير الماضية [٢] " ، وقال الزمخشري : " ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وذلك ما كان قسما أو أمرا أو نهيا أو استفهاما أو عرضا أو تمنيا [٣] " . وعلة المنع فوات الغرض إذ لا معنى لطلب حصول شيء لا دلالة فيه على الزمن .

ولكن بعض العرب شبه اسم الفاعل بالفعل فألحقه النون توكيدا ، ومنه قول الراجز[٤] :

أرأينا إن جاءتْ به أُمْلُودَا مُرَجَّلا ويَلبَسُ البُرُودا

أقائلُنَّ أحضِروا الشهودا

حيث ألحق النون باسم الفاعل(قائل) وعامله معاملة الأفعال، والذي سوغه شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع (أتقولون) ،والنحاة يرون أنها ضرورة وإنما جازت لأن المشتقات تعمل عمل الأفعال فلما عملت عملها عوملت معاملتها فؤكدت مثلها ، وهي مختصة بالشعر[٥]، قال ابن جني بعد أن أورد البيت الأنف الذكر:"فهذا إذا استحسان لا عن

---

(١) انظر:اللباب٢/٦٦

(٢) التعليقة١١٠٩

(٣) المفصل٣٩٤

(٤)البيت من الرجز ، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج ،وهو ضمن أبيات مفردة ملحقة بديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، والتصريح١/٤٢،وهو بدون نسبة في سرالصناعة١١٨/٢ ، والخصائص ١٣٦/١، المحتسب١/ ١٩٣ وشرح التسهيل ١٤/١، واللسان مادة (رأى)٨٥/٥ ، ومغني اللبيب ٣٩١/٢ ، وشرح الأشموني٣٨٨/٣ ، والدرر٥/ ١٦٧ والخزانة٤٢٠/١١ ، قال ابن دريد في أماليه : أتى رجل من العرب أمة له فلما حملت جحدها فأنشدت ...أقائلون أحضروا الشهودا وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .وفي رواية ابن جنى في: سر الصناعة والخصائص والمحتسب "إن جئت" مكان "إن جاءت " ، والشاهد فيه: (أقائلُنَّ) حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع

(٥)انظر: شرح التسهيل ١٤/١،ومغني اللبيب ٣٩١/٢، والتصريح٤٢/١وشرح الأشموني١/ ٤٧ ،والخزانة ٤٢٠/١١

قوة علة، ولا عن استمرار عادة ،ألا تراك لا تقول:أقائمُنّ يا زيدون ، ولا أمنطلقُنّ يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته،وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبة [١] " .

وقال الأخر [٢] :

يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرون بعدنا السيوفا

حيث ألحق النون باسم الفاعل (شاهر) وعامله معاملة الأفعال ، شذوذا [٨]

ثانيا : أسماء الأفعال

يمتنع دخول نوني التوكيد على الحروف قال سيبويه : "هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: "إيه وصه ومه" وأشباهها .وهلُمّ في لغة أهل الحجاز كذلك.ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء وزعم أنها (لمّ) ألحقتها هاء للتنبيه في اللغتين ــ أهل الحجاز وبني تميم ـــ وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلمَّ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة رُدّ ورُدّا ورُدِّي واردُ دْن كما نقول :هلُمّ وهَلُمّا وهَلُمِّي وهَلُمْنَ والهاء فضل، إنما هي التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم[٣] " . وعلة المنع فوات الغرض إذ لا معنى لطلب حصول شيء لا دلالة فيه على الزمن .

يرى المبرد وابن عصفور وابن النحاس أن (هلمّ) اسم فعل في لغة أهل الحجاز ؛لذا فهم يستعملونها استعمال أسماء الأفعال ،فيبقونها على لفظ واحد،ولا يؤكدونها بالنون وبذلك نزل القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ﴾[٤]

---

(١)الخصائص ١٣٦/١

(٢)البيت من الرجز ، ونسب لرؤبة في المقاصد النحوية ١٢٢/١ ،والجمهرة ٢٩/٢، ولم أجده في ديوانه ، وهو بدون نسبة في اللسان مادة (شهر) ٢٢٧/٧ والأشموني ٤٦/١ ،والخزانة ٤٢٧/١١، حنيفا . بلا تنوين منادى مرخم من حنيفة وهو أبو القبيلة :حنيفة بن لجيم ، أشاهرون يريد سل السيوف من أغمادها ،والمعنى بعد ما حدث أتستلون سيوفكم بعدنا من أغمادها وتبرزونها ، والشاهد فيه: (أشاهرون) حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع

(٣) الكتاب ٥٢٩/٣ ، وانظر:الأشموني ٤٦/١ــ٤٧

(٤) سورة الأنعام : آية ١٥٠

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[١]، وهي فعل في لغة بني تميم ؛لذا فهم يجرون عليها حكم الأفعال فيصلون بها ضمائر الرفع ويؤكدونها بالنون[٢] .

أما ابن يعيش فيرى أنها عند بني تميم اسم فعل ويدلل لذلك بأنهم يختلفون في آخر الأمر من المضعف فمنهم من يتبع فيقول ردّ بالضم وفرّ بالكسر وعضّ بالفتح ومنهم من يكسر على كل حال فيقول رد وفر وعض ومنهم من يفتح على كل حال ثم هم يجتمعون على فتح ميم هلم مثل دونك [٣] ولكن لعل ما يضعف هذا الرأي أن هلم تختلف عن باقي المضعف بالتركيب والحذف الحادث فيها.

ثالثا : الأفعال الماضية

لا تؤكد الأفعال الماضية بالنون ، قال الزمخشري : "ولا يؤكد بها الماضي[٤] "و قال ابن عصفور :"ولا يلحقان إلا الأفعال غير الماضية[٥]" . وعلة امتناع توكيدها أن معناها الدلالي لا يتفق مع ما تدل عليه نون التوكيد من تخليص الفعل لمعنى الاستقبال[٦] فالماضي موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده [٧] ولكنهما قد يلحقان الماضي الذي بمعنى المستقبل ،نحو قوله صلى الله عليه وسلم:" ... فإما أدركنّ أحدٌ ... [٨] " فأدركن هنا في حيز الشرط ،ودخول (إما) عليه جعله مستقبل المعنى وإن كان بلفظ الماضي فهو على معنى" فإما يُدرِ كنَّ "

---

(١) سورة الأحزاب : آية ١٨

(٢) انظر : المقتضب ٣ /٢٠،والمقرب ٧٣ ،والتعليقة ١١٠٩

(٣) انظر : شرح المفصل ٤٢/٤

(٤) المفصل ٣٩٤،وانظر:شرح الكافية٤٨٤/٤

(٥) المقرب ٧٣

(٦) انظر : تصريف الأفعال والأسماء ٢١٩،المغني٢٢٧

(٧) شرح المفصل٤١/٩

(٨) انظر : صحيح مسلم باب (ذكر الدجال وصفته وما معه) رقم ٢٩٣٤ ،٢٢٤٩/٤ ،وبداية الحديث : " «لَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ، مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ، أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ، مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالْآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ، نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا ..."

ومنه قول الشاعر[١] :

دامَنَّ سعدكِ إنْ رحمتِ مُتَيَّمَا

لولاكِ لم يكُ للصبَابَةِ جانحاً

حيث ألحق نون التوكيد بالفعل الماضي (دام)؛لأنه دعاء ،والدعاء بمعنى الاستقبال[٢]،ومن النحاة من يرى أن الماضي لا يؤكد مطلقا وأن البيت ضرورة شاذة ، الذي سهله أنه دعاء بمعنى الاستقبال [٣].

وعلى هذا فالفعل الماضي لا يؤكد إلا إذا كان دالا على الاستقبال وذلك في حالتين: إذا كان في حيز الشرط ،أو كان للدعاء .

رابعا : أفعل التعجب

يمتنع توكيد أفعل التعجب ، قال ابن هشام : " ويؤكد بهما صِيغ الْأَمر مُطلقًا وَلَو كَانَ دعائيا ... إِلَّا أفعل فِي التَّعَجُّب لأن معناه كمعنى الفعل الماضي[٤] " وعلة المنع إذاً أن الماضي موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل ، وشذ قول الشاعر[٥] :

ومُستَبْدِلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيْمَةً

فأحرِ به بطول فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بدون نسبه في شرح التسهيل ١٤/١، و مغني اللبيب ٣٩٢/٢، والخزانة ١٢٠/١، ٣٤١/٤

وشرح التصريح ٤١/١، ،وشرح شواهد المغني ٧٦٠، وشرح الأشموني ٣٨٩/٣،والصبان ٤١/١،والدرر ١٦١/٥ ، سعدك بالكسر خطاب لمحبوبته، والمتيم :من تيّمه الحب ،والصبابة ،المحبة والعشق ، والجانح من جنح إذا مال ،والجملة دعائية والمعنى : أدام الله سعدك إن رحمت العاشق لك ، المتيم بك ، والشاهد فيه قوله: "دامن" حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة

(٢) انظر :شرح التسهيل١٤/١، وتوضيح المقاصد١١٧٠/٣ ، والجنى الداني ١٤٣

(٣) انظر : مغني اللبيب ٣٢/٢،والهمع٣٩٩/٤ ،وشرح الأشموني٣٨٩/٣

(٤) مغني اللبيب٣٩١/٢، و انظر:الهمع٣٩٩/٤

(٥) البيت من الطويل ،وهو بدون نسبة في شرح التسهيل ١٤/١،و مغني اللبيب ٣٩١/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ والأشموني ٤١٢/٣،وحاشية يس٤٥/١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ١٨٩ ، ٤ وشرح شواهد المغني ٧٥٩ والعيني٦٤٥/٣ والدرر ١٥٩/٥ ، الغضبى: مائة من الإبل ، صريمة :تصغير صرمة ،وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين انظر : غريب الحديث (صرم) ١٢٠١/٣.صغرها للتقليل

حيث أكد صيغة التعجب (أحرين) بالنون الخفيفة شذوذا ، فأبدلها للوقف ألفا، قال الأشموني : " وهذا من تشبيه لفظ بلفظ ،وإن اختلفا معنى[١]" وابن مالك يجيز دخولها على فعل التعجب ؛ لأنه على صورة الأمر،نحو :أحسنن بزيد [٢].

خامسا :الفعل المضارع الدال على الحال

يمتنع توكيد الحال ، فلا تقول: " والله ليقومنَّ زيدٌ الآن ، قال الزمخشري:" ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال [٣] " ، وعلل لذلك الرضي:" بأن التوكيد يليق بما يحصل ،أما الحاصل في الحال ،وإن كان محتملا للتأكيد ،وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد ،لكن لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد[٤] " ، وذكر ابن يعيش بأن الحال موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده [٥].

سادسا :الفعل المضارع المستقبل الذي هو خبر محض

يمتنع دخول نوني التوكيد على الفعل المضارع المستقبل الذي هو خبر محض لا طلب فيه فلا يجوز نحو: أنت تخرجن [٦] ، قال الزمخشري : " ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال ولاما ليس فيه معنى الطلب [٧] " .

ولكن يجوز أن يؤكد الفعل المضارع المستقبل إن دخل على الفعل ما يدل على التأكيد ليكون توطئة لدخول نون التوكيد وإيذانا بها، مثل "ما" المزيدة في الجزاء ، تشبيها لها بلام القسم في كونها مؤكدة، نحو:"إما تفعلن أفعل"[٨] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾[٩]

---

(١) شرح الأشموني٣/٤١٢

(٢) انظر : شرح التسهيل١/١٤،وشرح التصريح ١/٤٥

(٣) المفصل ٣٩٤، وانظر : مغني اللبيب٢/٣٩٢ ، و الهمع ٤/٣٩٩

(٤) شرح الكافية٤/٢٨ــ٢٩

(٥) شرح المفصل٩/٤١

(٦) المرجع السابق٩/٤٣

(٧)انظر: المفصل ٣٩٤،ومغني اللبيب٢/٣٩٢ ، و الهمع ٤/٣٩٩

(٨) انظر:الكتاب٣/٥١٥،و شرح الكافية٤/٤٨٥ ،ومغني اللبيب ٢/٣٩٢

(٩) سورة مريم :آية ٢٦

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾[١] .

وأجازه النحاة للضرورة، قال سيبويه : " ويجوز للمضطر " أنت تفعلنّ ذلك"شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام،لأنها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في هذه الأشياء ،فجعلت بمنزلتها حين اضطروا [٢] " وقال الرضي : " وربما تلحق المضارع خاليا من جميع ما ذكر[٣] " واستشهد بقول سيبويه الآنف الذكر . وقال أبو حيان : " وتدخل أيضا ضرورة في الواجب الخالي مما تقدم ، نحو: أنت تفعلنّ [٤] " .

يظهرمن تمثيل النحاة للضرورة أنها لا تختص بالضرورة الشعرية فقط؛ لتمثيلهم بالنثر فالجواز إذاً يشمل النثر والشعر .

سابعا : الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بإن

يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بإن إلا في ضرورة الشعر عند السيوطي حيث قال : " ولا الجزاء ...ومدخول ربما وما الزائدة ... أي لا تدخل- النون- في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذا وضرورة أو مثلا [٥] " ،وهو قليل عند ابن مالك [٦] وتبعه ابن عقيل فقال : " وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد "ما" الزائدة التي لا تصحب إن [٧] " .

وعلة المنع موافقة القياس لأن القياس أن تدخل نون التوكيد على الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة المسبوقة بإن .

أما جمهور النحاة فقد أجازوا دخولها عليه تشبيها لما الزائدة بلام القسم، قال سيبويه : " وزعم يونس أنهم يقولون ربَّما تقولنَّ ذاك وكثر ما تقولنَّ ذاك، لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم. وإن شئت لم تقحم

---

(١) سورة الأنفال : آية ٥٨

(٢) الكتاب ٣/٥١٧

(٣) شرح الكافية ٤/٤٨٧

(٤) الارتشاف ٢/٦٦٠

(٥) الهمع ٤/٤٠١

(٦) قال: في الألفية "وقلّ بعد ما و لم وبعد لا "

(٧) شرح ابن عقيل ٢/٣٠٩

النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم [١] " ، وهو كثير مضطرد عند الأشموني [٢]لأن " ما " لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام . وجاء منه في الشعر قوله [٣] :

قليلا به ما يحمدنّك وارثٌ إذا نال مما كنت تجمع مغنما

حيث أكد الشاعر الفعل المضارع بعد "ما"الزائدة التي لم تسبق بإن شذوذا عند السيوطي . وقد دخلت هذه النون في الخبر الذي فيه "ما" وإن لم يكن فيه طلب فيقليل من الأمثال المسموعة عن العرب ، نحو قولهم : " بجَهْدٍ ما تَبلغنّ [٤] "، و" بألَمٍ مّا تُخْتِنَنَّه [٥] " و"بعَيْنٍ مّا أرَيَنّك [٦] " شبهوا دخول "ما" في هذه الأمثال بدخولها في الجزاء، وهى على تأويل النفي، وجعلوا كونه لا يبلغ المجد إلا بجهد بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، وجعلوا كونه لا يدرك الختان إلا بألم بمنزلة غير الواجب الذي لا يدرك ، وقولهم : " بعين

---

(١) الكتاب ٥١٨/٣

(٢) انظر:الأشموني٤٠٣/٣

(٣) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي ،في ديوانه٨١ ،ورواية الديوان قليل بالرفع و"ساق" مكان" نال"، وهو منسوب في والتصريح٢٠٥/٢ ، والدرر١٦٣/٥، و المقاصد النحوية٣٢٨/٤ وبلا نسبه في شرح الكافية الشافية ١٤٠٨/٣ والارتشاف ٦٥٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٥/٤ والهمع٤٠١/٤ ، والأشموني٤٠٣/٣ المعنى : حمدا قليلا يحمدنك وارث بعد استيلائه على مالك ، وفيه حث على الإنفاق ،والشاهد فيه : (ما يحمدنّك) حيث أكد الفعل المضارع بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بإن شذوذا واستشهد به أبو حيان على أن نون التوكيد دخلت على الفعل المضارع المنفي بما ضرورة عند الجمهور، وجوازا عند ابن جنى وابن مالك انظر:الارتشاف٦٥٦/٢-٦٥٧

(٤) المعنى : لا يبلغ جهد بدون مشقة ،وهو يضرب لمن حمّلته فعلا فأباه ،أي :لابد لك من فعله مع مشقة انظر : الكتاب٥١٦/٣،والمقرب ٧٤، وشرح المفصل٤١/٩، وشرح الكافية ٤٨٦/٤ والارتشاف٢ / ٦٥٩ ، وشفاء العليل ٨٨٣/٢،وشرح الأشموني ٣/ ٤٠٢، وشرح الكافية الشافية٤ / ١٤٠٧

(٥) المعنى :لا يكون ختان بدون ألم أي لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف إلا باحتمال المشقة وهو خطاب لامرأة أصله تختنين ، ثم جيء بالنون الشديدة ودخلت هاء السكت ، ويضرب لمن يطلب أمرا لا يناله إلا بمشقة ،انظر: الكتاب٥١٧/٣ ، والمقتضب١٣/٣ ، والمقرب ٧٤ والارتشاف ٦٥٩/٢، وشرح الأشموني٤٠٢/٣، وخزانة الأدب٤٠٣/١١ ، ومجمع الأمثال ١٠٧/١-١٨٨/١

(٦) المعنى: أعجل وكن كأني انظر إليك ،وهو يضرب لحث الرسول على السرعة ، وترك البطء انظر : الكتاب٥١٦/٣ والمقتضب١٣/٣، والمقرب ٧٤، وشرح المفصل٤١/٩، و شرح الكافية ٤/ ٤٨٦، والارتشاف ٦٦٠/٢، واللسان مادة (عين) ٣٠١/١٣ ،وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣، والمستقصي ١١/٢، وجمهرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ١٠٠/١ .-١٧٥

ما أرينك" أي : أتحقــق ذلك ولا شك فيه فهو توكيــد[١] ، ولا يقاس على هذه الأمثلة ولا يجوز حذف " ما " منها [٢]. وأجازه ابن مالك[٣] .

ثامنا :الفعل المضارع إذا سبق بأداة شرط غير متصلة بـــ "ما " الزائدة المؤكدة للشرط

يمتنع توكيد الفعل بالنون إذا سبق بأداة شرط غير متصلة بـــ "ما " الزائدة المؤكدة للشرط إلا في الضرورة الشعرية ، وهو يشمل الشرط والجواب قال سيبويه :" وقد تدخل النون بغير"ما" في الجزاء،وذلك قليل في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب "ثم قال بعد أن أورد الأبيات التالية : " وهذا لا يجوز إلا في اضطرار[٤] " .

وذكر الفراء أنه ضرورة وقال عند تفسير قوله تعالى :﴿ إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٥]ما نصه : فمن ذلك قولــه تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾[٦]والمعنى والله أعلم :إن لم تدخلن حطمتنّ ،وهو نهى ،لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة .ألا ترى أنك لا تقول :إن تضربني أضربنّك ، إلا في ضرورة شعر [٧] " .

وقال المبرد :" فإن كان الجزاء بغير "ما" قبح دخولها فيه ؛ لأنه خبر يجب آخره وجوب أوله وإنما يجوز دخولها الجزاء- أي فعل الشرط – بغير "ما " في الشعر للضرورة؛ كما يجوز ذلك في الخبر- جواب الشرط – [٨] "

---

(١) انظر:الكتاب٣/٥١٧ ، وشرح المفصل٩/٤١، وشرح الكافية ٤/٤٨٦

(٢) انظر : الكتاب ٣/٥١٨ ، والارتشاف٢/٦٦٠، ورصف المباني٣٣٦

(٣) انظر:المساعد٢/٦٦٧ ، وشفاءالعليل٢/٨٨٣

(٤) الكتاب ٣/٥١٥

(٥) سورة البقرة : آية ٢٤٦

(٦) سورة النمل : آية ١٦

(٧)معاني القرآن ١/٨٩

(٨)المقتضب٣/١٢، وانظر: المقرب ٧٤ ،والمفصل٣٩٤،و الهمع٤/٣٩٩

ومن توكيد الشرط قوله [١] :

مَنْ تَثْقِفَنْ مِنْهم فَلَيْسَ بآيبٍ أبَدا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةِ شَافِي

حيث أكد الفعل المضارع (فعل الشرط) "تثقفنْ " الواقع بعد أداة الشرط "من" بالنون الخفيفة ضرورة ؛لأن أداة الشرط غير موصولة بما المؤكدة .

أما الرضي فيرى جواز ذلك فيقول :"وربما دخلت في الشرط بلا تقدم "ما" نحو : إن تفعلنّ أفعل [٢] " وأورد البيت السابق .

أما توكيد جواب الشرط ، فيقول فيه أبو حيان :" فأما دخولها في الجزاء فقليل في الشعر[٣]" ومنه قول الشاعر [٤] :

نَبَتَّمْ نَبَات الخيزرانيّ فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتى مَا يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

حيث أكد جواب الشرط "ينفع"فأبدل النون في الوقف ألفا ،وليس من مواضع النون لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ،ولكنه أكد لأن الشرط مما يجوز دخولها فيه ، وتشبيها بالنهي حين كان مجزوما غير واجب وهو من ضرورات الشعر.

---

(١) البيت من الكامل ،وهو لبنت مرة بن عاهان في الخزانة ٣٨٧/١١ -٣٩٩ ،والدرر ١٦٣/٥ ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢٦٣/٢ ، و بلا نسبه في الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٢/٣ ، ، والمقرب ٧٤/٢ ، وشرح الكافية ٤٨٦/٤ و الارتشاف٦٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وثقف :صادف ، وآيب : راجع ،وبنو قتيبة : قوم من باهلة قتلوا والد الشاعرة ، وشاف : يشفي الغليل، والمعنى : من نصادفه من باهلة سنقتله ،ولن يرجع إلى أهله أبدا، وإن قتل بني باهلة يشفي الغليل ، والشاهد فيه (تثقفنْ) حيث أكد الفعل المضارع (فعل الشرط) "تثقفنْ " الواقع بعد أداة الشرط "من" بالنون الخفيفة ضرورة

(٢) شرح الكافية ٤٨٦/٤

(٣) الارتشاف٦٥٦/٢

(٤) البيت من الطويل ، وهو منسوب للنجاشي الحارثي في الخزانة ٣٩٧/١١، والـدرر١٥٧/٥ ، ومنسوب للفرزدق في جمل الفراهيدي ٢٣٨ ، و بلا نسبه في الكتاب ٥١٥/٣ ، وشرح الكافية ٤٨٦/٤وفيه "الوغى" بدل "الثرى" وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣ ، وشرح الكافية ٤٨٦/٤ ، و الارتشاف٢ /٦٥٦، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٤ والهمع ٤٠٠/٤ ، وشرح الأشموني٤٠٩/٣ ، وفيه "ثبتم ثبات "بدل" نبتم نبات" ، الخيزراني : كل نبت ناعم والخير: المال والمعنى :لستم بأرباب نعمة قديمة إنما حدثت فيكم عن قريب ،ومثلهم بالخيزران لطراوته وعدم صلابته ، والشاهد فيه : (ينفع) حيث أكد جواب الشرط ضرورة

ومثله قوله [١] :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْه فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

أكد جواب الشرط دون فعل الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، ضرورة كسابقه

وأجازه ابن مالك فقال:"وقد تلحق جواب الشرط اختيارا [٢]" وقال الرضي : " وقد تدخل نون التوكيد اختيارا في جواب الشرط أيضا ، إذ كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ،لكنه أقل من دخولها في الشرط [٣]" وقال البغدادي :"وقوله: (إذا كان الشرط مما يجوز ....الخ) احترز به عمّا إذا كان الشرط ماضيا أو مضارعا بمعنى الحال وحينئذ لا يؤكد جوابه وقوله : (اختيارا) مع قوله (وأقل من دخولها في الشرط) مذهب ابن مالك وهو مخالف لقول سيبويه أنه ضرورة [٤] " .

وقال أيضا :" ويحتمل أن كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقا سواء أكان الفعل معها في جملة الشرط ،أو في جملة الجزاء إذ لم يقيد ذلك بفعل الشرط ،فيجوز على هذا أن تقول :إن تكرمنّي أكرمنّك [٥]

تاسعا :الفعل المضارع المستقبل المنفي بـــ" لم أ وما أولا "

يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بـــ" لم أو ما أو لا "عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر [٦]وخص سيبويه "لم" بالذكر .

---

(١) البيت من الطويل ،وهو منسوب لعوف بن الخَرِع في الكتاب ٥١٥/٣،ومنسوب للكميت بن معروف في الدرر١٦٦/٥ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ،وذكرا أنه غير موجود في ديوان الخرع ، وهو بلا نسبة في :شرح الكافية ٤٨٥/٤ والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، وشرح الأشموني٤٠٨/٣ ، والمعنى : من يطلب تعطه فزارة ، ومن تحب أن تمنعه تمنعه ، والشاهد فيه : (تمـــنعـــا) حيث أكد جواب الشرط ضرورة

(٢) التسهيل ٢١٦

(٣) شرح الكافية ٤٨٦/٤

(٤) الخزانة ٣٨٧/١١ ،والدرر١٦٦/٥

(٥) المرجع السابق ٣٨٩/١١

(٦) انظر:الارتشاف٦٥٧/٢ ،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٤٥٣/١,٣

فقال بعد أن أنشد[١] :

يحْسَبُـــهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يعْـــلمَا شَيـــْخَا عَلى كُرْسِيـــهِ مُعَمَّمَا

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما ،وكان غير واجب ،وهذا لا يجوز إلا اضطرارا [٢] " وقال ابن يعيش :"وقد جاء النفي بلم لوجود صورة النفي وقال بعد أن أورد البيت السابق :"أراد النون الخفيفة فأبدل منها الألف للوقف وفي ذلك ضعف على أن المضارع مع لم بمعنى الماضي والماضي لا تدخله النون ألبته [٣] "

وقال ابن عصفور : " وقد تلحقان أيضا في الشعر الفعل المنفي بلم [٤] " وقوله في الشعر تدل على أنه ضرورة .

وقال أبو حيان :" وأما دخولها في المضارع المنفي بـــ "لم" فنص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضي المعنى ،كالواقع بعد "ربما" [٥] .

وأنكر السيوطي دخولها في النفي بما ولا ولم إلا شذوذا أو ضرورةأو مثلا [٦] .

وقال الرضي : "وعند أبي على لا تجيء بعد النفي اختيارا ؛ لعريه مـــــــــن معنى الطلب ، وتجرده من "ما" المؤكدة في الأول [٧] " .

وأجاز ابن جني توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بلا ،كما نسب إليه ذلك الرضي فقال:"تجيء بعد المنفي بلا قياسا عند ابن جنى [٨] "وأبو حيان فقال:" وأجاز ابن جني [٩] "

---

(١) البيت من الرجز، وهو لمساور العبسى وقيل للعجاج ونسب في الجمل له ٢٦٥ ، وقيل لابن جبانة اللص وقيل لأبي حيان الفقعسي أعبد بني عبس ،وهو بلا نسبه في الكتاب ٥١٦/٣ وابن الشجري٣٨٤/١ ، وشرح المفصل ٤٢/٩ والمقرب ٧٤/٢ ،و رصف المباني٣٣٥، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤ والتصريح ٢٠٥/٢، والهمع ٤٠٠/٤. والأشموني ٢١٨/٣ والخزانة٤٠٩/١١، والدرر١٥٨/٥ ، يصف الشاعر قمعا (وهو آلة تجعل في فم الوطاب تحلب فيه الإبل)،وقد علا ذلك القمع رغوة شبهها بشيخ على كرسي متزمل في ثياب انظر: الدرر١٥٨/٥ ، والشاهد فيه : (يعْلمَا) فقد أكد الفعل المنفي بلم بالنون

(٢) الكتاب٥١٦/٣ ، وانظر : الأصول ٢/ ٢٠٠

(٣) المفصل ٩٤٢-٤٣

(٤) المقرب ٧٤

(٥) الارتشاف٦٥٧/٢

(٦) انظر : الهمع ٣٩٩/٤

(٧) شرح الكافية٤٨٧/٤

(٨) المرجع السابق٤٨٧/٤

(٩) الارتشاف٦٥٧/٢

وأجازه ابن مالك أيضا [١]؛ لأنه من التشبيه بالنهي ومثل المجيزان بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [٢] فلا نافية والجملة صفة لـ"فتنة"،والنفي هنا يجري مجرى النهي ؛ لذا أُكِد الفعل المضارع بعدها بالنون من غير قسم ولا طلب ولا شرط على رأيهما.

والآية متأولة عند الجمهور:أن لا ناهية والجملة معمولة لقول محذوف ذلك القول هو صفة أي : فتنة مقولا فيها :لا تصيبنّ،والنهي في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم :لا أرينك ههنا أي:لا تتعاطوا أسبابا يصيبكم فيها مصيبة لا تخص ظالمكم ونون التوكيد على هذا في محلها ؛ لأنها بعد نهي لا نفي [٣].

وقد تجيء مع "لا"النافية منفصلة نحو قول الشاعر [٤] :

فلا الجَارَة الدنْيَا لَهَا تَلْحَيَنَّهَا ولا الضَيْفُ منها إنْ أَنَاخَ مُحَوّلُ

أكد الفعل المضارع المستقبل المنفي بلا "تلحينها"وقد فصل بين لا والفعل بمفسر الفعل وهو سماعي عند الجمهور، والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية. وقال آخر [٥]:

فَلا ذا نَعِيمٍ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِهِ وإنْ قَالَ قَرِّظْني وخُذ رشوةً أَبَى

قال السمين :"فإذا جاز أن يؤكد المنفي بـ"لا"مع انفصاله ؛ فلأن يؤكد المنفي غير المفصول بطريق أولى [٦] "

---

(١) انظر :التسهيل ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٣ ، وشفاءالعليل٨٨٣/٢

(٢) سورة الأنفال : آية٢٤

(٣) انظر: الدر المصون٥٩٠/٥،و رأى آخر للزجاج في معانيه٤١٠/٢ ، ومغني اللبيب/٢٧٤، و الأشموني ٣/ ٤٠٣

(٤) البيت من الطويل ،وهو للنمر بن تولب ،وهو في ديوانه٩٢ ،وشرح التسهيل ٢١٠/٣ ومعجم شواهد النحو ١٢٨ ،وشواهد المغني ٦٢٨، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٥ وشرح الكافية ٤٨٦/٤ ، و الارتشاف٢ /٦٥٦،والدر المصون ٥٩٠/٥ ،ومغني اللبيب ٢٧٤/١ والمقاصد النحوية ٣٤٤/٤، و الهمع ٤٠٠/٤ وشرح الأشموني٤٠٩/٣ ،والدرر١٤٨/٢ الجارة الدنيا أي:جارتنا، والدنيا القريبة ،ولا تلحي إبلها:أي لا تشتمها لأنها تصب من لبنها ، ،إن أناخ أي: برك راحلته ومحول من التحويل . ،انظر :شواهد المغني ٦٣٠. والمعنى: يشير بهذا إلى كرم الممدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هي تمنع ضيفها إذا برك عندها. والشاهد: قوله: "تلحينها" حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد "لا" النافية تشبيها لها باللفظ بلا الناهية

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شفاءالعليل٨٨٣/٢ ،والدر المصون ٥٩٠/٥ والمساعد٦٦٨/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤، والدرر١٥٨/٥ ، والشاهد: قوله: "يتركن" دخول نون التوكيد على الفعل بعد "لا" النافية

(٦) الدرر٥٩٠/٥

وأجاز ابن يعيش النفي بـــ"ما" فقال : " وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيها له بالنهي لأن النهي نفي كما أن الأمر إيجاب ،فتقول من ذلك : ما يخرجن زيد [١] وقولهم: " في عضه ما ينبتن شكيرها "[٢] .

واستشهد به النحاة على أن ما زائدة ، قال فيه الرضي :"وتجيء النون بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها ما المزيدة من غير الشرط اختيارا لكن قليلا[٣]" وذكر أبو حيان أن ما الزائدة في هذا المثل على تأويل النفي أي:(وما ينبتنّ في عضة إلا شكيرها) [٤]

واستشهد به ابن هشام على أنه قليل [٥] ، والمالقي على أنه شاذ [٦]

واستشهد أبو حيان بقول الشاعر[٧]:

قـــليـــلا به مـــا يحمـــدنـــّك وارثٌ إذا نـــال مـــا كنـــت تجمع مغنما

على جواز النفي بما عند ابن جنى وابن مالك ،وهو ضرورة عند الجمهور.

عاشراً :الفعل المضارع إذا سبق باسم استفهام

يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل إذا كان الاستفهام بالاسم عند ابن الطراوة، فهو يختص بـــ (الهمزة وهل) فقط ، ولا يجوز عنده نحو: كـــــيف تقومَنّ ، ونـــــــسب هذا القول له أبوحيان[٨] والسيوطي [٩]والبغدادي[١٠].

---

(١) شرح المفصل٩/٤٢

(٢) العضة :الشجرة ، والشكير:ما ينبت حول الشجرة من أصلها ، و المعنى :أن كبار الشجر إنما تنبت من صغارها ، فما ظهرمن الصغار يدل على الكبار ،وهو مثل يضرب في المشابهة ، انظر : مجمع الأمثال ١٤/٢ ،والكتاب ، و رصف المباني٣٣٤ ، ومغني اللبيب/٣٧٥ ،وورد في الخزانة على أنه عجز بيت وصدره :إذا مات منهم ميت سرق ابنه انظر:١١/٤٠٣، ٤/ ٢٢، وكذلك في شواهد المغني٧٦١

(٣) شرح الكافية ٤/٤٨٦

(٤) انظر:الارتشاف٢ /٦٦٠

(٥) مغني اللبيب٣٩٢

(٦) رصف المباني٣٣٥

(٧) سبق الاستشهاد به ص١٥٠

(٨) انظر الارتشاف٢/٦٥٥

(٩) انظر : الهمع ٤/٣٩٩

(١٠) انظر:الخزانة١١/٣٨٦

وأما قول الشاعر[١] :

فأقبل على رهطي ورهطـــك نبتـــحـــث

مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

حيث أكد الفعل "نفعل" بالنون الخفيفة المبدلة ألفا للوقف بعد اسم الاستفهام "كيف"ويرى ابن الطراوة أنها نون الترنم،أبدلت ألفا في الوقف ، ورُدّ عليه بأن نون الترنم لا تغير حركة ما قبلها ، وقد غيرت هنا بالفتح، وهذا لا يكون إلا لنون التوكيد[٢] .

أحد عشر :الفعل المضارع إذا انتفت شروط الوجوب

يمتنع توكيد الفعل المضارع - المستقبل- إذا انتفت شروط الوجوب ،وهي :أن يكون الفعل مثبتا مستقبلا جوابا لقسم باشرته لامه [٣] ، وذلك في الحالات التالية :

أ ـــ إذا كان الفعل المضارع منفيا واقعا جوابا لقسم قال ابن عقيل :"فإن لم يكن مثبتا لم يؤكد بالنون[٤] " نحو (والله لن أعود إلى الكسل)، و(تالله لا يذهب العرف بين الله والناس)،و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾[٥]ولو كان النفي مقدرا نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٦] ، والتقدير،أي: لا تفتأ.قال الأشموني :"ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا

---

(١) البيت من الطويل ،وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، انظر :الكتاب ٥١٣/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والخزانة ٣٨٥/١١،والدرر١٥٣/٥، رهط الرجل :قومه وقبيلته الأقربون ونبتحث :نفتش ونستقصي والمساعي : جمع مسعاة ،وبراد بها المناقب التي حصلا عليها بسعيهما ،والمعنى : يقول لمن فاخره أقبل على ذكر مفاخر قومك ،وأقبل على مثل ذلك من مفاخر قومي ،ونبحث عن مساعينا حتى يتبين فضل بعضنا على بعض وترى فعلي في مفاخرتك وفعلك في مفاخرتي . والشاهد فيه : تأكيد "نفعل" بالنون الخفيفة المبدلة ألفا للوقف بعد اسم الاستفهام "كيف"

(٢) انظر:الخزانة ٣٨٦/١١ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٣ ،وشفاء العليل ٨٨١/٢ ، والارتشاف٦٥٥/٢ والمساعد٦٦٤/٢-٦٦٥ والتصريح ٢٠٣/٢ ، والأشموني٣٩٥/٣

(٤) ابن عقيل ٣٠٩/٢

(٥) سورة النحل : آية ٣٨

(٦) سورة يوسف : آية ٨٥

وأما قول الشاعر[١]:

تـــاللهِ لا يُحْـــمَـــدنّ المرءُ مجتـــنبا ... فِعل الكرامِ ولو فاقَ الورَى حَسَبا

فشاذ أو ضرورة [٢] " .

أما ابن مالك فيرى أن هذا استثناء؛لأنه منفي بلا فهو جائز عنده يقول : " وإن كان المضارع المجاب به القسم منفيا لم يؤكد بالنون إلا إن كان نفيه بلا ،فحينئذ قد يؤكـــد بها [٣] " ثم استشهد بالبيت الآنف الذكر...واشترط في توكيد المنفي كونه منفيا بلا لشبهه بفعل النهي .

ب ـــ إذا كان زمن الفعل المضارع الحال، قال ابن مالك :" فإن صدرت الجملة المجاب بها القسم بفعـــل مضارع وكان مثبتا ،فإما أن يراد به الاستقبال أو يراد به الحـــال ،فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون لأنها مخصوصة بالمستقـــــــبل[٤] "، نحو قـــــــــراءة ابن كـــــــــثير[٥] قال تعالى : ﴿ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[٦] ، بلام بعدها هـــــمزة من غير ألف (لأقسم)وفيها عدة أوجه منها [٧] :-

- أن اللام لام قسم دخلت على أقسم وجعل أقسم حالا ؛لذا لم تلزم النون .
- أنها جواب لقسم مقدر والتقدير:والله لأقسم والفعل حال ؛لذا لم تأت النون وهو مذهب الكوفيين،لأن البصريون لا يجيزون أن يقع فعـــل الحال جوابا للقســـــم .
- أنها جواب لقسم مقدر والفعل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير:والله لأنا أقسم ، فأكد جواب القسم ـالجملة الاسمية ـباللام،وإذا كان خبرها مضارع جاز أن يكون للحال.

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بدون نسبة في شرح التسهيل٣/ ٢١٠، والمساعد٢/٣١٨ والأشموني٣ /٣٩٦ ، والمعنى أقسم بأن المرء لا تحمد فعاله إذا اجتنب فعل الكرام، ولو فاق الورى في حسبه. الشاهد فيه : (لا يُحمدنّ) أكد الفعل المنفي بلا

(٢) الأشموني ٣/٣٩٧ ، وانظر : حاشية الصبان ٣/٣١٨

(٣) شرح التسهيل٣/٢١٠

(٤) شرح التسهيل٣/٢٠٨،وانظر : ابن عقيل ٢/٣٠٩

(٥) نسبت القراءة في كتب القراءات لمكي بخلف عن البزي من طريق أبي ربيعة وقنبل ، انظر: السبعة ٦٦١، والنشر٢/٢٨٢، والحجة ٧٣٥، والغيث ٢٩٦

(٦) سورة القيامة : آية ١

(٧) انظر : الكشف ٣٤٩، والاتحاف٥٧٣، والدرالمصون١٠/٥٦٣ـــ٥٦٤

ومنه قول الشاعر[١]:

يمينا لأبــغضُ كلَّ امرئ يزخرفُ قــولا ولا يــفــعــلُ

حيث لم يؤكد الفعل المضارع المثبت المقترن بلام الجواب بالنون ؛ لأنه ليس بمعنى المستقبل[٢] . ومثله قوله[٣] :

لئنْ تكُ قدْ ضَاقتْ عليكمْ بيوتــُكمْ لَيَعلمُ ربــي أنّ بيتــي واسِعُ

ج ــ إذا كان الفعــل المضارع مفــصولا عن لام القســم ، قال ابن مــالك : "إن أريــد بالمضارع المثــبت الاستقبــال وقــــرن به حرف التنفيس أو قدم عليه معمــوله امتنــع أيضا توكيده بالنون ولزم جعــل اللام مقــارنة بحرف التنفــيس أو للمعمول المتقــدم : فمن مقارنتها حرف التنفيس قــولــه تــعــالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[٤]ومن مقارنتها المعمول المتقدم قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٥] [٦]" قال أبو حيان :" فإن فصل بــيــن اللام والمضــارع معموله ، أو حرف تنفيس ، أوقد لم تدخل النون[٧] "

---

(١) البيت من المتقارب ، ولم ينسبه ابن هشام ٤٦٧ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٣ ، و شرح التصريح ٢/ ٢٠٣ وشرح التسهيل٢٠٨/٣ ، والأشموني ٣٩٧/٣ ، وشواهد التوضيح١٦٦ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٤ ، الشاهد فيــــــــه قوله : "لأبغض" حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعًا مثبتًا مقترنًا بلام الجواب متصلًا بها، لكونه ليس بمعنى الاستقبال.

(٢) الأشموني٣٩٧/٣

(٣) البيت من الطويل ، وهو للكميت بن معروف ، ونسب له في : معاني القرآن ١٣١/٢ ، والخزانة٦٧/١٠ ، وقيل لرجل من سلول، وهو بلا نسبه في : المقاصد النحوية ٣٢٧/٤ ، وأسرار البلاغة١٣٦ ، والتصريح٢٥٤/٢ ، و الأشموني٣٩٧/٣ ، والشاهد فيه قوله: "ليعلم" لم يؤكد الفعل المثبت المقترن بلام الجواب بالنون ؛ لأنه ليس بمعنى المستقبل

(٤) سورة الضحى : آية ٥

(٥) سورة آل عمران : آية ١٥٨

(٦) شرح التسهيل٢٠٨/٣

(٧) الارتشاف٦٥٥/٢

اثنا عشر : الفعل المضارع المسبوق بـــ (ربما):

منع السيوطي التوكيد بالنون بعد ربما فقال : " ولا الجزاء ...ومدخول ربما وما الزائدة ... أي لا تدخل- النون- في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذا وضرورة أو مثلا [١] "

وعلة المنع : موافقة القياس لأنها تدخل على الزمن المستقبل أو ما في حكمة [٢].

وأجاز سيبويه لوروده في المأثور فقال : " وزعم يونس أنهم يقولون ربَّما تقولنَّ ذاك وكثر ما تقولنَّ ذاك، لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم.وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم؛ لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما ألزمت النون اللام وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد[٣] " ، ويرى د. عباس حسن أن الأفضل الأخذ بالمنع ليكون حكم (رب) مطرد [٤]

المسألة الثانية :امتناع حذف نون التوكيد في الفعل المضارع التالي "إما" الشرطية

لا يجوز حذف نون التوكيد في الفعل المضارع التالي "إما" الشرطية إلا في ضرورة الشعر عند المبرد والزجاج ، وقد نسب لهما هذا الرأي أبو حيان[٥]، والسيوطي [٦] ، و الأشموني[٧]ومن الضرورة قول الشاعر[٨] :

إمـــا تـــري رأســـي تغـــير لـــونـــه

شمـــطا فأصـــبح كالثغـــام المحـــول

---

(١) الهمع ٤٠١/٤

(٢) النحو الوافي ١٧٥/٤

(٣) الكتاب ٥١٨/٣

(٤) النحو الوافي ١٧٥/٤

(٥) انظر : الارتشاف ٢/ ٦٥٦ ، والبحر٤٧٧/٧

(٦) انظر :الهمع٥/٣٩٩

(٧) انظر :الأشموني ٤٠١/٣

(٨) البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ١٨٣، والهمع٥/ ٣٩٩ ، والدرر٥/ ١٥٥ ، وورد في الخزانة٢٣٤/١١ برواية "الممحل" ، الشمط : اختلاط الشيب بالشباب ، انظر: مجمل اللغة مادة (شمط)٥١٢/١ ،والثغام :نبت ينبت في الجبال وإذا جفت ابيضت كلها لذا يشبه به الشيب، انظر المصباح المنير مادة (ثغم)٨٢/١، والمحول :الذي أتى عليه الحول ،الشاهد فيه : " تري " حيث لم يؤكد الفعل بعد إما ضرورة عند المبرد والزجاج

حيث لم يؤكد الفعل " تري " بعد إما ضرورة عند المبرد والزجاج أما سيبويه والجمهور فهم يجيزون حذف نون التوكيد في الكلام لكثرته في الشعر[١] قال سيبويه : " وإن شئت لم تقحم النون، [٢] " ويرى ابن هشام أنه قريب من الواجب [٣] .

ونسبه أيضا للمبرد ابن يعيش[٤]، ولكن ظاهر كلام المبرد أنه موافق لسيبويه في أن التوكيد بعد إما غير واجب ،وقد أثبت ذلك محقق المقتضب [٥] وابن عضيمة [٦] ونسب البغدادي أيضا للزجاج هذا الرأي' فقال :"على أن إن الشرطية المقرونة بما الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج وترك توكيده جيد عند غيره [٧] " ونسبه له أيضا ابن مالك [٨] وابن عقيل [٩] والمرادي [١٠] والرضي [١١] و لم أقف على هذا الرأي له في معاني القرآن .

لم يقع الفعل المضارع التالي "إما" الشرطية في القرآن الكريم في جميع قراءاته إلا مؤكدا بالنون ،إلا في قراءة شاذة واحده فقط جاء غير مؤكد [١٢] في قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾[١٣]وهى قراءة أبي جعفر وشيبة وطلحة " ترِيْنَ "بياء ساكنة ونون خفيفة [١٤] قال ابن هشام : " ففيها شذوذان : ترك نون التوكيد وإثبات نون الرفع مع الجازم [١٥] " .

---

(١) الهمع٥/ ٣٩٩

(٢) الكتاب ٥١٥/٣

(٣) انظر: مغني اللبيب٣٩٢/٢

(٤) انظر :شرح المفصل ٤١/٩

(٥) انظر: المقتضب١٣/٣، والكامل١٥٦/٣

(٦) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣,١/٤٥٣

(٧) انظر :الخزانة ٣٨١/١١

(٨) انظر : التسهيل ٢١٦ ، وشفاء العليل ٨٨٣/٢

(٩) انظر : المساعد ٧٧٦/٢

(١٠) انظر : الجنى الداني ١٤٢

(١١) انظر : شرح الكافية ٤٨٨/٤

(١٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣,١/٤٥٣

(١٣) سورة مريم : ٢٦

(١٤) انظر : المحتسب ٤٢/٢ ،والبحر٢٥٦/٧،والدرالمصون٥٩١/٨

(١٥) المغني٣٩٢/٢

المسألة الثالثة :امتناع دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة عند البصريين

لا تدخل النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة عند البصريين قال سيبويه : " إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قولك: اضربا وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: اضربانِي واضربا نعمان لا تردَّن الخفيفة. ولا تقل ذا موضع إدغام فأردَّها؛ لأنَّها قد تثبت مدغمة. والردُّ خطأ ههنا إذا كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلاما. وكيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلَّت وأدغمت، وحذفت في قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنثها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستثقلون[١] " وقال :" وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل: اضربن زيدا، ولضربن زيداً، ويكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة وتحذف الألف التي في قولك: اضربنانِّ لأنّها ليست باسم كألف اضربا، وإنَّما جئت بها كراهية النونات، فلمِّا أمنت النون لم تحتج إليها فتركتها كما أثبِّت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون، وذلك لأنَّها لم تكن لتثبت مـــــع نون الجميع التقائهما، ولا بعد الألف، كما لم تثبت في الاثنين، فلمَّا استغنوا عنها تركوها [٢] "

وعلة المنع في ذلك لئلا يلتقي ساكنان مظهران في الدرج على غير حدهما [٣] ، وإنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغما نحو دابّة وضالّة ،وتمودّ الثوب وما أشبه ذلك.فلا يقال:(اضربانْ زيدا)، بإدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ولا (اضربنان) بإدخال النون الخفيفة على فعل جماعة النسوة ،والقياس على الثقيلة متعذر لأن كلا منهما أصل يفيد غير ما يفيده الآخر،ولابد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما وتماثل الحكمين[٤]، فهو ليس بقياس و مخالف لكلام العرب،وإن حركت النون لالتقاء الساكنين

---

(١) الكتاب٣/٥٢٥ ، و انظر: المقتضب٣/١٨، والمقرب٧٥، وثمار الصناعة ٢٣٨، واللباب /٦٨ الأنصاف المسألة (٩٤) ، ٢/٦٥٠ ،وشرح ابن يعيش٩/٣٨ والهمع٤/٤٠٣

(٢) الكتاب٣/٥٢٧

(٣) ثمار الصناعة٢٣٨ ،والتعليقة١١١٢ ،والهمع٤/٤٠٣

(٤) اللباب : ٦٨

كان ذلك غير جائز لأن النون زائدة لا واجبة فيمتنع أن يأتي بها ويحدث لها حركة [١] وأما قراءة ابن ذكوان وابن عامر بتخفيف النون في قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٢].

فخبر بمعنى النهي والنون نون رفع لا نون توكيد [٣].

وأجاز الكوفيون ويونس بن حبيب وقوع الخفيفة بعدها مكسورة ،اكتفاء بما في الألف من المد الذي يشبه الحركة ، وإن لم يلتق فيهما الساكنان على حدهما. قال سيبويه : " وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنان زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرا في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم [٤] " .

المسألة الرابعة :امتناع الوقف على النون الخفيفة في فعل الواحد المذكر

يمتنع الوقف على النون الخفيفة في فعل الواحد المذكر ، فيبدل منها ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا، فيقال للواحد :اضربا، للمرأة: اضربي ،وللجميع : اضربوا [٥]، تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٦] .

وذلك لأنها عندهم مثل التنوين ،فعوملت معاملته ، قال سيبويه:" اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ،وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف [٧] " .

---

(١) انظر:الكتاب٣/٥٢٥ــ٥٢٦،والمقتضب٣/١٨والمقرب٧٥،وثمار الصناعة ٢٣٨، واللباب /٦٨ ، الأنصاف المسألة ٩٤، ٢/٦٥٠ ،وشرح ابن يعيش٩/٣٨ والهمع٤/٤٠٣

(٢) سورة يونس :آية ٦٩

(٣) التعليقة ١١١٢ ، والهمع٤/٤٠٣

(٤) الكتاب٣/٥٢٧

(٥) انظر : المقتضب ٣/١٤ ،شرح المفصل٩/٤٣،وثمار الصناعة٢٣٩،اللمع ٢٦٤ .

(٦) سورة العلق : آية ١٥

(٧) الكتاب ٣/٥٢١

أما إن كان ما قبلها مضموما أو مكسورا لم يبدل منها شيء وتحذف النون ؛والعلة في ذلك أن النون الخفيفة في الفعل عندهم بمترلة التنوين في الاسم والتنوين إنما يبدل منه في حال النصب ،نحو قولنا:رأيت زيداوأما في حال الرفع نحو:هذا زيد ،والجر نحو : مررت بزيد، فلا يبدل منه ألفا وكذلك هذه الأفعال تقول للجماعة إذا أردت النون الخفيفة :اضربنْ زيدا فإن وقفت قلت :اضربوا واضربن زيدا يا امرأة فإن وقفت قلت اضربي [١] .

المسألة الخامسة :امتناع إثبات النون الخفيفة إن لقيها ساكن بعدها

لا تثبت النون الخفيفة إن لقيها ساكن بعدها بل تحذف لالتقاء الساكنين ولا تحرك كما يحرك التنوين فتقول :لا تضرب َابنك[٢] ، قال الزمخشري : " وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت حذفاً و لم تحرك كما حرك التنوين[٣] " ومنه قول الشاعر[٤] :

لا تُــهين الفقــيرَ علـــّك أنْ تر كعْ يــوماً والدهرُ قدْ رفعَه

حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة من الفعل (تهين) ؛ تخلصا من التقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلا عليها وأصله :لا تهينْ الفقير .

---

(١)انظر : المقتضب ١٤/٣

(٢) انظر : المقتضب ١٤/٣،وشرح المفصل ٤٣/٩ ، والهمع٤٠٤/٤

(٣)المفصل ٤٥٩

(٤) البيت من المنسرح ،وهو للأضبط بن قريع السعدي في البيان والتبيين٣٤١/٣،وبلا نسبة اللمع ٢٦٤، وفيه (الكريم) بدل (الفقير) والمفصل ٣٩٦،والأمالي الشجرية٣٨٥/١، الإنصاف ٢٢١ ،و شرح المفصل٤٣/٩ ، والمقرب ١٨ ، شرح الكافية ٤٩٤/٤،مغني البيب٦٤٢ المقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ،والهمع ٤/ ٤٠٤، شرح الأشموني٢٢٥/٣ ،والخزانة ٥٨٨/٤، ، و الدرر ١٠٢/٢ . والشاهد: قوله: "لا تهين" حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وهما النون واللام في الفقير

الفصل الثاني : الممنوع في الأسماء

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : المجرد والمزيد

المبحث الثاني : المشتقات

المبحث الثالث : التأنيث

المبحث الرابع : المقصور والممدود

المبحث الخامس : التثنية والجمع

المبحث السادس : التصغير

المبحث السابع: النسب

المبحث الأول

المجرد والمزيد

ينقسم الاسم باعتبار حروفه الأصول إلى : مجرد ومزيد ، وقد درج النحاة على الابتداء بالمجرد ؛ لأنه أصل بخلاف مقابله [١] .

الاسم المجرد : ما خلت أصوله من أحرف الزيادة ، و يسميه المتقدمون من النحاة : الاسم الذي لا زيادة فيه [٢] . وتأتي الأسماء المجردة على ثلاثة أضرب : ثلاثية ، ورباعية وخماسية ،قال سيبويه: " الكلام على ثلاثة أحرف ، وأربعة أحرف ، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان [٣] "

الاسم المزيد: ما اشتمل على حرف أو أكثر من أحرف الزيادة ، وتأتي الأسماء المزيدة على ثلاثة أضرب : مزيد الثلاثي ، ومزيد الرباعي ، ومزيد الخماسي [٤] .

وفيما يلي بيانها ، وبيان الممنوع فيها .

---

(١) انظر : الهمع ٩/٦

(٢) انظر : المقتضب ٩٤/١

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ ، وانظر : المقتضب ٩٤/١ ، والمنصف ١٨/١، واللباب ٢ /٢١٠ ، وشرح الملوكي ٢٠ ، وشرح تصريف المازني ١٨/١ ، و المبدع ٥٥ ــ٥٧ ، و الهمع ٩/٦ ــ١٤

(٤) انظر : الممتع ٧٢/١ ــ ١٦٣ ، والمبدع ٥٨ ــ١٠٠

المبحث الأول

الأسماء المجردة

تأتي الأسماء المجردة على ثلاثة أقسام : ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية وهو ما عليه جمهور النحاة ، وذهب الفراء والكسائي إلى أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثي وأن الرباعي فيه زيادة حرف والخماسي فيه زيادة حرفين [١] .

والثلاثي هو أوفر هذه الأقسام أبنية لخفته ؛ ولأنه أعدل الأصول[٢]، وهو أقل ما يكون عليه الكلم ، ويليه الرباعي ؛ لأنه أقل حروفا من الخماسي فهو أخف منه [٣].

مسائل عامة في الأسماء المجردة :

المسألة الأولى :امتناع مجيء الاسم المجرد على حرف واحد

لا يكون الاسم المتمكن على حرف واحد أبدا ، قال ابن القطاع : " ولا يجيء اسم من الأسماء المتمكنة على حرف واحد أبدا [٤] " وعلة المنع :" أنه لا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب ألا يكون حرفا واحدا وإلا لكان مستحقا للسكون والحركة معـــا ، وهو محال [٥] " .

وقد جاء اسم واحد على حرف واحد محذوفا ، متصلا بما بعده ، بالإضافة إليه ، وهو : (مُ الله لأفعلن) ، وزعموا أنه محذوف من (أيْمُ الله) ضارع حرف القسم [٦] .

المسألة الثانية :امتناع مجيء الاسم ثنائيا عند البصريين

يمتنع مجيء الاسم ثنائيا ، قال المبرد: " واعلَم أَنَّ مَا جاءَ من الأَسماءِ على حرفين - مما حذف من أصل بنائه - قَلِيل ؛لأَنَّ الثَّلَاثَة أَقلّ الأُصول فيكرهون الْحَذف مِنْهَا إِلاَّ فِيمَا آخِره حرف خفيّ أَو حرف لين فإِنَّهم يستثقلون فِي ذَلِك الحركات [٧] " .

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٧/١، وشرح الملوكي ٢٩-٣٠

(٢) أي جاء على مقتضى القياس ، انظر: شرح الملوكي ٢٤

(٣) انظر : المنصف ٣١/١ ، والممتع ٦٩/١ ــ ٧٠

(٤) الأبنية ٩٤

(٥) الهمع ١٥/٦

(٦) انظر: الأبنية ٩٤

(٧) المقتضب ٢٤١/١

وعلة المنع : أن أقل الأصول ثلاثة أحرف ، حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما [١]" ؛ ولأنه لابد من تحريك الأول لأنه لا ابتداء بساكن ولابد من تحريك الآخر؛ لأنه حرف إعراب [٢] .

ولا يوجد اسم من الأسماء المتمكنة على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون محذوفا من أصل بنائه ، قال سيبويه : " ثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة. وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن لأنه حذفٌ من أقل الحروف عدداً. فمن الأسماء التي وصفت لك: يدٌ، ودمٌ، وحرٌ، وستٌ وسهٌ يعني الأست، ودَدٌ وهو اللهو، وعند بعضهم هو الحسن. فإذا ألحقتها الهاء كثرت ؛لأنها تقوى وتصير عدتها ثلاثة أحرف[٣] " ، ومثال ما لحقه تاء التأنيث عوضا مما حذف منه: شفة ولثة [٤] . وأقل ما يكون عليه الاسم عند الكوفيين حرفان [٥].

كما أنه " ليس في الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدهما التنوين، لأنَّه لا يستطاع أن يتكلم به في الوقف المبتدأ [٦] " .

المسألة الثالثة : امتناع مجيء الاسم المجرد سداسيا

يمتنع مجيء الاسم المجرد سداسيا فهو لا يجاوز بناء الخماسي إلا مزيدا ، قال ابن القطاع : " ويجيء - الاسم – على خمسة أحرف نحو : سفرجل ...، ولا يجاوز الاسم هذا البناء إلا مزيدا [٧] " ؛ وإنما اجتنب ذلك لطوله ولأنه ضِعْف الأصل الأول - الثلاثي - ولئلا يتوهم فيه التركيب ، فيصير بالزيادة كالمركب (حضرموت) [٨] .

---

(١) اللباب ٢١١/٢ ، وانظر : الخصائص ٥٥/١-٥٦ ، والمنصف ٣٢/١ ، والأبنية ٩٤ ، وشرح الملوكي٢٤ و الهمع ١٥/٦

(٢) انظر : المقتضب ٩٤/١

(٣) الكتاب ٢١٩/٤

(٤) انظر : الممتع ٦٠/١ ، والأبنية ٩٤

(٥) الهمع ١٥/٦ ــ ١٦

(٦) الكتاب ٣٢٤/٣

(٧) الأبنية ٩٣

(٨) انظر :اللباب ٢١١/٢ ، وشرح الملوكي ٣٠ ، و الهمع ١٥/٦

المسألة الرابعة :ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها حرف مضموم

لم يرد عن العرب اسم آخره واو قبلها حرف مضموم ، إنما يكون في الأفعال ، نحو : يدعُو ويغزُو ، قال سيبويه : " وسألته عن رجل يسمّى يغزو، فقال: رأيت يغزى قبل، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي، وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناءٌ اختصَّ به الأفعال، ألا ترى أنَّك تقول: سرو الرجل ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء. ألا ترى أنَّه قال: أنا أدلو حين كان فعلاً، ثم قال: أدلٍ حين جعلها اسماً. فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا [١] ".

وعلة المنع الثقل وإنما سَهُل عليهم ذلك في الفعل لتعرضه بحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، والاسم ليس كذالك .

وأيضاً فإن آخر الاسم معرض لما تتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية، وياء النسب وآخر الفعل ليس كذلك [٢] .ولم يرد من ذلك في الأسماء إلا "هو"، و "ذو" الطائية [٣] .

---

(١) الكتاب ٣/٣١٦

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٣٤

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧

القسم الأول : الاسم الثلاثي المجرد

للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية مجمع عليها وواحد محل خلاف ،وإن كان المتصور فيه اثنا عشر بناءً ؛ لأنه إما مفتوح الأول أو مكسورة أو مضمومة ، مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمه . وثلاثة في أربعة باثني عشر[١]. إلا أنه أهمل منها بناءان (فُعِل وفِعُل) سيأتي بيانهما في الممنوع . وهذه الأبنية هي [٢] :

أ - فَعْلٌ ،ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : فهْد ، والصفة نحو: صعْب

ب - فُعْلٌ ،ويكون فيهما ، فالاسم نحو : بُرْد ، والصفة نحو: مُرّ .

ج - فِعْلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : جِذْع ، والصفة نحو: نِقْض .

د - فَعَل ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : جَمَل ، والصفة نحو: حَدَث .

هـ - فَعِلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : كَتِف ، والصفة نحو: حَذِر.

و - فَعُلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : رَجُل ، والصفة نحو: خَلُط.

ز - فُعَلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : صُرَد [٣]، والصفة نحو: حُطَم

ح - فُعُلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : عُنُق ، والصفة نحو: جُنُب .

ط - فِعَلٌ ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : عِوض ، ولم يأت منه صفة إلا : عِدًى و زيم [٤]

ي - فِعِل ، ويكون في الاسم ، نحو : إبِل ، قال سيبويه :" وهو قليل ، ولا نعلم في الأسماء والصفات غيره [٥] " ، وذكر ابن خالوية تسعة أسماء وثلاثة صفات [٦] .

---

(١) انظر :اللباب ٢١٢/٢ ، و الهمع ٩/٦

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٢/٤-٢٤٤ ، والمقتضب ٩٤/١ ــ ٩٥ ، والمنصف ١٨/١ ــ ١٩، ، واللباب ٢١٢/٢ وشرح الملوكي٢٠-٢٣ ، والممتع ٦٠/١ ــ٦٥ ، والمبدع ٥٥ و الهمع ٩/٦ ــ١٠

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور يصيد العصافير ، انظر اللسان مادة (صرد) ٣٢٠/٧

(٤) اللحم الزيم : المتفرق ، انظر الصحاح ، مادة (زيم) ١٩٤٧/٥

(٥) الكتاب ٢٤٤/٤

(٦) انظر: ليس ١٣ - وزاد ابن القطاع على ذلك

مسائل المنع في الاسم الثلاثي المجرد :

المسالة الأولى :امتناع مجيء الاسم الثلاثي المجرد على البناءين "فُعِل" و"فِعُل"

لا يكون في الأسماء شيء على "فُعِل" ـــ بضم الفاء وكسر العين وإنما هو بناء يختص به الفعل المبني للمفعول ، ولا يكون في الكلام "فِعُل"ـــ بكسر الفاء وضم العين ـــ في اسم ولا فعل ، قال سيبويه : " واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يـــــكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل[١] " . وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الضم إلى الكسر أومن الكسر إلى الضم بناء لازما [٢]فالعرب يستثقلون اجتماع الثقلين فالضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها ، وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك معها [٣] .

ولم يأت منهما إلا اسم واحد على" فُعِل" ، هو : دُئِـــل ، وهي دويبة ، و بها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي [٤]، ولكن المعارف غير معول عليها في الأبنية ؛لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالاسم والفعل والحرف[٥] " وأضاف ابن عصفور {رُئِـــمٌ} وهو يرى : ألا حجة في {دُئِـــلٌ ورُئِـــمٌ} لاحتمال أن يكونا منقولين من {دُئِـــلَ ورُئِـــمَ } اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول ، إلى الأسماء [٥] .وذكر الصبان أن " فُعِل" يقل على ألسنة العرب بقصدهم تخصيصه بفعل ما لم يسمى فاعله [٦] .

---

(١) الكتاب ٢٤٤/٤

(٢) انظر :المقتضب٩٥/١ ، والمنصف ١/ ٢٠، والأبنية١٤٠

(٣) انظر : المنصف ١/ ٢٠، والممتع ٦٠/١

(٤) انظر : الهمع ١١/٦

(٥) انظر : المنصف ١/ ٢٠ وأضاف الليث وابن مالك (وُعِـــل) وهو لغة في وَعِـــل . هـــ - الممتع ٦١/١ وهـــامش الأبنية ١٣٨

(٦) انظر: الصبان على الأشموني ٢٢٣/٤ ، وانظر: شرح الكافية٣٨/١، والمزهر٦/٢

القسم الثاني : الاسم الرباعي المجرد

للاسم الرباعي المجرد خمسة أبنية متفق عليها، وإن كانت القسمة الرياضية تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً، نتيجة من حاصل ضرب اثني عشر في أربعة ، إلا أنه أهمل أغلبها وسيأتي بيانهما في الممنوع . والأبنية التي وقع الإجماع عليها هي [١]:

١) فَعْلَلٌ ، ويكون اسما وصفة ، فالاسم نحو : جَعْفَرَ ، والصفة ،نحو: سلهب [٢].

٢) فِعْلِلٌ ، ويكون اسما وصفة، فالاسم نحو :الزِّبْرِج"[٣]، والصفة ، نحو: لِطْلِط [٤].

٣) فُعْلُلٌ ، ويكون اسما وصفة، فالاسم نحو :فُلْفُلٌ ، والصفة ، نحو : قُلْقُلٌ[٥].

٤) فِعْلَلٌ ، ويكون اسما وصفة، فالاسم نحو :دِرْهَمٌ ، والصفة ، نحو : هِجْرَع [٦]

٥) فِعَلٌّ ،ويكون اسما وصفة ، فالاسم نحو : صِقَعْلٌ"[٧]، والصفة ، نحو : سِبَطْر [٨] .

وأضاف الكوفيون والأخفش وابن مالك بناء سادسا [٩] هو :

٦) فُعْلَل، نحو : جُخْدَب [١٠] ، وهذا البناء لم يثبته سيبويه وهو يروي (جُخْدُب) بضم الدال من بناء (فُعْلُل) ثم فُتح تخفيفا . والضم هو المعرف الشائع فيه ، وابن يعيش يوافق الأخفش في رأيه فيقول : " وأرى القول ما قاله أبو الحسن لأن الفراء قد حكي

---

(١) انظر : المقتضب ١٠٥/١ ، والمنصف ٢٥/١ــ ٢٧ ، والممتع ١/ ٦٦ــ ٦٧، شرح الشافية للرضي ٤٧/١ والمبدع ٥٦ ، واللباب ٢١٣/٢ ، والهمع ١١/٦ــ ١٣

(٢) السلهب : الطويل عامة . انظر : اللسان (سله) ٣٥١/٦

(٣) الزِّبْرِج : الوشي ، والذهب ، انظر : اللسان (زبر)١٣/٦

(٤) اللِطْلِط : الناقة الهرمة ، انظر : اللسان (لطط)٢٨١/١٢

(٥) القُلْقُل : الخفيف في السفر، المعوان السريع التقلقل. انظر : اللسان (قلل)٢٨٧/١١ .

(٦) الهِجْرَع : من وصف الكلاب السلوقية الخفاف ، و الهِجْرَع : الطويل الممشوق . انظر : اللسان (هجر)٣٧/١٥

(٧) الصِقَعْل: التَّمْر الْيَابِس، يُنقع فِي اللَّبن الحليب. انظر : تهذيب اللغة باب العين والقاف ١٧٩/٣

(٨) السبطر من الرجال : الطويل . انظر : اللسان (سبط) ١٥٥/٦

(٩) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٧/١

(١٠) نوع من الجراد . الضخم الغليظ انظر : اللسان (جخد) ١٩٢/٢

بُرقُع وبُرقَع وطُحْلُب وطُحْلَب و قُعْدُد وقُعْدَد ودُخْلُل و دُخْلَل فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة فلا سبيل إلى رده ، ويؤيد ذلك أنهم قالوا: سَوْدَدٌ بمعنى السيادة فهو من لفظ سيّد ،و عُوْطَطٌ من لفظ عائط . فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة إلحاقهما بـ (جُخْدَب) [١] " في حين يرى ابن عصفور سبيلا لرده فيقول : " فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم ، دليل على أنه ـ أي الفتح ـ ليس ببناء أصلي [٢] "

أما الرضي فيرى أن " الأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته؛ لأنه وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور [٣] " .

وزاد ابن عصفور[٤] :

٧) فَعـــلِل ، و لم يأت منه إلا : طَحْرَبَة [٥] .

وزاد قوم [٦] :

٨) فُعَلْل ، نحو : دُلَمْز[٧]، وفُتَكْر[٨] ، وذكر ابن عصفور ألا حجة في (فـــتَـــكْـــر) على إثبات "فُعَلٍّ"، وكأنه "فُتَكْر" ثم جمع، إلَّا أن يحفظ بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، فيقال: الفُتَكرُون والفُتكرِين. والمسموع من هذا إنما هو بالياء فقط، فيكون خماسيّاً بأصالة النّون على لغة الإعراب، ووزنه (فُعَلِّيل) [٩] .

ويرى الدكتور عبد الرزاق أنّه رباعيٌّ، والأصل فيه كسر الفاء على وزن (فِعَلّ) وهو بناءٌ موجود ، و تُنُوسِيَ الجمع وأُعْرِبَ، وكثُر الضّمّ على الفاء فالتبس بالخماسيّ (فُعَلِّيل) وإن لم يكن منه [١٠].

---

(١) شرح الملوكي٢٧

(٢) الممتع ٦٧/١

(٣) شرح الشافية للرضي ٤٨/١

(٤) انظر : الممتع ١/ ٦٧

(٥) الطَحْربـــَة : قطعة من الخرقة، انظر تاج العروس (طحب) ٢٦٦/٣

(٦) انظر : الهمع١٢/٦

(٧) الدُّلَمِزُ: الماضي القويّ انظر : العين باب الرباعي من الزاي ٤٠٠/٧

(٨) الفُتَكْرِينَ أَي الدَّوَاهِيَ وَالشَّدَائِدَ، وَقِيلَ: هِيَ الأَمر العَجَب الْعَظِيمُ كأَن وَاحِدَ الفِتَكْرِينَ فِتَكْر، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ إِلا أَنه مُقَدَّرٌ .انظر : اللسان (فتر)٤٤/٥

(٩) انظر : الممتع ١/ ٦٧

(١٠) انظر: تداخل الأصول ٦٠٧/٢

٩) فِعْلُل ، نحو : زعْبُر[١] . يرى ابن عصفور أنه شاذ قليل لا يُلتفت إليه لقلة استعماله [٢]

١٠) فُعْلِل ، نحو : حُرْمِز[٣].

مسائل المنع في الاسم الرباعي المجرد:

المسألة الأولى :امتناع مجيء ثمانية وثلاثون بناءً من أبنية الرباعي

لم يرد عن العرب من أبنية الاسم الرباعي المجرد إلا الأبنية السابقة الذكر فقد سقطت منها ثلاثة أبنية لامتناع التقاء الساكنين وهي ما سكنت فيها العين واللام الأولى مع ثلاث حالات الفاء (الفتح والكسر والضم) وهي " فَعْلْل وفِعْلْل و فُعْلْل[٤] . وسقط سبعة وعشرون بناء لامتناع توالي أربع حركات في كلمة واحدة ، قال المبرد: " اعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيُحذف[٥] " ، ومنها الأبنية التالية :

أ) فَعَلَل ، نحو : دَهَنَج [٦]

ب) فَعَلُل ، نحو : عَرَتُن [٧]

ج) فَعَلِل ، نحو : جَنَدِ ل [٨]

د) فُعَلِل ، نحو : عُلَبِط [٩]

فهذه كلها محذوفات وهي فروع عن : فَعَلَّل ، فَعَلُّل ، فَعَلِيل فُعَالِل ، فدَهَنّج مثقل من دَهَنَج ، وعَرَتُن مخفف من عَرَنْتَن وجَنَدِ ل مخفف من جَنَدِ يل ، وعُلَبِط مخفف من عُلا بِط [١٠].

---

(١) الزَّعْبَرِيُّ: ضَرْبٌ مِنَ السهام. .انظر : اللسان (زعر) ٣٢٤/٤

(٢) انظر : الممتع ١/ ٦٩

(٣) يُقَال: حَرْمَزَهُ اللَّهُ أَي لَعنه اللَّهُ. وَبَنُو الحِرْمَاز مُشْتَقّ مِنْه. وَمن أَسمَاء الْعَرَب حِرْمَازٌ وَهُوَ من الحَرْمَزَةِ وَهِي الذكاء انظر : تهذيب اللغة ، بَاب الْحَاء وَالزَّاي ٢١٣/٥

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٧/١

(٥) المقتضب ١٠٦/١ ، وانظر : شرح الملوكي٢٨

(٦) الدُهانِجُ: الجمل الفالجُ ذو السنامين، فارسي معرب . انظر : الصحاح (ربج)٣١٦/١

(٧) العَرَتَنُ: نبت يُدبغ به. انظر : الصحاح (عرن)٢١٦٤/٦

(٨) الجَندل: الحجارة قدر ما يرمى بالمقذاف انظر : العين باب الجيم والدال٢٠٦/٦

(٩) العُلاَبِط : الغليظ من اللبن انظر : اللسان مادة (علط) ٣٥٥/٧

(١٠) انظر : المنصف ١/ ٢٧، والهمع ١٣/٦

ومما يدل على أنه قد حذف منها شيء أن العرب قد نطقوا بها تامة [١] ويذكر ابن عصفور بأن ورود مثل هذه المفردات على لسان العرب ليس دليلا على إثبات أبنيتها في الرباعي فهي مخففة من أصولها ، وليست بأصول وعلل لذلك بقوله : " ومما يؤيد ذلك أنه لا يتوالي في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك ؛ولذلك سكن أخر الفعل في(ضربــتُ) لأن ضمير الفاعل تنزّل من الفعل منزلة جزء من الكلمة فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك فإذا كان ممتنعا فيما هو كالكلمة الواحدة فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى [٢] ".

ومن الأبنية التي صرحوا برفضها لأنها لم تسمع عنهم :

أ) فــعْلــل: فهو بناء تختص به الأفعال دون الأسماء ؛لأنه نظير فــعــل في الثلاثي [٣].

ب) فــعْــلــل :عند بعض البصريين، ولا حجة في (جــخــدَب) عند ابن عصفور لإثبات هذا لوزن وقد سبق ذكره [٤] .

ج) فــعَلْل، ولا حجة في (فــتــكــر) عند ابن عصفور على إثباته وقد سبق ذكره [٥] .

د)) فِعْلُل : يرى ابن عصفور أنه شاذ قليل لا يُلتفت إليه لقلة استعماله [٦] .

المسألة الثانية :لا تكون الألف والواو والياء أصلا في الأسماء الرباعية

متى ما كانت الألف أو الواو أو الياء مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا ، و لم يكن هناك تكرير فإنها لا تكون إلا زائدة من ذلك (كوثر) الواو فيه زائدة ؛ لوجود ثلاثة أحرف أصول لا يشك فيها واحترازا من مثل صيصية فإن الياء فيه أصل وإن كان معها ثلاثة أحرف أصول ؛ لأن الكلمة مركبة من (صي) مرتين فالياء الأولى أصل لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد وهو الصاد وإذا كانت الياء الأولى أصلا كانت الثانية أصلا ، لأنها هي الأولى كررت [٧] .

---

(١) المنصف ٢٧/١

(٢) الممتع ١/ ٦٩

(٣) انظر : الهمع ١١/٦ ــ١٢

(٤) المنصف ٣١/١ ، وانظر : ص ١٧٢من البحث

(٥) انظر : الممتع ١/ ٦٧ ، وانظر : ص ١٧٣من البحث

(٦) انظر : الممتع ١/ ٦٩

(٧) انظر : شرح الملوكي١٢٢

القسم الثالث : الاسم الخماسي المجرد

تأتي الأسماء على خمسة أحرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، قال ابن جني :" تكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ؛ لأن الأسماء أقوي من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها [١] "، وأبنية الأسماء الخماسية أقل في الكلام من أبنية الأسماء الثلاثية والرباعية [٢] .

وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائة واثنين وتسعين بناءً، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة في أبنية الرباعي ، ولكن لم يُثبت منها إلا تسعة أبنية ، أربعة أوزان باتفاق [٣] ، وهي :

١) فَعَلَّل ، ويكون اسما وصفة ، فالاسم نحو : سَفَرْجل [٤] والصفة نحو: شَمَردل [٥]

٢) فُعَلِّل ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : خُزَعْبِلة [٦] ، والصفة نحو : قُذَعْملة [٧]

٣) فِعْلَلٌ ، ويكون فيهما، فالاسم نحو : قِرْطَعْب[٨] ، والصفة نحو: جِرْدَحَلَ [٩] .

٤) فَعَلْلِلٌ ، ولا يكون إلا صفة ، نحو : جَحْمَرِش [١٠].

وزاد ابن السراج [١١]:

---

(١) المنصف ٢٨/١

(٢) الكتاب ٢٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ٣٤٠/٢ــ٣٤١ ، والمقتضب ١٧٠/١ ، والمنصف ٣٠/١ ــ ٣١ ، والممتع ١/ ٧٠، والمبدع٥٧ واللباب ٢١٣/٢ ــ٢١٤، و الهمع ١٤/٦

(٤) السفرجل : شجر مثمر من الفصيلة الوردية ، انظر : الوسيط (سفرجل)١٠٧٣/٢

(٥) الشَمَردل : الجمل الضخم ، والفتى القوي الجلد ،انظر : اللسان (شَمَرَ)١٩٢/٧

(٦) الخُزَعْبِلة : الفكاهة والمزاح ، انظر : اللسان (خُزَع)٨٣/٤

(٧) القُذَعْملة :القصير الضخم من الإبل وقيل : الأسد ، انظر : اللسان (قُذَع) ٧٤/١١

(٨) القِرْطَعْب : ما عليه قِرْطَعْبة أي قطعة خرقة ، وما له قِرْطَعْبة أي ماله شيء انظر : اللسان (قِرْط) ١١٦/١١

(٩) الجِرْدَحَلَ من الإبل : الضخم ، انظر : اللسان (جِرْدَ) ٢٣٩/٢ .

(١٠) الجحمرش: من النساء الثقيلة السمجة ، أو العجوز الكبيرة الغليظة ، وأفعى جحمرش: خشناء غليظة والجحمرش : الأرنب الضخمة ، أو المُرْضِع ، انظر : اللسان مادة (جحم) ١٩٠/٢

(١١) نسبه إليه العكبري وابن يعيش والسيوطي ،انظر: اللباب ٢١٤/٢ ، وشرح الملوكي ٢٩، و الهمع ١٤/٦

٥) فُعْلَلِل ، و لم يرد فيه غير : هُنُدْلَع [١] ، قال ابن يعيش :" أحسبه رباعيا والنون فيه زائدة ولو جاز أن يجعل {هُنُدْلَع} بناء خامسا لجاز أن يجعل {كَنَهْبُل} بناء سادسا وهذا يؤدي إلى خرق متسع[٢] "، وقال ابن جني : "والخامس الذي لم يذكره سيبويه فُعْلَلِل ... ومن ادعى ذلك احتاج أن يدل على أن النون من الأصل[٣] " وتحمل {هُنُدْلَع} عند ابن عصفور كذلك على {فُنْعَلِل} والنون زائدة ويعلل لذلك بقوله : " ويحكم عليها بالزيادة وإن لم تكن في موضع زيادتها ؛لأنه لم يتقرر في أبنية الخماسي ، فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة .

فإن قيل: و لم يثبت أيضا في مزيد الرباعي {فُنْعَلِل} قيل له هو على كل حال ليس له نظير فدخوله في الباب الأوسع أولى وهو المزيد ، لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة [٤] ". وقال الأشموني: والصحيح أن نونه زائدة [٥] . وقيل يلزم على القول بأصالة النّون فيه إضافة بناءٍ جديدٍ، فيفوت تفضيل الرّباعي على الخماسي؛ لأنّه -حينئذٍ - أقلّ منه في عدد الأبنية الأصول؛ وهو مخالف لطبيعة الأصول في العربيّة؛ لأنّ الأقل في عدد حروفِهِ الأصولِ هو الأكثر في عدد الأبنية؛ لخفّته وكثرة استعماله؛ ألا ترى أنّ أبنية الثّلاثيّ أكثر من أبنية الرّباعيّ؛ فوجب أن تكون أبنية الرّباعيّ أكثر من أبنية الخماسيّ [٦] .

وزاد أبو حيان [٧]:

٦) فِعَلّل ، نحو :عِقَرْطَل

٧) فُعُلّل ، نحو : قُرُعْطب .

٨) فِعَلّل ، نحو : سِبَطِّر"

وزاد بعض النحويين[٨] :

---

(١) انظر : الأصول ٣/٣/١٨٦ – ٢٢٥، قال ابن السراج: " قالوا : هي بقلة ، و لم أجد لها معنى في معاجم اللغة

(٢) شرح الملوكي ٢٩

(٣) المنصف ١/٣١ ، وانظر : اللباب ٢/٢١٤

(٤) الممتع ١/٧١ – ٧٢

(٥) شرح الأشموني ٤/ ٢٤٩ ، وانظر : التكملة ٢٣٠، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٩

(٦) تداخل الأصول اللغوية ٢/٦١٧

(٧) نسبه إليه السيوطي انظر: الهمع ٦/١٤

(٨) انظر : الممتع ١/٧١

٩) فِـعّـلِ ، نحو : صِـنّـبِر ، والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلا في الشعر، كقول طَرَفة [١] :

بـجِـفَـانٍ تعتَـرِي نَـادِيـنَا من سَـديفٍ حينَ هـاج الصِّـنَّبِـرْ

مسائل المنع في الاسم الخماسي المجرد:

المسألة الأولى : منع النحاة كثيرا من أبنية الاسم الخماسي

أهمل العرب أكثر أبنية الخماسي فلم يرد منها إلا الأبنية التسعة السابقة الذكر، وفي خمسة منها خلاف ، فالأوزان المتفق عليها أربعة أوزان فقط ، وصرح الرضي بسقوط واحد وعشرون بناء من أبنية الخماسي لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى تسع حالات الفاء واللام الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية تسع حالات الفاء والعين، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء [٢] .أما باقي الأبنية فلم تسمع و لم ترد على ألسنتهم .

المسألة الثانية : لا تكون الألف والواو والياء أصلا في الأسماء الخماسية

لا تكون الألف والواو والياء أصلا في الأسماء الخماسية ؛ " فالحكم على هذه الحروف أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا ، و لم يكن هناك تكرير فلا تكون إلا زائدة [٣] " لذا فإن ابن جني لا يعد كلمة (نَـحْـورش) من الأسماء الخماسية لأن فيها واوا [٤] . في حين يخالفه ابن عصفور إلى أصليتها في(نَـحْـورش) وهو عنده على وزن فَـعَـلْـلَـلٌ مثل: جَـحْـمَـرِش وهو أولى من ادعاء بناء لم يستقر في كلام العرب [٥] .

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لطرفة بن العبد. وهو في ديوانه ص٨٠ ، والخصائص ٣: ٢٠٠ ، والممتع ٧١/١ والجفان: جمع جفنة. وهي القصعة. وتعتري: تأتي. والسديف: قطع السنام. والصنبر: الريح الباردة في غيم ، الشاهد فيه (الصِّـنَّبِـرْ) حيث لم ترد في أبنية كلامهم إلا في الشعر

(٢) شرح الشافية للرضي ٤٧/١

(٣) شرح الملوكي١٢٢

(٤) انظر: المنصف ٣١/١

(٥) انظر: الممتع ٩٤/١

الأسماء المزيدة

تأتي الأسمـــــاء المزيدة على ثلاثـــــة أضرب : مـــــــزيد الثلاثي ، ومـــــــزيد الرباعي ، ومـــــزيـــــد الخماسي [٤] وللاسم المزيد أوزان كثيرة جدا " ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية وزيد عليها بعده نيف على الثمانين[١] " وذكرها جميعها يطول ، ولا حاجة ملحة لذلك وقد سبق ذكر أصولها المجردة ؛ لذا فإنه سيُكتَفى بذكر الممنوعات فيها :

مسألة منع عامة في الأسماء المزيدة :

المسألة الأولى :امتناع مجيء الاسم المزيد على أكثر من سبعة أحرف

أقصى ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، قال سيبويه : " فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف؛ وهي أقصى الغاية والمجهود؛ وذلك نحو: اشهيباب، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة والأربعة تبلغ هذا؛ نحو احرنجامٍ. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين[٢] " .

ولا يتجاوز المزيد السبعة إلا بإحدى العلامات التالية [٣]:

أ ــ علامة التأنيث ، نحو : قَـــرَعْـــبَـــلانة [٤]، وأصله : قرعبل، زيد فيه ثلاثة أحرف احدها التاء .

ب ــ علامة تثنية أو جمع ، كأن يسمى بعرطليل، فيثنى: عرطليلان، أو يجمع بالواو والنـــون: عرطليلون ، أو عرطليلات .

ج ــ علامة نسب ، نحو : خِنـــفِساوي .

وهذه العلامات غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال ، قال ابن جني : " وهذا مما لا يُعَرَّج عليه لقلته ونزارته ؛ ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه في آخره زائدان زيدا معا فجرتا لذلك مجرى الزائد الواحد، ألا ترى أنهما يحذفان في الترخيم جميعا كما تحذف الهاء من طلحة والألف من حبلى [٥] " .

---

(١) شرح الشافية للرضي١/٥٠

(٢) الكتاب ٤/٢٣٠ ، و انظر : المقتضب ٢/١٠٩ ، والأبنية ٩٣

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٣/١٥١٠ ، والهمع ٦/١٦ ــ ١٧

(٤) القَرَعْبـــَلانة : دويبة عريضة مُحْبَنْطئة عظيمة البطن ، انظر: اللسان (قرع) ١١/١٢٤

(٥) المنصف ١/٥٠

القسم الأول : مزيد الثلاثي

قد تلحق الثلاثي زيادة واحدة ، وقد تلحقه زيادتان ، أو ثلاث أو أربع فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد [١].

مسائل المنع في مزيد الثلاثي :

المسألة الأولى :منع النحاة كثيرا من أبنية مزيد الثلاثي

لم تثبت عن العرب كثيرا من أبنية مزيد الثلاثي ، وما وجد من كلمات على مثال الأبنية الممنوعة أولت بأنها على بناء آخر أو مخففة أو أعجمية والأبنية التي صرحوا بأنها لم تثبت عنهم و لم تستقر في كلامهم هي :

أ- فِنْعَولة ، نحو (حِنْدَورة[٢])، فإنها ليست من معنى قولهم (حدرة) فيكون وزن الكلمة (فِنْعَولة) والنون والواو زائدتين ؛لأنه بناء لم يستقر في كلامهم ، بل هي على وزن (فِعْلَلٌ) أي من الأسماء الخماسية والواو أصل في بنات الأربعة من غير المضاعف وإن كان ذلك قليلا، وهذا أولى من حملها على بناء لم يستقر في كلامهم [٣] .

ب- فِنْعَيلة ،أما قولهم (حِنْدَيرة) فهي على وزن فِعْليل ، وليست من لفظ (حَدرة) لما في ذلك من إثبات بناء لم يوجد [٤] .

ج- فُنْعُولا ، فهو بناء غير أصلي والواو فيه إشباع ، ومنه قولهم "عُنظوب[٥]" لأنه قد حكى "عُنظُبا" فيمكن أن يكون "عُنظوب" إشباعا منه [٦] .

د- فَعَولى ، أما {عَدَولى} اسم واد في البحرين فهو (فَعَوَلل) وحرف العلة أصل في بناتالأربعة ، نحو (ورنتل) لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة أدى إلى بناء غير موجود [٧] .

---

(١) الممتع ٧٢/١

(٢) الحِنْدُورةُ والحِندِيرةُ والحِنديرُ: الحَدَقَةُ ، انظر : القاموس المحيط٣٧٣

(٣) انظر : الممتع ١٠٠/١ ، وتداخل الأصول ٦٠٧/٢

(٤) انظر : الممتع ١٠٠/١

(٥) عُنْظُوب : الجَرادُ الضخْمُ ، انظر : تاج العروس مادة (عظب) ٣٩٥/٣

(٦) انظر : الممتع ١٠١/١

(٧) انظر : الممتع ١٠٣/١ ، وشرح الشافية للرضي ٦٤١/٢ ، والهمع ٦/ ١٧

هـ - فَعُولى ، أما {تنُوفى[١]} فيمكن أن تكون الألف إشباعا ، وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة ، لأنه لم يثبت من كلامهم فَعُولى [٢] ، وأثبته سيبويه [٣] وابن السراج [٤] وجعل منه عَشُورَى . وجعل ابن عصفور عُشُورَى على وزن فُعُولى [٥] .

و - فَعَنْلأ ، ليس في (رجل حَبَنْطأ) دليل على إثبات هذا البناء لاحتمال أن تكون الهمزة بدلا من ألف { حَبَنْطى} كما قالوا في (أفعى) وبابه (أفعأ) في الوقف ثم أجري الوصل مجرى الوقف [٦] .

ز - يَفْعَلّ ، قال ابن عصفور :" وأمَّا قولهم: حَجرٌ يَهْيَرٌ، فيمكن أن يكون أصله "يَهْيَرٌ" خفيفًا، على وزن "يَفْعَلٍ"كيَرْمَع، ثم شُدِّد على حدّ قولهم في جعفر: جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو يَفْعَلّ [٧] ".

أما سيبويه فيرى : " أن الزيادة فيه أولا، لأنه ليس في الكلام فعيلٌّ. وقد ثقل في الكلام ما أوله زيادة. ولو كانت يهيرٌ مخففة الراء كانت الأولى هي الزيادة، لأن الياء إذا كانت أولاً فهي بمنزلة الهمزة، ألا ترى أن يرمعاً بمنزلة أفكلٍ لأنها تلحق أولاً كثيراً، فلما كان الحد لو قلت أهيرٌ كانت الألف هي الزائدة فكذلك الياء" [٨].

ويجعله ابن السراج على هذا البناء وإن لم يكن من كلامهم فيقول : " ويَهْيَرٌ يَفْعَلٌ لأَنهُ ليسَ في الكلامِ فَعْيَلٌ ولو كانتْ يَهْيَرُ مخففة الراءِ لكانتِ الياءُ هيَ الزائدةُ لأَن الياء إذا كانت أولًا بمنزلةِ الهمزةِ أَلاَ ترى أَن يَرْمَعًا بمنزلةِ أَفكَل. قال: ولا في الكلامِ أيضًا "يَفْعَلٌ" اسما ولكنّهم قد يقولونَ: يَهْيَرُ خفيفٌ وفي الكلامِ مثلهُ فلمَّا قالوهُ علمنا أَنَّهُ مشتقٌّ منهُ [٩] "

---

(١) التَّنُوفةُ: القَفْر من الأَرْضِ، والجمع: تَنائِفُ. وتَنُوفَى: موضِعٌ ، انظر :المحكم والمحيط الأعظم٩/٥٠٠

(٢) انظر : الممتع ١٠٤/١

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٣/٤

(٤) انظر : الأصول ٢٠٠/٣

(٥) انظر : الممتع ١٠٤/١

(٦) انظر : المرجع السابق ١٠٤/١

(٧) انظر : المرجع السابق ١١١/١

(٨) الكتاب ٣١٣/٤

(٩) الأصول ٢٣٥/٣

ح ــ فــُعاول ، قال ابن عصفور :" فأمَّا سُراوِع [١] ، فظاهره أنه "فُعاوِل". وذلك شيء لا يُحفظ في أبنية كلامهم، فينبغي أن يكون عندي "فُعالِلًا"، وتكون الواو أصلًا في بنات الأربعة. فيكون نظير "وَرَنتَل" ، ولا تجعل الواو زائدة؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى إثبات بناء لا نظير له [٢] ". وقد ذهب أبو حَيّان [٣] إلى أنَّها زائدة؛ فوزنها (فُعَاوِل) وتابعه السُّيوطي [٤]. ولكلٍّ من المذهبين ما يؤيِّده؛ فمن ذهب إلى زيادة الواو استند إلى أنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة. ومن ذهب إلى أصالتها استدلَّ بعدم النَّظير في (فُعَاوِل) ووجود (فُعَالِل) فجعل الواو فيه كالواو في (وَرَنتَلٍ) وهو الشَّرُّ والأمر العظيم؛ فالواو فيه أصليَّةٌ؛ على الرغم من أنها في الرّباعي [٥] .

ط ــ فِعْــنــَولا ، أما {فــرنوس[٦] } فــ"فِعْلَول"، وهو اسم. ولا يكون مُشتَقًّا من الفَرْس؛ لأنَّ "فِعْنَولًا" ليس من أبنية كلامهم [٧] .

المسألة الثانية : امتناع مجيء عدد من الأبنية إلا إذا كُسِّر عليها الواحد للجمع

لا يكون في الأحاد أَفاعل ، نحو: أجادل[٨]، ولا مفاعل : منابر ، ولا يفاعيل ، نحو: يرابيع ، ولا مفاعيل نحو: مفاتيح ، ولا أفاعيل ، نحو: أساليب ، ولا أفعال، نحو : أمثال، إلا إذا كــُسِر عليه الواحد للجمع [٩] فكل هذه الأبنية لم تسمع إلا جمعا .

قال سيبويه : " وليس في الكلام أفعيل، ولا أفعول، ولا أفعال إلا أن تكسر عليه اسماً للجمع. ولا أفاعل ولا أفاعيل إلا للجمع، نحو أجادل وأقاطيع[١٠] .

---

(١) السَّرْوَعةُ : النَّبَكةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الرمْل ، وسُراوع : اسم موضع ، انظر: اللسان (سرع) ٢٤٣/٦

(٢) انظر : الممتع ١١٦/١

(٣) انظر : الارتشاف ٣٦/١

(٤) انظر : المزهر ١٦/٢.

(٥) انظر : تداخل الأصول٢٤٢/١

(٦) الفرنوس: من أسماء الأسد

(٧) انظر : الممتع ١١٦/١

(٨) جمع أجدل وهو الصقر ، انظر : اللسان (جدل)٢١١/٢

(٩) انظر : الممتع ٩٤/١- ٩٥- ١٢٧

(١٠) الكتاب ٢٤٧/٤

القسم الثاني : مزيد الرباعي

قد تلحق الرباعي زيادة واحدة ، وقد تلحقه زيادتان ، أو ثلاثة فيصير على سبعة أحرف وله أوزان كثيرة [١]

مسائل المنع في مزيد الرباعي :

المسألة الأولى :منع النحاة كثيراً من أبنية مزيد الرباعي

لم يثبت عن العرب و لم يستقر في كلامهم كثير من أبنية مزيد الرباعي ، وما وجدت من كلمات على مثال الأبنية الممنوعة أولت بأنها على بناء آخر أو مخففة أو أعجمية . والأبنية التي لم تثبت عنهم فمنعت هي :

أ - فنعْلَل، فهو بناء غير موجود . وكلمة {خنْضرِف[٢]} على : فَعَلْلَلٌ من أوزان الخماسي المجرد ، مثل : جَحْمَرِش فهي موافقة لكلمة{خضرِف} في معناها ، وليست موافقة لها في أصولها

ب - فنَعْلَلة، فهو بناء غير موجود . وكلمة {شنَهْبَرة[٣]} على : فَعَلْلَلة من أوزان الخماسي المجرد مثل : سَفَرْجلة . فهي موافقة لكلمة {شَهْبَرة } في معناها ، ولا تكون الأصول متفقة[٤] .

ج – فعِنلل فهو بناء غير موجود . أما كلمة {دحنْدح[٥]} فصورتان مركبان ، وأصلهما {دح دح} [٦].

د - فَعْلُول ، فهو بناء لم يثبت في كلامهم ، "أما الكلمات زَرْنُوق، وبرْعُوم، وبرْشُوم وصنْدوق، فإنها مخففة من الضم لأنه قد سمع في جميعها الضم والفتح ، أما صعْفوق[٧] فإنه لم يسمع فيه ضم ، وقد قيل هو أعجمي" [٨]

---

(١) الممتع ١/١٤٥-١٦٣

(٢) الخنْضرِف : المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثدين ، انظر : تاج العروس (خضرف) ٢٢٢/٢٣

(٣) انظر : الممتع ١/١٤٦

(٤) الشنَهْبرة : العجوز الكبيرة ، انظر : اللسان (شهر) ٤٣١/٤

(٥) الدِحِنْدِح : دُوَيّبّة ، انظر :تهذيب اللغة(بَاب الخماسي من حرف الْحَاء)٢٢٠/٥

(٦) انظر : الممتع ١/١٤٩

(٧) الصَعَافِقَةُ: أرذال الناس وضعفاؤهم، واحدهم صَعْفُوق

(٨) الممتع ١/١٤٩ ، و انظر : الخصائص ٢١٥/٣ ، والمعرب٢١٩، والمزهر٣١/٢

هـ - فِعْلَّال ، مضعفا غير مصدر ، ولم يستقر في كلامهم ، أما {دِئْداء} فهي على فِعْلاء، وهو في معنى {الدّيداء} ومخالفا له في الأصول فالديداء فعْلال ، وهذا أولى من إثبات ، بناء لم يستقر في كلامهم [١] .

و - فُعَلاّة ، وليس في {سُلحْفاة} دليل على إثباته ، بل هو (فُعَلّية) في الأصل ، ثم قلبوا الكسرة فتحة ، والياء ألفاً، وهي لغة فاشية في طيّيء يقولون في رُضِي رُضَى ، وفي بَقِي بَقَى [٢]

ز - فَعَنْلَىً ، وإن كان بناء لم يثبت في كلامهم ، إلا أن ابن عصفور جعل شَفَنْتَرىً على زنته ؛ لأن النون إذا كانت ساكنة ثالثة وبعدها حرفان ولم تك مدغمة لم تلفا إلا زائدة فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه [٣].

ح - فاعِلول ، ولا حجة في الماطرون[٤] ، عند ابن عصفور؛لأنه جمع سمي به ، محكية فيه حالة الرفع ، وقيل : هي فارسية ، وكذلك الماجشون[٥] ، على حين يرى الأخفش أن النون أصلية فيهما وهما مفردتان على وزن فاعِلول ، واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو في قول الشاعر :

طال همي وبت كالمحزوني واعترتني الهموم بالماطرونِ[٦]

ولو كانت زائدة لتعذر ذلك ، ولأن الجمع إذا سمي به له في التسمية طريقان : أحدهما أن تحكي فيه طريقته وقت أن كان جمعا فيعرب بالحروف ، والأخرى أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء في كل حال. فلما لم يجيء الماطرون على وجه من هذين الوجهين قُضي عليه بأنه مفرد [٧] .

---

(١) انظر : الممتع ١٥١/١ ،

(٢) الممتع ١٥٣/١

(٣) الممتع ١٥٦/١

(٤) الماطرون اسم موضع ، انظر تاج العروس (معن) ١٧٩/٣٦

(٥) الماجشون : ثياب مصبغة ، انظر: تاج العروس (مجش) ٣٧٤/١٧

(٦) البيت لأبي دهبل الجمحي ، وقيل لعبد الرحمن بن حسان ، انظر: الخصائص ٢١٦/٣ والممتع ١١٥٧ ، والخزانة ٢٨٠/٣ – ٢٨٢ ، والأغاني١٤٣/١٣

(٧) انظر : الممتع ١٥٧/١بتصرف ، والخصائص٢١٦/٣

ط - فَعْـــللان وفَعَـــلّان، أما{هزَنبران} و{عفَزّران} فـــــإنهما تثنية هزَنـــــبر وعفَزّر، ثم سمي بهـــــما[١]

ي - مُفـــْيَعِلا ، فهو ليس من أبنية كلامهم ، و{مُفْيَئِـــنّ} على مُفْعَلِـــلّ والياء أصل في بنات الأربعة [٢]

ك - فـــعِـــــنـــْليل ، ولم يأتي منه إلا {السّلِنطيط } : القاهر من السلاطنة وفيه عدة روايات انظر: اللسان (سلط) ، والمتوهم أنه ليس من كلامهم[٣] .

المسألة الثانية : لا تلحق الزيادة الأسماء الرباعية من أولها إلا في ضرب واحد منها وهو الاسم الجاري على فـــعـــْله

لا تلحق الأسماء الرباعية الزيادة من أولها إلا في أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها ، نحو : مدحرج و مسرْهف ، وتلحق الزيادة فيما عدا ذلك من الرباعي ' قال سيبويه:"الزيادة لا تلحـــــق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مدحرج [٤] "

وعلل لذلك ابن جني بقوله : " إنما لم تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن إلا ما كان جاريا على "فِعْل" لقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلا؛ لأنه ليس لها تصرف ذوات الثلاثة وكثرتها. ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان وهما "انْقَحْل، وانْزَهْو"؛ لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعل نحو "منطلِق، ومستخرج" رُفضت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا، إلا ما كان جاريا على فعل نحو: "مدحرج". وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسمـــــاء سائغا؛ لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب [٥] ".

ولذلك جعلوا (إزلزل) على وزن (فـــعِـــلعـــِل) من لفظ (الأزل) ولم يجعلوه على وزن (إفعْـــلِل) من لفظ (الززلة) ؛لأن الزيادة لا تلحق الرباعي من أوله [٦] .

---

(١) الممتع ١٦٢/١

(٢) المرجع السابق ١٦٢/١

(٣) المرجع السابق ١٦٢/١ وانظر: الخصائص٢١٥/٣

(٤) الكتاب ٣٠٩/٤ ، و انظر : المنصف ٣٤/١ ، والممتع ١٤٥/١

(٥) المنصف ٣٤/١

(٦) انظر : الممتع ١١٥/١

القسم الثالث : مزيد الخماسي

لا تلحق الخماسي إلا زيادة واحدة فقط ، فيصير على ستة أحرف وهذا القسم أقل من سابقيه ، فقد ذكرت فيه خمسة أبنية فقط [١] .

مسائل المنع في مزيد الخماسي :

المسألة الأولى :منع النحاة كثيرا من أبنية مزيد الخماسي

لم تثبت عن العرب كثيرا من أبنية مزيد الخماسي ، وما وجد من كلمات على مثال الأبنية الممنوعة أولت بأنها على بناء آخر أو مخففة أو أعجمية . والأبنية التي لم تثبت عنهم فمنعت هي :

أ - فَعَـلّول ، لأن كلمة {سَمَرْطول[٢]} لم تسمع قط في نثر ، إنما سمعت في الشعر وهم مما يحرفون في الشعر إذا اضطروا لذلك ويمكن أن يكون {سَمَرْطول} محرفا من {سَمَرَطول } كـ {عضْرفوط [٣]} فتكون على بناء سمع منهم وهو فَعْـلَـلَـلُـول [٤]

ب - فـُعْلالـِل،لأن {دُرْداقس[٥]} لا يتحقق كونها من كلام العرب وقيل: هو رومي وهو طرف العظم الناتيء فوق القفا ، وكذلك {خزْرانق[٦]} أصله فارسي . ومن هنا فلا حجة فيهما لإثبـات هذا البناء [٧] .

المسألة الثانية :امتناع تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة

أقصى ما تبلغه الأسماء الخماسية بالزيادة ستة أحرف، قال المازني :" قد تزاد بنات الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة ولا يبلغون بها السبعة مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات [٨] " وأوضح ابن جني هذه العـلة بقوله :" اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ؛ لأن بنات الخمسة

---

(١) انظر : الممتع ١٦٣/١ ، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١

(٢) السمَرْطول : الطويل المضطرب ، انظر :تاج العرب (سمرطل) ٢٢٨/٢٩

(٣) العضْرفوط : ذكر العظاء ، انظر :جمهرة العرب (ما جاء على فعلاء) ١٢٢٩/٣

(٤) الممتع١٦٤/١

(٥) دُرْداقس : عظم يفصل بين الرأس والعنق، انظر : مجمل اللغة ٣٥١/١

(٦) خزْرانق : الخزرانق: ضرب من ثياب الديباج انظر : هامش الممتع١٦٥/١، ولم أجده غي كتب اللغة

(٧) الخصائص ٢٠٤/٣ ــ ٢٠٥ ، والممتع١٦٥/١

(٨) المنصف٥١/١

وإن كانت كلها أصول فقد تباعدت عن أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي فثقلت لذلك والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلا فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل وثقل الزيادة و لم يكن منها – أي من بنات الخمسة – فعلٌ فيبلغ بمصدره سبعة أحرف كما فُعل في اشهيباب[١] و احرنجام[٢] ، فرفض ذلك لذلك[٣] " .

المسألة الثالثة :لا تلحق الأسماء الخماسية الزيادة من أولها

لا تلحق الأسماء الخماسية الزيادة من أولها ، قال ابن جني : " لا تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلا ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدؤوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين من أولها لقوة الأول وضعف الآخر . ألا ترى أن الزيادة إنما تجيء في مثل : {عضرفوط [٤] وعنْدَليب[٥] ويَسْتعور [٦] وقبعثرى [٧]}حشوا و آخرا ولا يقع شيء من ذلك في أول الكلمة على أن الزيادة فيها حشوا أكثر منها آخرا ، وكل قليل. وإذا كانت ذوات الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة لا تقع الزوائد في أولها إلا في ضرب واحد منها .... فذوات الخمسة على طولها وقلة تصرفها وكثرة حروفها أولى بذلك يدل على أن الزيادة في أول الكلمة بابها الفعل، أنه لم يأت في ذوات الأربعة إلا فيما كان جاريا على فعل نحو مدحرج وبابه ، والخماسية لا فعل منها ؛ فلذلك لم يزد في أولها[٨] " .

---

(١) اشهيباب : مصدر اشهابّ يقال : اشهابَّ الزّرع: إذا كَاد يهيج وَفِي خلاله خُضْرة، انظر: تهذيب اللغة باب الهاء والجيم مع الراء ٥٦/٦

(٢) احرنجام: مصدر احرنجم ، يقال احرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض ، انظر : تاج العروس مادة (حرجم) ٤٧٤/٣١

(٣) المنصف ٥١/١

(٤) العضْرفوط : ذكر العظاء ، انظر :جمهرة العرب (ما جاء على فعلاء) ١٢٢٩/٣

(٥) العنْدَليب : طَائِر أَصْغَر من العصفور ، وقيل هو البلبل ، انظر: تهذيب اللغة باب العين والدال ٢٢٦/٣

(٦) اليَسْتعور: يقال: (إنه) مكان، ويقال هو شجرٌ تتخذ منه المساويكُ ، انظر : مجمل اللغة ، باب السين والفاء وما يثلثهما ٤٦٢/١ ، ومقاييس اللغة مادة (سعر) ٧٦/٣

(٧) القبعثرى : الجمل العظيم ، انظر : اللسان (قبعثر) ١٧/١١

(٨) المنصف ٣٣/١ ــ ٣٤ ، وانظر : الممتع ١٥٦/١

المبحث الثاني

المشتقات

ينقسم الاسم مِنْ حَيْثُ الجمود والاشْتِقَاق إلى جامد ومشتقٌّ .

الاسم الجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ عَلَى حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجُل وشجَر وأسماء الأجناس المعنوية، كنصْر وفَهْم [١] ومنه مَصادِرُ الأفعالِ الثُّلاثية المجرَّدة، غيرُ الميميّة كعِلْمٍ وقراءةٍ. أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه والرباعي مجرداً ومزيداً فيه، فليست من الجوامد ؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها. فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله [٢] .

والاسم المشتق: ما أخِذَ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالِم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقتِ الأشجارُ، وأسبعتِ الأرضُ: من الوَرَق والسَّبُع .

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما فى المعنى وتغيير فى اللفظ [٣] . مثل : ضرب : يؤخذ منها : ضارب ، مضروب ، ضراب ، ضرب ، يضرب ، انضرب ، مضراب مضرب . وما إلى ذلك .

ويرى البصريون أنَّ المصدر هو أصل المشتقات . والفعل مأخوذ منه ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الفعل هو أصل المشتقات [٤]

الأسماء المشتقة التي تناولتها الدراسة في هذا المبحث هي : اسم الفاعل – صيغ المبالغة – الصفة المشبهة ـــ اسم المفعول – اسم التفضيل – اسم الآلة .

---

(١) انظر : شذا العرف ٥٦

(٢) جامع الدروس العربية ٢/٥

(٣) انظر : شذا العرف ٥٦ ، والموجز في قواعد اللغة العربية ١٩٧

(٤) ينظر الخلاف في ذلك في : الإنصاف ، المسألة (٢٨) ١/٢٣٥ وما بعدها

اسم الفاعل

عرف ابن مالك اسم الفاعل بقوله : الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي [١] ". وقيل هو : " اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث[٢] " وقيل هو : اسم مشتق، يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله [٣] " .

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل : نحو : ضرب : ضارب ، ومنه قوله تعالى :﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا ﴾[٤]. ويقل مجيء اسم فاعله على أفعل نحو خطُب فهو أخطب وعلى فعِل نحو بطُل فهو بطِل.

وقد يأتى اسم الفاعل من (فعَل) على غير فاعل قليلا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل[٥] .

ويصاغ من الفعل غير الثلاثي " المزيد " على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر .مثل : طمأن: مُطمئِن ، ومنه قوله تعالى :

﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[٦].

وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِب، وأورَس فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفعِل [٧] . وكذلك بنى فعّال ومفعال وفعول وفعيل من أفعَل كقولهم: درَّاك، ومِهْوان، وزهوق، ونذير، من أدرك وأهان وأزهق وأنذر، وهو قليل [٨] "

---

(١) شرح التسهيل ٣/٧٠

(٢) الفلاح ٦٥

(٣) النحو الوافي ٣/٢٣٨

(٤) سورة آل عمران : أية ١٩١

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٣٣

(٦) سورة المزمل: آية ١٨

(٧) الفلاح ٧٣ ، وجامع الدروس العربية١/١٨٠

(٨) انظر : توضيح المقاصد ٢/٨٥٣ ، وحاشية يس على التصريح: ٢/ ٦٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٤٣ ، وحاشية الصبان ٢/٤٥١

مسائل المنع في اسم الفاعل

المسألة الأولى :امتناع صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من (فَعِلَ) اللازم و (فعُلَ)

يجيء الوصف على وزن فاعل من (فَعَل) سواء كان متعدياً أم لازماً نحو : ضرب فهو ضارب وذهب فهو ذاهب ، ومن (فَعِل) إذا كان متعدياً نحو : شرب فهو شارب ، قال المبرد : " اعْلَم أَن الِاسْم على فعَل فَاعل نَحْو قَوْلك ضرب فَهُوَ ضَارب وَشتم فَهُوَ شاتم وَكَذَلِكَ فعِل نَحْو علم فَهُوَ عَالم وَشرب فَهُوَ شَارِب " [١].

أما مجيئه من (فعِل) اللازم ، نحو : سَلِم فهو سالم ، ومن فَعُل نحو : فَرُه فهو فاره فهو قليل .قال ابن هشام : " يأتي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على فاعل بكثرة في فَعَل، بالفتح، متعديا كان كضربه وقتله، أو لازما كذهب وغذا، بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال، وفي فعل بالكسر متعديا كأمنه وشربه وركبه، ويقل في القاصر كسلم ، وفي فَعُل بالضم؛ كفَرُه [٢] " .

بل ذكر ابن خالوية أنه لم يسمع من (فعُل) إلا في لفظتين فقط ، فقال : " ليس في كلام العرب فَعُل وهو فاعل إلا حرفان : فرُه الحمار فهو فاره ، وعقــرت المرأة فهي عاقر فأما طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض ، ومثل فهو ماثل فبخلاف ذلك يقال : حَمَض أيضاً وطَهَر ومَثَل" [٣].

أما ابن عقيل فقد قصره على السماع ومنع صوغه قياسا من (فَعِلَ) اللازم و (فعُلَ) فقال : " وإن كان لازما ــ أي (فَعِلَ) ــ أو كان الثلاثي على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعا وهذا هو المراد بقوله ــ أي ابن مالك [٤] :

وهو قليل في فعُلت وفعِل ..

غــير معدى بل قياسه فعَل [٥]

---

(١) المقتضب٢/ ٤١١

(٢) أوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، وانظر : شرح التصريح ٧٨/٢

(٣) ليس ١٢٠

(٤) ألفية ابن مالك ٤١

(٥) شرح ابن عقيل ١٢٦/٢

وقد أجاز مجمع اللغة صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل ، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ، فيقال مثلاً: تحية عاطرة [١].

المسألة الثانية :امتناع صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل

القياس أن يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، ويمتنع مجيئه على وزن فاعل قال المرادي : "إن اسم الفاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل [٢] " .

إلا أنه قد سُمع مجيئ فاعل من أفعل في ألفاظ قليلة شذوذا، نحو أعشب المكان فهو عاشِب وأورَس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع [٣] .

المسألة الثالثة : امتناع صياغة اسم الفاعل من الفعل الجامد

لا يصاغ اسم الفاعل إلا من الأفعال المتصرفة أما الأفعال الجامدة فلا يصاغ منها قال المبرد : " فَأَما (لَيْسَ) فَلَا يجوز أَن تخبر عَمَّا عملت فِيهِ بِالْألف وَاللَّام؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا (يفعل) وَلَا يبْنى مِنْهَا (فَاعل) [٤]" قال ابن السراج : " إذا قلت: "ليسَ زيدٌ أخاكَ" وأخبرتَ عن الفاعلِ والمفعول فإنَّهُ لا يجوز إلا "بالذي" ولا يجوز بالألف واللام ؛ لأن "ليسَ" لا تتصرف ولا يبنى منها فاعلٌ، أَلا ترى أَنَّكَ لا تقول: "يفعلُ" منها ولا شيئًا من أمثلةِ الفِعْلِ وهي فِعْلٌ وأصلها "لَيِسَ" مثل "صَيِدَ"، وألزمتِ الإِسكانَ إذ كانت غير متصرفةٍ، فتقول إذا أَخبرتَ عنِ الفاعل من قولكَ "ليسَ زيدٌ أَخاكَ": "الذي ليسَ أَخاكَ زيدٌ" وإن أخبرتَ عن المفعول قلت: "الذي ليسَ زيدٌ إياهُ أَخوكَ" وإن شئتَ قلتَ: "الذي ليسهُ زيدٌ أَخوكَ" على قياسِ الذين أجازوهُ في "كانَ" [٥] " .

---

(١) انظر : القرار في : أصول اللغة ١٠/٢، و مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٥٤

(٢) توضيح المقاصد ٨٥٣/٢ ، نظر حاشية يس على التصريح: ٢/ ٦٧، والأشموني: ٢/ ٣٤٣ وحاشية الصبان ٤٥١/٢

(٣) انظر: الفلاح ٧٣ ، وجامع الدروس العربية١٨٠/١

(٤) المقتضب ١٠٠/٢

(٥) الأصول ٢٩٠/٢ ، وانظر : اللمحة في شرح الملحة٥٧٧/٢

صيغ المبالغة

تعريفهـــا : أسماء تشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل بقصد المبالغة . وقد تحول صيغة اسم الفاعل نفسها إلى صيغ المبالغة . وقيل : ألفاظٌ تدلُّ على ما يدُلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة[١] .

قال سيبويه : " أجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا فى الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال و مفعال، وفَعِلٌ. وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم[٢] "

تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعَال؛ بكثرة، وإلى فَعِيل أو فَعِل؛ بقلة، فيعمل عمله بشروطه [٣] .وقيل أوزانُها كلُّها سماعيّة فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.وصيغُ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار منَ الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس[٤] .

تصاغ صيغ المبالغة من الأفعال الثلاثية بكثرة ، وقَلَّ مجيء صيغ المبالغة من الأفعال المزيدة – غير الثلاثي – منها : بشير من بشّر ، زهوق من أزهق. قال ابن مالك: " والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي، وقد يبنى من "أفعل": "فعّال" كـــ"أدرك، فهو دَرَّاك".. و "فعيل" كـــ"أنذر، فهو نذير".وقد يبنى من "أفعل": "مفعال" كـــ"معطاء" و "مهداء" و "معوان" .

يلاحظ أن أفعال صيغ المبالغة كلها متعدية، وقل أن تأْتي من الفعل اللازم [٥] . وأوزانها المشهورة هي :

١- ـــ فعَّال ، نحو: ضراب ، ومنه قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[٦].

---

(١) انظر : النحو الوافي١/١٩٣

(٢)الكتاب ١/١١٠

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٥٠

(٤) انظر : النحو الوافي١/١٩٣

(٥)الموجز١٩٨

(٦) سورة النساء: آية ١٦

٢ ــ مِفعال ، نحو : منوال ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[١].

٣ــ فَعُول ، نحو : صدوق ،ومنه قوله تعالى :﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[٢]

٤ ــ فَعيل ، نحو: رحيم ، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[٣].

٥ ــ فَعِل ، نحو: حَذِر، ومنه قوله تعالى :﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾[٤].

وسمعت أوزان أخرى غيرها وهي : فُعال ، نحو: عُجاب ،وفُعّال، نحو : كُبار، وفَعِّيل نحو: قديس ، ومِفعيل ، نحو : معطير ، وفُعَلة ، نحو: حطمة ، وفاعول ، نحو: فاروق وفيعول نحو: قيُّوم ، و فُعّول ، قُدُّوس ، وفَعّالة ، مثل : علامة .

---

(١) سورة الأنعام : آية ٦

(٢) سورة الأحزاب: آية ٧٢

(٣) سورة النساء: آية ٥٨

(٤) سورة الزخرف: آية ٥٨

مسائل المنع في صيغ المبالغة :

المسألة الأولى: امتناع صياغة صيغ المبالغة من الأفعال غير القابلة للتفاوت.

لا تصاغ صيغ المبالغة من الأفعال غير القابلة للتفاوت، بل يشترط في الفعل الذي يصاغ منه أن يكون قابلا للزيادة ، قال السيوطي : " ولدلالتها على الْمُبَالغَة لم تسْتَعْمل إِلَّا حَيْثُ يُمكن الْكَثْرَة فَلَا يُقَال موَات وَلَا قتال زيدا [١] ". وعلة المنع هي: التعذر .

المسألة الثانية : امتناع قياسية صوغ صيغ المبالغة من كل فعل ثلاثي(لازم ومتعدي) عند ابن أبي الربيع و ابن كمال باشا

يمتنع القياس على صيغ المبالغة {الخمسة المشهورة } من كل فعل ثلاثي سواء كان لازما أو متعديا ، قال ابن أبي الربيع : " واختلف الناس في القياس : فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قاله العرب، فلا يقال : أكّال ، ولا مئكال وإنما يقال : أكول ، لأنه مسموع من العرب ، وتقول : قتّال ؛ لأنه سمع أيضاً ، ولا تقول: مقتال ؛ لأنه لم يسمع وتقول : منحار لأنه سُمع ... ومنهم من قال : أنه قياس في فعول وفعّال ... ، والذي يظهر لي أنه لا يقال منه إلا ما قالته العرب " [٢]. وقال ابن كمال باشا : " "ويجيء" اسم الفاعل "للمبالغة" سماعا، ولهذا لم يذكر- أي ابن مسعود - له ضابطه، بل بادر إلى الأمثلة فيجيء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين "نحو صبار"؛ أي كثير الصبر... [٣]"

وعلل ابن أبي الربيع لمنع القياس فيها : أن التضعيف للدلالة على المبالغة سماعي عنهم في الأفعال ، وأمثلة المبالغة لا تكون أقوى من الفعل [٤]. ولكن وزن فعّال فقط من بين الأوزان الخمسة فيه تضعيف .

وأجاز النحاة القياس من الفعل المتعدي فقط ، نص على ذلك الشيخ يس فقال : " هذه الأمثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي ، نحو : ضرب تقول : ضرّاب وضروب وضريب وضرِب ومضراب كذا قاله أبو حيان ، وتقييده بمذهب فيه نظر " [٥] .إذ فهو يرى أنه مذهب للبصريين والكوفيين معا .

---

(١) الهمع ٨٧/٥ ، وانظر : حاشية الصبان ٢٩٦/٢ ، و النحو الوافي ٢٦٩/٣

(٢) البسيط ٢/ ١٠٥٤ - ١٠٥٥

(٣) الفلاح ٧٢

(٤) انظر: البسيط ١٠٥٥، وشرح الألفية للشاطبي ٤٥١/٢

(٥) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٦٧/٢

الصفـــة المشـــبهة

الصفـــة المشـــبهة هي : اسم مشتق من الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل على وجه الثبوت . مثل : حسن ، وأحمر ، قال ابن السراج : " الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ، ... وذلك نحو: حَسنٍ وشديد [١] "،وقال الزمخشري : " هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب... وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، ومنه قوله عز وجل:﴿ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[٢] وتضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب وحسن الوجه [٣] " .

وسمي هذا النوع من المشتقات بالصفة المشبهة ، لأنها تشبه الفاعل في دلالتها على معنى قائم بالموصوف ، غير أن الفرق بينها وبين اسم الفاعل : أنه يدل على من قام به الفعل على وجه الحدوث والتغيير والتجدد ، وهي تدل على من قام به الفعل على وجه الثبوت في الحال أو الدوام ، ولا يعني الثبوت بالضرورة الاستمرار .

فكلمة فرح وغضبان ورقيق وكريم كل منها وصف ثابت في موصوفها ولكنه ليس من الضروري أن يستمر هذا الثبوت ، بل قد يكون ثبوتاً في الحال أو ثبوتاً على الدوام .

و تأْتي الصفة المشبهة من الأَفعال الثلاثية اللازمة، وتكثر في فَعِلَ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، وصيغها كلها سماعية إلا أَن الغالب مجيؤها من فَعِل على إِحدى الصيغ الآتية:

- فَعِل ، إِذا دل على فرح أَو حزن مثل: ضَجِر، وطَرِب
- أَفعل ، فيما دل على عيب أَو حسن في خلقته أَو على لون مثل: أَعرج، أَحور، أَخضر.
- فَعْلان، فيما دل على خلوّ أَو امتلاءٍ: عطشان وريان .

---

(١)الأصول١/١٣٠

(٢) سورة هود : آية ١٢

(٣) المفصل ٢٧٤ ، وانظر : شرح التسهيل٣/٨٩

وإذا كان الفعل اللازم من باب (كرُم) فأكثر ما تأتي صفته على (فعيل) مثل كريم وشريف. وَهِيَ مِنْ "فَعَل" قَلِيلَةٌ نحو: حَرص فهو حَرِيصٌ، ولها أوزان أُخرى مثل: شجاع وجبان وصُلْب وحسَن وشهْم [١] .

وكل ما جاءَ من الثلاثي بمعنى اسم فاعل ووزنه مغاير لوزن اسم الفاعل فهو صفة مشبهة مثل:سيّد وشيخ وسيء.

مسائل المنع في الصفة المشبهة

المسألة الأولى : امتناع صوغ الصفة المشبهة من الأفعال المتعدية

تصاغ الصفة المشبهة من الأفعال اللازمة ،نحو حسن وجميل ، قال الرضي : " وهي لا تبنى إلا من فعل لازم [٢] " وفي التوضيح :" أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل، فإنه يصاغ من المتعدي واللازم [٣] " ؛ وذلك لأنها تدل على الدوام والثبوت لا على الحدوث والتجدد ، فاقتصرت على الأفعال اللازمة الدالة على الثبوت في صاحبها .

المسألة الثانية :امتناع القياس على صيغ الصفة المشبهة

يمتنع القياس على صيغ الصفة المشبهة ،فصيغها كلها سماعية، يوقف فيها على ما سمع عن العرب قال الرضي :"صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول [٤] " .

وعلة المنع أن صيغها مختلفة ومتداخلة ،فلا يضبطها قياس وإنما هي مبنية على الغالب [٥] قال الرضي : " وقد يدخل أفعل على فَعِل .... وكذلك يدخل فَعِل على أفعل العيوب الظاهرة والحلي نحو: شَعِث وأشعث ... وكذلك يدخل أيضاً فَعِل على فعلان في الامتلاء وحرارة البطن كعطش وعطشان .. ويجيء فعيل فيما حقه فَعِل كسقيم ومريض [٦] .

وأجاز مجمع اللغة القياس على صيغة فعول عند الحاجة للدلالة على الصفة المشبهة [٧].

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٧/١

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٨٧/١ ، وانظر : الهمع ٥٨/٦

(٣) توضيح المقاصد٨٧٥/٢

(٤) شرح الكافية ٤٣٢/٣

(٥) القرارات النحوية ص ٤٦٤

(٦) شرح الشافية للرضي ١٤٥/١-١٤٧باختصار

(٧) انظر : القرار في أصول اللغة ٣/٢

المسألة الثالثة :امتناع مجيء الصفة المشبهة على فَيْعَل

قال الرضي : " لم يأت على فَيْعَل بفتح العين شئ من الصفة المشبهة غير حرف واحد في المعتل وهو عَيَّنٌ، قال الأعلم: الشاهد فيه بناء الْعَيَّن على فَيْعَل بالفتح، وهذا شاذ في المعتل لم يسمع إلا في هذه الكلمة وكان قياسها أن تكسر العين فيقال : عَيِّن كما قيل سيِّد وهيِّن وليِّن ، ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح "[1] . وعلة المنع هي : مخالفة القياس، فالقياس أن تأتي الصفة المشبهة على فَيْعِل بالكسر .

---

(١) شرح الشافية ٦٢/٤

اسم المفعول

اسم المفعول هو : اسم يشتق من مصدر الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله للدلالة على وصف من يقع عليه الفعل، مثل : ضُرِب: مضروب ، أُكِل : مأكول.

ويُصاغُ اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثُّلاثيِّ المبنيِّ للمجهولِ على وزنِ مفعول نحو:عُلِمَ : مَعْلُومٌ ومنه قوله تعالى :﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾[١] . ويصاغ من غير الثلاثي " المزيد " على وزنِ مُضارعِهِ بإبدالِ حرفِ المضارعةِ ميماً مضمومةً وفتحِ ما قبلِ الآخرِ، نحو: اجتُمِع : مُجتَمَع و منه قوله تعالى :﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٢] .

هناك أربع صيغ سماعية تأتي بمعنى اسم المفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث ، وهي : فَعيل نحو : جريح أي مجروح ، وفِعْل نحو : شاة ذِبحٌ (أي مذبوحة) ، وفَعَل: قَنص سَلَب أي مسلوب ، وفُعْلة نحو: أُكلة أي مأكولة .

مسائل المنع في اسم المفعول

المسألة الأولى :امتناع صوغ اسم المفعول من الأفعال اللازمة

لا يصاغ اسم المفعول تام إلا من الأفعال المتعدية ، أما الفعل اللازم فلا يصاغ منه إلا أَن يكون معه ظرف أَو مصدر أَو جار ومجرور، نحو : زيد مذهوب به ،و ما مُسافَرٌ محمدٌ يوم الخميس .ومنه قوله تعالى : ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾[٣]. قال ابن هشام :" لا يبنى منه ـ ؟ أي الفعل اللازم ـ اسم مفعول تام، وذلك كـ: "خرج"، ألا ترى أنه لا يقال: "زيد خرجه عمرو" ولا: "هو مخروج" وإنما يقال "الخروج خرجه عمرو" و: "هو مخروج به، أو إليه"[٤] .

وعلة المنع أنه سيخرج بذلك عن لزومه فيصبح متعديا ،وذلك محال فالفعل اللازم مختص بالفاعل لا يتعدى إلى مفعول .وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفصل الأول [٥] .

---

(١) سورة الفيل: آية ٥

(٢) سورة البقرة: آية ٢٥٢

(٣) سورة ص: آية ٥٠

(٤) أوضح المسالك ٢/ ١٥٧ ، وانظر : شرح التصريح ٤٦٤/١، وشرح الأشموني ٤٣٨/١ ، وحاشية الصبان١٢٧/٢

(٥) انظر ص ١٢١ من البحث

المسألة الثانية :امتناع صياغة اسم مفعول من الأفعال الناقصة

لا يصاغ اسم مفعول إلا من الأفعال تامة التصرف ، أما ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو الأفعال: زال ، وفتئ، وبرح وانفك فالمستعمل منها الماضي والمضارع واسم الفاعل و لا يصاغ اسم مفعول منها ، أما ما يتصرف تصرفا تاما من الأفعال الناسخة فيأتي منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع والأمر، ويجئ منه المصدر واسم الفاعل ، و منع أبو علي الفارسي مجئ اسم المفعول منه وأجازه غير أبي علي [١] . وعلة المنع هي : قلة التصرف .

المسألة الثالثة : امتناع تصغير اسم المفعول عند البصريين

يمتنع تصغير المشتقات العاملة عمل أفعالها ، قال سيبويه : " واعلم أنَّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويرب زيدٍ، إذا أردت بضاربٍ زيداً التنوين. وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد [٢] ".

وقال الرضي مانعا ومعللا: " لا يصغر الاسم العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، لأن الاسم إذا صغر صار موصوفاً بالصغر، فيكون معنى " ضُوَيْرب " مثلاً ضارب صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل فلا تقول: " زَيْدٌ ضاربٌ عظيم عمراً ولا أضَارِبٌ عظيم الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إذَنْ عن مشابهة الفعل، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، ... وقيل: إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل [٣] " .

وَأجاز الْكُوفِيُّونَ إِلَّا الْفراء عْمل اسم المفعول مُصَغرًا بِنَاء على مَذْهَبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى لا الصورة ، وَوَافَقَهُمْ النّحاس[٤] .

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٩/١

(٢) الكتاب ٤٨٠/٣ ، وانظر: الأصول ٦٢/٣ ، والمفصل ٢٤٧

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٩٢/١

(٤) انظر : الهمع ٨١/٥

اسم التفضيل

اسم التفضيل : ما اشتق من مصدر فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو أفعل[١] " وقيل هو :الاسم المَصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة، وزاد أحدهما على الآخر فى تلك الصفة. وقياسه أن يأتى على أفْعَل كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه، وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتَتْ بغير همزة، وهى خيرٌ وشرٌّ، وحبٌّ، نحو خيرٌ منه، وشرٌّ منه [٢]

وقليلاً يأْتي بمعنى اسم الفاعل فلا يقصد منه تفضيل مثل: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[٣] .

مسائل المنع في اسم التفضيل

المسألة الأولى : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي المجرد ومن الفعل المزيد دونما فعل مساند أو مصدر مساند

لا يبنى اسم التفضيل إلا من الفعل الثلاثي المجرد ، قال ابن السراج :" واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين : الضرب الأول : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب . الضرب الآخر : ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل [٤] " ، وذكر سيبويه أن أفعل التفضيل محمول في صوغه على التعجب ،فهو يقول : " وما لم يكن منه (ما أفعل) لم يكن فيه (أفعل به رجلا) ولا هو (أفعل منه) [٥] " .

فلو أردنا بناءه من الفعل الرباعي المجرد أو المزيد على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك؛لأن أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي(دحرج أو

---

(١)شرح الكافية ٤٤٧/٣

(٢)شذا العرف ٦٦

(٣)سورة الأنعام : آية ١٢٤

(٤) الأصول١٠٢/١ ، وانظر: المقتضب ٤٤٢/٢ ، والجمل ١٠١-١٠٢ ، والإيضاح٩٣ ، والمفصل ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٩١/٦-٩٢ ، ١٤٤/٧ وشرح الكافية ٤٤٨/٣ــ ٤٤٩ ، واللباب ١٩٩/١ المرتجل ١٤٩، وشرح التسهيل ٤٤/٣ -٥٠ ،والارتشاف ٣٢١٩ ، وأوضح المسالك ١٢١/١ والمساعد ١٦٠/٢ ،و الهمع ٤١/٦

(٥) الكتاب ٩٧/٤

يلتبـــس المعنى ، إذ لو قلت في دحرج : أدحر، بحذف الحرف الأخير، لم يعلم أنه من تركيب دحرج ، ولو قلت في أخرجَ : أخرجُ، بحذف همزة الزيادة ؛لالتبس بأخرج من الخروج ؛ لذا امتنع الحذف أيضا [١]

وعلل له الشيخ خالد بقوله : " لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه [٢] " .

وقد نسب ابن يعيش إلى سيبويه إجازة التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل) دون غيره من الأفعال المزيدة ، مع الاقتصار في ذلك على ما سمع عن العرب ، ونسبه إليه أيضا الرضي [٣]، وأثبته له أيضا ابن مالك واختاره ، بناءً على قول سيبويه " وبناؤه ـــ أي التفضيل ـــ أبدا على فعـــَل وفعـــِل فعـــُل وأفعـــل [٤] " ، ولكن ابن مالك لم يقصره على المسموع ، بل حـــكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر[٥] ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل الرباعي المجرد [٦] والفعل المزيد[٧]

المسألة الثانية :امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الناقص عند البصريين

لا يصاغ أفعل التفضيل من الأفعال ناقصة التصرف ، فلا يقال : أكون أو أصير ، أو أكيد ، ولا ما أكون وما أصير، أو أكثر كونا أو أكثر صيرا، إذ يشترط في الفعل الذي يصاغ من مصدره أن يكون تاما قال ابن السراج : " ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من كان التي هي عبارة عن الزمان فإذا اشتققنا من كان التي هي بمعنى (خلق ووقع) جاز[٨] "

---

(١) انظر: المقتضب ١٧٨/١ ـــ ١٨٠، وشرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

(٢)شرح التصريح ٣١٦/٢ ، حشية الصبان ٣٣٥/٣

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣ ، وعلل لاستحقاق أفعل مساواة الثلاثي المحض في التعجب به ٤٨/٣

(٤) الكتاب ١ /٧٣

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣ ، وعلل لاستحقاق أفعل مساواة الثلاثي المحض في التعجب به ٤٨/٣

(٦) انظر: المسألة الثالثة ص٩٩

(٧) انظر: تفصيل المسألة في المسألة الثالثة ص١٠٤

(٨) الأصول ١٠٨/١، وانظر : شرح الجمل ٥٨٠/١ ، و شرح التسهيل ٤٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٤٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٦/٣ ، وأوضح المسالك١١٨ ، والمساعد١٦٠/٢ ، وشفاء العليل ٦٠٥/٢ ، و الهمع ٤١/٦

وعلة المنع عندهم ألا فائدة من التفضيل والتعجب بالأفعال الناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث ؛ وأفعل موضوع للتفضيل في الحدث فهما متضادان [١] .

ولأنه لو بني من الفعل الناقص أفعل التفضيل لساغ أن يبنى منه أفعل التعجب لاتفاقهما في شروط الصياغة ، ولقيل : ما أكون زيدا قائما ، فيؤدي إلى نصب أفعل التعجب لشيئين فإما أن تحذف كلمة قائما وهذا ممتنع لأنها خبر كان ولا يسوغ حذفها ، وإما أن تجر باللام وهذا ممتنع أيضا لأن خبر كان لا يجر باللام فلامتناعه هناك امتنع في التفضيل أيضا [٢] .

ونَسب ابن عقيل [٣] والسيوطي [٤] للكوفيين إجازتهم مجيء أفعل التفضيل من الفعل الناقص واختاره الرضي وإن لم يسمع ؛ لأن الأفعال الناقصة تدل على الحدث فيقال : هو أكون منك منطلقا ، وهو أصير منك غنيا أي : أشد انتقالا إلى الغنى منك [٥] . وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل المتصرف [٦] .

المسألة الثالثة :امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الجامد

لا يصاغ أفعل التفضيل من الفعل الجامد كنعم و بئس، إذ يشترط في الفعل الذي يبنى منه أن يكون متصرفا ، فلا يقال ما أنعم زيد ، ولا أليس به [٧] ، ولا زيد أنعم من عمر.قال ابن هشام : " أما الجامد والذي لا يتفاوت معناه؛ فلا يتعجب منهما ألبتة[٨] " أما قولهم : ما أعساه ، و أعس به شاذ لا يقاس عليه [٩] " .

وعلة المنع التعذر لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء [١٠] .

وإن كان يمكن التوصل إلى التفضيل بجائز متوفر فيه الشروط ، إلا أن الأفعال الجامدة لا يمكن التوصل بمصادرها إلى بيان التفضيل فيها إذ لا مصادر لها حتى يتوقع شيء منها بعد

---

(١) انظر: الأصول ١٠٨/١ ، شرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٤٤٨/٣ ، والمساعد١٦٠/٢ و الهمع ٤١/٦

(٢) انظر : شرح الجمل ٥٨٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٢/٣

(٣) شرح الألفية١٥٤/٢

(٤) الهمع ٤٢/٦

(٥) انظر : شرح الكافية ٢٣٢/٣

(٦) انظر: المسألة الأولى ص ١٠٩

(٧) انظر : شرح الكافية ٢٣٢/٣ ــ ٤٤٩/٤ ، و الهمع ٤١/٦

(٨) أوضح المسالك٢٨٢/٢ ، وانظر : شرح الأشموني ٢٧٠/٢

(٩) انظر : الهمع ٤٥/٦ ــ ٤٦

(١٠) انظر : شرح التصريح٧٤/٢

(أشد منك) [١] ، قال ابن السراج : " لا يجوز : ما أحسن ما ليس زيداً ، ولا ما أحسن ما زال زيد ، كما جاز لك ذلك في (كان) ، ولكن يجوز: ما أحسن ما ليس يذكرك زيدٌ وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد وهو مذهب البغداديين [٢] " وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس. وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل المتصرف [٣] .

المسألة الرابعة :امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله

لا يُصَاغُ اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله ، نحو : نُصِر و ضُرِبَ فقد اشترط النحاة في الفعل الذي يبنى منه أن يكون مبنيا للمعلوم ، قال الزمخشري : " والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول وقد شذا نحو قولهم:{أشغل من ذات النحبين[٤]} و{أزهى من ديك} [٥] "

وأوضح النحاة أن اسم التفضيل محمول في صياغته على فعل التعجب فكما أنه لا يقال ما أضربه ولا أضرب به وقد وقع به الضرب فكذلك لا يقال :(هو أضرب من فلان) ويكون بمعنى مضروب أكثر مضروبية من سائر المضروبين. قال سيبويه : " وما لم يكن منه (أفعل) لم يكن فيه (أفعل به رجلا) ، ولا (هو أفعل منه)[٦] "

وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أمور هي :

١- أنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس بين التعجب من الفاعل ، و بين التعجب من المفعول لأن كإن بنيته من (نُصر) المجهول، فقلت (ما انصره!) التمس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته، فدفعوا البس بهذا المنع [٧] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٣/٢٣٢ ــ ٤/٤٤٩ الهمع ٦/٤٣ ــ ٤٤

(٢) الأصول ١/١٠٨

(٣) انظر: المسألة الأولى ص ١١٥

(٤) مجمع الأمثال ١/٣٧٦، وذات النحبين امرأة تبيع السمن في الجاهلية، ولها مع خوان الأنصاري قصة أدب مكشوف وضُرِب المثل بها في الاشتغال

(٥) المفصل ٢٧٨ ، وممن قال بالمنع ، انظر : المقتصد ١/٣٨٣ ، وشرح المفصل ٦/٩٤ وشرح الجمل ١/٥٧٧ ، وشرح الكافية ٣/٤٥١-٤٥٢ ، والارتشاف ٣/٢١٩ وأوضح المسالك ١/١٢١ ، والمساعد٢/١٦٢-١٦٣ ، وشرح الأشموني ٣/٢٢

(٦) الكتاب ٤/٩٧ ، وانظر: وشرح المفصل ٦/٩٤

(٧) انظر: المقتصد ١/٣٨٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤ ، وشرح الجمل ١/٥٧٧ ، وشرح الكافية ٣/٤٥١-٤٥٢

٢- أن التفضيل والتعجب إنما يكونان مما يكثر حتى يصير كالغريزة لصاحبه ، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول ، إنما هو للفاعل فلا يصير فعل غيره غريزة له لأن الغريزة ما كان خلقه في المحل كالسواد والبياض ، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب ، فإذا تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز لأنهما من فعله،وإن تعجبت من الضرب لم يجز لأنه ليس له [١]

٣- أن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كسب ، فأشبه بذلك الخلق والألوان إذ ليست من كسب المتعجب منه [٢] .

وذكر الرضي أنه قياس في الفاعل دون المفعول ؛ لأنه في الفاعل أكثر من المفعول ، وقد استعمله العرب في المفعول أيضا على غير قياس ، نحو: أعذر وأشهر، وألوم، وأشغل ، أي أكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية [٣] .

أما ابن مالك فقد أجاز صياغة أفعل التفضيل من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل ، نحو: {أزهى من ديك } ، وما أجنـــّه وما أبخته ؛ لأن هذه الأفعال لازمت البناء للمفعول [٤] ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل المتصرف[٥] .

المسألة الخامسة :امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل المنفي

يشترط في الفعل الذي يبنى منه اسم التفضيل أن يكون مثبتا، فلا يُصَاغ من الفعل المنفي سواء كان لازما أو عارضا. نحو: ما عاج الدواء، بمعنى: ما نفع، و ما حضر الغائب، فالفعل الأول، وهو: "عاج" الذي مضارعه: "يَعِيج " ملازم للنفي في أغلب أحواله، لا يفارقه إلا نادرًا، والفعل: "حضر" في هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفي، ويستعمل بغير النفي كثيرًا، فلا يقال: هو أعوج منك ،أو هو أحضر منك ، لئلا يصير مستعملا في الإثبات فيلتبس المنفي بالمثبت [٦] .

---

(١) انظر: المقتصد ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٩١/٣

(٣) انظر: شرح الكافية ٤٥١/٣-٤٥٢

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥-٥٢ ، والمساعد ١٦٣/٢ ، و الهمع ٤٢/٦

(٥) انظر: المسألة الثالثة ص ١٢٨

(٦) انظر: شرح الكافية ٤٤٨/٣ ، وجامع الدروس العربية ٦٦/١

قال ابن مالك : " وقيد بكونه مثبتا تنبيها على أنه لا يبنى من فعل مقصود نفيه ، لزوما كلم يعِج ، أو جوازا كلم يعُج [١] " وفي التوضيح : " أن عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل إلا منفيا ، وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا [٢] ".

المسألة السادسة : امتناع صياغة اسم التفضيل من فعل غير قابل للتفاوت والتفاضل

يشترط في الفعل الذي يبنى منه اسم التفضيل أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ليتحقق معنى "التفضيل"؛ فلا يصاغ مما لا تفاوت فيه، نحو: فَنِيَ، مات، غرق، عَمِيَ ؛ إذ لا تفاوت في الفناء، ولا في الموت، ولا الغرق، ولا العمى، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للعجب والتفضيل ؛ إذ يكون المعنى مألوفا.

قال ابن مالك : " وقيد بقبول معناه للكثرة تنبيها على امتناع بنائه من مات وفني ونحوهما [٣] "و قال ابن هشام : " أما الجامد والذي لا يتفاوت معناه؛ فلا يتعجب منهما ألبتة[٤]"

المسألة السابعة : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الدال على لون أو خلقة

لا يبنى أفعل التفضيل من الأفعال الدالة على اللون أو الخلقة ، و لا يصاغُ من فعل يأتي الوصف منه على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاَء)نحو :أخْضَرُ، الذي مؤنثه خَضْرَاء . قال سيبويه : " باب ما لا يجوز فيه ما أفعله ، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه.

وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلاً، ولا هو أفعل منه، لأنك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه [٥] " .

---

(١) شرح التسهيل ٤٤/٣ ، وانظر : أوضح المسالك ٢٣٦/٣ ، والنحو الوافي٣٤٩/٣ ، و ضياء السالك ٨٥/٣

(٢) توضيح المقاصد ٨٩٥/٢

(٣) شرح التسهيل ٤٤/٣ ، وانظر : أوضح المسالك ٢٣٦/٣ ، والنحو الوافي٣٤٩/٣ ، و ضياء السالك ٨٥/٣

(٤) أوضح المسالك٢٨٢/٢ ، وانظر : شرح الأشموني ٢٧٠/٢

(٥)الكتاب ٩٧/٤ ، وانظر: الأصول

وعللوا لهذا لمنع بعدة أمور :

- التعذر ؛ لأن الأفعال الدالة على اللون أو الخلقة ثابتة لازمة ، فأنت تريد مع أفعل أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، كيف يتأتى رفع ما هو ثابت لازم [١]!

- أنهم صاغوا من هذه الأفعال أفعل الصفة ، فلو صاغوا منه أيضا أفعل التفضيل لالتبس أحدهما بالأخر ، ومطلق ثبوت الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على آخرى في الصفة [٢] .

قال ابن السراج : " وأَمَّا قولُهم: ما أَحمقهُ ، وأَرْعَنهُ[٣]، وأَنوكهُ [٤]، وفي الأَلدِّ: ما أَلدَّهُ فإِنَّ هذا عندهم مِنْ قلة العِلْمِ ونقصانِ الفطنةِ وليسَ بلونٍ ولا خِلْقَة في جسدٍ ، إِنّما هُوَ كقولِكَ : ما أنظرَهُ تريدُ نَظَر التفكيرِ ، وكذلك ما أَلسنَهُ تريدُ البَيانَ والفصاحةَ [٥] .

أجاز الكوفيون[٦] التفضيل والتعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان نحو: هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ، وهذا الشعر ما أَسْوَدَهُ ؛ وذلك لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها. وكذلك لسماع التفضيل بهما عن العرب ، نحو قول الشاعر [٧]:

إذا الـــرجال شَتَـــوْا واشْتَـــدّ أَكْلُهُمُ فأنت أبيـــضُهُم سِـــرْبَالَ طَبّـــاخِ

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان. لأنه لا يخلو امتناع ذلك إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على "أفعل" نحو "أحمر، وأصفر، وأخضر" وما أشبه ذلك ، ولأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه

---

(١)كما يتضح من نص سيبويه السابق

(٢) انظر : شرح الكافية ٤٤٩/٣

(٣) الرُّعُونَةُ :الْحُمْقُ وَالِاسْتِرْخَاءُ ، انظر : مختار الصحاح مادة (رعن) ١٢٤

(٤) النواكة :الحماقةُ ورجلٌ أَنْوَكُ ومَسْتَنْوِكٌ ، أي أحمق . انظر: الصحاح مادة (نوك) ١٦١٣/٤

(٥) الأصول ١٥٢/٣

(٦) انظر رأيهم في:الإنصاف١٤٨/١ ، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

(٧)البيت من الجز ونُسب لطرفة بن العبد البكري من أبيات يهجو فيها عمرو بن هند الملك، لكن في ديوانه "ص١٥" أبياتًا يهجو فيها عمرو بن هند فيها موضع الشاهد، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاءت في الإنصاف١٤٨/١ ، و في الصحاح وتاج العروس واللسان مادة (بيض)، وهي هكذا : أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا ...

لا يصلح الملك إلا كل بذاخ إن قلت نصر فنصر كان شر فتى .. . قدمًا، وأبيضهم سربال طباخ

وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع فينبغي ألا يجوز فيهما كسائر الألوان [١].

المسألة الثامنة : امتناع صياغة أفعل التفضيل من غير الأفعال

لا يبنى أفعل التفضيل إلا من فعل، قال ابن مالك : " قيدّ ما يبْنى منه فعل التَّعجب بكونه فعلا تنبيها على خطأ من يقول : من الكلب : ما أكلبه ، ومن الحمار : مَا أحمره ومن الجلف : مَا أجلفه [٢] " ، وقال ابن هشام : " لَا يبْنى أفعل التَّفْضِيل وَلَا مَا أَفعلهُ وأفعل بِهِ وَفعل فِي التَّعَجُّب من نَحْو جلف وكلب وحمار لِأَنَّهَا غير أَفعَال وَقَوْلهمْ مَا أجلفه وَمَا أحمره وَمَا أكلبه خطأ [٣] " ؛ وذلك حتى لا يخالف قياسهم ، فالقياس أن يبنى من الأفعال لا غير .

وما سمع عن العرب في هذا يحفظ ولا يقاس عليه ، قال سيبويه : "باب ما تقول العرب فيه ما أفعله ، وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس : قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين كما قالوا: آكل الشاتين، كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك. فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به.

وقالوا: آبل الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قد قالوا: أبل يأبل. وقالوا: رجلٌ آبل وإن لم يتكلموا بالفعل. وقولهم: آبل الناس بمنزلة آبل منه، لأن ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا.

وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك [٤] "

ومن أمثلة أيضا قولهم: " هذا أصبر من هذا " ، أي أمرّ و"هو ألصُّ من شِظاظ " أي أعظمهم لصوصية .وشظاظ اسم رجل من ضبة .

ويرى ابن مالك أن التفضيل في هذه الأمثلة لا شذوذ فيها ؛ لأن نحو: (آبل) من قولهم : " أبل الرجل إبالة وآبل أبلا " إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها فلا شذوذ فيه أصلا لأنه من (أفعل) و(أصغر) من صغر الرطب إذا كان ذا صغر فلا شذوذ فيه أيضا. وكذا (أشجر) هو من قولهم أشجر المكان إذا صار ذا شجر ، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه لأن أفعل

---

(١) انظر : الإنصاف ١/١٥١ المسألة السادسة عشر

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٤

(٣) شذور الذهب ٥٣٧

(٤) الكتاب ٤/١٠٠

التفضيل منه .وكذالك قولهم : " فلان أضيع من غيره " هو من قولهم "أضاع الرجل" إذا كثرت ضياعه ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه.

ولكن (أحنك) من قولهم احتنك الجراد ما على الأرض أي أكله ، فهو شاذ لكونه (افتعل) فهو نظير أشد من اشتد ونظير قولهم هو أسوأ من هذا بمعنى أشد من استوأ [١].

المسألة التاسعة : امتناع تثنية وجمع وتأنيث أفعل التفضيل

أفعل التفضيل من الأسماء التي لا يجوز أن تثنى أو تجمع أو أن تلحقها علامة التأنيث فهو لفظ مذكر لا طريق إلى تأنيثه ، قال ابن يعيش: " فأما أفعل هذه وبابها فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فبعد من شبه اسم الفاعل وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال [٢] ثم علل لهذا المنع بقوله : " إنما لم يثن أفعل ولم يجمع ولم يؤنث لما تقدم من أنه تضمن معنى الفعل والمصدر وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه كذلك ما كان في معناهما أو متضمنا معناهما . وقد أجاز قوم من العرب (مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه) وذلك أنه مأخوذ من الفعل ، وإن بَعُـد شبهه بأسماء الفاعلين [٣] ".

---

(١) شرح التسهيل ٣/٥٠-٥١

(٢) شرح المفصل ٦/١٠٦

(٣) المرجع السابق ٦/١٠٦ ، وانظر ٦/٩٦

اسمُ الآلةِ

اسمُ الآلةِ : هو اسمٌ مشتقٌّ يدلُّ على الآلةِ الّتي يُستعانُ بها للقيامِ بالفعلِ، كالمحراثِ الّذي يُساعدُنا على الحراثة ، قال سيبويه : " باب ما عالجت به ، أما المِقص فالذي يقص به. والمقص: المكان والمصدر.وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومِسلّة ، والمِصفى، والمِخرز، والمِخيط. وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ. وقالوا: المفتح كما قالوا: المخرز وقالوا: المسرجة كما قالوا: المكسحة [١] " .

وعرفه الزمخشري بقوله : " هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال كالمقص والمحلي والمكسحة والمصفاة والمفتاح. وما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة، فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.[٢] "

فاسم الآلةِ إذا يُصاغُ من الفعلُ الثّلاثيِّ الدال على العلاج على الأوزانِ الثلاثة السابقة : مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعَال ، وقد يصاغ من أوزان غيرِ قياسيَّةٍ، أشهرُهَا : فَعَّال: جرّار– . فّعَّالَة : غَسَّالة، وفَاعُول:سَاطُور

ومُفعُل : منخل ، و"فعّال: سحَّاب، وهناك صيغ أُخرى تدل على الآلة كاسم الفاعل ومبالغته مثل: كابِح (فرام) صقَّالة وجرَّافة و((فِعال)) مثل: ضِماد، وحِزام وغيرها.

مسائل المنع في اسم الآلةِ :

المسألة الأولى :امتناع صوغ اسم الآلةِ من الأفعال المزيدة

لا يصاغ اسم الآلة إلا من الأفعال الثلاثية ، قال ديكنقوز : " واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد؛ إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل [٣] " إذا فعلة المنع هي التعذر .

---

(١) الكتاب ٤/٩٤ – ٩٥

(٢) المفصل ٢٨٦

(٣) شرح المراح ٧٨

وذكر الغلاييني أن اسم الآلة : " قد يكونُ من غير الثلاثيّ المجرَّد. كالمِئْزرِ والمِئْزَرة والمِئْزَار (من ائْتَزَرَ) ، والمِيضأة (من تَوَضَّأَ) ، والمِحراكِ (للعُود الذي تُحرّكُ به النارُ، من حَرَّكَ) والمِعْلاق (اسمٌ لما يُعلّقُ به الشيءُ، من علَّق) ، والمِمْلسة وهي خشبةٌ تُسوّى بها الأرضُ وتملَّسُ، من "مَلَّسَ الأرض" إذا سوَّها [١] " .

المسألة الثانية :امتناع صوغ اسم الآلةِ من الأفعال اللازمة.

لا يصاغ اسم الآلة إلا من الأفعال المتعدية كما صرح بذلك التفتازاني بقوله عنها : " إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها [٢] " ، وقال ديكنقوز : " واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد، ... وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية؛ لأن الآلة لا تكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها؛ إذ لا مفعول للأفعال اللازمة، وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجئ اسمها إلا من الأفعال المتعدية، وفي قوله: "وصيغته مفعل" بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وما عداها [٣] "

وعلة المنع هي التعذر ؛ لأن الأفعال العلاجية تحتاج إلى مفعول ، والأفعال اللازمة لا مفعول لها.

وذكر الغلاييني أن اسم الألة : " قد يكون من الثلاثيّ المجرَّد اللازم كالمِرقاةِ (ويجوزُ فتحُ ميمِها وهي الدرجةُ، من "رَقِيَ" (إذا صَعِدَ) ، والمِعْرَج والمِعراج (وهو السُّلَّم) ، من "عَرَجَ يَعرُجُ" (إذا ارتقى) ، والمِصباح (من "صَبُحَ الوجهُ" إذا أشرَقَ وأنارَ) ، والمِدخنةِ (من "دخَنَتِ النارُ تَدُخنُ وتَدْخَنُ" إذا خَرجَ دُخانها، أو ارتفع) ، والمِزْربِ (من زَرِبَ الماءُ يَزرَبُ إذا سال) والمِعزَفِ والمِعْزَفةِ (وهي أداةُ اللهوِ كالعود والطُّنبور ونحوهما، والجمع "مَعازِف"، من "عَزفَ يَعزِفُ" إذا غنّى، وكذلك إذا ضربَ [٤] " .

---

(١) جامع الدروس العربية ٢٠٤/١، وضياء السالك ٥٠/٣

(٢) شرح مختصر التصريف العزي ٤٧

(٣) شرح المراح ٧٨

(٤) جامع الدروس العربية ٢٠٤/١ ، وضياء السالك ٥٠/٣

وجوز الدكتور عباس حسن الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدي دون مصدر الأفعال غير الثلاثية، ودون أسماء الأعيان. فيجب الاقتصار في هذين على المسموع وحده[١] .

(١)انظر : النحو الوافي ٣/٣٣٧

المبحث الثـــالث

التـــأنيث

التأنيث فرغ على التذكير ، لأنه الأصل في الأسماء ، إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه " شيء " وشيء مذكر في لغاتهم ، أي من أجل ذلك احتاج إلى علامة لأن الأشياء الأولى تكون مفردة لا تركيب فيها والثواني تحتاج إلى ما يُميزها من الأول ، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة ، لأنه فرع التنكير ، واحتياج النفي وشبهه إليه لأنها فروع الإيجاب . (١)

والمؤنث هو : ما فيه علامة تأنيث ،ظاهرة أو مقدرة ، سواء كان التأنيث حقيقياً أو لا (٢)
وقيل هو : ما يصح أن تشير إليه بقولك هذه أو تلك (٣) .

والتأنيث على ضربين : حقيقي وغير حقيقي (٤) :

المؤنث الحقيقي : ما بإزائه ذكر في الحيوان والحقيقي الظاهر العلامة نحو : فاطمة وسلمى .
والحقيقي المقدر العلامة نحو : زينب وسعاد .

المؤنث غير الحقيقي: الذي ليس بإزائه ذكر من الحيوان ، وغير الحقيقي الظاهر العلامة نحو : غرفة وصحراء ، وغير الحقيقي المقدر العلامة نحو : نار و دار .

وللتأنيث علامتان عند سيبويه والجمهور، وهما :التاء ،نحو : فاطمة ، والألف، نحو: سلوى وله ثلاث علامات عند الكوفيين والزجاج ، هي : التاء والألف والهمزة نحو: حمراء ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث؛ وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة همزة (٥) .

---

(١) الهمع ٦ / ٦١

(٢) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٥ ، وشرح الكفاية ٣ / ٣٢١

(٣) المعجم المفصل في المذكر والمؤنث ٦٢ والصرف الكافي ٢٧٥

(٤) انظر : المفصل ٢٣٧ ، وشرح الكفاية ٣/ ٣٢١- ٣٣٨-٣٣٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٥

(٥) انظر : توضيح المقاصد ١٣٥٣/٣

مسائل المنع في التأنيث :

المسألة الأولى :امتناع تذكير الألفاظ المؤنثة التي زيدت فيها التاء للتمييز بين الواحد وجنسه

يمتنع تذكير الألفاظ المؤنثة التي زيدت فيها التاء للتمييز بين الواحد وجنسه فلا يكون لها مذكر من لفظها ؛ وذلك لئلا يلتبس الواحد المذكر بالجمع نحو: شجرة وتمرة والجمع : شجر وتمر .

قال ابن السراج : " واعلم : أن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه ؛ لأنه لو كان كذلك لالتبس الواحد المذكر بالجمع ، وجملتها أنها مخلوقات على هيئة واحدة ، فأما (حَيّةٌ) فإنما منعهم أن يقولوا في الجنس (حَيٌ) لأنه في الأصول نعتٌ ، حَيٌ يقع لكل مذكر من الحيوان ، ثم تنفصل أجناسها لضروب [1] " .

المسألة الثانية : امتناع تأنيث الفعل و الحرف

لا يؤنث الفعل ولا الحرف ، فالتأنيث خاصية من خواص الأسماء ، ولا يوصف الفعل ولا الحرف بكونه مؤنثا ، وقد تحدث الزمخشري في ذلك فقال : " الكلام : أسماء وأفعال وحروف والذي يؤنث منها الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك من قبل أن الأسماء تدل على مسميات تكون مذكرة ومؤنثة فتدخل عليها علامة التأنيث أمارة على ذلك ولا يكون ذلك في الأفعال ولا الحرف ، أما الأفعال فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعليها أو مفعولها من نحو ضرب زيد وضرب عمرو فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ وإنما هي التزام فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث وأمر آخران مدلولها الحدث وهي مشتقة منه والحديث جنس والجنس مذكر ... فأما لحاق العلامة بها من نحو قامت هند وقعدت سعاد فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها وهذا أحد ما يدل أن الفاعل كجزء من الفعل وذلك أن الأصل إذا أريد تأنيث كلمة أن يلحق علم التأنيث تلك الكلمة فلما لحاق العلامة بكلمة والمقصود غيرها فدل ذلك على أن الفعل والفاعل كجزء واحد ، وأما الحروف فلأنها لا تدل على معنى تحتها وإنما تجئ لمعنى في الاسم والفعل فهي

---

(١) الأصول ٢/ ٤٠٨ ، وانظر: شرح المفصل ١٠٦/٥

لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفاعل وجزء الشيء لا يؤنث قد جاء منها ثلاثة أحرف وهي {لا وثم ورب} على التشبيه بالفعل إذ كانت تكون عاملة [١] " .

المسألة الثالثة : امتناع تأنيث الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث

نص النحاة على منع دخول تاء التأنيث الفارقة على الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث وذلك في سبع صيغ وهي :

١- **فَعُول بمعنى فَاعِل** ، نحو : صبور بمعنى صابر ، يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور قال سيبويه : " يمتنع من الهاء في التأنيث في فعول [٢] " وقال أيضا عنه " ليس فيه علامة التأنيث ؛ لأنه مذكر الأصل[٣] " .

واشترطوا لحذف التاء من فَعُول بمعنى فَاعِل أن يكون الموصوف معلوما ، فإن لم يذكر الموصوف أثبتوا التاء خوفا من اللبس [٤] وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أمور :

الأول : أنها معدولة عن اسم الفاعل ؛ لتدل على المعنى الذي تخصصت به وهو التكثير والمبالغة ، فلما لازمت هذا المعنى أسقطت تاء التأنيث من نحو : امرأة صبور [٥] .

الثاني: أن الصفة غير جارية على الفعل ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها ، نحو : قامت فهي قائمة،فلما لم يكن لفعول فعل تدخل تاء التأنيث عليه، لزمه التذكير لهذا المعنى [٦]

الثالث : أنها جرت مجرى المنسوب نحو : دارع ونابل ، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك [٧] .

أما إذا كنت فعول بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء، نحو : أكولة بمعنى مأكولة ، وحلوبة بمعنى محلوبة [٨].

---

(١) شرح المفصل ٥/٨٨، وانظر: اللباب١/٤٩، وأوضح المسالك١/٣٧٣

(٢) الكتاب ٣ / ٣٨٥ ، و ممن قال بالمنع أيضا انظر: المذكر والمؤنث للفراء ١٥٧ ، وإصلاح المنطق ١٥٧ وأدب الكاتب ٢٢٩ ، والمذكر و المؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٣ ، وشرح المفصل ٥ / ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٥/ ٥ وشرح عمدة الحافظ بالمنع ٨٣٧/٢ ، والمساعد ٣ / ٣٠٢ ، وأوضح المسالك ١٧٨ ، و الهمع ٦/ ٦٣

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٧

(٤) شرح المفصل ١٠٢/٥، وشرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢

(٥) انظر : الخصائص ٣/ ٢٤٣ ، ودرة الغواص ١١٢ ، وشرح المفصل ٥ / ١٠٢ ،والتذييل والتكميل ٤ / ٢٤٣ .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٥٦ ، والمذكر والمؤنث ابن الأنبا ري ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ ٢/ ٧٢ ، والمخصص ١٦ / ١٣٨ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٥/ ١٠٢ .

(٨) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٥٦ ، وإصلاح المنطق ٣٥٨ ، وأدب الكتاب ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبا ري ٢/ ٧٣ ، والمخصص ١٦ / ١٣٨ ، ودرة الغواص ١١٢ ، وأوضح المسالك ١٧٨ .

ومن النحاة من يرى أن تجرد فعول بمعنى فاعل من تاء التأنيث غالب لا ممتنع ، وأنه قد يأتي بالتاء شذوذا [١] ، وقد شذ منها لفظ واحد هو: (عدوة الله) قال ابن السكيت بعد أن ذكر عدم لحاق التاء فعولاً ، " إلا حرفاً نادراً قالوا : هي عدوة الله " [٢]

وذكر سيبويه أن لحوقها التاء محمول على صديقة ، فقال " وقالوا : عدو وعدوة ، شبهوه بصديق صديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع : عدوٌ وصديقٌ ، فأجري مجرى ضده [٣] " .

٢- **فعيل بمعنى مفعول** ، نحو : جريح بمعنى مجروح ، يقال : رجل جريح وامرأة جريح ولم يُصرح سيبويه بالمنع فيها ، بل اكتفى بأنها مما يستوي .فيه المذكر بالمؤنث ، فقال : " وأما فعيل بمعنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزلة المفعول [٤] " وصرح ابن السكين بالمنع فقال : " تقول هذه مِلحَفةٌ جَديدٌ وهذه مِلحَفةٌ خَلَقٌ ، ولا تقل جديدةٌ ولا خَلَقَةٌ.

وإنما قيل جديد بغير هاءٍ لأنها في تأويل مَجْدُودَة ، أي مقطوعة حين قطعها الحائك . قد جددتُ الشيء أي قَطعْته. وإذا كان فَعِيل نعتاً لمؤنث ، وهو في تأويل مَفعُولٍ ، كان بغير هاء نحو لِحية دَهِين ، لأنها في تأويل مدهونة، وكفٌّ خصيبٌ، لأنها في تأويل مخصُوبة [٥] " واشترط العلماء لحذف التاء من فعيل بمعنى مفعول شرطين [٦] :

الأول : أن يكون الموصوف معلوماً .

الثاني : أن تكون الوصفية مقصودة .

فإذا أتت فعيل بمعنى فاعل ، فإن التاء تلحقه نحو : امرأة رحيمة وشريفة .وإن أتى بمعنى مفعول وموصوفه محذوف ،لم يستغن عن التاء لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر ، نحو رأيت قتيلة

---

(١) انظر: التسهيل ٢٥٤ ، وانظر :شرح الكافية٣/٣٣٢ ، والهمع٦/٦٣ ، ولكنّ ابن مالك يصرح في كتابه شرح عمدة الحافظ بالمنع ٢/٨٣٧

(٢) إصلاح المنطق ٣٥٧ ، وانظر: عمدة الحافظ ٢/٨٣٨ ، وشرح الألفية ٧٥٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨ ، و الهمع ٦/ ٦٣.

(٣) الكتاب ٣ / ٦٣٨

(٤) (الكتاب ٣/٦٤٧)

(٥) المذكر والمؤنث لابن السكيت ٣٤٣، انظر إصلاح المنطق ٣٤٣، أدب الكاتب ٢٢٨، وشرح المفصل ٥/١٠٢ وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٥٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨ ، والمساعد ٣ / ٣٠٢ وشرح الأشموني ٤/ ١٩٦ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٣ / ٣٣٣ ، والمساعد ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٨١ و الهمع ٦/٦٣ .

بني فلان وجريحتهم ، وإن استعمل فعيل بمعنى مفعول استعمال الأسماء ، فجرد عن الوصفية أو لم يجرد على موصوف ظاهر ولا منوي لحقته التاء أيضاً ، نحو : أكلت ذبيحة فلان وذلك فراراً من اللبس .

يقول سيبويه : " وتقول شاة ذبيحة كما تقول ناقة كسير، وتقول هذه ذبيحة فلان وذبيحتك ، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت ، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية فإنما هي بمنزلة ضحية [١] "

٣-٤- ٥ــ **مِفْعَال و مِفْعَل ومِفْعِيل** ، نحو معطاء ، و مغشم [٢]، و معطير يقال : رجل معطاء ، وامرأة معطاء ورجل مغشم وامرأة مغشم ، ورجل معطير وامرأة معطير .

و لم يصرح سيبويه فيها بالمنع بل ذكر أنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فقال : " وأما ما كان (مِفْعَلاً) فإنه يكسر على مثال مفَاعِيل كالأسماء ، وذلك لأنه شبُه بَمفْعُولٍ حيث كان المذكر والمؤنث سواء . . . الخ و ما كان (مِفْعَلاً) فهو بمنزلته ، لأنه للمذكر والمؤنث سواء. وأما (مِفْعِيل) فنحو : مِدْعَسٍ ومِقولٍ، تقول : مَدَاعِسُ و مَقاولُ وكذلك المرأةُ [٣] " وذكر في موضع أخر عن الخليل أن دخول التاء فيه قليل فقال : مِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ قل ما جاءت الهاء فيه ، ومِفْعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو مَطْعَنٍ ومِدعَسٍ ، ويقال : مَصكٌ ومَصكَّةٌ ونحو ذلك [٤] " .

وصرح ابن السكيت بالمنع فقال :" وما كان على مثال مفعيل أو مفعال كان مذكره ومؤنثه بغير الهاء[٥] ". وأسباب عدم لحاق التاء بالصيغ الثلاث عند المانعين من النحاة ما يلي [٦] :

- أنها معدولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة، بل هي أشد انعدالاً من فعول كصبور فلما لم تجري على لفظ الفعل وعدل عنه صار بمنزلة اسم وليس بمشتق من الفعل فجاز أن يقع عل المذكر والمؤنث .

---

(١) الكتاب ٦٤٨/٣

(٢) مغشم : الذي يركب رأسه ولا يثنيه عن مراده شيء ، انظر المعجم الوسيط مادة (غشم) ٦٥٣/٢

(٣) الكتاب ٦٤٨/٣

(٤) المرجع السابق ٣٨٥/٣

(٥) إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٢٠/١، والمخصص ١٣٥/١٦-١٣٨

(٦) انظر المذكر والمؤنث للفراء ٦٠ ، والمخصص ١٦/ ١٣٥ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٢٠/١، وشرح المفصل ١٠٢/٥.

- أنها أشبهت المصادر الميمية بزيادة الميم في أولها .
- أنها جرت مجرى المنسوب .
- أنها صفة لم تجر على فعل .

واشترطوا لحذف التاء من مَفْعال ومِفعيل أن يكون الموصوف معلوماً فإن لم يذكر الموصوف أثبتوا التاء فراراً من اللبس . (١)

أما ابن مالك و الرضي ومن تبعهما ، فيرون أنه غالب لا ممتنع ، وأنه قد يأتي بالتاء شذوذاً (٢) ، ومن الألفاظ التي شذ دخول التاء عليها مصكّة (٣) ومسكينة قال سيبويه : " قالوا: مسكينة شُبهت بفقيرة (٤) " ، ومنها أيضا مجذامة (٥) منجابة (٦) .

٦- ٧ــ **فَعْال و فِعال** ، نحو جَواد و جياد ، قال سيبويه : " أما (فَعال) فبمنزلة (فَعُول) وذلك قولك : صَناعٌ وصُنُعٌ ... ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث (فَعُول) ... وأما (فِعالٌ) فبمنزلة فَعالٍ (٧) "

ويرى الرضي أن تاء التأنيث لا تلحقه غالباً وقد تأتي هذه الأوصاف بالتاء (٨) ، ومن الألفاظ التي شذَّ دخول التاء عليها : جَبَانة (٩) .

المسألة الرابعة : امتناع تأنيث صيغة (فاعل) المختصة بالمؤنث بالتاء

منع كثير من النحاة تأنيث ما جاء على صيغة فاعل بالتاء مما يختص بوصف المؤنث كحائض وحامل ومرضع قال الفراء : " وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشاركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء منه كما رأيتهم .

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٠٢/٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢

(٢) انظر : التسهيل ٢٥٤ ، وشرح الكافية ٣/ ٣٣٢، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٥، والمساعد ٣٠١/٣، والهمع ٦/ ٦٣. ولكنّ ابن مالك يصرح في كتابه شرح عمدة الحافظ بالمنع ٨٣٧/٢

(٣) ذكرت في مقولة سيبويه السابقة

(٤) الكتاب ٦٤٠/٣ ، وانظر الهمع ٦٣/٦.

(٥) مجذامه : التي تمضي في أمرها بلا تردد . انظر اللسان (جذم)٢٢٢/٢ ، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٠

(٦) انظر: شرح عمدة الحافظ ٨٣٧/٢ .

(٧) الكتاب ٣/ ٦٣٩

(٨) شرح الكافية ٣٣٢/٣

(٩) (الكتاب ٦٣٩/٣، وشرح الكافية ٣٣٢/٣)

قالوا : امرأة حائض و طامث و طاهر [١] " .

واشترطوا ألا يقصد بهذا الوصف الحدوث ، فإن قُصِد به الحدث لحقته التاء،كقولهم : حملت فهي حاملة . [٢] ، وكما فسرت به كلمة (مرضعة) في قوله تعالى :﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾[٣] فالمقصود أنها تذهل عن ولدها في حالة إرضاعه لشدة هول يوم القيامة بينما ذهب الفراء إلى قصره على ضرورة الشعر حيث يقول :" وربما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر ، وليس ذلك بحسن في الكلام " واستشهد بقول الأعشى [٤] :

أيَا جَارتي بِيـــنِـــي فإنكِ طَالِقة كذاكَ أُمورُ النَّاسِ غادٍ وطارِقَه

فقد أنث الشاعر كلمة (طَالِقة) و لم يُقصد بالوصف معنى الحدوث .

أما ابن مالك [٥] و الرضى [٦] فيريان أن الغالب في هذه الصفات ألا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كمرضع وحامل ، وقد تلحقها فلو قيل في المرضع : مرضعة لجاز ذلك . وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أمور :

الأول : أن هذا الوصف صفة شيء و الشيء مذكر فكأنهم قالوا شي ء حائض ، ثم وصفوا به مؤنث ، وأنه لا يجري على الفعل بل على النسب والمراد به ذات حيض ، وإذا أرادوا ذات رضاع لم يجروها على أرضعت ولا ترضع . [٧]

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ١٠٤ ،وانظر : معاني القرآن للأخفش ٦٣٥/٢، إصلاح المنطق ٤٣١، المذكر والمؤنث للمبرد ١٠١-١٠٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٣/١، شرح الكتاب ١٧١/٤، التبصرة والتذكرة ٦٢٦/٢-٦٢٧، والمخصص ١٢٠/١٦-١٢١.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٣٤٨/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٧/١-١٧٨،و شرح الكتاب للسيرافي ١٧١/٤، والتكملة ٣٤٤-٣٤٥، والتبصرة والتذكير ٦٢٧/٢-٦٢٨، والمفصل ٢٤٩، وشرح المفصل ١٠٠/٥

(٣) سورة الحج : آية٢

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ١٢٢ ، والمذكر والمؤنث للفراء ٥٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٧ ، والمخصص ١٣ / ١٨٤ ، والإنصاف ٢ / ٧٦٠ . وذكر ابن الأنباري أن الأصمعي قال : أنشدنيه أعربي من شق اليمامة بغير هاء (بيني فإنك طالق) ، والشاهد فيه :(طَالِقة) حيث أنثها و لم يُقصد بالوصف معنى الحدوث .

(٥) انظر : شرح عمدة احافظ ٢ / ٨٣٥ ، والتسهيل ٢٥٤ .

(٦) انظر : شرح الكفاية ٣ / ٣٢٩ .

(٧) الكتاب ٣٨٤/٣ بتصرف .

الثاني : أنها صفات يختص بها المؤنث فاستغنى بها عن علامة التأنيث لأمن اللبس [١] .

ونسب أبو حيان إلى الكوفيين إجازة دخول التاء على هذه الصفات وإن لم يقصد بها معنى الحدوث ؛ لأن تأنيث صحيح ، أي جارٍ على موصوف مؤنث [٢] . وذكر ابن عقيل أنه مذهب الكوفيين ماعدا الفراء [٣] .

وقد علل سيبويه لهذا المنع بأن هذا الوصف صفة شيء و الشيء مذكر فكأنهم قالوا شيء حائض ، ثم وصفوا به مؤنث ، وأنه لا يجري على الفعل بل على النسب والمراد به ذات حيض ، وإذا أرادوا ذات رضاع لم يجروها على أرضعت ولا ترضع . [٤]

وعلل له الفراء بأنها صفات يختص بها المؤنث فاستغنى بها عن علامة التأنيث لأمن اللبس [٥]

المسألة الخامسة :امتناع تأنيث صيغة (فعلان) بالتاء

صيغة (فعلان) تؤنث في لغة العرب على وزن (فعلى) نحو : عطشان عطشى . قال سيبويه :" هذا باب ما لحقته نونٌ بعد أَلف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة . وذلك نحو : عَطشان ، وسكرانَ ، وعجلانَ ... وأشباهها .وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر . ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أن (حمراء) لم تأنث على بناء المذكر ، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة ،كما كان لمذكر (حمراء) بناء على حِدَة [٦] " وعلتهم في هذا المنع أن الألف والنون مضارعتان لألفي التأنيث ولا يدخل تأنيث على تأنيث [٧] .

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٢ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٣.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٢٣٢

(٣) المساعد ٣/٢٩٩

(٤) الكتاب ٣/٣٨٤ بتصرف .

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٥٢ ، وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٣.

(٦) الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦، وممن قال بالمنع انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨، المقتضب ٢/٢٧٨، والأصول٢/٨٥-٨٦ وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، والجمل ٢١٨-٢١٩، والتبصرة والتذكير ٢/٥٥٦، والتكملة ٣١٥، وحروف المعاني للرماني ١٥٠، والمخصص ٤/١٤٤، وشرح المفصل ١/٦٦-٦٧، وشرح الجمل لابن عصفورة ٢/٢١٤ والتسهيل ٢١٨ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٣٥-٦٣٦، و الإرتشاف ١/٤٢٧-٤٢٨، وأوضح المسالك ١٥٣-١٥٤، وشفاء العليل ٢/٨٩٤.

(٧) انظر المقتضب ٢/٢٧٨ ، وشرح المفصل ١/٦٦.

وروي عن بعض بني أسد تأنيث صيغة فعلان فيقولون : " غضبانة ،و عطشانة ، وهم بذلك يفرقون بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة مخالفين بذلك جمهور العرب [١]

المسألة السادسة :امتناع تأنيث أفعل التفضيل أفعل التفضيل

من الأسماء التي لا يجوز أن تلحقها علامة التأنيث فهو لفظ مذكر لا طريق إلى تأنيثه قال ابن يعيش : " فأما أفعل هذه وبابها فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فبعد من شبه اسم الفاعل وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال [٢] ، ثم علل لهذا المنع بقوله : " إنما لم يثن أفعل ولم يجمع ولم يؤنث لما تقدم من أنه تضمن معنى الفعل والمصدر وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه كذلك ما كان فيمعناهما أو متضمنا معناهما . وقد أجاز قوم من العرب (مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه) وذلك أنه مأخوذ من الفعل ، وإن بَعـُـد شبهه بأسماء الفاعلين [٣] ".وقد سبق ذكر هذه المسألة مبحث المشتقات [٤]

المسألة السابعة :امتناع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة

منع النحاة أن تجتمع في الكلمة الواحدة علامتان تدلان على الشيء ذاته؛ وذلك لاستغنائهم بإحداهما عن الأخرى قال المبرد : " وإذا جمعت المؤنَّث على حدّ التثنية ، فإنّ نظير قولك : " مسلمون " في جمع " مسلم " أن تقول في " مسلمة " : " مسلمات " فاعلمْ وإنَّما حذفت التاءُ من " مسلمة " لأنها علَم التأنيث ، والألف والتاءُ في " مسلمات " علَم التأْنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث [٥] .

وقال أيضا : " كل مؤنث تلْحَقُه علامة التأنيث بعد التذكير ، فإنما تلْحَقُه على لفظْه إلا ما كان مُضارعاً لتأنيث أو بدَلاً في أنَّ علامة التأنيث لا تلحَقه على لفْظه ، لأنَّه لا يَدخل تأنيث على تأنيث ، وكذلك لا يَدخل على ما كان بمنزلته ، ألا ترى أنَّك لا تقول : " حمراءَة " ولا " صفراءَة "

---

(١) انظر شرح المفصل ٦٧/١، وشرح التسهيل ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، وشفاء العليل ٨٩٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٠٦/٦

(٣) المرجع السابق ١٠٦/٦ ، وانظر ٩٦/٦

(٤) في المسألة الثامنة من مسائل اسم التفضيل ص ٢١١

(٥) المقتضب ١/ ٥٤ ، وانظر الأصول ٢ / ٤١٠ .

فكذلك لا تقول : " غضبانة " ، ولا " سكرانة " [١] وإنَّما تقول : "غضْبَى " و " سَكْرَى " [٢] . وفي شرح الكافية أن الاسم المنتهى بألف تأنيث مقصورة لا تلحقه التاء [٣]

---

(١) كان بنو أسد يقولون ذلك ، واستناداً إلى هذه اللغة قرَّر مجمع اللغة العربية في القاهرة إجازة صرف " فَعْلان " وصفاً مع مؤنثه " فعْلانة " جمعي تصحيح . (انظر كتاب في أصول اللغة ١ / ٨٠)

(٢) المقتضب ٢ / ٢٧٨

(٣) انظر : ٢ / ٣٣٣

المبحث الرابع

المقصـــور والممدود

قدم سيبويه تعريفاً للمقصور والممدود في اصطلاح النحاة فقال : " هذا باب المقصور والممدود ، وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحروف .

فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تُبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر .... وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد الألف [١] .

وتبعه عدد من النحاة فعرفوه بنفس تعريفه [٢] ، وهو تعريف غير مانع لأنهم لم يحددوا فيه اسميته ، بل حدوه بأنه : كل حرف ....أو كل واو أو ياء وقعت بعد فتحه ؛ ولأنه لم يـُقيد بالآخر فنحو : قـَوَل وبـَيـَع تدخل في تعريفه لأن الواو والياء وقعت بعد حرف مفتوح .

أما تعريف ابن ولاد للمقصور فقد كان أكثر دقة حيث عرف بقوله : " كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة . كقولك : ملهى ومرمى [٣] "

وعرف ابن جني المقصور بأنه : كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة ، نحو: عصا ، ورحى والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب ؛ لأن في آخره ألفاً .والألف لا تكون إلا ساكنة .

و الممدود بأنه : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف ، نحو : كساء ورداء [٤] . ويقيد ابن الحاجب ألف المقصور بكونها لازمة فيقول : " يعني بالمقصور : ما آخره ألف لازمة [٥] " أما ابن مالك فيعرفهما تعريفا جامعا فيقول : " الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور فإن كان همزة تلي ألفا زائدة فممدود [٦] "

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٦-٥٣٩

(٢) انظر : المقتضب ٢/٦٧ -٧١ ، والأصول ٢/٤١٥ ، والمقصور والممدود للقالي ١٣

(٣) المقصور والممدود ٤

(٤) اللمع ٥٥- ٥٨ ، وانظر: المفصل ٢٥٩ ، وأسرار العربية ٤٠ ، وشرح المفصل ٦/٣٦

(٥) شرح الكافية ٣/٣٥٣

(٦) شرح التسهيل ١/٨٩ ، وانظر: شرح عمدة الحافظ ١/١١٣

وبمثل هذا التعريف توالت تعريفات النحاة لهما [١] .

والمتأمل لتعريف سيبويه السابق يجد أنه أطلق على الاسم المقصور مقصورا تارة ومنقوصاً تارة أخرى ، وقد استمر هذا الإطلاق في المؤلفات النحوية بعده ، إلى أن استقر مصطلح المنقوص المتعارف عليه اليوم والذي حده ابن جني عند تقسيمه للاسم المعتل بقوله : "باب إعراب الاسم المعتل ، وهو على ضربين : منقوص ، ومقصور . فالمنقوص : كل اسم وقعت في آخره ياء ، قبلها كسرة ، نحو : القاضي ، والداعي .

وأما المقصور ، فكل اسم وقعت في آخرة ألف مفردة ، نحو: عصا ورحى [٢] ".

ثم اختفى مصطلح المنقوص وصفاً للمقصور في الفترة الزمنية اللاحقة لتأليف أبي البركات الأنباري [٣] .

وسمي الاسم المقصور منقوصا ومقصورا ؛ لنقصانه بأن أبدلت الألف مكان الياء والواو ولأن حركات الإعراب قصرت عنه فلا يدخله نصب ولا رفع ولا جر[٤] . وقال ابن سيده " ويقال للمقصور أيضا منقوص فأما قصره فهو حبسه من الهمزة بعده ، وأما نقصانه فنقصان الهمزة منه [٥] "

وكل من المقصور والممدود ضربان [٦] :

الأول : القياس : وهو ما طريق معرفته القياس ، قال سيبويه : " وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح [٧] " وقال في الممدود : " فأشياء يعلم أنها ممدودة ، وذلك نحو: الاستسقاء ؛ لأن استسقيت استفعلتُ مثل استخرجتُ ، فإذا أردت المصدر علمت أته لابد من أن تقع ياؤه بعد ألف ، كما أنه لابد

---

(١) انظر : الارتشاف٢/٥١٢ ،والتذييل والتكميل ١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل٢/٤٠١ – ٤٠٣ وشرح التصريح ٢٩١/٢ و الهمع ٨٣/٦ ، و شرح الأشموني ١٩٣/٤ ، وحاشية الصبان ١٤٩/٤

(٢) اللمع ٥٥- ٥٨

(٣) انظر: مقدمة التحقيق لكتاب المقصور والممدود للقالي ٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٥٣٦/٣ ، وأسرار العربية ٤٠

(٥) المخصص ٤٢١/٤

(٦) المفصل ٢٥٩ ، وانظر : مقاييس المقصور والممدود ٣١ ، وثمار الصناعة ٥٢٣ ، وشرح التصريح ٢٩١/٢

(٧) الكتاب ٥٣٦/٣

للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل [١] " .

الثاني : وهو ما لا يعرف إلا بالسماع قال سيبويه : " ومن الكلام ما لا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب قد تكلمت به ، فإذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو[٢] ". وقال في الممدود : " ومن الكلام ما لا يقال له : مدّ لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وغراب لكذا وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف نحو : السماء [٣] " .

مسائل المنع في المقصور والممدود :

المسألة الأولى :امتناع القصر والمد في الأفعال والحروف

لا يكون المقصور والممدود إلا في المعرب ، فإن سمع شيء من الأفعال أو الحروف أو المبنيات مقصورا أو ممدودا فعلى التجوز لوجود مد الصوت فيه أو قصره. قال ابن يعيش : " المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة إذ الأفعال والحروف لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود ، وكذلك الأسماء غير المتمكنة نحو (ما وذا) فإنه لا يقال فيهما مقصور لعدم التمكن وشبه الحروف فأما قولهم في (هؤلاء وهؤلا) ممدود ومقصور فتسمح في العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور و ممدود مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها [٤] " .

وقال أبو حيان : " محققو النحاة لا يسمون شيئا من الأفعال والحروف مقصورا ؛ لأن المقصور هو الذي يوجد من جنسه ممدود ، وذلك فيهما مفقود ، لا يقال (رمى ورماء) ولا (ما وماء) [٥] "

---

(١) الكتاب ٥٣٩/٣

(٢) المرجع السابق ٥٣٩/٣

(٣) المرجع السابق ٥٤٠/٣

(٤) شرح المفصل ٣٦/٦

(٥) الارتشاف ٥١٧، وانظر: شرح التصريح٢١٩/٢ ، والهمع٨٣/٦ – ٨٥

المسألة الثانية :امتناع القياس على المقصور والممدود السماعيين

يمتنع القياس على المقصور والممدود السماعيين ، قال الزمخشري: " وأما السماعي فنحو : الرجاء والرحى والخفاء والإباء وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيل [١] . وقال ابن يعيش : ليس للرأي فيها مساغ لأنها ليست بأن تكون كحجر وجمل أولى من أن تكون كحمار وقذال فاعرفه [٢] .

فهي كما سبق أشياء لا يعلم أنها مقصورة أو ممدودة حتى يعلم أن العرب قد تكلمت بها فإذا علم ذلك علم أنها ياءً أو واوا وقعتا بعد حرف مفتوح فأبدلتا ألفاً ، أو علم أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، فلا يقال فيه مقصور أو ممدود إلا بالسماع ، ولا يجوز لك أن تقول قـُصر (قفا) لكذا ، ولا مدّ(سماء) لكذا [٣] . فالسماعي عندهم لا يعلل ولا يقاس عليه .

المسألة الثالثة :ليس في القياس ما يمدّ ويقصر معا

لا يوجد في القياس ما يمدّ ويقصر معا ، قال ابن سيده : " والقياس على ضربين مقصور فقط وممدود فقط ، وليس في القياس ما يمدّ ويقصر معا [٤] " ؛ وذلك لأن لكل واحد منهما مواضع تخصه . أما السماعي من هذا الباب فضرب منه يمدّ ويقصر معاً ، نحو: عشورى وعشوراء ، وإيّا الشمس وإيّاؤها – نورها وحسنها – يمد ويقصر[٥] ، ونحو: اسم الإشارة أولا وأولاء ، والضوضا والضوضاء يمد ويقصر [٦] .

المسألة الرابعة : امتناع مد المقصور عند البصريين

يمتنع مد المقصور عند البصريين ، قال ابن يعيش : " لا يجوز مدّ المقصور عندنا [٧] . وعلة المنع عندهم أن المقصور هو الأصل ، والألف فيه تكون أصلية وزائدة ، أما ألف الممدود فلا تكون في إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو

---

(١) المفصل ٢٦١

(٢) شرح المفصل ٤٣/٦

(٣) انظر : المقصور والممدود للقالي بتصرف ١٥

(٤) المخصص ٤١٧/٤

(٥) انظر : المخصص٥/١٣

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٧٤/٤

(٧) شرح المفصل ٣٨/٦ ، وانظر : الارتشاف ٥١٧/٢ ،وأوضح المسالك ٢٤٥/٣ ،وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢ وشرح التصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأشموني ٢٠١/٤، وحاشية الصبان ١٥٤/٤

مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت ذلك فإن مد المقصور ردّ إلى غير أصل ، وهو غير جائز ، أما قصر الممدود ، فإنه يجوز لأنه رد إلى أصل ، وجواز الرد إلى أصل غير موجب ولا مجوز للرد إلى غير أصل [١] . وقيل : في قصر الممدود تخفيف وفي مد المقصور زيادة وتثقيل [٢] .

أما الكوفيون [٣] و الأخفش [٤] فقد أجازوا مد المقصور في ضرورة الشعر ، واحتجوا بإجماع النحاة (بصريين وكوفيين) على جواز إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف في ضرورة الشعر .فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود واحتجوا كذلك بشواهد شعرية منها قول الشاعر[٥] :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

وقد وردت قراءة قرآنية بمد المقصور(سنا) وهي قراءة طلحة بن مصرف وابن وثاب [٦] في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [٧]

وردّ البصريون بأن الآية شاذة ، والبيت ليس من غانيتُه إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع ؛ لاقترانه بالفقر [٨] فهو مصدر لغانيتُ لا مصدرا لغنيتُ [٩] وعلق ابن هشام بقوله : " وهو تعسف [١٠] "

---

(١) انظر: ، وشرح المفصل ٣٨/٦ ،الإنصاف٧٤٩/٢-٧٥٠

(٢) المخصص٤٢٧/٤

(٣) انظر رأي الكوفيين في : الارتشاف ٥١٧/٢، وأوضح المسالك ٢٤٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٤ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٤

(٤) انظر رأي الأخفش في : المخصص٤٢٧/٤

(٥) البيت من الوافر وهو بلا نسبه في : الإنصاف ٧٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٥/٣ والمقاصد النحوية ٥١٣/٤ وشرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/٤ ، وحاشية الصبان ١٥٥/٤ ، والشاهد فيه (غناء) حيث مدّه وهو مقصور

(٦) انظر : المحتسب ١١٤/٢ ، والقرطبي ٢٩٠/١٢، والبحر ٤٦٥/٦، والدر ٤٢٣/٨.

(٧) سورة النور: آية ٤٣

(٨) انظر : شرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/٤، وحاشية الصبان ١٥٥/٤

(٩) انظر : أوضح المسالك ٢٤٥/٣

(١٠) شرح التصريح ٢٩٣/٢، وانظر : أوضح المسالك ٢٤٥/٣

" وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف ، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منابر . قال ابن ولاد فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء [١] "

وتتفق الروايات على أن الممدود من لهجات الحجاز حيث أن الفرق بين المقصور والممدود إنما هو في كمية الصائت الطويل الذي يقع في آخر الاسم ، فإذا كانت القبائل الحجازية المتحضرة تذهب إلى التأني وتحقيق الأصوات فتستوفي كمية هذا الصائت حتى تصل إلى الهمزة ، فإن القبائل البادية من تميم وقيس وربيعة وأسد تميل إلى السرعة في النطق مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف [٢] .

المسألة الخامسة :امتناع مد المقصور و قصر الممدود عند الفراء في الشعر

منع الفراء مد المقصور و قصر الممدود إلا إذا كان لهما بعد المدّ أو القصر نظير في الأبنية [٣] فقد منع مد ما له قياس يوجب قصره ، و منع قصر ما له قياس يوجب مده ، واشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود ، أو ما لم يكن له قياس يوجب قصره ، نحو(سَكْرَى وعطشى)؛ لأنهما على وزن (فَعْلى) وهذا البناء لا يجوز أن يمد ؛ لأن فَعْلَى مؤنث فَعْلاَنَ لا تجيء إلا مقصورة وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصورا ، نحو(أبيض وأسود) لأنهما على وزن (فَعْلاء) وهذا البناء لا يجوز أن يقصر؛ لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً .

فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور والممدود ، فيجوز عنده مد (رَحى ، وهُدى ، وحِجى) لأنهما إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاء ودُعاء ورِداء ويجوز عنده قصر (سماء ، ودعاء ، ورداء) لأنهما إذا قصرت صارت إلى مثال رَحًى وهُدًى

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٩٣، وانظر: حاشية الصبان ٤/١٥٥

(٢) اللهجات العربية ١٦٨

(٣) انظر رأي الفراء في :المخصص٤/٤٢٦-٤٢٧ ، والإنصاف ٢/٧٤٥ والارتشاف٢/ ٥١٧ ، والمساعد٣/٣٣٢، وشرح التصريح ٢/٢٩٣ ، وحاشية الصبان ٤/١٥٤

و حِجَّى فأما ما لا مثال من المقصور والممدود إذا مُد وقُصِرَ فلا يخرج من المدّ و القصر وأجاز مدّ ما لا يخرجه المدّ إلى ما ليس من أبنيتهم فيجوز مدّ (مقلى) بكسر الميم فيقول (مقلاء) لوجود (مفتاح) ، ويمنع مدّ (مولى) لعدم (مفعال) بفتح الميم ، وكذا يمدّ (لحى) بكسر اللام فيقول (لحاء) لوجود (جبال) ، ويمنعه في (لحى) بضم اللام ؛ لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادرا [١] "

وقد أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر ، سواءً أكان قياسيا أم سماعيا لأنه ردّ إلى أصل ، ويرد مذهب الفراء فيه مجيء الممدود القياسي مقصورا في الشعر[٢] ومنه قول الشاعر [٣] :

وأنتِ لو باكَرْتِ مَشْمولةً صفْرا كلونِ الفرسِ الأشْقرِ

فقصر (صفرا) للضرورة وهى فعلاء تأنيث أفعل قال الشيخ خالد : " فلهذا لم يعتدّ بخلافه وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم [٤]

وقول الأعشى [٥] :

والقارحُ العدّا وكلُّ طِمِرَّةٍ ما إنْ يَنَالُ يَدُ الطويلِ قَذالَها

ونسب ابن سيده للفراء رأيه في مدّ المقصور فقال : " وأما الفراء فإنه يجيز مدّ المقصور القياسي نحو مصدر فَعِـل فَعَلاً من المعتل وفَعْلى التي هي مؤنث فعلان [٦] " . وهو مخالف لما سبق وأثبت له منع لذلك .

---

(١) حاشية الصبان ١٥٤/٤

(٢) انظر : شرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٤ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٤

(٣) البيت من السريع ، وهو للمغيرة بن عبد الله الأقيش ، وقد نسب له في : المقاصد النحوية ٥١٦/٤ ، وشرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وهو بلا نسبة في : شرح الأشموني ٢٠٠/٤ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٤ ، والشاهد فيه (صفرا) حيث قصرها وهي ممدود ة للضرورة

(٤) شرح التصريح ٢٩٣/٢

(٥) البيت من الكامل ، وقد نسب له في : المخصص٤٢٧/٤ ، وهو بلا نسبة في : الإنصاف ٧٥٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٤ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٤ ، والشاهد فيه (العدّا) حيث قصره وهو ممدود للضرورة ، فهو (فعـّال) للتكثير من العدو ، ولا يجيء في بابه إلا مقصورا

(٦) المخصص٤٢٧/٤

المبحث الخامس

التثنية والجمع

التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف . تقول قام الزايدان وذهب العمران ، والأصل : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهب عمرو وعمرو [١] .

المثنى هو : هو الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخره صالحة للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: "زيدان ورجلان" فإنه يصلح فيهما ذلك نحو {زيد وزيد ورجل ورجل} [٢]" .وقيل هو : ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين [٣]

وقيل هو : اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف [٤] .

وعلامته أن يزاد على الاسم المفرد ألف ونون مكسورة في حالة الرفع ، نحو: جاء الزيدان أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، نحو رأيت الزيدَينِ ، ومررت بالزيدَينِ [٥].

الجمع هو: الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين [٦] ، والجمع على قسمين جمع سلامة وجمع تكسير ، وكل منهما على قسمين أيضا :

وجمع السلامة ويسمى جمع التصحيح وهو : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم .

وعلامة جمع المذكر السالم أن يلحق على الاسم المفرد واو بعد ضمة ونون مفتوحة في حالة الرفع ،نحو: جاء الزيدُونَ أو ياء بعد كسرة ونون في حالتي النصب: والجر، نحو رأيت الزيدِينَ ومررت بالزيدِين [٧].

وعلامة جمع المؤنث السالم أن يلحق على الاسم المفرد ألف وتاء

---

(١) أسرار العربية ص٤٧

(٢) توضيح المقاصد ٣٢٣/١ ، وانظر: الهمع ١٣٣/١

(٣) شرح التصريح ٦٦/١ ،وأوضح المسالك ٧٢/١.

(٤) حاشية الصبان ١٣٧/١

(٥) شرح التسهيل ٥٩/١

(٦) الارتشاف ٤٠١/١

(٧) شرح التسهيل ٧١/١

أما جمع التكسير فهو: كل اسم جمع تغير فيه لفظ واحده ، وهو على ضربين : قلة وكثرة و القلة أربعة أبنية هي : أفـعُـل وأفـعَال وأفـعِـلة وفـِعـلة ، وما عدا ذلك جمع كثرة [١] .

(١) انظر : شرح المفصل ٦/٥ ، و اللباب١٧٨/٢

مسائل المنع في التثنية والجمع

المسألة الأولى : ما يمتنع تثنيته وجمعه

١- الأفعال و الحروف :

فالتثنية والجمع للأسماء دونهما ، وقد صرح ابن السراج بهذا المنع فقال : " واعلم: أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل[١] " ، وقال الواسطي معللا : " التثنية للأسماء دون الأفعال و الحروف ، وإنما لم تثن الحروف ؛ لأنها ليس لها معنى في أنفسها ، و لم تثن الأفعال ؛ لأنها بلفظها تدل على الكثير والقليل فاستغني عن تثنيتها وجمعها [٢] " ، وعلل العكبري لامتناع تثنية الأفعال الخمسة بخمسة أوجه هي [٣] :

الأول : أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل الأنواع ، والغرض من التثنية عدد المسميات والجنس لا تعدد فيه .

الثاني : أن الفعل وضع دلالة على الحدث والزمان ، فلو ثني لدل على حدثين و زمانين وهذا محال .

والثالث : أن الفعل لا بد له من فاعل ، فيكون جملة ، وتثنية الجمل محال ولهذا لا يثنى لفظ (تأبط شراً) و (ذري حباً) .

الرابع : أن الفعل لو ثني لكنت تقول في رجل واحد قام مرتين أو مراراً : (قاما زيد) أو (قاموا زيد) وهذا محال .

الخامس : أن التثنية عطف في الأصل ، استغني فيها بالحروف عن المعطوف ، فيقضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل وذلك الفعل دال على حدث و زمان ، وليس في لفظ حروف التثنية دلالة على أكثر من الكمية .

وعلل أيضا لامتناع تثنية الحروف بثلاثة أوجه [٤] :

الأول : أنها نائبه عن الأفعال ، وإذا تعذر ذلك في الأصل ، ففي النائب أولى.

الثاني : أن الحروف جنس واحد كالفعل .

---

(١) الأصول ٤٨/١

(٢) شرح اللمع ٢١ وانظر : الأصول ١٧٢/١

(٣) اللباب ٩٧/١

(٤) المرجع السابق ٩٧/١

الثالث : أن معنى الحروف في غيره ، فلو ثنيت الحروف لأشب له معنيين فيما معناه فيه ، وذلك ممتنع ، لأن معنى الحروف غير متعدد ."

٢- المثنى والجمع

تمتنع تثنية وجمع المثنى والجمع السالم وصيغة منتهى الجموع من جمع التكسير، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، واسم الجمع ، واسم الجنس، إذ يشترط في الاسم المراد تثنيته وجمعه أن يكون مفردا ، فلا يقال في (مسلمان):مسلمانان ولا مسلمانون ، ولا يقال في (مسلمون): مسلمونان ولا مسلمونون، قال سيبويه :" لو سميت رجلا بمسلمينَ قلت : هذا مسلمونَ أو سميته برجلين قلت : هذا رَجلانِ ، لم تثنه أبدا و لم تجمعه كما وصفت لك :" من قبل أنه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران ، ولكنك تقول كلهم مسلمونَ ، واسمهم مسلمونَ وكلهم رَجُلانِ ، واسمهم رَجُلانِ ، ولا يحسن في هذا إلا هذا الذي وصفت لك [١] " وقال ابن مالك : " وقيد الاسم بالقابل تنبيها على أن من الأسماء غير قابل للتثنية ، كالمثنى والمجموع على حده ؛ للزوم الثقل بجمعه وتثنيته [٢] ".

وقال السيوطي : " للتثنية وَالْجمع شُرُوط أَحدهَا الْإِفْرَاد فَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمثنى وَالْجمع السَّالِم وَلَا المكسر المتناهي وَلَا جمع ذَلِك اتِّفَاقًا وَلَا غَيره من جموع التكسير وَلَا اسْم الْجمع وَلَا اسْم الْجِنْس [٣] "

وعليه فإن علة المنع عندهم هي :

- ما يلزم من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .
- الثقل الحاصل بتثنية المثنى والمجموع .
- وعللوا لامتناع تثنية الجمع أن التثنية ليست مما يكثر بها فلا فائدة مرجوة من تثنيته [٤]

ولكن إذا سمي بالجمع السالم فأعرب بالحركات جازت تثنيته ،قال سيبويه :" وأما مقبلاتٌ فتجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل، لأنَّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جران فهي

---

(١) الكتاب٣/٣٩٣

(٢) شرح التسهيل ١/٥٩ ، وانظر: شرح التسهيل ١/٥٩، و توضيح المقاصد ١/٣٢٣ ، وشرح التصريح ١/٦٥ ، وحاشية الصبان ١/١١٤

(٣)الهمع ١/١٣٩

(٤) انظر : الجمل ٣٨٢

بمنزلة ما في آخره هاءٌ في التثنية والجمع بالتاء. وذلك قولك في أذرعات: أزرعاتان وفي تمراتٍ اسم رجل: تمراتان.[١] " .

وجوز ابن مالك تثنية جمع التكسير و اسم الجمع ، فقال :" المجعول مثنى يكون واحدا كرجل ، ويكون جمعا كجـمال وجمالين ، و يكون اسم جمع كرَكب ورَكبَين [٢] " ومنه قوله تعالى:﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾[٣].

أما جمع (جمع التكسير) فقد أجازه النحاة ، وأجاز بعضهم جمع (جمع الجمع) لكنهم – كما سبق – لم يجيزوا تثنية الجمع ففي الجمع تكثير للكثير وليست التثنية كذلك ، قال سيبويه : " واعلم أن من قال : أقاويل في أقوال، وأبابيت في أبيات ، وأنابيب في أنياب لا يقول : أقوالان ولا أبياتان [٤] " .

٣– المبني

يمتنع تثنية وجمع المبني ، فيشترط في الاسم المراد تثنيته وجمعه أن يكون معربا ، قال الشيخ خالد : " فلا يثنى المبني، وأما نحو: ذان وتان واللذان واللتان، فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريين [٥] " .و قال السيوطي : " فَلَا يثني وَلَا يجمع الْمَبْنِيّ وَمِنْه أَسمَاء الشَّرْط والاستفهام وَأَسْمَاء الْأَفْعَال وَأما نَحْو يَا زَيْدَانَ وَلَا رجلَيْنِ فَإِنَّهُ ثني قبل الْبناء وَأما ذان وتان واللذان واللتان فَقيل إِنَّهَا صِيغ وضعت للمثنى وَلَيْسَت من الْمثنى الْحَقِيقِي وَقيل أَنَّهَا مثناة حَقِيقَة وَأَنَّهَا لما ثنيت أعربت وَهُوَ رَأْي ابْن مَالك وَأما الَّذين فصيغة وضعت للْجمع اتِّفَاقًا فَلَا يجمع [٦] ".

وكذا لا تثنى الضمائر ولا تجمع ، بل يصاغ منها لفظ يدل على الاثنين، وليس (أنتما) تثنية (أنت) في اللفظ ، ولا (أنتم) جمعا لها ، ولا (هما) تثنية (هو) في اللفظ ، ولا (هم) جمعا لها ، ومن هنا بقي على تعريفه بعد التثنية والجمع [٧] .

---

(١)الكتاب٣/٣٩٣

(٢) شرح التسهيل ١/٥٩ ، وانظر : حاشية شرح التصريح ١/٦٧ ، والهمع ١/١٣٩

(٣)سورة آل عمران:آية ١٣

(٤) الكتاب ٣/٦٢٣ – ٣/٤٠٧

(٥) شرح التصريح ١/٦٧

(٦) الهمع ١/١٤٠ ، وانظر : حاشية الصبان ١/٢٠٣

(٧) انظر : اللباب١/٩٨ بتصرف

وعلة المنع فيها ن التثنية والجمع تصرف وإعراب ، والمبني لا تصرف فيه ، فهو يلزم صورة واحدة،؛ لذا يتعذر تثنيته أو جمعه .

٤- العلم و كناياته

يمتنع تثنيته العلم وجمعه ، فلا يثنى ولا يجمع العلم باقيا على علميته ، بل ينكر ثم يثنى أو يجمع مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية ، فيقال : جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ، ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير [١] ، قال السيوطي : " لا يثنى الْعلم وَلَا يجمع بَاقِيا على علميته بل إِذا أُرِيد تثنيته وَجمعه قدر تنكيره وَكَذَا لا تثنى الْكِنَايَات عَن الْأَعْلَام نَحْو فلَان وفلانة وَلَا تجمع لِأَنَّهَا لَا تقبل التنكير " .

وقد صرح سيبويه بامتناع تثنية أيام الأسبوع لأنها أعلام غلبت عليها فقال :" وإنما أوقعت العرب الاثنين في الكلام على حد قولك :اليومُ يومانِ واليوم خمسةَ عشر من الشهر . واللذين جاءوا بها فقالوا : أثناء إنما جاءوا بها على حد الائن كأنهم قالوا: اليومُ الائنُ . وقد بلغنا أن بعض العرب يقول : اليومُ الثنُّ . فهكذا الاثنان كما وصفنا ولكن صار بمنزله الثلاثاء والأربعاءُ اسماً غالباً ، فلا يجوز تثنيته [٢] " .

وَيسْتَثْنى نَحْو {جماديين} اسْمِي الشَّهْر و{عمايتين} اسْمِي جبلين وَ{أَذْرعَات وعرفات} فَإِن التَّثْنِيَة وَالْجمع فِيهَا لم تسلبه العلمية وَلذَا لم تدخل عَلَيْهَا الْألف وَاللَّام وَلم تضف وَمنع الْمَازِني تَثْنِيَة الْعلم المعدول نَحْو عمر وَجمعه جمع سَلامَة أَو تكسير وَقَالَ أَقُول جَاءَنِي رجلَانِ كِلَاهُمَا عمر وَرِجَال كلهم عمر[٣] .

وَمِمَّا لَا يثنى لتعريفه (أجمع وجمعاء) فِي التوكيد وإخواته قال المرادي : " استغني في تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان ، خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع [٤] " .

٥- المشترك اللفظي و ما لا ثان له في الوجود

يمتنع تثنيته المشترك اللفظي عند الجمهور ، فيشترط في الاسم المراد تثنيته اتفاق اللفظ

---

(١) انظر : شرح التصريح ٦٧/١

(٢) الكتاب٣/٣٩٣

(٣) الهمع ١٤٣/١

(٤) توضيح المقاصد ٩٧٧/٢ ، وانظر : شرح قطر الندى٢٩٤ ، والهمع ١٤٣/١

شرح التصريح ٦٧/١

ولا يثنى الاسم الذي لا مماثل له من لفظه أو لا ثان له في الوجود ، فلا يثنى نحو الشمس و القمر. وأما قولهم : القمران فللتغليب [١].

ولا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه ، أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما فيشترط اتفاق المعنى مع اللفظ .قال السيوطي : " فَلَا يثنى وَلَا يجمع الْأَسْمَاء الْوَاقِعَة على مَا لَا ثَانِي لَهُ فِي الْوُجُود كشمس وقمر والثريا إِذا قصدت الْحَقِيقَة وَهل يشْتَرط اتِّفَاق الْمَعْنى فِيهِ أَقْوَال أَحدهمَا نعم وَعَلِيهِ أَكثر الْمُتَأَخِّرين فمنعوا تَثْنِيَة الْمُشْتَرك وَالْمجَاز وَجَمعهَا[٢] " .

وعلة المنع فوات الغرض إذ لا فائدة من تثنية وجمع ما قصد بلفظه معنيين مختلفين ،فهو لا يتبادر إلى الذهن أساسا ، ولا فائدة من تثنية وجمع ما لا ثاني له في الوجود فهو واحد .

وأجاز ابن مالك تثنيته المشترك اللفظي إذ لم يلتبس بالمثنى الذي أريد به فردان لأحد معنييه مثل : عندي عينان منقودة وموروده ، ويجوز جمعه كذلك ؛ وذلك لأن أصل التثنية والجمع العطف [٣] .

٦- ما يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره

لا يثنى ما يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره ، فَلا يثنى بعض و لاسَوَاء ، وَلَا ضبعان، قال السيوطي : " لَا يثنى {بعض} للاستغناء عَنهُ بتثنية جُزْء ، وَلَا {سَوَاء} للاستغناء عَنهُ بسيان تَثْنِيَة سي وَلَا {ضبعان} اسْم الْمُذكر للاستغناء عَنهُ بتثنية ضبع اسْم الْمُؤَنَّث على أَنه حُكيَ سواءان وضبعانان " [٤].

ومن ذلك امتناعهم تثنيته أجمع وجمعاء على رأي البصريين ، قال المرادي : " استغني في تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان، خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع [٥] " .

ومن ذلك امتناعهم تثنيته أسماء العدد غير (مائة وألف) ، قال سيبويه : " وإنما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عِشرونان ، واستغنوا عنها بأربعين . ولو قلت ذا لقلت:

---

(١) شرح التصريح١/٦٧

(٢) الهمع ١/١٤٣ ، وانظر: شرح التصريح ١/٦٧

(٣) شرح التسهيل ١/٥٩

(٤) شرح التصريح١/٦٧

(٥) توضيح المقاصد ٢/٩٧٧ ، وانظر : شرح قطر الندى٢٩٤ ، والهمع ١/١٤٣ شرح التصريح ١/٦٧

مائتانانِ وألفانانِ، واثنانانَ . وهذا لا يكون . وهو خطأ لا تقوله العرب .[١] " وقال السيوطي : " و لا تثنى و لا تجمع أَسمَاء الْعدَد خلافًا للأخفش غير مائَة وَألف؛ للاستغناء عَنْهَا إِذْ يُغني عَن تَثْنِيَة ثَلَاثَة سِتَّة وَعَن تَثْنِيَة خمس عشرَة وَعَن تَثْنِيَة عشرَة وَعِشْرُونَ وَعَن جمعهَا تِسْعَة وَخَمْسَة عشر وَثَلَاثُونَ وَلما لم يكن لفظ يُغني عَن تَثْنِيَة مائَة وَألف وجمعهما ثنيا وجمعا[٢] " .

وعلة المنع هي استغنائهم عن تثنيته أو جمعه بالعدد الذي يدل على الضعف أو الجمع مما يليه من أعداد ، فعند إرادة أي عدد يعبر عنه بلفظه دون حاجة إلى تثنية أو الجمع.

٧- أسماء الله عز وجل و صفاته :

إن تثنية أو جمع اسم من أسماء الله عز وجل أوصفة من صفاته ، لا يليق بجلال الله وعظمته وقد صرح ابن مالك بهذا فقال : " فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسما من أسمائه إذ لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فـــ (قادرون) ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع .[٣] "

٨- المركب تركيب إسنادي أو مزجي

تمتنع تثنيته وجمع المركب تركيب إسنادي أو مزجي ، فيشترط في الاسم المراد تثنيته أو جمعه عدم التركيب ، ولا يثنى ولا يجمع المركب تركيب إسنادي باتفاق، ولا مزجي على الأصح ، أما المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية وجمع المضاف عن تثنية وجمع المضاف إليه ، قال ابن مالك : " وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من ... ومن إعراب بحرفين ومن تركيب إسنادٍ أو مزج[٤] " . وأشار بقوله (ومن إعراب بحرفين) إلى ما جعل علما من نحو : (زيدين زيدين) و(اثنين وعشرين) فلا يثنى ولا يجمع .وقال السيوطي :" فَلَا يثنى الْمركب تركيب إِسْنَاد وَلَا يجمع اتِّفَاقًا نَحْو تأبط شرا وَهُوَ الْمُرَاد بِقَوْلِي محكي من جملَة وَأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالأكثر على مَنعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكى ... وَأما الْأَعْلَام المضافة نَحْو أبي بكر فيستغني فِيهَا بتثنية الْمُضَاف وَجمعه عَن تَثْنِيَة الْمُضَاف إِلَيْهِ

---

(١) الكتاب٣/٣٩٣ ، وانظر : شرح التسهيل ١/٥٩

(٢) الهمع ١/١٤٣ ، وانظر: شرح التصريح ١/٦٧

(٣) شرح التسهيل ١/٧٨ -

(٤) شرح التسهيل ١/٧٦، وانظر : شرح التصريح ١/٦٧

وَجمعه وَجوز الْكُوفِيُّونَ تثنيتهما وجمعهما فَتَقول أَبَوا البكرين وآباء البكرين [١] "

فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي به المركب الإسنادي أو المزجي يضاف إليه (ذوا أو ذواتا) وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه (ذوو)، فَيُقَال جَاءَنِي ذَوا تأبط شرا وذوو تأبط شرا [٢] .

وجوز الْكُوفِيُّونَ تثنية وجمع المركب المزجي وَاخْتَارَهُ ابْن هِشَام والسيوطي، فقالوا في معد يكرب: معد يكربان ،معد يكربون، وفي سيبويه:سيبويهان،سيبويهون، وقال بعضهم: يحذف العجز المختوم بويه ويثنى الصدر، فيقال : جاء السيبان ومررت بالسيبين [٣].

٩- الجملة

تمتنع تثنية وجمع الجملة ، فالجملة لا تعامل معاملة الكلمة المفردة فلا تُثنى ولا تُجمع ولا تصغر ولا تضاف أو يضاف إليها ، وقد صرح السيوطي بهذا المنع بقوله : "الجملة لا ينسب إليها، كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ، ولا تضاف ، ولا تصغر [٤] "

١٠- المصدر

يمتنع تثنية وجمع المصدر ، فالمصدر لا يثنى ولا يجمع مادام مؤكدا لفعله فلا يقال: ضربت "ضربين" بالتثنية، ولا: ضربت "ضروبًا" بالجمع ، قال سيبويه : " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ،كالأشغال والعقول والحُلوم والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنّظر [٥] " وقال الزجاجي : " والمصدر موحدٌ أبدا لا يثنى ولا يجمع [٦] " .

وعلتهم في هذا المنع : أن المصدر يقع على القليل والكثير من جنسه ، فهو يدل على جميع أنواع الحدث ، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية، في التثنية والجمع.، وهو بمنزلة تكرير الفعل لأنه لمجرد التوكيد لذلك عُومل معاملة الفعل في عدم التثنية والجمع [٧] .

---

(١) الهمع ١/ ١٤٠ - ١٤١

(٢) انظر : حاشية شرح التصريح ٦٧/١ ، والهمع ١/ ١٤٠

(٣) انظر : شرح التسهيل ٧٧/١ ، و الهمع ١٤٠/١

(٤) انظر : الهمع ١٥٦/٦، و اللباب ١/ ٩٨

(٥) الكتاب ٦١٩/٣

(٦) الجمل ٣٢ ، وانظر : اللمع١٠٢ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٢ ، وشرح الكافية٣٠٠/١ ، وتوضيح المقاصد٨١/٢ ، اللباب ٢٦٤/١

(٧) انظر : الجمل ٣٢ ، واللباب ٢٦٤/١،وشرح التسهيل ١٨٠/٢

وإنما يثنى ويجمع ما لا يدل على واحده إلا على مقدار واحد . فإن اختلفت أنواعه ثني وجمع لأن كل نوع منهما متميز عن الآخر بصفة تخصه فيصير بمنزلة أسماء الأعلام نحو : الأشغال والعقول ، وهذا النوع غير مقيس كما سبق في مقولة سيبويه .

أما إن زيد في المصدر تاء التأنيث ، فصار محدودا دالا على العدد مضارعا المفعول به فيجوز حينئذ تثنيته وجمعه ، نحو : ضربتُ زيدا ضربة ، وضربتُ الزيدين ضربتين ، وضربتُ الزيدين ضرباتٍ [١] .

١١- أفعل التفضيل

يمتنع تثنية وجمع أفعل التفضيل ، إذ يشترط في الاسم الذي يثنى أو يجمع ألا يشبه الفعل قال ابن يعيش : " فأما أفعل هذه وبابها فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فبعد من شبه اسم الفاعل وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال [٢] " ، ثم علل لهذا المنع بقولـــه : " إنما لم يثن أفعل ولم يجمع ولم يؤنث لما تقدم من أنه تضمن معنى الفعل والمصدر وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه كذلك ما كان في معناهما أو متضمنا معناهما وقد أجاز قوم من العرب (مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه) وذلـــك أنه مأخوذ من الفعل ، وإن بَعـــُد شبهه بأسماء الفاعلين [٣] ".

المسألة الثانية : ما يمتنع جمعه جمع مذكر سالم :

يُشترط فيما يجمع جمع مذكر سالم عدة شروط ، فإذا اختل شرط من هذه الشروط امتنع الجمع ، وهذا بيان بما يمتنع جمعه :

١- **غير الأعلام** : لا يجمع هذا الجمع ما لم يكن علما ، ولا يقال في رَجُل : رَجُلون .

أما إذا صغر جاز جمعه ، نحو : رُجَيـــْل و رُجَيـــْلون لأنه وصف [٤] .

٢- **أعلام وصفات المؤنث** : لا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو: زينب ، ولا صفة

---

(١) انظر : الجمل ٣٢ ، واللمع١٠٢ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٢ ، وشرح الكافية٣٠٠/١ ، وتوضيح المقاصد٨١/٢ ، واللباب ٢٦٤/١

(٢) شرح المفصل ١٠٦/٦

(٣) المرجع السابق ١٠٦/٦ ، وانظر ٩٦/٦

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٦١/١

المؤنث نحو: حائض ؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث ، فلو كان نحو: زينب علماً لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع ؛ لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علماً لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم [١] .

٣-**أعلام وصفات غير العقلاء** : لا يجمع ما لا يعقل جمع مذكر سالم ، نحو: لاحق : اسم لفرس ، ولا سابق : صفة لفرس ، قال ابن مالك : " وتصحيح المذكر مشروط ... بكونه لمن يعقل أو مشبّه به [٢] " وعلة المنع أن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء دون غيرهم [٣] . ومن هنا منع سيبويه جمع صيغة (فاعل) صفة لغير العقلاء جمع مذكر سالم ، فقال : " وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على (فَواعِلَ) وإن كان لمذكر أيضاً ؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون ، فضارَع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين : وذلك قولك : جِمَالٌ بَوَازِل[٤] ، وجِمَالٌ عَوَاضِه[٥] [٦] "

٤- **الأعلام والصفات التي ختمت بتاء التأنيث :**

يشترط فيما يجمع جمع مذكر سالم عند البصريين خلوه من تاء التأنيث، نحو: طلحة وعَلاّمة وأخت ومسلمات ،قال سيبويه :" فإن كان آخر الاسم تاء التأنيث لرجل أو امرأة لم تدخل الواو والنون ، ولا تلحقه في الجمع إلا التاء . وإن شئت كسرته للجمع [٧] " قال ابن مالك : " وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: عدة وثُبة [٨] " .

وعلة المنع فيه ألا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منهما وقيدت التأنيث بالتاء احترازاً من التأنيث بالألف كحبلى ، وحمراء علمين لرجلين

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٦/١و شرح التصريح٧٠/١ ، ، وشرح الأشموني ٨٦/١

(٢) شرح التسهيل ٧٦/١ ، وانظر : شرح العمدة٩٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦/١ ، وشرح الأشموني ٨٦/١

(٣) انظر : شرح التصريح٧٠/١

(٤) بوازل : جمع بازل يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة، انظر اللسان مادة(بزل) ١/ ٤٠٠

(٥) عـــوَاضِه : جمع عاضه ، العِضَة: وَاحِدَة العِضاه، وَهُوَ شجر لَهُ شوك. وبعير عَضِهٌ و عاضه ، إِذا كَانَ يَأْكُل العِضاه.

(٦) الكتاب ٦٣٣/٣

(٧) المرجع السابق ٣٩٥/٣

(٨) شرح التسهيل ٧٦/١ ، وانظر: شرح العمدة٩٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦/١ ، وشرح الأشموني ٨٦/١

فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدود واوا [١] ، ولأن هذا الاسم مؤنث بالتاء ، وهي من خصائص التأنيث ، والواو من خصائص المذكر فلم يجمع بينهما [٢] .

أما الكوفيون[٣] فقد أجازوا جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة جمع مذكر سالم بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، فيقولون في (طلحة): (طلْحون) وتبعهم في ذلك ابن كيسان [٤] إلا أنه فتح العين .

ولو سمي رجل بأخت أو مسلمات لم يجز كذلك جمعه بهذا الجمع[٥] ويستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء تأنيث نحو : عدة، أو من لامه نحو : ثبة ، فإنه يجوز جمعه هذا الجمع [٦] ومنعه المبرد وأوجب جمعه على عدات [٧]

٥- **الصفة التي على (فعلان فعلى ، وأفعل فعلاء)** حيث أنه يمتنع جمع (فعلان و أفعل) بالواو والنون ، فلا يقال في سكران: سكرانون ، ولا في أحمر : أحمرون ، كما يمتنع جمع مؤنثهما (فعلى و فعلاء) بالتاء ، فلا يقال في سكرى: سكرانات، ولا في حمراء : حمراوات ، وقد صرح سيبويه بهذا فقال : " ولا يجمع بالواو والنون (فعلان) كما لا يجمع (أفــعَــلُ) ، وذلك لأنه مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه ، نحو : فــعُول . ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو و النون ، فكذلك أمر (فعلان وفعلى وأفعل وفعلاء) إلا أن يضطــر شاعر [٨] " . وعلة المنع هي :أن مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء فصار بمنزلة مالا مؤنث فيه ، نحو : فــعُول

---

(١) انظر : شرح التصريح١/٧٠

(٢) انظر : اللباب ١/١٢٢

(٣) انظر رأي الكوفيين في : اللباب ١/١٢١ ، وشرح التسهيل ١/٧٩ ، شرح ابن عقيل ١/٦٢ وشرح الأشموني ١/٨٧ وحاشية الصبان١/١٤٧

(٤) انظر رأي ابن كيسان في : الإنصاف ١/٤١،واللباب ١/١٢١

(٥) انظر : شرح التسهيل ١/٧٧

(٦) انظر : الكتاب٣/ ٤٠١ ، والأصول٢/٤٢١ ، وشرح التسهيل ١/٧٧ ، وشرح الأشموني ١/٨٨وحاشية الصبان ١/١٤٧ – ١٤٨ .

(٧) انظر : المقتضب ١/٩٩

(٨) الكتاب ٣ / ٦٤٥ ،وانظر : الأصول ٣/٢٤ ، التكملة ٤٨٣ ، شرح الكتاب ٥ / ٥٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٨، شرح العمدة٢/٩٠٧، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ ،وشرح الكافية ٣ / ٣٧٥ ،والبسيط ١ / ٢٥٣ والمساعد١/٥٠،والهمع ١ / ١٥٣، شرح ابن عقيل ١/٦٢،وشرح الأشموني ١/٨٦،وحاشية الصبان ١/١٤٦

ولكن إن جعل شيء من هذه الصيغ علما مسمى به جاز جمعه فيقال : (سكرانون) و(أحمرون) لأن الألف صيغت مع الكلمة من أول أمرها وثبتت في التكسير ، نحو (سكارى) وقلبت في الجمع ، نحو (سعديات) ، فصارت كالحرف الأصلي [١] .

٦-الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ، يمتنع جمع الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث جمع مذكر سالم عند البصريين ، فقد نص النحاة على هذا المنع وذلك في سبع صيغ ولكن إن جعل شيء من هذه الصيغ علما جاز جمعه ، و هذه الصيغ هي[٢] :

فعول ، يمتنع جمع صيغة فعول بمعنى فاعل . جمع سلامة فلا يُقال في صبور : رجال صبورون ونساء صبورات ، قال سيبويه : " وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فَعائلَ) كما جمعوا عليه فَعيلةً، لأنه مؤنث ، وذلك عَجُوزٌ وعَجَائِزُ ، وقالوا : عُجُزٌ ... وليس شيء من هذا وإن عنيت به الآدميين يُجمعُ بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس عليه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل [٣] .

فعيل بمعنى مفعول ، يمتنع جمع صيغة فعيل بمعنى مفعول جمع سلامة نحو : جريح بمعنى مجروح فلا يقال : جريحون ولا جريحات قال سيبويه : " وأما (فَعِيلٌ) إذا كان في معنى مَفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُولٍ ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تُجمع فَعُول لأن قصته كقصته وإذا كسرته كسرّته على فَعْلى ، وذلك : قتيل وقتلى [٤] "

وعلة المنع أنهم لو جمعوه لقيل : جريحون في المذكر ، وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الأصل [٥] .

مِفْعَال و مِفْعَل ومِفْعِيل ، يمتنع جمع صيغة مِفْعَال و مِفْعَل ومِفْعِيل جمع مذكر سالم فلا يُقال في معطاء : معطاؤون ، ولا في مغشم[٦] : مغشمون ولا في معطير: معطيرون ، قال

---

(١) انظر : الكتاب٣/٣٩٨ ، واللباب ١/١٢٢ ، وشرح التصريح ١/٧٢

(٢) انظر : شرح العمدة٢/٩٠٧

(٣) الكتاب ٣ / ٦٣٧ ، وأنظر : الأصول ٣/١٩ ، وشرح الكتاب ٥ / ٩٩ ، و التبصرة و التذكرة ٢/ ٦٦٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٤٨ ، وشرح الشافية ٢ / ١٤٠

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٧

(٥) حاشية يس على شرح التصريح ١/٧٢

(٦) مغشم : الذي يركب رأسه ولا يثنيه عن مراده شيء ، انظر المعجم الوسيط مادة (غشم) ٢/٦٥٣

سيبويه : " وأما ما كان (مِفْعالاً) فإنه يكسر على مثال (مفَاعيل) كالأسماء ، وذلك لأنه شُبّه بمفعول حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء . وفُعل ذلك به كما كُسّر .

فـَعُولٌ على فُعُلٍ ، فوافق الأسماء . ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فـَعـُولٌ.وذلك قولك : مِكثارٌ و مَكاثيرُ، ومِهذارٌ و مَهاذيرُ ، ومِقلاتٌ ومَقاليتُ . وما كان (مِفْعَلاً) فهو بمنزلته ، لأنه للمذكر وللمؤنث سواء . وكذلك (مفْعِيلٌ) لأنه للمذكر والمؤنث سواء [١] ".

وعلة المنع أن هذه الصفات مما يستوي فيها المذكر والمؤنث ، فحقها أن تجمع جمع تكسير فـَعْال و فـِعال ، نحو جَواد و جياد ، قال سيبويه : " أما (فـَعال) فبمنزلة (فـَعُول) وذلك قولك : صـَناعٌ وصـُنـُعٌ كما قالوا: جماد وجـُمُدٌ وكما قالوا:صبور وصـُبُرٌ... فأمر(فـَعال) كأمر(فـَعُول) ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث (فـَعُول)... وأما (فِعالٌ) فبمنزلة (فـَعالٍ) [٢] "

أما الكوفيون فقد أجازوا جمع الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث جمع مذكر سالم ولم يشترطوا هذا الشرط كالبصريين مستدلين بقوله [٣] :

منَّا الذي هَو مَا إنْ طَرّ شَارِبُه والعَانِسُ ونَ ومِنّا المُرْدُ والشِّيبُ

فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد وردّ البصريون بألا حجة لهم في البيت لشذوذه [٤] .

المسألة الثالثة : ما يمتنع جمعه جمع مؤنث سالم :

---

(١) الكتاب ٣ / ٦٣٧ ، وأنظر : الأصول ٣/١٩ ، والتكملة٤٧٩ ، و التبصرة والتذكرة ٣/ ٦٦٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٤٨ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٤٠

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٩

(٣) البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ١٤٩ "عنس" ولأبي قيس بن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١ ؛ وشرح شواهد المغني ص٧١٦ ؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في : الهمع ١/ ٤٥ ، و حاشية الصبان ١٤٨/١ ، اللغة: طر: طلع أو نبت. عانس: من بلغ حد التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى ،الأمرد: حان وقت ظهور شعر لحيته ولم يظهر. أشيب: صاحب الشعر الأبيض.المعنى: إنا قوم شجعان، فينا من لم تنبت لحيته، والكهل، والرجل الذي لم يتزوج، وكلنا سواء في الشجاعة والإقدام. والشاهد فيه : احتج الكوفيون به على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله في المؤنث والثاني جمعه بالواو والنون .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١٤٨/١

١- فعلاء وفعلى

يمتنع جمع صيغتي (فعلاء وفعلى) جمع مؤنث سالم، فلا يقال في حمراء : حمراوات و لا في سكرى : سكروات ، قال سيبويه:" وليس شيء من الصفات آخره علامة تأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلاء أفْعَلَ،وفَعْلَى فَعلانَ . ووافقن غيرهن من صفات الأسماء[١] " .

وقد عللوا لامتناع جمع (فعلاء و فعلى) بالألف والتاء ؛بأن هذه الجموع فرع على جمع المذكر. وأن الصفة مشتقة من الفعل، ففيها ضرب من الثقل ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف . والجمع والتأنيث ثقيلان فتزداد ثقلا [٢] ولكن إن سمي بفعلاء شخصا فأصبح علما مسمى به لم يجز سيبويه جمعه حيث قال : " وإن سميت رجلاً بالورقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسرته ، فعلت به ما فعلت بالصفاء إذا جمعت وذلك قولك : صَلافٍ وخَبراءَ وخَبارٍ ، وصحراءَ ، وصحارٍ ، فورقاء تحول اسماً كهذه الأشياء ، فإن كسرتها كسرتها هكذا . وكذلك إن سميت بها امرأة فلم تجمع بالتاء .

أما العكبري فقد أجاز جمعه بالواو والنون فقال : " فأما المؤنث الألف والهمزة فيجمع بالواو والنون إذا سمي به فيقال : (سكراوون) و(حمراوون) لأن الألف صيغت مع الكلمة من أول أمرها ، وثبتت في التكسير ، نحو (سكارى) ، وقلبت في الجمع ، نحو (سعديات) فصارت كالحرف الأصلي ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام :" ليس في الخضروات زكاة [٣] " فإنه جُعل كالاسم إذا كان صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف [٤] .

٢- مُفْعِل

يمتنع جمع مُفْعل جمع مؤنث سالم، فلا يقال في مُطْفِل : مُطْفِلات ، قال الفارسي : " ومما يكسر ولا يجمع بالألف والتاء (مُفْعِلٌ) الذي يكون للمؤنث ولا تدخله التاء نحو

---

(١) اللباب ١/١٢١ ، والتكملة٤٨١

(٢) اللباب ١/١٢١

(٣) أخرجه الدارقطني ٢/٩٧ ، ورقم ٥٤١١ في صحيح الجامع الصغير

(٤) انظر :اللباب ١/١٢٢ ، وشرح التصريح ١/٧٢

مُطفِلٍ ومَطَافِل ومُشدِن ومشادنَ ، لما تدخله التاء صار كالسلُوبِ[١] فلم يَجُزْ فيه إلا التكسير [٢] "

المسألة الرابعة : ما يمتنع جمعه جمع تكسير :

١- الاسم الخماسي على لفظه :

يمتنع تكسير الأسماء الخماسية على لفظها ، فلا يمكن تكسيرها إلا بالتخلص بحرف من حروفها ، أي بجعلها رباعية ، وقد صرح سيبويه بهذا المنع فقال : " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام ..... ثم ما كان على أربعة أحرف ، ثم بنات الخمسة ، وهي أقل لا تكون في الفعل البتة ، ولا يكسر بتمامه للجمع ؛ لأنها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها[٣] " فلا يجمع جمع تكسير إلا الثلاثي والرباعي، أما الخماسي الذي كله أصول نحو : سفرجل فلا يكسر إلا بحذف حرف أصلي منه ، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم، ولكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم لو كسّرتموه ؟ قالوا: كذا وكذا [٤]

وعلتهم في هذا المنع عدة أمور هي [٥] :

- إفراط الاسم الخماسي في الثقل بطوله وكثرة حروفه ، وتكسيره يزيده ثقلا بزيادة ألف الجمع
- أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون للحرف الخامس موضع ولابد حينئذ من حذفه
- بعد الاسم الخماسي عن المثال المعتدل ، وهو الثلاثي

٢- صيغتا فــَعّال و فــُعّال

لقد صرح سيبويه بامتناع جمع صيغتي فــَعّال و فــُعّال جمع تكسير فقال : " وأما ما كان (فــَعّالا) فإنه لا يكسر لأنه تدخله الواو والنون فيُستغنى بهما ويجمع مؤنثه بالتاء لأن الهاء

---

(١) السلوب من النوق التي ألقت ولدها لغير تمام ، انظر:اللسان (سلب) ٤٥٤/١

(٢) التكملة ٤٧٩ – ٤٨٠

(٣) الكتاب٢٣٠/٤ ، وانظر : المقتضب ٥٢٧/١ ،و التكملة ٤٨٦ ، وشرح المفصل ٥ /٣٩ ، و شرح الشافية للرضي ١٩٢/٢

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ١٩٢/٢

(٥) انظر : الكتاب٢٣٠/٤ ، وعلل النحو ٥٢٣، وشرح المفصل٣٩/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٢/٢

تدخله ، ولم يُفعل به ما فُعِلَ بفعيلةٍ ، ولا بالمذكر ما فُعِلَ بفَعيلٍ . وكذلك فُعّالُ فأما الفَعّال فنحو : شرّاب وقتّال وأما الفُعّال فنحو : الحُسّان والكُرّام [١] ".

وعلل له باستغنائهم عن جمع التكسير بجمع السلامة ، فلما جُمع مذكره بالواو والنون ومؤنثه بالتاء أغنى عن تكسيره .

المسألة الخامسة : ما يمتنع جمعه على أبنية القلة :

١- الأسماء الرباعية :

يمتنع جمع (الأسماء الرباعية) على بناء من أبنية القلة ، والقياس فيها أن تجمع جمع كثرة على (مفاعل) ؛ لأنهم يحافظون على أصول الكلمة ، ولا يحذفون حرفا منها ، وجمعه على أبنية القلة يؤدي إلى الحذف ، وقد صرح سيبويه بهذا المنع وعلل له بقوله : " وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مَفاعِل ، وذلك قولك : ضفدَعٌ وضفادعٌ ، وحُبرُجٌ وحَبارجُ ، وخَنجَرٌ وخَناجِرُ وجنجُنٌ وجَناجِنُ ، وقُمطِرٌ وقماطِرُ . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا ، لأنك لا تصل إلى التاء لأنه مذكر ، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنهم لا يحذفون حرفاً من نفس الحرف ،إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإن عنوا الأقل ... [٢] " .

٢- بناء فَعَل

يمتنع جمع (فَعَل) على بناء من أبنية القلة قال سيبويه : " ولا يجمع (فَعَلَ) على أَفْعَالٍ لأنه ليس مما يكسر عليه فَعَلةٌ ، كما لا يجمع مؤنث فعل على أَفْعَل . وإنما منع فَعَلٌ أن يطرد اطراد فَعْلٍ أنه أقل في الكلام من فَعْلٍ صفةً. كما كان أقل منه في الأسماء . وهو في الصفة أيضاً قليل [٣].

٣- بناء فُعُل

يمتنع جمع (فُعُل) على بناء من أبنية القلة ، قال سيبويه : " وأما ما كان فُعُلاً من الصفات فإنه لم يكسر على ما كسر عليه اسماً ، لقلته في الأسماء وإنه لم يتمكن في الأسماء للتكسير والكثرة والجمع كَفَعَلٍ ، فلما كان كذلك وسُهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٠ -٦٤١

(٢) المرجع السابق ٣/٦١٢

(٣) المرجع السابق ٣/٦٢٩

وجمعوا بالواو والنون . وذلك : حَذِرُون وعَجُولون ، ويَقِظُون ونَدُسُون فألزموه هذا إذا كان فَعَلٌ وهو أكثر منه قد منع بعضهُ التكسير ، نحو صَنَعُون ورَجَلُون .[١]

و لم يكسروا هذا – فَعُل- على بناء أدنى العدد كما لم يكسروا الفَعَل عليه . وإنما صارت الصفة أبعد من الفعول والفعال ، لأن الواو و النون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهما في الأسماء ، لأن الأسماء أشد تمكيناً في التكسير وقد كسروا منه على الأقل أفعالٍ كما كسروا فُعلاً وفِعْلاً . قالوا : نَجدٌ و أنجَادٌ ، ويقظٌ وأيقاظٌ .[٢] " .

٤- بناء فَعْل

يمتنع جمع (فَعْل) على بناء من أبنية القلة فالقياس فيه ألا يجمع إلا على فِعال من جموع الكثرة قال سيبويه : " وأما ما كان فَعلاً فإنه يكسر على فِعالٍ ولا يكسر على بناءه أدنى العدد الذي هو لَفعلٍ من الأسماء ، لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوها إلى العشرة ، وإنما يوصف بهن ، فأُجرين غير مجرى الأسماء . وذلك : صَعبٌ وصِعابٌ وعبلٌ وعِبالٌ وفَسلٌ وفسالٌ وخدلٌ وخِدالٌ . وقد كسروا بعضه على فُعُولٍ . وذلك نحو : كَهلٍ وكهولٍ[٣] .

المسألة السادسة : ما يمتنع جمعه على وزن من أوزان التكسير أو أكثر :

١- يمتنع جمع (فعيل) معتل العين على (فُعَلاءً أو أفْعِلاءَ) بل يجمع على

(فِعَال) قال سيبويه مصرحا بهذا المنع : " وأما ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينا فإنه لم يكسرعلى فُعَلاءً ولا أفْعِلاءَ ، واستُغني عنهما بفِعالٍ ، لأنه أقل مما ذكرنا. وذلك : طَويلٌ وطِوالٌ ، وقَويمٌ وقِوَامٌ[٤] ". وعلل له باستغنائهم عن (فُعَلاءً و أفْعِلاءَ) بفِعالٍ .

٢- يمتنع جمع (فعيل) معتل الياء على (فِعَال) إنما يجمع على (أفْعِلاءَ)

قال سيبويه مصرحا بهذا المنع : " ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا- أي فعيل- على فِعالٍ استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . وإنما فعلوا ذلك أيضاً لأنه من بنات الياء والواو

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٠

(٢) المرجع السابق ٣/٦٣٠

(٣) المرجع السابق ٣/٦٢٦

(٤) المرجع السابق ٣/٦٣٥

أقل منه مما ذكرنا قبله من غير بنات الياء والواو [١] " .

وعلة المنع هي استغنائهم عن (فِعَال) بأفْعِلاءَ وبجمع السلامة بالواو والنون .

٣- يمتنع جمع (فَـعَـلْ) المعتل بالياء أو الواو على (أَفْـعُـل) ، فلا يُقال في سَوْط : أَسْوُط ولا في بيت : أَبْيُت ، والقياس أن يجمع على (أفعال) فيقال فيها : أسواط وأبيات قال سيبويه مصرحا بهذا المنع و مُعللا له : " أما ما كان (فَعْل) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أفعال) ، وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب وقوس وأقوس ، وإنما منعهم أن يبنوه على أفْعُل كراهية الضمة في الواو فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ..." [٢]

وقال في المعتل العين بالياء : " وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء " [٣] .

وعلى هذا فعلة المنع هي : الفرار من الثقل ثقل الضمة في الواو والياء .

المسألة السابعة : يمتنع القياس على جمع الجمع

أجاز النحاة جمع الجمع واسم الجمع ولكنهم جعلوه مقصورا على السماع ، ومنعوا القياس عليه ، قال سيبويه : واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ... كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو : التمر ، وقالوا : التُمْران ، ولم يقولوا أبرار [٤] " .

وفصّل أبو حيان فقال : " ولا خلاف في جُمُوع الكثرة لأنها لا تجمع قياساً ، واختلفوا في جُمُوع القلة وهي أفعال ، و أفعلة ، وفِعْلَة ، فذهب الأكثرون إلى أنه ينقاسُ جمعها ، ولا خلاف أن ما سُمع من جمع القلة أكثر مما سُمعَ من جمع جمع الكثرة [٥] " .

---

(١) الكتاب ٦٣٥/٣

(٢) المرجع السابق ٣ / ٥٨٦ ، وانظر شرح المفصل٥/٣٤،واللباب١٨١/٢ ، ، وشرح الشافية للرضي ٩٠/٢

(٣) الكتاب ٣ / ٥٨٨

(٤) المرجع السابق ٦١٩/٣ ، وانظر : الجمل ٣٨٢ ، والتكملة ٤٥٢ ،و التبصرة والتذكرة ٦٨٢/٢ ، وشرح المفصل٥/٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢-٥٤٦ وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢

(٥) الارتشاف ٤٧٤/١، ، وانظر المساعد٤٨٦/٤ ، والهمع١٢٣/٦

وعللوا لقصره على السماع ومنع قياسه بأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع ولا حاجة إلى جمع ثان [١] .

وأجاز المبرد والرماني[٢] وابن مالك قياسية جمع الجمع ، إلا أنهم استثنوا منها ما كان على وزن (مَفَاعِل أو مَفَاعِيل) فلا يجمع جمع تكسير، لكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في (نواكس):(نواكسون) وفي (أيامن): (أيامنون) ، وقد يجمع بالتاء ، قال المبرد : " والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه ، كقولك : التمور ، وفي أرضه نخلانٌ و جاءني زيدٌ بتمرانِ وأبرارٍ كثيرة وكذلك تقول : طريق وطُرُق ، وطُرقات و جُزُرٌ . وما لم أذكره لـــــك من الجمع ، فجمعه جائز ، إلا ما كان على مثال : مَفَاعِل ومَفَاعِيل ، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية.. [٣] " .

وألحق ابن مالك ما كان على وزن (فُعَلَة أو فـــعَلَة) فلا تجمع ثانية [٤]

ومذهب الجرمي أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً لا جمع القلة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا سماعاً [٥] .

أجاز ابن مالك [٦] كذلك جمع اسم الجمع فتقول في اسم الجمع قوم : أقوام وفي عقبان : عقابين ، كما تقول سرحان : سراحين .

المسألة الثامنة : يمتنع جمع جمع الجمع عند الجمهور

نقل السيوطي عن السهيلي قوله : " لا أعرف أحداً قال : جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز [٧] ". فأجازه الزجاجي ، ومثل له بأصائل ، وهي العشايا ، فإنه جمع آصال ، وآصال جمعُ أُصُل ، وأُصُل جمعُ أصيل كما تقول : رغيفٌ ورُغُف ، ثم تشبه أصلاً الجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عُنُقاً على أعناق ثم تشبه أصالاً بأعصار ، لموافقته في الزيادة ، وعدد الحروف فتجمعه على أصـــــائل ، وكان قياسه أصائل لأجل الألف

---

(١) انظر: شرح المفصل٥/٧٤

(٢)انظر رأي الرماني في : الارتشاف١/٤٧٤ ، و الهمع ١٢٣/٦

(٣) المذكر والمؤنث ١٠٣

(٤) انظر : التسهيل٢٨٢

(٥) انظر رأي الجرمي في : شرح المفصل ٧٤/٥، والمخصص١١٧/١ ، والارتشاف ٤٧٤/١

(٦) انظر شفاء العليل ١٠٥٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٨٩/٤،

(٧) الهمع ٦/ ١٢٥

كأعاصير [١] ، وقال بعض النحاة : إن أُصُلاً قد استعمل في لسان العرب مفـــرداً بمعنى أصيل ، فأصائل من جمع الجمع . وعلق أبو حيان بقوله : وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع الجمع . قـــال وذكر أبو الحسن بن الباذش : أن النحويين على أن آصالاً جمع أصيل كيمين وأيمان ، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة و سفائن . وقد حكى يعقوب : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمـــــع جمع الجمع ، قال : وهذا أولى من تكلف لا يضطر إليه [٢] .

وَرد ابن الخشاب على الزجاجي ، وقال : إذا كان ما بابه الجمع قد أضل الاستعمال بجمعه نحو : حُرُض وسُرج وبَابٌ فُتِح إلا أن يقيسه قائس ، فما ظنك بجمع الجمع الذي قد حُظر القياس عليه ، ووقف على السمع فقط وبهذا تنطق كتبهم ، نص عليه سيبويه ، و الجرمي ، والفراء وغيرهم . ويعني ابن الخشاب أن جمع جمع الجمع أبعد بكثير من جمع الجمع الذي منعه الأئمة [٣] .

المسألة التاسعة :تمتنع النسبة إلى المثنى والجمع على لفظيهما إن لم يكونا علمين قد أعربا بالحركات ، فلا يجمع بين النسب وعلامتي التثنية والجمع

لقد تطرّق النحاة للحديث عن النسبة إلى المثنى والجمع وذكروا حذف العلامة كلازم من لوازم النسبة إليهما [٤]،وذهبوا إلى أنه ينسب إليهما بردهما إلى الواحد ، فيقال في نحو : مسلمون وزيدان : مسلميّ وزيديّ . قال سيبويه : " هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون ، والياء والنون ..... وذلك قولك : رجلي ومسلمي[٥] ".

---

(١) الجمل ٣٨٢

(٢) ارتشاف الضرب ٤٧٨/١

(٣) انظر رأي ابن الخشاب في : توضيح المقاصد ١٤١٥/٣ ، والهمع ٦/ ١٢٥

(٤) انظر: الكتاب ٨٩/٢ ، والمقتضب ١٣١/٢ ، والتكملة ٢٥٢ ، و اللمع ٢٧٢ ، و شرح المفصل ٩/٦.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٣، وانظر : المقتضب ١٣١/٢، والأصول ٦٨/٣، والتكملة ٢٥٢، ، التبصرة والتذكرة ٦٠١/٢، والمفصل ٢٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ٥٨٨/١ ، وشرح الكافية ١٩٤٠/٤، وشرح الشافية ٩/٢-١١، وتوضيح المقاصد ١٣٢/٥، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٦/٢

وقد صرح المبرد بأن النسب إلي المثنى مستحيل ،عند تعليله للحذف بقوله : " اعلم أنَّك إذا نسبت إلى مثنى ، حذفت منه الألف والنون ، وحذفهما لأمرين . أحدهما : أنهما زيدا معاً .

والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان ، أو خفضان [١] " وقال الزمخشري : " وأما نونا التثنية والجمع فلا تثبتان أيضا مع ياءي النسبة [٢] ".

---

(١) المقتضب ١٣١/٢ ، وانظر مثل هذا التعليل في : الكتاب ٣٧٢/٣، وشرح المفصل ١٤٤/٥ وشرح الشافية للرضي ١٠/٢

(٢) شرح المفصل ١٤٤/٥ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢

المبحث السادس

التصغير

التصغير في اللغة : التقليل[١]، وقيل هو:التحقير[٢] ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صِغر مسماه فهو حلية وصفة للاسم [٣] ، والمصغر هو: ما زيد فيه شيء حتى يدل على التقليل .

التصغير في الاصطلاح : تغيير مخصوص [٤] ، وقيل هو : تضمين للصفة في الاسم بإجراء تحول داخلي في بنيته [٥] .

ويأتي التصغير في الكلام على ثلاثة أبنية [٦] :

فُعَيْل ، نحو : جُمَيل ، وفُعَيْعِل ، نحو: جُعَيْفر ، وفُعَيْعِيل ، نحو: قُنَيْديلُ .

وعلامة التصغير ياء تقع ثالثة ، وضم أول الاسم وفتح ثانيه وكسر ما قبل آخره فيما زاد على ثلاثة ، وليست الياء في (جُمَّيز ولغَّيزى) بياء تصغير ، لأنها لحقت رابعة لا ثالثة [٧] .

وتصغير الاسم بمثابة وصفه بالصغر، قال الفارسي : " تصغيرالاسم بمنزلة وصفه بالصغر فقولنا :حُجير ، كقولنا : حجر صغير [٨] "

وللتصغير فوائد هي : تقليل ذات الشيء نحو كُليب وتحقير شأنه نحو: رُجيل ، وتقليل كميته نحو : دُريهمات ، وتقريب زمانه نحو: قُبيل العصر ، وبُعيد الغرب ، وتقريب مسافته نحو : فويق المرحلة ، وتُحيت البريد ، وتقريب منزلته نحو : صديق . وزاد الكوفيون معنى آخر ، وهو التحبب نحو : بُنَيّه[٩] .

---

(١) شرح التصريح ٣١٧/٢

(٢) الارتشاف ٣٥١/١

(٣) شرح المفصل ١١٣/٥،وانظر : وشرح الشافية للرضي ١٩٠/١ ، والارتشاف ٣٥١/١

(٤) شرح التصريح ٣١٧/٢

(٥) دروس في علم الصرف٤٤/٢

(٦) انظر الكتاب٤١٥/٣، والمقتضب ٥١٧/١. شرح التصريح ٣١٧/٢

(٧) انظر: التكملة ٤٨٧ ، واللباب ١٦٠/٢ ، و شرح التصريح ٣١٧/٢

(٨) التكملة ٤٨٦

(٩) شرح التصريح ٣١٧/٢

مسائل المنع في التصغير:

المسألة الأولى: ما يمتنع تصغيره :

١- **تصغير الحروف والأفعال** ، فالتصغير خاصية من خواص الأسماء ، قال سيبويه : " الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء [١] " . وقال أبو حيان : " لا تصغر الحروف ولا الأفعال [٢] " وعلة المنع أن التصغير وصف في المعنى لما صُغر ، والحروف والأفعال لا يوصفان فلا يصغران،وكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة [٣].

واستثنوا من ذلك فعل التعجب الذي على وزن (أفعل) فأجازوا تصغيره قال سيبويه : " وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذه وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله[٤] " وأفعل التعجب عند الكوفيين اسم فتصغيره قياس ، وهو عند البصريين فعل ولكنّ الذي جرأهم على تصغيره تجرده من معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ومشابهته بالمعنى لأفعل التفضيل؛ ومن ثم يبنيان من أصل واحد ، فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسْود وأحمر ، والصفة إذا صغرت فالتصغير لا يعود على الموصوف إنما على الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت ، فالتصغير في "ماأُحَيْسَنَهُ " راجع إلى الحسن وهو تصغير التلطف مثل بُني و أُخي ، كأنك قلت هو حُسين ، ومنه قول الشاعر[٥] :

يا ما أُمَيلِحَ غِزْلاناً شدن لنا ... مِن هؤُلَيَّائِكُنَ الضَّالِ والسَّمُرِ

أي : هن مُلَيِّحَات [٦] .

---

(١) الكتاب ٤٧٨/٣

(٢) الارتشاف ٣٥٤/١ ، وانظر : شرح التصريح ٣١٧/٢ ، الهمع ١٥١/٧، وشرح الأشموني ٢٧٩/٤

(٣) انظر: الكتاب ٤٧٨/٣، والهمع ١٥١/٧

(٤) الكتاب ٤٧٨/٣

(٥) البيت من البسيط ، واختلف في نسبته إلى قائله ، فنسه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كامل الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرين وأميلح : تصغير أملح وهو فعل تعجب من الملاحة وهي البهجة وحسن المنظر ، وهو بلا نسبة في شرح الشافية للرضي ١٩٠/١-٢٨٠ ، و الهمع ٢٦١/١ ، ١٥١/٦ . والشاهد فيه : (ما أُمَيلِحَ) فقد صغر الشاعر أفعل التفضيل

(٦) شرح الشافية للرضي ٢٧٩/١- ٢٨٠ ، وانظر: شرح التصريح ٣٢٥/٢

يقول سيبويه " سألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه . فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأنه الفعل لا يحتقر ولكنهم حقروا هذا الفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح [١] كأنك قلت : مليح ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعي شيئاً آخر [٢] " .

وقال أبو حيان:" منعه – أي تصغير أفعل التعجب - الجمهور، فإذا قلت ما أُحَيْسِن زيدا ففيه تعظيم الحُسن مع دلالته على تصغير سن صاحبه ، فلا يقال لكبير السن ما أحيسنه ولا ما أكيبره [٣] " .

وقال الشيخ خالد الأزهري أثناء حديثه عن شروط التصغير : " وشذَّ ما أحيسنه عند البصريين [٤] ، ثم قال في موضع آخر :" لا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة أحدها (أفعل) في التعجب [٥] ، قال الدنوشري : " ظاهره أن أفعل يصغر من غير شذوذ ، وينظر في ذلك وهو عجيب فقد تقدم كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذَّ ما أحيسنه عند البصريين [٦] " . ولعل ما يزيل التباين في قول الشيخ هنا أن نقول : أن الشذوذ في القياس كما هو رأي البصريين ، أما هو فإنه يجيز تصغيره .وبذلك يكون قد عبر عن رأي البصريين في القول الأول وعن رأيه في القول الثاني .

٢- الأسماء الخماسية على لفظها :

يمتنع تصغير الأسماء الخماسية على لفظها ، فلا يمكن تصغيرها إلا بالتخلص بحرف من حروفها ، أي بجعلها رباعية ، وقد تحدث سيبويه عن تصغير الاسم الخماسي وذكر حذف آخره كلازم من لوازم التصغير فقال : " زعم الخليل : أنه يقول في سفر جل : سفير ج يصير على مثال فعيعل ، وإن شئت قلت : سُفير يج . وإنما تحذف آخر الاسم لأنه التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة ،وقال : واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير ؛ فإن صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجريته

---

(١) الملح ، بالكسر : الملاحة والحسن ، انظر : اللسان (ملح) ١٣/١٧٠ .فقط : " يصفه بالملح "

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٧ــ ٤٧٨

(٣) الارتشاف١/ ٣٥٤

(٤) شرح التصريح ٢/٣١٧

(٥) المرجع السابق ٢/٣٢٤

(٦) المرجع السابق ٢/٣٢٤

مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة ، وذلك قولك في عضرفوط عضيرف كأنك حقرت عضرفُ [١] " .

وصرح الفارسي بالمنع فقال: " و بنات الخمسة لا تصغر كما لا تكسر إلا على استكراه لما يلزم فيها من حذف حرف من نفس الكلمة [٢] "، فلا يصغر إلا الثلاثي والرباعي ، أما الخماسي الذي كله أصول نحو : سفرجل فلا يصغر إلا بحذف الحرف الخامس منه .

وعلتهم في هذا المنع عدة أمور هي [٣] :

١- أن الخمسة أكثر الأصول ، وياء التصغير صارت كالأصلي؛لأنها دلت مع الصيغة على معنى غير التكبير ، فلو أقرّ بحاله لصارت ستة أحرفٍ في حكم الأصول والخمسة هي منتهى الأصول .

٢- أن ياء التصغير تقع ثالثة فيصير ما قبلها صدرا وما بعدها عجزا فلو لم يحذف من الأخير لزاد العجز على الصدر ، وهو إلى أن ينقص عنه أقرب ، وإنما جاز في نحو: صنيديق أن يكون على ستة أحرف ؛لأن الياء الأخيرة لما كانت حرف مد ساكن بعد كسرة خف النطق به .

٣- أن التصغير محمول على الجمع والجمع مستثقل ، فحذف من الجمع ؛ لأنه التصغير مضارع للجمع ، لأنه فرع على الواحد ولذلك حذف الاسم إذا طال

٤- أن آخر الكلمة يلحقها تغيير الإعراب ، فلذلك وجب أن يكون أولى بالحذف مماكان قبله في الكلمة .

٥- أن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ، فإذا زدت عليها ياء التصغير وتغيرت بضم أولها وكسر ما بعد يائها زادت ثقلا ، ولا يمكن حذف الياء إذ هي علامة التصغير فحُذِف ما صارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ، وهو الحرف الخامس .

---

(١) الكتاب ٤٤٨/٣ ، وانظر: المقتضب ٥٢٧/١ ، وعلل النحو٤٧٦، واللباب ٢/ ١٦٣- ١٦٤

(٢) التكملة ٤٨٧ ، وانظر : شرح المفصل ٥ / ١١٦ ، و شرح الشافية للرضي ١ / ٢٠٢

(٣) انظر : الكتاب ٤١٨/٣، وعلل النحو ٤٧٦ ، وشرح المفصل٥/١١٦ ، واللباب٢/ ١٦٤ وشرح الشافية للرضي٢٠٤/١

وأجاز الأخفش[١] تصغير الخماسي على لفظه دون حذف ، فقد سمع قوله "سفيرجل" يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهية لحـــذف حرف أصلي و بإبقاء فتحة الجيم كما كانت قال أبو حيان : " وهو شاذ لا يقاس عليه [٢] " .

وقال الخليل : " لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت : سُفيرجلٌ كما ترى ، حتى يصير بزنة دنينيرٌ فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب [٣] " .

٣- الأسماء الموغلة في شبه الحرف:

يمتنع تصغير الأسماء الموغلة في شبه الحرف كالأسماء المبنية، فالقياس في الأسماء المبنية ألا تصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كـــ (من) و(ما) إلا أن بعض المبنيات لما كان لها شبه بالاسم الظاهر من حيث كانت تثنى وتجمع وتوصف ويوصف بها - والتصغير وصف في المعنى - دخلها التصغير كما دخلها الوصف ، ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكنة ، بأن صغروها على غير منهاج تصغير الأسماء المتمكنة . ومن الأسماء المبنية التي دخلها التصغير: اسم الإشارة ، والاسم الموصول فيصغران ؛ لأنه فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما،وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح ، وزيد في آخرهما ألف عوضا عما فات من ضمّ الأول [٤] .

أما المبنيات التي نص النحاة على منعها فهي كما يلي :

أولا : الضمائر

أجمع النحاة على امتناع تصغير الضمائر، قال سيبويه :" واعلم أن علامات الضمائر لا يحقرن ... فمن علامات الإضمار: (هو وأنا ونحن) ولو حقرتهن لحقرت الكاف التي في (بك) والهاء الـــتي في (به) وأشباه هذا [٥] " .

---

(١) انظر رأي الأخفش : شرح الشافية للرضي ٢٠٤/١، والارتشاف ٣٩٢/١

(٢) الارتشاف ٣٩٢/١

(٣) الكتاب ٤١٨/٣

(٤) انظر : الكتاب٤٨٧/٣ ، والمقتضب ٥٥٧/١ ، وشرح المفصل ١٣٩/٥ ،وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١ والارتشاف ٣٩٢/١ ، والهمع١٤٩/٦-١٥٠

(٥) الكتاب ٤٧٨/٣، وانظر : المخصص ٢٦٧/٤ ، المفصل٢٤٧ ، وشرح المفصل١٣٨/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٩/١- ٢٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ٩٤٦/٢ ، وشرح الأشموني٢٨٠/٤

وعللوا لهذا المنع بعدّة أمور[١] :

الأول : أن الضمائر لا تقوى قوة المظهر، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباهها فهذه لا تحقر لأنها ليست أسماء ، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر.

الثاني : أن الضمائر تجري مجرى الحرف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارها إلى غيرها ، فهي موغلة في شبه الحرف والحرف لا يحقر .

الثالث : أن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين ، وذلك مما لا يحقر لنقصه عن أبنية التحقير.

الرابع : قلة تصرفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة ، كما تقع أسماء الإشارة

الخامس : أنها ليست أسماء لشيء ثابت تخصه ، ولا تقع على غيره والشيء إنما يكون حقيرا صغيرا بالإضافة إلى ما له ذلك الاسم وهو أكبر منه .

ثانيا :أسماء الاستفهام والشرط

أجمع النحاة على امتناع تصغير أسماء الاستفهام ، قال سيبويه : " ولا يحقر أين ولا متى، ولا كيف ولا حيث ونحوهن ، من قبل أن (أين ومتى وحيث) ليس فيها ما في(فوق ودون وتحت)،حين قلت : فويق ذاك و دوين ذاك ، وتحيت ذاك وليست أسماء تمكن فتدخل[٢] ". و قال المبـــــرد : " (كم) و(كيف) و(أين) لا يحقرن لما ذكرت لك ، وكذلك (متى) ، وهن كلهن أسماء[٣] " وقد عللوا لهذا المنع بعدة أمور[٤] :

أولا : أن أسماء الاستفهام والشرط تجري مجرى الحرف فهي موغلة في شبه الحرف والحرف لا يحقر ثانيا : قلة تصرفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة ، كما تقع أسماء الإشارة .

ثالثا :أنها أسماء يستفهم بها عن مبهمات لا يعرفها ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي استفهم عنه قليلاً أو كثيراً ويلزمك أن تبهم لترد الجواب عنه على ما عند المَسؤُل فيه .

---

(١) انظر: الكتاب ٤٧٨/٣ ، والمخصص ٢٦٧/٤ ، وشرح المفصل١٣٨/٥ ، وشرح عمدة الحافظ٩٤٦/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٩/١- ٢٩٠ ،والارتشاف ٣٥١/١، ،وشرح التصريح٣١٧/٢ وشرح الأشموني٢٨٠/٤ .

(٢) الكتاب ٤٧٨/٣ ، وانظر : المقتضب ٢٨٧/٢ ، والمخصص٢٦٧/٤ المفصل٢٤٧ ، وشرح المفصل١٣٨/٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٩٤٦/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

(٣) المقتضب ٥٦٠/١

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٨/٣ ، المخصص٢٦٧/٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

ثالثا : أسماء الإشارة

حق اسم الإشارة ألا يصغر ، لغلبه شبه الحرف عليه ، ولأن أصله على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوصف ووصف به ثني وجُمع وأُنث أُجرِى مجراهـــا في التصغير، ولكن خولف بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة [١]، وأسماء الإشارة التي منعت من التصغير هي : (تي ، وذي ، وذهي ، و ذه) ، قال سيبويه عند حديثه عن تصغير أسماء الاشارة ، وأرادهم تحقيرها على غير ما سواها :" وذلك قولك في هذه: هذيّا، وذاك : ذيّاك ... وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر [٢] " . وقال المبرد :" فإن حقرت ذِه أو ذِي قلت : تيا وإنما منعك أن تقول ذيا كراهة التباس المذكر بالمؤنث ، فقلت: تيا ؛ لأنك تقول : تيا في معنى ذه وتي كما تقول : ذي فصغرت تيا ؛ لئلا يقع لبس ، فاستغنت به عن تصغير ذه أو ذي على لفظها [٣] " . إذاً علتهم في المنع هي استغناؤهم عنه بـــ(تيـــا) تصغير (تا) أو خوفاً من التباس المؤنث بالمذكر [٤] .

رابعا : الأسماء الموصولة

حق الموصولات ألا تصغر لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذي والتي وتصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به وأنث وثني وجمع وجاز تصغيره وتصغير ما تصرف به دون غيرهما من الموصولات ، كمن وما لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة [٥]، والأسماء الموصولة التي منعت من التصغير هي : "اللاتي واللائي "، قال سيبويه : " اللاتي لا تحقر ، استغنوا عنه بجمع الواحد إذا حقر عنه . وهو قولهم : اللتيات ، فلما استغنوا عنه صار مسقطاً [٦] .

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٤/١

(٢) الكتاب ٤٨٨/٣

(٣) المقتضب ٥٥٧/١ -٥٥٨

(٤) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣ ، والمقتضب ٥٥٧/١ ، و الهمع ١٥٠/٧، واللباب ١٧٣/١،وشرح المفصل ٥ / ١٤٠، وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/١.

(٥) انظر :شرح الشافية للرضي٢٨٤/١

(٦) الكتاب ٣/ ٤٨٩ ، وانظر : والتكملة ٥٠٧ ، واللباب ١٧٦/٢ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤١ وشرح الكافية ٢٨٩/١ و شرح الشافية للرضي٢٨٨/١-٢٨٩ ، والارتشاف٣٩٤/١

وعلة المنع كما تتضح من نص سيبويه هي:استغنائهم عنه باللَّتَيَات جمع السلامة للواحد المصغر (اللَتَيَّا) ، ويرى ابن يعيش أنه لا يحتقر لأنه جمع كثرة [١].

وأجاز الأخفش[٢] تصغيرهما على لفظيهما،قياسا لا سماعا وكان لا يبالي بالقياس على غير المسموع ، فقال في اللاتي :اللـــوَيْتا ، وقال في اللائي : اللـــوَيَّا. وتبعه المبرد بقوله : "ولو حقرت اللاتي لقلت في قول سيبويه : " اللتيات" تصغِر التي ، وتجمعها كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقر واحد . وكان الأخفش يقول : "اللويا" لأنه ليس جمع "التي" على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع كقولك : "قوم" و"نفرٌ" وهذا هو القياس .[٣] "

وصغر المازني[٤] اللاتي فقال فيها :اللَتَيَّا ، واللائي فقال فيها: اللَّيَيَّا .

قال أبو حيان : " والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللائي ، ولا اللاى ولا اللاتي ، ولا اللواتي استغناء بجمع اللتيا عن ذلك ، وهذا مذهب سيبويه وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس فينبغي ألا يتعدى فيه مورد السماع . وما حكاه الأخفش الأوسط : من أنهم قالوا في تصغير اللاتي : اللَّوَيْتِيَا ،فلعلّ هذا مما جاء قليلاً كـــ "وَذَر" و "ودع" [٥] "

ولا تصغر (من) و(ما) و(أي) الموصولة ؛لاستغنائهم عنها بتصغير (الذي)، قال سيبويه : " ولا تحقر (من) و (أي) إذا صارا بمنزلة الذي لأنهما من حروف الاستفهام .... فـــ (من) لم يلزمه تحقيرٌ كما يلزم (الذي)لأن إنما يريد به معنى (الذي) وقد استغني عنه بتحقير(الذي)[٦] " .

وعلتهم في هذا المنع إضافة إلى ما ذكره سيبويه من الاستغناء عنه بتصغير(الذي) ، أنها أوغل في شبه الحرف من(الذي) لكونها على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذي فهي غير متمكنة وهي بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبر [٧] .

---

(١) انظر شرح المفصل ٥ / ١٤١

(٢) انظر رأي الأخفش في : اللباب ١٧٦/٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٢٦ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤١، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١ ، والارتشاف٣٩٤/١ ، والهمع ١٥٠/٦

(٣) المقتضب٥٦٠/١

(٤) انظر رأى المازني : في شرح التصريح : ٢ / ٣٢٦ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤١، وشرح الشافية للرضي٢٨٨/١ ، والارتشاف٣٩٤/١

(٥) الارتشاف٣٩٤/١ ، وانظر: الهمع ١٥١/٦

(٦) الكتاب ٤٨٩/٣ ، و انظر المقتضب ٥٦٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

(٧) انظر : شرح المفصل ٥ / ١٤١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

٤- الأسماء العاملة عمل الفعل :

يمتنع تصغير الأسماء العاملة عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقد صرح سيبويه بامتناع تصغير اسم الفاعل بقوله: " واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة اسم الفعل ألا ترى أنه قبيح : هو ضُوَيْرِبُ زيداً ، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ ، إذ أردت بضاربِ زيدٍ التنوين . وإن كان ضارِبُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد [١] "

وعلة المنع عندهم أن مذهب الأسماء العاملة عمل الفعل مذهب الفعل والتصغير لا يلحق الفعل إلا في التعجب ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشابهه [٢] .

وذكر الرضي علة أخرى تناقضها وهي : أن الاسم إذا صغر صار موصوفا بالصغر والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ؛ لبعدها عن مشابهة الفعل [٣] .

وقال أبو حيان : وفي تصغير اسم الفاعل خلاف فقد منعه الجمهور- إذا كان عاملا- وأجازه الكسائي مع عمله [٤] .

٥- الأسماء المصغرة :

يمتنع تصغير الأسماء المصغرة التي وضعت على صيغة التصغير وليس لها مكبر من لفظها مثل : كميت [٥]، قال الأشموني في شروط الاسم المصغر : أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو: الكميت من الخيل ولا الكعيت من البلبل ولا نحو مبيطر ومهيمن [٦] " .

والعلة فيه أنه لا يحتاج إلى تصغير فهو على لفظ التصغير ، فلا فائدة مرجوة منه . ولم يقل المتقدمين من النحاة فيها بالمنع بل ذكروا أنهم استغنوا بالمصغر عن المكبر قال سيبويه :

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٠ ، وانظر : المخصص ٤/ ٢٦٨ ، و المفصل٢٤٧ ، شرح المفصل٥/١٤١ ، و الهمع٧/١٥١ ، وشرح الشافية للرضي ١/٢٩١،

(٢) انظر : المخصص ٤/ ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٣٩، وشرح الشافية للرضي١/٢٩٢

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩١-٢٩٢

(٤) الارتشاف١/ ٣٥٢ ، وانظر : الهمع ٦/١٥١

(٥) الارتشاف١/٣٥١

(٦) شرح الأشموني ٤/٢٨٠ والهمع٦/١٥١

" هذا باب ما جرى في الكلام مصغرا وترك تكبيره ؛ لأنه عندهم مستصغرا فاستغني بتصغيره عن تكبيره ، وذلك قولهم جـُميل و كـُعيت وهو البلبل [١] " .

ولم يكتفوا بذلك بل أوضحوا كيفية تصغيرها فهذا ابن سيده يقول : " ولو صغرت مبيطراً ومسيطراً لقلت مبيطر ومسيطر على لفظ مُكبره ، لأن فيهما زائدتين الميم والياء وهما على خمسة أحرف ولا بد من حذف إحدى الزائدتين وأولاهما بالحذف الياء فإن صغرناه وجئنا بياء التصغير وقعت ثالثة في موقع الياء التي كانت فيه وهي غير تلك الياء واللفظ بهما واحدٌ. [٢] "

٦- الأسماء المشبهة بالمصغر:

يمتنع تصغير الأسماء المشبهة بالمصغر، نحو قليل قال أبو حيان : " ولا تصغر الأسماء المتوغلة ...ولا ما يشابه المصغر،نحو: قليل كذا قالوه ، ثم قال: وقد صغرته العرب[٣] " واستشهد بقول الشاعر[٤] :

إن تَرَيـْنَا قـُلـَيِّلين كما ذِيدَ

عن المُجْرِينَ ذَوْدٌ صِحَاحُ

قال : " ويقولون : صغير بالنسبة إلى من دونه [٥] ".

---

(١) الكتاب ٤٧٧/٣ ، وانظر: الأصول ٦١/٣ ، والمخصص ٢٦٥/٤ ، وشرح المفصل ١٣٦/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٨٠/١-٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية١٩٢٠/٤ ، وشفاء العليل١٠٦١/٣ والارتشاف٣٨٩/١ ، والهمع١٥١/٦ والمزهر٢٥٤/٢

(٢) المخصص ٢٦٦/٤ ، وانظر: الارتشاف٣٨٩/١ -٣٩٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٣١٨

(٣) الارتشاف ٣٥٢/١ ، وانظر : شفاء العليل ١٠٥٥/٣، وشرح الأشموني ٢٨٠/٤ وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٩٤٦ ، و الهمع ١٥١/٦

(٤) البيت من الخفيف وهو لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ص٢٢٩ ، ونسب لرجل من الأنصار في الكتاب ٤٩٤/٣ ، وبلا نسبه في المخصص١٢٩/٧ ، ومعجم شواهد النحو ٥٠ الارتشاف ٣٥٤/١ . وذيد : من الذود وهو الدفع والطرد ، والذود للقطيع من الإبل الثلاث إلى التسعة . والشاهد فيه (قـُلـَيِّلين) صغر كلمة قليل على: قـُلـَيِّلين ثم جمعه بالياء والنون

(٥) انظر : الارتشاف٣٥٣/١

٧- الأسماء المعظمة:

يمتنع تصغير الأسماء المعظمة شرعا كأسماء الله وملائكته وكتبه ورسله ، فيشترط في الاسم المراد تصغيره أن يكون قابلا للتصغير ، وهذه الأسماء غير قابلة للتصغير ، قال أبو حيان : " ولا يصغر ... الواقع على ما يعظم شرعا [١] " .

٨- الألفاظ التي تدل على العموم والشمول :

يمتنع تصغير الألفاظ التي تدل على العموم والشمول ، إذ يشترط في الاسم المراد تصغيره أن يكون قابلا للتصغير ، فلا يصغر نحو: كل وجميع وطويل وعريض، لأن معناه ينافي معنى التصغير ، قال المبرد : " (كل) لا يحقر ، لأنه عموم فليس للتحقير فيه معنى ، لأن (كُلاًّ) إنما أُكثر به ، وكذلك (كِلاَ). وكل ما كان من هذا النحو مما لم نذكره فهذه سبيله ، فأجره على هذا الباب [٢] ". وعللوا لذلك بأن هذه الألفاظ لما دلت على العموم والكثرة أصبح معناه ينافي معنى التصغير الذي يدل على القلة [٣] ، وكذلك لا تصغر(بعض) فهي من الأسماء غير القابلة للتصغير [٤] .

٩- الظرف غير المتمكن

يمتنع تصغير الظرف غير المتمكن مثل (عند ومع وحيث ، وإذ ، وإذا ، ومنذ ، ولدن وذات مرة) ، قال سيبويه : ولا تحقر (عند) كما تحقر (قبل وبعد) ونحوهما ، لأنك إذا قلت عند فقد قللت ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك : قُبيح ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما . وكذلك عن ومع ، صارتا في أن لا تحقرا كمن [٥] ". وقال في موضع آخر: " ولا يحقر أين ... ولا (حيث) ونحوهن ، من قبل أن (أين ومتى

---

(١) الارتشاف ٣٥٢/١ ، وانظر : شفاء العليل ١٠٥٥/٣، و الهمع ١٥١/٦، و شرح الأشموني ٢٨٠/٤

(٢) المقتضب ٥٦٠/١ ، وانظر: الارتشاف ٣٥٣/١ ، ، وشفاء العليل ١٠٥٥/٣ ، و الهمع ١٥١/٦ ،و شرح الأشموني ٢٨٠/٤

(٣) انظر : الارتشاف ٣٥٣/١،وشرح الأشموني ١٥٦/٤ ، وشفاء العليل ١٠٥٥/٣

(٤) انظر : الارتشاف ٣٥٢/١ ، و الهمع ١٥١/٦

(٥) الكتاب ٣ /١٨٠-١٨١ ، وانظر : المخصص ٢٦٧/٤ - ٢٦٨، و المفصل٢٤٧، وشرح المفصل ١٣٨/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٠/٤ ، وشفاء العليل١٠٦١/٣ ، والارتشاف ٣٥٢/١ والهمع١٥١/٦ ، والمزهر٢٥٤/٢

وحيث) ليس فيها ما في(فوق ودون وتحت)، حين قلت : فويق ذاك و دوين ذاك ، وتحيت ذاك ، وليست أسماء تمكن فتدخل [١] ".

وعلة المنع أنها أسماء غير متمكنة فهي لا تتصرف [٢] .

وعللوا لـــ(**عند**) أيضا أنها تختلف عن (خلف ودون وفوق) ؛ وذلك لأنه قد يكون خلفه بكثير وبقليل ، وكذلك دون وفوق ، فإذا صغرت قللت المسافة بينها ، أما قولنا :عندي ،فهي الغاية في التقريب؛ فلا معنى لتصغيره [٣] .

وعللوا لـــ(**حيث وإذ وإذا**) إضافة لقلة تصرفها ،أنها تفتقر إلى موضح افتقار"حيث" ومع ذلك فإنهما يصغران نحو اللذيا واللتيا قيل الذي والتي أقرب إلى التمكن ألا ترى أنهما يكونان فاعلين ومفعولين ويبتدأ بهما ويوصفان ويوصف بهما فافرق الحال بينهما [٤] .

وذكر الرضي أن(**حيث وإذ وإذا ومنذ**) مثل الضمائر في مشابهة الحرف وأقل تصرفا منها لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب ، وأما (**مع**) فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين [٥] "

ولا تصغر "غُدوة" عند الفراء : فقد قال : " لا تصغر "غُدوة" ، ولو قلت : أتيتك غُدوة مبهمة لم يجز تصغيرها فأما قوله [٦] :

طَـلَعَ النَّجْـــــمُ غُـديَّة

فَبِع لـــــــراعِي كُسَـيَّة

---

(١) الكتاب ٤٧٨/٣

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٨/٣ ، والمقتضب٥٤٤/١ ، والمخصص ٢٦٧/٤ – ٢٦٨، وشرح المفصل ١٣٨/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

(٣) انظر : المقتضب٥٤٤/١ ، والمخصص ٢٦٧/٤ – ٢٦٨، وشرح المفصل ١٣٨/٥

(٤) انظر :المخصص ٢٦٧/٤ – ٢٦٨، وشرح المفصل ١٣٨،/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٩٠/١ ، وانظر : شرح المفصل ١٣٨/٥

(٦) البيت من الرجز ، وهو في الأضداد لابن الأنباري :

إذا الثُريا طَلَعت غُديَّة فَبِع لِراعي غَنَمٍ شُكَيَّة

والشُكية تصغير شكوى وهي جِلد الرضيع وهو لِلَبن . انظر البيتين في مادة (شكا) في اللسان ٢٣١٥/٤، والإرتشاف ٣٥٣/١.

فلأن المراد طُلُوعه في أول الغداة ، فلما نوى صَغر وقت صِغرِهِ [١].

وصغرها المبرد على غـــدَيَّة [٢] .

ولا **تصغير "الحين "** قال سيبويه : " واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقترب من حين ، وتقلل الذي بينهما ، كما أنك إذا قلت : دُوَيْنَ ذاك وفويق ذاك ، فإنما تقترب الشيء وتقلل الذي بينهما ، وليس المكانُ بالذي يُحقر . ومثل ذلك قُبيل و بُعَيد ، فلما كانت أحياناً وكانت لا تمكن ، وكانت لم تحقر ، لم تمكن على هذا الحد تمكن غيرها، وقد بينا ذلك فيما جاء تحقيرهُ كتحقير المبهم ، فهذا مع كثرتها في الكلام [٣].

وأجاز الرضي تصغيرها لاشتمالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ، أو لتقليله في نفسه [٤] .

لا تصغر الكلمات : غد، وأمس وأول أمـــس والبارحة ، قال سيبويه : " وأما أمس وغد فلا يحقران ؛ لأنهما ليسا أسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمرو ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههن ، ألا ترى أنك تقول : هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه ، ولما لم يأت ، ولما مضى . وتقول : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ ، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك . وأمس وغد لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء فكرهوا أن يحقروها كما كرهوا تحقير ابن واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكناً، وهو اليوم والليلة والساعة وكذلك أول من أمس ... والبارحة لما ذكرنا وأشباههن [٥] .

وأرجعوا أيضاً عدم تصغير (غد و أمس) للأسباب التالية [٦] :

١- أنهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض الأهم منهما كون أحد

---

(١) انظر رأي الفراء في :الارتشاف ٣٥٣/١.

(٢) انظر: المقتضب٥٤٩/١

(٣) الكتاب ٤٨٥/٣

(٥)انظر : شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١

(٥) الكتاب ٤٧٩/٣ ، وانظر : المفصل٢٤٧ ، وشرح المفصل١٣٩/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، ، والهمع ١٥١/٦ والمخصص ٤ / ٢٦٨ ،الارتشاف٣٥٢/١

(٦) انظر: المخصص ٤ / ٢٦٨، وشرح المفصل ٥ / ١٣٩ ،وشرح الشافية للرضي ٢٩٣/١

اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير كما يقبله قبل وبعد .

٢- أنهما بمنزلة المضمرات لاحتياجها إلى حضور اليوم ، كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه .

٣- لم يصغرا باعتبار تقليلهما في أنفسهما لّما كان الغرض الأهم منهما لا يقبل التحقير .

٤- أن غداً لم يوجد بعد فيستحق التصغير وأما أمس فما كان منه مما يوجب التصغير قد عرفه المتكلم أو المخاطب فيه قبل أن يصير أمس ، فإذا ذكروا أمس فإنما يذكرونه على ما قد عرفوه في حال وجوده بما يستحقه من التصغير فلا وجه لتصغيره .

وأجاز الجرمي والكوفيون تصغير كلمة (البارحة) [١] .

١٠- أيام الأسبوع وأسماء الشهور:

يمتنع تصغير أيام الأسبوع وأسماء شهور عند سيبويه وتبعه ابن كيسان[٢] والزمخشري[٣] وابن يعيش في امتناع تصغير أيام الأسبوع وتبعه ابن يعيش في امتناع تصغير أسماء شهور . ونَصُّ سيبويه في المنع قوله : " وأما أمس وغد فلا يحقران .... وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء ... ولا تحقر أسماء شهور السنة ، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمّته نحو : رجلٍ وامرأةٍ وأشباهها [٤] " .

وعلة المنع: أنهما أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمر ونحوهما من الأعلام لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع وذلك لا يختلف فيصغر بعضهما عن بعض [٥] .

---

(١) انظر : الارتشاف١/٣٥٢

(٢) انظر رأي ابن كيسان في : الارتشاف ١/٣٥٢ ، والهمع ٢/١٩١،وشرح الأشموني٤/١٥٦

(٣) انظر : المفصل٢٤٧ ، وشرح المفصل ٥/١٣٩

(٤) الكتاب ٣/٤٨٠

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٨٠ ، وشرح المفصل ٥/١٣٩

وأجاز الجرمي[١] والمازني [٢] والمبرد [٣] والكوفيون، و تصغيرها فقالوا : في تصغير أيام الأسبوع : أُحيْد ، وثُنَيَّان ، وثُلَيْثاء ، و أُرَيْبِعاء وخُمَيِّس ، وجُمَيعة ، وسُبَيت . وقالوا : في تصغير أسماء شهور: مُحيرِم وصُفَيْر ، ورُبَيع ، و جُمَيْد أو جُمَيِّد، ورُجَيب ، وشُعيبان ورُميضان وشُويل ، وذُويّ القِعدَة ، وذُوي الحِجْة.

وقيل إذا قـــُلت : اليومُ الجمعة ، واليوم السبت ، فرفعت "اليوم "، جاز تصغيرُ الجمعة والسبت ؛ لأنهما بمعنى اليوم ، وإن نصبت فلا تصغرهما إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وقيل لقيام اليوم المنتصب مقام (وقع أو يقع) والفعل لا يصغر . وقيل : يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع [٤] .

١١- جمع الكثرة على لفظة عند البصريين :

يمتنع تصغير جمع الكثرة على لفظه عند البصريين ، فلا يقال في رغفان : رغَيفان ، قال الفارسي: " فالأبنية الموضوعة للكثرة لا تـــُحـــْتـــقر على ألفاظها لتدافع ذلك [٥] " ؛ لأن التصغير يدل على القلة ، والجمع يدل على الكثرة فيتنافيا،وعند إرادة تصغيره يرد إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة ، فيقال في تصغير فلوس : أُفيَلس ، رد إلى أُفلس ، وفي عُنق أُعينق رد إلى أَعْنق . وإن لم يكن له جمع قلة يرد إلى جمع تصحيح المذكر ، إن كان لمذكر عاقل سواء كان مفرده مما يجمع بالواو والنون أم لا ، فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر فيقال في تصغير زيود حال الرد : زيَيدون وفي تصغير رجال وغلمان وفتيان : رجيَلون وغُليمون وفتيون وإن كان رجل وغلام ، وفتى لا يجمع بالواو

---

(١) انظر رأي الجرمي : شرح المفصل ١٣٩/٥، و شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، الارتشاف٣٥٢/١ ، و المساعد ٤٩٤/٣ والهمع١٥٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٦.

(٢) انظر رأيه في أيام الأسبوع في: شرح المفصل ١٣٩/٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٦، والارتشاف٣٥٢/١ ، و شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، والهمع١٥٢/٦، ورأيه في أسماء شهور في: شرح المفصل ١٣٩/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٩٣/١

(٣) انظر رأي الكوفيين في : شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، وشرح المفصل ١٣٩/٥ ، والارتشاف ٣٥٢/١ ، والهمع ١٥٢/٦ وشرح الأشموني ١٥٦/٤

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٩٤/١ ، والارتشاف ٣٥٣/١ ،والمساعد ٤٩٤/٣، والهمع١٥٢/٦

(٥) التكملة ٥٠٢

والنون ، أو يرد إلى الواحد ويلحق بالألف والتاء ، نحو : دراهم ومطابخ : دُرَيهمات ومُطَيبخات [١]

وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كـ(رُغْفَان) صغره على (رُغَيْفَان) كعُثيمان ، وزعموا أن أصيلاناً تصغيره أصلان جمع أصيل [٢] .

١٢- الأعلام :

يمتنع تصغير الأعلام التي لا يجوز وصفها ولا يتوهم فيها الشركة قال سيبويه : " إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمّته ، نحو : رجلٍ وامرأةٍ وأشباهها [٣] "

وقال الزمخشري لا تصغر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه مما يتوهم فيه الشركة . ولذلك قال أصحابنا : أنه ليس الباب أن يصغر الأعلام [٤] .

و علة ذلك أن هذه الأعلام تلزم كل شيء من أمّتها فلا فائدة من تصغيرها .

أما الرضي فقد أجار التصغير وردّ على القائلين بعدم التصغير بقوله : " ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه ، قالوا تصغير الأعلام ليس بوجه ، وليس ما توهموه بشيء لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعتا حتى يرد ما قالوا بل تصف بالتصغير المكبر ، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد ـ وهو المصغر ـ كالموصوف والصفة ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير [٥] ".

١٣- عدد من الكلمات :

يمتنع تصغير عدد من الكلمات ، نص النحاة على امتناع تصغر(غير وسِوًى وسُوًى وسواء وحسبك وقَصْر)؛ وذلك إما لعدم تمكنها أو لأنها في معنى الفعل أو للاستغناء عنها وفيما يلي بيانها :

---

(١) انظر: التكملة ٥٠٣ ، واللباب١٧٧/٢ ، والارتشاف ٣٥٣/١ ، والهمع ١٤٦/٧

(٢) انظر رأي الكوفيون في : الارتشاف ٣٥٣/١ ، وشفاء العليل ١٠٦٠/٣ ، والهمع ١٤٦/٧ ، و شرح الأشموني ١٧٥/٤

(٣) الكتاب ٤٨٠/٣

(٤) شرح المفصل ١١٣/٥

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٣٨/١

أ- **يمتنع تصغير (غير وسوى وسُوًى وسواء)** ، قال سيبويه : " ولا يحقر غير ؛ لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجلٍ سواك وسواك لا يحقر لأنه ليس اسماً متمكناً ، وإنما هو كقولك : مررت برجلٍ ليس بك ، فكما قُبح تحقير ليس قبح تحقير سوى ، وغيرٌ أيضاً ليس باسم متمكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها ألف ولام . [١]

وقال المبرد : وكل شيء يجري مجرى "عند" ، فغير مصغر لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى فكذلك "سوى"و "سواء" يا فتى ، إذا أردت بهما معنى المكان ، لأن قولك : " عندي رجل سِواك " ، إنما هو : عندي رجل يحل محلك ، ويغني غَناءَك ، لا يُصغران لقلة تمكينهما... ومعنى قلة تمكنها : أنهما داخلتان في معنى "غير" تقول : "عندي رجل سوى زيد " أي غير زيد و"غير" ليس مما يصغر ، لأنك إذا قلت : "جاءني غيرك " لم تخصص واحد من الناس ، إنما زعمت أنه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً [٢] ".

ب ــ يمتنع تصغير كلمة (حسبك) ؛ لأنها في معنى الفعل وبما أن الفعل لا يصغر فهي لا تصغر، قال سيبويه : "وكذلك حسبك لا يحقر كما لا يحقر غير ، وإنما هو قولك : كفاك فكما لا يحقر كفاك ، كذلك لا تحقر هذا [٣] ".

ج ــ يمتنع تصغير كلمة (قَصْر) بمعنى عشيّة للاستغناء عنها، وقد تحدث سيبويه عنها فقال: " فهذه الأسماء لما لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة ، ولم تكن حالها في أشياء قد بيناها حال غير المبهمة ، صارت يستغنى ببعضها عن بعض ، كما استغنوا بقولهم : أتانا مسياناً وعشياناً عن تحقير القصر في قولهم : أتانا قصراً وهو العشي [٤] " وهو لم يصرح - في نصه هذا- بالمنع ، إنما اكتفى بأن العرب استغنوا عن تصغيرها بتصغير معناها وهو : العشي .

---

(١) الكتاب ٤٧٩/٣ ، وانظر: المفصل٢٤٧

(٢) المقتضب ١ /٥٤٦ ــ ٥٤٧

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٩ ، وانظر: المفصل٢٤٧ ، وشرح المفصل ٥ / ١٣٨-١٣٩ وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/١ – ٢٩١ .

(٤) الكتاب ٤٨٩/٣ ، وانظر : المخصص٢٦٥/٤

وصرح أبو حيان بالمنع فقال : " لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء ..... وقَصْر بمعنى عَشِيَّة [١] " وعلة المنع : استغناؤهم عن تصغيرها بتصغير معناها .

المسألة الثانية :امتناع مجيء الاسم المصغر على أقل من ثلاثة أحرف

لا يأتي الاسم المصغر على أقل من ثلاثة أحرف فـ(فُعَيْل) هو أدنى التصغير، نحو : قُيَيْس وجُمَيل ، وهذا المنع يوجب امتناع تصغير الاسم الثنائي على صورته فالتصغير يرد الألفاظ إلى أصولها الثلاثية فنحو كلمة : دم تصغر على "دُمَيٌ" بردّها إلى أصلها الثلاثي لأن الذاهب منه الياء والذي يدل على ذلك أنه إذا أُخرج إلى الفعل قيل:(دَمِيتُ) .

قال سيبويه في ذلك : " فأما فُعيلٌ فلما كان على عدةُ حروفه ثلاثة أحرف ، وهو أدنى التصغير لا يكون مصغرٌ على أقل من فُعَيلٍ ، وذلك نحو قُييسٍ ، وجُميلٍ ، وجُبيلٍ . وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف [٢] " .

وقال في موضع آخر :" اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددت إلى أصله حتى يصير على مثال فُعيلٍ ، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تردده لخرج عن مثال لتحقير ، وصار على أقل من مثال فُعَيْلٍ [٣] "

وعلة المنع فيه أن ياء التصغير تكون ثالثة ساكنة ، وأدنى ما يقع بعدها حرف ، يكون حرف إعراب ، فلا بد من ردّ الحرف المحذوف لئلا تقع ثانية أو أخيرة ، وذلك يوجب قلبها أو حذفها [٤] .

المسألة الثالثة : امتناع جمع الاسم المصغر جمع تكسير

لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير فالجمع الجائز فيه هو جمع السلامة ، ولا يجمع إلا بالواو و النون أو الألف و التاء ، و قد صرح ابن سيده بهذا المنع فقال: " ولا يكسر الاسم المصغر ولا يجمع إلا بالألف والتاء لأن التصغير مضارع للجمع فيما يزاد فيهما من الزوائد ، ولأن ألف الجمع تقع ثالثة كما أن ياء التصغير تقع ثالثة كقولك دراهم ودريهم وإن شِئت قلت لأن الجمع تكثير والتصغير تقليل ولا يجمع إلا جمع السلامة الذي بالواو والنون أو الألف والتاء

---

(١) الارتشاف ١/ ٣٥١- ٣٥٢، وانظر : الهمع١٤٨/٦

(١)الكتاب ٤٤٩/٣ ، وانظر : المقتضب ٥١٨/١ ، وشرح المفصل١١٨/٥

(٣) الكتاب ٤١٥/٣ ، وانظر: اللباب ١٦٤/٢، وشرح الشافية للرضي ٢١٨/١

(٤) انظر : اللباب ١٦٤/٢، وشرح المفصل١١٨/٥

كقولك ضارب وضويرب وضويربُون ورجل ورجيلون ودرهم ودريهمات ؛لأنه جمع السلامة كالواحد لسلامة لفظ الواحد فيه [١] " .

المسألة الرابعة : امتناع بقاء همزة الوصل في الاسم المصغر

تحذف همزة الوصل عند تصغير الاسم ، فنقول في ابن : بـُنيّ، وفي استضراب : تـُضيريب ، وفي انطلاق : نُطيْليق، وقد تحدث سيبويه عنه وذكر حذف همزة الوصل كلازم من لوازم التصغير فقال : "وذلك قولك في استضراب: تُضيريب ، حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها لابد من تحريكه فحذفت لأنهم قد علموا أنها في حال استغناء عنها، وحذفت السين كما كانت حاذفها لو كسرته للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل [٢] ".

وذكر أبو حيان أن ألف الوصل تزال سواء أبقي على مثال في الأسماء أو لا ،إلا إن اعترض بعد التصغير وزنان أحدهما له مثال في الأسماء فيتعمد ، والآخر لا مثال له فيطرح نحو : أن تصغر "استخراجاً" فتقول : تُخيريج لا سُخَيريج [٣] .

وعلل النحاة لهذا المسألة بعدة أمور هي[٤] :

١- لزوم تحرك ما بعد الهمزة ؛ لأن ثاني المصغر محرك أبدا . وهي إنما دخلت لسكونه .

٢- أنها زائدة .

٣- أنه لو لم تـُحذف الهمزة لضُمـّت ، فكانت تسقط في الدرج فتنكسر بنية التصغير

واشترط المازني[٥] في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء، فلم يجز في انطلاق : نُطَيليق ولا في افتقار : فُتَيقير لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل حذف حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقال : طُليق ، وفُقير.

---

(١) المخصص ٢٦٥/٤ ، وانظر : شرح المفصل١٣٦/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨١/١

(١) الكتاب٤٣٣/٣ – ٤٤٧ ، وانظر : المقتضب٥٤٢/١، والأصول٤٥/٣ ، واللباب١٦٩/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٦٠/١ والهمع ١٣٨/٦

(٢) انظر : الارتشاف ٣٦٤/١

(٣) انظر : الكتاب٤٣٣/٣ ،والمقتضب٥٤٢/١، واللباب١٦٩/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٦٠/١

(٥) انظر رأي المازني في : الأصول٤٦/٣ ، وشرح الجمل ٢٩٥/٢ ، والارتشاف ٣٦٤/١-٣٦٥ و الهمع ٦/ ١٣٨

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ، فيقال في اضطراب : أُضيريب ، فحذف الطاء ، لأنها بدل من تاء افعل ، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل ، لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازني من تصغير انفعال ، وافتعال ، فلم يجر في انطلاق : نُطيلق ولا في افتقار : فُتيقير ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقال : طُليق ، وفُقير .

قال أبو حيان وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال فقط ، بل يشترط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء [١] .

المسألة الخامسة :لا تلحق تاء التأنيث الأسماء التالية عند تصغيرها [٢] :

١- أسماء الأجناس الثلاثية العارية من التأنيث، فلا يقال في شجر شجيرة ولا في بقر: بقيرة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد المصغر .

٢- أسماء العدد المؤنث نحو[خمس وست] فلا يقال في تصغيرهما خُميسة و سُديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر.

٣- أسماء الأعلام المؤنثة الزائدة على ثلاثة أحرف ، نحو: زينب وسعاد ، فلا يقال : زُيينبة ، ولا سـُعيدة ؛ لأنه زاد حرفا على الثلاثي ، ولا يحتاج في بنائه إلى أكثر من ثلاثة أحرف .

٤- علم المذكر المنقول من مؤنث ، فلا يقال في : أذن علم لرجل أُذينة ؛ وذلك اعتبارا لما آل إليه من تذكير ، قال المبرد : " واعلم أنك إذا سميت مذكراً بمؤنث لا علامة فيه أنك لا تلحقه هاء التأنيث إذا صغرته لأنك قد نقلته إلى المذكر ، وذلك قولك في رجل سميته هنداً أو شمساً أو عيناً :عُيين و شُميس و هُنَيد ،فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مِثل : عُيينة و أُذينة .

قيل : إنما سمي بهما الرجلان بعد أن صغرتا وهما مؤنثتان [٣] "

---

(١)الهمع ٦/ ١٣٨

(٢) انظر : المقتضب١/١١٨ ، والأصول٣/٣٩ ، وعلل النحو٤٨٠ ، وشرح التصريح ٢/٣٢٤ و الهمع ٦/١٤٣

(٣) المقتضب ١/٥٢٢

وأجاز يونس [١] الحاق تاء التأنيث به باعتبار أصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أُذينة ومالك بن نُويرة ، وعيينةُ بن حصن ، فإنها أسماء أعلام مذكرين ، وقد دخلتها التاء وأصلها مؤنثة . وأجيب بأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن ، ولا بنار ، ولا بعين ، ثم حقر بعد التسمية ، وإنما هي أسماء أعلام سمي بها بعد أن صغرت ، وهي نكرة .

٥- الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف مما آخره حرف تأنيث ، فإنه يمتنع أن يدخل عليها تاء التأنيث ، قال المبرد : " لو كانت الألف للتأنيث ، لم تدخل عليها هاء التأنيث ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث[٢] " فهو مؤنث ولا حاجة إلى تأنيثه .

---

(١) انظر رأي يونس في : الهمع ١٤٤/٦

(٢) المقتضب ٥٣٥/١

المبحث السابع

النـــــــسـب

أطلق سيبويه على هذا الباب باب الإضافة ، وأوضح معناه في اصطلاح الصرفيين بقوله : "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءي الإضافة ، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءي الإضافة وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة [١] "

وفرّق ابن يعيش بين الإضافة والنسبة بأن النسبة " هي إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو (غلام زيد، وصاحب عمرو) ، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب وتكتفي بتقدُّم الموصوف عن ذكر المنسوب [٢] "

وقد أشار ابن عصفور إلى اختلاف النحاة في تسميته ، وهو يرى أن الصحيح تسميته هذا الباب بالإضافة لأنها أعم من النسب ؛ لأن النسب في العُرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده يقال : ذلك عالم بالأنساب ، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد ؛ فلذلك كانت تسمية إضافة أجود من تسمية نسبا [٣] " ولكن ما يزال النسب في العـــُرف واللغة مختلفا عن النسب في الصرف ، وما يزال هذا الباب مثبتا في كتب النحاة إلى اليوم بباب النسب ، فلا طائل من خلافهم حول تسميته .

إذا فالاسم المنسوب هو :" الملحق بآخره ياء مشددة ؛ ليدل على نسبته إلى المجرد عنها [٤] "

---

(١) الكتاب٢/٦٩ ،وانظر : وانظر المقتضب ١١١/٣ ،وعلل النحو٥٢٩ ، واللباب ١٤٣/٢ ، والمساعد٣/٣٥١ ،وشرح التصريح٢/٣٢٧ ،

(٢) شرح المفصل ١٤١/٥

(٣) شرح الجمل ٣٠٩/٢ ،

(٤) متن الشافية بشرح الرضي ٤/٢ ، وانظر : المفصل٢٤٧

مسائل المنع في النسب

عند الاطلاع على ما كتبه النحاة في هذا الباب فإنه لم تـُكد تـُلمح كلمة ممنوع أو ممتنع أو أي لفظ آخر يدل على المنع إلا نادرا . فشأن هذا الباب مختلف إذ لم يحدد النحاة فيه ممنوعات نصّوا عليها ، إنما تحدثوا عن التغيرات الحادثة للاسم عند النسبة إليه ، ومن خلال هذه التغيرات نلحظ أنهم لم يجمعوا بين النسب وبين علامة التأنيث ، وبينه وبين علامتي التثنية والجمع ، وبينه أيضا وبين ياء فعيلة ،وبينه وبين واو فعولة ، فحذفت هذه الأحرف عند النسبة إليها ، قال الرضي : " اعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغيرات بعضها عام في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ، فالعام : كسر ما قبلها ليناسب الياء والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث ، وعلامتي التثنية والجمعين ياء فـَعيلة وفـُعيلة وفـَعِيل وفـُعَيل المعتلى اللام ، وواو فـَعـُولة وإما قلب الحرف ... وإما ردّ الحرف ... [1] " كما أنهم لم ينسبوا إلى الثنائي على لفظه بل ردّوا المحذوف ، و لم ينسبوا إلى المركب على لفظه إنما نسبوا للصدر وحذفوا العجز .

وقد وجَدتْ آراءً منفردة لبعض النحاة تعدّ بعضا من هذه التغيرات ممنوعا أو تذكر ممنوعات أخرى قليلة . وقد رأيت أن اقتصر الدراسة على هذه الآراء الفردية ، وذِكرْ ما نصوا على منعه و مسائل المنع في هذا المبحث هي :

المسألة الأولى : امتناع النسبة إلى المثنى والجمع على لفظيهما إن لم يكونا علمين قد أعربا بالحركات ، فلا يجمع بين النسب وعلامتي التثنية والجمع .

لقد تطرّق النحاة للحديث عن النسبة إلى المثنى والجمع وذكروا حذف العلامة كلازم من لوازم النسبة إليهما [2]، وذهبوا إلى أنه ينسب إليهما بردهما إلى الواحد ، فيقال في نحو : مسلمون وزيدان : مسلميّ وزيديّ . قال سيبويه : " هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٧/٢

(٢) انظر: الكتاب ٨٩/٢ ، والمقتضب ١٣١/٢ ، والتكملة ٢٥٢ ، واللمع ٢٧٢ ، و شرح المفصل ٩/٦.

فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون ، والياء والنون ..... وذلك قولك : رجلي ومسلمي[١] ".

وقد صرح المبرد بأن النسب إلي المثنى مستحيل ،عند تعليله للحذف بقوله : " اعلم أنَّك إذا نسبت إلى مثنى ، حذفت منه الألف والنون ، وحذفهما لأمرين . الأول : أنهما زيدا معاً والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان ، أو خفضان [٢] " وقال الزمخشري : " وأما نونا التثنية والجمع فلا تثبتان أيضا مع ياءي النسبة [٣] " .

ومن عللهم أيضا في علامتي التثنية والجمع عند النسب إلي المثنى و الجمع ، ما يأتي [٤] :

١- أنه سيؤدي إلى كون الإعراب في وسط الكلمة ، وهذا ممتنع ؛ لأنه لا نظير له .

٢- أن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية فتعين حذف علامتي التثنية والجمع من الاسم لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالمثنى أو بالجمع .

وكذلك الحال في النسب إلى جمع التكسير فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجب رده إلى واحده ، فيقال في نحو : فرائض ومساجد : فرضي ومسجدي قال سيبويه في هـــذا : " اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه .....فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبليٌ وقبـــليـــّةٌ للمرأة ..... وكذلك لو أضفت على المساجد قلت : مسجدي "، ثم قال :" وهذا قول الخليل ، وهو القياس على كلام العرب [٥] ".

---

(١) الكتاب ٣٧٢/٣، وانظر : المقتضب ١٣١/٢، والأصول ٦٨/٣، والتكملة ٢٥٢، التبصرة والتذكرة ٦٠١/٢، والمفصل ٢٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ٥٨٨/١ ، وشرح الكافية ١٩٤٠/٤، وشرح الشافية للرضي ٩/٢-١١، وتوضيح المقاصد ١٣٢/٥، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٦/٢

(٢) المقتضب ١٣١/٢ ، وانظر مثل هذا التعليل في : الكتاب ٣٧٢/٣، وشرح المفصل ١٤٤/٥ وشرح الشافية للرضي ١٠/٢

(٣) شرح المفصل ١٤٤/٥ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٥/٢-١٢٦٦، واللباب ١٤٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٣ ، وانظر : المقتضب ١٥٠/٣، والتكملة ٢٥٥

ولم يصرح أحد من النحاة بالمنع في هذه المسألة إلا العكبري عند تعليله لرد الجمع إلى الواحد فصرح بأن الجمع والنسب معطيان زائدان فلم يجمع بينهما وذلك بقوله : " فإن نسبت إلى جمع مثل : رجال وفرائض ، رددته إلى الواحد لوجهين :

الأول: أن النسب يُنقل إلى الوصف هنا يصير واحداً لأن الموصوف واحدٌ فينبغي أن يكون اللفظ مفرداً ليطابق المعنى .

والثاني : أن الجمع والنسب معطيان زائدان فلم يجمع بينهما فراراً من الثقل ولا لبس ؛ لأن الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع ، وليس المرادُ في النسب الدلالة على الجمع ، بل النسب إلى الجنس فيصير في ذلك كالتمييز .

فإن الواحد فيه يُغني عن الجمع ، فأما مدائني و أنباري فجاز لما سُمِّي الواحدُ بالجمع [١] ".

ومن عللهم أيضا في رده إلى واحده [٢] :

١- التفريق بينه إذا كان اسما لشيء واحد إي علمًا مسمى به ، وبينه إذا لم يرد به إلا الجمع لأن لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه دون رده إلى واحده ، نحو : مدائني منسوب إلى المدائن .

٢- أن الأصل في المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المولود أو الصنعة أو غيرها ، فحمل على الأغلب .

٣- أن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعا وبينه مسمى به .

المسألة الثانية :امتناع النسبة إلى الجملة .

الجملة لا تعامل معاملة الكلمة المفردة ، فلا يُنسب إليها ولا تُثنى ولا تُجمع ولا تصغر ولا تضاف أو يضاف إليها وقد صرح السيوطي بهذا المنع بقوله : " الجملة لا ينسب إليها ، كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ، ولا تضاف ، ولا تصغر [٣] "

---

(١) اللباب ٢/ ١٥٤- ١٥٥

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٨/٣، والمقتضب ١٥٠/٣، و التبصرة والتذكرة ٦٠٢/٢ ، شرح المفصل ٩/٦ ، وشرح الشافية للرضي ٨٠/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٥.وشرح التصريح ٣٣٧/٢

(٣) الهمع ١٥٦/٦

إلا أن النحاة أجاز النسب إلى الصدر منها تشبيهاً لها بالمركب المزجي فقالوا :(كَوْنِيّ) في النسبة إلى (كنْتُ) كما أجازوا(تأبطيّ) في (تأبط شراً) قال سيبويه في باب الإضافة إلى الحكاية : " فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك في تأبط شرًا تأبطي[١] . ثم قال " وسمعنا من العرب من يقول : كُونِيّ ، حيث أضافوا إلى (كنتُ) ، وأخرج الواو حيث حركت النون [٢] " ومن العرب من قال (كُنْتِيّ) فنسب إلى الجملة بأسرها .

وعلل السيرافي لهذا الجواز بقوله : " إنما خصت النسبة بذلك لأن المنسوب غير المنسوب إليه ألا ترى أن البصري غير البصرة ، والكوفي غير الكوفة ، والتثنية والجمع والإضافة إلى الاسم المجرور والتصغير ليس يخرج الاسم عن حاله ، فلما كان كذلك كان المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه نسبوا إلى بعض حروف الجملة [٣] "

والمسوغ لذلك عند ابن يعيش : أن الفعل و ضمير الفاعل امتزجا فصارا كالكلمة الواحدة فجازت النسبة إليهما لذلك [٤] .

ويرى ابن مالك أنه شاذ [٥] ، وجعله السيوطي من قبيل الضرورة الشعرية ، فقال : " وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا : (كُنْتِيّ) ، لكن في الشعر [٦] " واستشهد بقول الأعشى [٧] :

فأصبحت كنتياً وأصْبَحْتُ عاجناً وشَرُّ خِصَالِ المَرءِ كُنْتُ وعَاجِنُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٧ .

(٢) المرجع السابق : ٣/٣٧٧ ، وانظر : التكملة ٢٥٤ ، وشرح المفصل ٦/٧ .

(٣) شرح الكتاب ٤ /١٢٧ .

(٤) شرح المفصل ٦/٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٧٧ .

(٥) التسهيل ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤/٣٢٩ .

(٦) الهمع ٦/١٥٦.

(٧) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح المفصل ٦/ ٧ ، والهمع ٦/١٥٦ ، وشرح الأشموني ٤/٣٢٩ ، والدرر ٢/٢٢٩ وفي رواية اللسان : قَدْ كنتُ كنتياً فأصبحت عاجناً وشرّ رجال الناس كنت وعاجنُ

وكنتي : سمى الشيخ الكبير بذلك ، لكثرة قوله : " كنت ، وكنت " ، عاجن : الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر . والمعنى أنه عندما يقوم يعتمد على ظهر أصابع يديه ، حتى ينهض ويقف وذلك شر ما للمرء من خصال .. والشاهد فيه : قوله : " كنتيا " وذلك في النسب إلى الجملة بأسرها ، إذ " كنت " مركب من كان واسمها فنسب إلى الجزأين معا

حيث نسب الشاعر إلى الجملة بأسرها ، والقياس أن يقول (كَوْنِيّ) فينسب إلى الصدر فقط .

ومنهم من قال (كُنْتنيّ) فيزيد نون الوقاية بعد ضمير الفاعل ليسلم لفظ (كنت) من الكسر [١] .

المسألة الثالثة :امتناع النسبة إلى الأعداد المركبة

تحدث النحاة عن النسب إلى الأعلام المركبة تركيبا مزجيا ، وذكروا أنه ينسب إلى الصدر ويحذف الآخر منها، نحو(معدى كَرَبَ) عند النسب إليه نقول (معدّيٌّ) ، وتأخذ الأعداد المركبة نحو:(اثنا عشر وخمسة عشر) حكم المركب المزجي إذا سُمِّي بها ،فيقال عند النسب إليها : (ثنويّ وخمسويّ) أما إذا قُصد بها العدد فإنها لا ينسب إليها ؛ لذا قال سيبويه : " وأما اثنا عشر التي للعدد فلا تضاف ولا يضاف إليها [٢] "

وعللوا لهذا المنع بعدة أمور :

١- خشية التباس المنسوب العلم بالمنسوب العدد ؛ وذلك لأنهما يأخذان الصورة نفسها ، فيقال في النسب إلى (اثنا عشر) العلم (ثنويّ) ويقال كذلك في النسب إلى (اثنا عشر) العدد (ثنويّ) أيضا ؛ فمنعوا العدد من النسب حتى لا يلتبسا [٣] .

٢- أنه سيؤدي إلى الثقل وإلى اجتماع المتعاقبين إن اثبت الصدر والعجز[٤] .

٣- أنه لا يجوز في أحد جزأي المركب المقصود منه العدد ؛ لأنهما في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر : خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف و المعطوف عليه مقام الآخر[٥] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٦/٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٥ ، وانظر : التكملة ٢٥٣ ، و المفصل ٢٥١ ، وشرح المفصل ٦/٦-٧ ، متن الشافية بشرح الرضي٢/٧١ ، والمساعد٣/٣٥٣

(٣) شرح المفصل ٦/٧ .

(٤) التكملة ٢٥٣.

(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٧٣

المسألة الرابعة :امتناع القياس على المنسوب السماعي

سُمعت عن العرب بعض الألفاظ التي غيروا فيها لفظ المنسوب إليه فخالفوا القياس وهذه المنسوبات السماعية حكمها أن تحفظ ولا يقاس عليها ، قال الخليل : " كلُّ شيء من ذلك عدلته العربُ تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تامًا لم تُحدِث العربُ فيه شيئاً فهو على القياس .

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ : هُذَلِيٌّ ، وفي فقيم كنانة : فُقَمِي وفي مُلَيْح خزاعة : مُلَحِيٌّ ، وفي ثقيف : ثَقَفِيٌّ [1] " .

وعلة المنع أن المنسوب السماعي مخالف لما قعّده النحاة من مسائل قياسية في النسب.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٥ ، وانظر : المقتضب ٢/١٢٠ ، والتكملة ٢٤٠ ، واللباب٢/١٥٥ ،وشرح المفصل ٦/١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٨٩٧ ، وشرح الأشموني ٤/٣٤٧ ، وحاشية الصبان ٤/٢٦٣

الفصل الثالث:الممنوع في المشترك

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : الابتداء والوقف

المبحث الثاني : حروف الزيادة

المبحث الثالث : الإعلال والإبدال

المبحث الرابع : الإدغـــام

المبحث الخامس: التقاء الساكنين

المبحث السادس: الإمـــالة

المبحث الأول

الابـــتداء والوقف

الابتداء عمل ، والوقف استراحة عن ذلك العمل، والابتداء هو : كل حرف في أول الكلمة تبتدئ به ، من اسم أو فعل أو حرف ، ولا يكون هذا الحرف إلا متحركاً [١] ".

الوقف : هو قطع النطق عند آخر حرف في الكلمة [٢] ؛ لذا فهو مقابل للابتداء . ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، أولتمام النظر في الشعر ، أو لتمام السجع في النثر.

ودلـــل الفارسي على أن العرب لا تبتدأ كلامها إلا بمتحرك بأمرين فقال : " كل حرف في أول كلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك ، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية . والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبتدأ بها نحو قول الشاعر[٣] :

أَأَنْ رأتْ رجُـــلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ المنـــونِ ودَهْـــرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت ، وتقريباً من الساكن . فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه . وأمرٌ آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن وهو أنهم لم يخرموا [٤] (متفاعلين) كما خرموا (فعولن) ونحوه ؛ لأن " متفاعلين" يسكن ثانيه فلو خرم لأدى ذلك إلى لزم الابتداء بالساكن فإذا رفضوا ما يؤدي إليه ، فإن يرفضوه نفسه أولى [٥] " .

---

(١) انظر تعريفه في : المقرب ٣٧٤/٢ ، والتكملة ١٨١/١، والارتشاف ٧٩٨/٢

(٢) حاشية الصبان ٢٨٦/٤

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه ق ١٠/٦ ص٥٥، وهو منسوب له في : الكتاب١٥٤/٣ ، والأصول ٤٠٤/٢ ، والإنصاف٥٩٨/٢ ، وشرح الشافية للرضي٤٥/٣ ، واللسان مادة (تأل) ، وهو بلا نسبه في : المقتضب ١٥٥/١ ، وورد في مقاييس اللغة مادة (تبل) برواية : "خائن خبل " وفي الكتاب " مفسد خبل ".الشاهد فيه قوله "أأن" فقد التقى في هذه الكلمة همزتان أولاهما همزة الاستفهام والثانية همزة أن المصدرية؛ ولم يخفف الهمزة ، وقد ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة وحرف العلة

(٤) الخرم هو : حذف أول الوتد المجموع من أول البيت . ويسمى الجزء أثلم إن سلم من تغيير آخره ، انظر لسان العرب (خرم) ١٧٧/١٢

(٥) التكملة ١٨١/١

لذا فإن امتناع الابتداء بالساكن هو أول الممنوعات في هذا المبحث وفيما يلي بيانا الممنوع في الابتداء :

مسائل المنع في الابتداء:

المسألة الأولى: يمتنع الابتداء بالساكن

أجمع علماء العربية على أن الابتداء بالساكن ممنوع في لغة العرب ،وذهب أكثرهم إلى أن سبب المنع هو التعذر ، فلا يستطيع الإنسان النطق بساكن – أي كان – في ابتداء الكلام قال سيبويه : " ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأه محققه في كل لغة ، فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته ؛ لأنه بمنزلة الساكن كما لا تبتدئ بساكن [١] " وقال أيضا : " لم تصل إلى أن تبتدي بساكن [٢] "

ويرى ابن جني أنه : " غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس ، وليس بقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده وإنما سبيله في هذا السبيل من شك في المشاهدات من الوسطية وليس بكامل العقل [٣] "

والظاهر أن من قال بهذا يرى أنه متعذر في كل لغة من لغات العالم غير مقتصر على اللغة العربية فحسب؛لذا فقد رد الرضي على الزاعمين بالابتداء بالساكن في الفارسية وغيرها من اللغات ، بأنه ابتداء بمتحرك في غاية الخفاء ،حتى كأنها من جملة حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تُجهر بالحرف الساكن في أول الكلمة ، وهذا المتحرك حرف قريب من الهمزة المكسورة ، لذا ظُنّ أنه ابتداء بساكن، نحو كلمة (شْتر) وكلمة (سْطام) في الفارسية فهي مبدوءة بهمزة مكسورة في غاية الخفاء ، وهي للطف الاعتماد لا تتضح ولا تبين [٤] . ونسب الرضي لابن جني رأيه في أن الابتداء بالساكن متعسر لا متعذر عنده لمجيئه في الفارسية [٥] .

---

(١) الكتاب ٣/٥٤٥

(٢) الكتاب ٤/١٤٤، وانظر: التكملة ١٨١، وسر الصناعة ١/٥٣، والمنصف ١/٥٣، والأبنية ٩٦ واللباب٢/١٩١، وشرح المفصل ٩/٣٣٧، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤، وشرح الشافية للرضي ٢/٢١١-٢٥١، والهمع ٦/١٩٩-٢٢٥.

(٣) المنصف ١/٥٣.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي٢/٢١١ -٢٥١

(٥) المرجع السابق ٢/١٥٢.

ولكننا نجد ابن جني ينص على أنه : غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس [١] .

وقد ذهب السيد الجرجاني والعلامة الكافيجي إلى أن الابتداء بالألف الساكنة محال ، أما الابتداء بغيره من الحروف الساكنة فهو ممكن إلا أنه مستثقل [٢] ، ومن أخذ بهذا الرأي من المحدثين لا ينفي إمكانية الابتداء بالساكن في الفرنسية والفارسية والإنجليزية وغيرها من اللغات.

ويرى د. الشمسان : أن النطق بالساكن في الابتداء ليس مستحيلاً بدليل وجوده في العاميات، ففي لهجة (القصيم) نجد مثلاً يقال : سْماعيل ، بْراهيم ، مْحمد ، هذا في الأسماء، وفي لهجة(الزلفي) نجدهم يسكنون أول الفعل الماضي: قْعَد ، وْقَف،وكذلك ننطق الإنجليزية بسهولة وهي تبتدأ بالساكن على نحو :

" [٣]Street crown squre

وإن كان د. الشمسان لم يفرق في حكمه بين الابتداء بالألف والابتداء بغيرها من الحروف إلا أنه لم يمثل بالألف مما يؤيد مذهب الجرجاني والكافيجي .

ولما كان هذا الابتداء ممنوع احتيج إلى اجتلاب همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن وقد اختيرت الهمزة دون غيرها من الحروف لعدة أسباب [٤] :

١- أن الهمزة تحذف للتخفيف في أكثر أحوالها ، سواء كانت أصلاً أم زائدة .

٢- كثرة زيادة الهمزة أولاً ، حيث لم يكثر زيادة غيرها أولاً كزيادتها هي أولاً .

٣- أنها حرف يمكن طرحه وحذفه مع الغنى عنه .

٤- أن القياس أن تزاد الألف أولاً لخفتها ، لكن تعذر ذلك لاستحالة تحريكها واستحالة الابتداء بالساكن ، فعدل إلى الهمزة ؛ لأنها أختها في المخرج وشبيهتها في كثير من الأحكام .

٥- أنها أول حروف الحلق فخُصت بالابتداء لتناسب المعنيين.

---

(١) المنصف ٥٣/١.

(٢) انظر رأيهما في :الهمع ٢٢٢/٦

(٣) انظر؛ دروس في علم الصرف/ ١٩٧

(٤) سر الصناعة الإعراب ١٢٦/١ ، واللباب ١٩١/٢، والكتاب ١٤٦/٤، والنصف ١٢٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢/٣-٧٣، المسألة ١٠٧.

يترتب على **امتناع الابتداء بالساكن** عدّة ممنوعات أخرى هي :

١- امتناع الإدغام في فاء الكلمة لأن أول المتماثلين ساكن ، ويمتنع الابتداء بساكن ولم يأتِ في فعل قط ، وهو نادر قليل في الاسم ، قال الرضي : " ولم يبنوا ثلاثيا فاؤه وعينه مماثلان إلا نادراً نحو : دَدَن وببر، بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام، وذلك بتماثل العين واللام؛ إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه ولا يبتدأ بالساكن[١] " وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل الصحيح [٢].

٢- امتناع مجيء الفعل المثال بالألف ؛ لأن الألف ساكنة ، ويمتنع الابتداء بساكن وقد سبق ذكر هذه المسألة في الفعل المعتل [٣] .

٣- امتناع زيادة الألف أولاً ؛ لاستحالة تحريكها واستحالة الابتداء بالساكن [٤] وسيأتي ذكرها لاحقاً في المسألة الثانية من مسائل حروف الزيادة.

المسألة الثانية : امتناع الابتداء بحرف والوقف عليه

يمتنع في العربية أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه في نفس الوقت ؛لأن أقل ما تبنى منه الكلمة ثلاثة أحرف: الأول للابتداء والآخر للوقف ، وحرف يفصل بينهما. قال الأشموني معللا لزيادة هاء السكت في (عــه وقــه) : " لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه [٥] " فأقل ما تبنى عليه الكلمة ثلاثة أحرف : حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل بينهما ؛ لئلا يلي الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما [٦] " ؛ ولأنه لابد من تحريك الأول ،لأنه لا ابتداء بساكن ولابد من تحريك الآخر ؛ لأنه حرف إعراب [٧] ، ولا وقف على متحرك، وإن وجد اسم من الأسماء المتمكنة على أقل من ثلاثة أحرف ففيه حذف نحو:يد ودم .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٣٩/٣

(٢) انظر المسألة العاشرة من مسائل الفعل المضعف ص ٤٨

(٣) انظر: المقتضب ٩٦/١ ، وانظر المسألة الأولى ص ٤٩

(٤) انظر : المقتضب ٩٦/١ ، والمنصف ١٥٤/١

(٥) انظر : شرح الأشموني ٤٢٧/٤

(٦) اللباب ٢١١/٢ ، وانظر: الخصائص ٥٥/١-٥٦ ، والمنصف ٣٢/١ ، والأبنية ٩٤ وشرح الملوكي٢٤ ، و الهمع ١٥/٦

(٧)انظر : المقتضب ٩٤/١

وعلة المنع التعذر لأن الحرفَ الواحدَ لا يَحتملُ ابتداءً ووقْفاً مَعاً، لأنَّ هذا حركةٌ وذاك سكونٌ، وهما مُتَضادّانِ فلا يجتمعانِ [١] .

مسائل المنع في الوقف

المسألة الأولى : امتناع الوقف بغير السكون

لا يوقف على المتحرك إذا كان الموقوف عليه قبل الوقف ذا حركة عارضة ، فهو بمنزلة الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض ، كقولك في (يَوْمَئذٍ) : يَوْمَئذْ .وقولك في (قالتِ امراة) : قالتْ .

فإن كان قبل حدوث الوقف متحركاً حركة غير عارضةٍ ، و كان الحرف الموقوف عليه هاء تأنيث ، فلا يوقف عليه أيضاً إلا بإسكان الهاء ، فلا يجوز الوقف بالروم ولا بالإشمام ، ولا بالتضعيف ولا بالنقل . قال الصبان : " فإذا كان المتحرك على هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان [٢] " .

فإن لم يكن هاء تأنيث سُكِّن وهو الأصلُ ، ويجوز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف[٣] .

المسألة الثانية :امتناع الوقف بالتضعيف

التضعيف هو : تشديد الحرف الذي يوقف عليه ،فيجيء بحرف سكن من جنس الحرف الآخر ، والغرض منه الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله ، وهو المدغم وعلامته "ش " فوق الحرف ، نحو : رأيتُ القمرْش . [٤] .

ولم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما روى عن عاصم أنه وقف على كلمة(مستطر) من قوله تعالى:﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾[٥] .

بتشديد الراء [٦] وهذا النوع قليل في اللغة وهو لغة بني سعد خاصة،و يمتنع الوقف بالتضعيف على ما كان آخره همزة أو حرف علة أو ما كان قبله ساكن وهذه المواضع هي :

---

(١) انظر : معجم ديوان الأدب ٢٥٨/٣

(٣) حاشية الصبان ٢٩٥/٤

(٣) شرح العمدة ٩٧٣/٢

(٤) انظر : الارتشاف ٨٠٨/٢، ، و الهمع ٢٠٩/٦ ، وحاشية الصبان ٢٩٤/٤

(٥) سورة القمر: آية٥٣

(٦) انظر : الدر المصون ١٠/ ١٤٩ ، والارتشاف٢/ ٨١٠ ، وتوضيح المقاصد ١٤٧٨/٣

١- لا يوقف بالتضعيف على الهمزة ، فلا يجـــوز في مثل : بناء وخطاء ؛ لأن الهمزة مستثقلة ، و تضعيفها طرفا يجعل النطق بها كالتهوع ، ولأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً [١] .

٢- لا يوقف بالتضعيف على حرف العلة ، فـــلا يجوز تـــضـــعيف نحو (سرو وبقى والقاضي والفتى) ؛ لثقل التضعيف في الياء والواو ، وتعذره في الألف [٢] .

٣- لا يوقف بالتضعيف على الحرف الذي قبل آخره حرف ساكن فلا يجوز تضعيف نحو (بَكْر و فَخْر) ، قال سيبويه : " فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكناً لم يضعفوا، نحو عمْرٍو وزيْدٍ، وأشباه ذلك ، لأن الذي قبله لا يكون ما بعده ساكناً لأنه ساكن [٣] " . إذا مُنع تضعيفه حتى لا يلتقي ساكنان حال الوقف عليه .

المسألة الثالثة : : امتناع الوقف بالنقل في حالات

النقل هو : تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، لبيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة ، نحو: هذا بكُرْ [٤]، ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحدٍ من القراء إلا ما نُقل عن أبي عمرو [٥] أنهُ وقف بالنقل على كلمة (الصبر) في قوله تعالى :﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴾[٦] والذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نُقِلت إلي الساكن قبله ، وهو قول بعض النحاة [٧].

ويمتنع الوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله في الأحوال التالية :

١- إذا كان ما قبل الآخر متحركاً ، إذ يشترط فيما قبل الآخر أن يكون ساكناً ، فلا يجوز النقل في نحو "هذا جَعْفَرْ" لتحرك ما قبله ، ولأنه لا فائدة من النقل لأنه

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٣) الكتاب ١٧١/٤، وانظر : شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/٢

(٤) حاشية الصبان ٢٩٥/٤.

(٥) انظر : الدر المصون ١٠٢/١١ ، والشواذ ١٧٩.

(٦) سورة العصر : آية ٣

(٧) الارتشاف ٨١١/٢.

يكون لما لا حركة له ، أما المتحرك فلا حاجة لنقل حركة أخرى إليه .

يجوز في لغة (لَخْم) الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، ومنه قول الشاعر[١] :

مَنْ يأتـــمـــر للخير فيما قَصَدهُ تُـــحْمَد مساعيه ويُعْـــلَم رَشَدُهْ

والأصل : قصَدَهُ بفتح الدال ، فنقل حركة الهاء إلى الدال فضمها [٢].

واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل قصدوه ، حملاً على معنى من ثم والتسهيل حذف الواو اكتفاء بالضمة ، قال أبو حيان : " البيت محتمل للتأويل ولا تثبت القواعد به " [٣].

ويجاب بأنه لم يراع المعنى في (مساعيه ومرشده) ولو كان راعى المعنى في (قصده) لراعاه بعد ، إذ لا يجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى [٤].

٢- لا يجوز الوقف بالنقل إذا كان ما قبل الآخر ساكناً ؛ لاستثقالهم الحركة عليه فلا يجوز النقل في " يقول ويبيع وقنديل وعصفور"؛لأن الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تستثقل الحركة عليهما .

٣- لا يجوز الوقف بالنقل إذا كان ما قبل الآخر ساكناً يتعذر تحريكه ، فلا يجوز النقل في "إنسان" ولا "يَشدُّ" ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة فهو مستلزم لفك إدغام ممتنع الفك [٥] .

٤- لا يجوز الوقف بالنقل إذا أدى النقل إلى بناء لا نظير له في الأبنية في غير المهموز ، فلا ينقل نحو "هذا عِلْمٌ" لأنه سيؤدي حال نقله إلى بناء "فِعُل" وهو بناء غير موجود في أبنية العرب نحو "مررتُ بِبُسرٍ" لأنه سيؤدي إلى بناء (فُعِلْ) وهو غير موجود كذلك .، فإذا أدى النقل إلى عدم النظير عدلوا إلى تحريك ذلك الساكن بحركة ما قبله قال سيبويه :" وقالوا هذا عِدِلْ وفِسِلْ ، فأتبعوها الكسرة الأولى

---

(١) البيت من الرجز ، ولا يعلم راجزه وهو بلا نسب في: شرح الأشموني ١١/٤، وحاشية الصبان ٢٩٧/٤. الشاهد فيه (قصدُه) بضم الدال فإنه في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤-١٩٩١، والتسهيل ٣٣٠، والمساعد ٣٢١/٤، وشفاء العليل ١١٣٣/٣.

(٣) الارتشاف ٨١٧/٢.

(٤) حاشية الصبان ٢٩٧/٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٩/٣، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤-٢٩٧.

ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول ؛ لأنه ليس من كلامهم فِعُل ، فشبهوها بمُنتنٍ؛ أتبعوها الأول .وقالوا: في البُسر ، ولم يكسروا في الجر ، لأنه ليس في الأسماء فُعِل ، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخففون الصلة البُسْر "[١]

ويُغتفر عدم النظير من الهمزة ،ويجوز ذلك في المهموز نحو " هذا رِدءٌ فقد أدى النقل إلى بناء "فِعُل" وهو بناء لا وجود له في أبنية كلامهم ، ونحو " بُطْءٍ" فقد أدى النقل إلى بناء (فُعِل) وهو غير موجود في أبنيتهم.

وبعض (تيم) يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ويسكن الهمزة ، فيقولون (هذا الِّرديءْ، و مررتُ بالِّردي) وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول : (هذا الِّردِي مع كُفُو) [٢]وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد [٣].

٥- لا يجوز الوقف بالنقل إذا كانت حركة الحرف الأخير الفتحة في غير المهموز عند البصريين فلا يُنقل نحو : (سمعت العِلْمَ) و(رأيتُ بَكر) لأن الحركة فتحة [٤] .

قال سيبويه : " هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك ، لكراهيتهم التقاء الساكنين .وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ ، ومِن بَكِرْ . ولم يقولوا: رأيت البكَر، لأنه في موضع التنوين ، وقد يُلحق ما يبين حركته والمجرورُ والمرفوع لا يلحقهما ذلك في الكلام " [٥] .

وعلة المنع فوات الغرض إذ لا فائدة من النقل فيه ؛ لأنه إنما يلجأ إليه لكراهية التقاء الساكنين ، ولا التقاء فيه .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤.، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٢، والارتشاف ٢/٨١١، والمساعد ٤/٣١٧، وشرح التصريح ٢/٣٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٤، والارتشاف ٢/٨١٤، والمساعد ٤/٣١٩، وشرح التصريح ٢/٣٤٢، وحاشية الصبان ٤/٢٩٩.

(٣) انظر : الكتاب ٤/١٧٧، والمقرب ٢/٣٧٩،وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢١، والارتشاف ٢/٨١٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٠، وأوضح المسالك ٣/٢٩٠، والمساعد ٤/٣١٩، وحاشية الصبان ٤/٢٩٩.

(٤) انظر أوضح المسالك ٣/٢٩٠، وحاشية الصبان ٢٩٨.

(٥) الكتاب ٤/١٧٣، وانظر: شرح الشافية للرضي ٢/٣٢١، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٩، والارتشاف ٢/٨١٠، وأوضح المسالك ٣/٢٩٠، والمساعد ٤/٣١٥، وشرح التصريح ٢/٣٤١.

وقيل "لما يلزم النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه "[١] .

وأجاز ذلك الكوفيون[٢]، والأخفش[٣] ، والجرمي[٤] النقل في الفتحة إلى ساكن وإن لم يكن مهموز ، فيقولون : رأيتُ العلم بنقل حركة الميم إلى اللام ، ويجيز الأخفش ذلك في رأيت عُمَرْ وقَتلتُ خالِد إذا حَذفتَ التنوين في الوصل ، ولم تُبدِل منه ألفاً ويرى ذلك قياساً ولغة القياس عليها [٥] .

ويجوز ذلك في المهموز نحو قوله تعالى :﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[٦] ، فيقال: الخَبَأ ؛ وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها. وإذا سكنت ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب [٧] .

المسألة الرابعة : يمتنع الوقف بالروم عند الفراء

الروم هو : إخفاء الصوت بالحركة فيؤتى بها ضعيفة إشعاراً بما كان لها في الأصل ، ويدركه الأعمى والبصير ويجوز في جميع الحركات . عند الجمهور، ويكثر في المضموم والمكسور ويقل في المفتوح ،وعلامته خط أمام الحرف هكذا (ـــ) نحو : (أخوك بَكْرـــ)[٨]

منع الفراء الوقف بالروم على الفتحة دون سائر الحركات ، وذلك لاحتياجه إلى رياضة لخفة الفتحة [٩] .

و لم يجزه أكثر القراء ووافقهم أبو حاتم [١٠]. قال أبو حيان : " زعم أبو حاتم أن الروم

---

(١) حاشية الصبان ٢٩٨/٤.

(٢) انظر رأي الكوفيين في : أوضح المسالك ٢٩٠/٣ ،والمساعد ٣١٨/٤، وحاشية الصبان ٢٩٨/٤.

(٣) انظر رأي الأخفش في : أوضح المسالك ٢٩٠/٣،والمساعد ٣١٨/٤،وشرح التصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢١٢/٤،و حاشية الصبان ٢٩٨/٤.

(٤) انظر رأي الجرمي في : المساعد ٣١٨/٤، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٤،وحاشية الصبان ٢٩٨/٤ .

(٥) الارتشاف ٨١١/٢.

(٦) سورة النمل آية ٢٥

(٧) الارتشاف ٨١١/٢.

(٨) انظر : الارتشاف ٨٠٨/٢

(٩) انظر رأي الفراء في : شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٩/٣ ، و حاشية الصبان ٢٩٥/٤.

(١٠) انظر : حاشية الصبان ٢٩٥/٤.

لا يكون في المنصوب لخفته [١] " وأكثر القراء على اختياره [٢] . أما المفتوح المنون فلا يجوز الروم فيه عند جميع النحاة إلا على لغة ربيعة القليلة [٣].

المسألة الخامسة :يمتنع الوقف بالإشمام إلا في المضموم

الإشمام هو : ضم الشفتين ، بعد الإسكان في المرفوع والمضموم ، للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به : الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته : نقطه أمام الحرف ، نحو : (هذا أحمد.) [٤].

يمتنع الوقف بالإشمام على الفتحة والكسرة ، فالإشمام للضمة دون باقي الحركات ، قال الصبان : " وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيها "[٥] ، وذلك لتعذر ضم الشفتين في المفتوح والكسور .

المسألة السادسة : امتناع الوقف على الحرف الذي ابتدأ الكلام به

يمتنع الوقف على الحرف الذي ابتدأ الكلام به ؛ لأن الحرفَ الواحدَ لا يَحتملُ ابتداءً ووقْفاً مَعاً، لأنَّ هذا حركةٌ وذاك سكونٌ، وهما مُتَضادّانِ فلا يجتمعانِ . ولأنه لابد من تحريك الأول ،لأنه لا ابتداء بساكن ، ولابد من تحريك الآخر ؛ لأنه حرف إعراب[٦]، وأقل الأصول ثلاثة أحرف ، حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف .

المسألة السابعة : يمتنع الوقف بدون هاء السكت في حالات :

١- يمتنع الوقف على ما كان على حرفين أحدهما زائد في الفعل المعتل بدون هاء السكت: فيمتنع الوقف على " ولم أكُ" وعلى " ومن تقِ" بدون هاء السكت فهي واجبة في نحو هذا .

---

(١) الارتشاف ٨٠٨/٢.

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٨٩/٣

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥٢٧/١ ، وشرح الأشموني ٩/٤ ، و حاشية الصبان ٢٩٤/٤

(٥) حاشية الصبان ٢٩٥/٤

(٦) انظر : المقتضب ٩٤/١ ، و معجم ديوان الأدب ٢٥٨/٣ ، وانظر ص: ٢٨٤

٢- يمتنع الوقف بدون هاء السكت على ما حُذف آخره للجزم من الأفعال المعتلة قال سيبويه : " هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم : ارمِه ، ولم يَغْزُه ، واخشَه، ولم يَقْضِهْ ولم يَرضَه . وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف [١].

٣- يمتنع الوقف بدون هاء السكت على محذوف الفاء واللام نحو : قِ يا عمر فلا يوقف عليه إلا بالهاء . فيقال : قِه .

قال ابن الحاجب : " وإلحاق هاء السكت لازمٌ في نحو : رَه وقِه " ، قال الرضي :" قوله (في نحو ره وقه) أي : فيما بقي بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبيهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فيجيء بالهاء لسهولة السكون عليه[٢] .

٤- امتناع الوقف على المندوب بالألف وحدها أو بإبدالها همزة فلا يوقف عليه إلا بها السكت ، قال أبو حيان : " إلا المندوب فلا يوقف عليه إلا بإلحاق هاء السكت لا بالألف وحدها ، ولا بإبدالها هـــــــمزة وإلحاقها الهاء مختص بالمبني فلا تقول : عصاه ولا مُوساه " [٣] .

المسألة الثامنة : امتناع الوقف بهاء السكت في حالات [٤]:

١- يمتنع الوقف على المعرب بهاء السكت ، فلا تدخل على (جاء زيْدُ) لأنه معرب ولا على (يذهبُ) لأنه معرب قال ابن مالك : " ثم قلت : (ويجوز اتصالها بكل مُتَحرك حَرَكَة غير إعرابية ولا شبيه بها) فعلم بذلك أنها لا تتصل بحرف إعراب دال سعد وميم يعلم لأنها متحركان بحركة إعرابية [٥] .

---

(١) الكتاب ١٥٩/٤.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢، وانظر: الارتشاف ٨١٩/٢ ، والمساعد ٣٢٥/٤، وشرح الأشموني ٢١٥/٤.

(٣) الارتشاف ٨٠٢ ، وانظر المساعد ٣٠٦/٤.

(٤) انظر : شرح العمدة ٩٨٠/٢ — ٩٨١

(٥) شرح العمدة ٩٨٠/٢ ، وانظر : أوضح المسالك ٢٩٥/٣

٢- يمتنع الوقف بهاء السكت على الساكن ؛ فلا تدخل على نحو (اضربْ) ، (لم يضرب) ؛ لأنه ساكن ، وهي إنما تجتلب للمحافظة على حركة الحرف الأخير فإن كان متحرك لم يحتج إليها .

٣- يمتنع الوقف بهاء السكت على ما كان بناؤه عارضا ، فلا تدخل على نحو (لا رجلَ) و(يا زيدُ) و(من قّبلُ ومن بَعْدُ) لأن بناءها عارض،وشذ دخولها في قول الراجز[١]:

يَـــا رُبَّ يَوْمٍ لِي لاَ أُظَـــلَّلُهْ .. . أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فوقف على (عَلُ) بهاء السكت مع أن بناءه عارض كبناء (قبلُ وبعدُ) .

٤- يمتنع الوقف بهاء السكت على الفعل الماضي ، فلا تدخل في نحو (ضرب) و(قعد) لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء فلو وقف على نحو: نصر ، وعرف بهاء السكت لالتبست هاء السكت بهاء الضمير – المفعول به –

المسألة العاشرة : يمتنع الوقف على المنصوب المنون بغير ألف :

إذا كان التنوين بالفتح في غير مؤنث بالهاء أبدل ألفاً سواء أكان معرباً أم مبنياً ، نحو : رأيت زيداً [٢] . قال سيبويه : " هذا باب الوقف في أواخر الكلِم المتحركة في الوصل أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ، وذلك كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه ، أو زيادةً فيه لم تجئ علامة للمنصرف ، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون [٣] " .وسبب المنع التفرقة بين النون والتنوين .

---

(١) البيت من الرجـــز، وهو لأبي مروان في شرح التصريح ٢/ ٣٤٦؛ ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٨ ؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٥٤٥/٤ ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٨ ؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧؛ والدرر ٣/ ٩٧، ٦/ ٣٠٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٧؛ والمغني ١/ ١٥٤؛ والهمع ١/ ٢٠٣ ، المعنى: يصور الشاعر يومًا شديد الحر فيقول: إنه لم يجد شيئًا يتظلل فيه، فكانت قدماه تحترقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرضه للشمس من فوق. والشاهد: قوله: "من عله" حيث ألحق هاء السكت بـــ"عل"، وهي لفظة مبنية بناء عارضًا، وهذا شاذ وإنما تلحق ما كان مبنيًّا بناء دائمًا.

(٢) الارتشاف ٧٩٩/٢، وشرح العمدة ٩٦٧/٢.

(٣) الكتاب ١٦٦/٤. وانظر : توضيح المقاصد ١٤٦٩/٣

وقيل إن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون ويحذف التنوين نحو : رَأيتُ زيدْ، وقد عزاها ابن مالك إلى ربيعه [١] ، ونفى أبو حيان أن تكون لهم وقال : " في البطون التي تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يُحصَون ، ولا يُوجدُ في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفاً إلا إن كان على سبيل الندور ، وعند الجمهور أن هذا مما جاء في الشعر ولا يجئ في الكلام " [٢] . وإن كان التنوين في هاء التأنيث حذف مطلقاً [٣].

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشرح العمدة ٩٦٧/٢، والمساعد ٣٠٢/٤، والتسهيل ٣٢٨، وشفاء العليل ١١٢٩/٣، وشرح التصريح ٢٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٢) الارتشاف ٧٩٩/٢.

(٣) انظر: شرح العمدة ٩٦٨/٢.

المبحث الثاني

حروف الزيادة

اهتم النحاة كثيرا ببنية الكلمة ، وبمعرفة الأصلي من الزائد فيها، فاتخذوا لهم ميزانا صرفيا – هو كلمة(فَعَلَ) – يزنون به كلماتهم ويحددون صفاتها فيتبين لهم ما إذا كانت الكلمة مجردة أم مزيدة .

والزائد : ما هو ساقط في أصل الوضع ، تحقيقا أو تقديرا [١] .

والزيادة : هي أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها ، مما يسقط في بعض التصاريف لغير علة تصريفية [٢] .

وتأتي الزيادة على نوعين[٣] :

النوع الأول : الزيادة من غير موضع حروف الزيادة ، وتكون بتكرير حرف من أصول الكلمة وعليه فالحروف المزيدة في هذا النوع لا يكون معها إلا مثلها ، وهي إما أن تكون في موضع العين من الأفعال نحو : سَلّم واعشوشب [٤] ، ومن الأسماء، نحو: سُلّم وعقنقل [٥] ، أو تكون في موضع اللام من الأفعال نحو : احمرّ، ومن الأسماء نحو : قَرْدد وقردود [٦] ، أوتكون بتكرير الفاء والعين من الأسماء نحو : مرمريس[٧] . أو بتكرير العين واللام من الأسماء نحو :غشمشم[٨] .

النوع الثاني : الزيادة من موضع حروف الزيادة ، وتكون بزيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة ، وقد عدّ العلماء حروف الزيادة عشرة أحرف ويجمعها قولهم : (أمان وتسهيل) أو(سألتمونيها) أو (اليوم تنساه) أو (هويت السمان) ، وليس معنى هذا أن هذه

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٤/٤٢٧

(٢) دروس التصريف ٣٣ ، الواو في (وعد) أصلية مع كونها تسقط في المضارع (يعد) لأن سقوطها لعلة تصريفية هي وقوعها في المضارع بين الياء المفتوحة والكسرة

(٣) انظر : نزهة الطرف ٢/١٥٨ وشرح الأشموني ٤/٤٢٧

(٤) اعشوشبت الأرض : أنبتت العشب – وهو الكلأ الرطب ، انظر مختار الصحاح (عشب)١/٢٠٩

(٥) العقنقل : الوادي العظيم المتسع ، والكثيب ، انظر المعجم الوسيط (باب العين) ٢/٦١٧

(٦) القردودة : ما ارتفع من الأرض ، واسم موضع .، انظر: تاج العروس (قرد)٩/٢٩

(٧) ا لمرمريس : الداهية ، انظر : اللسان (مرس)١٣/٧٩.

(٨) الغشمشم : الرجل الذي يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء ، انظر : المعجم المحيط (غشم) ٢/٦٥٣

الأحرف لا تقع في الكلام إلا زائدة ، وإنما المراد أنهم إذا أرادوا أن يزيدوا حرفاً أو أكثر على الكلمة من غير أصولها لم يكن بُد من أن يزيدوا من هذه الأحرف دون غيرها [١]

وخصت هذه الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها من حروف المعجم لأن أمهات هذه الزوائد وهي (الواو والياء والألف) يكثر دورانها في الكلام ولا تخلو كلمة منها أو من بعضها: فالضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والفتحة بعض الألف ؛ لذا كانت أكثر الحروف زيادة [٢]. وأما (الهمزة والتاء والميم والنون) فقد زيدت لتشبهها بحروف العلة :

فالهمزة شبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها ، بالتسهيل ، والحذف والبدل .

و التاء أشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيها ، وأما الميم فمضارعة للواو أيضاً ، من جهة تقاربها في المخرج ، ومضارعة لحروف العلة كلها من جهة الغُنة التي فيها ، الشبية باللين الذي في حروف العلة ، لأن الغنة فضل صوت في الحروف ، كما أن اللين كذلك .

و النون تشبه حروف العلة ، من جهة الغنة التي فيها . ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة .

أما (السين واللام والهاء) فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة : أما اللام فمشبهة للنون ، من حيث تسطيل في مخرجها ، حتى تلحق بمخرج النون ، على مابين في الإدغام .وأما السين فإنها تشبه التاء لهمسها وتقارب مخرجيها .و الهاء مشبهة للهمزة ، من جهة تقارب مخرجيهما ، لأنهما من حروف الحلق ولما كانت هذه الحروف الثلاثة لم تشبه حروف العلة ، بل أشبهت المشبه بها ، لم تجئ مزيداً إلا في ألفاظ محفوظة ، وأما كن مخصوصة لا تتعداها ، فهي أقل الحروف زيادة لذلك [٣] .

و تكون الزيادة لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى ، كحرف مضارع ، وللإلحاق كواو كوثر ، وللمد كألف رسالة ، وللعوض كتاء زنادقة ، وللتكثير كميم ابنُم ، وللإمكان كألف الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وللبيان كهاء السكت نحو : ماليه زيدت لبيان الحركة [٤] .

---

(١) انظر : دروس التصريف ٣٥

(٢) انظر: الكتاب ٣١٤/٤ - ٣١٨، والممتع ٢٠٨/١

(٣) الممتع ٢٠٨/١ -٢٠٩

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤٢٧/٤

مسائل المنع في حروف الزيادة

قسمت الممنوعات في هذا المبحث إلى نوعين :

النوع الأول : ما يمتنع زيادته من حروف الزيادة ، وفيه عشر مسائل

المسألة الأولى : يمتنع زيادة الواو في المواضع التالية :

١- لا تزاد الواو أولا :

منع النحاة زيادة الواو في ابتداء الكلمة ، قال سيبويه : " الواو لا تزاد أولاً أبداً[١] " وعللوا لهذا المنع بعدّة أمور هي [٢]:

- ثـــقل الواو في نفسها و أن زيادة الواو تؤدي في بعض المواضع إلى اجتماع ثلاث واوات فاء الكلمة ، وحرف المضارعة وحرف العطف ، وذلك مستثقل مستنكر

- أن زيادتها أولاً تقود إلى التغيير والقلب واللبس ، ويكون ذلك فيها أثقل لأنها زائدة وتفصيل ذلك أنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطرد فيها قلبها همزة نحو : أُقتت ، فكان يؤدي إلى اللبس . ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالمطرد نحو إسادةٍ ، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقر الكلمة لا نضم أولها فجاز قلبها همزة ، نحو تحقير وزةٍ : وزُيزةٌ .

- كراهة أن تقع طرفا فيلزمها البدل [٣].

٢ ـــ يمتنع زيادتها إذا صحبت حرفين فقط ، فحينئذ تكون أصلا ، نحو: وعد وعود في الأفعال و نحو دلو في الأسماء .

٣ـــ يمتنع زيادتها في مضعف الرباعي ، إنما تكون أصلا ، نحو: وسوس في الأفعال ، و نحو: وسوسة في الأسماء [٤] . وقال الرضي : " هذا وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث كالأول والرابع كالثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ، إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضاً لو قلا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَينٍ ويَيْر ، ولو قلنا بزيادة

---

(١) الكتاب ٣١٥/٤، وانظر: المقتضب ٩٧/١ ، والمنصف ١١٢/١، وسر الصناعة ٥٩٥/٢، ونزهة الطرف ١٦٨/٢، واللباب ٢٣/٢-٢٢٩،وشرح الشافية للرضي ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤

(٢) انظر : المنصف ١١٢/١، وسر الصناعة ٩٥٩/٢، ونزهة الطرف ١٦٨/٢، واللباب ٢٣/٢-٢٢٩، وشرح الأشموني ٤٣٦/٤ .

(٣) المقتضب ٩٧/١

(٤) انظر : الكتاب ٣١٠/٤ ، والممتع ٢٨٠/١ ، والارتشاف٩٨/١

الثانية لكانت من باب قَلِقٍ وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لا نحكم في نحو قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة ، لدفع التحكم [١] .

المسألة الثانية : يمتنع زيادة الألف في المواضع التالية :

١- لا تُزاد الألف أولا : منع النحاة زيادة الألف في ابتداء الكلمة ، قال المبرد: " الألف لا تزاد أولاً [٢] "

وذلك لخفة الألف وسكونها ، فهي لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال فيتعذر النطق بها في ابتداء الكلام [٣] .

٢ـ يمتنع زيادتها إذا صحبت حرفين فقط ، فحينئذ تكون أصلا ، ومثالها في الأفعال: قال وباع ، ومثالها في الأسماء نحو باب وناب

٣ـ يمتنع زيادتها في مضعف الرباعي ، إنما تكون أصلا ، ومثالها في الأفعال نحو: قوقى [٤] وفي الأسماء نحو ضوضى [٥] .

المسألة الثالثة : تمتنع زيادة الياء في مواضع

كثرت زيادة الياء أولا وثانية وثالثة ورابعة ، ولا يخلو منها حرف أو من بعضها فهي من أمهات الزوائد [٦]، ولكن منعت زيادتها في بعض المواضع وهي :

١- لا تزاد الياء أولاً إذا أصبحت أربعة أصول في الأسماء، فحينئذ يحكم عليها بالأصالة قال سيبويه : " ألا ترى أنك لم تجعل الواو في ورنتَلٍ زائدة لأنها لا تزاد أولاً ، ولا الياء في يستعُورٍ [٧] ؛ لأنها لا تزاد أولاً في الأربعة ، فإنما تنظر إلى الحرف كيف يزاد وفي أي المواضع يكثر . فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو بعضهن

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٦٦/٢-٣٦٨

(٢) المقتضب ٩٦/١ ، وانظر : والمنصف ١٥٤/١ ، ونزهة الطرف ١٦٧/٢، واللباب ٢٢٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٣٧٥/٢. وشرح الأشموني ٤٣٦/٤

(٣) انظر : المقتضب ٩٦/١ ، والمنصف ١٥٤/١ اللباب ٢٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٦/٤

(٤) قوقت الدجاجة قوقاة : أي صوتت ، انظر: المعجم الوسيط (قوق) ٧٦٧/٢

(٥) انظر:الكتاب ٣١٠/٤ ، والممتع ٢٨٠/١ ، والارتشاف٩٨/١

(٦) انظر مواضع زيادتها في : الكتاب ٣١٨/٤ ، والمقتضب ٩٧/١ ، والمنصف ١٥٤/١ اللباب ٢٢٧/٢ ، والممتع ٢٨٦/١ – ٢٨٩ ، ونزهة الطرف ١٧٠/٢

(٧) اليستعور : شجر ، انظر : مجمل اللغة لابن فارس (باب السين والفاء) ٤٦٢/١

إلا أن الواو لا تلحق أولاً ، ولا الياء أولاً فيما ذكرت لك [١] . وعللوا لامتناع زيادتها: متصدرة أربعة أحرف أصول : لأن بنات الأربعة فصاعدا لا تلحقها الزيادة من أولها أصلاً إلا في الأفعال نحو : تدحرج والأسماء الجارية عليها نحو : مدحرج، فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطع بأن الياء في أولها أصل[٢].

أما إذا صحبت أربعة أحرف في الفعل فهي زائدة نحو: يدحرج ويزلزل

٢- إذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته فالياء أصل ، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول ، نحو ياسر ، من اليسر ، و يافع من اليَفَع .

٣- إذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما و ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أولاً ، أو الهمزة ، أو غير ذلك من الحروف الزوائد . فإن كان الميم أو الهمزة قضيت على الياء بالأصالة وعلى الميم والهمزة بالزيادة ، وذلك نحو أَيدع و مِيراث .

٤- إن كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها و لم تكن الياء فيها أولاً قضي عليها بالزيادة ، لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ولا في بنات الأربعة .

٥- يمتنع زيادتها في مضعف الرباعي ، إنما تكون أصلا ، ومثالها في الأفعال نحو: حيحيتُ [٣]

المسألة الرابعة : تمتنع زيادة الهمزة في المواضع التالية [٤] :

موضع زيادة الهمزة أن تقع أولا نحو: أحمر وأفلُس وأقلام وأكرمتُ . أما إذا وقعت في غير هذا الموضع ، فلا تعدُّ زائدة إلا بثبت قال سيبويه : " والهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت [٥] "

وسبب المنع أنها لم تكثر زيادتها ، فهي تكن زائدة غير أول إلا في مواضع معلومة [٦] .

والمواضع التي يمتنع زيادة الهمزة فيها هي :

١- إذا تصدرت وبعدها حرفان أصليان نحو : أخذ وأمر ، يحكم عليها بالأصالة .

---

(١) الكتاب ٣١٨/٤

(٢) انظر : الممتع ٢٣١/١

(٣) حيحيت بالغنم : أي صوّتُ ، وهو أصل حاحيتُ .

(٤) انظر : الممتع ٢٣٠/١-٢٣٢

(٥) الكتاب ٤/ ٣٢٥ ، وانظر : المقتضب ٩٧/١-٩٨ ، والمنصف١٠٥/١

(٦) انظر : المنصف١٠٥/١

٢- إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدهما الزيادة والأصالة فلا يحكم بالزيادة إلا بالدليل ومن ذلك : أرطى فالهمزة دليل على زيادة الألف وأصالة الهمزة .

٣- إذا تصدرت وبعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها كانت أصلاً بشرط أن تكون في الأسماء ، نحو : إبراهيم وإسماعيل ، فإن كانت في الأفعال نحو : أُدحْرِجُ فهي زائدة وهي همزة المتكلم المقطوعة [١] .

وعللوا لامتناع زيادتها: متصدرة أربعة أحرف أصول : لأن بنات الأربعة فصاعدا لا تلحقها الزيادة من أولها أصلاً إلا في الأفعال نحو : تدحرج ، والأسماء الجارية عليها نحو : مدحرج فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطع بأن الهمزة أولها أصل [٢] .

٤- إذا أتت في حشو الكلام لا تزاد إلا بثبت ، فهي أصلية في نحو: برأل الديك [٣] وهي زائدة في نحو: شمأل وشأمل [٤] يدل على ذلك قولهم : {شملت الريح فهي تشملُ شمولا } [٥] .

المسألة الخامسة : امتناع زيادة التاء:

تمتنع زيادة التاء في الأسماء إلا بثبت فلا يقاس على المواضع التي قلّت زيادتها فيها إنما يقاس على مواضع الكثرة فيها .

وقد حدد سيبويه المواضع التي تكثر زيادتها فيها وهي في الأفعال (افتعل واستفعل وتفاعل و تفوعل وتفعّل وتفعول وتفعيل) وفي الأسماء للتأنيث وفي المصادر نحو (تفعُّل وتفاعل والتفعيل) [٦] ثم ذكر أنها لا تزاد فيما خلا هذه المواضع في الأسماء إلا بثبت فقال : " وليس كثرتها في الأفعال والمصدر أولاً نحو ترددٍ ، وثانية نحو استردادٍ ، وفي الأسماء للتأنيث ، تجعل

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤

(٢) انظر : الممتع ٢٣١/١

(٣) برأل الديك : نفش ريش عُنقه متهيئاً للقتال ، انظر : المعجم الوسيط ٤٦/١

(٤) الشمأل هي: الريح التي تهب من ناحية القطب ، أي الرياح الشمالية . انظر اللسان (شمل) ٢٠٠/٧

(٥) انظر : المقتضب ٩٨/١

(٦) انظر : الكتاب ٣١٨/٤ ، والمقتضب ٩٩/١، والمنصف١٠٥/١ ، ونزهة الطرف ١٨٠/٢

سِوى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدةً بغـــير ثبت ؛ لأنها لم تـــكثر فيهما هذه المواضع [١] "

ومن مواضع زيادتها التي تحتاج إلى ثبت ، زيادتها في (تألب) لأنه من ألب يألب وزيادتها في (تـــُرْ تب) لأن الترتب الشيء الراتب الثابت ولأنه لا يوجد في الكلام (فـــُعْلل) .

وعلة المنع عنده هي القلة فهو كثيراً ما يردد : (وذلك أنها لم تكثر زيادتها في الأسماء والصفة ككثرة زيادة الأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) والهمزة والميم أولاً) [٢].وذكر ابن جني أنها إذا جاءت في موضع تقابل فيه أحد الأصول ، حكم عليها أنها أصل [٣] .

أما ابن عصفور فقد قسمها إلى قسمين: قسم يحكم عليه بالزيادة أبدا ولا يكون أصلا وهي المواضع التي حددها سيبويه سابقا، وقسم يحكم عليه بالأصالة ولا يحكم عليه الزيادة إلا بدليل وهو ما عدا ذلك[٤] .

المسألة السادسة : امتناع زيادة الميم حشواً أو طرفا :

كثرت زيادة الميم أولاً في الأسماء، وامتنعت في الأفعال ،وقلّ مجيئها زائدة في وسط الأسماء وطرفها حتى منعه النحاة إلا بثبت، قال المبرد: " والميم بمنزلة الهمزة ، إلا أنها من زوائد الأسماء وليست من زوائد الأفعال [٥] " ، وقال سيبويه : " فأما الميم فإذا جاءت ليست أول الكلام فإنها لا تزاد إلا بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدة [٦]"

ولا تزاد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج محمول في الزيادة على نحو مَقْتل ومَضْرِب حُمل المجهول على المعلوم ، وأما مَعَدٌ ومِعْزًى فقد مضى حكمهما ، ومخالفهما لهذا الأصل ، فإن تقدم على أربعة أصول فصاعداً كما في مَرْزَنجُوش حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسمـــاء المتصلة بالأفعال كالمُدحرِج ، اسم فاعل من دَحْرَجَ والمُدحرَج اسم مفعول

---

(١) الكتاب ٣١٨/٤

(٢) المرجع السابق : ٣١٧/٤- ٣١٨- ٣١٩

(٣) انظر : التصريف الملوكي ٢٠

(٤) انظر : الممتع ٢٧٢/١

(٥) انظر : المقتضب ٩٨/١

(٦) انظر: الكتاب ٣٢٥/٤، والمقتضب ٩٨/١ ، والمنصف ١٥١/١

ومكاناً وزماناً ومصدراً .[١]

وجعل ابن جني زيادتها غير أول محصورة على المسموع عن العرب ولا يقاس عليه ، فقال : " وقد زيدت الميم حشواً ، وذلك شاذ ، لا يقاس عليه ، قالوا: دُلامصٌ ، فالميم عند الخليل زائدة ، ومثاله : فُعامِل ، وذلك لأنه بمعنى الدِلاص ، وهو البراق . وقالوا للأسد : هِرماس ومثاله : فِعمَال ، لأنه من الهرس ، وهو الدق ، وقالوا: لبنٌ قُمارِص ، ومثاله : فُمَاعِل . وقد زيدت الميم آخراً زيادة أكثر من زيادتها حشواً ، وكلاهما شاذ ، ولا يقاس عليه ،من ذلك : زُرقُم ، وفُسحُم ، وهم : فُعلُم ، وقالوا : دِلقَم ، وهي فِعلَم [٢] " .

المسألة السابعة : تمتنع زيادة النون في مواضع

حدد سيبويه المواضع التي تكثر زيادة النون فيها وهي على حد تعبيره : في الانصراف [٣] وفي الفعل إذا أكد بإحدى نوني التوكيد وفي الجمع والتثنية ، وفي فِعلان وفُعــلان للجمع وفي فعلان مصدراً [٤] ثم قال : " ولا تجعلها زائدة فيما خلا إلا بثبت كما فعلت ذلك بالتاء و لم تكثر في الاسم والصفة ككثرة الهمزة في (أُفعل) وفي سائر الأبنية أولاً وفي الفعل ، فهي والتاء لا تعدِلان الهمزة أولاً ولا الميم أولاً [٥] " .

وعليه فالمواضع التي منعت فيها زيادة النون هي :

١- لا تزاد في غير المواضع التي تكثر زيادتها فيها إلا بثبت ، ومن ذلك أنها لا تزاد إذا كانت ثانية ساكنة إلا بثبت وذلك نحو : حِنْبَتْرٌ[٦] و عَندَلِيبٌ، وذلك لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال ، ولأن أمهات الزوائد لا تقع ثانية فيه [٧] . وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يزاد إلا بثبت ، كما لم يزدْ وهو ثانٍ ساكناً إلا بثبت وذلك : جَنعْدَلٌ ، وخَدَرْنَقٌ . وعلة المنع هي : قلتها في الكلام ، وقلة وقوع الزوائد في موضعها [٨] .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٧٣/٢، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤

(٢) التصريف الملوكي ١٩-٢٠ ، وانظر : الممتنع ٢٣٩

(٣) أي تزاد علامة للصرف نحو : (هذا زيدٌ) و(رأيتُ زيداً)

(٤) الكتاب ٣١٨/٤-٣١٩، وانظر: المقتضب ٩٨/١ – ٩٩ ، والمنصف ١٠٢/١، والممتع ٢٥٧/١، وقد أضاف ابن عصفور مواضع أخرى تزاد فيها النون دون حاجة لدليل .

(٥) الكتاب ٣١٩/٤ وانظر ٢٣٦/٤.

(٦) الحِنْبَتْرُ: الشّدَّةُ ، انظر : اللسان مادة (حنر) ٢١٦/٤

(٧) الكتاب ٣١٩/٤ وانظر ٢٣٦/٤.

(٨) الكتاب ٣٢٣/٤-٣٢٤

٢-لا تزاد النون أولاً في الأسماء ،قال المازني : " فأما النون والتاء : فإذا كانتا أولاً وكانتا على مِثالِ الأسماء مع ما هُما فيه ، فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت ؛ نحو : نَهْشَلٍ. [١] ودلل سيبويه على امتناع زيادتها أولاً في الأسماء بقوله : " ولو سميت رجلاً نَهْشلاً أو نْهضلاً أو نْهسرًا صرفته ولم تجعله زائداً كالألف في أفْكلٍ، ولا كالياء في يَرمعٍ ؛ لأنها لم تكن في الأبنية والأفعال كالهمزة أولاً ، ولا كالياء وأختها في الكلام ، لأنهن أمهات زوائد [٢] " .

وذكر ابن عصفور أنه لم يرد عند العرب من الأسماء ما زيدت فيه النون أولاً ، إلا لفظ (نرجس) حيث قال:" وعلى نفعل نحو نرجس، ولا يحفظ غيره وهو أعجمي فيما نظن [٣] " وقد قُضى بزيادة النون في (نرجس) لأنها لا تقع موقع حرف من الأصل ، ولئلا يترتب عليه بناء (فَعْلِل) وهو غير موجود في أبينة الأسماء [٤] وقد نص النحاة على أن الحرف إذا كان جعله زائداً يؤدي إلى بناء غير موجود ، وكذلك جعله أصلياً ، قضى عليه بالزيادة للدخول في الباب الأوسع ، لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول .[٥]

ولكن كيف يكون الحكم بالزيادة مع أعجمية الكلمة ؟ هذا ما علل له الشيخ خالد بقوله : " تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربي [٦] ".

٣-إذا جاءت في موضع تقابل فيه أحد الأصول ، حكم عليها بالأصالة . إلا أن يدل الاشتقاق على زيادتها فيحكم بها ، وإن جاءت مخالفة لبناء الأصول حكم بأنها زائدة . نحو : عنتر ، التاء والنون والتاء أصلان ، لأن النون تقابل الفاء منه وكلاهما أصل فكلاهما إذاً أصل أما (نرجس) فالنون زائدة ومثاله نَفَعِل وليس في الكلام مثل جَعفِر [٧] .

---

(١) المنصف ١٠٢/١

(٢) الكتاب ٣١٩/٤.

(٣) الممتع ٨٠/١

(٤) انظر : المنصف ١٠٤/١ ،والتصريف الملوكي ٢١، والوجيز ٣٥، وشرح الشافية للرضي ٣١١/٢ والمبدع ١٣٣. الممتع ٢٦٦/١

(٥) انظر : الممتع ٢٦٦/١، والمقرب ١٤٨/٢.

(٦) شرح التصريح ٣٦٢/٢ .

(٧) انظر التصريف الملوكي ٢٠

المسألة الثامنة : امتناع زيادة اللام إلا في ألفاظ محفوظة :

تمتنع زيادة اللام في الأفعال ، ولم تسمع زيادتها إلا في ألفاظ محفوظة عن العرب ولا يقاس عليها ، وقد نص ابن عصفور على امتناع زيادتها في الأفعال فقال: " ولا تحفظ زائدة في فعل [١] " .

وذكر المازني أن زيادتها غير متلئبة ولا مستقيمة ولا كثيرة [٢]، وقال الميداني : " اللام تقل زيادتها [٣] " وذكر الرضي أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة [٤] .

والألفاظ التي سمعت زيادة اللام فيها هي : " (ذلك) لقولك في : ذاك ، و (أولالِك) لقولك : أولاكَ وأولئكَ . وزيدت أيضاً في : (عَبدَلِ) ، لأن معناه العبد ، وفي (فَحْجَل) لأنه من الأفَحَج وفي (زيْدِل) لأن معناه زَيد . وكذلك هي زائدة في هُنَالِكَ لأن معناه هناك [٥]" وهي كما سبق محفوظة لا يقاس عليها .

وسبب منع زيادتها ومنع القياس على المسموع أنه لم يكثر زيادتها على لسان العرب فلما قلت زيادتها مُنعت [٦].

وعلل ابن يعيش قلة زيادة اللام بقوله :اللام أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين [٧] .

المسألة التاسعة : امتناع زيادة السين :

تمتنع زيادة السين إلا في موضع واحد فقد نص النحاة على أنها لا تُزاد إلا في استفعل وما تصرف منه قال سيبويه : " ولا تلحق السين أولاً إلا في استفعل ولا التاء ثابتة وقبلها زائدة

---

(١) الممتع ٢١٦/١.

(٢) انظر : التصريف بشرح المنصف ١٦٥/١.

(٣) نزهة الطرف١٨٥/١، وانظر : شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤

(٥) انظر : الكتاب٢٣٧/٤ ، والمقتضب ١٠٠/١ ، المنصف١٦٥/١، والتصريف الملوكي ٢٥ ، والممتع ٢١٣/١ – ٢١٦

(٦) انظر: الممتع ٢١٦/١.

(٧) شرح المفصل ٦/١٠

إلا في هذا .[١] " ، وقال المبرد " أما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد وهو استفعل وما تصرف منه " [٢] وذلك لأنها لم تسمع زيادتها في غير هذا الموضع .

وأضاف ابن عصفور موضعاً آخر وهو زيادتها في الوقف لتبين كسرة الكاف من المؤنث في لغة بعض العرب نحو : مررتُ بكِس وأكر متُكس . [٣]

المسألة العاشرة : امتناع زيادة الهاء :

زيادة الهاء قليلة جداً فهي لم تزد إلا في موضعين فقط:

الموضع الأول : زيدت لبيان الحركة نحو قولك "أرمُه" ومنه (ما هيه) في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾[٤].

والموضع الثاني : بعد ألف المد في الندبة والنداء نحو : واعلماه ويا غلاماه . [٥]

وأضاف ابن عصفور على ما سبق زيادتها في كلمات معدودة وهي : "أُمَّهةٌ " و"هِجْرع" وهِرْكسولةٌ" و" هِمْلَع" و"أَهْراقَ" و"أَهْراحَ الماشيةَ" .

ونسب ابن الحاجب و ابن عصفور للمبرد رأيه في عدم جعل الهاء من الحروف الزوائد .[٦]

وفي المقتضب خلاف ذلك ، فقد عدّها المبرد من إحدى حروف الزيادة العشرة .[٧]

النوع الثاني :الممنوعات المتعلقة بحروف الزيادة

المسألة الأولى: امتناع الجمع بين الحرف الزائد للعوض والحرف المعوض عنه

تكون الزيادة للعوض ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه . والعوض هو : أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها [٨] والتعويض أن تقيم حرفا مقام حرف في غير موضعه نحو (تاء) عدة وزنة (وهمزة) ابن واسم [٩]

---

(١) الكتاب ٢٨٤/٤.

(٢) المقتضب ٩٩/١، وانظر: المنصف ٧٧/١.

(٣) الممتع ٢٢٢/١

(٤) سورة القارعة: آية ١٠

(٥) انظر :الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٠٠/١، والممتع ٢١٧/١

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢، والممتع ٢١٧/١.

(٧) انظر :المقتضب ٩٦/١

(٨) الأحاجي ٤٦

(٩) شرح المفصل ٧/١٠

ولأن الحرف الزائد يراد للتعويض عما حذف من الكلمة فلا يجوز حينئذ الجمع بين العوض والمعوض عنه فالعوض لا يكون إلا من المحذوف. قال ابن جني في (باب زيادة الحرف عوضا عن آخر محذوف) : " اعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر عوضا منه على ضربين : أحدهما أصلي والآخر زائد [١] " ، وقال: " وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة ، لحقت عوضا من ياء المد في زناديق وفرازين وجحاجيح [٢] "، وعليه فلا يجوز أن نقول : زناديقة وفرازينة وجحاجيحة بالجمع بين العوض (التاء) والمعوض عنه (الياء). قال الزجاجي : " ألا ترى أنه غير جائز أن تقول الزناديقة والفرازينة فتجمع بين الياء والهاء لأنهما يتعاقبان فإما أن تقول الزناديق والفرازين أو الزنادقة والفرازنة، وكذلك لا تقول يا اللهم فتجمع بين الميم المثقلة في آخره وحرف النداء في أوله [٣] " و قال ابن السراج : " (فَمٌ) إذَا شئتَ قلتَ: (فَميٌّ) لأَنَّهم قَالوا: فَموانِ ولَو لَم يقولوهُ لم يجزْ لأَنهُ لا ينبغي أَنْ يجمعَ بينَ العوضِ والمعوضِ وبينَ الحرفِ الذي عُوِّض فالميمُ إنّما جُعِلَتْ عوضًا مِنَ الواوِ إذا قلتَ: فُو زيدٍ [٤] " .

وعلة المنع في هذه المسألة : انتفاء الغرض إذ أنه عوض بالحرف الزائد لعدم وجود المعوض عنه فإنّ وُجِد الأصل فلا حاجة للتعويض .

المسألة الثانية : امتناع زيادة الحرف للإلحاق في مواضع

تكون الزيادة للإلحاق ،ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلٌّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به اسماً رباعيًّا لا خماسيًّا [٥] ". ومثال الملحق من الأفعال: (جَلْبَبَ ، ومثاله من الأسماء: جَدْوَلُ ، قال ابن عصفور :" فإذا كان الحرف المزيد من الكلمة في مقابله حرف أصلي ، من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه

---

(١) الخصائص ٢/٢٨٥

(٢) المرجع السابق : ٢/٣٠٢

(٣) اللامات ٩٠

(٤) الأصول ٣/٧٨

(٥) شرح الشافية للرضي ١/٥٢، وانظر: التّسهيل٢٩٨، والمساعد٤/٧١.

الحرف الزائد ، قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلا أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر ، أو ياءً أو واواً حركتهُ ما قبلها من جنسها،نحو: قضيب و عجوز ، أو ميماً أو همزة أول كلمة [١] " بل إن هذا الإلحاق (بالواو والياء والألف) لا يقدم عليه إلا أن يُسمَع، فإذا سُمع قيل: أُلحق ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطرد، أما الإلحاق المطرد فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق [٢] . لذلك فإنه يمتنع أن تكون زيادة الحرف للإلحاق في المواضع التالية :

١- الألف لا يُلحق بها حشو الكلمة ، قال ابن جني : "فإن الألف لا تكون للإلحاق حشو أبدًا ، إنما تكون له إذا وقعت طرفًا لا غير، كأرطيّ ومعزي [٣] " وقال : " ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا نحو أرطىً ... وذلك أنها إذا وقعت طرفًا وقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم وإذا وقعت حشوًا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركه [٤] " وعلل له ابن عصفور بقوله : " لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة ، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة . فإذا قدرتها منقلبة لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبتْ عنه ساكناً أو متحركاً . فلا يُتصور أن يكون ساكناً ، إذ لا موجب لإعلاله . ولا يُتصور أن يكون متحركاً ، لأنه يؤدي إلى تغير الملحق عن بناء ما أُلحق به ، وذلك لا يجوز [٥] " لأنه لا فائدة حينئذ من الإلحاق .

٢- يمنع الإلحاق بالياء المكسورُ ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، قال ابن عصفور: "وأما الياء المكسورُ ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأُجريا في منع الإلحاق بهما مُجرَى الألف ، لشبهها في الاعتلال والمد[٦] " وإن لم تكن كذلك يجوز الإلحاق بها فمثال الْوَاو ثَانِيَة جَوْهَر مُلْحق بِجَعْفَر فالواو بِإِزَاءِ الْعين والياءُ ثَانِيَة مثل خَيْفَق ومثالُهما ثَالِثَة جَدْوَل فالواوُ بمنزلةِ الْفَاء من جَعْفَر وعِثْيَر فالياءُ بِإِزَاءِ الْهَاء من دِرْهَم [٧] .

---

(١) الممتع ٢٠٦/١ -٢٠٧

(٢) انظر : المنصف ٤١/١

(٣) الخصائص ٤٨٥/٢

(٤) المرجع السابق : ٣٢٠/١

(٥) الممتع ٢٠٦/١

(٦) المرجع السابق : ٢٠٦/١

(٧) انظر : اللباب٢٨١/٢

٣-الحرف الزّائد للإلحاق لا يكون أوّلاً، كهمزة (أَفْعَــل) و (أَفْعُــل) و (افْعَــل) و (أفعِل) و (إفْعَل) وتاءِ (تَفْعِل) وميمِ (مِفْعَل) ، قال العكبري : " واعلمْ أنَّ حرفَ الإلحاقِ لَا يكونُ أوَّلاً لأنَّ الزيادةَ أوَّلاً تكونُ لِمَعْنى إذْ حقُّ الْمَعْنى أنْ يُدلّ عَلَيْهِ من أوَّلِ الْكَلِمَة ليستقرَّ الْمَعْنى فِي النَّفس من أوَّلها [١] "، و قال ابن عصفور : " الهمزة والميم أولاً لم يُلحق بهما ، لأن العرب قد عزمت على زيادتهما أولاً ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول إلا فيما شذّ فلما عزموا على ألا يكونا أصلين لم يستعملوهما في ذينك الموضوعين للإلحاق لأن في ذلك تقريباً لهما من الأصول وتنزيلاً لهما منزلتهما ، فيكون ذلك نقضاً لما اعتزلوه من زيادتهما [٢]

أما إذا انضمّ إلى الزّيادة أوّلاً زيادةٌ أخرى، صارت للإلحاق، وذلك نحو: أَلَندَدٍ [٣] وأَلَنجَجٍ [٤] ؛ الهمزة والنّون للإلحاق، وكذلك: يَلَندَدٌ، ويَلَنجَجٌ، فإن زالت النّون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق؛ وذلك نحو: أَلَدَّ، ويَّلَجَّ؛ وعلّة ذلك أنّ الزّيادة، في أوّل الكلمة، إنّما بابُها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنّما يكون مفرداً أبداً [٥]

المسألة الثالثة : امتناع زيادة ما عدا حروف الزيادة إلا في التضعيف

يمتنع زيادة أي حرف عدا حروف الزيادة ، فباقي الحروف لا تزاد إلا في التضعيف ، وقد أفرد لها سيبويه بابا فقال : " هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزيادة اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها ، فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف . فهكذا وجه الزيادة من موضعها .[٦] .

وصرح ابن جني بالمنع فقال : " فتبين أن حروف الزيادة التي يجب أن تورد هنا ، إنما هي العشرة المتقدمة الذكر، وما عدا ذلك من الحروف لا يزاد إلا في التضعيف . فإن كل حرف يضعف فإن أحد المضعفين زائدٌ ، مالم تقمِ الدلالة على أصلها . وذلك بأن يؤدي

---

(١) اللباب٢/٢٨٠

(٢) الممتع ١/٢٠٦ -٢٠٧

(٣) الألندد: شديد الخصومة، وينظر: اللسان (لدد) ٣/٣٩١.

(٤) الألنجج: عود طيب الرائحة، وينظر: اللسان (لجج) ٢/٣٥٥.

(٥) انظر: الخصائص١/٢٢٩ ، وتداخل الأصول ١/٢٢٥

(٥) الكتاب ٤/٢٧٦

جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، نحو ردّ ، إذ لا بد من فاء وعين ولام [١] .

المسألة الرابعة : لا تلحق الزيادة الأسماء الرباعية من أولها إلا الميم:

الزيادة أولا بابها الأفعال ، وهي لا تلحق الأسماء الرباعية إلا على ضرب واحد منها قال سيبويه : " الزيادة لا تلحق بناء الأربعة أولاً إلا الأسماء من أمثالها نحو :"مُدَحْرَج" [٢] وهذا الحكم بالمنع يتردد كثيراً في حروف الزيادة .

وسبب المنع في هذه المسألة هو قلة الزوائد في الأسماء الرباعية وقلة تصرفها فالزوائد لا تليق بأول الكلمة كما تليق بوسطه وآخره قال ابن جني : " إنما لم تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن إلا ما كان جارياً على فِعْلٍ لقلّة الزوائد في بنات الأربعة أصلاً . أنه ليس لها تصرف ذوات الثلاثة وكثرتها . ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجيء فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان وهما انقَحْلٌ، وإنْزَهْوٌ لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعْلٍ نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج".[٣]

فالزيادة أولاً بابها الأفعال فهي فيها أسوغ ، وإليها أقرب من الأسماء ، ولا تجد اسماً اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل نحو مُنطلق ومستخرج ، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة لما جاز وقوع زائدتين في أولهما وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .[٤]

المسألة الخامسة : لا تلحق الزيادة الأسماء الخماسية من أولها

لا تلحق الأسماء الخماسية الزيادة من أولها ، فالزيادة أولا بابها الأفعال، قال ابن جني : " لا تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلا ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدء وا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين من أولها لقوة

---

(٦) الممتع ٢٠٤/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٩/٤، وانظر : تصريف المازني ١٤٤/١، والمنصف ١٤٤/١، والممتع ٢٣١/١.

(٣)المنصف ١٤٤/١

(٤) المرجع السابق : ٢٩/١

الأول وضعف الآخر.ألا ترى أن الزيادة إنما تجيء في مثل : {عضْرفُوط [١] وعنْدَليب[٢] ويَسْتْعور [٣] وقبعثرى [٤]}حشوا و آخرا و ولا يقع شيء من ذلك في أول الكلمة على أن الزيادة فيها حشوا أكثر منها آخرا ، وكل قليل. وإذا كانت ذوات الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة لا تقع الزوائد في أولها إلا في ضرب واحد منها .... فذوات الخمسة على طولها وقلة تصرفها وكثرة حروفها أولى بذلك يدل على أن الزيادة في أول الكلمة بابها الفعل ، أنه لم يأت في ذوات الأربعة إلا فيما كان جاريا على فعل نحو مدحرج وبابه والخماسية لا فعل منها ؛ فلذلك لم يزد في أولها [٥] " .

المسألة السادسة : لا زيادة في مضعف الرباعي :

إذا تصدر مُضعف الرباعي حرف مزيد حكم عليه بالأصالة ، فلا زيادة في مضعف الرباعي نحو : وسوس ومرمر . وإذا أتى المزيد وسطاً أو آخر في مضعف الرباعي حكم عليه أيضاً بالأصالة فلا زيادة فيه . و(ياء) ضوضيتُ أصليه لأنها في موضع تضعيف فهي بمنزلة صلصلت قال سيبويه : " وقوقيتُ بمنزلة ضَوضيتُ وحاحيتُ لأن الألف بمنزلة الواو في ضَوضيتُ ، وبمنزلة الياء في صِيصية ، فإذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة ، ولا تزيد إلا بثبت فهما كياءي حَيِيتُ ، وقال : والراكوك كذلك لا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة القلقال " .[٦]

وقد سبق قولهم بامتناع زيادة الواو والألف والياء في مضعف الرباعي ، وعلة ذلك القلة ؛ لأنه لو قيل إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَينٍ ويَيْر ، ولو قيل بزيادة الثانية لكانت من باب قَلقٍ وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لا يحكم في نحو : قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة ، لدفع التحكم [٧] .

---

(١)العضْرفوط : ذكر العظاء ، انظر :جمهرة العرب (ما جاء على فعلاء) ١٢٢٩/٣

(٢) العنْدَليب : طَائِر أَصْغَر من العصفور ، وقيل هو البلبل ، انظر: تهذيب اللغة باب العين والدال ٢٢٦/٣

(٣) اليَسْتْعور: يقال: (إنه) مكان، ويقال هو شجرٌ تتخذ منه المساويكُ ، انظر : مجمل اللغة ، باب السين والفاء وما يثلثهما ٤٦٢/١ ، ومقاييس اللغة مادة (سعر) ٧٦/٣

(٤) القبعثرى : الجمل العظيم ، انظر : اللسان (قبعثر) ١٧/١١

(٥) المنصف ٣٣/١ ــ ٣٤ ، وانظر : الممتع١٥٦/١

(٦) الكتاب ٣١٥/٤

(٧) شرح الشافية للرضي ٣٦٦/٢-٣٦٨ ، وانظر ص :٢٩٥

المبحث الثالث

الإعلال والإبدال

الإعلال في اللغة : جعل الشيء ذا علة. يقال :علَّه الحزنُ: علَّه، أي أمرضه ، و أصابه بعِلّة و أعلَّ اللَّفْظَ: أدخل فيه الإعلال [١]، وتَعَلَّلَ بالأمرِ أَي تَشاغَل، أَو تعلَّلَ بِهِ: تلَهَّى وَتَجَزَّأَ [٢].

الإعلال في الاصطلاح : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيف، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْب، وَالْحَذْف وَالإِسْكانُ. وَحُرُوفُهُ الأَلفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ. وَلاَ تكون الألف أصلا في الْمُتَمَكِّن وَلاَ فِي فِعْلٍ، وَلَكِنْ عَنْ وَاو أَوْ يَاءٍ [٣] "

و قيل المراد به: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة "و، أ، ي" ، وما يلحق بها – وهو: الهمزة– بحيث يؤدي هذا التغير إل حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرف آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة، يجب مراعاتها. [٤] .

الفعل أصلاً في الإعلال ؛ لأنَّه فرع ، والإعلال حكم فرعي فهو أحق به ؛ ولأنَّ الفعل مستثقل والإعلال تخفيف فاستدعاؤه له أشد [٥].

وللإعلال أربعة أنواع : إعلال بالقلب وبالحذف وبالإسكان وبالنقل .

الإبدال في اللغة : هو مصدر أبدل والبدل في اللغة العوض[٦] ، والخلف يقال : بِدل الشيء وبدله وبديله الخلف منه والجمع أبدال . وأبدل الشيء من الشيء وبدله : اتخذه بدلاً واستبدال الشيء بغيره وتبديله به إذا أخذه مكانه ، وأبدلت الشيء إذا جئت له ببدل وبادله مبادلة وبدلاً إعطاء مثل ما أخذ منه ، وبدله تبديل حرفه وتبدل غير ، والأصل آخر [٧] .
قال ابن سيده : حد البدل وضع شيء مكان غيره [٨].

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصر ١٥٤٠/٢

(٢) تاج العروس ٤٤/٣٠

(٣) شرح الشافية للرضي ٦٦/٣

(٤) النحو الوافي ٧٥٦/٤

(٥) إيجاز التعريف ١٧٥

(٦) مادة (عوض) مقاييس اللغة ، واللسان مادة (عوض)١٩٢/٧

(٧) مادة (بدل) ، اللسان ٣٤٣/١ – ٣٤٤ .

(٣) المخصص ٩٩/٤

الإبدال في الاصطلاح : هو إقامة حرف مقام حرف آخر [١]، قال ابن فارس : " ومن سنن العرب : إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، يقولون : مدحه ومدهه ،و رفل ورفن ، وهو كثير مشهور ، قد ألف فيه العلماء [٢] ".

والفرق بين الإبدال والعوض : أن الإبدال يتقيد بمكان المبدل منه والعوض لا يتقيد بمكان المعوض منه ، بالإضافة إلى أن هناك علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه أما العوض فلا تربطه علاقة صوتية

بالمعوض منه [٣] . والإبدال على قسمين : شائع وغيره [٤].

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف . وألّف فيه أئمة اللغة كتباً منهم كتاب يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ، وفي كتابي "المزهر" نوع منه حافل .

والشائع الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك : طويت دائماً . وعدها المبرد وابن جني أحد عشر حرفا [٥] .

الفرق بين الإبدال والإعلال

الإبدال أعم من الإعلال ، فالإعلال خاص بحروف العلة ، أما الإبدال فيشمل جميع الحروف ، وكل إعلال بالقلب هو إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً ، والإعلال والإبدال يجتمعان في نحو : "صام" وأصلها صَوَمَ ، على حين ينفرد الإبدال نحو "اصطنع" وأصلها (اصتنع) فأبدلت (الطاء) من (التاء) . والإبدال يجري غالباً على قواعد قياسية [٦].

الإبدال اللغوي : هو أوسع من الإبدال الصرفي ، حيث يشمل حروفاً لا يشملها الإبدال الأول . وهو يكون بين لفظين متناسبين في المعنى مختلفين في حرف واحد من حروفهما بشرط أن يكون الحرفان مختلفين متناسبين في المخرج نحو : نَعَقَ وَنَهَقَ ، سْقَر و صَقر ، طنَّ و دنَّ الشازب والشاسب (اليابس) فإذا تأملنا المثلين الأولين : نَعَقَ ونَهَقَ ، نجد

---

(٤) شرح المفصل ٧/١٠، وشرح الشافية للرضي ١٩٧/٣.

(٥) الصحابي ٣٣٣. وانظر المخصص ٢٦٥/١.

(٣) شرح المفصل ٧/١٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/٦، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٠/١

(٤) الهمع ٢٥٦/٦

(٥) المقتضب ١٠١/١ ، والتصريف ٢٦

(٦) شرح المفصل ٧/١٠، وشرح الشافية للرضي ١٩٧/٣

أنهما متقاربان في المعنى (كل منهما يعني إخراج الصوت المستنكره) ومختلفان في حرف من حروفهما (العين والهاء) ، إلا أن هذين الحرفين متناسبان في المخرج ، فإن مخرجهما الحلق. ويشترط بعضهم في هذا النوع من الإبدال: قرب مخارج الحروف المتعاقبة والترادف أو شبيهه ، ووحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان .

مسائل المنع في الإعلال

المسألة الأولى : يمتنع الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة

منع النحاة الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة، قال ابن جني : " وهم لا يوالون بين إعلالين إلا لمحًا شاذًّا ومحفوظًا نادرًا، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات ! هذا مما لا ريب فيه ، ولا تخالج شك في شيء منه [١] " ، وقال ابن الأنباري : " والجمع بين إعلالين لا يجوز [٢] "

وعلتهم في هذا المنع : أن فيه إجحاف بالأصل ، ويؤدي إلى التقاء " الساكنين [٣] ، فإذا اجتمع اعلالان في كلمة واحدة اعلوا أحدهما وتركوا الأخر مصححا دون اعلال ، من ذلك أنهم لما حذفوا الهمزة من "يؤوعد" لم يحذفوا الواو؛ لأنه كان يؤدّي إلى الموالاة بين إعلالين وهم لا يوالون بين إعلالين [٤] .

ومن ذلك أيضا أنهم قالوا "هَوَى، وغَوَى" فأبدلوا من الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، و لم يبدلوا من الواو ألفا وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعَلُّوا الواو كما أَعَلُّوا الياء لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز، والله أعلم [٥] .

قال ابن مالك : " ويمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوف توالي إعلالين؛ لأنَّه إجحاف ومآله - أيضاً - إلى التقاء " الساكنين "، وذلك نحو " هَوَى " أصله: هَوَيٌ ، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أُعِلاَّ لزم المحذور الذي ذُكِر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعْل على حرفين ثانيهما ألف. ولو صححا أهمل مقتضى كل واحد من السببين فتعين تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، وكان إعلال الآخر أولى؛ لأنَّه لو صُحِّحَ عُرِّض لحركات الإعراب الثلاث. وللكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم وللإدغام إن وليه مثله، والإدغام إعلال فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين، وليس الأول معرضاً لشيء مِمَّا ذكر فكان بالتصحيح أولى.

---

(١) الخصائص٢/٤٩٠

(٢) الإنصاف ٦٤٨/٢

(٣) انظر : إيجاز التعريف ١٢٣

(٤) الإنصاف ٦٤٨/٢

(٥) المرجع السابق : ٦٤٨/٢

وإن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان مخلصاً من كثرة [١] .

ومن ذلك أيضا عدم مجيء الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه فعل أصلًا، لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال، و لم يجئ منه اسم إلَّا "بَيْن" اسم موضع ، وأمَّا كون الفاء واوًا والعين ياء نحو: وَيل ووَيح ووَيب ووَيس، أو بالعكس نحو: يَوم، فإنَّ ذلك قليل جدًّا، و لم يجئ منه فعل أصلًا؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى ما يُستثقل من توالي الإعلال [٢].

ومثال ما توالى فيه ثلاثة اعلالات أنهم " قالوا في مثال إوزة من أويت: إياة، والأصل فيه على الصنعة إيَويَة، فأعلت فيه الفاء والعين واللام جميعًا. وهذا مما لم يأت عن العرب مثلهُ. نعم وهم لا يوالون بين إعلالين إلا لمحًا شاذًّا ومحفوظًا نادرًا، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة إعلالات ! هذا مما لا "ريب فيه" ، ولا تخالج شك في شيء منه [٣] " .

المسألة الثانية : ما يمتنع إعلاله من الأفعال

- الفعل المعتل اللام الواوي إذا كان على وزن (فعُل) نحو : سرُو ، قال ابن عصفورا:" فإن كان الفعل على "فَعُلَ" بضمِّ العين فإنَّ لامه تصحُّ نحو "سَرُوَ"، إذ لا موجب للإعلال فيه لأنَّ الضَّمَّة مع الواو بمنزلة واوين. فكما تصحُّ الواوان في مثل عدوّ، فكذلك تصحُّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل [٤] " إذا فعلة المنع هي : انتفاء الغرض فلا موجب للإعلال فيه .

- الفعل المعتل اللام اليائي إذا كان على وزن (فعِل) نحو : غنِي ، قال ابن عصفورا:" فإن كان الفعل على "فَعِلَ" بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء، أو من ذوات الواو : فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله و لم يعتلَّ، نحو: غَنِيتُ" في الغُنية ، كما لم يعتلَّ ما آخره واو قبلها ضمَّة. بل إذا صحَّت الواو في مثل: سَرُوَ، فالأحرى أن تصحَّ الياء في مثل: غَنِيَ ؛ لأنَّ الياءَ وقبلها الكسرة أخفُّ من الواو وقبلها الضَّمَّة [٥] ". إذا فعلة المنع هي كسابقه : انتفاء الغرض فلا موجب للإعلال فيه .

---

(١) إيجاز التعريف ١٧٠

(٢) الممتع ٥٦٨/٢

(٣) الخصائص ٤٩٠/٢

(٤) الممتع ٥٢١/٢

(٥) المرجع السابق : ٥٢٢/٢

– الفعل الذي لم يسم فاعله إذا كان على وزن (فُعِل) نحو : عُني ، قال ابن عصفورا:" فإن بُنِي شيءٌ ، من هذه الأوزان الثلاثة، للمفعول صُيّر الفعلُ على وزن "فُعِلَ" بضمِّ أوَّله وكسر ثانيه. فإن كان من ذواتِ الياء لم يَعتلَّ ، كما لم يَعتلَّ "فَعِلَ"، نحو: عُـــنِيَ بزيدٍ ورُمِيَ السَّهمُ [١] "

المسألة الثالثة : امتناع إعلال الاسم الثلاثي إلا لم يكن على وزن من أوزان الفعل

الاسم الثلاثيَّ المجرَّد من الزيادة إذا لم يكن على وزن الفعل لا يُعلُّ باتفاق.قال ابن عصفور : " فإن لم يكن – الاسم الثلاثي – على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتلُّ، ولا يُغيَّر عن بنائه الأصليِّ بل يجري مجرى الصحيح نحو: سُوَلةٍ وعُيَبةٍ وحِوَلٍ وصِيَرٍ وكذلك إذا بنيت من القول أو البيع مثل "إِبِل" قلتَ : قِوِلٌ وبِيِعٌ. إلَّا أن يكون الاسم على "فُعُل" بضمِّ العين والفاء من الواو، أو "فُعْلٍ" من الياء بضمِّ الفاء وإسكان العين، أو "فِعَلٍ" من الواو بكسر الفاء وفتح العين، جمعًا لاسم قد اعتلَّت عينه فقُلبت الواو فيه ألفًا وياء، أو "فِعْلٍ" من الواو بإسكان العين وكسر الفاء [٢] ".

المسألة الرابعة : امتناع إعلال الاسم المزيد إن أتى على وزنه وزيادته أوبَايَنَهُ فِيهِمَا مَعاً

إذا وقعت الواو أو الياء عينا في اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادة ،أو في زيادته دون وزنه ، وجب إعلاله ومثال الأول: (مَقام) وأصله (مَقْوَم) على وزن (يَعْلَم) ، ومثال الثاني (تِبيع) وصله (تِبْيِع) عند بناء وزن (تَحْلِيء[٣]) من البيع [٤] .

أما إن أتى الاسم على وزن الفعل وزيادته أوبَايَنَهُ فِيهِمَا مَعاً فلا إعلال فيه ؛ لِيمتَازَ عن الفِعْل، فإن أَشْبَهَهُ في الوَزنِ والزيادةِ مَعاً.فمثاله: "أَبْيَضَ وأَسْوَد" فإنَّهما أَشْبَها فِعْل "أَكْرَمَ" في الوَزنِ وزيادَةِ الهَمزَة. وأمَّا نحو "يَزيد" فيجوز إعلاله ؛ لأنه عَلم مَنْقُولٌ إلى العَلَمِيَّة بعد أنْ أُعِلَّ حيَن كانَ فِعْلاً. قال أبو عثمان في باب {ما لا يعل ، وما يعل من الأسماء التي تبنيها

---

(١) الممتع ٥٢٤/٢

(٢) المرجع السابق :٤٦٦/٢

(٣) اسم القشرة التي يقشرها ، انظر : الأصول ٢٠٦/٣ ، ولم أجده في معاجم اللغة

(٤) الممتع ٥٦٨/٢

على أمثلة الأفعال}: " وكل اسم بنيته من هذا في أوله زوائد الفعل المضارع، وهو بها على مثال المضارع فصححه ولا تعلله ، وإن كان فيه أحد حروف المضارع، ولم يكن على مثال المضارع فأعلله [١] ".

وإن بَايَنُه في الوَزْن والزِّيَادَةَ مَعاً فمثاله : " مِفْعَال" كـ "مِسْوَاك" و "مِكْيَال" و "مِقْوال" و "مِخْيَاط". فإنه مُبَايِنٌ للفِعْلِ في وزنه وزِيَادَة المِيم ، قال الرضي : " قوله – أي ابن الحاجب – " ومقوالٌ ومخياطٌ للبس " يعني أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الإعلال سبيل الفعل لكنه لم يعل للبس بِفِعَال، والحق أن يقال: لم يثبت فيه علة الإعلال، وهي موازنة الفعل فكيف يعل؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعل هذا الإعلال [٢] ". وجعله المازني صحيحا؛ لسكون ما قبله وما بعده _ أي سكون ما قبل العين المعتلة وما بعدها_ فقال: " فمما أُتم فيه الاسم – فلم يعل – لسكون ما قبله وما بعده: ... "مِفْعال" نحو: "مشوار ومقوال" [٣] " .

وعلى هذا فقد اختلفوا في علة المنع على ثلاثة أوجه :

- سكون ما قبل العين وما بعدها عند المازني وابن جني
- اللبس بفعال عند ابن الحاجب
- فوات الفرض فلا موجب فيه للإعلال لعدم موازنة الفعل عند الرضي

ومنه أيضا : مَفَاعِل ومَفَاعِيل إذا كانت جمعا لاسم معتل العين ، قال المازني :" واعلم أن "مقالا، ومباعا، ومعاشا" إذا جمعته على "مفاعل" لم تعلل الياء ولا الواو في الجمع، وذلك قولك: "مَقَاوِل، ومبايع، ومعايش". وإنما أعلّوا الواحد؛ لأنهم شبّهوه بـ "يفعَل"، فلما جمعوه ذهب شبهه من "يفعَل" فردوه إلى أصله [٤] " .

واستثنى ابن عصفور من ذلك ما وقعت العين فيه في الجمع على حَسَبِ ما كانت عليه في المفرد معتلَّة فقال : " فإن جمعتَ اسمًا معتلَّ العين على وزن "مَفاعِلَ" أو "مَفاعِيلَ" فإنك تُبقي العين على أَصلها، من ياء أو واو، ولا تُعِلُّ. إلَّا أن تَقَعَ في الجمع على حَسَبِ ما كانت عليه في المفرد معتلَّة –نحو قولك في قائم: "قَوائم"، فتَقلِب العينَ همزةً كما قلبتَ في "قائم"

---

(١) المنصف ٣٢١/١ ، وانظر : الهمع ٣٧٨/٣

(٢) شرح الشافية للرضي ١٢٥/٣

(٣) المنصف ٣١٤/١

(٤) المرجع السابق : ٣٠٦/١

لأنها بعد ألف زائدة في الجمع كما كانت في المفرد- أو يكتنفَ ألفَ الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء، بشرط القرب من الطَّرَف. وقد [١] "

المسألة الخامسة : امتناع إعلال بعض الأوزان

- **افعلّ وافعالّ** ، وعلة التصحيح الفرار من الالتباس إذ لو قلبت ألفا لالتبست بوزن فاعل قال ابن عصفور :" إن كانَ على وزن "افعَلَّ" أو "افعالَّ"، نحو: ابيَضَّ وابياضَّ، واعوَرَّ واعوارَّ فإنَّ العين تصحُّ ولا تَعتلُّ . وإنَّما لم تعتلَّ؛ لأنَّك لو أعللتَ "ابيَضَّ" و"اعوَرَّ" لقلتَ "باضَّ" و"عارَّ"، فيلتبس بـــ"فاعَلَ". وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفًا، لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ .

وكذلك لو أَعللَت "ابياضَّ" واعوارَّ" لَلزمك أن تقول "باضَّ" و"عارَّ" فيلتبس بـــ"فاعَلَ". وذلك أنك إذا فعلت بهما ما فعلتَ بـــ"افعَلَّ" التقى ساكنان: ألف "افعالَّ" والألفُ المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ : باضَّ وعارَّ [٢] "

- **فاعل وتفاعل و فعـــّل وتفعّل**، نحو جاور وتجاور سوّل وتسوّل ، قال المازني : " واعلم أن "فاعلت، وتفاعلنا ، وفعلت ، وتفعلنا" يصححن ولا يعللن ، وذلك قولك : "قاولت زيدا وبايعته، وتقاولنا، وتبايعنا" وتصح المصادر كما صحت الأفعال وذلك "التقاول ، والتبايع والقِوال ، والبِياع" و"فعّلت" مثل "حوّلته ، وحولت عليه وشوهته وزينت له الأمر ، وتحولته وتشوّقته ، وتزيّنت [٣] ". وعلل لذلك ابن جني فقال : " إنما صحت هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في "قاولت، وبايعت" كما قلبتهما في "قام ، وباع" وقبلهما ألف ساكنة لوجب حذف إحداهما ولزال البناء. وكذلك لو قلبت الياء والواو الأخيرتين في "زينت وشوقت" ألفين ؛ لتحرك ما قبلهما وزال بناء "فعّلت" كما كان يزول في الأول بناء "فاعلت"، فتجنبوا ذلك لما يدخل الكلام من كثرة التغيير.وكذلك : تفعّلت

---

(١) انظر : الممتع ٢/٥٠٦ - ٥٠٧

(٢) المرجع السابق : ٢/٤٨٣

(٣) المنصف ١/٣٠٢ ، وانظر : الممتع ٢/٤٧٦

وتفاعلنا[١] " وأضاف ابن عصفور أن الإعلال فيها يؤدي إلى الإلباس فلفظ (ساير) يصير (سار) ، ولفظ(ميّز) يصير (ماز) فيلتبس فعّل بفاعل ؛لذا لم يعل شيء منه [٢].

المسألة السادسة : امتناع إعلال بعض الأوزان حملا على مالا يعل

منع النحاة إعلال بعض الأوزان حملا على مالا يعل ؛لأنها أتت بمعناها ، وهذه الأوزان هي :

١-**فَعِل التي بمعنى افعلّ** ، نحو حَوِل وعَوِر ، قال ابن عصفور : " كما لم يعلّ: عَوِرَ وصَيِدَ لأنهما في معنى : اعورَّ واصيَدَّ [٣] " .

٢- **افتَعَلَ التي بمعنى تفاعل** ، نحو: اجتَوَرُوا ، قال ابن عصفور بعد أن ذكر أن حرف العلة إذا كان متحرِّكًا -وذلك في "انفَعَلَ" و"افتَعَلَ" فإنه يعل : " ولا يصحُّ شيءٌ من ذلك إلَّا أن يكون في معنى ما لا يعتلُّ، نحو: اجتَوَرُوا واهتَوَشُوا واعتَوَنُوا؛ لأنها في معنى: تَجاوَرُوا وتَعاوَنُوا وتَهاوَشُوا؛ ألا ترى أنَّ الفعل فيه ليس فعلَ واحدٍ؟ فبابُه أن يكون على وزن " تَفاعَلَ". وكذلك جميع ما يأتي على معنى "تَفاعَلَ" لا يُعلُّ شيء منه كما لم يعلَّ: عَوِرَ وصَيِدَ؛ لأنهما في معنى : اعورَّ واصيَدَّ [٤] " .

وقال ابن مالك : " ومِمَّا كُفَّ سببُ الإعلال فيه بالحمل على غيره في التصحيح " افتعل " الموافق تَفاعل نحو: اجتوَر القوم، فإنَّه بمعنى تجاوروا [٥] " .

٣- **ما أفعله وأفعل به** ، حملا على أفعل التفضيل وهو مالا يعتل ، قال الرضي : " الأصل في الإعلال الفعل، لما ذكرنا من ثقله، ولم يعل باب التعجب نحو ما أقوله وأقول به - وإن كانا فعلين على الأصح - لمشابهتهما بعدم التصرف للأسماء، فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة قوله " وأفعل منه " أي: أفعل التفضيل محمول عليه: أي مشابه لا فعل التعجب، لان التعجب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعاني من غيره، ولذلك تساويا في كثير من

---

(١) المنصف ٣٠٢/١

(٢) انظر : الممتع ٤٧٧/٢

(٣) المنصف ٣٠٧/١ ، وانظر : إيجاز التعريف ١٧٢

(٤) الممتع ٤٧٣/٢ -٤٧٤

(٥) إيجاز التعريف ١٧٢

الأحكام كما تبين في بابيهما، ولا وجه لقوله " محمول عليه " لأنه اسم، وأصل الاسم أن لا يعل هذا الإعلال كما ذكرنا [١] " .

٤- **مِفْعَل** ، حملا على مِفْعال لأنه مقصورٌ منه ، قال ابن عصفور : " وكذلك تفعل بما خالفت زيادتُه زيادةَ الفعل، أو كان فيه ما يقوم مقام الانفراد بالزيادة، نحو بنائك من القول والبيع مثل تِحْلِئ ، إلَّا "مِفْعَلًا" ، فإنك لا تُعلُّه. وذلك نحو: مِقْوَل ومِبْيَع . وذلك لأنه مقصورٌ من "مِفْعالٍ". فلم يَعَلَّ كما لا يُعَلُّ "مِفْعالٌ" نحو: مِقْوال، كما لم يُعَلَّ "عَوِرَ" لأنَّه في معنى "اعورَّ".وممّا يُبيِّن أنَّ "مِفْعَلًا" يمكن أن يكون مقصورًا من "مِفْعال" كونُهما في معنًى واحد من المبالغة -تقول: رَجلٌ مِطْعَنٌ ومِطعانٌ، إذا وصفته بكثرة الطعن- وكونُهما قد يتعاقبان على معنًى واحد نحو: مِفتَح ومِفتاح [٢] " .

٥-**مصادر الأفعال التي لا تعتل** ، قال ابن عصفور : " ولا تصحُّ العين في شيء، مما جاء على وزن الفعل، إلَّا فيماه كان مصدرًا لفعل لا يعتلُّ، نحو: العَوَرِ والصَّيَدِ؛ لأنهما مصدران لـــ"عَوِرَ" وصَيِدَ"، فصَحَّا كما صحَّ فعلُهما. أو ما جاء شاذًّا٦ -نحو: القَوَدِ والحَوَكةِ ورَوَعٍ وحَوِلٍ- فإنَّ العين صحَّت فيها٧، وكان القياس إعلالها كما تَقَدَّمَ [٣] ". وقال : " فإن كانت هذه المصادر لفعل لم تَعتلَّ عينه صحَّت كما يصحُّ فعلها. وذلك نحو: استِحْواذ وإغيال مصدر: استحْوَذَ وأَغيَلَتْ [٤].

المسألة السابعة : امتناع القياس على ما شذ تصحيحه أو اعتلاله

شذت عن العرب ألفاظ خالفت القياس فصححت ، وكان قياسها أن تُعلّ ، كما شذت عنهم ألفاظ خالفت القياس فاعتلت ، وكان قياسها أن تُصحح ، وحكم هذه الألفاظ أن تحفظ ولا يُقاس عليها .

من الألفاظ التي صححت: القود والحوكة ، قال سيبويه :" وربما جاء على الأصل كما يجيء فعلٌ من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: القود، والحوكة، والخونة، والجورة [٥] "

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٢٤ ، وانظر : الممتع ٤٨١/٢

(٢) الممتع ٤٨٧/٢ ، وانظر : المنصف ٣٢٣/١ حيث قال بوجوب التصحيح فيه للعلة السابقة

(٣) الممتع ٤٦٥/٢

(٤) المرجع السابق : ٤٦٥/٢ ، وشرح الشافية ١٢٥/٣

(٥) الكتاب ٣٥٨/٤

وجعل ابن جني مجيئه مصححه تنبها على أصل باب ودار وعاب [١] .

من الألفاظ التي اعتلت: دارانُ وهامانُ قال ابن عصفور : " وذلك أنَّ ألف التأنيث لَمَّا لَحِقَت "صَوَرَ"، والألف والنون لَمَّا لَحِقَتا "حَيَدَ و"مَيَلَ" -وهي من خواصِّ الأسماء- أزالَتِ الشَّبَهَ الذي بين هذه الأسماء في الوزن وبين الفعل، فلم تعتلّ. إلَّا ألفاظ شذَّت تُحفَظ، ولا يقاس عليها. وهي: دارانُ وهامانُ وحادانُ . وذلك أنهم شَبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث . فكما أنَّ تاء التأنيث لا تَمنع الإعلال في مثل: دارة ولابة وقارة فكذلك الألف والنون [٢] " .

---

(١)الخصائص ١/١٤٩

(٢)الممتع ٢/٤٩٢

مسائل المنع في الإبدال

المسألة الأولى :امتناع القياس على ما سمع إبداله من غير حروف الإبدال الصرفي

يمتنع القياس على ما سمع إبداله من غير حروف الإبدال الصرفي، قال السيوطي : " وما خرج عما قرر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب . وعلامة صحة البديلة الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه[١] ".

المسألة الثانية : امتناع الجمع بين البدل والمبدل منه

كما أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فكذلك لا يجمع بين البدل والمبدل منه،وقد نص على ذلك المبرد في قوله :"والنون تكون بدلاً من ألف التأنيث في قولك : غَضْبان وعَطْشان إنما النون والألف في موضع أَلفي حمراء يا فتى ، ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة لأن حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث . وكذلك لا تدخل على ما تكون بدلاً منه [٢] "وذلك لأن البدل إنما يكون من المحذوف فإنّ وُجِد الأصل فلا حاجة للمبدل منه

المسألة الثالثة: امتناع إبدال تاء التأنيث الفعلية هاءً في الوقف

تاء التأنيث الاسمية تبدل في الوقف هاء ، نحو رحمة ونعمة ، يقال فيها حال الوقف : رحمه ونعمه ، أما تاء التأنيث الفعلية نحو : كتبتْ ودرستْ فإنها لا تُبْدَل هاء في الوقف فلا يقال فيها : كتبهْ ولا درسهْ ، قال ركن الدين : " فإن تاء التأنيث الفعلية لا تُبْدَل هاء في الوقف[٣] " .

المسألة الرابعة: امتناع إبدال الهمزة

١- يمتنع إبدال الهمزة نونا ، فلم يبدل العرب الهمزة من النون ولا النون من الهمزة ، قال ابن جني : " ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة[٤] " وقال ابن عصفور : " النون لا تُبدل من الهمزة إلَّا شذوذًا، نحو: بَهرانِيّ، وصَنعانِيّ ، لا يُحفظ غيرهما [٥] " .

---

(١) اللمع ٢٧٢/٦

(٢) المقتضب ١٠٣/١

(٣) شرح الشافية لركن الدين ٥٣٦/١

(٤) المنصف ١٥٨/١

(٥)الممتع ٣٩٦/١

وقال الرضي " وقالوا في دَسْتُوَاءَ: دَسْتُوَانِيٌّ ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهةُ أَلفي التأْنيث الألف والنون [١] "

أما قولهم: إن النون في باب سكران بدل من الهمزة، فلا يريدون به البدل الذي هو على حد قولهم٢ في مُفْعِل من "أيقنتُ، وأيسرتُ: مُوقِن، ومُوسِر"، وإنما يريدونفالمقصود به أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون، فهما يتعاقبان على حد ما قولهم : إن الألف واللام بدل من التنوين و لم يسمع عن العرب أنهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذه المواضع [٢].

٢- يمتنع إبدال الهمزة إذا كانت مضعفة في موضع العين ، فإنها تدغم حينئذ ولا تبدل قال ابن عصفور : " فلا يُدغَم ـ الهمزتان ـ إلَّا أن تكونا عينَينِ نحو: سأّال ورأّاس. فإنك تُدغِم ولا تُبدِل، لما ذكرناه من أنك لو أَبدلت إحداهما لاختلفت العينان. والعينان أبدًا في كلام العرب لا يكونان إلَّا مِثلينِ. وقد يجوز الإدغام في الهمزتين غيرَ عَينينِ على ما حُكي عن ابن أبي إسحاقَ وناس معه، من أنهم كانوا يُحقّقون الهمزتين، إذا كانتَا في كلمتين نحو: قَرأَ أّبوك لأنه يجتمع لهم مِثلان. وقد تكلّمت العرب بذلك وهو رديء [٣] " .وعلة المنع أن الإبدال يؤدي لاختلفت العينان. والعينان أبدًا في كلام العرب لا يكونان إلَّا مِثلين ، نحو: ضَرَّبَ وقَتَّلَ فلما أدى الإبدال إلى مخالفة قياسهم رفض .

المسألة الخامسة : إبدال الجيم من الياء الخفيفة إبدال غير مطرد ، ولا يقاس عليه

الجيم تبدل من الياء لا غير مشددة ومخففة ، وإبدالها غير مطرد في الياء الخفيفة بل يوقف في ذلك على السماع [٤] .، وعدّه ابن السراج ضعيف قليل [٥] .

المسألة السادسة: ما يمتنع همزه

١- لا تبدل الياء أو الواو همزة في اسم الفاعل من كل فعل لم تعتل عينه ، نحو : صايد من صَيِد ، قال السيوطي : " وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعل

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٥٨

(٢) انظر: المنصف ١/١٥٨

(٣) الممتع ٢/٦٣٣ ، وانظر: توضيح المقاصد ٣/١٥٧٧ ، وشرح الأشموني٤/٩٩

(٤) انظر : التصريف الملوكي٤٢ ، والممتع ١/٣٥٥

(٥) انظر : الأصول ٣/٢٧٤

وفاعلة ... نحو بائع وقائم أصلها بايع وقاوم) ، وفعلهما باع وقام معلّ، بخلاف مالم يعل فعله كصيد وعِور فهو صايد وعاور فلا إبدال فيه [١] "

٢- لا تبدل الياء في أول الكلام همزة أبداً ، والذي يدلّ على أصالة الهمزة في (أيصر) أنهم يقولون في جمعه: إصار، بإثبات الهمزة وحذف الياء. فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تُجعلَ هذه الهمزة بدلًا من ياء، فكيونَ أصله "يِصار"، ثمّ أُبدلت الهمزة من الياء؛ لأنَّ الياء لا تُبدل همزةً في أوَّل الكلام [٢] .

٣-لا تبدل الواو المكسورة في وسط الكلمة، همزة قال ابن جني : " ولم يجز الهمز في الواو المكسورة إذا وقعت وسطا، كما جاز في الواو المضمومة نحو : أدؤر، وأسوق ؛ لأن المكسورة ليست في ثِقَل المضمومة والهمز في الطرف أسوغ منه في الحشو [٣] " إذا علة المنع عدم الحاجة إلى الإبدال لأن المكسورة ليست في ثِقَل المضمومة .

٤-لا تبدل الواو المفتوحة في أول الكلمة ، همزة إلا شذوذا:

قال المازني : " فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة، فليس فيها إبدال إلا أن يشذ الشيء فيجيء على غير القياس . قالوا: " امرأة أناة ، وهي وَنَاة من الوُنِيّ". وقالوا : "أَحَد ، في وَحَد"وهذا شاذّ نادر ليس مما يُتخذ أصلا ، وإنما يُحفظ نادرا، فاعرف ذلك [٤]" وعلة المنع الخفة فهي لخفة الفتحة فيها لا تحتاج إلى همز .

---

(١) الهمع ٦/٦/٢٥٧

(٢) الممتع ١/١٥٨

(٣) المنصف ١/٢٢٩

(٤) المرجع السابق : ١/٢٣١

المبحث الرابع :
الإدغام

الإدغام في اللغةً : الإدخال [١] .

الإدغام في الاصطلاح : رفعُك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك إياه بها موضعاً واحداً ، وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين [٢] .

والسبب في الإدغام أن النطق بالمتماثلين ثقيل ، لأنك تحتاج فيها إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين ، فيكثر العمل على العضو الواحد ، لأن اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول ، فلا يتسرح اللسان بالنطق كما يَتسرحُ في الغيرين لذا رُفِع اللسان بهما رفعة واحدة ، ليقل العمل ، ويخف النطق بهما على اللسان .

وأما المتقاربان فلتقاربهما أجر مُجرى المِثلين ، لأن فيهما بعض الثقل لأنك تُعمل العضو وما يليه كما كُنت في المثلين تُعمل العضو واحد مرتين ، فكأن العمل باقٍ في العضو لم ينتقل [٣].

وعلى هذا فإن الإدغام يكون في موضعين :

١- المتماثلين ، وهما الحرفان المتشابهان المتجاوران في كلمة واحده ، نحو: مدد : مدّ.

٢- المتقاربين ، وهما الحرفان المتجانسان المتجاوران في كلمة واحدة ، نحو : ادتكر : ادّكر ، أو في كلمتين ، نحو : قل رب ، ينطق بها قر رب .

وللإدغام ثلاث أقسام هي : واجب وجائز وممتنع ، وفي ما يلي بيان لما يمتنع فيه :

مسائل المنع في الإدغام

المسألة الأولى : امتنع إدغام الألفين والهمزتين من المثلين:

يمتنع إدغام الألفين والهمزتين من المثلين ؛ وذلك لتعذر الألفين وثقل الهمزتين ، قال سيبويه : " وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام مثل قولك قرأ أبوك ، وأقرئْ أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما[٤] فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٠، والارتشاف ١/٣٣٧.

(٢) الممتع ٢/٦٣١، وانظر : شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٠، وشرح المفصل ١٠/١٢٠-١٢١، والارتشاف ١/٣٣٧

(٣) انظر الممتع ٢/٦٣١.

(٤) الصواب : فتدغمهما

المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً ، فلا يجريان مجرى ذلك . وكذلك قالته العرب ، وهو قول الخليل ويونس" [١]

وقال ابن عصفور :" اعلم أن كل مِثلين قد يُدغمان إلا الألفين والهمزتين . أما الألف فلم يكن الإدغام فيها ، لأنه لا يدغم إلا في متحرك والألف لا تتحرك . وأما الهمزة فثقيلة جداً ولذلك يُخففها أهل التخفيف منفردة ، فإذا انضم إليها غيرها ازداد الثقل ، فألزمت إحداها البدل ، فيزول اجتماع المثلين فلا يُدغم [٢].

وعلة المنع – كما أوضحها ابن عصفور – لتعذر الألفين وثقل الهمزتين

ويستثنى من ذلك أن تكون المهزتان عينين نحو (سأّل) فإنه يُدغم ، ولو أبدلت إحداهما لاختلفت العينان وهما لا يكونان في كلام العرب إلا مثلين.

ويترتب على هذا المنع امتناع مجيء فاء الفعل وعينه همزتين أو مجيء عين الفعل ولامه همزتين فلم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي مهموز الفاء والعين أو مهموز العين واللام لأنهم يستثقلون مجيء الهمزة مضاعفة [٣].قال ابن مسعود :" لا يجيء في المضاعف إلا مهموز الفاء نحو: أنّ يأنُّ [٤] . وقد سبق ذكر هذا المنع في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول

المسألة الثانية : امتناع إدغام المتماثلين في الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك:

يمتنع إدغام المتماثلين في الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك [٥] لأنه حينها يسكن الحرف الثاني في المثلين فيتعذر الإدغام ، قال ابن عصفور : " لا يمكن الإدغام في المثلين مع الفصل "[٦] . وذلك في الحالات التالية :

١- عند إسناد (تاء المتكلم والمخاطب نا الفاعلين ونون النسوة) إلى الفعل الماضي نحو : ردّ ، واستقرّ، واحمرّ ، واحمارّ ، فيفك الإدغام عند الإسناد ، فيقال : رَدَدْتُ واستقرَرْتُ واحمرَرْتُ واحمارَرْتُ .

---

(١) الكتاب ٤٤٣/٤.

(٢) الممتع ٦٣٣/٢

(٣) سر الصناعة ٨٣/١ ، وانظر:المنصف ٢٠٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٧٢/٣ــ٧٣

(٤) المراح ١٨

(٥) الكتاب ٥٣٠/٣ ، والمقتضب ٢١٥/١

(٦) الممتع ٦٣٥/٢، وانظر الكتاب ٥٢/٤.

قال ابن عصفور :" فتحرك- أي الأول- لما زال الإدغام ، وإنما سكنته – قبل الإسناد – لأن النية بالحركة أن تكون بعد الحرف ، فتجيء فاصلة بين المثلين ، ولا يمكن الإدغام في المثلين مع الفصل " [١] .

إلا على لغة بعض البكريين حيث يدغمون الفعل المسند إلى تاء المتكلم ونون النسوة قال سيبويه :" وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنَ ومدَّنَ وردَّتُ ، جعلوه بمنزلة ردّ ومدّ [٢] "

٢ ــ إسناد نون النسوة إلى الفعل المضارع ، نحو : الهندات يحججن ولم يحججن ، ولن يحججن

٣ ــ إسناد نون النسوة إلى فعل الأمر ، نحو: احججن ، قال سيبويه :"أهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء:ارْدُدْنَ؛ وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهي . وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم . ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع ، وذلك قولك : رَدَدْنَ ،وهن يَرْدُدْنَ ، وعليَّ أن يَرْدُدْنَ وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء لا يحرك في حال ...ومثل ذلك قولهم : رَدَدتُ ومَدَدتُ ؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كما بني على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء يدلك على ذلك أنه في موضع فتح [٣] " .

المسألة الثالثة : امتناع إدغام المتماثلين في الفعل ، وذلك في الحالات التالية :

١- إذا كان الفعل على وزن (فعّل أوتفعّل) نحو الأفعال: مدّد ، يُمدّدُ و تَمَدّدَ يَتَمدّدُ فلا يجوز إدغام لام الفعل في العين الثانية ؛ وذلك لأن العين متحركة أبدا لإدغام حرف آخر فيها ، فهي لا تدغم في حرف آخر لامتناع إسكانها [٤] وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول[٥] .

---

(١) الممتع ٦٣٥/٢، وانظر الكتاب ٥٢/٤.

(٢) الكتاب٥٣٥/٣

(٣) المرجع السابق : ٥٣٤/٣ ــ ٥٣٥ ،وانظر: المقتضب ٢١٥/١

(٤) انظر : الكتاب ٥٣٥/٣ ، وشرح الشافية ٢٤٠/٣ ، وشرح التصريف العزي ٩٩ ، ودراسات لاسلوب القرآن/١٧٢ ، والمغني ١٩٤

(٥) انظر المسألة الرابعة ص ٤٥ من البحث .

٢ــ إذا كانت حركة الحرف الثاني في الفعل ليست لازمة بل عارضة للإعراب كدخولها للنصب ؛ وذلك لأن الإدغام إنما يلزم بلزوم الحركة [١] ، ومنه قوله تعالى :﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ [٢] ﴾. وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول [٣]

٣- يمتنع إدغام الفعل المضعف الذي لم يسمّ فاعله عند بنائه من صيغة (فـاَعَل) المعتل العين بالواو ، نحو: قـوُْول من قاول وحـوُْول من حاول لأن الواو زائدة ، وهى مدة والمد لا يكون مدغما ، فالإدغام فيه محال ، ولئلا تلتبس ببناء ما لم يسمى فاعلة نحو: قـوُِّل من قَوَّل حـوُِّل من حـوَّل [٤] .

المسألة الرابعة : امتناع الإدغام في فاء الكلمة وعينها :

يمتنع الإدغام في فاء الكلمة وعينها ،فلا يكون إلا في عين الكلمة ولامها ؛ لأن أول المتماثلين ساكن، ويمتنع الابتداء بساكن ، ولم يبن العرب فعلا ثلاثيا فاؤه وعينه متماثلان، وهو نادر قليل في الاسم ، نحو: تتر وددن وبر ، ولا يجوز فيه الإدغام [٥] ، قال الرضي : " وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضاــ في الأسماء ــ نحو: بر[٦] لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثاني[٧]. وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول[٨]

المسألة الخامسة : امتناع الإدغام إن سبق الحرف الأول من المتماثلين بحرف ساكن أو مد أو حرف علة مدغم ؛ وذلك في الحالات التالية :

١- إن كان ما قبل الحرف الأول من المتماثلين حرفا صحيحا ساكنا لم يجز الإدغام لئلا يُجمع بين ساكنين ، ومثال الحرف الصحيح : اسْمُ مُوسى ، وبكْرُ رَافع ، وابْنُ نُوح

---

(١) انظر: الكتاب ٥٣٠/٣ المقتضب ٢١٤/١

(٢) سورة القيامة : آية ٤٠

(٣) انظر المسأله السادسة ص ٤٦ من البحث .

(٤) انظر: المقتضب ٢٠٥/١ ــ ٢١٠

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٣٩/٣ .

(٦) البر: ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر: اللسان (بر) ٣٠٦/١

(٧) شرح الشافية للرضي ٧٤/٣

(٨) انظر المسألة العاشرة ص ٤٨ ، وانظر مبحث حروف الزياءة في هذا الفصل .

هذا لا يدغم وعلل ابن عصفور لهذا المنع فقال : " فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام نحو "اسمُ مُوسى" و"ابنُ نُوح" . وإنما لم يجز الإدغام فيه لأن الإدغام في الكلمتين أضعفُ منه في الكلمة الواحدة ؛ ألا ترى أنه يلزم في الكلمة الواحد ولا يلزم في الكلمتين فلما كان أضعف لم يقو على أن يغير له الحرف الساكن بالتحريك . إذ لو أدغمت لم يكن بد من تحريك سين "اسم " وباء "ابن " .[١]

٢- إن كان ما قبل الحرف الأول من المتماثلين حرف مدّ ولين ، لم يجز الإدغام ، نحو قوله تعالى :﴿ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ ﴾[٢]، والمال لك ، والغفور ربنا ، ومثله في المتصل : تمودّ الثوب الثوب

وعلل له ابن عصفور بقوله : " وإن كان حرف مد ولين لم تدغم نحو " يغزو واقدٌ" و "اضربِي.ياسراً" ، لئلا يذهب المد بالإدغام ، مع ضعف الإدغام في الكلمتين .[٣]

فإن كان قبل الياء والواو فتحة- أي كان حرف لين فقط - نحو : جيب بكر والقول لك جاز الإدغام أيضاً لأن المد الجاري مجرى الحركة[٤] .

٣- إن كان ما قبل الحرف الأول من المتماثلين حرف علة مدغم ، لم يجز الإدغام ؛ لأن المد الذي كان فيه قد زال بالإدغام ، فصار بمنزلة الساكن الصحيح ، فكما لا تدغم إذا كان الساكن صحيحاً فكذا لا تدغم إذا كان معتلاً . وذلك نحو "ولَيِ يَزيدَ" و " عدُوٌ واقدٍ".[٥]

المسألة السادسة:يمتنع الإدغام إن كان الحرف الثاني من المتماثلين حرفا ساكنا:

لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين ، وذلك في الحالات التالية :

١-إن كان الحرف الثاني من المتماثلين ساكنا واجتمعا في كلمتين نحو " اضربِ ابن زيدٍ" ، لأن سكون الحرف الثاني من المثلين لا تصل إليه الحركة ، فلا يتصور فيه الإدغام ، بل يكونان مفكوكين .

وشذ من ذلك قولهم " عَلماءِ بنو فلان " وأصله (على الماء)، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمعت اللامان : لام "على " مع لام التعريف .

---

(١) الممتع ٦٥٢/٢ ، وانظر : اللباب ٤٧١/٢

(٢) سورة الفاتحة: آية ٣ - ٤

(٣) الممتع ٦٥٣/٢ وانظر : اللباب ٤٧٢/٢

(٤) انظر : الممتع ٦٥٣/٢ ، واللباب ٤٧١/٢

(٥) الممتع ٦٥٤/٢

واستثقل ذلك ، مع أنه قد كثر استعمالهم له في الكلام ، وما كَثُر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذالك فحذفت لام "على" تخفيفاً ، لما تعذر التخفيف بالإدغام .[١]

٢-إن كان الحرف الثاني من المتماثلين ساكنا صحيحا حركته عارضه واجتمعا في كلمة واحدة لا يدغم عند الحجازيين لأن الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين ، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكنه ، لئلا تكون الحركة فاصلةً بين المثلين كما تقدم ، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان . فلما كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه وذلك نحو " أن تَرددُ أَردُدْ" و "لا تُضارَرْ" و "اشدُدْ" . ولم يحركوا الثاني منها لأن حركة التقاء الساكنين عارضة فلم يعتد بها .

وأما غيرهم من العرب فيدغم و يعتمد بالعارض ، لأن العرب قد تمد بالعارض في بعض الأماكن . وأيضاً فإنه حمل ما سكونُه جزم على المعرب بالحركة ، لأنه معرب مثله . فكما أن المعرب بالحركة تدغمة نحو " يَفِرُ" فكذالك المعرب بالسكون . وحملَ ما سكونه بناء على ما سكونه جزم لأنه يشبهه .[٢]

٣-إن كان الحرف الثاني من المتماثلين ساكنا صحيحا لا تصل إليه الحركة واجتمعا في كلمة واحدة ، فإن العرب الحجازيين وغيرهم لا يدغمون ذلك نحو " ردَدْتُ" و كذلك "اردُدْنَ" لأن سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي ، وإن كان "اردُدْنَ" أمر لأنها إنما سُكنت من أجل النون كما سكِنت من أجل التاء في "ردَدْتُ".

والسبب في أن لم يدغم مثل هذا كما أُدغم "رُدّ" أن السكون في "اردُدْ" – وإن كان بناءً- أشبه المعرب من الوجهين المتقدمين فحمل عليه الإدغام . وليس بين سكون الدال في "ردَدْتُ" وأمثاله وبين المعرب شبه ، فلم يكن له ما يحمل عليه [٣]

وشذ العرب في شيء مما كان الحرف الثاني من المتماثلين فيه حرفا ساكنا ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً ، لما تعذر التخفيف بالإدغام . والذي يُحفظ من ذلك : " أَحسَسْتُ" و "ظَلْتُ" و "مَسْتُ" . وسبب ذلك أنه لما كُره اجتماع المثلين فيها حُذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين .[٤]

---

(١) الممتع ٦٥٥/٢

(٢) المر جع السابق :٦٥٦/٢ - ٦٥٧

(٣) المرجع السايق : ٦٦٠/٢

(٤) المرجع السابق : ٦٦١/٢

المسألة السابعة :يمتنع إدغام الاسم في الحالات التالية :

الحالة الأولى : إن لم يكن الاسم على وزن من أوزان الفعل ، فحينئذ يمتنع الإدغام فيه ، وذلك إن كان على وزن (فُعــَل) نحو: دُرَر ،و فُعُل نحو: سُرُر ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ ﴾[١] .

الحالة الثانية :إن كان على وزن (فَعَــل) من أوزان الفعل، نحو: طَلَل وشَرَر ، أو على وزن (فِعَل) نحو:حِلَل ،وعلل له ابن عصفور لامتناع الإدغـــام في الاسم في هذه الحـــالة بقوله : " فإن لم يكن الاسم على وزن من أوزانها فلا يدغم نحو "سُرُرٍ" و "درُرٍ" ، لأن الأسماء بابها ألا تعل ، لخفتها بكثرة دورها في الكلام ، وأخفها ما كان على ثلاثة أحرف لأن أقل أصول الكلمة عدداً .[٢]

الحالة الثالثة :إن كان على وزن (فــَعِــل أو فــَعُل) من أوزان الفعل امتنع إدغامه [٣] واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس ؛ لأنه لا يعلم هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه ، ويرى ابن عصفور أن مذهبه فاسد ، لأنه قد أدى القياس إلى الضرب مامن الإعلال استُعمل ، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أن العرب قد قالت "مختار" في اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يُلتفت إلى اللبس وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أن " صَبّاً" و "طَبّاً" (فَعِلٌ) في الأصل ، وقد أُدغم .[٤] .

الحالة الرابعة :إن زاد الاسم على ثلاثة أحرف وكانت الزيادة بـــ : تاء التأنيث ، أو علامتي التثنية ، أو جمع السلامة ، أو يائي النسب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو ألفي التأنيث نحو "شَرَرَةٌ" و "شَرَران" و "طَلَلان" و "مَلَلّي" ، لا يدغم كما لم يدغم في "شرر" و"طلل" و"ملل" . وقالوا " الدجَجان" من الدجيج فلم يدغموا [٥].

٥-إن بني (فَعَلاء) من الفعل (ردّ) لقيل (رَدَدَاء) بدون إدغام ، ومن الفعل (خشّ) لقيل (خَشَشاء) بدون إدغام ؛ لأنهم لم يدغموا (فُعــَل) .

---

(١) سورة فاطر: آية ٢٧

(٢) الممتع ٦٤٤/٢

(٣) انظر رأي ابن كيسان في : الممتع ٦٤٦/٢

(٤) الممتع ٦٤٦/٢

(٥) المرجع السابق : ٦٤٧/٢

المسألة الثامنة :الممتنع في إدغام الحروف المتقاربة :

لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعه واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجاً على حده والإدغام هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويّ [١]

والحروف التي يمتنع فيها الإدغام من المتقاربين هي :

١- الألف و الهمزةُ : لا يدغمان في شيء ولا يدغم فيهما شيء قال سيبويه : " ومن الحروف مالا يدغم في مقاربه كما لا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله ، وذلك الحروف الهمزة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف ، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها ، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قُرب منه أجريت عليه وحدها ،لأن ذلك موضع استثقال كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيها تقاربه لأن الألف لا تدغم في الألف ، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتا مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة ، فهي نحو من الهمزة في هذا ، فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين [٢] فهي محمولة على إدغام المتماثلين .

وإنما تدغم الهمزة في كلمة واحدة وهي فعال نحو : رأإس وسأال ولأال

٢- الهاء ليس لها من مخرجها ما يدغم فيها أو تدغم فيه ؛ لأنها من مخرج الألف و الهمزة وإن تقدمت الحاء على الهاء نحو " امدحْ هلالاً " ، فلا يجوز الإدغام ، والعلة في ذلك أن المخرجين قد اختلفا مع أن الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل . وأيضاً فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأول إلى الثاني على أصل الإدغام ، فكانت الحاء هاء ، وذلك لا يجوز لأن الهاء أدخل في الحلق من الحاء ، ولا يُقلب الأخرجُ إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق والسبب في ذلك أن حروف الفم أخف من حروف الحلق ، ولذلك يقل اجتماع الأمثال في حروف الحلق . [٣]

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٦ ، وانظر : الممتع ٢/٦٧٩

(٣) الممتع ٢/٦٨٠ ، ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٦

ولا تدغم الحاء في الهاء ، لأن الحاء أقوى وأظهر من الهاء فلا تحول إليها .وكل ما قرب من حروف الحلق إلى الفم لا يدغم فيما قبله ن فإن أردت إدغام الحاء في العين جاز بأن تجعل الحاء عيناً نحو : امدعّ رفة (أي :امدح عرفة) تريد : عرفة .[١]

وقد تدغم الهاء مع الحاء كقولك :اجبه حملا . والبيان أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها والإدغام فيها عربي حسن لقرب المرجين ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قربُ المخرجين والهمس .

فإن اجتمعت الهاء مع العين فالبيانُ — تقدمت العينُ أو تأخرت — ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين والهاء حاء ، ثم تدغم الحاء في الحاء.[٢]

٣- لا يدغم واحد من الحاء والعين والهاء في الغين والخاء أعني لكونهما قد أجريا مجرى حروف الفم . فكما أن حروف الحلق لا تدغم في حروف الفم ، فكذلك لا تدغم الهاء والحاء ولا العين .[٣]

٤- القاف والكاف لا تدغم في غيرها ولا غـــيرها فيها ، ولا يجوز إدغام كل واحد من القاف والكاف في غيرهما ، ولا غيرهما فيهما .[٤]

٥- الجيم لا تدغم في الياء ، وإن كانت من مخرجها ، لأن الياء حرف عله ، وحروف العلة بائنة من جميع الحروف ، بأنها لا يُمد صوت إلا بها ، ولأن الحركات بعضها . ولذا كانت منفردة بأحكام لا توجد لغيرها . ولا يدغم في الجيم من مخرجها شيء: أما الشين فلم يدغم فيها لأن فيها تفشياً فكرهوا إذهابه بالإدغام ، وأيضاً فإن الشين بتفشيها لحقت بمخرج الدال والطاء فبعدت عن الجيم . وأما الياء فلم تدغم لما تقدم ، من ذكر العلة المانعة من إدغام الياء والواو في حروف الصحة .[٥]

٦- الشين لا تُدغم في شيء . وسبب ذلك أنها متفشية ، والإدغام في مقاربها يُذهبه فيكون ذلك إخلالاً بها .[٦]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤١١-٤١٢،-٤١٣

(٢) انظر : الممتع ٢/٦٨١ ، والارتشاف٢/٧٠٨

(٣) انظر : المقتضب ١/٢٠٧ ، والممتع ٢/٦٨٤.

(٤) انظر : الممتع ٢/٦٨٥ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٨

(٥) الممتع ٢/٦٨٦.

(٦) انظر : الممتع ٢/٦٨٨. ، وشرح الشافية ٣/٢٧٨

٧- الياء لا تدغم في حروف صحيحة أصلاً ، إلا النون نحو " من يوقن " والسبب في أن أدغمت النون وحدها ، من بين سائر الحروف الصحاح ، في الياء ، أن النون غناءٌ فأشبهت بالغنة التي فيها الياء ، لأن الغنة فضل صوت في الحروف ، كما أن اللين أفضل صوت في حروف العلة .(١)

٨- الضاد لا تـــدغم في شيء من مقارباتها ، وسبب ذلك أن فيـــها استطالة و إطباقـــاً واستعلاء ، وليس في مقارباتها ما يشاركها في ذلك كُله ، فلو أُدغمت لأدى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهاب هذا الفضل الذي فيها . (٢)

٩- اللام لا يدغم فيها إلا النون ولا يدغم في النون شيء إلا اللام .(٣)

١٠- النون لا تدغم في الباء وإنما قُلبت مع الباء ميماً ، ولم تُدغم فيها ، لأن الباء لا تقارب النون في مخرجها كما قاربتها الراء واللام ، ولا فيما يشبه الغنة وهو اللين ولا في الغنة كما قاربتها الميم . فلما تعذر إدغامها في الباء قلبت معها ميماً .(٤)

ولا تُدغم النون في الهمزة والهاء والعين والحاء ، وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء ، لبعد ما بينها وبينهن فلم تُغير النون بإدغام ولا بشبهه الذي هو الإخفاء .(٥)لا يدغم شيء في النون إلا اللام .

١١- الراء لا تدغم في شيء ، لأن فيها تكريـــراً فهي تكرر في النطق . فلو أدغمت فيما يقارب منها — وهو اللام والنون - لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير ؛ لأنها تصير من جنس ما تُدغم فيه ، وما تُدغم فيه ليس فيه تكرير . فلما كان الإدغام يُفضي إلى انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يُجز وقد رُوي إدغامها في اللام . ولا يُدغم فيها إلا اللام والنون .(٦)

١٢- الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء . كل واحد منهما يُدغم في الخمسة الباقية وتُدغم الخمسة الباقية فيه .

---

(١) الممتع ٢/٦٨٨- ٦٨٩

(٢) انظر : المفصل ٥٥١ ، والممتع ٢/٦٨٩-٦٩٠.

(٣) انظر : الممتع ٢/ ٧٠١،٦٩٤.، والارتشاف٢/٧١١

(٤) الممتع ٢/٦٩٨.

(٥) المرجع السابق ٢/٦٩٩.

(٦) المرجع السابق ٢/٧٠١ ، شرح الشافية لركن الدين ٢/٩٤٤

وتُدغم أيضاً هذه الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين . ولم يحفظ سيبويه إدغاماً في الجيم . ولا يدغم فيهما من غيرهما إلا اللام . وسواء كان الأول منهما متحركاً أو ساكناً ، إلا أن الإدغام إذا كان الأول منهما متحركاً أحسن منه إذا كان الأول متحركاً .ولا يُدغم في الحروف المذكورة من غيرها إلا اللام .[١]

١٣- الصاد والسين والزاي لا يُدغم شيء منها في شيء مما يقاربها من الحروف ، لأن ذلك إخلالاً بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تُدغم فيه فيذهب الصفير ، وهو فضل صوتٍ في الحرف .[٢]

١٤- الفاء لا تُدغم في مقاربها ، لأن فيها تفشياً ، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشي .[٣]

١٥- الميم والواو لا تدغما في الفاء ، لأن الميم فيها غنة والواو فيها لين ، والغنة واللين فضلُ صوت في الحرف ، فلو أدغمتها فيها لقلبتهما فاء ، فتذهب الغُنة واللين فيكون ذلك إخلالاً بهما .[٤]

١٦- الباء لا يُدغم فيها شيء ، وسبب ذلك أن الذي يقاربها في المخرج إنما هو الفاء والميم والواو : فأما الفاء فلم تدغم فيها للعلة التي تقدم ذكرها في الفاء . وأما الميم والواو فلم تُدغما في الباء للعلة التي منعت إدغامهما في الفاء . وأيضاً فإن النون الساكنة تقلب قبل الباء ميماً ، فإذا كانوا يفرون من النون الساكنة إلى الميم قبل الباء فالأخرى أن يقرؤها إذا وجدوها .[٥]

١٧- الميم لا تُدغم في شيء مما قاربها ، لأنهما إنما يقاربهما في المخرج الفاء والباء والواو ولا يُدغم فيها إلا النون .[٦]

١٨- الواو لا تُدغم إلا في الياء ، لاجتماعها معاً في الإعلال واللين . ولا تُدغم في شيء مما قاربها ، لأنها حرف علة والمقارب لها حروف صحة — وهي الميم والباء والفاء — وقد تقدم أن حروف العلة لا تدغم في حروف الصحة . وإعطاء السبب في ذلك . ولا يُدغم

---

(١) الممتع ٢/ ٧٠٦،٧٠١.، والارتشاف٢/٧١٠

(٢) انظر : الممتع ٢/٧٠٨. ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٨

(٣) المرجع السابق ٢/٧٠٩.

(٤) المرجع السابق ٢/٧٠٩.

(٥) المرجع السابق ٢/٧٠٩-٧١٠.

(٦) المرجع السابق ٢/٧١٠.

فيها من غيرها إلا النون ، وقد تقدم ذلك في فصل النون وأخواتها .[١]

المسألة التاسعة : يمتنع مجيء عين الفعل ولامه همزتين أو ألفين أو واوين

لم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي واوي ؛ لأنهم يستثقلون الواوين في الفعل صاغوا الفعل من (القوّة) على فَعِلْتُ حتى ينقلب موضع اللام ياء ، لتطرف الواو وانكسار ما قبلها، فقالوا (قوِيْتُ) و لم يقولوا (قوَوْتَ ولا قوُوْتُ) فهذا مطرح من كلام العرب لما يلزم من الثقل والاعتلال [٢].وقد سبق الحديث عن **الهمزتين أو ألفين** هذه المسألة الأولى من هذا المبحث ، وعن الواوين في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول

المسألة العاشرة : امتناع الإدغام إذا كان التضعيف للإلحاق

يمتنع الإدغام إذا كان التضعيف للإلحاق ، نحو : جلبب في الفعل وقردد في الاسم وذلك لأن الغرض بالإلحاق الوزن ، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام [٣] . وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول

المسألة الحادية عشر: لا يكون في الأسماء والأفعال الرباعية أو الخماسية حرفان أصليان متماثلان

لا يكون فيهما ذلك ، إلا أن يفصل بين المثلين بحرف أصلي نحو:زلزل،أو يكون أحد المثلين زائد نحو:قطّع ، أما أن تأتي لامه الأولى والثانية من جنس واحد فلا ، ولا يجوز كذلك أن تأتي عينه ولامه الأولى من جنس واحد فيكون فعلا مجردا رباعيا، وسبب المنع : ثقل البناءين وثقل التقاء المثلين ، ولاسيما مع أصالتهما [٤]، وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول [٥]

---

(١) الممتع ٢/ ٧١٠ ، وشرح الشافية للرضي ١٤٠/٣

(٢) انظر: المقتضب ١٨٤/١ــ ٢١٨ ،والمنصف ٢٠٩/٢ ــ ٢١٠ ، والممتع ٥٧٤/٢ــ٥٧٥

(٣) انظر : الممتع ٢/ ٦٣٥ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٤٠-٢٤١

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٣٩/٣

(٥) انظر المسألة التاسعة ص ٤٨ من البحث .

المسألة الثانية عشر : يمتنع فك إدغام الفعل المضعف في الحالات التالية [١] :

أ ــ إذا تحرك المثلان في الفعل الثلاثي نحو: مدّ ، وفرّ، وعضّ ، وشلّ فأصل (مدّ وفرّ): مدَدَ و فرَرَ على وزن (فعَل)، وأصل (عضّ وشلّ): عضِض وشلِل على وزن (فعِل) فسلبتْ الحركة الأولى لطلب الإسكان ليوجد داعي الإدغام ، وأدغم الحرف الأول في الحرف الثاني فصار حرفا واحدا مشددا .

وشذ من ذلك أربعة أفعال أتت على الأصل فلم تدغم ، وهي : (لَحِحَ وضَبِبَ وأَلِلَ ومَشِشَ قال ابن خالويه :" ليس في كلام العرب فِعل من المضاعف لم يدغم وظهر التضعيف فيه ــ بدون إدغام ــ إلا قولهم : لَحِحتْ عينه [٢]، وضَبِبَ البلد :كثر ضِبابُهُ، وأرض مَضبَّةٌ بفتح الميم وأرض مُضبَّةٌ بضم الميم: كثر ضِبَابُها ، وأَلِلَ السِّقَاءُ: أنْتَنَ ، ويلِلَتْ أسنانه : تكسرت ورجل أيَلٌّ وامرأة يلاءُ والجمع يُلٌّ ، ومَشِشَتْ الدابة [٣] " وأضاف الدكتور أحمد عطار فعلا خامسا هو صَمِمَ فقال :" وفي القاموس : وصَمِمَ بالكسر نادر[٤] "

ويستثنى من ذلك الفعل المضاعف اللفيف المقرون ، حيث يجوز فيه الفك والإدغام ، نحو : حيّ وعيّ ، قال المبرد :" وإذا بنيت الماضي من حييتُ فقلت حيّ يا فتى فأنت فيه مخير إذا شئت أدغمت ، وإن شئت بينت [٥] "

ب ــ إذا سكن الحرف الأول من المثلان وتحرك الثاني في الفعل الثلاثي نحو : جدّ فأصلها : جدْدَ .

ج ــ إذا اسند الفعل المضارع إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر أو سبق بناصب نحو : يمُدُّ زيد زيد يمُدُّ ، لن يمدَّ .

د ــ إذا اسند الفعل إلى أو ضمير رفع ساكن نحو:

---

(١) انظر: المقتضب ٢١٥/١ ، والأبنية ٣٤٣ ، ونزهة الطرف ٣٩٠/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/١٠ ، واللباب ٤٦٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٣/١ وقد سبق ذكر هذه المسألة في مبحث الصحيح والمعتل في الفصل الأول ، المسألة التاسعة ص ٤٦

(٢) لَحِحتْ عينه : لصقت بالرمص ، انظر : اللسان(لحب)٢٤٥/١٢

(٣) ليس ٥٣ ، ومششت أي :أصابها ورم يأخذ في مقدم عظم الوظيف ، انظر : اللسان (مشش) ١١٣/١٣

(٤) هامش ليس ٥٣ ، وانظر: جامع الدروس العربية١٠٠/٢

(٥) المقتضب ١٨١/١ ــ ٣٨٧

- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة إلى الفعل الماضي ، نحو : مـــَدا و مَـــدُّوا
- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة إلى الفعل المضارع
- إسناد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة إلى الفعل الأمر ، نحو : مـــُدّا ، ومدُّوا ومُدِّي

هـــ ـــ إذا اسند الفعل الماضي إلى تاء التأنيث الساكنة ، نحو :مَـــدّتْ

المسألة الثالثة عشر : يمتنع إدغام المتقاربين إذا اجتمعا في كلمة واحدة :

إن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام فيهما. إلا إذا كان بناء الكلمة مبيِّنًا أنَّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المِثلين . قال الزمخشري : " ولا يخلو المتقاربين من أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين. فإن التقيا في كلمة نظر، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى اللبس لم يجز نحو عتد ووقد... ولذلك قالوا في مصدر وطد ووتد طدة وتدة، وكرهوا وطداً ووتداً ؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس، وفي وتد : يتد مانع خر وهو أداء الإدغام إلى إلا علالين: وهما حذف الفاء في المضارع والإدغام، ومن ثم لم يبنوا نحو وددت بالفتح لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان، وهو كقولك يد [١] " . وقال ابن عصفور : " فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام ؛ لِما في ذلك من اللَّبس بإدغـــام المِثلين؛ لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. فإذا أدغمتَ لم يبق ما يُستدلُّ به على الأصل [٢] "

ولأجل اللَّبس، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة ، بنت العرب الأحكام التالية [٣]:

١- بينت النون الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمة نحو : أَنْمُلة ، ولم تُخفها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم ، لأن الإخفاء يُقربها من الإدغام ، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام .

٢- لم يوجد في كلامهم نون ساكنه قبل راء أو لام نحو "عَنْل" و"قنْر" في كلمة واحدة لأنك إن بنيت ثَقُل لقرب النون من الراء واللام وإن أدغمت التبس بإدغام المتماثلين .[٤]

---

(١) المفصل ٤٦٧

(٢) الممتع ٢/٧١١-٧١٢.

(٣) انظر : الممتع ٢/٧١١-٧١٢.

(٤) انظر : المفصل ٤٦٧، وشرح الشافية للرضي٣/٢٦٩ ، والممتع ٢/٧١١-٧١٢.

واستثنى النحاة من هذا المنع [١]:

١-أن يجتمع المتقاربان في "افتَعَلَ" أو "تَفاعَلَ" أو "تَفَعَّلَ"، نحو: اختَصَمَ وتَطَيَّرَ وتَطايَرَ ، فإنه يجوز الإدغام فيها، وذلك لأنَّ التاء من هذه الأبنية تَنزَّلت ممّا بعدها منزلةَ المنفصل؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها. فأُمنَ التباس إدغام المتقاربين فيها بإدغام المِثلين؛ لأنَّ الإظهار يُبيِّنُ الأصل.

٢-إذا كان بناء الكلمة مبيِّنًا أنَّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المِثلين. وذلك نحو: "انفَعَلَ" من المحو. فإنك تقول فيه: امَّحَى؛ لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المِثلين؛ لأنه ليس في الكلام "افَّعَلَ"، فعُلم أنه "انمَحَى" في الأصل.

---

(١) الممتع ٢/٧١١-٧١٢.

المبحث الخامس

التقاء الساكنين

السكون : هوعبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أي ينقطع ، فنسميه جزماً اعتباراً بالصوت و انجزامه ونسميه سكوناً اعتباراً بالعضو الساكن.[١]

والسكون هو : عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك ، فعدم الحركة عما ليس من شأنه الحركة لا يكون سكونا ، فالموصوف بهذا لا يكون متحركا ولا ساكنا [٢] . والسكون أخف أحوال الحرف لذا اختير للوقف الذي هو موضع استراحة ، يضعف فيه الصوت [٣] . وكما كره العرب توالى أربع حركات في الكلمة ، كرهوا كذلك أن يلتقي الساكنان في الدرج .

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ، وتارة يكون الساكن أصله الحركة ، وتارة لا [٤]

مسائل المنع في التقاء الساكنين

المسألة الأولى : امتناع التقاء الساكنين إن كان أولهما حرفا صحيحا

إن كان أول الساكنين حرفا صحيحا يمتنع التقاؤهما في الوصل ؛ للتعذر وإذا التقى الساكنان في الوقف فلا يمكن النطق بهما ساكنين ، نحو : بشْرْ وبكْرْ ، فلا يمكن الإتيان بالراء ساكنة إلا مع الإتيان بكسرة مختلسة غير مشبعة . قال الرضي : " اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولها (حرفا) صحيحا لا يمكن التقاؤهما بكسرة مختلة غير مشبعة على الأول منها فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً

---

(١) نتائج الفكر ٨٤

(٢) التعريفات ١٢٠ ، وانظر : شرح المفصل ٦٧/٩ ، وشرح الأشموني ٢٠٩/٤

(٣) انظر: الخصائص ٥٥/١-٥٦ ، والمنصف ٣٢/١ ، والأبنية ٩٤ ، وشرح الملوكي٢٤ واللباب ٢١١/٢ ، و الهمع ١٥/٦

(٤) الهمع ١٧٧/٦

فإذا تفطن كل منها علم أن على الأول منها كسرة خفيفة ، نحو بكر بشر بسر ، حرت عين الثلاثية بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك و تأنقك فيما تتكلم به و إذا خليت نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجىء في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة [١] "، وعلى هذا فعلة المنع هي استحالة النطق به .

ويؤيد الرضي قوله هذا بما يعمد إليه بعض العرب من نقل حركة الموقف عليه إلى الساكن الأول ، ففي (جاء بكْرُ) يقال: (جاء بكُرْ) [٢]. وهذا الاستخدام متصل إلى اليوم في الحجاز ، ويؤيده ما نسمعه من أهل الشام بعامة فإنهم يدخلون كسرة خفيفة بين الساكنين فيقولون : (بكر) وثم اتجاه عربي نحو التخلص من السكون متى كان ثقيلاً ، ونجد في هذا الإطار ما يسمى بالقلقلة في التجويد وذلك بتحريك الحروف (ق / ط / ب / ج / د) عند سكونها بكسر خفيفة . ومن ذلك تحريك ما عينه حرف حلقي نحو : نهْر : ونهَر ، وبحْر : وبحَر [٣] .

أما إن كان أولهما حرف لين فيمكن التقاؤهما مع وجود ثقل ووجب المد التام فيه وعلة الجواز مع حروف العلة إن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعنى الحركات ، فتنظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتسق فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ،فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها [٤]

المسألة الثانية : يمتنع التقاء الساكنين في الوصل إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل

لا يلتقي ساكنان في الوصل إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو : دَابّه . أما ما دون ذلك فلا يلتقيان ، قال أبو حيان : " لا يلتقيان في وصلٍ محض إلا وأولهما حرف

---

(١) شرح الشافية للرضي٢/٢١٠

(٢) المرجع السابق ٢/٢١٠

(٣) دروس في علم الصرف٢/١٨٦

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢١١

لين " [١]

وربما فروا من التقائهما بإبدال همزة مفتوحة من الألف [٢] ،نحو قراءة "الضألين " [٣] في قوله ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤].

أما إذا كان الساكنان منفصلين فيحذف أولهما [٥] ، وربما ثبتت كقراءة ﴿ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾[٦].

المسألة الثالثة :امتناع حذف ثاني الساكنين أو تحريكه

أصل التحريك أن يكون من الساكن الأول لأن التوصل إلى النطق بالثاني لا يكون إلا بهمزة الوصل .

قال الرضي : " ولم يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مداً ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدئ به قبل مجيء الثاني فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل [٧] ".

وقيل أصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر ؛ لأن الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون التغيير في الأول إلا لوجه يرجحه ، وقيل : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أو الساكنين كان أو ثانيهما ؛ لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الإعراب آخره [٨] .

المسألة الرابعة:امتناع تحريك أول المتماثلين إذا أدى تحريكه إلى نقص الغرض

يجب تحريك أل المتماثلين إن لم يكن مّدة إلا إذا أدى تحريكه إلى نقص الغرض ، قال الرضي :" واعلم إذا لم يكن الأول مد حرك الأول ، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقص

---

(١) الارتشاف ٧١٧/٢، وانظر: الهمع ١٧٧/٦، وشرح الشافية للرضي ٢١٢/٢.

(٢) انظر : الارتشاف ٧١٧/٢، و الهمع ٧٧/٦.

(٣) هي قراءة ابن أبي بزة ، وابن فليح عن ابن كثير ، انظر: السبعة ٦٧٢.

(٤) سورة الفاتحة:آية ٧

(٥)انظر : الارتشاف ٧١٧/٢، والهمع ٧٧/٦.

(٦) سورة عبس: آية ١٠

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٢٧/٢.

(٨) انظر : الهمع ١٧٧/٦.

الغرض وهذا في الفعل فقط ، نحو انْطَلْقَ ، وأصله انطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِق بكتفٍ في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق إلتقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذلك الكلام في قوله تعالى ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[1] وقال الشاعر[2] :

عَجِبْتُ لِمْلُودٍ ولَيسَ لَهُ أَبٌ وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ " .

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل. ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال [3] ".

المسألة الخامسة : امتناع تحريك ثاني الساكنين بالضم إلا في حالات :

الأصل في تحريك ثاني الساكنين الكسر وقد يحرك بالفتح ، أما الضم فيمتنع التحريك إليه إلا للإتباع نحو "مُنْذُ" أو لكونه واو الجمع نحو : احشوانَّ. وقد صرح الرضي بهذا فقال : " أما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله ، أما إلا للإتباع كما في "مُنْذُ" أو لكونه واو الجمع كما في (اخشونّ) " [4].

---

(١) سورة الإخلاص:آية ٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة. وهو من شواهد سيبويه في كتابه: "٢/ ٢٦٦ ٤/ ١١٥، والكامل: ٢/ ١٣٢، و الخصائص "٢/ ٣٣٣"، و المقرب: "ص٤٢"، وشرح المفصل: "٤/ ٨٤، ٩/ ١٢٣، ١٢٦ ، وشرح التصريح: ٢/ ١٨، والهمع: ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦ . والشاهد في قوله: "لم يلد"؛ حيث إنه سكن اللام وفتح الدال وكان أصله: "لم يَلِدْهُ - بكسر اللام وسكون الدال

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٨

(٤) المرجع السابق ٢/٢٣٨.

المبحث السادس

الإمالة

الإمالة : هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها ، وذلك نحو عِمادَ وعابِد [١] " ، ويقصد أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين ، وتسمى الكسر والبطح والإضجاع [٢]: وأنواع الإمالة ثلاثة وهي [٣] :

الأول : إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة ، فيميل الألف نحو الياء ، نحو : عَابد .

الثاني : إمالة الفتحة قبل الهاء إلى كسرة ، كما في رحمَه .

الثالث : إمالة الفتحة قبل الراء إليها ، نحو الكبر . ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقد إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة .

وليست الإمالة لغة جميع العرب ، فأهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة ، وأشدهم حرصاً عليها بني تميم وقيس وأسد [٤] .

وللإمالة أسباب ، وهذه الأسباب ليست بموجبة لها ، بل هي مجوّزة لها عند من هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة يجوز فيه الفتح ، كما تجوز فيه الإمالة .والأسباب المجوزة للإمالة [٥] :

الكسرة ، والياء ، وانقلاب عن الياء ، أو مآلها إليها في حال ما ، وتشبيه بالألف المنقلبة عن الياء ، وشبه بالألف المشبهة بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم و الحرف ، وكثرة الاستعمال وإمالة لإمالة [٦]وعلل النحاة لإمالة الفتحة للكسرة التي بعدها بالعلل التالية :

---

(١) أنظر في تعرفها التكملة ٥٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٤ ، والارتشاف ٢ / ٥١٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٧ ، وحاشية الصبان ٤ / ٣٠٩ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤ / ٣٠٩ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٤ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٢٠ ، و أسرار العربة ٤٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ /٤ ، وشرح المفصل ٩ / ٥٣ – ٥٤ ، وحاشية الخضري ٢ / ١٧٩ ، وتوضيح المقاصد ٥ / ١٨٦ .

(٥) أنظر : التكملة ٥٢٨ – ٥٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٥١٨ ، وحاشية الصبان ٤ / ٣١٠ .

(٦) الارتشاف ٢/٥١٨

- التقريب ، قال سيبويه :" فأرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر ، فجعلوها بين الزاي والصاد ن فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة لأن الصاد قريبة من الدال ، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال . فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كـــذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك [١] .
- لقصد المناسبة قال الرضي وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد ، أو بعدها كعالم ، أو لصوت نطقك بالياء قبلها كسيال وشيبان ، أو قصد مناسبة لفاصلة ممالة ، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة ، أو قصد مناسبة صوت بنطقك بالألف بصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع كما في حبلى ومعزى ، لقولك حبليان ومعزيان ، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع : إنها للتنبيه على أصل الألف وما كان عليه قبل ، وفي نحو حبلى ومعزى : إنما للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الألف بعد في بعض الأحوال [٢] .

مسائل المنع في الإمالة

المسألة الأولى :لا تمال ألف الأسماء غير المتمكنة ولا الحروف

لا تمال ألف الأسماء المبنية ولا الحروف فالإمالة للأسماء المتمكنة و الأفعال ، فلا يمال : ما ولا وأمّا وإلا وألا وهلاّ ، قال سيبويه : " ومما لا يميلون ألفه : حتى ، وأما ، وإلا ، فرقـــوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعَطشى .... ولكنهم يميلون في أنّى ، لأن أنّى تكـــون مثل أين كخلفك وإنما هو اسم صار ظرفاً فقرب من عَطشى . وقالوا : لا ، فلم يميلوا لما لم يكن اسماً ، فرقوا بينها وبين ذا . وقالوا : ما ، فلم يميلوا لأنها لم تمكنْ تَمَكُنَ ذا ، ولأنها لا تتم اسما إلا بصلة مع أنها لم تمكنْ تَمَكُنَ المبهمة ، فرقوا بين المبهمين إذا كان ذا حالها [٣] وقال : " ولا يميلون في الفعل نحو قالَ ؛ لأنهم يفرقون بين ما فعِلتُ منه مكسور وبين ما فعُلتُ منه مضموم ، وليس هذا في الأسماء [٤] "

---

(١) انظر: الكتاب ١١٧/٤ ، و نظر التكملة ٥٢٨

(٢) شرح الشافية للرضي ٥/٣

(٣) الكتاب ١٣٥/٤ ، وانظر الهمع ١٩٦/٦

(٤) الكتاب ١٢٨/٤

وسبب المنع أن الحرف و الأسماء غير المتمكنة لا تتصرف ، والإمالة تصرف ، فإن سمى بالحرف أو بالأسماء المبنية فإنها تمال إن كان فيها سبب الإمالة لأنها تكون حينئذ كالأسماء المتمكنة .

قال سيبويه : " وقال الخليل : لو سميت رجلاً بها وامرأة جازت فيها الإمالة ... وقالوا: با ، وتا ، في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في قد ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر [١] "

ولو سميت بعلى وعدا وخلا الحرفين وبأما وألا ، لم تمل ، إذ لا سبب للإمالة ، و أمالوا من الحرف (بلى) و (يا) و (لا) في (إمالا) ، وأمالـــوا من الأسماء المبنية (ذا) و (أنى) و (متى)..... [٢]

المسألة الثانية : لا تمال الألف التي زالت الكسرة بعدها للإدغام

إن زالت الكسرة التي بعد الألف ، نحو : جادّ وجوادّ فلا تمال ؛ لأنها ساقطة في اللفـــظ لزوما ، قال سيبويه : " ومما لا تمال ألفه فاعل من المضاعف ومُفاعل وأشباهها ، لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا ما تميله وذلك قولك : هذا جادٌ ومادٌ ، وجَوادٌ : جمع جادةٍ ، ومررتُ برجلٍ جادٍ فلا يميل ، يكره أن ينحو نحو الكسرة فلا يميل ، لأنه فرّ مما يحقق فيه الكسرة ، ولا يميل لـــلجرّ ؛ لأنه إنما كان يميل هذا للكسرة التي بعد الألف ، فلما فقدها لم يمل [٣] .

ويرى أبو حيان أنها لا تمال في الأكثر [٤] ، ومن العرب من فصّل فأمال في حالة الجر شبهوها بمالك إذا جعلت الكاف اسم المضاف إليه ونصب في حالة النصب والرفع [٥] .

فإن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمر في قوله تعالى:﴿ مَعَ ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا ﴾[٦] فقال النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلا وقال الأكثرون تمال [٧]

---

(١) الكتاب ١٣٥/٤

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٦ -٢٧

(٣) الكتاب ١٣٢/٤ ، وانظر : شرح الشافية للرضي ٧/٣ ، وشرح اللمع للعكبري٧٣٩/٢ والمساعد٢٩١/٤

(٤) الارتشاف ٥٢٣/٢

(٥) انظر : الكتاب ١٣٢/٤ ، والارتشاف ٥٢٣/٢

(٦) سورة آل عمران : آية ١٩٣/١٩٤

(٧) الارتشاف ٥٢٣/٢

المسألة الثالثة : لا تمال الفتحة من دون الألف إلا لهاء التأنيث أو للراء المكسورة :

قال الرضي : " واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة ، لقوتها من بينها بتكرارها وإذا أملت فتحة الذال في المحاذَر لم تُمل الألف التي قبلها ، لأن الراء لا قوى لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف التي قبل تلك الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة ما قبلها : متصلة بها ، أو منفصلة عنها بحرف ساكن[1] . ويشترط ألا يلي الراء حرف استعلاء ، وتمتنع إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة في الحالات التالية:

١- إذا فصلت الراء عن الفتحة بحرف مضموم أو مفتوح فلا إمالة لفتحة السين في نحو: من السَّحَرِ.

٢- إذا تلي الراء المكسورة حرف استعلاء فلا إمالة في مَنْ السَّرِق

وتمتنع إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث إذا سبقت الهاء بألف مد ، فلا إمالة في نحو: صَلَاة وزكاة .

المسألة الرابعة : امتناع إمالة الألف إن لم تتوفر أسباب الإمالة[2] :

لإمالة الألف أسباب مجوّزة لها ، فإذا توفرت هذه الأسباب جازت الإمالة وإلا فلا إمالة وهذه الأسباب هي :

١) أن تكون الألف مبدلة من ياء متطرفة نحو هُدَى واهتدى أما إذا كانت الألف مبدله من واو فلا يجوز الإمالة حينئذّ فلا يمال نحو: عصا وقنا وإذا كانت الألف مبدلة من ياء غير متطرفة ، فلا تجوز الإمالة كذلك فلا يمال نحو : ناب.

٢) كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف بلا شذوذ ولا اجتماعاً للألف بياء زائدة . نحو مَعْلًى ومَغْزًى ومَلْهًى، فإن خلفت الياء الألف شذوذاً أو قياساً لكن بسبب اضطراري لم تجز إمالة الألف . فالأول نحو عصا عند إضافتها إلى ياء المتكلم في لغة هذيل ، فإنهم يقولون عَصَيَّ . برد الألف إلى واو أصلِها ، ثم قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء فرجعت الألف إلى الياء لكن ذلك في لغة شاذة.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٠/٣

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، والقول الفصل ١٨٥ -١٩٠ .

والثاني نحو ألف قفا إذا صغر أو جمع على (فُعول)، فيقال في التصغير قُفَيّ، وفي الجمع قُفِيّ. فرجعت الألف إلى الياء بسبب ممازجتها بحرف زائد غير منفصل . وهو الياء في المصغر والياء المنقلبة عن واو الجمع . فكأن هذا خَلَفٌ كلا خَلَفٍ.

٣) أن تكون الألف بدلاً من عين فِعْل تكسير فاؤه عند الإسناد إلى تاء الضمير ، فيكون على وزن (فِلْتُ) نحو كِلْتُ سواءً أكانت مبدله من الواو المكسورة كخاف ونام ومات ، أما إذا آل عند الإسناد إلى(فُلْت) بضم الفاء_فإن الألف في الأول عن واو مفتوحة ، وفي الثاني عن واو مضمومة بدليل طويل .فإذا أسندها إلى الضمير قلتَ:قُلتُ وطُلْتُ بضم أول الفعل للدلالة على ذات الواو في الأول ، وعلى ذاها أو حركتها في الثاني . ومفهوم قوله : بدل عين الفعل أنها إذا كانت بدل عين الاسم فإنها لا تمال . سواء أكانت عن واو كدارٍ ونارٍ وغارٍ.

٤) أن تقع الألف بعد الياء نحو بَيَات . سواء أكانت متصلة بها . نحو: بَيَان وبَيّاع وكَيّال أم منفصلة عنها بحرف . نحو شَيبان وهيمان وحيوان ، أو بحرفين معهما هاء . نحو: دخلت هندُ بيتها ، وأدِرْ جَيبها . وشرط الإمالة هنا ألا يضم ما قبل الهاء كما مثلنا فإن ضُم فلا تجوز الإمالة نحو : هذا بَيْتُها ، وأُدِير جَيْبُها .

٥) أن تقع الألف بعد حرف يلي كسراً . نحو حِجاب وكِتاب وشِمال ، أو بعد حرفين وليا كسرة . أولهما ساكن نحو: سِرداح وشِمْلال ، أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء. نحو: هذان دِرْهَماك . فإذا فُصل بغير ما ذكرنا لم تجز الإمالة .كأن يفصل بين الألف والكسرة بضمٍّ ، نحو : هو يضربُها . قال سيبويه : " وقالوا يريد أن يكِيلَــها ولم يكِلْــها ، وليس شيء من هذا تمال ألفه قي الرفع إذا قالوا هو يكيلُها وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة والضمة ، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة لأن الباء في قولك يضربها فيها إمالة ، فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارفع الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة ، وإنما كان في الفتح لشبيه الياء بالألف . ولا تكون إمالة في لم يَعْلَمْهَا ولم يَخَفْهَا لأنه ليست ههنا ياء ولا كسرة تميل الألف [١] .

وعـــــلة المنع أن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم ، إذ ما قبل الألف لا يكون مضموماً . [٢]

---

(١) الكتاب ١٢٤/٤ ، وانظر: شرح الشافية للرضي ٦/٣ ، والمساعد٢٩٢/٤

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ٦/٣.

وإذا فصل بين الكسرة والألف حرفان لم تكن الهاء ثانيهما فلا تجوز الإمالة ، نحو : لن يضربَنَا وإذا كان الحرفان متحركين ، نحو : أكلت عِنَبَاً ، أو كانت ثلاثة أحرف نحو : قِنّباً [١] فلا إمالة وشذ لها درهمان [٢].

٥) أن تقع بعد الألف ياء متصلة بها . نحو: مُبايع ومُشايع ومُلاين ، ونحو :شايَعته وبايَعتهُ ولا ينْتُه . قال ابن قاسم العبادى : أو منفصلة عنها بهاء نحو:شاهين. فإن فصلت بأكثر فلا إمالة

المسألة الخامسة : الفتحة والضمة تمنع الإمالة

سبب الإمالة الكسر والياء ، أما الفتحة والضمة فإنها تمنع الإمالة ، قال سيبويه : " إذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لم تكن فيه إمالة وذلك نحو آجُر ، وتابَلٍ ، وخاتم . لأن الفتح من الألف ، فهو ألزم لها من الكسرة . ولا تتبع الواو ، لأنها لا تشبهها . ألا ترى أنك لو أردت القريب من الواو انقلب فلم تكن ألفاً . وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً أو مضموماً ، نحو : رَبابٍ، وجَمادٍ ، والبَلبال ، والجُمَّاع والخُطَّاف [٣] .

وعلة المنع في الفتحة المناسبة فالفتح من الألف وهو ألزم لها من الكسرة ، والعلة في الضمة التباعد لأن الضمة والواو لا تشبهه الألف . ولو أردنا تقريب الواو انقلبت و لم تكن ألفاً

وهي لغة أكثر العرب قال سيبويه : " والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب وهو أعم في كلامهم [٤] " وقال " واعلم أن من لا يميل الألفات فيما ذكرنا قبل هذا الباب لا يميلون شيئاً منها في هذا الباب [٥] .

المسألة السادسة : الحروف المستعلية تمنع الإمالة:

تمتنع إمالة الألف إذا سبقت بحرف من الحروف المستعلية ، أو تلاها حرف منها ، أو فصل بينها وبين الألف بحرف ، قال سيبويه : " هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها في ما مضى : فالحروف التي تمنعها الإمالة سبعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ن

---

(١) القنب : ضرب من الكتان ، انظر : اللسان مادة (قنب) ٣١٢/١١

(٢) انظر : التكملة ٥٣٠، وشرح الشافية للرضي ٦/٣، والارتشاف ٥١٩/٢ن والمساعد ٢٨٥/٤، وشرح ابن عقيل ٥٢٣/٢.

(٣) الكتاب ١١٨/٤ .

(٤) المرجع السابق ١٢٨/٤

(٥) المرجع السابق ١٢٥/٤

والظاء والغين والقاف ، والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ز وذلك قولك : قَاعدٌ وغائبٌ وخَامدٌ ، وصَاعدٌ ، وطائفٌ ، وضَامنٌ ، وظَالمٌ... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغه .

وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها ، وذلك قولك : نَاقد وعَاطِسٌ و عاصمٌ وعاضدٌ وعاطِلٌ وناخِلٌ و واغِلٌ .

وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف ، وذلك قولك : نافِخٌ ، ونابغٌ ، ونافِقٌ وشَاحِطٌ وعَالِطٌ وناهضٌ ، وشانِطٌ ، و لم تمنعه الحروف الذي بينهما من هذا [١] ".

وعلل النحاة لهذا المنع بعدة أسباب :

- أن حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان الرفع اللسان من موضعٍ واحدٍ أخف عليهم فيدغمونه [٢] .

- أن الحروف المستعلية مناقضة للإمالة ، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها ، فترجع الأصل [٣] .

- أن الحرف المستعلي ينحى به إلى أعلى الفم ، والإمالة تحرف الحرف إلى مخرج الياء وهي عن أسفل الفم ، والصـــعود بعد التسفل شاق فلذلك منع [٤] .

- أن الألفات لم تمل في مثل هذا لإرادة تجانس الصوت ، لاسيما وهي مفتوحة ، والفتح مما يزيدها استعلاء [٥] ، فإذا كان حرفُ من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٨-١٢٩ ، وانظر التكملة ٥٣١ ، شرح المفصل ٥٩/٩ ، وشرح الشافية للرضي٦/٣ والارتشاف٥٢١/٢ - ٥٢٢ ، والمساعد٢٩٢/٤ ، و الهمع ١٨٩/٦

(٢) الكتاب ٤/ ١٢٨-١٢٩ ، وانظر التكملة ٥٣١

(٣) شرح الشافية للرضي ١٥/٣

(٤) اللباب ٤٥٤/٢

(٥) شرح المفصل ٥٩/٩

فإنه لا يمنع الألف من الإمالة . وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون ألسنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد.

وإذا كان أول الحرف مكسوراً و بين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن ، والساكن أحد هذه الحروف ، فإن الإمالة تدخل بالألف ، لأنه سيُمال لو لم يدخل الساكن للكسرة فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف ، صار كأنه هـــو المكسور ، وصار بمنزلة القاف في قاف [١] .

المسألة السابعة : تمنع الراء غير المكسورة الإمالة

إذا سبقت الألف بالراء غير المكسورة أو كانت الراء بعد الألف لم تمل قال سيبويه : " والراء إذا تكلمت بها خرج كأنها مضاعفة والوقوف يزيدها إيضاحاً . فلما كانت الراء كذلك قالوا : هذا راشدٌ ، وهذا فِرَاشٌ فلم يميلوا لأنهم كأنهم قد تكلموا برائين مفتوحتين فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات . وصارت بمنزلة القاف ، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين ، فلما كان الفتح كأنهُ مضاعف وإنما هو من الألف ، كأن العمل من وجه واحد أخف عليهم .

وإذا كانت الراء بعد الألف تمال لو كان بعدها غير الراء ، لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمارٌ ، كأنك قلت هذا فِعَالُل . وكذلك في النصب ، كأنك قلت : فِعَالل فغلبت ههنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف [٢] .

وعلة المنع أن الراء حرف مكرر، فضمها كضمتين ، وفتحها كفتحتين وكسرها ككسرتين فصارت غير مكسورة كحرف الاستعلاء ، لأن تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما في " من قَرَارِك" لكونها أضعف من المستعلي .

وإذا كانت الراء بعد الألف وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع وإن كانت غير مكسورة ، نحو : هذا كَافرٍ ، ورأيت كافرا: أي لا تمنع مانع المستعلي في نحو نافق ودافق لأنها ملحقة بالمستعلي ، فلا يكون لها قوة المستعلي .

وبعض العرب لا يلتفت إلى الراء فيميل ، لأنها لما بعُدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية [٣].

---

(١) الكتاب ٤/١٣٠- ١٣١ ، وانظر: شرح الشافية للرضي٣/٦ ،والارتشاف٢/٥٢١ - ٥٢٢ والمساعد٤/٢٩٢.

(٢) الكتاب ٤/١٣٦

(٣) انظر : الكتاب ٤/١٣٦، وشرح المفصل ٩/٦٢، والارتشاف ٢/٥٢٤.

أما إن كانت الراء مكسورة فالإمالة فيها حسنة فيه تكف ما يمنع من الإمالة سواء كان حرف استعلاء نحو : نحارِم أدراء نحو : مِن قرارِك . قال الفارسي : وجه حُسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة أن الراء حرف فيه تكرير وذلك يتبين فيها إذا وقفت عليها فكأن الكسر متكرر وإذا كرر الكسر ازدادت الإمالة حسنا ليتجانس الصوت ، فكما أنها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة لأن لكل واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنه تكرر والفتح والضم يمنعان الإمالة ، كذلك إذا تكرر الكسرُ جَلبها [١].

المسألة الثامنة : لا يميل أهل الحجاز إلا في مواضع قليلة

أهل الحجاز يفخمون بالفتح على الأصل ولا يميلون إلا في مواضع قليلة، وقد حدد سيبويه المواضع التي يميلون فيها فقال :" ومما يميلون ألفة كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أول فَعلْتُ مكسوراً نحوْا نحو الكسر كما نحوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً [إلا ما كان منكسر الأول]، وذلك (خافَ وطابَ وهابَ) " [٢] . وعلتهم في ذلك أن ألفه في موضع الياء فسهلت الإمالة .

وسُمِعَ إمالة (صار وخاف ومات) ، قال سيبويه : "وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثّيِر عَزّةَ يقول : صار بمكان كذا وكذا ، وقرأها بعضهم : (خاف). ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عيناً إلا ما كان على فُعَلْتُ مكسور الأول ليس غيره : ولا يميلون شيئاً من بنات المضموم الأول من فَعُلْتُ لأنهُ لا كسرة يُنحى نحوها ، ولا تشبه بنات الواو التي الواو فيهن لام ، لأن الواو فيهن قوية ههنا ، ولا تضعف ضعفها ثمة ، ألا ترها ثابتة في فَعَلتُ وأفعَلُ وفَاعلتُ ونحوه فلما قويت ههنا تباعدت من الياء والإمالة ، وذلك قولك : قَامَ ودَارَ لا يميلونهما [٣] " .

---

(١) الارتشاف ٢م ٥٢٤، وانظر : الحجة لأبي علي الفارسي ١/٣٠١ -٣٠٣، والكشف ١/١٧١، وشرح الشافية للرضي ٣/٢١.

(٢) الكتاب ٤/١٢٠

(٣) المرجع السابق ٤/١٢١، وانظر :شرح الشافية ٣/٤ ، وشرح المفصل ٩/٥٣، والهمع ٦/ ١٨٥، وشرح الأشموني ٤/٤٣٨، وحاشية الصبان ٤/٣١٠، واللهجات العربية ص ١٤٠ .

الباب الآخر

عـــلـــل المنع وعلاقاته

وفيه فصلان

الفصل الأول : عـــلل المنع

الفصل الثاني : علاقات المنع

الفصل الأول

علل المنع

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الثقل

المبحث الثاني : التعذر

المبحث الثالث : فوات الغرض

المبحث الرابع : الالتباس

المبحث الخامس : أسباب متنوعة

العلة هي : ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للمرض علة لأنه يغير حال المريض ويقال للداعي إلى الفعل علة له ، تقول فعلت كذا لعلة كذا [١] ، وَهَذَا عِلَّة لِهَذَا أي سبَب [٢] . والْعلَّة : كل وصف حل بِمحل وَتغَير بِهِ حَاله مَعًا فَهُوَ عِلّة، وَصَارَ الْمحل معلولا [٣] . وقيل هي : ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه [٤] .

ولقد اهتم النحاة كثيرا بالتعليل لأحكامهم النحوية والصرفية ، فأخذوا يفتقون عرى الكلام بحثا عن عللهم ؛ لذا نجد كتبهم زاخرة بفيض من هذه العلل، وأوضح ابن السراج هذا الاهتمام في بداية كتابه الأصول ، بعد تعريفه للنحو فقال : " واعتلالات النحويين على ضربين :ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب،كقولنا :كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع [٥] " .

و لم يكتف النحاة بذلك بل ألفوا مؤلفات خاصة جمعوا فيها عللهم النحوية والصرفية ومن هذه المؤلفات : علل النحو للورّاق ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري .

ومن هنا كانت عناية هذه الرسالة بتعليلات النحاة ، فهي منثورة في مسائل المنع في كل مبحث من مباحث الباب الأول .

وقد قـُسمت علل المنع في هذا الفصل على خمسة مباحث، فيما يلي بيانها :

---

(١) الفروق اللغوية٧٣

(٢) اللسان مادة (علّ) ٤٧١/١١

(٣) الكليات٥٩٩ ، والفروق اللغوية٧٣

(٤) التعريفات ١٥٤

(٥) الأصول ٣٥/١

المبحث الأول

الثقـــــــــــل

الثّقل: ضد الخفّة [١]. وثقل الشَّيْء : وَزنه ، وَالْحمل الثقيل وَمَا يشق على النَّفس من دين أَو ذَنْب أَو نَحْوهمَا [٢] ، والثقل: هو الصعوبة ، ومنها صعوبة ظهور الحركة على حرف العلة، حيث يثقل على اللسان أن تظهر الحركة عليه، وإن كان يستطيع ذلك مع مشقة [٣].

وكثيرا ما يمنع النحاة للثقل ، فالعرب يجنحون إلى الخفة دائما ، ويفرّون من الثقل ، فهم يستثقلون الجمع بين الهمزتين أو المتماثلين ولا سيما فيما يكثر استعماله ، و يستثقلون الجمع بَين واوين فِي آخر الْكَلِمَة ، واجتماع ثَلَاث ياءات ، والياء دون الواو في الثقل عندهم ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستثقل يُفرّ منه لاسيما إذا غلب الشيئان على الشيء الواحد ،كما يستثقلون توالي الأمثال ، وتوالي الإعلال، وتوالي أربعُ حركاتٍ فِي كلمةٍ وإفراط الاسم الخماسي بطوله ، والضمة على الياء ، وفعُل والتضعيف ، والانتقال من الكسر إلى الضم ، والفعل فهو أثقل من الاسم عندهم .

ومن هذا المنطلق حاز هذا المبحث بالنصيب الأوفر من المسائل الصرفية ، و قسمت مسائل المنع فيه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى: امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة الفعل المضارع منه على (أفعل) فإن تحويله لبناء المضارع (أفعل) ينتج عنه التقاء همزتين فتثقل الكلمة بذلك [٤] .

---

(١) الصحاح مادة (ثقل) ١٦٤٧/٤

(٢) المعجم الوسيط ٩٨

(٣) النحو المصفى٩١

(٤) انظر: شذا العرف ٦٨ ، ودروس في علم الصرف ١١٨/١

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعلين (أخذ وأكل) وذلك تخفيفا لثقـــل الجمع بين الهمزتين فيما يكثر استعماله [١] .

المسالة الثالثة : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أمر) إذا وقع في ابتداء الكلام؛ وذلك تخفيفا لثقـــل الجمع بين الهمزتين في ابتداء الكلام [٢].

المسألة الرابعة : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أتى)؛ على لغة بعض العرب وذلك تخفيفا للفظ، شبهوه بالفعلين (خذ و كل)، وإن لم يكن مثلهما في الكثرة [٣] .

المسألة الخامسة: يمتنع مجيء مهموز الفاء مهموز اللام وعينه حرف علة ، فلم يأت منه فعل في العربية؛ لثقل الهمزة مع حرف العلة [٤]

المسألة السادسة: امتناع مجيء الفعل المضاعف من الباب الخامس (فعـــُل يفعـــُل) لأنهم يستثقلون فعُل والتضعيف فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك [٥].

المسألة السابعة : امتناع مجيء الفعل المضاعف إذا كان مثالا واويا من الباب الأول (فعـــَل يفعـــُل)، فلا يكون مضارع الفعل المضاعف المعتل الفاء بالواو إلا مفـــتوح العين أما الضم فلا يكون فيه ؛ لاستثقال الواو مع الضمة [٦].

المسألة الثامنة : امتناع مجيء الفعل المضاعف إذا كان مثالا واويا من الباب الثاني (فعـــَل يفعـــِل) ، فلا يكون مضارع الفعل المضاعف المعتل الفاء بالواو إلا مفتوح العين، أما الكسر

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٦/١ ، والتصريف الملوكي ٤٦ ، واللباب٣٦٢/٢ ، وشرح الشافية ٥٠/٣، والمبدع ٢٤١ وشرح التصريف العزي ١٧٣ ، و الهمع ٢٥٢/٦

(٢) التصريف الملوكي ٤٦ ، وانظر : اللباب٣٦٢/٢ ، وشرح الشافية ٥٠/٣ ،والمبدع ٢٤١ ، وشرح التصريف العزي ١٧٣، و الهمع ٢٥٢/٦

(٣) انظر: سر الصناعة ٤٣٦/٢ ، والتصريف الملوكي ٤٦ ،والأمالي الشجرية ١٩٩/٢ ــ ٢٠٠ ، واللباب ٣٦٤/٢ ، وشرح الملوكي ٣٦٨ ، وشرح التصريف العزي ١٧٧، واللسان مادة (أتي) ٦٥/١

(٤) انظر: المنصف٢٠٠/٢ ــ ٢٠١ ، والممتع ٥٠٨/٢ ، والمبدع ١٩٢

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٣٧ ، والمقتضب ١ / ٢٢٩ ، وأفعال ابن القوطية ١ ، و أفعال السرقسطي ١ / ٥٧، وشرح الملوكي ٤٧ .

(٦) انظر : الكتاب٥٢/٤ ، وشرح الشافية للرضي١٢٩/١ ــ ٣/ ٩٣ ، و شرح التصريف العزي١١٧

فلا يكون فيه ؛ لأنه لو بني على(يفعـــِل) لوجب حذف الواو والإدغام ، ولاجتمع فيه إعلالان فتثقل الكلمة [١] .

المسألة التاسعة : امتناع مجيء التضعيف في الفعل الرباعي المجرد، فلا يجوز أن تأتي لامه الأولى والثانية من جنس واحد ، ولا يجوز كذلك أن تأتي عينه ولامه الأولى من جنس واحد فيكون فعلا مجردا رباعيا ؛ وذلك لأنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان ؛لثقل البناءين،وثقل التقاء المتماثلين[٢].

المسألة العاشرة : امتناع مجيء عين الفعل المضاعف ولامه واوين، إذ لم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي واوي ؛ لأنهم يستثقلون الواوين في الفعل ولما يلْـــزم من الثّقل والاعتلال[٣].

المسألة الحادية عشرة: امتناع مجيء عين الفعل المضاعف ولامه همزتين ، فلم يرد عن العرب فعل مضاعف ثلاثي مهموز العين واللام ، و ذلك لأنهم يستثقلون مجيء الهمزة مضاعفة [٤].

المسألة الثانية عشرة : امتناع مجيء الفعل المثال الواوي من الباب الأول (فعَـــل يفعُـــل) وذلك لأنهم يستثقلون الواو مع الضمة [٥].

المسألة الثالثة عشرة : لا يكون مضارع المثال الواوي المضاعف إلا مفتوح العين لأن الضم لا يكون فيه ؛ لأنه ممتنع في المثال الواوي أصلا ، فلا يبنى على (يفعـــُل) لاستثقال الواو مع الضمة [٦]. والكسر لا يكون فيه ؛ لأنه لو بني على(يفعـــِل) لوجب حذف الواو والإدغام ولاجتمع فيه إعلالان [٧] .

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٩٣، وشرح التصريف العزي١١٧ ، والمغني١٩٣

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٨ ، و ١/٣٢

(٣) انظر : المقتضب ١/١٨٤ــ ٢١٨ ،والمنصف ٢/٢٠٩ ــ ٢١٠ ، والممتع ٢/٥٧٤ــ٥٧٥

(٤) انظر:سر الصناعة١/٨٣ ، والمنصف ٢/٢٠٩، وشرح الشافية للرضي٣/٧٢ــ٧٣

(٥) انظر :الكتاب ٤ / ٥٢ ، و ليس ٣٩ ، والأبنية ٣٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٢٩ – ٣ / ٩١

(٦) انظر : الكتاب٤/٥٢ ، وشرح الشافية للرضي١/١٢٩ ــ ٣/ ٩٣ ، و شرح التصريف العزي١١٧

(٧) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/ ٩٣، وشرح التصريف العزي١١٧ ، والمغني١٩٣

المسألة الرابعة عشرة : امتناع بقاء حرف العلة(الواو) في المثال الواوي عند صياغة المضارع والأمر منه فحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافا لأنهما ثقيلتان ، و أضيف إليها ثقل الواو،وثقل الفعل فالفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم ، فلما اجتمع كل هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف الواو[١]، وقيل: علة ذلك أن الواو من جنس الضمة وهي مقدرة بضمتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ،ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستثقل يُفرّ منه لاسيما إذا غلب الشيئان على الشيء الواحد[٢].

المسألة الخامسة عشرة :امتناع مجيء الفعل المثال اليائي من الباب الأول(فعَـــل يفعُـــل) فقد ترك الضم – الذي هو القياس– استثقالا لياء يليها ياء يليها ضم ، إذ فيه اجتماع للثقلاء [٣]

المسألة السادسة عشرة : امتناع بقاء فاء الكلمة (الياء) في المثال اليائي عند صياغة المضارع منه،عند بعض العرب فقالوا :(يسَرَ) في الماضي و(يسِـــرُ) في المضارع بحذف حرف المضارعة منه،وأصله (يَيْســـرُ)؛ لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو.فالياء وإن كانت أخف من الواو فإنها أثقل من الألف فلذلـــك حذفت عندهم [٤] .

المسألة السابعة عشرة : يمتنع مجيء الأجوف اليائي من الباب الخامس (فعـــُل يفعـــُل) حيث حصر الجرجاني والميداني الفعل الأجوف في ثلاثة أبواب ؛ وذلك لأن مضارعه بالضم لا غير ، وهم يستثقلون الضمة على الياء ، ولما يلزم من قلب الياء واوا في المضارع ، فتنتقل من الأخف إلى الأثقل [٥] .

المسألة الثامنة عشرة : امتناع بقاء عين الفعل الأجوف على أصلها (الواو أو الياء) ، بل تعل بقلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛لأن (الواو والياء) كحركتين ؛ لأن الحركات أبعاض الحروف ، ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحا ، كان ذلك مثل أربع حركات

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٥٣ ، والمقتضب ١ / ١٢٦ ،والمنصف ١ / ٢٠٩ وشرح الملوكي ٣٣٣

(٢) انظر : اللباب٢/٣٥٣

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي١/١١٩ ــ ١٢٩ ، وشرح التصريف العزي١١٤

(٤) انظر: الكتاب٤/٥٤، وشرح المفصل ١٠/٦٢

(٥) انظر: المفتاح ٤١، ونزهة الطرف١/١٧٤ ، وشرح الملوكي٥٦ ــ ٥٨ ، والممتع ٤٤٤

متواليات ، وهو ثقيل فقلبوهما بأخف الحروف وهو الألف ، وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل [١] "

المسألة التاسعة عشرة : يمتنع مجيء فاء الفعل اللفيف المقرون واوا وعينه ياء ، كما يمتنع مجيء الفاء ياء والعين واوا، لما يؤدي إليه من الثقل لتوالي الإعلال في كلمة واحدة [٢] .

المسألة العشرون : امتناع مجيء عين الفعل اللفيف المقرون ولامه واوين ؛ وذلك لأن العرب يستثقلون الواوين في الفعل[٣] .

المسألة الحادية والعشرون : امتناع مجيء عين الفعل اللفيف المقرون ياء ولامه واوا ، وعلة المنع الثقل فالكلمة تتثاقل كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معقب الإعراب [٤] ".

المسألة الثانية والعشرون : امتناع كسر عين الماضي مع ضمها في المضارع فلا يقال في(فعِل يفعــُل) ؛ وذلك كراهة اجتماع ثقيلين فيه[٥] "

المسألة الثالثة والعشرون : امتناع كسر ياء المضارعة عند جميع العرب ؛ وعلة المنع ثقل الكسرة في الياء قال ابن جنّي: "وتَقِلُّ الكسرة في الياء نحو يِعلم، ويِركب استثقالاً للكسرة في الياء [٦] .

المسألة الرابعة والعشرون : امتناع كسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء عنــد الحجازيين لاستثقالهم الكسرة مع حروف المضارعة [٧] .

المسألة الخامسة والعشرون : امتناع ضم حروف المضارعة فيما كان ثانيه مضموما ؛ لأن الضم أثقل عندهم ، فكرهوا الضمتين و لم يخافوا التباس معنيين ، فعــــــمدوا إلى الأخف

---

(١) انظر : شرح التصريف العزي ١١٨

(٢) انظر : الممتع٢/٥٦٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٧٢ ، وشرح التصريف العزي١٦٨

(٣) انظر:المقتضب ١/١٨٤ــ ٢١٨ ، والمنصف ٢/٢٠٩ ــ ٢١٠ ، والممتع ٢/٥٧٤ــ٥٧٥

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/٧٣

(٥) انظر : الهمع ٦/٣٣

(٦) انظر :المحتسب١/٣٣٠

(٧) انظر : الكتاب ٤/١١٠ ، وسر الصناعة ١/٢٣٥، والأبنية ٣٣١، وشرح الشافية ١/١٤١

وكرهوا الضم مع الضم [١] " .

المسألة السادسة والعشرون :لا يكون الفعل الرباعي المجرد إلا على وزن فعــلــَلَ وعللوا له بأن الرباعي أثقل من الثلاثي فوجب أن يكون فيه سكون ليخف ثقله ، ولأنه لو كانت حروفه كلها متحركة كالثلاثي للزم اجتماع أربع حركات متوالية في كلمة واحدة ، وهو مما رفض في كلام العرب للاستثقال [٢].

المسألة السابعة والعشرون : امتناع مجيء الفعل على خمسة أحرف أصول ؛ وذلك لكثرة تصرف الأفعال والزيادة عليها، ولما تستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، ولما تدل عليه من الحدث والزمان فلو كانت خمسة لثقلت .ولأن الأفعال فرع عن الأسماء فنقصت عنها لمكان الفرعية ولفضل الأسماء على الأفعال لقوتها واستغنائها عنها وحاجة الأفعال إليها [٣].

المسألة الثامنة والعشرون: امتناع مجيء الفعل المزيد سباعياً أو أكثر ؛ لأن أقصى ما ينتهي إليه الفعل بالزيادة ستــة أحرف ، لا يجاوزها ، وذلك لئلا تزيد الحروف الزائدة على الأصول فيثقل [٤].

المسالة التاسعة والعشرون : امتناع تعدية الفعل الرباعي المجرد بالهمزة ، والعلة في ذلك أن الهمزة لما أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي ، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول لما في ذلك من الثقل ، وكثرة أمثلة الفعل [٥] .

المسألة الثلاثون: امتناع بقاء الهمزة في الفعل المزيد المبتدئ بهمزة عند صياغة المضارع منه على (أفْعَلَ) ؛ كراهة اجتماع همزتين لما يؤدي إليه من الثقل [٦] .

---

(١) انظر: الكتاب ١١٣/٤ ، والأصول١٥٧/٣، و شرح الشافية ١/ ١٤٣

(٢) انظر:الجاربردي ٥٣ ، والهمع١٩/٦ ، وحاشية اللامية ١٣

(٣) انظر : المنصف ٣٠/١ ، شرح الملوكي ٣٢ ، و شرح المفصل ١٥٢/٧ ، اللباب ٢١٢/٢ ــ ٢١٤

(٤) انظر: الأبنية ٩٧ ، والهمع١٦/٦

(٥) انظر : اللباب ٢٠٠/١ ، و المرتجل ١٤٩

(٦) انظر : المقتضب ٩٨/٢ ، والخصائص ١١٢/١ ، والمفتاح ٥٤ ، والممتع ١/ ٢٨٠ ، والهمع٢٥٠/٦

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع مجيء الاسم المجرد على ستة أحرف أصول فهو لا يجاوز بناء الخماسي إلا مزيدا ؛وإنما اجتنب ذلك لطوله وثقله،ولأنه ضعف الأصل الأول - الثلاثي - ولئلا يتوهم فيه التركيب ، فيصير بالزيادة كالمركب (حضرموت) [١] .

المسألة الثانية : لم يرد عن العرب اسم آخره واو قبلها حرف مضموم ؛ وعلة المنع الثقل وسَهُل عليهم ذلك في الفعل لتعرضه بحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره، والاسم ليس كذلك . وأيضاً فإن آخر الاسم معرض لما تتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية ، وياء النسب وآخر الفعل ليس كذلك [٢] .

المسألة الثالثة :امتناع مجيء الاسم الثلاثي المجرد على البناءين "فُعِل وفِعُل" ولم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الضم إلى الكسر أومن الكسر إلى الضم بناء لازما، فالعرب يستثقلون اجتماع الثقلين[٣].

المسألة الرابعة : امتناع مجيء الاسم المزيد على أكثر من سبعة أحرف فالسبعة هي أقصى الغاية والمجهود؛ وذلك حتى لا يثقل الاسم [٤].

المسألة الخامسة : امتناع تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ،لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات وقيل إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة لأن بنات الخمسة وإن كانت كلها أصول فقد تباعدت عن أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي فثقلت لذلك والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلا فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل وثقل الزيادة [٥] .

---

(١) انظر :اللباب ٢١١/٢ ، شرح الملوكي ٣٠ ، و الهمع ١٥/٦

(٢) انظر : إيجاز التعريف في علم التصريف ١٣٤

(٣) انظر :الكتاب ٢٤٤/٤، والمقتضب٩٥/١ ، والمنصف ١/ ٢٠، والأبنية١٤٠ ، والممتع ٦٠/١.

(٤) انظر : الكتاب ٢٣٠/٤ ، و المقتضب ١٠٩/٢ ، والأبنية ٩٣

(٥) انظر : المنصف٥١/١

المسألة السادسة :امتناع تثنية وجمع المثنى والجمع للزوم الثقل بجمعه وتثنيته ولما يلزم من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة . [١]

المسألة السابعة :امتناع تثنية وجمع الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، للزوم الثقل بجمعه [٢]

المسألة الثامنة: امتناع جمع صيغتي (فعلاء وفعلى) جمع مؤنث سالم ؛ لأن هذا الجمع فرع على جمع المذكر. والصفة مشتقة من الفعل، ففيها ضرب من الثقل ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف . والجمع والتأنيث ثقيلان فتزداد ثقلا [٣]

المسألة التاسعة:امتناع تكسير الأسماء الخماسية على لفظها،فلا يمكن تكسيرها إلا بالتخلص بحرف من حروفها لإفراط الاسم الخماسي في الثقل بطوله وكثرة حروفه، وتكسيره يزيده ثقلا بزيادة ألف الجمع [٤] .

المسألة العاشرة : امتناع جمع (فَعل) المعتل بالياء أو الواو على (أفْعُل) ، وإنما منعهم أن يبنوه على أفْعُل كراهية الضمة في الواو فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال [٥].

المسألة الحادية عشرة :امتناع تصغير الأسماء الخماسية على لفظها فلا يمكن تصغيرها إلا بالتخلص بحرف من حروفها ، أي بجعلها رباعية ، لأن الخمسة أكثر الأصول ، وياء التصغير صارت كالأصلي ، لأنها دلت مع الصيغة على معنى التصغير ، فلو أقرّ بحاله لصارت ستة أحرف في حكم الأصول ، والخمسة هي منتهى الأصول ، والكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول فإذا زدت عليها ياء التصغير وتغيرت بضم أولها وكسر ما بعد يائها زادت ثقلا[٦] .

---

(١) الكتاب٣/٣٩٣ ، وانظر : حاشية شرح التصريح ١/٦٧ ، وشرح التسهيل ١/٥٩.

(٢) انظر : حاشية شرح التصريح ١/٦٧ ، وشرح التسهيل ١/٥٩.

(٣) اللباب ١/١٢١

(٤) انظر : الكتاب٤/٢٣٠ ، وعلل النحو ٥٢٣، وشرح المفصل٥/٣٩ ، وشرح الشافية ٢/١٩٢

(٥) الكتاب ٣ / ٥٨٨

(٦) انظر : الكتاب ٣/٤١٨، وعلل النحو ٤٧٦ ، وشرح المفصل٥/١١٦ ، واللباب٢/ ١٦٤ وشرح الشافية ١/٢٠٤

المسألة الثانية عشرة: امتناع النسب إلى جمع التكسير ؛ لأن الجمع والنسب معطيان زائدان فلم يجمع بينهما فراراً من الثقل[١] .

المسألة الثالثة عشرة :امتناع النسبة للأعداد المركبة خشية التباس المنسوب العلم بالمنسوب العدد ولأنه سيؤدي للثقل [٢] .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: امتناع الابتداء بحرف ساكن غير الألف ؛ لأنه مستثقل عند السيد الجرجاني والعلامة الكافيجي ، وهو عند باقي النحاة متعذر [٣].

المسألة الثانية : لا يوقف بالتضعيف على الهمزة ، فلا يجـــوز في مثل : بناء وخطاء ؛ لأن الهمزة مستثقلة ، و تضعيفها طرفا يجعل النطق بها كالتهوع ، ولأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً [٤] .

المسألة الثالثة : لا يوقف بالتضعيف على حرف العلة ، فـــلا يجوز تـــضـــعيف نحو (سرو وبقى والقاضي والفتى) ؛ لثقل التضعيف في الياء والواو [٥]

المسألة الرابعة : لا يجوز الوقف بالنقل إذا كان ما قبل الآخر ساكناً (الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها)لاستثقالهم الحـــركة عليه [٦] .

المسألة الخامسة : لا تزاد الواو أولاً ، لثقل الواو في نفسها و إن زيادة الواو يؤدي في بعض المواضع إلى اجتماع ثلاث واوات ، وذلك مستنكر [٧].

المسألة السادسة : يمتنع إدغام الهمزتين من المثلين ؛ وذلك لثقل الهمزتين[٨] .

---

(١) انظر : اللباب ٢/ ١٥٤- ١٥٥

(٢) انظر : التكملة ٢٥٤

(٣) انظر :الهمع ٢٢٢/٦ ، وانظر ص : ٢٨١

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢٩/٣، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤-٢٩٧

(٧) انظر : المنصف ١١٢/١، وسر الصناعة ٩٥٩/٢، ونزهة الطرف ١٦٨/٢، واللباب ٢٣/٢-٢٢٩

(٨) انظر: الممتع ٦٣٣/٢

المسألة السابعة : امتناع إدغام الألف و الهمزةُ من المتقاربين فهما لا يدغمان في شيء ولا يدغم فيهما شيء وذلك لأنها تستثقل وحدها ، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قُرب منه أجريت عليه وحدها ،لأن ذلك موضع استثقال كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه لأن الألف لا تدغم في الألف ، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتا مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة ، فهي نحو من الهمزة في هذا [١] .

المسألة الثامنة : امتناع تحريك ثاني الساكنين بالضم لثقله [٢] .

المسألة التاسعة : امتناع حذف ثاني الساكنين أو تحريكه ، وسبب الامتناع هو سكون الأول إذ استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مداً ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأمـــا أول الساكنين فإنك تبتدئ به قبل مجيء الثاني فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل [٣] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٤٦/٤ ، الممتع ٦٧٩/٢

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٢

(٣) المرجع السابق ٢/٢

المبحث الثاني

التـــعذر

التعذر: ضد التمكن [١]، وتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الأَمْرُ: لم يَسْتَقِمْ.وتعذَّرَ عَلَيْهِ الأَمْرُ، إِذَا صَعُبَ وتعَسَّر[٢] ، والتعذر: الاستحالة ، كاستحالة ظهور الحركة على حرف العلة، حيث يتعذر أن تظهر الحركة على اللسان [٣] .

وتعذر النطق بالحرف أو بالحركة أو استحالة اسكان الحرف ، أو الجمع بين علامتين ،أو إدغام الحرفين ... وأمثال ذلك كان سببا للمنع في عدد من المسائل . وقد قسمت مسائل هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى: امتناع إدغام الفعل المضعف فيبقى على أصله عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك ؛ لأنه حينها يسكن الحرف الثاني في المثلين فيتعذر الإدغام[٤] .

المسألة الثانية : يمتنع إدغام الفعل المضعف إذا كان على وزن (فعّل أو تفعّل) نحو الأفعال: مدّد، يـــمدّدُ و تـــمَدّدَ ، يَتـــمدّدُ ، فلا يجوز إدغام لام الفعل في العين الثانية ؛ وذلك لأن العين متحركة أبدا لإدغام حرف آخر فيها ، فهي لا تدغم في حرف آخر لامتنـــاع إسكانها [٥] .

المسألة الثالثة : امتناع إدغام الفعل المضعف الذي لم يسم فاعله عند بنائه من صيغة (فـــاعَل) المعتل العين بالواو؛ فالإدغام فيه محال [٦] .

المسألة الرابعة : امتناع التضعيف في فاء الفعل وعينه، فلا يأت التضعيف إلا في عين الفعل

---

(١) معجم الفروق اللغوية١٤٢.

(٢) تاج العروس مادة (عذر) ٥٥٨/١٢

(٣) النحو المصفى ٨٤

(٤) انظر : الكتاب ٥٣٠/٣ ، والمقتضب ٢١٥/١

(٥) انظر : الكتاب ٥٣٥/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣ ، وشرح التصريف العزي ٩٩

(٦) انظر : المقتضب ٢٠٥/١ ــ ٢١٠

ولامه ؛ لأنه لا يـُبتدأ بساكن في العربية، ولالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثاني[١]

المسألة الخامسة : لا تكون الألف أصلا، ولا تكون إلا بدلا عن (واو أو ياء) أو زائدة، فهي هواء في الحلق ، والحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل ، وبما أن الألف ساكنة فيتعذر مجيئها أصلا[٢] .

المسألة السادسة : لا يكون الفعل الرباعي المجرد معتلا أبدا [٣] وعلة ذلك أن الألف لا تقع أولا ولا تكون أصلا أبدا ولا تكون مع ثلاثة أصول إلا زائدة . وكذلك الواو والياء لا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدتين .وبذلك يستحيل مجيئه معتلا

المسألة السابعة : امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المقرون وعينه واوين أو ياءين ؛ لما يلزم من التقاء المثلين وتعذر إدغام أولهما في الثاني إذ لا ابتداء بساكن في العربية [٤]

المسألة الثامنة : امتناع مجيء الفعل المجرد على حرف واحد ؛ لأنه لا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب ألا يكون حرفا واحدا ،وإلا لكان مستحقا للسكون والحركة معا، وهو محال[٥].

المسألة التاسعة : امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الرباعي المجرد. فلو أردنا بناءهما من الرباعي على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك ، لأن أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل أو التعجب ، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي لخرج عن بناء أفعل ، [٦] .

المسألة العاشرة : امتناع صياغة فعل التعجب و أفعل التفضيل من الفعل المزيد ، فلو أردنا بناءهما من الفعل الرباعي المزيد على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك؛لأن

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٧٤/٣

(٢) انظر : المقتضب ١٨٩/١ ، و شرح المفصل ٦٣/١٠ ، وشرح التصريف العزي ١٠٦ ،

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٣٢/١

(٤) انظر: الممتع٥٦٦/٢ ، شرح الشافية للرضي ٧٣/٣

(٥) انظر : الهمع ١٥/٦

(٦) انظر: المقتضب ٤٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي(أخرج) لخرج عن بناء أفعل، أمـــا إذا أردنا البناء مع حذف حرف ، أو حرفين ، فإنه يلـــتبـــس المعنى إذ لو قلت في أخرجَ :أخرجُ، بحذف همزة الزيادة ؛لالتبس بأخرج من الخروج ؛لذا امتنع الحذف أيضا [١] .

المسألة الحادية عشر : امتناع بناء الفعل اللازم لما لم يسم فاعله ، وذلك محال لأنه إذا كان الفعل لا يتعدي إلى مفعول فمن أين لنا مفعول نبنيه له وبالتالي سيبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه [٢] .

المسألة الثانية عشر : امتناع صياغة المفعول تاما من الفعل اللازم ، بل ناقصا أي مفتقرا إلى حرف الجر[٣] ؛ لأنه سيخرج بذلك عن لزومه فيصبح متعديا ،وذلك محال فالفعل اللازم كما سبق مختص بالفاعل لا يتعدى إلى مفعول .

المسألة الثالثة عشر : امتناع بناء اسم المفعول تاما من الفعل اللازم ،أي غير مفتقر إلى حرف الجر، فلا يقال : زيد مخروج ، وإنما يقال زيد مخروج به ، كما أنه لا يتأتى صياغة اسم المفعول منه دون حاجة إلى جار ومجرور [٤] .

المسألة الرابعة عشر : امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الجـــامد لتعذره لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء [٥] .

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى:لا يجيء اسم من الأسماء المتمكنة على حرف واحد أبدا. إذ " لا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب ألا يكون حرفا واحدا ، وإلا لكان مستحقا للسكون والحركة معا ، وهو محال [٦] "

---

(١) انظر: المقتضب ١٧٨/١ ــ ١٨٠، وشرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

(٢) انظر : الأصول ٧٧/١ ، و المنصف ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٧ والنهاية لابن الخباز ٦٤٨/٣ ، والارتشاف ١٣٢٧

(٣) شرح التسهيل ١٤٩/٢

(٤) انظر : أوضح المسالك ١٥٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٩/١ ، وشرح الأشموني ١٥٩/٢

(٥) انظر : شرح التصريح٧٤/٢

(٦) الهمع ١٥/٦

المسألة الثانية : يمتنع مجيء الاسم ثنائيا؛ لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف ، حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما [١]" ؛ ولأنه لابد من تحريك الأول لأنه لا ابتداء بساكن، ولابد من تحريك الآخر؛ لأنه حرف إعراب [٢] .

المسألة الثالثة: امتناع صياغة صيغ المبالغة من الأفعال غير القابلة للتفاوت ؛ لتعذر ذلك حَيْثُ لا يُمكن الْكَثْرَة ولا الزيادة [٣] ".

المسألة الرابعة : امتناع صوغ اسم المفعول من الأفعال اللازمة؛ لأنه سيخرج بذلك عن لزومه فيصبح متعديا ،وذلك محال فالفعل اللازم مختص بالفاعل لا يتعدى إلى مفعول [٤] .

المسألة الخامسة : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي المجرد ومن الفعل المزيد ؛ وذلك لأنا لو أردنا بناءه منهما على صورته من غير حذف شيء منه لاستحال ذلك ؛لأن أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة، فإذا زدنا الهمزة على الرباعي(دحرج أو أخرج) لخرج عن بناء أفعل [٥] .

المسألة السادسة : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الجامد ؛ وذلك للتعذر لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء [٦] .

المسألة السابعة : امتناع صياغة اسم التفضيل من فعل غير قابل للتفاوت والتفاضل ؛ لتعذر ذلك حَيْثُ لا يُمكن التفاوت ولا الزيادة .

المسألة الثامنة : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الدال على لون أو خلقة ولا من فعل يأتي الوصف منه على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاَء) ؛لتعذر ذلك ؛ لأن الأفعال الدالة

---

(١) انظر: الخصائص ١/٥٥-٥٦ ، والمنصف ١/٣٢ ، والأبنية ٩٤ ، وشرح الملوكي٢٤ ، و الهمع ٦/١٥

(٢) انظر : المقتضب ١/٩٤

(٣) الهمع ٦/٨٧ ، وانظر : حاشية الصبان ٢/٢٩٦ ، و النحو الوافي ٣/٢٦٩

(٤) أوضح المسالك ٢/ ١٥٧ ، وانظر : شرح التصريح ١/٤٦٤، وشرح الأشموني ١/٤٣٨

(٥) انظر: المقتضب ١/١٧٨ ــ ١٨٠، وشرح المفصل ٧/١٤٤، وشرح الكافية ٣/٤٤٩

(٦) انظر : شرح التصريح٢/٧٤

على اللون أو الخلقة ثابتة لازمة ، فأنت تريد مع أفعل أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، كيف يتأتى رفع ما هو ثابت لازم [١]! .

المسألة التاسعة : امتناع صوغ اسم الآلةِ من الأفعال المزيدة ؛ إذ يتعذر محافظة الفعل المزيد على جميع حروفه عند صياغته على مفعل [٢] .

المسألة العاشرة :امتناع صوغ اسم الآلةِ من الأفعال اللازمة؛ لتعذر صياغتها منها؛لأن اسم الآلة يصاغ من الأفعال العلاجية التي تحتاج إلى مفعول،والأفعال اللازمة لا مفعول لها [٣] .

المسألة الحادية عشرة : امتناع تأنيث الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث لأن دخول التاء على الصفة محمول على فعلها ، نحو : قامت فهي قائمة ، فلما لم يكن لهذه الصيغ فعل تدخل تاء التأنيث عليه ، تعذر تأنيثها [٤].

المسألة الثانية عشرة: امتناع تثنية وجمع المبني ؛ لأن التثنية والجمع تصرف وإعراب ، والمبني لا تصرف فيه ؛ لأنه يلزم صورة واحدة ؛ لذا تتعذر تثنيته وجمعه

المسألة الثالثة عشرة :امتناع النسب إلى المثنى والجمع على لفظيهما إن لم يكونا علمين قد أعربا بالحركات ، فلا يجمع بين النسب وعلامتي التثنية والجمع ، لأنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان [٥] ولأنه سيؤدي إلى كون الإعراب في وسط الكلمة ، وهذا ممتنع ؛ لأنه لا نظير له [٦].

المسألة الرابعة عشرة :امتناع مجيء الاسم المصغر على أقل من ثلاثة أحرف فـ(فُعَيْل) هو أدنى التصغير ؛ وذلك لأن ياء التصغير تكون ثالثة ساكنة ، وأدنى ما يقع بعدها حرف

---

(١) كما يتضح من نص سيبويه السابق

(٢) انظر : شرح المراح ٧٨

(٣) انظر : المرجع السابق ٧٨

(٤) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٥٦ ، والمذكر والمؤنث ابن الأنبا ري ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ ٢/ ٧٢

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٢/٣،و المقتضب ١٣١/٢ ، وشرح المفصل ١٤٤/٥.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٥/٢-١٢٦٦.

يكون حرف إعراب ، فلا بد من ردّ الحرف المحذوف لئلا تقع ثانية أو أخيرة ، وذلك يوجب قلبها أو حذفها [١] .

المسألة الخامسة عشرة : امتناع بقاء همزة الوصل في الاسم المصغر؛وذلك للزوم تحرك ما بعد الهمزة ؛ لأن ثاني المصغر محرك أبدا . وهي إنما دخلت لسكونه [٢] .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك :

المسألة الأولى: امتناع الابتداء بحرف ساكن عند النحاة أو بألف ساكنة عند الجرجاني والكافيجي ، فلا يستطيع الإنسان النطق بها في ابتداء الكلام. فهو غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس[٣]

المسألة الثانية :امتناع الابتداء بحرف والوقوف عليه ؛ لأن الحرفَ الواحدَ لا يَحتملُ ابتداءً ووقْفاً مَعاً، لأنَّ هذا حركةٌ وذاك سكونٌ، وهما مُتَضادّانِ فلا يجتمعانِ . ولأنه لابد من تحريك الأول ،لأنه لا ابتداء بساكن ، ولابد من تحريك الآخر ؛ لأنه حرف إعراب [٤]

المسألة الثالثة:لا يوقف بالتضعيف على حرف علة لتعذر الوقف عليه بالتضعيف [٥].

المسألة الرابعة : لا يجوز الوقف بالنقل إذا كان ما قبل الآخر ساكناً يتعذر تحريكه نحو: "إنسان" ولا "يَشدُّ" ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة فهو مستلزم لفك إدغام ممتنع الفك [٦] .

المسألة الخامسة : امتناع الوقف بالإشمام إلا في المضموم للتعذر لأن الإشمام هو : ضم الشفتين . فكيف يضم المكسور والمفتوح ؟[٧]

المسألة السادسة : :امتناع الوقف علي الحرف الذي ابتدأ الكلام به ؛ لأن الحرفَ الواحدَ لا يَحتملُ ابتداءً ووقْفاً مَعاً، لأنَّ هذا حركةٌ وذاك سكونٌ، وهما مُتَضادّانِ فلا يجتمعانِ .

---

(١) انظر : اللباب ١٦٤/٢، وشرح المفصل١١٨/٥

(٣) انظر : الكتاب٤٣٣/٣ ،والمقتضب٥٤٢/١، واللباب١٦٩/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٦٠/١

(٣) انظر :الكتاب ١٤٤/٤، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣، وشرح الشافية ٢١١/٢-٢٥١، والهمع ١٩٩/٦-٢٢٥

(٤) انظر : المقتضب ٩٤/١ ، و معجم ديوان الأدب ٢٥٨/٣

(٥) انظر :حاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢٩/٣، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤-٢٩٧

(٧) انظر ص : ٢٨٧

ولأنه لابد من تحريك الأول ،لأنه لا ابتداء بساكن ، ولابد من تحريك الآخر ؛ لأنه حرف إعراب [١] .

المسألة السابعة : يمتنع الوقف بدون هاء السكت على محذوف الفاء واللام – فعل الأمر الباقي على حرف واحد- لأن الحرفَ الواحدَ لا يَحتملُ ابتداءً ووقْفاً مَعاً، لأنَّ هذا حركةٌ وذاك سكونٌ، وهما مُتَضادّانِ فلا يجتمعانِ .فيجيء بالهاء لسهولة السكون عليه[٢] .

المسألة الثامنة : لا تزاد الألف أولاً وذلك لخفة الألف وسكونها ، فهي لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال فيتعذر النطق بها في ابتداء الكلام [٣] .

المسألة التاسعة : امتناع زيادة ما عدا حروف الزيادة إلا في التضعيف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، وهو متعذر ، إذ لا بد من فاء وعين ولام [٤].

المسألة العاشرة : يمتنع إدغام الألفين من المثلين للتعذر ذلك ، لأنه لا يدغم إلا في متحرك والألف لا تتحرك [٥].

المسألة الحادية عشرة: امتناع الإدغام في فاء الكلمة وعينها ؛ لأن أول المتماثلين ساكن ، ويمتنع الابتداء بساكن [٦].

المسألة الثانية عشرة : امتناع إدغام المتماثلين في الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك لأنه حينها يسكن الحرف الثاني في المثلين فيتعذر الإدغام [٧] .

المسألة الثالثة عشرة : امتناع إدغام المتماثلين في الفعل إذا كان على وزن (فعّل أوتفعّل) فلا يجوز إدغام لام الفعل في العين الثانية ؛ وذلك لأن العين متحركة أبدا لإدغام حرف آخر فيها ، فهي لا تدغم في حرف آخر لامتناع إسكانها [٨]

المسألة الرابعة عشرة : امتناع التقاء الساكنين ، فإن كان أول الساكنين حرفا صحيحا يمتنع التقاؤهما في الوصل ؛ للتعذر[١] .

---

(١) انظر : المقتضب ٩٤/١ ، و معجم ديوان الأدب ٢٥٨/٣

(٢) شرح الشافية ٢٩٦/٢، وانظر: الارتشاف ٨١٩/٢، والمساعد ٣٢٥/٤، وشرح الأشموني ٢١٥/٤

(٣) انظر : المقتضب ٩٦/١ ، والمنصف ١٥٤/١ اللباب ٢٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٦/٤، وانظر ص: ٢٩٦

(٦) الممتع ٢٠٤/١ .

(٥) الممتع ٢/ ٦٣٣

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٧٤

(٧) انظر الكتاب ٥٢/٤ ، والممتع ٦٣٥/٢

(٨) انظر : الكتاب ٥٣٥/٣ ، وشرح الشافية ٢٤٠/٣

المبحث الثالث

فوات الغرض

قعد النحاة قواعدهم ، و بنوا أسسهم النحوية على خطى واضحة، مبينين غاياتهم وأهدافهم ، فهم يدغمون ليفرون من ثقل النطق بالمتماثلين أو المتقاربين .ويُميلون إذا توفرت أسباب لإمالة حتى يكون التناسب بين الأصوات في الكلمة ... ويعمدون إلى كسر حروف المضارعة لينبهون على كسرة العين في الماضي ... وهكذا ...فلكل غرض وغاية ترجى . ولكن إن انعدمت هذه الفائدة وفات الغرض منها أتى الحكم بالمنع إذ لا فائدة مرجوة تتحقق به . وقد قسمت مسائل المنع التي فات الغرض فيها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع إدغام الفعل المضعف إذا كان التضعيف للإلحاق ، فلا تدغم الكلمة الملحقة إن منع الإدغام أن تكون على مثال ما ألحقت به ، وعلة المنع هي فوات الغرض من الإلحاق لأن الغرض من الإلحاق الوزن ، ولا فائدة من تكسير الوزن بالإدغام [١] .

المسألة الثانية : امتناع كسر حروف المضارعة عند جميع العرب فيما كان ثانيه مفتوحا في الماضي ؛ وعلة المنع : فوات الغرض ، لأنَّ العلَّة في كسر حرف المضارعة فيما كان ماضيه على فعِل التنبيه على كسر العين منه، ولا كسر في (فعَل) وبالتالي فلا فائدة ولا حاجة لكسر حرف المضارعة [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الأفعال ناقصة التصرف وعلة المنع عندهم ألا فائدة من التفضيل والتعجب بالأفعال الناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث ؛ وأفعل موضوع للتفضيل أو التعجب في الحدث [٣] .

المسألة الرابعة : امتناع تعدية (الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر) إلى أحد المفعولين دون الآخر ، وعلة المنع هي : انعدام الفائدة لأنه في حال الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر لا تتم الفائدة بالجملة ففي نحو:(ظننت زيدا قائما)عند الاقتصار على

---

(١) الممتع ٦٣٥/٢ – ٦٤٨ ، و انظر : شرح الشافية ٣/ ٢٤٠-٢٤١

(٢) انظر : كسر حروف المضارعة ٤٦١/١ بتصرف

(٣) انظر: الأصول ١٠٨/١ ، شرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٤٤٨/٣ ، والمساعد١٦٠/٢ و الهمع ٤١/٦

الثاني لا يعلم لمن القيام ، فيحتاج إلى ذكر المُخبَر عنه ، وعند الاقتصار على الأول لا يفهم المقصود ؛ لأن الفائدة في المفعول الثاني [١] .

المسألة الخامسة : تمتنع إقامة المصدر مقام الفاعل إن كان مسوقاً للتوكيد فقط ، من غير زيادة فائدة وذلك لأن الفعل مستغن بدلالته على الحدث عن المصدر ، فلا فائدة مرجوة منه غير التوكيد [٢]

المسألة السادسة : تمتنع إقامة المصدر مقام الفاعل إن كان مؤكدا محذوفا مدلولاً عليه بالعامل ؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذي لمجرد التوكيد والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نوى و لم يلفظ به [٣]

المسألة السابعة: تمتنع نيابة الظرف إذا كان غير مختص ، سواءً أكان ظرف زمان ، أم ظرف مكان لعدم الفائدة [٤] ؛ لأن الفعل يدل على مطلق الزمان والمكان (وضعا والتزاما) ولا يدل على خصوصية الوصف . فإن قيد الظرف بوصف مثلا ،حصلت الفائدة بالاختصاص بالوصف فجازت إنابته [٥] .

المسألة الثامنة : امتناع إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل ، سواءً أكان منصوباً أم مجروراً بحرف جر عند الجمهور ؛ لأن المعنى يبطل بتباعده عن الأصل فيكون نقضاً للغرض الذي قصدوه [٦] .

المسألة التاسعة : لا يجوز أن يقام المفعول معه مقام الفاعل في الفعل الذي لم يسمَّ فاعله لأنهم لما توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل بَعُد عن الأصل وبطلت الدلالة على المصاحبة فكان تراجعاً عما اعتزموه ونقضاً للغرض الذي قصدوه [٧] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٦٤/٧

(٢) انظر: :شرح التسهيل ١٢٦/٢، شرح الكافية ٢٢٠/١، والهمع٢٦٧/٢ ،وشرح التصريح ٢٨٩/١

(٣) شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، وانظر:الهمع٢٦٧/٢

(٤) المفصل ٧٣/٧ ، وشرح التسهيل ١٢٧/٢، وعمدة الحافظ١٨٨/١ ، والارتشاف ١٣٣٣ وأوضح المسالك٣٧٩/٢ ، والهمع٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني١٣٢/٢

(٥) شرح التصريح ٢٩٠/١ . وانظر ص: ص١٤٠

(٦) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٢

(٧) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٢ ، وشرح التصريح٢٩٠/١

المسألة العاشرة: يمتنع دخول نوني التوكيد على الاسم والحرف ؛ لأنه لا معنى لطلب حصول شيء لا دلالة فيه على الزمن [١] .

المسألة الحادية عشرة : امتناع تأكيد الأفعال الماضية بنوني التوكيد ؛ وعلة امتناع توكيدها أن معناها الدلالي لا يتفق مع ما تدل عليه نون التوكيد من تخليص الفعل لمعنى الاستقبال فالماضي موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده [٢].

المسألة الثانية عشرة :امتناع توكيد أفعل في التعجب ؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضي والماضي موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل [٣] .

المسألة الثالثة عشرة: لا تدخل نونا التوكيد على الفعل المضارع الدال على الحال ؛ لأن التوكيد يليق بما يحصل ،أما الحاصل في الحال ،وإن كان محتملا للتأكيد ،وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد ،لكن لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد[٤].

المسألة الرابعة عشرة: لا تدخل نونا التوكيد على الفعل المضارع المستقبل الذي هو خبر محض لا طلب فيه ؛ لأنه لا معنى لطلب حصول ما ليس فيه معنى الطلب [٥].

المسألة الخامسة عشرة: يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بـــ" لم أو ما أو لا "عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر ؛ لعريه من معنى الطلب ، وتجرده من "ما" المؤكدة في الأول ، ولا معنى لطلب حصول ما ليس فيه معنى الطلب [٦] .

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع تأنيث الفعل و الحرف ؛ لأن الأفعال موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعليها أو مفعولها ، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ وإنما هي التزام

---

(١) لم يعلل النحاة لهذه المسألة ، انظر : المسألة الأولى (أولا وثانيا) ص١٤٥ - ١٤٦

(٢) انظر : شرح المفصل٩/٤١ ، وتصريف الأفعال والأسماء ٢١٩، والمغني٢٢٧

(٣) انظر:مغني اللبيب٢/٣٩١،والهمع٤/٣٩٩

(٤) انظر : شرح الكافية٤/٢٨ــ٢٩

(٥) لم يعلل النحاة لهذه المسألة ، انظر : المسألة الأولى (سادسا) ص١٤٩

(٦) انظر : شرح الكافية٤/٤٨٧

فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث ، وأما الحروف فلأنها لا تدل على معنى تحتها وإنما تجئ لمعنى في الاسم والفعل [١] .

المسألة الثانية : لا يكون المقصور والممدود إلا في المعرب ،فإن سمع شيء من الأفعال أو الحروف أو المبنيات مقصورا أو ممدودا فعلى التجوز ؛ لوجود مد الصوت فيه أو قصره وذلك لأن المقصور هو الذي يوجد من جنسه ممدود ، وذلك فيهما مفقود [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع تثنية وجمع الاسم الذي لا مماثل له من لفظه أو لا ثان له في الوجود إذ لا فائدة مرجوة من تثنيته أو جمعه فهو واحد [٣] .

المسألة الرابعة :امتناع تثنية وجمع المركب تركيب إسنادي ؛ لأنه محكي كالجملة لا فائدة من تثنيته وجمعه [٤].

المسألة الخامسة : امتناع تثنية وجمع الجملة ، إذ لا فائدة من تثنيتها أو جمعها ؛ لأنها لن تدل على المتعاطفين ولا على أكثر من اثنين .

المسألة السادسة:امتناع القياس على جمع الجمع ، لقصره على السماع ومنع قياسه بأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع ولا حاجة إلى جمع ثان [٥]

المسألة السابعة: امتناع تصغير الأسماء المصغرة التي وضعت على صيغة التصغير وليس لها مكبر من لفظها لأنه لا تحتاج إلى تصغير فهي على لفظ التصغير ، ولا فائدة مرجوة من تصغيرها [٦].

المسألة الثامنة: امتناع تصغير الأسماء المشبهة بالمصغر ، لأنها لا تحتاج إلى تصغير فهي دالة على التصغير والتقليل بلفظها .

المسألة التاسعة: لا تصغر الكلمات : غد، وأمس وأول أمس والبارحة ، وعللوا لغد وأمس بأنهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين

---

(١) المفصل ٨٨/٥

(٢) الارتشاف ٥١٧، وانظر: شرح التصريح٢١٩/٢ ، والهمع٨٣/٦ – ٨٥ ،

(٣)شرح التصريح٦٧/١

(٤) انظر : الهمع ١٤٠/١

(٥) انظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

(٦) انظر: الكتاب ٤٧٧/٣ ، والأصول ٦١/٣ ، والمخصص ٢٦٥/٤ ، وشرح المفصل ١٣٦/٥ ، وشرح الكافية الشافية١٩٢٠/٤

قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد[١] .

المسألة العاشرة: امتناع دخول تاء التأنيث على علم المذكر المنقول من مؤنث عند تصغيره لأنه قد نقل إلى مذكر والمذكر لا يؤنث فلا يحتاج إلى تأنيث [٢] .

المسألة الحادية عشرة: امتناع تصغير أيام الأسبوع وأسماء شهور عند سيبويه وتبعه ابن كيسان و الزمخشري وابن يعيش في امتناع تصغير أيام الأسبوع وتبعه ابن يعيش في امتناع تصغير أسماء شهور ، لأنهما أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمر ونحوهما من الأعلام لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع وذلك لا يختلف فيصغر بعضهما عن بعض ، فهو لا يحتاج إلى تصغير [٣] .

المسألة الثانية عشرة: امتناع تصغير الأعلام التي لا يجوز وصفها ولا يتوهم فيها الشركة لأنها تلزم كل شيء من أمّته فلا فائدة من تصغيرها .

المسألة الثالثة عشرة: امتناع النسبة إلى الجملة .فغرض النسب إنما يتحقق مع الكلمة المفردة ولا فائدة متحققة من النسبة للجملة .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: لا يجوز الوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله إذا كان ما قبل الآخر متحركاً ، لأنه لا فائدة من النقل حينئذ ؛ لأنه متحرك ، والنقل إنما يكون لما لا حركة له [٤]

المسألة الثانية: لا يجوز الوقف بالنقل إذا كانت حركة الحرف الأخير الفتحة في غير المهموز لأنه في موضع التنوين ، و يلحق به- الألف - ما يبين حركته ، فلا حاجة إلى الوقف بالنقل

---

(١) انظر: المخصص ٤ / ٢٦٨، وشرح المفصل ٥ / ١٣٩ ،وشرح الشافية ٢٩٣/١

(٢) المقتضب ٥٢٢/١

(٣) انظر: الكتاب ٤٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٣٩/٥

(٤) انظر : حاشية الصبان ٢٩٥/٤

لأنه إنما يلجأ إليه لكراهيتهم التقاء الساكنين ، ولا التقاء هنا [١] .

المسألة الثالثة: يمتنع الوقف بهاء السكت على الساكن ؛ لأنها إنما تجتلب للمحافظة على حركة الحرف الأخير ، فإن كان متحرك لم يحتج إليها [٢].

المسألة الرابعة : تكون الزيادة للعوض ولا يجمع بين العوض والمعوض لأن الحرف يراد للتعويض عما حذف من الكلمة لا يجوز حينئذ الجمع بين العوض والمعوض منه فالعوض لا يكون إلا من المحذوف فإنّ وُجِد الأصل فلا حاجة للتعويض [٣] .

المسألة الخامسة : لا تكون الألف للإلحاق حشو أبدًا ؛ لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة ، فلا يُتصور أن يكون ساكناً ، إذ لا موجب لإعلاله . ولا يُتصور أن يكون متحركاً لأنه يؤدي إلى تغير الملحق عن بناء ما أُلحق به ، فلا يحصل الغرض الذي قُصـــد به تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف [٤].

المسألة السادسة : الحرف الزّائد للإلحاق لا يكون أوّلاً ؛ لأنَّ الزيادةَ أوَّلاً تكونُ لِمَعْنى إِذْ حقُّ الْمَعْنى أنْ يُدلّ عَلَيْهِ من أوَّلِ الْكَلِمَة ليستقرَّ الْمَعْنى فِي النَّفس من أوَّلها ؛ ولأن العرب قد عزمت على زيادة الهمزة والميم أولاً ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول ، ولم يستعملوهما في ذينك الموضوعين للإلحاق لأن في ذلك تقريباً لهما من الأصول وتنزيلاً لهما منزلتهما فيكون ذلك نقضاً لما اعتزلوه من زيادتهما [٥] .

المسألة السابعة : امتناع إعلال الفعل المعتل اللام الواوي إذا كان على وزن (فعُل) ؛ إذ لا موجب للإعلال فيه؛ لأنَّ الضَّمَّة مع الواو بمنزلة واوين. فكما تصحُّ الواوان في مثل عدوّ فكذلك تصحُّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل [٦] .

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٣/٤ ، وشرح الشافية ٣٢١/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، والارتشاف ٨١٠/٢

(٢) انظر ص : ٢٨٩

(٣) انظر ص : ٣٠٤

(٤) الممتع ٢٠٦/١ -٢٠٧ ، وانظر ص : ٣٠٥

(٥) انظر : اللباب٢/٢٨٠ ، والممتع ٢٠٦/١ -٢٠٧

(٦) انظر : الممتع ٥٢١/٢

المسألة الثامنة : امتناع إعلال الفعل المعتل اللام اليائي إذا كان على وزن (فعِل) ؛ إذ لا موجب للإعلال فيه؛ لأنَّ الياءَ وقبلها الكسرة أخفُّ من الواو وقبلها الضَّمَّة [١] .

المسألة التاسعة : امتناع إعلال الفعل الذي لم يسم فاعله إذا كان على وزن (فُعِل) وكان من ذواتِ الياء ؛ إذ لا موجب للإعلال فيه [٢] .

المسألة العاشرة : امتناع إعلال الاسم الثلاثي إلا لم يكن على وزن من أوزان الفعل ؛ لأنه لا موجب للإعلال فيه [٣] .

المسألة الحادية عشرة: امتناع إعلال الاسم المزيد إن أتى على وزنه وزيادته أوبَايَنَهُ فِيهمَا مَعاً وذلك فوات الفرض فلا موجب فيه للإعلال لعدم موازنة الفعل عند الرضي [٤] .

المسألة الثانية عشرة : امتناع الجمع بين البدل والمبدل منه ؛ لأن البدل إنما يكون من المحذوف فإنّ وُجِد الأصل فلا حاجة للمبدل منه [٥] .

المسألة الثالثة عشرة : لا تبدل الواو المكسورة في وسط الكلمة ؛ وذلك لعدم الحاجة إلى الإبدال لأن المكسورة ليست في ثِقَل المضمومة [٦] .

المسألة الرابعة عشرة :امتناع تحريك أول المتماثلين إذا أدى تحريكه إلى نقص الغرض فلو حرك الأول على ما هو حق إلتقاء الساكنين لكان نـــقضاً للـــغرض لذا امتنع وهذا في الفعل فقط، نحو انْطَلْقِ[٧].

المسألة الخامسة عشرة : لا تمال الألف التي زالت الكسرة بعدها للإدغام وذلك لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا ما تميله [٨] .

---

(١) الممتع ٥٢١/٢

(٢) المرجع السابق ٥٢٤/٢

(٣) المرجع السابق ٢/ ٤٤٦

(٤) شرح الشافية للرضي ١٢٥/٣

(٥) انظر ص : ٣٢٠

(٦) انظر : المنصف ٢٢٩/١

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٢

(٨) الكتاب ١٣٢/٤ ، وانظر : شرح الشافية٧/٣ ، وشرح اللمع للعكبري٧٣٩/٢ ، والمساعد٢٩١/٤ ،

المبحث الرابع

الالتباس

إن لم يتحقق الغرض المنشود في الحكم أو التبس بحكم آخر أو بلفظ آخر ، فلم يميز أيهما هو ! حُكم عليه بالمنع .

لذا فقد رفض النحاة عدد من المسائل الصرفية خشية الالتباس . وقد يكون الالتباس في الألفاظ أحيانا ، فيلتبس بناء ببناء آخر حال إدغامه أو إعلاله مثلا . وقد يكون الالتباس في المعنى فلا يعلم أي المعنيين هو المراد .

وقسمت المسائل ذات الصلة بهذه العلة على ثلاثة أقسام كما يلي :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع مجيء الناقص اليائي من الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ) ؛ وذلك لتسلم الياء من القلب إلى واو، ولئلا تلتبس بنية الواوي ببنية اليائي لو أتى الواوي على (يَفْعِلُ)، وأتى اليائي على (يَفْعُلُ)[1].

المسألة الثانية:امتناع إدغام الفعل المضعف الذي لم يسم فاعله عند بنائه من صيغة (فَاعَل) المعتل العين بالواو؛ لئلا يلتبس ببناء ما لم يسمّ فاعله نحو: قُوِّل من قَوَّل ، حُوِّل من حَوَّل [2] .

المسألة الثالثة: امتناع صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الفعل الرباعي المجرد. لو أردنا البناء مع حذف حرف ، أو حرفين ، فإنه يلتبس المعنى إذ لو قلت في دحرج : أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج ، لذا لا يجوز الحذف أيضا [3] .

المسألة الرابعة: امتناع صياغة فعل التعجب و أفعل التفضيل من الفعل المزيد ، فلو أردنا البناء مع حذف حرف ، أو حرفين ، فإنه يلتبس المعنى إذ لو قلت في أخرجَ : أخرجُ، بحذف همزة الزيادة ؛لالتبس بأخرج من الخروج ؛ لذا امتنع الحذف أيضا [4]

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ــ ٣٨٢/٤ ، والممتع١/١٧٤ ، وشرح الملوكي٦٠ ــ ٦١

(٢) انظر: المقتضب ١/٢٠٥ ــ ٢١٠

(٣) انظر: المقتضب ٢/٤٤٢ ، وشرح المفصل ٧/١٤٤، وشرح الكافية ٣/٤٤٩

(٤) انظر: المقتضب ١/١٧٨ ــ ١٨٠، وشرح المفصل ٧/١٤٤، وشرح الكافية ٣/٤٤٩

المسألة الخامسة : امتناع مجيء الفعل المبني للمفعول على غير (فُعِل و فُعْلِل) ؛لأن الفعل لما حذف فاعله جعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمي فاعلوها خوف الإشكال [١]

المسألة السادسة : امتناع صياغة اسم التفضيل وصيغة التعجب من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله ، وذلك لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم ولو فعلوا ذلك لوقع لبس بين التعجب من الفاعل و بين التعجب من المفعول ، فدفعوا اللبس بهذا المنع [٢] .

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس بين التفضيل من الفاعل ، و من المفعول [٣] .

المسألة الثانية : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل المنفي ؛لئلا يلتبس المنفي بالمثبت [٤] .

المسألة الثالثة : امتناع تذكير الألفاظ المؤنثة التي زيدت فيها التاء للتمييز بين الواحد وجنسه فلا يكون لها مذكر من لفظها ؛ وذلك لئلا يلتبس الواحد المذكر بالجمع [٥] .

المسألة الرابعة : امتناع تثنية المشترك اللفظي عند الجمهور ، وذلك لخشية الالتباس في أي المعنيين هو المقصود في لفظ التثنية .

المسألة الخامسة : لا يجمع جمع مذكر سالم علم المؤنث ولا صفة المؤنث لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث [٦] .

المسألة السادسة : امتناع جمع الأعلام والصفات التي ختمت بتاء التأنيث جمع مذكر سالم عند البصريين ؛ لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منهما [٧] .

المسألة السابعة: لا تصغر أسماء الإشارة التالية : (ذي ، وذهي ، وذه) وذلك لكراهية

---

(١) شرح المفصل ٦/٧١

(٢) انظر: المقتصد ١/٣٨٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤ ، وشرح الجمل ١/٥٧٧ ، وشرح الكافية ٣/٤٥١-٤٥٢ .

(٣) انظر: المقتصد ١/٣٨٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٤ ، وشرح الجمل ١/٥٧٧ ، وشرح الكافية ٣/٤٥١-٤٥٢

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/٤٤٨ ، وجامع الدروس العربية ١/٦٦

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٤٠٨ ، وشرح المفصل ٥/١٠٦

(٦) انظر : أوضح المسالك ١/٣٦و شرح التصريح١/٧٠ ، ، وشرح الأشموني ١/٨٦

(٧) انظر : شرح التصريح١/٧٠

التباس المذكر بالمؤنث ، واستغنوا بتصغيرها عن تصغير ذه أوذي على لفظها [١].

المسألة الثامنة : لا تلحق تاء التأنيث أسماء الأجناس الثلاثية العارية من التأنيث عند تصغيرها لئلا يلتبس الجمع بالمفرد المصغر[٢] .

المسألة التاسعة: لا تلحق تاء التأنيث أسماء العدد المؤنثة عند تصغيرها ؛ لئلا يلتبس بالعدد المذكر المصغر[٣] .

المسألة العاشرة: امتناع النسبة للأعداد المركبة خشية التباس المنسوب العلم بالمنسوب العدد[٤] .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: يمتنع الوقف بهاء السكت على الفعل الماضي ، لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء ، فلو وقف على نحو: نصر ، وعرف بهاء السكت لالتبست هاء السكت بهاء الضمير – المفعول به –[٥] .

المسألة الثالثة : امتناع إعلال (افعلّ وافعالّ و فاعل و فعــّل) ، وذلك فرار من الالتباس إذ لو قلبت ألفا لالتبست بوزن فاعل[٦].

المسألة الرابعة : امتناع إعلال الاسم المزيد إن أتى على وزنه وزيادته أوبَايَنَهُ فِيهمَا مَعاً وذلك حتى لا يلتبس بِفِعَال [٧]

المسألة الخامسة : امتناع إدغام الاسم إن كان على وزن (فــَعِــل أو فــَعُل) من أوزان الفعل عند ابن كيسان لأن ذلك يؤدى إلى الإلباس ؛ لأنه لا يعلم هو في الأصل متحرك العين أو ساكنة [٨]

---

(١) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣ ، والمقتضب ٥٥٧/١ ، و الهمع ١٥٠/٧، واللباب ١٧٣/١،وشرح المفصل ٥ / ١٤٠، وشرح الشافية ٢٨٦/١.

(٢) انظر : المقتضب١١٨/١ ، والأصول٣٩/٣ ، وعلل النحو٤٨٠ ، وشرح التصريح ٣٢٤/٢ و الهمع ١٤٣/٦

(٣) انظر : المقتضب١١٨/١ ، والأصول٣٩/٣ ، وعلل النحو٤٨٠

(٤) شرح المفصل ٧/٦ .

(٥) انظر ص :٢٩٠

(٦) انظر : الممتع ٤٧٧/٢ -٤٨٣ ، وانظر ص : ٣١٦

(٧) شرح الشافية للرضي ١٢٥/٣ ، وانظر ص : ٣١٥

(٨) انظر رأي ابن كيسان في : الممتع ٦٤٦/٢ ، وانظر ص : ٣٢٩

المسألة السادسة : يمتنع إدغام المتقاربين إذا اجتمعا في كلمة واحدة :؛ لِما في ذلك من اللَّبس بإدغام المِثلين؛ لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم [١] .

(١) الممتع ٢/٧١١-٧١٢ة ، وانظر ص : ٣٣٦

المبحث الخامس

أسباب متنوعة

هناك علل أخرى علل النحاة بها بعض مسائلهم ، و لم تبلغ مسائلها من الكثرة ما بلغته العلل السابقة ، وهي إحدى عشرة علة ، رتبت حسب كثرة مسائلها ، ، وتليها أربع علل صرفية رتبت أيضا حسب كثرة مسائلها ، وهذه العلل هي :

العلة الأولى : الاستغناء

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : لا يستعمل ماضي (يدع) إلا في الضرورة الشعرية ؛ لأن العرب أماتت الماضي واستغنت عنه بالفعل (ترك) [١]

المسألة الثانية :لا يستعمل ماضي (يذر) لا في السعة ولا في الضرورة ؛ لأن العرب أماتت الماضي واستغنت عنه بالفعل (ترك) [٢].

المسألة الثالثة : امتناع بقاء همزة الوصل في الفعل المزيد المبتدئ بها عند صياغة المضارع منه نحو: انفعل وافتعل وافعل واستفعل وافعالل وافعلل وافعوّل وافعوlل وافعوعل وغيرها للاستغناء عنها لأنها كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلًا [٣] .

المسألة الرابعة: امتناع إقامة المصدر مقام الفاعل إن كان مسوقاً للتوكيد فقط ، من غير زيادة فائدة – أي كان مبهما غير مختص ، وذلك لأن الفعل مستغن بدلالته على الحدث عن المصدر ، فلا فائدة مرجوة منه غير التوكيد[٤].

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع تأنيث صيغة (فاعل) المختصة بالمؤنث بالتاء ؛ لأنها صفات يختص بها المؤنث فاستغنى بها عن علامة التأنيث لأمن اللبس [٥] .

---

(١) انظر : شرح الشافية١/١٣١ ، والمنصف١/١٦-١٧ ، والأبنية٣٢٧، والهمع٥/٢٤

(٢) انظر : شرح الشافية١/١٣١ ، والمنصف١/١٦-١٧ ، والأبنية٣٢٧، والهمع٥/٢٤

(٣) انظر : الخصائص ١/٢٣٢

(٤) انظر: شرح التصريح ١/٢٨٩

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٢ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٣.

المسألة الثانية :امتناع تأنيث صيغة (فعلان) بالتاء ؛ لأن الألف والنون مضارعتان لألفي التأنيث ولا يدخل تأنيث على تأنيث ' فاستغنى بالألف والنون عن علامة التأنيث [١] .

المسألة الثالثة : امتناع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ؛ للاستغناء بإحداهما عن الآخرى [٢] .

المسألة الرابعة : امتناع تثنية الأفعال وذلك لأنها بلفظها تدل على الكثير والقليل فاستغني عن تثنيتها وجمعها [٣] .

المسألة الخامسة : امتناع تثنية وجمع ما يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره . فَلا يثنى بعض للاستغناء عَنهُ بتثنية جُزْء ، و لاسَوَاء للاستغناء عَنهُ بسيان تَثْنِيَة سي، وَلَا ضبعان، للاستغناء عَنهُ بتثنية ضبع [٤] .

المسألة السادسة : امتناع تثنيته (أجمع وجمعاء) لاستغنائهم عنهما بتثنية كلا وكلتا [٥] "

المسألة السابعة :امتناع تثنيته وجمع أسماء العدد غير (مائة وألف) فلم يجيزوا عِشرونان واستغنوا عنها بأربعين [٦] .

المسألة الثامنة : امتناع تثنية وجمع المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية وجمع المضاف عن تثنية وجمع المضاف إليه [٧].

المسألة التاسعة : يمتنع تثنية وجمع المصدر ؛ لأن المصدر يقع على القليل والكثير من جنسه فهو يدل على جميع أنواع الحدث ، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية، في التثنية والجمع.، وهو بمنزلة تكرير الفعل لأنه لمجرد التوكيد لذلك عـــُومل معاملة الفعل في عدم التثنية والجمع [٨] .

---

(١) انظر المقتضب ٢٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٦/١.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ٥٤ ، و الأصول ٢ / ٤١٠ .

(٣) شرح اللمع ٢١ وانظر : الأصول ١٧٢/١

(٤) شرح التصريح٦٧/١

(٥) توضيح المقاصد ٩٧٧/٢ ، وانظر : شرح قطر الندى٢٩٤ ، والهمع ١٤٣/١ شرح التصريح ٦٧/١

(٦) الكتاب٣٩٣/٣ ، وانظر : شرح التسهيل ٥٩/١

(٧) الهمع ١/ ١٤٠ - ١٤١

(٨) انظر : الجمل ٣٢ ، واللباب ٢٦٤/١،وشرح التسهيل ١٨٠/٢

المسألة العاشرة: امتناع جمع صيغتي فـَعّال و فـُعّالا جمع تكسير لأنه تدخله الواو والنون فيُستغنى بهما ويجمع مؤنثه بالتاء لأن الهاء تدخله [١] .

المسألة الحادية عشرة : امتناع جمع (فعيل)معتل العين على (فُعَلاءً أو أفعِلاءَ) ، واستغني عنهما بفِعالٍ ، لأنه أقل مما ذكرنا [٢] .

المسألة الثانية عشرة: امتناع جمع (فعيل) معتل الياء على (فِعَال) ، لاستغنائهم عن (فِعَال) بأَفْعِلاءَ وبجمع السلامة بالواو والنون [٣] .

المسألة الثالثة عشرة : لا تصغر أسماء الإشارة التالية : (ذي ، وذهي ، وذه) وذلك لكراهية التباس المذكر بالمؤنث ، ولاستغنائهم عن تصغيرها ب(تيّا) تصغير (تا) [٤].

المسألة الرابعة عشرة : لا تصغر اللاتي واللائي من الموصولات ، لاستغنائهم عنه باللّـَتَيـّات جمع السلامة للواحد المصغر (اللـّتَيـّا) [٥] .

المسألة الخامسة عشرة : امتناع تصغير كلمة (قـَصْر) بمعنى عشـيّة لاستغنائهم عن تصغيرها بتصغير معناها [٦] .

المسألة السادسة عشرة : لا تصغر (من) و(ما) و(أي) الموصولة ؛لاستغنائهم عنها بتصغير (الذي) [٧]

العلة الثانية : الـقـلة

القلة هي ضد الكثرة ، وقد يمنع النحاة المسألة لقلة دوران الأبنية المتعلقة بها على ألسنتهم فهم يشترطون الكثرة والاطراد ، ومن المسائل التي منعت لعدم كثرتها ما يلي :

أولا : مسائل المنع في الأسماء:

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٠ -٦٤١

(٢) المرجع السابق ٣/٦٣٠

(٣) المرجع السابق ٣/٦٣٥

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٨٨ ، والمقتضب ١/٥٥٧ ، و الهمع ٧/١٥٠، واللباب ١/١٧٣،وشرح المفصل ٥ / ١٤٠، وشرح الشافية ١/٢٨٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٩ ، وانظر :،والتكملة ٥٠٧ ، واللباب ٢/١٧٦ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤١ .

(٦) الارتشاف ١/ ٣٥١- ٣٥٢، وانظر : الهمع٦/١٤٨

(٧) الكتاب ٣/٤٨٩ ، و انظر المقتضب ١/٥٦٠، وشرح الشافية١/٢٩٠

المسألة الأولى: لا تلحق الزيادة الأسماء الرباعية من أولها إلا في ضرب واحد منها وهو الاسم الجاري على فِـعْـــله ، وهي أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها ؛ وذلك لقلة الزوائد في الأسماء الرباعية وقلة تصرفها فالزوائد لا تليق بأول الكلمة كما تليق بوسطه وآخره [١].

المسألة الثانية :لا تلحق الأسماء الخماسية الزيادة من أولها لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها فلما كانت الخماسية قليلا ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدءوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين من أولها لقوة الأول وضعف الآخر [٢]

المسألة الثالثة : امتناع جمع (فـــَعَل) على بناء من أبنية القلة إنما منع فَعَلٌ أن يطرد اطراد فَعْلٍ أنه أقل في الكلام من فَعْلٍ صفةً .كما كان أقل منه في الأسماء . وهو في الصفة أيضاً قليل [٣] .

المسألة الرابعة : امتناع جمع (فـــَعُل) على بناء من أبنية القلة ، لقلته في الأسماء ، وإنه لم يتمكن في الأسماء للتكسير والكثرة والجمع كَفَعَلٍ ، فلما كان كذلك وسُهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوا بالواو والنون [٤].

ثانيا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: امتناع الزيادة في مضعف الرباعي ، فلا تزاد الواو ولا الألف ولا الياء فيه وإنما تكون أصلا ، لأنه لو قيل إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَين ويَيْر ، ولو قيل بزيادة الثانية لكانت من باب قَلِقٍ وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لا يحكم في نحو : قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة ، لدفـــع التحكم [٥] .

---

(١) انظر : المنصف ٢٩/١

(٢) المرجع السابق ٣٣/١ ــ ٣٤

(٣) انظر : الكتاب ٦٢٩/٣

(٤) المرجع السابق ٦٣٠/٣

(٥) شرح الشافية للرضي ٣٦٦/٢-٣٦٨

المسألة الثانية : امتناع زيادة الهمزة إذا تصدرت وبعدها حرفان أصليان لأنها لم تكثر زيادتها في هذا الموضع [١] .

المسألة الثالثة : امتناع زيادة الهمزة إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدهما الزيادة والأصالة فلا يحكم بالزيادة إلا بالدليل ، لأنها لم تكثر زيادتها في هذا الموضع [٢].

المسألة الرابعة : إذا تصدرت وبعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها كانت أصلاً بشرط أن تكون في الأسماء ، نحو : إبراهيم وإسماعيل ، فإن كانت في الأفعال نحو : أُدحْرِجُ ، فهي زائدة وهي همزة المتكلم المقطوعة [٣] .

المسألة الخامسة : امتناع زيادة الهمزة إذا أتت في حشو الكلام لا تزاد إلا بثبت ، لأنها لم تكثر زيادتها في هذا الموضع [٤].

المسألة السادسة :امتناع زيادة التاء في الأسماء إلا بثبت فلا يقاس على المواضع التي قلّت زيادتها فيها إنما يقاس على مواضع الكثرة فيها، وذلك أنها لم تكثر زيادتها في الأسماء والصفة ككثرة زيادة الأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) والهمزة والميم أولاً [٥].

المسألة السابعة : امتناع زيادة الميم حشواً أو طرفا لقلتها وهي غير أولى زائدة [٦] "

المسألة الثامنة : لا تزاد النون في غير المواضع التي تكثر زيادتها فيها إلا بثبت لقلتها في الكلام ، ولقلة مواضع الزوائد في موضعها [٧] .

المسألة التاسعة : لا تزاد النون أولاً في الأسماء لأنها لم تكن في الأبنية والأفعال كالهمزة أولاً ، ولا كالياء و أختها في الكلام ، لأنهن أمهات زوائد [٨] " .

المسألة العاشرة : امتناع زيادة اللام في الأفعال ، ولم تسمع زيادتها إلا في ألفاظ محفوظة وذلك أنه لم يكثر زيادتها على لسان العرب فلما قلت زيادتها مُنعت [٩].

---

(١) انظر : المنصف١/١٠٥

(٢) انظر : المرجع السابق١/١٠٥

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٤/٤٣٩

(٤) انظر : المقتضب ١/٩٨ ، والمنصف ١/١٥١

(٥) انظر : التصريف الملوكي ٢٠

(٦) انظر : الكتاب ٤/٣٢٥ ، والمقتضب ١/٩٨ ، والمنصف ١/١٥١

(٧) الكتاب ٤/٣٢٣-٣٢٤

(٨) المرجع السابق ٤/٣١٩

(٩) انظر: الممتع ١/٢١٦

المسألة الحادية عشرة : امتناع زيادة السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد وهو استفعل ، وما تصرف منه وذلك لأنها لم تسمع زيادتها في غير هذا الموضع [١].

المسألة الثانية عشرة : امتناع زيادة الهاء ، لأن زيادتها قليلة جداً فهي لم تزاد إلا في موضعين فقط [٢] .

المسألة الثالثة عشرة : لا تلحق الزيادة الأسماء الرباعية من أولها إلا الميم ؛ وذلك لقلة الزوائد في الأسماء الرباعية وقلة تصرفها فالزوائد لا تليق بأول الكلمة كما تليق بوسطه وآخره [٣] . وقد سبق ذكرها في المسألة الأولى من الأسماء في القلة .

المسألة الرابعة عشرة :لا تلحق الأسماء الخماسية الزيادة من أولها لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها فلما كانت الخماسية قليلا ما تدخلها الزوائد [٤] . وقد سبق ذكرها في المسألة الثانية من الأسماء في القلة .

العلة الثالثة : التـــضـــاد

الضدّ والضديد : المخالف ، وضادّه : خالفه[٥] ، والتضاد: كون الشيئين الوجوديين متقابلين ، بحيث لا يمكن تعقل كل منهما مع الأخر ، كما بين السواد والبياض [٦]. وتضادّ الأمران : كان أحدهما مخالفا ومعاكسا للآخر [٧].

وكره النحاة التضادّ والتنافر بين المعاني ، والجمع بين المتضادين ثقيل مستكره ، وقد رفضت عدد من المسائل للتضاد الحاصل فيها، وهي في هذا المبحث على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى: يمتنع قيام المصدر مقام الفاعل ، إن كان مسوقا لغير التوكيد وكان غير متصرف – أي ملازما للنصب على المصدرية - ؛ لأن النائب عن الفاعل مستحق للرفع

---

(١) الكتاب ٢٨٤/٤

(٢) انظر :الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٠٠/١، والممتع ٢١٧/١

(٣) انظر : المنصف ١٤٤/١

(٤) انظر : المرجع السابق ٣٣/١ ــ ٣٤

(٥) القاموس المحيط ٢٩٥

(٦) دستور العلماء ٢٣٠/١

(٧) معجم اللغة العربية المعاصر ١٣٥١/٢

وما لا ينصرف من المصادر ملازم للنصب ، فهما متضادان [١]

المسألة الثانية: تمتنع إنابة الظرف عن الفاعل إذا كان مختصاً وغير متصرف وذلك لامتناع الرفع ؛ لأن النائب عن الفاعل يستحق الرفع ، والظروف غير المتصرفة لا تفارق الظرفية ، ولا تستعمل مرفوعة أصلاً [٢] .

المسألة الثالثة: يمتنع بناء فعل الأمر لما لم يسمَّ فاعله [٣] ؛للتضاد وذلك لدلالة فعل الأمر على الاستقبال ، ودلالة المبني لما لم يسمَّ فاعله على المضي .

المسألة الرابعة:امتناع توكيد الفعل الماضي بالنون ؛ وذلك لأن معناها الدلالي لا يتفق مع ما تدل عليه نون التوكيد من تخليص الفعل لمعنى الاستقبال فالماضي موجود حاصل ولا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده [٤].

المسألة الخامسة :لا يجوز أن يقام المفعول الثاني من باب علمتُ والثالث من باب أعلمتُ لأنهما قد يكونا جملة من حيث كانا في الأصل خبر المبتدأ ، والخبر قد يأتي مفرداً أو جملة أو ظرفاً ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك ما وقع موقعه [٥] .

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع صياغة اسم التفضيل من الفعل الناقص عند البصريين ، وعلة المنع عندهم أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان دون الحدث ؛ وأفعل موضوع للتفضيل في الحدث فهما متضادان [٦] .

المسألة الثانية:امتناع تصغير الحروف والأفعال ، وعلة المنع أن التصغير وصف في المعنى لما صُغر ، والحروف والأفعال لا يوصفان ، فلا يصغران ، وكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة [٧] .

---

(١) انظر: عمدة الحافظ١/١٨٧

(٢) انظر شرح التسهيل ١٢٧/٢ ،وعمدة الحافظ١/١٨٧ ، و شرح ابن عقيل ٤٦١/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ و الهمع ٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني١٣٢/٢

(٣) الموسوعة ٤٩٨ .

(٤) انظر: شرح المفصل٤١/٩، وتصريف الأفعال والأسماء ٢١٩،المغني٢٢٧

(٥) شرح المفصل بتصريف ٧-٧٢، وانظر (شرح الكافية ١-٢١٦)

(٦) انظر: الأصول ١٠٨/١ ، شرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٤٤٨/٣ ، والمساعد١٦٠/٢ و الهمع ٤١/٦

(٧) انظر: الكتاب ٤٧٨/٣، والهمع ١٥١/٧

المسألة الثالثة:امتناع تصغير الأسماء المعظمة شرعا كأسماء الله وملائكته وكتبه ورسله ، وعلة المنع التضاد فهي تدل على التعظيم والتصغير يدل على التحقير والتقليل .

المسألة الرابعة:امتناع تصغير الألفاظ التي تدل على العموم والشمول ، لأن هذه الألفاظ لما دلت على العموم والكثرة أصبح معناه ينافي معنى التصغير الذي يدل على القلة [١].

المسألة الخامسة:امتناع تصغير جمع الكثرة على لفظه عند البصريين لأن التصغير يدل على القلة ، والجمع يدل على الكثرة فيتنافيا [٢].

المسألة السادسة:امتناع جمع الاسم المصغر جمع تكسير ، لأن الجمع تكثير والتصغير تقليل فبينهما تضاد [٣] .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : لا تمال ألف الأسماء المبنية ولا الحروف ، وسبب المنع أن الحرف و الأسماء غير المتمكنة لا تتصرف ، والإمالة تصرف فبينهما تضاد [٤].

المسألة الثانية : الحروف المستعلية تمنع الإمالة ؛ لأن الحروف المستعلية مناقضة للإمالة ، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها ، فترجع الأصل [٥] .

المسألة الثالثة : الراء غير المكسورة تمنع الإمالة ؛ لأن الراء حرف مكرر ، فضمها كضمتين وفتحها كفتحتين ، وكسرها ككسرتين ، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء . والحروف المستعلية مناقضة للإمالة ، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف[٦].

العلة الرابعة : الخـــــفـــــة

---

(١) انظر : الارتشاف ٣٥٣/١،وشرح الأشموني ١٥٦/٤ ، وشفاء العليل ١٠٥٥/٣

(٢) انظر: التكملة ٥٠٣ ، واللباب١٧٧/٢ ، والارتشاف ٣٥٣/١ ، والهمع ١٤٦/٧

(٣) المخصص ٢٦٥/٤ ، وشرح المفصل١٣٦/٥ ، وشرح الشافية٢٨١/١

(٤) الكتاب ١٢٨/٤

(٥) شرح الشافية للرضي ١٥/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١٣٦/٤، وشرح المفصل ٦٢/٩، والارتشاف ٥٢٤/٢

حرص العرب على خفة اللفظ ولاسيما فيما كثرة استعمالهم له ؛ لذا نجدهم كثيرا ما يلجؤون إلى الحذف أو القلب أو الْإِدْغَام طلبا للخفة، والمسائل التي منعت رغبة في الخفة هي:

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة فعل الأمر من الفعل (سأل) لأنهم أرادوا تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فحذفت [١] .

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة المضارع والأمر من الفعل (رأي) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه [٢] " .

المسألة الثالثة : امتناع بقاء همزة مهموز العين في الماضي و المضارع والأمر من الفعل (أرى) وهو مما اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه [٣].

المسألة الرابعة :امتناع بقاء فاء الفعل المثال (الواوي واليائي) عندما يصاغ منه وزن (افتعل) وما تصرف منه ، إذ يجب قلب حرف العلة تاءاً وإدغامه في تاء الافتعال ؛لأن الإدغام يرفع الثقل ، والواو في هذا الموضع ضعيفة ، و قبلها كسرة، ووقعت بعد مضموم وتقع فلزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. فكان هذا أخف عليهم [٤]

المسألة الخامسة : امتناع مجيء الفعل المثال الواوي من الباب الثالث (فعلَ يفعَل) ب ــ الباب الثالث (فعــَل يفعــَل) ؛ وذلك لأن العرب يصرفونه إلى بناء يخف فيه اللفظ ، وبناء (يفعَل) بفتح العين فلا يؤدي إلى حذف الواو لأن وقوع الواو بين ياء وفتحة لا يوجب الحذف [٥] .

المسألة السادسة : امتناع مجيء الناقص اليائي من الباب الخامس (فعــُل يفعــُل) فلا يكون هذا الباب إلا واويا ؛ وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون [٦] .

---

(١)انظر : الكتاب ٣/٥٤٦ ، والمقتضب ١/ ١٩٢ ــ١٩٣ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٠٠ ، والمبدع٢٤١

(٢) انظر : الكتاب٣/٥٤٦ ، والأصول ٢/٤٠٠ ، والتصريف الملوكي٤٧

(٣) أنظر : الكتاب ٣ / ٥٤٦ ، و الأصول ٢ / ٤٠٠ ، و التصرف الملوكي ٤٧.

(٤) انظر :الكتاب ٤/ ٣٣٤ -٣٣٨ ، و المقتضب١/١٢٩ ، وشرح التصريف العزي١١٥

(٥) انظر: اللباب٢/٣٨٥ ــ ٣٨٦

(٦) انظر: شرح الشافية ١/٧٦ ، شرح التسهيل ٣/٤٣٦ ، والمبدع ١٩٧

المسألة السابعة: : امتناع تسكين عين الفعل الماضي المجرد(فعـــَل) فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة ، وإن سكنت فلعلة دخلتها وأصلها الحركة وذلك لأن الفتحة أ خف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أ خف من الواو والياء[١] .

المسألة الثامنة : ليس في كلام العرب (فعلَ يفْعَلُ) بفتح الماضي والمضارع مما ليس عينه ولا لامه حرفاً من حروف الحلق ، لضرب من التخفيف بتجانس الأصوات .

المسألة التاسعة: امتناع بقاء الهمزة في الفعل المزيد المبتدئ بهمزة عند صياغة الفعل المضارع منه .

ثانيا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: منع الفراء الوقف بالروم على الفتحة دون سائر الحركات ، وذلك لاحتياجه إلى رياضة لخفة الفتحة [٢] .

المسألة الثانية : لا تبدل الواو المفتوحة في أول الكلمة، همزة إلا شذوذا ؛ و ذلك لخفة الفتحة فيها لا تحتاج إلى همز [٣].

المسألة الثالثة : يمتنع إدغام الاسم في حالات ؛ لأن الأسماء بابها ألا تعل ، لخفتها بكثرة دورها في الكلام ، وأخفها ما كان على ثلاثة أحرف ، لأن أقل أصول الكلمة عدداً .[٤]

العلة الخامسة : الـــتباعد

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع مجيء مهموز العين من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، والباب الثاني (فعَل يفعِل) ، وذلك لأن الهمزة حرف حلقي مستفل ، والضمة مرتفعة من الطرف الآخر من الفم ، فبينهما تباعد في المخرج ؛ لذا ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لأن الفتحة من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق ولتناسب الأصوات فيكون العمل من وجه واحد [٥]

---

(١) انظر:الكتاب ١١٥/٤ ، و المقتضب ١٥٣/١ ، وشرح الشافية ٤٤/١

(٢) انظر رأي الفراء في : شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٩/٣ ، و حاشية الصبان ٢٩٥/٤

(٣) انظر ص : ٣٢٢

(٤) انظر : الممتع ٦٤٤/٢

(٥) انظر: شرح المفصل ١٥٣/٧

المسألة الثانية : امتناع مجيء مهموز اللام من البابين الأول (فعَـل يفعـُل) وذلك لأن الهمزة حرف حلقي مستفل ، والضمة مرتفعة من الطرف الآخر من الفم ، فبينهما تباعد في المخرج ؛ لذا ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لأن الفتحة من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق ولتناسب الأصوات فيكون العمل من وجه واحد[١] .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى: امتناع جمع جمع الجمع عند الجمهور ، لأن جمع الجمع أبعد بكثير من جمع الجمع الذي منعه الأئمة .

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : امتناع إدغام الضاد في شيء من مقارباتها ، وسبب ذلك أن فيـها استطالة و إطباقـًا واستعلاء ، وليس في مقارباتها ما يشاركها في ذلك كُله ، فبينهما تباعد ولو أُدغمت لأدى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهاب هذا الفضل الذي فيها . [٢]

المسألة الثانية : لا تُدغم النون في الهمزة والهاء والعين والحاء ، وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء،لبعد ما بينها وبينهن فلم تُغير النون بإدغام ولا بشبهه الذي هو الإخفاء [٣]

المسألة الثالثة : الضمة تمنع الإمالة ؛ وعلة المنع فيها التباعد لأن الضمة والواو لا تشبهه الألف . ولو أردنا تقريب الواو انقلبت و لم تكن ألفاً [٤] .

العلة السادسة : قلة التصرف

مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع صياغة اسم الفاعل من الفعل الجامد ؛ لأنه لا يتصرف ولا يبنى منه فاعلٌ، ولا تقول: "يفعلُ" منه ولا شيئًا من أمثلةِ الفِعْلِ [٥] " .

---

(١) انظر: المرجع السابق ١٥٣/٧

(٢) انظر : المفصل ٥٥١ ، والممتع ٦٨٩/٢-٦٩٠

(٣) انظر : الممتع ٦٩٩/٢

(٤) انظر : الكتاب ١١٨/٤

(٥) الأصول ٢٩٠/٢ ، و اللمحة في شرح الملحة٥٧٧/٢

المسألة الثانية : امتناع صياغة اسم مفعول من الأفعال الناقصة ؛ وذلك لقلة تصرفها ، فالمستعمل من الأفعال ناقصة التصرف:الماضي والمضارع واسم الفاعل ، و لا يصاغ اسم مفعول منها [١] .

المسألة الثالثة : امتناع تصغير الضمائر ، لأنها لا تقوى قوة المظهر، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباهها ، فهذه لا تحقر لأنها ليست أسماء ، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر ، ولقلة تصرفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة ، كما تقع أسما الإشارة [٢].

المسألة الرابعة : امتناع تصغير أسماء الاستفهام والشرط لأنها تجري مجرى الحرف فهي موغلة في شبه الحرف والحرف لا يحقر ، ولقلة تصرفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة ، كما تقع أسما الإشارة [٣].

المسألة الخامسة : امتناع تصغير الظرف غير المتمكن مثل (عند ومع، وحيث ، وإذ ، وإذا ومنذ ، ولدن ، وذات مرة) ، أنها أسماء غير متمكنة فهي لا تتصرف [٤].

المسألة السادسة : امتناع تصغير (غير وسوى وسُوًى وسواء) لعدم تمكنها و أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ، ولا تدخلها ألف ولام . [٥]

العلة السابعة : عدم وجود الأصل أو الرد إلى غيره :

أولا :مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى:امتناع تعدية الفعل الثلاثي إلى اثنين بهمزة النقل أو بتضعيف عينه ، لعدم وجود أصل ملحق به .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٩/١

(٢) انظر: الكتاب ٤٧٨/٣ ، والمخصص ٢٦٧/٤ ، وشرح المفصل١٣٨/٥ ، وشرح عمدة الحافظ٩٤٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٩/١- ٢٩٠ ،والارتشاف ٣٥١/١، ،وشرح التصريح٣١٧/٢ ، وشرح الأشموني٢٨٠/٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٧٨/٣ ، المخصص٢٦٧/٤ ، وشرح الشافية٢٩٠/١

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٨/٣ ، والمقتضب٥٤٤/١ ، والمخصص ٢٦٧/٤ – ٢٦٨، وشرح المفصل ١٣٨/٥ ، وشرح الشافية ٢٩٠/١

(٥) الكتاب ٤٧٩/٣ ، وانظر: المفصل٢٤٧

المسألة الأولى: امتناع القياس على صيغ الصفة المشبهة ؛ وذلك لأنها ليس لها أصل واحد مقيس ترجع إليه بل إن صيغها مختلفة ومتداخلة ، فلا يضبطها قياس وهي مبنية على الغالب [١]

المسألة الثانية: امتناع مد المقصور عند البصريين لأن المقصور هو الأصل ، والألف فيه تكون أصلية وزائدة فإن مد المقصور ردّ إلى غير أصل ، وهو غير جائز [٢] .

المسألة الثامنة : لا يميل أهل الحجاز إلا في مواضع قليلة ، وذلك لأنهم يفخمون بالفتح على الأصل [٣] .

العلة الثامنة : المناسبة

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع ضم عين الماضي مع فتحها أو كسرها في المضارع ؛ لأن (فعُـل) موضوع للغرائز والهيئة ـــ التي يكون الإنسان عليها ـــ من غير أن يفعل بغيره شيئا - أي بقصد – وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها [٤] .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع صوغ الصفة المشبهة من الأفعال المتعدية؛ وذلك لأن الصفة المشبهة تدل على الدوام والثبوت لا على الحدوث والتجدد ، فاقتصرت على الأفعال التي تناسب هذا المعنى وهي الأفعال اللازمة الدالة على الثبوت في صاحبها .

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : امتناع إمالة الفتحة وعلة المنع المناسبة فالفتح من الألف وهو ألزم لها من الإمالة [٥].

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٤٥-١٤٧

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/٣٨ ،الإنصاف٢/٧٤٩-٧٥٠

(٣) الكتاب ٤/١٢٠

(٤) انظر : شرح المفصل ٧ /١٥٣، والهمع ٦/٣٣

(٥) الكتاب ٤/١١٨

العلة التاسعة : الإجحاف

مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : يمتنع الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة ؛ لأن فيه إجحاف بالأصل وقد يؤدي إلى التقاء " الساكنين [١]

المسألة الثانية : امتناع إدغام في المتقاربين لما يؤدي إليه من إجحاف وإخلال بالحرف و بصفته وهو يشمل الحروف التالية [٢]:

١-لا تدغم الراء في شيء ؛ لأن فيها تكريـــراً فهي تكرر في النطق . فلو أدغمت فيما يقارب منها — وهو اللام والنون - لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير لأنها تصير من جنس ما تُدغم فيه ، وما تُدغم فيه ليس فيه تكرير . فلما كان الإدغام يُفضي إلى الإجحاف بها و انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يُجز

٢-الصاد والسين والزاي لا يُدغم شيء منها في شيء مما يقاربها من الحروف ، لأن ذلك إخلالاً بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تُدغم فيه فيذهب الصفير ، وهو فضل صوتٍ في الحرف .

٣-الشين لا تُدغم في شيء ، وسبب ذلك أنها متفشية ، والإدغام في مقاربها يُذهبه ، فيكون ذلك إخلالاً بها .

٤- الضاد لا تـــدغم في شيء من مقارباتها ، وسبب ذلك أن فيـــها استطالة و إطباقـــاً واستعلاء ، وليس في مقارباتها ما يشاركها في ذلك كُله ، فلو أُدغمت لأدى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهاب هذا الفضل الذي فيها .

٥- الصاد والسين والزاي لا يُدغم شيء منها في شيء مما يقاربها من الحروف ، لأن ذلـــك إخلالاً بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تُدغم فيه فيذهب الصفير ، وهـــو فضـــل صوتٍ في الحرف .

٦-الفاء لا تُدغم في مقاربها ، لأن فيها تفشياً ، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشي .

٧-الميم والواو لا تدغما في الفاء ، لأن الميم فيها غنة والواو فيها لين ، والغنة واللين

---

(١) انظر : إيجاز التعريف ١٢٣

(٢) انظر : الممتع ٧٠٨/٢. ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/٣ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٤/٢

فضلُ صوت في الحرف ، فلو أدغمتها فيها لقلبتهما فاء ، فتذهب الغُنة واللين فيكون ذلك إخلالاً بهما .

٨-الباء لا يُدغم فيها شيء ، وسبب ذلك أن الذي يقاربها في المخرج إنما هو الفاء والميم والواو وهي لم تدغم بها لأن في ذلك إخلال بها .

العلة العاشرة : كثرة الاستعمال

مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة المضارع والأمر من الفعل (رأي). فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه .[١]

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز العين في الماضي و المضارع والأمر من الفعل (أرى) وهو مما اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه [٢].

العلة الحادية عشرة : المجانسة والمماثلة

مسائل المنع في الأفعال:

المسألة الأولى : امتناع بقاء الهمزة في الفعل المزيد المبتدئ بهمزة عند صياغة المضارع منه على : يفعل ، وتفعل ، ونفعل ؛ لأنهم أرادوا المماثلة مع المضارع المبدوء بالهمزة (أفعل) وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس في كلامهم [٣] .

العلة الثانية عشرة : العلل صرفية

علل النحاة لبعض المسائل بعلل صرفية وهي :

١- التقاء الساكنين

أولا : مسائل المنع في الأفعال:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، ، و الأصول ٢ / ٤٠٠ ، والتصريف الملوكي ٤٧

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٥٤٦ ، و الأصول ٢ / ٤٠٠ ، و التصرف الملوكي

(٣) انظر : المقتضب ٢/ ٩٨ ، و المنصف١/ ١٩٢ ، والأبنية ٣٤١-٣٤٢ ، واللباب ٢/ ٣٥٨ ، والممتع ١/ ٢٨٠ ، وشرح الشافية ١/ ١٤٣

المسألة الأولى : امتناع بقاء عين الفعل الأجوف إذا سكنت لامه فتحذف العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وتنقل حركتها إلى الفاء قبلها[١] .

المسألة الثانية : امتناع تسكين عين الفعل الماضي المجرد(فعَل) فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة ، وإن سكنت فلعلة دخلتها وأصلها الحركة [٢] ". وهي لغة أهل الحجاز [٣]

والعلة من ذلك لئلا يلزم من سكونها التقاء ساكنين إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك .

المسألة الثالثة : امتناع دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة عند البصريين؛ لئلا يلتقي ساكنان مظهران في الدرج على غير حدهما [٤] .

ثانيا: مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع ثلاثة من أبنية الاسم الرباعي المجرد؛ لامتناع التقاء الساكنين وهي ما سكنت فيها العين واللام الأولى مع ثلاث حالات الفاء (الفتح والكسر والضم) وهي : فَعْلْل وفِعْلْل و فُعْلْل [٥].

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : امتناع الوقف بالتضعيف على الحرف الذي قبل آخره حرف ساكن فلا يجوز تضعيف ؛ وذلك حتى لا يلتقي ساكنان حال الوقف عليه [٦] .

المسألة الثانية : امتناع الإدغام إن سبق الحرف الأول من المتماثلين بحرف ساكن أو مد أو حرف علة مدغم ؛ وذلك لئلا يُجمع بين ساكنين [٧] .

المسألة الثالثة : يمتنع الإدغام إن كان الحرف الثاني من المتماثلين حرفا ساكنا: لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين [٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والمقتضب ١٣٣/١ ، واللباب٣٨٩/٢ ، والمبدع١٧٢

(٢) المنصف ٢٣/١

(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ٤٠ ــ ٤٢

(٤) ثمار الصناعة٢٣٨ ،والتعليقة١١١٢،والهمع٤٠٣/٤

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٤٧/١

(٦) الكتاب ١٧١/٤، وانظر : شرح الشافية للرضي ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/٢ ، وانظر ص : ٢٨٦

(٧) انظر : الممتع ٦٥٢/٢ ، و اللباب ٤٧١/٢

(٨) انظر : الممتع ٦٥٥/٢

٢- السلامة من القلب

وفيه المسائل التالية وهي من مسائل المنع في الأفعال:

المسألة الأولى : امتناع مجيء الأجوف الواوي من الباب الثاني (فَعَلَ يَفْعِلُ) ؛ وذلك لتسلم الواو من القلب إلى ياء [١] ، ولم يأت منه إلا (طاح يطيح ، وتاه يتيه) فيمن قال : ما أطوحه وأتوهه [٢]

المسألة الثانية : امتناع مجيء الأجوف اليائي من الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ) ؛ وذلك لتسلم الياء من القلب إلى واو[٣] ، ولم يأت منه إلا (شاء) فمضارعه على (يَفْعَلُ) مراعاة لحرف الحلق [٤]

المسألة الثالثة : امتناع مجيء الناقص الواوي من الباب الثاني (فَعَلَ يَفْعِلُ) ؛وذلك لتسلم الواو من القلب إلى ياء [٥] .

المسألة الرابعة : امتناع مجيء الناقص اليائي من الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ) ؛ وذلك لتسلم الياء من القلب إلى واو، ولئلا تلتبس بنية الواوي ببنية اليائي لو أتى الواوي على (يَفْعِلُ)، وأتى اليائي على (يَفْعُلُ)[٦].

٣- تحرك العين إذا كانت واو أو ياء وانفتاح ما قبلها :

وفيه المسألة التالية وهي من مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى :امتناع بقاء عين الفعل الأجوف على أصلها (الواو أو الياء) ، بل تعل بقلبها :ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها [٧] .

٤-توالي أربع حركات في كلمة واحدة

وفيه المسألة التالية وهي مسائل المنع في الأسماء

---

(١) انظر: المقتضب١/١٣٣ ، والممتع ٤٤٤ ، واللباب ٢/٣٨٦ ، والارتشاف ١/٧٩ والمبدع ١٧٣، و الهمع ٦/٣٢

(٢) انظر :الممتع١/١٧٤ ، ، واللباب ٢/٣٨٦ ، وشرح الملوكي ٥٢، وشرح الشافية للرضي ١/١٢٥

(٣) انظر : المقتضب١/١٣٣ ، والممتع١/١٧٤ ، ، واللباب ٢/٣٨٩ ، وشرح الملوكي ٥٢

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٢٦

(٥)انظر :الكتاب ٢/٣٨٠ــ ٤/٣٨٢ ، والمنصف ١/٢٣٥ ،والممتع١/١٧٤ ، واللباب ٢/٣٩٤ وشرح الملوكي٥٩، وشرح الشافية ١/١٢٥ــ ١٢٦ ،

(٦) انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ــ ٤/٣٨٢ ، والممتع١/١٧٤ ، وشرح الملوكي٦٠ ــ ٦١

(٧) انظر:المقتضب ١/١٣٣ ــ ١٤٨ ، و المبدع ١٧١ ــ ١٨٢

المسألة الأولى : امتناع سبعة وعشرون بناء من أبنية الاسم الرباعي المجرد؛ لامتناع توالي أربع حركات في كلمة واحدة [١].

(١) انظر ص ١٧٤ من البحث

الفصـــل الثـــاني

علاقـــات المـــنـــع

وفيـــه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : علاقة المنع بالسماع والقياس

المبحث الثاني : علاقة المنع بالخلاف اللهجي

المبحث الثالث : علاقة المنع بالخلاف الصرفي

المبحث الأول

علاقة المنع بالسماع والقياس

ترجع الأدلة النحوية بالنظر إلى مصادرها إلى دليلين [١] :

الأول : الأدلة النقلية ومردها إلى السماع ، وهي ؛ القران الكريم ، والحديث الشريف المروي بلفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام فصحاء العرب شعراً أو نثراً .

الثاني :الأدلة العقلية ومردها إلى القياس ، وألحق بها بعض الأدلة كالاستصحاب وعدم النظير والاستحسان .

السماع هو : " الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة [٢] " .

والقياس هو : " حمل فرع على أصل لعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع [٣] " ويشترط له أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم .

والسماع هو المعول عليه في حفظ هذه اللغة ، فما ورد السماع به قبله النحاة، ولاسيما إن لم يتعارض مع القياس ، بل إنه يأخذ من القوة والصحة مأخذه . فإن تعارض السماع و القياس فإنهم ينطقون بالمسموع على ما جاء عليه ويقبلونه، لكنهم لا يقيسون عليه غيره [٤].

بل يذكر ابن جني أن من اللغة مالا يُؤخذ إلا بالسماع فيقول : " ومنها ما لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع. فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّة، وقليلا ما يعرفه أكثر أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس[٥] " .

---

(١) أصول النحو العربي ١٢ – ١٣

(٢) لمع الأدلة ٨١

(٣) لمع الأدلة ٩٣

(٤) انظر :الخصائص ١١٩/١

(٥) المنصف ٣/١ ، لعله يقصد العكس فقليلا ما يعرفونه ؛ لاشتغالهم بالقياس عن السماع

فما لم يرد به سماع فهو ممنوع سماعاً ، وهو ليس من كلامهم ، وما سُمع مخالفاً للقياس فهو ممنوع من جهة القياس . ويوقف فيه على المسموع ولا يقاس عليه .

وقد ارتبطت كثير من مسائل المنع بهذه الأصول النحوية ، إذ هي المعول عليها في إثبات الأحكام النحوية والصرفية . وفيما يلي بيان بالمسائل ذات الصلة بهذين الأصلين (السماع والقياس)

المسائل المتعلقة بالسماع هي :

أولا : مسائل المنع في الأفعال :

المسألة الأولى : امتناع مجيء مهموز الفاء من الباب السادس (فعِل يفعَل) ، فلم يأت في الأفعال الصحيحة المسموعة عن العرب من مهموز الفاء إلا فعل واحد فقط : آنّ [١].

المسألة الثانية: امتناع مجيء الفعل الرباعي المجرد مهموز الفاء، فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم علة المنع هي عدم السماع فقد كثر تبينها زائدة في كلامهم[٢] .

المسألة الثالثة : امتناع مجيء مهموز الفاء مهموزَ العين ، حيث لم تسمع عن العرب كلمة فاؤها وعينها همزتان [٣] .

المسالة الرابعة : امتناع مجيء مهموز العين من الباب السادس (فعِل يفعَل) ، إذ ليس في كلام العرب فعل صحيح مهموز العين من هذه الباب غير(بئس يبئس) [٤] .

---

(١) انظر :المفتاح١/٤٠

(٢) انظر : الكتاب ٤/٣٠٧ ، واللباب ٢/٢٣٠ ، شرح الشافية ١/٣٢ ، والمنصف١/١٧٨ ، وسر الصناعة١/١٠٧ والممتع١/٢٢٧ ، والارتشاف١/٩٤

(٣) انظر : سر الصناعة ١/٨٣

(٤) انظر: الكتاب ٤/٣٨ -١٠٤ ،و المفتاح١/٤٠، والجمل٣٩٧، والأفعال لابن القوطية ٣، وليس ٤٤ــ ٤٥ والمنصف ١/٢٤٣، والأفعال للسرقسطي ١/٦٠، والمفتاح٣٧ ،والأبنية٣٢٨ ، ونزهة الطرف ١/١٣٧، وشرح المفصل٧/١٥٣، وشرح الشافية ١/١٣٥، والممتع١/١٧٦، والتسهيل١٩٥، والمزهر٢/٣٦ ،

المسألة الخامسة : امتناع مجيء مهموز العين مهموزَ الفاء أو مهموز اللام ، إذ لم ترد عن العرب كلمة مهموزة الفاء والعين أو مهموزة العين واللام [١] .

المسألة السادسة : امتناع مجيء الفعل المضاعف من الباب الثالث (فعَل يفعَل) لأن الفتح غير شائع لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام لا فيهما، و لم يرد عن العرب أفعال مضاعفة من هذا الباب ،إلا فعل واحد فقط [٢] .

المسألة السابعة : امتناع مجيء الفعل المضاعف من الباب السادس (فعِل يفعِل) ، فلم يرد عن العرب أفعال مضاعفة من هذا الباب ،إلا فعل واحد فقط [٣].

المسألة الثامنة : لا تكون حروف الفعل كلها معتلة ، و لم يرد عن العرب من ذلك إلا فعل واحد وقعت فيه الياء فاء وعينا ولاما ، وهو(يَيَّيْتُ)، ومذهب أبي علي أن أصل الياء (يوى)، فنقول: يَوَّيْتُ ياء حسنة ، أي كتبت ياء [٤] .

المسألة التاسعة : يمتنع مجيء الأجوف الواوي من الباب الخامس (فعُل يفعُل) ، حيث حصر الجرجاني والميداني الفعل الأجوف في ثلاثة أبواب ؛ وذلك لأنه لم يجيء منه إلا طال يطول [٥] "

المسألة العاشرة : يمتنع مجيء الأجوف من الباب السادس (فعِل يفعِل) ؛ لأنه لم يجيء منه إلا فعلان : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، و لم يسمع عن العرب غيرهما [٦] .

المسألة الحادية عشر : لا يأتي الفعل الناقص من الباب السادس (فعِل يفعِل) ؛ لأنه لم يسمع عن العرب فعل ناقص من هذا الباب [٧] .

---

(١) انظر: سر الصناعة١/٨٣ ، والمنصف ٢/٢٠٩

(٢) انظر : الكامل ، و أفعال ابن القوطية ١ ، وأفعال السرقسطي ١/ ٥٧ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٤ ، والجار بردي ٥٤ ، و الهمع ٦/٣٢

(٣) انظر: المفتاح١/٣٩ ، والأبنية٣٢٩ ، وإصلاح المنطق ٢/٢٠٧ ، والمخصص١٥/٥٧

(٤) انظر : الممتع ٢/٥٠٨ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٧٤ ــ٧٥

(٥) انظر: المفتاح ٤١، ونزهة الطرف١/١٧٤ ، وشرح المرح ١/١١٩

(٦) انظر: الكتاب ٤/٣٤٤ ،٢/٣٦١ شرح الملوكي ٥٥ ــ ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٢٨

(٧) انظر : المفتاح١/٤٢ ، ونزهة الطرف١/١٧٧ ، ، وشرح الملوكي٦٠ ــ ٦١ ، شرح المراح ١/١٣٧

المسألة الثانية عشر: لا يأتي اللفيف المفروق من الباب الأول (فعَـــل يفعُـــل) ، ولا من الباب الثالث (فعـــَل يفعـــَل) ، ولا من الباب الخامس (فعـــُل يفعـــُل) ، وعلة المنع : عدم السماع لأنه لم يسمع عن العرب أفعال فيها [١] .

المسألة الثالثة عشرة : امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المفروق ولامه واوين فلم يرد عن العرب كلمة فيها الفاء واللام واوان [٢]

المسألة الرابعة عشرة : امتناع مجيء الفعل اللفيف المفروق ولامه ياءين ؛ لأنه لم يرد عن العرب منه إلا فعل واحد وهو: يديت [٣]

المسألة الخامسة عشرة : امتناع مجيء فاء الفعل اللفيف المفروق ياءً ، ولامه واواً ، فلم يسمع عن العرب ما فاؤه ياء ولامه واو[٤] " .

المسألة السادسة عشرة :لا يأتي اللفيف المقرون من الباب الأول (فعَل يفعُل) ، ولا من الباب الثالث (فعَل يفعَل) ، ولا من الباب الخامس (فعل يفعُل) ، ولا من الباب السادس (فعِل يفعِل) ؛ وعلة المنع :عدم السماع لأنه لم يسمع عن العرب أفعال في هذه الأبواب [٥].

المسألة السابعة عشرة : لم يرد يائي العين واللام إلا في كلمتين من الباب الرابع ، هما عَيِيَ وحَيِيَ [٦] .

المسألة الثامنة عشرة : امتناع بناء الفعل الجامد لما لم يسمَّ فاعله ، نحو :نعم و بئس ؛ لأنه لم يسمع والقياس يأباه [٧] .

---

(١)انظر:المفتاح١/٤٢ ، وشرح التصريف العزي ١٦٦، وشذا العرف٤٢

(٢) انظر : المقتضب ١/١٨٥ ــ ٢١٨ ،والمنصف٢/٢١٣ ، وشرح التصريف العزي ١٦٦، و الممتع٢/٥٦٢

(٣) انظر:أمالي ابن الشجري ٢/٣٥،و شرح المفصل ٥/٨٤ ، وشرح الشافية ٣/٧٤ ، وشرح التصريف العزي١٦٦ ، ويديت أي أصبت يده وأنعمت

(٤) انظر: الممتع٢/٥٦٢

(٥) انظر: المفتاح١/٤٢ ، والفلاح ١/١٥٤ ، وشذا العرف٤٢

(٦) شذا العرف٤٢

(٧) انظر : الارتشاف ١٣٢٥ ، و الهمع ٦/٤٠

المسألة التاسعة عشرة : لا تدخل حروف المضارعة على الأفعال الجامدة التي لزمت صورة الماضي والتي لزمت صورة الأمر .؟

المسألة العشرون :لا يجوز تعدية الفعل اللازم بنفسه ما لم تسمع تعديته على رأي الجمهور و علة هذا المنع أن العرب بنوها على ذلك [١]

المسألة الحادية والعشرون: :ليس في العربية فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل أصالة [٢].

المسألة الثانية والعشرون :ما سُمعَ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره ، فيقتصر في تعديته على المسموع [٣] .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى: امتناع بعض أبنية الاسم الرباعي المجرد؛ لعدم سماع كلمات على أوزانها عن العرب [٤] .

المسألة الثانية : لا تكون الألف والواو والياء أصلا في الأسماء الرباعية، فالحكم على هذه الحروف أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا فلا تكون إلا زائدة ما لم يكن هناك تكرير [٥].

المسألة الثالثة : منع النحاة كثيرا من أبنية الاسم الخماسي، فلم تسمع ولم تـــرد على ألسنتهم [٦].

المسألة الرابعة : لا تكون الألف والواو والياء أصلا في الأسماء الخماسية، فالحكم على هذه الحروف أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا فلا تكون إلا زائدة ما لم يكن هناك تكرير [٧].

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٥٥ ، والمنصف ٩٦/١

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وانظر: شرح المفصل ٦٤/٧

(٣) انظر :الأصول ١٨٠/١ ، شرح التسهيل ٢/ ١٥١

(٤) انظر : ص ١٧٦ من البحث

(٥) انظر : شرح الملوكي١٢٢

(٦) انظر : ص ١٧٩من البحث

(٧) انظر : شرح الملوكي١٢٢

المسألة الخامسة: منع النحاة كثيرا من أبنية مزيد الثلاثي ؛ لأنها لم تثبت عن العرب و لم تستقر في كلامهم[١].

المسألة السادسة : امتناع مجيء عدد من الأبنية إلا إذا كُسِّر عليها الواحد للجمع ، فلا يكون أفاعل ، ولا مفاعيل ولا يفاعيل ولا مفاعيل ولا أفاعيل ، إلا إذا كُسِر عليه الواحد للجمع فكل هذه الأبنية لم تسمع إلا جمعا [٢] .

المسألة السابعة: منع النحاة كثيرا من أبنية مزيد الرباعي ؛ لأنها لم تثبت عن العرب و لم تستقر في كلامهم [٣].

المسألة الثامنة : منع النحاة كثيرا من أبنية مزيد الخماسي ؛ لأنها لم تثبت عن العرب و لم تستقر في كلامهم [٤].

المسألة التاسعة : امتناع صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من (فَعِلَ) اللازم و (فعُلَ) لعدم السماع فوزن(فعُل) لم يسمع من إلا في لفظتين فقط [٥]. وقصره ابن عقيل على السماع ، ومنع صوغه قياسا من (فَعِلَ) اللازم و (فعُلَ) [٦] .

المسألة العاشرة : امتناع قياسية صوغ صيغ المبالغة من كل فعل ثلاثي(لازم ومتعدي) عند ابن أبي الربيع و ابن كمال باشا ؛ لأن الدلالة على المبالغة سماعي عنهم في الأفعال ، وأمثلة المبالغة لا تكون أقوى من الفعل [٧].

المسألة الحادية عشرة : امتناع تثنية أو جمع أسماء الله عز وجل و صفاته ، فهي كما صرح ابن مالك من المقصور على السماع . [٨] "

---

(١) انظر : ص ١٨١من البحث

(٢) انظر : ص ١٨٤من البحث

(٣) انظر : ص ١٨٥من البحث

(٤) انظر : ص ١٨٩من البحث

(٥) انظر: ليس ١٢٠

(٦)انظر : شرح ابن عقيل ١٢٦/٢

(٧) انظر: البسيط ١٠٥٥، وشرح الألفية للشاطبي ٤٥١/٢

(٨) انظر : شرح التسهيل ٧٨/١ -

المسألة الثانية عشرة :امتناع تثنية وجمع المركب تركيبا مزجيا لعدم السماع [١].

المسألة الثالثة عشرة :امتناع التعجب من البياض والسواد عند البصريين قياسا على المنع في سائر الألوان .

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : لا تزاد النون أولاً في الأسماء ؛ لعدم السماع [٢]

المسألة الثانية : لا تزاد الياء أولاً إذا أصبحت أربعة أصول في الأسماء، فحينئذ يحكم عليها بالأصالة ؛ لأنها لم تسمع زيادتها أولا ، وهو مردود إلى السماع فينظر إلى الحرف كيف يزاد وفي أي المواضع يكثر[٣] .

المسألة الثالثة : يمتنع إبدال الهمزة نونا ، فلم يبدل العرب الهمزة من النون ولا النون من الهمزة ؛ لعدم السماع [٤]

المسألة الرابعة : لا تبدل الياء في أول الكلام همزة أبداً ؛ لأنه لم يسمع عن العرب إبدالها في هذا الموضع [٥] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٧٦/١، وشرح التصريح ٦٧/١ ، والهمع ١٤٠/١

(٢) انظر : المنصف ١٠٢/١

(٣) انظر : الكتاب ٣١٨/٤

(٤) انظر : المنصف ١٥٨/١ ، والممتع ٣٩٦/١

(٥) انظر : الممتع ١٥٨/١

المسائل المتعلقة بالقياس هي :

القسم الأول : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : امتناع مجيء الفعل المثال اليائي من الباب الثالث (فعَل يفعَل)، وذلك لأن قياس عين مضارع (فعل) مفتوح العين إما الضم أو الكسر ؛ فتُرك الفتح لأنه ليس قياسا ، بل يأتي لأجل حروف الحلق استحسانا [١] .

المسألة الثانية : لا يأتي الفعل الأجوف من الباب الثالث (فعَل يفعَل)، ولو أتى منه لخالف بذلك قياس العرب فيه، فالقياس في (فعَل) إذا كان معتل العين بالواو ، أن يكون مضارعه أبدا على (يَفْعُلُ)، و إذا كان معتل العين بالياء ، أن يكون مضارعه أبدا على (يَفْعِلُ)[٢] .

المسألة الثالثة : امتناع القياس على ما سُمع تصحيح العلة فيه من الفعل الأجوف ، فأتى السماع منبها على الأصل ، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة. وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة ، وعلة المنع هي مخالفة القياس؛ لأن القياس فيه الإعلال فما سُمع مخالفا للقياس فهو شاذ ، ولا يقاس عليه [٣].

المسألة الرابعة : امتناع مجيء الفعل ثنائيا ؛ فالقياس أن أقل الأصول ثلاثة أحرف ، حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما [٤] " .

---

(١) انظر : شرح الشافية١/١١٩ ــ ١٢٩ ، وشرح التصريف العزي١١٤

(٢)انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٢٦ ، واللباب ٢/٣٨٦

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٤٦ و الخصائص١/١١٩، ونزهة الطرف٢/٤٩٤ ، والمبدع ١٨٣ ، والإنصاف ١/١٤٤ و شرح التصريف العزي ١١٨

(٤) انظر : اللباب ٢/٢١١ ، والخصائص ١/٥٥ ــ ٥٦ ، والمنصف ١/١٧ ، وشرح الملوكي ٢٤ ، والهمع ٦/١٥ والأبنية ٩٦

المسألة الخامسة : ليس في كلام العرب (فعَـل يفْعَـلُ) بفتح الماضي والمضارع مما ليس عينه ولا لامه حرفا من حروف الحلق ؛ وذلك لأنه ليس بأصل والقياس في مضارع (فعَـل) أن يجيء على يفعِل ويفعُل بالكسر والضم [١] .

المسألة السادسة : امتناع بناء الفعل الناقص لما لم يسم فاعله عند البصريين ، وعلة المنع هي مخالفة القياس فالفعل المبني لما لم يسم فاعله فعل حقيقي والفاعل والمفعول مختلفان في المعنى، الفعل الناقص فعل غير حقيقي فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل [٢].

المسألة السابعة : امتناع تعدية (الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر) إلى أحد المفعولين دون الآخر، وعلة المنع : مخالفة القياس لأن القياس ألا يكون مبتدأ بدون خبر وهذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية وهي مثلها لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ [٣]

المسألة الثامنة : امتناع نقل فُعِل بناء ما لم يسمَّ فاعله من فَعُل عند البصريين وعلة المنع : مخالفة القياس إذ يشترط فيما ينقل إلى فُعِل أن يكون متعديا ، وفَـعُـل لا يتعدى [٤] .

المسألة التاسعة : يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بإن إلا في ضرورة الشعر عند السيوطي ؛ لأن القياس أن يؤكد بها الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة المسبوقة بإن [٥].

المسألة العاشرة : يمتنع توكيد الفعل بالنون إذا سبق بأداة شرط غير متصلة بـ "ما " الزائدة المؤكدة للشرط ؛ لأن القياس أن يؤكد بها إذا سبق بأداة شرط متصلة بـ "ما " الزائدة المؤكدة للشرط [٦] .

---

(١)انظر : المفصل ٣٣١

(٢) انظر: الأصول ٨١/١ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ١٢٥/١ ، واللباب ١٦٣/١ ـ ١٧١، والارتشاف ١٣٢٥ و الهمع ٤٠/٦

(٣) انظر : الأصول ١/ ١٨١

(٤) انظر: المنصف ٢٣/١ -٢٤

(٥) لم يعلل النحاة لهذه المسألة ، انظر : المسألة الأولى (سابعا) ص١٥٠

(٦) لم يعلل النحاة لهذه المسألة ، انظر : المسألة الأولى (ثامنا) ص١٥٦

المسألة الحادية عشرة : امتناع الوقف على النون الخفيفة في فعل الواحد المذكر ، لأنها عندهم مثل التنوين ، فعوملت معاملته [١] .

القسم الثاني : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : امتناع صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل ؛ لأن القياس أن يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر فإن صيغ على وزن فاعل خالف القياس [٢] " .

المسألة الثانية : امتناع مجيء الصفة المشبهة على فَيْعَل ؛ لأن قياسها أن تأتي على فَيْعِـــل بكسر العين ، أما أن تأتي على فَيْعَـــل فليس بمقيس ولم يسمع أيضا إلا في كلمة واحدة (عَيِّن) [٣] .

المسألة الثالثة : امتناع تصغير اسم المفعول والمشتقات العاملة عمل أفعالها؛ وذلك لغلبة شبه الفعل عليه ، فهو مقيس على الفعل ، وكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل [٤] " .

المسألة الرابعة : امتناع صياغة أفعل التفضيل من غير الأفعال؛ وذلك حتى لا يخالف قياسهم فالقياس أن يبنى من الأفعال لا غير .

المسألة الخامسة : امتناع تثنية وجمع وتأنيث أفعل التفضيل

لأنه تضمن معنى الفعل والمصدر وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه كذلك ما كان في معناهما أو متضمنا معناهما [٥] .

المسألة السادسة :امتناع القياس على المقصور والممدود السماعيين ؛ لأنهم إذا قاسوا على السماعي خالفوا قواعدهم . فالسماعي عندهم لا يعلل ولا يقاس عليه [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٥٢١/٣

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٨٥٣/٢ ، نظر حاشية يس على التصريح: ٢/ ٦٧، والأشموني: ٢/ ٣٤٣ وحاشية الصبان ٤٥١/٢

(٣) انظر : شرح الشافية ٦٢/٤

(٤) المرجع السابق ٢٩٢/١

(٥) المرجع السابق ١٠٦/٦ ، وانظر ٩٦/٦

(٦) انظر: المفصل ٢٦١

المسألة السابعة : ليس في القياس ما يمدّ ويقصر معا ؛ وذلك لأن لكل واحد منهما مواضع تخصه فلو أتى ممدودا ومقصورا معا ؛ لخالف بذلك مقاييسهم .

المسألة الثامنة : امتناع مد المقصور و قصر الممدود عند الفراء إلا إذا كان لهما بعد المدّ أو القصر نظير في الأبنية . فقد منع مد ما له قياس يوجب قصره ، و منع قصر ما له قياس يوجب مده ؛ حتى لا يخالف القياس [١] .

المسألة التاسعة : امتناع تثنية وجمع الحروف ؛ وذلك لأنها نائبه عن الأفعال ، فهي مقيسه عليها ، فلما تعذر ذلك في الأصل ، كان في النائب أولى.

المسألة العاشرة : امتناع تثنية وجمع (غير الأعلام) جمع مذكر سالم ،فالقياس ألا يجمع هذا الجمع إلا الأعلام والصفات أما غير الأعلام فلا يجمع جمع مذكر سالم [٢] .

المسألة الحادية عشرة : امتناع تثنية وجمع (أعلام وصفات غير العقلاء) جمع مذكر سالم فالقياس ألا يجمع هذا الجمع إلا العقلاء ؛لأن هذا الجمع خاص بهم دون غيرهم [٣] .

المسألة الثانية عشرة: امتناع جمع (الأسماء الرباعية) على بناء من أبنية القلة ،فالقياس في هذه الأسماء أن تجمع جمع كثرة على (مفاعل) ؛ لأنهم يحافظون على أصولها فلا يحذفون حرفا من حروفها[٤] .

المسألة الثالثة عشرة :لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل ، أو اسم مفعول أو صفة مشبهه ، لأن مذهب الأسماء العاملة عمل الفعل مذهب الفعل ، والتصغير لا يلحق الفعل إلا في التعجب ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشابهه [٥] .

المسألة الرابعة عشرة :امتناع تصغير كلمة (حسبك) ؛ لأنها في معنى الفعل وبما أن الفعل لا يصغر فهي لا تصغر.

---

(١) انظر رأي الفراء في :المخصص٤/٤٢٦-٤٢٧ ، والإنصاف ٢/٧٤٥ والارتشاف٢/ ٥١٧ ، والمساعد٣/٣٣٢، وشرح التصريح ٢/٢٩٣ ، وحاشية الصبان ٤/١٥٤

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/٦١

(٣) انظر : شرح التصريح١/٧٠

(٤) انظر : الكتاب ٣/٦١٢

(٥) انظر : المخصص ٤/ ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٣٩، وشرح الشافية١/٢٩٢

المسألة الخامسة :امتناع القياس على المنسوب السماعي ؛ لأنه مخالف لما قعده النحاة من قواعد قياسية في النسب .

القسم الثالث : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: لا يجوز الوقف بالنقل إذا أدى النقل إلى بناء لا نظير له في الأبنية في غير المهموز لأن في هذا مخالفة لقياسهم [١].

المسألة الثانية: لا يوقف بالتضعيف على الهمزة لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع الوقف بهاء السكت على ما كان بناؤه عارضا لأن قياسهم أن يكون البناء لازما .

المسألة الرابعة : امتناع الوقف بهاء السكت على الفعل الماضي ، لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء.

المسألة الخامسة : يمنع الإلحاق بالياء المكسورُ ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، قال ابن عصفور: "وأما الياء المكسورُ ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأُجريا في منع الإلحاق بهما مُجرَى الألف ، لشبهها في الاعتلال والمد[٣] "

المسألة السادسة : امتناع زيادة الهمزة إذا تصدرت وبعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها إذا كانت أصلاً بشرط أن تكون في الأسماء .

المسألة السابعة : لا يلحق الهمزة والميم أولاً لم يُلحق بهما ، لأن العرب قد عزمت على زيادتهما أولاً [٤] .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤.، وشرح الشافية ٢/٣٢٢، والارتشاف ٢/٨١١، والمساعد ٤/٣١٧، وشرح التصريح ٢/٣٤٢.

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/٢٩٦.

(٣) انظر : الممتع ١/٢٠٦

(٢) المرجع السابق ١/٢٠٦ -٢٠٧

المسألة الثامنة : امتناع زيادة أي حرف عدا حروف الزيادة ، فباقي الحروف لا تزاد إلا في التضعيف .[١].

المسألة التاسعة : امتناع إعلال بعض الأوزان حملا على مالا يعل ، قياسا عليها ؛لأنها أتت بمعناها ، وهذه الأوزان هي : فَعِل التي بمعنى افعلّ و افتَعَلَ التي بمعنى تفاعل ، وما أفعله وأفعل به ، حملا على أفعل التفضيل ومِفْعَل ، حملا على مِفْعال لأنه مقصورٌ منه مصادر الأفعال التي لا تعتل ، قياسا وحملا على أفعاله فتصحح كما صححت أفعالها ففي هذه الأوزان كُفَّ سببُ الإعلال بالحمل على غيره في التصحيح [٢] .

المسألة العاشرة : امتناع القياس على ما شذ تصحيحه أو اعتلاله فقد شذت عن العرب ألفاظ خالفت القياس فصححت ، وكان قياسها أن تُعلّ ، كما شذت عنهم ألفاظ خالفت القياس فاعتلت ، وكان قياسها أن تُصحح ، وحكم هذه الألفاظ أن تحفظ ولا يُقاس عليها لمخالفتها للقياس [٣] " .

المسألة الحادية عشرة : المسألة الأولى :امتناع القياس على ما سمع إبداله من غير حروف الإبدال الصرفي فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه لمخافته لما صح من أقيستهم [٤].

المسألة الثانية عشرة : يمتنع إبدال الهمزة إذا كانت مضعفة في موضع العين ، فإنها تدغم حينئذ ولا تبدل .وعلة المنع أن الإبدال يؤدي لاختلفت العينان. والعينان أبدًا في كلام العرب لا يكونان إلَّا مِثلين ، نحو: ضَرَّبَ وقَتَّلَ فلما أدى الإبدال إلى مخالفة قياسهم رفض .

المسألة الثالثة عشرة : إبدال الجيم من الياء الخفيفة إبدال غير مطرد ، ولا يقاس عليه بل يوقف في ذلك على السماع ، وعدّه ابن السراج ضعيف قليل [٥] .

المسألة الرابعة عشرة: لا تمال الألف إن لم تكن مبدلة من ياء متطرفة لأنه يشترط في الألف التي تمال في الأسماء أن تكون مبدلة من ياء متطرفة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٦/٤

(٢) انظر : المنصف ٣٠٧/١ ، والممتع ٤٦٥/٢ ، و إيجاز التعريف ١٧٢، وشرح الشافية ١٢٥/٣

(٣) انظر : الممتع ٤٩٢/٢

(٤) انظر : اللمع ٢٧٢/٦

(٥) انظر : الأصول ٢٧٤/٣

المبحث الثاني

علاقة المنع بالخلاف اللهجي

اللهجة : هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ، وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها [١] .

وقد ارتبط المنع باللهجات العربية فهو يبرز الخلاف اللهجي بين القبائل وبعضها الآخر وكتب النحو معين خصب لهذه اللهجات فكثيرا ما يشيرون إلى لغة الحجازيين أو التميميين أو بني هذيل ، أو غيرهم .

وأكثر النحاة اهتماما باللهجات النحاة المتأخرون مثل : ابن مالك و شراح ألفيته والرضي الإستراباذي والسيوطي [٢] .

ولم تكن القبائل العربية على مستوى واحد من الفصاحة بسبب اختلاط بعضها بغيرها من الأعجم ، وقربها من الحضر مما أدخل اللحن علي لهجتهم ، وأكثر القبائل العربية فصاحة هي لغة قريش، وتليها في الفصاحة : قيس ، وتميم ، و أسد ، وهذيل [٣] .

و فيما يلي بيان بمسائل المنع المرتبطة بالخلاف اللهجي بين القبائل:

---

(١) انظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٣٧

(٢) انظر : المرجع السابق ٥٩

(٣) انظر : الاقتراح ١٩٨.

أولا : مسائل المنع في الأفعال :

المسألة الأولى : امتناع بقاء همزة مهموز الفاء عند صياغة فعل الأمر من الفعل (أتى) ؛ على لغة بعض العرب وذلك تخفيفا للفظ، شبهوه بالفعلين (خذ و كل)، وإن لم يكن مثلهما في الكثرة [١]ونسب ابن منظور هذه اللغة لهذيل [٢] .

المسألة الثانية : امتناع بقاء همزة مهموز العين عند صياغة فعل الأمر من الفعل (سأل) ولأنهم أرادوا تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فحذفت [٣] . وتخفيف الهمزة بحذفها موافق للهجة من لهجات العرب وهي لهجة هذيل ، فهي من القبائل التي لا تهمز في كلامها إلا قليلاً ، وكثير ما تلجأ إلى تخفيف الهمزة ولا سيما فيما كثر استعماله مثل : (عم صباحاً) و(انعم صباحاً) و(ويلمه) في (ويل أمه) و (لاب لك) في (لا أب لك) والغرض من هذا الحذف هو تسهيل النطق بالكلمة وتخفيف الجهد العضلي المبـــــذول فيها [٤].

المسألة الثالثة : امتناع بقاء فاء الكلمة(الياء) في المثال اليائي عند صياغة المضارع منه،عند بعض العرب فقالوا :(يسَرَ)في الماضي و(يسِـــرُ) في المضارع بحذف حرف المضارعة منه،وأصله (يَيْســـرُ)؛ لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو. فالياء وإن كانت أخف من الواو فإنها أثقل من الألف فلذلك حذفت عندهم [٥].

أما باقي العرب فهم يثبتون الياء في المضارع ولا يحذفونها كما حذفوا الواو في (يعد وأخواته) لخفة الياء [٦] .

---

(١) انظر: سر الصناعة ٤٣٦/٢ ، والتصريف الملوكي ٤٦ ،والأمالي الشجرية ١٩٩/٢ ــ ٢٠٠ ، واللباب ٣٦٤/٢ ، وشرح الملوكي ٣٦٨ ، وشرح التصريف العزي ١٧٧، واللسان مادة (أتي) ٦٥/١

(٢) انظر: اللسان مادة (أتي)

(٣) انظر : الكتاب ٥٤٦/٣ ، و المقتضب ١/ ١٩٢ ــ١٩٣ ، والأمالي الشجرية ٢٠٠/٢ ، والمبدع٢٤١

(٤) انظر من لغات العرب لغة هذيل : ٨٥-٩٤-٩٥.

(٥) انظر: الكتاب٥٤/٤، وشرح المفصل ٦٢/١٠

(٦) انظر: الكتاب٥٤/٤ ــ ٣٣٨ ، و شرح المفصل ٦٢/١٠، وشرح الشافية ٩١/٣

المسألة الرابعة : امتناع تسكين عين الفعل الماضي المجرد(فعـــَل) جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة ، وإن سكنت فلعلة دخلتها وأصلها الحركة [١] ". وهي لغة أهل الحجاز [٢]

المسألة الخامسة : امتناع تسكين عين الفعل الماضي المجرد (فعَل) فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة ، وإن ســـكنت فلعلة دخـــلتها وأصلها الحركة [٣] ". وهي لغة أهل الحجاز [٤]

المسألة السادسة : امتناع كسر حروف المضارعة عند جميع العرب فيما كان ثانيه مفتوحا في الماضي ، نحو: ضَرَب وذَهَب ، فقد التزم العرب الفتح فيه ، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني (فعَل)[٥] .

المسألة السابعة : امتناع كسر ياء المضارعة عند جميع العرب ، إلاَّ (بعض كلب) فتكسر فيها وفي غيرها من الثَّلاثة . على أنَّه وجد غير كلب يكسر في الجميع في بعض الأفعال خاصَّة، كما تفعل تميم في مثل وجل إذ تكسر مطلقًا.

المسألة الثامنة : امتناع كسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء عند الحجازيين ، فجميع العرب إلا الحجازيين يجيزون كسر حروف المضارعة ، سوى الياء ، في الفعل الثلاثي (فعـــِل) وفي المثال والأجوف والناقص والمضاعف، وكذلك في الفعل المضارع المبدوء بهمزة وصل أو بالتاء[٦] .

المسألة التاسعة: منع الحجازيون كسر حروف المضارعة، وأجاز جميع العرب سواهم ، فيما عدا الياء.

---

(١) انظر : المنصف ٢٣/١

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠ ــ ٤٢

(٣) انظر : المنصف ٢٣/١

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠ ــ ٤٢

(٥) انظر : الكتاب ١١٠/٤

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ١٤١

ثانيا: مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: أجمع علماء العربية على أن الابتداء بالساكن ممنوع في لغة العرب ، ويرى د.الشمسان : أن النطق بالساكن في الابتداء ليس مستحيلاً بدليل وجوده في العاميات، ففي لهجة (القصيم) نجد مثلاً يقال : سْماعيل ، بْراهيم ، مْحمد ، هذا في الأسماء، وفي لهجة (الزلفي) نجدهم يسكنون أول الفعل الماضي : قْعَد ، وْقَف[١] .

المسألة الثانية : يمتنع الوقف بالتضعيف على ما كان آخره همزة أو حرف علة أو ما كان قبله ساكن وهذا النوع قليل في اللغة وهو لغة بني سعد خاصة [٢] .

المسألة الثالثة : امتناع الوقف بالنقل إذا كان ما قبل الآخر متحركاً ، ألا في لغة (لَخْم) حيث يوقف بنقل الحركة إلى المتحرك عندهم [٣].

المسألة الرابعة : لا يجوز الوقف بالنقل إذا أدى النقل إلى بناء لا نظير له في الأبنية في غير المهموز ، وبعض (تيم) يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير في المهموز إلى إتباع العين للفاء ويسكن الهمزة ، فيقولون (هذا الِّرديءْ، و مررتُ بالِّردي) وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول : (هذا الِّردِي مع كُفُو) [٤]وهذه لغة كثير من العرب منهم تيم وأسد [٥].

المسألة الخامسة : امتناع الوقف بالروم على المفتوح المنون فلا يجوز الروم فيه إلا على لغة ربيعة القليلة [٦].

---

(١) انظر دروس في علم الصرف/ ١٩٧

(٢) انظر : القول الفصل ١٦٩

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤-١٩٩١، والتسهيل ٣٣٠، والمساعد ٣٢١/٤

(٤) انظر: الكتاب ١٧٣/٤-١٧٤،وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٤/٤، والارتشاف ٨١٤/٢، والمساعد ٣١٩/٤، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، وحاشية الصبان ٢٩٩/٤.

(٥) انظر : الكتاب ١٧٧/٤، والمقرب ٣٧٩/٢،وشرح الشافية ٣٢١/٢، والارتشاف ٨١٣/٢

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢

المسألة السادسة : يمتنع الوقف على المنصوب المنون بغير ألف إلا على لغة ربيعة حيث يقفون على المنصوب المنون بالسكون ويحذف التنوين وعند الجمهور أن هذا مما جاء في الشعر ولا يجئ في الكلام [١] .

المسألة السابعة : يمتنع إدغام المتماثلين في الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك (تاء المتكلم والمخاطب ونا الفاعلين ونون النسوة)[٢] لأنه حينها يسكن الحرف الثاني في المثلين فيتعذر الإدغام ، إلا على لغة بعض البكريين حيث يدغمون الفعل المسند إلى تاء المتكلم ونون النسوة [٣] "

المسألة الثامنة : ذهب سيبويه وأبو بكر بن الأنباري وغيرهم إلى منع إمالة حتى ، وقد روى إمالتها عند أكثر أهل اليمن ، وعامة العرب والقراء على فتحها ، وروى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة .

المسألة التاسعة : الفتحة والضمة تمنع الإمالة، سبب الإمالة الكسر والياء ، أما الفتحة والضمة فإنها تمنع الإمالة ، وهي لغة أكثر العرب قال سيبويه : " والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعم في كلامهم [٤] "

المسألة العاشرة : تمنع الراء غير المكسورة(المفتوحة أو المضمومة) الإمالة سواء تأخرت أو تقدمت ، ولكن بعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء لأنها لما بعُدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية [٥].

المسألة الحادية عشرة : أهل الحجاز يفخمون بالفتح على الأصل ولا يميلون إلا في مواضع قليلة ومما يميلون ألفة كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أول

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشرح العمدة ٩٦٧/٢، والمساعد ٣٠٢/٤

(٢)انظر : الكتاب ٥٣٠/٣ ، والمقتضب ٢١٥/١

(٣)انظر : الكتاب٥٣٥/٣

(٤) انظر : الكتاب ١٢٨/٤

(٥) انظر : الكتاب ١٣٦/٤، وشرح المفصل ٦٢/٩، والارتشاف ٥٢٤/٢.

فَعلْتُ مكسوراً نحوْا نحو الكسر كما نحوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون [١] .

(١) انظر :الكتاب ٤/١٢٠

المبحث الثالث

علاقة المنع بالخلاف الصرفي

قد يتفق جمهور النحاة على منع شيء ، فلا يحيد أحد منهم عن هذا الرأي ولا يخالفه فيكون إجماعا منهم على المنع .

وقد يمنع أغلب النحاة شيئا ، ويجيزه بعضهم ، أو أحدهم ، وقد ينفرد أحد النحاة أو بعضهم بمنع شيء ويجيزه الباقون .

وقد يمنع البصريون شيئاً ، ويجيزه الكوفيون،أو يجيزه أحد البصريين معهم أو العكس [١].

وقد توسع الكوفيون في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصريين أصح قياسا منهم ؛ لأنهم لم يقيسوا على الشواذ النادرة في العربية .ولم يستجيبوا لكل مسموع ، وكانوا أكثر تحريا للرواية عن الأعراب وأكثر تثبتا منهم ؛ لأنهم لم يروا إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر، ولم تفسد طبائعهم ولا ألسنتهم، بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم ، واشترطوا في قواعدهم الاطراد والعموم والشمول ، ومن هنا نشأ خلاف بين الفريقين في كثير من الفروع الصرفية ؛ وبهذا تجلت الفروق بينهما فيما يلي :

- تشدد البصريون في قبول ما يروى من الشعر ، ولم يعترفوا إلا ببعض القبائل الموثوق بشعرهم .
- كانوا حازمين معتدين بأنفسهم ، واثقين بروايتهم ، يخطئون ما عداها من الروايات ويؤوون ما يخالف قواعدهم ، ولو كان عربياً صحيحاً .

أما الكوفيون فكانوا متسامحين ، يقبلون كل ما ورد عن العرب ، ويقيسون حتى على البيت الواحد ، ويضعون لكل شيء قاعدة ولو كان شاذاً [٢] .

وقد قسمت مسائل المنع في هذا المبحث على ثلاثة أقسام : مسائل المنع عند الجمهور ومسائل المنع عند البصريين ومسائل المنع عند بعض العلماء .

---

(١) ولكن هذا الأخير غير موجود في المسائل الصرفية

(٢) انظر :ضياء السالك ١/ ١٥ ، والمدارس النحوية ١٦٣

مسائل المنع عند الجمهور

أغلب مسائل المنع في هذه الرسالة هي مما أجمع عليه الجمهور ، ولكن لم يعبر المتأخرون من النحاة في كل مسألة بلفظ الإجماع أو الاتفاق ، بل يكتفون في الغالب بذكر رأى المخالف إن وجد .

لذا فإن جميع المسائل عدا مسائل (المنع عند البصريين) ومسائل (المنع عند بعض العلماء) هي مسائل منع عند الجمهور ، إلا أنه سَيُذكر منها ما كان فيه تصريح بالإجماع أو الاتفاق

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى: منع الجمهور كسر حروف المضارعة وهو ممنوع عند جميع العرب فيما كان ثانيه مفتوحا في الماضي ، نحو: ضَرَب وذَهَب ، فقد التزم العرب الفتح فيه ، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني (فعَل)[١] .

المسألة الثانية: منع الجمهور تعدية الفعل اللازم ما لم تسمع تعديته [٢] .

المسألة الثالثة : يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بـــ" لم أو ما أو لا "عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر [٣] .

المسألة الرابعة : تمتنع نيابة الحال والتمييز عن الفاعل عند الجمهور [٤] .

المسألة الخامسة : تمتنع إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل،سواءً أكان منصوباً أم مجروراً بحرف جر عند الجمهور وصححه الفارسي وابن جني ، فلا يجوز : غـــُفـــر لزيد ادخاره، على معنى : لادخار [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/١١٠

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٨ ، ٧٦ ــ ٧٧ ، والممتع ١/١٨٠ ــ ١٩٧، والمبدع ١٠٨ ــ ١١٧

(٣) انظر:الارتشاف٢/٦٥٧ ،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣،١/٤٥٣

(٤) انظر:الأصول ١-٨١ ، وشرح المفصل ٧/٧٢ ، و شرح الجمل ١-٥٣٩ ، وشرح الكافية ١/٢١٩ ، والارتشاف ١٣٣٨، وشرح التصريح ١/٢٩٠

(٥) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٢ ، والنهاية لابن الخباز٣/٦٥٨، وشرح الكافية ١/٢١٩ والارتشاف ١٣٣٧ ، وشرح التصريح ١/٢٩٠، والهمع٢/٢٧٠ .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : منع الجمهور التعجب من سائر الألوان غير السواد والبياض [١] .

المسألة الثانية : أجمع النحاة على امتناع تثنية وجمع المركب الإسنادي [٢] .

المسألة الثالثة : يمتنع تثنيته المشترك اللفظي عند الجمهور [٣].

المسألة الرابعة: يمتنع جمع جمع الجمع عند الجمهور ، وأجازه الزجاجي وابن عزيز [٤] .

المسألة الخامسة : أجمع النحاة على امتناع بقاء همزة الوصل في الاسم المصغر [٥] .

المسألة السادسة: منع الجمهور تصغير اسم الفاعل - إذا كان عاملا- وأجازه الكسائي مع عمله [٦] .

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: منع الجمهور الابتداء بالساكن [٧].

المسألة الثانية :أجمع الجمهور على امتناع إعلال الاسم الثلاثي إلا لم يكن على وزن من أوزان الفعل [٨] .

---

(١) انظر :الإنصاف١/١٤٨ ، وشرح الكافية ٤٤٩/٣

(٢) انظر : الهمع ١/ ١٤٠ - ١٤١

(٣) انظر : شرح التصريح١/٦٧

(٤) انظر : الهمع ٦/ ١٢٥

(٥) انظر : الأصول٣/٤٦ ، وشرح الجمل ٢٩٥/٢ ، والارتشاف ٣٦٤/١-٣٦٥ و الهمع ٦/ ١٣٨

(٦) انظر : الارتشاف١/ ٣٥٢ ، و الهمع ١٥١/٦

(٧) انظر :الكتاب ١٤٤/٤، والتكملة ١٨١، وسر الصناعة ٥٣/١، والمنصف ٥٣/١، والأبنية ٩٦ واللباب١٩١/٢، وشرح المفصل ٣٣٧/٩، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣، وشرح الشافية للرضي ٢١١/٢-٢٥١، والهمع ١٩٩/٦-٢٢٥.

(٨) انظر : الممتع ٤٦٦/٢

مسائل المنع عند البصريين

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى : منع البصريون صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من الأفعال ناقصة التصرف ، وجوز قوم التعجب من الفعل الناقص، وأجازه الكوفيون مجيء أفعل التفضيل من الفعل الناقص .وأجاز قوم من النحويين : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها، ونُسب هذا الرأي للفراء وابن الأنباري ، واختاره الرضي [١] .

المسألة الثانية : منع البصريون بناء الفعل الناقص لما لم يسم فاعله وأجاز الكوفيون بناءه [٢] وأجاز السيرافي بناءه واشترط فيه حذف الخبر مع الاسم وإقامة ضمير المصدر مقام المحذوف [٣] وتبعه ابن خروف ، وأجازه ابن عصفور بحذف الاسم والخبر وإقامة الظرف أو المجرور معمول لهما [٤] .

المسألة الثالثة: منع البصريون نقل فُعِل (بناء ما لم يسمَّ فاعله) من فَعُل ، فقد ذهبوا إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول فرع عَن الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْفَاعِل ، فهي مغيرة من فعل الفاعل، وليست بأصل [٥] ، في حين ذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل وليست مغيرة من صيغة الفاعل فلا تحتاج إلى نقل [٦] .

المسألة الرابعة : منع البصريون إقامة غير المفعول به مع وجوده في جملة البناء [٧] ، وأجاز الكوفيون إقامته من غير شرط ، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه [٨] .

---

(١) انظر : الهمع ٤٢/٦

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٣٠/٢ ، والهمع ١٦٤/١

(٣) شرح الكتاب ٣٦٧/٢

(٤) انظر: المقرب ٨٥ ، وشرح الجمل ٣٨٥/١

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٩/٤ ، والارتشاف ١٣٤٠، والهمع٣٦/٦

(٦) انظر: المنصف ٢٣/١ -٢٤ ،وشرح المفصل١٥٢/٧

(٧) انظر : شرح المفصل٧٤/٧ ،وشرح الجمل٥٣٩/١ ، وشرح الكافية ٢١٩/١

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٣٣٩

وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به فإن تأخر لم يجز[١] وتبع ابن مالك الأخفش والكوفيين في إجازتهم إقامة غير المفعول به [٢]

المسألة الخامسة :لا تجوز نيابة صفة الظرف المحذوف عند البصريين ، وأجازه الكوفيون [٣]

المسألة السادسة: لا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف عند البصريين ، فلا يقال في سير سيرٌ حثيثٌ : سير حثيثٌ ، بل يجب نصبه ، وأجازه الكوفيون.

المسألة السابعة : امتناع دخول النون الخفيفة على الاثنين وجماعة النسوة عند البصريين وأجاز الكوفيون ويونس بن حبيب وقوع الخفيفة بعدها مكسورة ،اكتفاء بما في الألف من المد الذي يشبه الحركة ، وإن لم يلتق فيهما الساكنان على حدهما [٤].

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : منع البصريون مجيء الاسم ثنائيا فأقل الأصول عندهم ثلاثة أحرف ، وأجاز الكوفيون مجيئه ثنائيا فأقل ما يكون عليه الاسم عندهم حرفان [٥] .

المسألة الثانية : امتناع قياسية صوغ صيغ المبالغة من كل فعل ثلاثي(لازم ومتعدي) عند ابن أبي الربيع و ابن كمال باشا ، وهي على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي [٦] .

المسألة الثالثة : منع البصريون تصغير اسم المفعول ، وَأجاز الْكُوفِيُّونَ إِلَّا الْفراء عْمل اسم المفعول مُصَغرًا بِنَاء على مَذْهَبهم ، وَوَافَقَهُمْ النّحاس[٧] .

---

(١) انظر رأي الأخفش في : شرح التسهيل ٢/١٢٨-١٢٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٩، ، وشرح الكافية ١/٢٢٠ ، والارتشاف ١٣٣٩، ، وأوضح المسالك١/٣٧٩ وشرح التصريح١/٢٩١، وشرح الأشموني٢/١٣٨ ، والنهاية لابن الجبار ٣/٦٥١

(٢)انظر : شرح التسهيل ٢/١٢٨ ، وعمدة الحافظ ١/١٨٦-١٨٧

(٣) انظر: الارتشاف ١٣٣٤ ، و الهمع ٢/٢٦٧

(٤) انظر :الكتاب٣/٥٢٥ ، والمقتضب٣/١٨، والمقرب٧٥، وثمار الصناعة ٢٣٨، واللباب /٦٨

(٥) انظر : الهمع ٦/١٥ ــ ١٦

(٦) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٧

(٧) انظر : الهمع ٦/ ٦٥

المسألة الرابعة : منع البصريون صياغة اسم التفضيل من الفعل الناقص ، ونَسب ابن عقيل [١] والسيوطي [٢] للكوفيين إجازتهم مجيء أفعل التفضيل من الفعل الناقص ، واختاره الرضي وإن لم يسمع ؛ لأن الأفعال الناقصة تدل على الحدث فيقال : هو أكون منك منطلقا ، وهو أصير منك غنيا أي : أشد انتقالا إلى الغنى منك [٣] .

المسألة الخامسة : منع البصريون التفضيل والتعجب من البياض والسواد كسائر الألوان. وأجاز الكوفيون التفضيل والتعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان لأنهما أصل الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة وغيرها [٤] .

المسألة السادسة : امتناع تأنيث صيغة (فاعل) المختصة بالمؤنث بالتاء عند البصريين والفراء وأجازه الكوفيون [٥] .

المسألة السابعة : منع البصريون مد المقصور ، وأجازه الكوفيون [٦] و الأخفش [٧] في ضرورة الشعر ، ووافقهم ابن ولاد وابن خروف [٨] .

المسألة الثامنة: منع البصريون تثنيته أجمع وجمعاء ؛ " لاستغنائهم بتثنية بكلا وكلتا، خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع [٩] .

المسألة التاسعة : منع البصريون تثنية وجمع الْأَعْلَام المضافة ، وَجوز الْكُوفِيُّونَ تثنيتها وجمعها [١٠] .

---

(١) شرح الألفية٢/١٥٤

(٢) الهمع ٦/٤٢

(٣) انظر : شرح الكافية ٣/٢٣٢

(٤) انظر رأيهم في: الإنصاف١/١٤٨ ، وشرح الكافية ٣/٤٤٩

(٥) انظر: المساعد ٣/٢٩٩

(٦) انظر رأي الكوفيين في : الارتشاف ٢/٥١٧، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٠٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٤/٢٠١ ، وحاشية الصبان ٤/١٥٤

(٧) انظر رأي الأخفش في : المخصص٤/٤٢٧

(٨) شرح التصريح ٢/٢٩٣، وانظر: حاشية الصبان ٤/١٥٥

(٩) انظر :توضيح المقاصد ٢/٩٧٧ ، وشرح قطر الندى٢٩٤ ، والهمع ١/١٤٣ ، و شرح التصريح ١/٦٧

(١٠) الهمع ١/ ١٤٠ - ١٤١

المسألة العاشرة : منع البصريون تثنية وجمع المركب المزجي ، وأجاز الْكُوفِيُّونَ تثنيته وجمعه وَاخْتَارَهُ ابْن هِشَام والسيوطي [١] "

المسألة الحادية عشرة : منع البصريون جمع (الأعلام والصفات التي ختمت بتاء التأنيث) جمع مذكر سالم ، وأجاز الكوفيون[٢] جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة جمع مذكر سالم بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، وتبعهم في ذلك ابن كيسان إلا أنه فتح العين [٣] .

المسألة الثانية عشرة : منع البصريون جمع (الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث) جمع مذكر سالم ، وأجازه الكوفيون لوروده في الشعر [٤] .

المسألة الثالثة عشرة : منع البصريون تصغير جمع الكثرة على لفظه ، وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كـ(رُغْفَان) صغره على (رُغَيْفَان) كعُثيمان ، وزعموا أن أصيلاناً تصغيره أصلان جمع أصيل [٥] .

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى: لا يجوز الوقف بالنقل إذا كانت حركة الحرف الأخير الفتحة في غير المهموز عند البصريين ، لما يلزم النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ، والأخفش ، والجرمي[٦].

---

(١) انظر : الهمع ١/ ١٤١

(٢) انظر رأي الكوفيين في : اللباب ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/١ ، شرح ابن عقيل ٦٢/١ وشرح الأشموني ٨٧/١ وحاشية الصبان١٤٧/١

(٣) انظر رأي ابن كيسان في : الإنصاف ٤١/١،واللباب ١٢١/١

(٤) انظر : حاشية الصبان ١٤٨/١

(٥) انظر : الأشموني ١٧٥/٤ ، وشفاء العليل ١٠٦٠/٣ ، والارتشاف ٣٥٣/١ ، والهمع ١٤٦/٧

(٦) انظر : المساعد ٣١٨/٤، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٤،وحاشية الصبان ٢٩٨/٤

مسائل المنع عند بعض علماء الصرف :

أولا : مسائل المنع في الأفعال

المسألة الأولى: منع النحاة بناء الفعل الناقص للمفعول إن كان من باب أفعال المقاربة وأجازه الكسائي و الفراء حيث قالا(جـــُعل يفعَل في جُعِل زيد يفعل) [١] .

المسألة الثانية: منع الفارسي ، وأبي حيان بناء كان التامة لما لم يسم فاعله ، وجوزه سيبويه و السيرافي والكوفيون [٢] .

المسألة الثالثة: منع النحاة إقامة المصدر مقام الفاعل إن كان مؤكدا محذوفا مدلولاً عليه بالعامل ، وأجازه الفراء على أن الفعل فارغ [٣] ، وأجاز الكسائي وهشام [٤] ، على أن فيه مجهولاً من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيهما هو ." وتبعهما أبو حيان[٥] .

المسألة الرابعة: منع سيبويه وابن عصفور ، والمبرد إقامة المصدر مقام الفاعل إن اختص بوصف مقدر، وأجازه الكوفيون ،إلا أن كان الوصف (شديد أو لين) فلا يجيزون فيها إلا النصب [٦]

المسألة الخامسة: منع النحاة نيابة المصدر المنوي عن الفاعل وأجازه ابن السراج [٧] "

المسألة السادسة: منع النحاة إنابة الظرف عن الفاعل إذا كان مختصاً وغير متصرف، وأجازه الأخفش ، ونسبت إجازته للكوفيين كذلك [٨] .

---

(١) انظر: شرح التسهيل٢/١٣٠ ، والمساعد١/٤٠٠ ، والارتشاف ١٣٢٥

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٢٥

(٣) انظر : إصلاح الخلل١٩٦ ، والارتشاف١٣٢٧

(٧)انظر رأيهما في : إصلاح الخلل١٩٦ ، والارتشاف١٣٢٧ ، و شرح التصريح ٢٨٩/١

(٥) انظر رأي الفراء في : إصلاح الخلل١٩٦ ، والارتشاف١٣٢٧ ، و الهمع ١٦٤/١

(٦)انظر: الكتاب ٢٢٨/١، والمقرب ٨٧/٢ ، والمقتضب ٩٦٥/٤-٩٦٦ ، والارتشاف ١٣٣٣

(٧) الأصول ٨٠/١-٨١ ، وانظر: شفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢- ١٢٨ ، والارتشاف ١٣٣٤ ، و الهمع ٢٦٧/٢ ، ذكر ابن يعيش المقولة ذاتها ، إلا أنه قيدها بعد ذلك بأن يكون المصدر ذا فائدة والظرف متمكن . شرح المفصل ٧٢/٧

(٨) انظر : التسهيل٧٧ ، وشفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢ والارتشاف ١٣٣٤ ، و الهمع ٢٦٧/٢ وشرح الأشموني١٣٢/٢

المسألة السابعة:لا تجوز نيابة الظرف المختص المتصرف إذا كان منويا لا ملفوظا به ، وأجازه ابن السراج [١] ، وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة [٢]

المسألة الثامنة : منع النحاة إنابة التمييز عن الفاعل وأجازه الكسائي وهشام ؛ لكونه في الأصل فاعلاً [٣]

المسألة التاسعة: منع النحاة إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل ، وأجازه الأخفش [٤]

المسألة العاشرة : يمتنع إقامة المفعول الثاني من باب علمتُ والثالث من باب أعلمتُ مقام الفاعل ، لأنهما قد يكونا جملة من حيث كانا في الأصل خبر المبتدأ ، .وأجاز الرضي قيام الجملة مقام الفاعل إذا كانت محكية ؛" لكونها بمعنى المفرد . وأجاز كذلك قيام ثاني مفعولي عملت مقام الفاعل قياساً " معرفة كان أو نكرة "

المسألة الحادية عشرة : أجاز ابن مالك نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس و لم يكن جملة أو شبيهها خلافاً لمن أطلق المنع في باب الظن وأعلم ، وأجازه الأخفش وأبو عبيد ، واشترط الأخفش جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مع وجود المفعول به ، أن يتقدما على المفعول به ، فإن تأخر لم يجز، فتقول : ضُربَ الضَّربَ الشديد زيداً ، وضُربَ يوم الجمعة .

المسألة الثانية عشرة: امتناع بناء صيغة (انفعل) من الفعل اللازم ،خلافا لأبي على الفارسي

المسألة الثالثة عشرة : يمتنع توكيد أفعل التعجب ، وأجازه ابن مالك ؛ لأنه على صورة الأمر،نحو :أحسنن بزيد [٥].

---

(١) انظر : الأصول ٨٠/١-٨١ ، و شفاء العليل ٤١٨/١ ، و شرح التسهيل ١٢٧/٢- ١٢٨ والارتشاف ١٣٣٤ و الهمع ٢٦٧/٢ ، ذكر ابن يعيش المقولة ذاتها ، إلا أنه قيدها بعد ذلك بأن يكون المصدر ذا فائدة والظرف متمكن . شرح المفصل ٧٢/٧

(٢) انظر : شرح الكافية ٢٢١/١

(٣) انظر رأيهما في : شرح التصريح ٢٩٠/١ ، و الهمع ٢٧٠/٢

(٤) ٢٩٠/١

(٥) انظر : شرح التسهيل١٤/١،وشرح التصريح ٤٥/١ ، انظر : المسألة الأولى (رابعا) ص ١٥٢

المسألة الرابعة عشرة : يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بإن إلا في ضرورة الشعر عند السيوطي، وأجازه الجمهور؛ تشبيها لما الزائدة بلام القسم [١]

المسألة الخامسة عشرة : يمتنع توكيد الفعل بالنون إذا سبق بأداة شرط غير متصلة بـــ "ما " الزائدة المؤكدة للشرط ، وأجازه الرضي [٢] ، وأجاز ابن مالك دخولها جواب الشرط اختيارا [٣] .

المسألة السادسة عشرة: يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بـــ" لم أو ما أو لا "عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر [٤] ، وأجاز ابن جني وابن مالك توكيد الفعل المضارع المستقبل المنفي بلا [٥] ، وأجاز ابن يعيش توكيد المنفي بـــ"ما" [٦].

المسألة السابعة عشرة : يمتنع توكيد الفعل المضارع المستقبل إذا كان الاستفهام بالاسم عند ابن الطراوة ، وأجازه الجمهور [٧] .

المسألة الثامنة عشرة : لا يجوز حذف نون التوكيد في الفعل المضارع التالي "إما" الشرطية إلا في ضرورة الشعر عند المبرد والزجاج ، وأجازه الجمهور[٨] .

ثانيا : مسائل المنع في الأسماء

المسألة الأولى : منع أبو علي الفارسي صياغة اسم مفعول مما يتصرف تصرفا تاما من الأفعال الناسخة فيأتي منه عنده أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجئ منه المصدر واسم الفاعل فقط ، وأجاز غيره صياغة اسم المفعول منه [٩] .

---

(١) انظر: الكتاب ٥١٨/٣ ، والأشموني٤٠٣/٣ ، انظر : المسألة الأولى (سابعا)

(٢) انظر :شرح الكافية ٤٨٦/٤

(٣) انظر : التسهيل ٢١٦

(٤) انظر:الارتشاف٦٥٧/٢ ،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٤٥٣/١,٣

(٥) انظر : الارتشاف٦٥٧/٢ ، والتسهيل ٢١٦ ، وشفاءالعليل٨٨٣/٢

(٦) انظر : شرح المفصل٤٢/٩

(٧) انظر الارتشاف٦٥٥/٢ ، الهمع ٣٩٩/٤ ، الخزانة٣٨٦/١١

(٨) انظر : الهمع٥/ ٣٩٩

(٩) انظر: حاشية الصبان ٣٣٩/١

المسألة الثانية : منع النحاة صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي المجرد ومن الفعل المزيد ونسب ابن يعيش إلى سيبويه إجازة التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل) دون غيره من الأفعال المزيدة ، مع الاقتصار في ذلك على ما سمع عن العرب ، ونسبه إليه أيضا الرضي وأثبته له أيضا ابن مالك واختاره [١] .

المسألة الثالثة : منع النحاة صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله ، وأجاز ابن مالك صياغته منه إن أمن الالتباس بفعل الفاعل[٢].

المسألة الرابعة : منع الفراء مد المقصور و قصر الممدود إلا إذا كان لهما بعد المدّ أو القصر نظير في الأبنية [٣] . ومنع النحاة مد المقصور ، وأجمعوا على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر.

المسألة الخامسة : منع النحاة تثنية وجمع أَسمَاء الْعدَد خلافًا للأخفش غير مائَة وَألف [٤]

المسألة السادسة: منع النحاة تثنية وجمع اسم الجمع ، واسم الجنس، وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع [٥] .

المسألة السابعة : منع النحاة جمع صيغتي (فعلاء وفعلى) جمع مؤنث سالم ،وأجاز العكبري جمعه بالواو والنون ؛ لأن الألف صيغت مع الكلمة من أول أمرها ، وثبتت في التكسير .

المسألة الثامنة : منع النحاة قياسية جمع الجمع واسم الجمع ، وأجاز المبرد والرماني[٦] وابن مالك قياسية جمع الجمع ، إلا أنهم استثنوا منها ما كان على وزن (مَفَاعِل أو مَفَاعِيل) فلا يجمع جمع تكسير، بل يجمع بالواو والنون [٧].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣ ، وعلل لاستحقاق أفعل مساواة الثلاثي المحض في التعجب به ٤٨/٣

(٢) انظر: المسألة الثالثة ص ١٢٨

(٣) انظر رأي الفراء في :المخصص٤/٤٢٦-٤٢٧ ، والإنصاف ٧٤٥/٢ والارتشاف٢/ ٥١٧ والمساعد٣/٣٣٢، وشرح التصريح ٢٩٣/٢ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٤

(٤) الهمع ١٤٣/١ ، وانظر: شرح التصريح ٦٧/١

(٥) شرح التسهيل ٥٩/١ ، وانظر : حاشية شرح التصريح ٦٧/١ ، والهمع ١٣٩/١

(٦) انظر رأي الرماني في : الارتشاف١/٤٧٤ ، و الهمع ١٢٣/٦

(٧) انظر : التسهيل٢٨٢

المسألة التاسعة : يمتنع جمع جمع الجمع عند الجمهور ، وأجازه الزجاجي وابن عزيز [١]

المسألة العاشرة : منع النحاة تصغير الخماسي على لفظه دون حذف ، وأجازه الخليل والأخفش [٢]

المسألة الحادية عشرة: منع النحاة تصغير "اللاتي واللائي " من الأسماء الموصولة ، وأجاز الأخفش تصغيرهما على لفظيهما،قياسا لا سماعا وكان لا يبالي بالقياس على غير المسموع وصغرهما المازني كذلك [٣] .

المسألة الثانية عشرة : منع النحاة تصغير "الحين " ، وأجاز الرضي تصغيرها لاشتمالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ، أو لتقليله في نفسه [٤] .

المسألة الثالثة عشرة : لا تصغر الكلمات : غد، وأمس وأول أمس والبارحة ، وأجاز الجرمي والكوفيون تصغير كلمة (البارحة) [٥] .

المسألة الرابعة عشرة :امتناع تصغير أيام الأسبوع وأسماء شهور عند سيبويه وتبعه ابن كيسان والزمخشري وابن يعيش في امتناع تصغير أيام الأسبوع وتبعه ابن يعيش في امتناع تصغير أسماء شهور ، وأجاز الجرمي ، والمازني ، والمبرد والكوفيون [٦] .

المسألة الخامسة عشرة : منع النحاة تصغير الأعلام التي لا يجوز وصفها ولا يتوهم فيها الشركة ، وأجازه الرضي وردّ على القائلين بعدم التصغير بأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعتا حتى يرد ما قالوا بل تصف بالتصغير المكبر ، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد ــ وهو المصغر ــ كالموصوف والصفة ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير [٧] .

---

(١) انظر : الهمع ٦/ ١٢٥

(٢) انظر : الكتاب ٤١٨/٣ ، وشرح الشافية ٢٠٤/١، والارتشاف ٣٩٢/١

(٣) انظر: شرح المفصل ٥ / ١٤١، وشرح الشافية ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٣٩٤/١

(٥) انظر : شرح الشافية ٢٩٣/١

(٥) انظر : الارتشاف ٣٥٢/١

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، وابن يعيش ١٣٩/٥ ، والارتشاف ٣٥٢/١ والهمع١٥٢/٦ وشرح الأشموني ١٥٦/٤

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٣٨/١

ثالثا : مسائل المنع في المشترك

المسألة الأولى : منع الفراء الوقف بالروم على الفتحة دون سائر الحركات ، ولم يجزه أكثر القراء ووافقهم أبو حاتم ، وأجازه النحاة [١].

المسألة الثانية : يمتنع إدغام الاسم إن كان على وزن (فَعِل أو فَعُل) من أوزان الفعل عند ابن كيسان ، واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس ؛ لأنه لا يعلم هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه [٢].

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٤/٢٩٥

(٢) انظر رأي ابن كيسان في : الممتع ٢/٦٤٦

الخـــاتمة

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله أولا وأخرا ، وبعد : فهذا عمل متواضع أقدمه على هذه الصورة، راجية أن أكون قد وفقت فيه ، وقد أفرغت من جهدي ما استطعت، واجتهدت أن يكون هذا العمل دقيقاً نافعاً إن شاء الله، فإن أصبت فالحمد لله، وإن كانت الأخرى فالحمد لله أيضاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأدرك أنّ الكمال لله سبحانه، وما أنا إلا بشر، طالبا من المولى عز وجلّ ألا يحرمني أجر المجتهد، فلكل مجتهد نصيب، وأن يكتب لي هذا العمل عنده، وأن يكون من باب العلم الذي ينتفع به، وأن يزيد في حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلاّ من أتى الله بقلب سليم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وأصحابه أجمعين.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

- أن المنع ظاهرة صرفية لا يخلو منها باب من أبواب الصرف .
- أن المنع قد نشأ مصاحباً لنشأة النحو والصرف ، حيث كان الهدف من نشأة هذا العلم المحافظة على سلامة اللغة العربية ، واتقاء اللحن الذي حدث نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم ، ومنع انتشار الأخطاء النحوية واللغوية .
- ظهر لفظ المنع ومشتقاته ومرادفاته ، في أوائل الكتب النحوية ، وعلى رأسها كتاب سيبويه
- أن المنع هو أحد الأحكام الصرفية التي تتردد كثيراً على ألسنة النحاة ، وتزخر بها كتبهم ، حيث ورد لفظ المنع في جميع المواضيع التي طرحت في الرسالة
- وردت الإشارة إلى المنع متفرقة في ثنايا الكتب ، و لم تفرد له مؤلفات خاصة ، ولا أبواب أو فصول ، بينما جمعت هذه الرسالة كل ما يتصل بموضوع المنع في الصرف .
- تمركزت أكثر مسائل المنع في الفصل الأول ، ويليه الفصل الثاني في الكثرة ثم الثالث

أوضحت الرسالة أن العلاقة بين المنع والخلاف الصرفي تمثلت فيما يلي :-

١. اتفق جمهور النحاة على منع مسألة صرفية ، وأجازها بعضهم أو أحدهم .
٢. منع البصريون بعض المسائل وأجازها الكوفيون
٣. انفرد أحد النحاة أو بعضهم بمنع مسألة نحوية ، وأجازها الجمهور

٤. ليس هناك مسائل منع عند الكوفيين أجازها البصريون

- أوضحت الرسالة العلاقة بين المنع والخلاف اللهجي ، فقد يجمع العرب على منع حكم صرفي ككسر ياء المضارعة ، وتنفرد قبيلة بالجواز ، وقد يُجمع لنحاة على منع حكم ، ويرد في إحدى اللهجات ، و ما منع في لهجة قد يرد في غيرها ، ويكون جائز عندهم .
- أوضحت الرسالة العلاقة بين المنع والسماع والقياس ، فما لم يرد به سماع فهو ممنوع سماعاً ، وإن أجازة القياس ، وأما الممنوع في القياس فقد يرد به سماع ، ولكنه لا يقاس عليه .
- هناك مسائل قليلة لم يعلل لها النحاة إطلاقا ، ومنها ما لم يكن التعليل فيها صريحا ، وبذلك احتملت أكثر من وجه للتعليل ، ومن المسائل ما تعدد التعليل لها عند أحد النحاة ، ومنها ما كان لكل منهم توجيه مختلف عن الآخر فيها ، فاحتملت أوجه متعددة من التعليل.

المـــــــــــــــراجع

ـ القرآن الكريم

- الإبدال ، ابن السكيت ، تحقيق : د. حسين محمد شرف (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨م).

- الإبدال ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق : عز الدين التنوخي (دمشق : المجمع العلمي ١٣٧٩/١٩٦٠م) .

ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم (القاهرة: دار الكتب المصرية) .

ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد البنا ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل (بيروت : عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) .

- الأحاجي النحوية ، للزمخشري ، تحقيق :مصطفى الحدري (حماة : مكتبة الغزالي ١٩٦٩م)

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ،تحقيق : محمد محي الدين الحميد (مطبعة السعادة بمصر ،ط٤ ١٣٨٢هـ)

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد (zالقاهرة : مكتبة الخانجي ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م) .

-أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمد رضا و أسامة منيمنة (بيروت : دار احياء العلوم ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)

ـ أسرار العربية ، ابن الأنبا ري ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، (دمشق : مطبعة الترقى ١٣٧٧هـ ، ١٩٥٧م) .

ـ الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، راجعه : فائز ترحيني (بيروت : دار الكتاب العربي ط٣ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

ـ الاشتقاق ، ابن دريد ، تحقيق : عبد السلام هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣).

ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، عبد الله البطيلوسي ، تحقيق : حمزة عبد الله النشرتي (الرياض : دار المريخ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) .

ـــ إصلاح المنطق ، ابن السكيت تحقيق : أحمد شاكر ، عبد السلام هارون (القاهرة : دار المعارف ، ط٤).

ـــ الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م).

-الأضداد ،لابن الأنباري محمد القاسم ، تحقيق : محمد عبد القادر الرافعي وأحمد الشنقيطي (القاهرة : المكتبة الأزهرية ،ط١٣٢٥،١هـ)

ـــ إعراب القرآن ، ابن النحاس ، وضع حواشيه : عبدالمنعم خليل إبراهيم (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢١هـ).

ـــ الأفعال، لابن القوطية (بيروت : عالم الكتب ط١ ، ١٤٠٣هـ).

-الأفعال ،أبي عثمان السيرفي، تحقيق :د حسين محمد محمد شريف (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)

ـــ الأفعال في القرآن ، عبد الحميد مصطفى السيد (جدة : دار البيان العربي ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

ـــ أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن على الشجري تحقيق : د محمود الطناحي (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م)

ـــ الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي (بيروت : عالم الكتب ط١ ، ١٤٠٥هـ).

ـــ الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو بركات الأنباري (بيروت :المكتبة العصرية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

ـــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هاشم الانصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالمجيد (بيروت : دار احياء التراث العربي ، ط٦، ١٩٨٠م).

ـــ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق : حسن شاذلي فرهود (القاهرة دار التأليف، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

-الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى العليلي (بغداد: مطبعة العاني ، ل ط ، ١٩٨٢م).

ـــ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبـــارك (بـــيروت : دار النفائس ، ط٦ ، ١٤١٦هـــ / ١٩٩٦م).

ـــ البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي، مراجعة : صدقي محمد جميل (بيروت : دار الفكر ١٤١٢هـــ / ١٩٩٢م).

ـــ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تحقيق : د. عياد بـــن عيـــد الثبـــيتي (بيروت : دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـــ /١٩٨٦م).

ـــ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري، حققه : رمضان عبـــدا لتواب (القاهرة : الخانجي ، ط٢ ، ١٤١٧هـــ / ١٩٩٦م).

ـــ البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، ضبطه : بركات يوسف هبود (بيروت : دار الأرقم).

-البيان والتبيين ، أبي عثمان الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي ط٤).

ـــ التأويل النحوي في القرآن الكريم ، عبد الفتاح الحموز (الرياض : مكتبة الرشـــد ، ط١ ١٤٠٤هـــ / ١٩٨٤م).

ـــ التبصرة و التذكرة ، عبد الله الصيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى على الـــدين (دمشق: دار الفكر ،١٤٠٢هـــ /١٩٨٢م) .

ـــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان ، تحقيق : د . حسن هنـــداوي (دمشق : دار القلم ، ط١ ،١٤١٨هـــ) .

ـــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق ، محمد كامل بركات ، (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ط١ ، ١٣٨٧هـــ / ١٩٦٧م) .

ـــ التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري (القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ط١، ١٤١٨هـــ) .

-تصريف الأفعال والأسماء ، د محمد سالم محيســـن (بـــيروت: دار الكتـــاب العـــربي ط١ ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م).

ـــ التصريف الملوكي ، ابن جني ، تحقيق : دبزبره سفال (بيروت : دار الفكر العـــربي ط١ ١٤١٩هـــ)

-التعريفات ، الشريف علي محمد جرجاني (بيروت /دار الكتب العلمية ل ط ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)

-التعليقة ، بهاء الدين الحلبي ، تحقيق د. خيري عبد اللطيف (المدينة المنورة : مكتبة دار الزمان ط١، ١٤٢٥هـ)

-التكملة والتذييل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة .

-تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون وزملائه ،(القاهرة : الدار القومية العربية ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

ـ التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة، على فاخر (القاهرة : مكتبة وهبة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ)

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ابن قاسم ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سلمان (القاهرة : دار الفكر العربي ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)

ـ ثمار الصناعة في علم العربية ، الدينوري ، تحقيق : محمد الفاضل (الرياض : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ)

-جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، تحقيق د. محمد أسعد النادري (بيروت : المكتبة العصرية ل ط ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)

ـ الجمل في النحو، الزجاجي ، تحقيق : علي التوفيق الحمد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ) .

-جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو اللفضل وزميله (القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ط١٣٨٤،١هـ/١٩٦٤م)

-جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق : رمزي بلعبكي (بيروت : دار لعلم للملايين ،ط١ ١٩٨٧م)

-الجني الداني في حروف المعاني ،للمرادي ، تحقيق : فخر الدين وزميله (بيروت : دار الكتب العلمية ،ط١، ١٤٠٣هـ)

ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين الإربلي ، تحقيق : حامد أحمد نيل (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ) .

-حاشية الجاربردي

ـــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري (القاهرة : المطبعة العامرة البهية ١٣٠٢هـ) .

ـــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان ،تحقيق : طه عبد الرؤف سعد (القاهرة : المكتبة التوفيقية ل ط ،) .

ـــ حاشية يس على شرح التصريح للأزهري ، يس العليمي (مطبوع بهامش شرح التصريح) .

ـــ الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٦ ، ١٣١٧ هـ / ١٩٩٦م) .

ـــ حجة القراءات ، أبي زرعه زنجله ، تحقيق : سعيد الأفغاني (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) .

ـــ الخصائص، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار (بيروت : دار الكتاب العربي)

ـــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد خراط (دمشق : دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م) .

ـــ الدرر اللوامع على همع الهوا مع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم (القاهرة : عالم الكتب ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م) .

ـــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة : دار الحديث) .

ـدروس التصريف ، محمد محي الدين الحميد (القاهرة : مطابع العبور ٢٠٠٨م)

ـــ دروس في علم الصرف ، أبو أوس إبراهيم الشمسان (الرياض : مكتبة الرشد ، ط١ ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م) .

ـــ دقائق التصريف، القاسم بن محمد، تحقيق : د . أحمد ناجي القيسي ود.حسينتورال ود.حاتم صالح الضامن (العراق:المجمع العلمي١٩٨٧ م)

ـــ ديوان الأخطل التغلبي ، طبع بيروت سنة ١٨٩١ .

- ديوان حسان ، حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق : د. عمر فاروق الطباع (بيروت : شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم)

- ديوان العجاج ، عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : د. سعد ضناوي (بيروت : دار صادر ط١، ١٩٩٧م)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور الماقلي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط(دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية)

ـــ سر صناعة الإعراب، ابن جني ، تحقيق : د . حسن هنداوي ،(دمشق : دار القلم ،ط ١ ،١٤٠٥ هـ) .

- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، تحقيق : د. محمد أحمد قاسم (بيروت : المكتبة العصرية ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)

ـــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (دار اللغات ، ط١٤ ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م) .

- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، تأليف: موهوب بن أحمد بن محمد ، أبو منصور ابن الجواليقى ، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي (بيروت: دار الكتاب العربي)

ـــ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق : د . عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (القاهرة:المكتبة الأزهرية للتراث).

- شرح الألفية ابن معط ، لابن القواس ، تحقيق : علي الشوملي (الرياض : مكتبة الخريجي ط١،١٤٠٥هـ)

-شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد محمد الحميد (بيروت : دار الجيل)

ـــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : د . عبدالرحمن السيد ود .محمد بدوي المختون (القاهرة : هجر ، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م

ـــ شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (بيروت : دار الفكر).

ـــ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، وضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف اميل بديع يعقوب ، (دار بيروت : الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).

ـــ شرح الحدود النحوية ، جمال الدين الفاكهي ، تحقيق : محمد الطيب الإبراهيم (بيروت : دارالنفائس ط١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

ـــ شرح الشافية ، رضي الدين الإستراباذي (بيروت دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).

ـــ شرح الشافية ابن الحاجب ، ركن الدين: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ،ط١ ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م

- شرح شذور الذهب ، ابن هاشم (بيروت : المكتبة العصرية ، د. ط ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) .

ـــ شرح الشواهد للعيني (مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني).

-شرح شواهد المغني ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد محمود الشنقيطي (بيروت : مكتبة الحياة)

ـــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد ، مطبعة العاني ،١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م)

ـــ شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هاشم (مصر ، مكتبة العادة ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م) .

ـــ شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي،دراسة وتحقيق د. حسن الحفظي (الرياض:إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ط١ ،١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م)

-شرح الكافية الشافية ،جمال الدين بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : د عبد المنعم هديري (مكة المكرمة / دار المأمون للتراث ل ط ،)

ـــ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق :أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي (دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

-شرح كتاب سيبويه ،للرماني ، تحقيق:د. المتولي رمضان الدميري(١٤٠٨هـ)

ـــ شرح اللمع ، الثمانيني ، تحقيق : د. فتحي علي حسنين (القاهرة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) .

ـــ شرح اللمع في النحو ، القاسم محمد الواسطي ، تحقيق : رجب عثمان محمد (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٢٠ / ٢٠٠٠م) .

ـــ شرح المفصل، ابن يعيش (بيروت : عالم الكتب) .

ـــ شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش ، تحقيق : فخر الدين قباوة(حلب : المكتبة العربية ، ط١ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) .

-شفاء العليل ، لأبي عبد الله عيسى السيلي ، تحقيق : د .الشريف عبد الله البركاني (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ل ط)

-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصغير ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت : دار الكتب العلمية)

ـــ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها ، الرازي ، تحقيق : عمر فاروق الطباع (بيروت : مكتبة المعارف ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) .

ـــ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) .

-الصرف الكافي ، أيمن أمين عبد الغني (الأسكندرية :دار ابن خلدون ط١ ، ١٩٩٩م)

ـــ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد النجار (بيروت : دار الكتب العلمية)

ـــ الضياء في تصريف الأسماء، مصطفى أحمد النحاس (القاهرة: مطبعة السعادة، ط٤ ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م) .

ـــ طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي (القاهرة : مطبعة المدني) .

ـــ علل النحو ، أبو الحسن محمد الوراق ، تحقيق : د. محمود جاسم الدرويش (الرياض مكتبة الرشد ، ط١ ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) .

-العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. مهدي المخزومي وزميله (العراق : دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م)

ـــ غيث النفع في القراءات السبع ، الصفاقسي (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م) .

ـــ الغاية في القراءات العشر ، ابن مهران الأصبهاني ، تحقيق : محمد غياث الجنباز (الرياض : دار الشواف ، ط٢ ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م) .

ـــ فقة اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي (الرياض : مكتبة المعارف) .

ـــ فن التصريف في اللغة العربية ، محمد يسري زعير (مطبعة البابي الحلبي وشركاه ، ط٢ / ١٩٧٨م) .

-في أصول اللغة الأول ، محمد خلف الله و محمد شوقي أمين (المطابع الأميرية ط١٣٨٨،١هـ) الثاني ، محمد شوقي ومصطفي حجازي (المطابع الأميرية

،ط١٣٩٥،١هـ) الثالث ، مصطفي حجازي وضاحي عبد الباقي (المطابع الأميرية ، ط١٤٠٣،٣هـ)

ـ الكامل في اللغة والأدب ، المبرد (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م) .

ـ الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) .

ـ كتاب الأفعال ، ابن القوطبة ، تحقيق : علي فودة (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٢ ١٩٩٣م) .

ـ كتاب الأفعال ، السرقطي ، تحقيق : حسين محرر شرف (الهيئة العامة لشئون المطابع الآسيوية ، ١٤١٣هـ) .

ـ كتاب التعريفات ، علي محمد الجرجاني (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م) .

ـ كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف (القاهرة : دار المعارف ط٣ ، ١٤٠٠هـ) .

ـ كتاب الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء صاحب حماة ، تحقيق : رياض الخوام (بيروت : المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ) .

ـ الكشاف ، أبو القاسم الزمخشري (القاهرة : طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٥هـ) .

ـ الكشاف في اصطلاحات الفنون ،محمد علي التهانوي(مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م).

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي القيس ، تحقيق : محي الدين رمضان (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) .

ـ الكليات معجم في المصطلحات ، أبو البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري(دمشق : وزارة الثقافة،١٩٨٢م) .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : غازي طليمات وعبدالاله نبهان (دمشق : دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

ـ لسان العرب ، ابن منظور ، طبعة جديدة مصححة وملونة ، اعتنى بتصحيحها : أمين عبدالوهاب ومحمد العبيدي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).

ـــ اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن (بيروت : عالم الكتب : ط٢ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)

-اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحى (السويس : دار المعرفة الجامعة ل ط)

ـــ ليس في كلام العرب ، ابن خالوية ، تحقيق : أحمد عبدالغفور الأفغاني (دمشق : مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م).

-ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاجي ، تحقيق : هدى قراعة (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١٤هـ)

-المبدع في التصريف ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. عبد الحميد طلب (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٠٢هـ)

-مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت : دار المعرفة)

-مجمل اللغة ، أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي ، تحقيق : شهاب الدين أبو عمر(دار الفكر للطباعة والنشر)

-مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما

ـــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق : على النجدي وآخرين (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ).

ـــ المخصص ، ابن سيده (بيروت : دار الأفاق).

ـــ المدارس النحوية ،د.شوقي ضيف (القاهرة : دار المعارف ، ط٧ ، ١٩٩٢م).

-المذكر والمؤنث ، أبي بكر محمد القاسم بن الأنباري ، تحقيق : الشربيني شريدة (القاهرة : دار الحديث ل ط ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)

ـــ المذكر والمؤنث ، المبرد ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي،(دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.

-المذكر والمؤنث ،أبو زكريا الفراء ، تحقيق : رمضان عبد التواب (القاهرة : مكتبة دار التراث ،ط٢، ١٩٨٩م)

ـــ المذكر والمؤنث ، السجستاني ، تحقيق د. عزة حسين(بيروت : دار المشرق العربي).

- المرتجل في شرح الجمل،ابن الخشاب،تحقيق:علي حيدر (دمشق١٩٧٢م).
ـــ المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك (بيروت: المكتبة العصرية ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
ـــ المسائل البصريات ، الفارسي،تحقيق:محمد الشاطر(القاهرة،مطبعة المدني،١٩٨٥م).
ـــ المسائل العسكريات ، الفارسي،تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة،(الجامعة الأردنية،١٩٨١م).
ـــ المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات (مكة : مركز البحث العلمي ، ط١ ، ج١ ـــ ١٤٠٠هـ ، ج٢ ـــ ١٤٠٢هـ ، ح٣و٤ ـــ ١٤٠٥هـ).
-المستقصي في أمثال العرب ، للزمخشري (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط٢ ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) .
ـــ مصطلح التذكير والتأنيث ، عصام نور الدين (بيروت : دار الكتاب العالمي ، ١٩٩٠م)
ـــ معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق : هدي محمود قراعه (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط١ ١٤١١هـ / ١٩٩٠م).
ـــ معاني القرآن، الفراء (بيروت : عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٠م).
ـــ معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق : عبد الجليل شلبي (بيروت : عالم الكتب ط١) .
ـــ معجم الأوزان الصرفية ، إميل بديع يعقوب (بيروت : عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م) .
-معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا جميل حداد (الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ،ط١٤٠٤،١هـ/١٩٨٤م)
-معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، عمر رضا كحالة (بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط٨، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)
ـــ المعجم المفصل في المذكر والمؤنث ، اميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٢١هـ) .
-المغني الجديد في علم الصرف ، د. محمد حنير حلواني (بيروت : دار الشرق العربي)

- المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة (القـــاهرة : دار الحـــديث ط١ ١٤١٦هـــ/١٩٩٦م)

-مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين الحميد (بـــيروت : المكتبـــة العصرية ، ل ط ، ١٩٩٢م)

-المفتاح ، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن ،تحقيق : د. علي توفيق (بيروت : مؤسســـة الرسالة ،ط١٤٠٧،١هـــ/١٩٨٧م)

ـــ المفصل في علم العربية ، الزمخشري (بيروت : دار الجيل ، ط٢) .

-المقاصد النحوية ، بدر الدين محمود العيني ، تحقيق : ممد باسل الســـود (بـــيروت : دار الكتب العلمية ط ١، ١٤٢٦هـــ / ٢٠٠٥م)

-المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان (العراق : دار الرشيد ،١٩٨٢م).

ـــ المقتضب ، المبرد ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة (القاهرة : مطابع الأهرام).

-المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن ، تحقيق : أحمد الجواري و عبد الله الجبوري (بغداد : مطبعة المعاني ط١، ١٣٩١هـــ/ ١٩٧١م)

ـــ المقصور والممدود ، ابن ولاد،صححه محمد بدر الدين النعساني،(مصر:مكتبة الخانجي ،١٩٠٨م).

ـــ المقصور والممدود ، الفراء ،تحقيق عبد الإله نبهان ،ومحمدالبقاعي(دمشق:دار قتيبة ،١٩٨٣ م) .

-المقصور والممدود ، لأبي علي القالي ، تحقيق : د. أحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة : مكتبة الخانجى ط١، ١٤١٩هـــ/١٩٩٩م)

-مقاييس المقصور والممدود ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عبد المجيد الحارثي (الطائف : دار الطرفين ط١، ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م)

ـــ مقاييس اللغة، ابن فارس ، تحقيق: عبد السلام هارون (إيران : دار الكتب العلمية).

ـــ الممتع في التصريف ، ابن عصفور الاشبيلي،تحقيق : فخر الدين قباوة (بيروت : دار المعرفة ، ط١ ، ١٤٠٧هـــ / ١٩٨٧م) .

ـــ المنصف لكتاب التصريف ، ابن جني (ادارة احياء التراث القديم ، ط١ ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م) .

ـــ من لغات العرب لغة هذيل، الدكتور عبد الجواد الطيب (المدينة المنورة :المكتبة العلمية)

ـــ المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

- موسوعة النحو والصرف والإعراب ، د. اميل بديع يعقوب (بيروت : دار العلم للملايين ط١، ٢٠٠٠م)

-الموشح، للمرزباني ، تحقيق : محمد البجاوي (القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر ١٣٤٣هـ) .

ـــ النحو الوافي ، عباس حسن (القاهرة : دار المعارف ، ط ٨) .

-نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا (دار الاعتصام ،١٤٠٤هـ)

-نزهة الطرف في علم الصرف ، أحمد محمد الميداني ، تحقيق د. يسرية محمد حسن (القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ط١،)

ـــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي (القاهرة : دار الندوة الجديدة) .

ـــ النشر في القراءات العشر ،ابن الجزري،تحقيق:محمد أحمددهمان،(دمشق، ١٣٤٥م) .

ـــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي تحقيق : د . عبدالعال سالم مكرم (القاهرة : عالم الكتب ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م) .

ـــ الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه ، عبد الكريم الأسعد (الرياض : دار المعراج الدولية ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) .

ـــ الوسيط في تاريخ النحو ، د . عبد الكريم محمد الأسعد (الرياض : دار الشوق ، ط١ ١٤١٣هـ / ١٩٨٢م) .